شرح

لب الألباب في علم الإعراب

محمد بن بير علي البركلي
المتوفى سنة 981 هـ

تحقيق

الدكتور حمدي الجبالي
أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية
جامعة النجاح الوطنية

نابلس 1997م
فلسطين

الطبعة الأولى
1417 هـ - 1997م

الإهداء

إلى طفل تشتدّ محبّتي له ما أشرقت الشمس
إلى طفل آمل أن يحبّ العربيّة، كما أحبّها والده
إلى فلذة كبدي يزيد

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــة

لله ربِّ العالمينَ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِنا محمَّدٍ، أشرفِ الأنبياءِ والمرسلينَ، المبعوثِ رحمةً للأوَّلينَ والآخرينَ.

فقد كانَ من فضلِ اللهِ ـ تعالى ـ وتوفيقِهِ وكرمِهِ أنِ اطَّلعتُ على مخطوطاتِ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ في مدينةِ خليلِ الرحمنِ ـ عليهِ الصلاةُ والسلامُ ـ وهي مجموعةٌ قيِّمةٌ في مواضيعَ شتَّى. **وكان من** بينِ هذهِ المجموعةِ مخطوطة نحويَّةٌ ذاتُ حجمٍ ملائمٍ، عنوانُها: (شرحُ كتابِ اللبِ)، للعلامةِ البِرْكِلِيِّ. فعقدْتُ العزمَ على تحقيقِها وإخراجِها للنورِ، ونفضِ غبارِ الزمنِ عنها.

والكتابُ المشروحُ هو كتابُ (لبِ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) للعلامةِ ناصرِ الدينِ، عبدِ اللهِ بنِ عمرَ البيضاويِّ المتوفَى سنة 685 هـ [1] ، " وهو منطوٍ على فوائدَ جليلةٍ، ومتكفِّلٌ لغرائبِ النحوِ بوجازةِ ألفاظٍ عبقريَّةٍ، وقد ذكرَ فيهِ ما هو الواجبُ ممَّا تركَه ابنُ الحاجبِ "[1].

إذًا فالكتابُ المشروحُ مختصرٌ (للكافيةِ)، الَّتي تمثِّلُ واحدةً من مراحلِ القمَّةِ الفكريَّةِ عندَ ابنِ الحاجبِ، وقد شغلتِ الناسَ قرُونًا طِوالاً؛ بينَ شارحٍ وناظمٍ ومهذِّبٍ ومختصِرٍ، حتَّى بلغَتْ شروحُها ومنظوماتُها ومختصراتُها أكثرَ من (124) ، **كما ذكرَ الدكتور موسى بناي علوان** العليلي[2].

---

[1] راجع ترجمته في: بغية الوعاة 50/2، **كشف الظنون** 329/2، **مفتاح السعادة** 103/2، معجم المؤلفين 97/6، و 400/13، شذرات الذهب 392/5، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 103/2.

[1] **كشف الظنون** 458/2 .

[2] انظر شرح الوافية نظم الكافية ص27-51 .

إنَّ مؤلِّفَ هذا الشرحِ هو البِرْكِلِيُّ المتوفى سنة 981 هـ ، ذلك العالِمُ الَّذي ما زالَ مغمورًا يلفُّهُ عالَمُ النسيانِ، فمؤلَّفاتُه ما زالتْ قابعةً على رفوفِ المكتباتِ، يعلوها غبارُ السنينَ، تنتظرُ من يخرجُها إلى عالِمِ النورِ.

ولا ريبَ في أنَّ تحقيقَ مخطوطةٍ نحويّةٍ يُعدُّ كَسْبًا علميًّا، لا يخلو من الجِدَّةِ في حدِّ ذاتِهِ؛ ففي آنٍ معًا يُكشفُ اللثامُ عن مخطوطةٍ نحويَّةٍ مجهولةٍ لدى أصحابِ الاختصاصِ، وتُجْلَى شخصيَّةٌ علميَّةٌ نحويَّةٌ مغمورةٌ في وقتِنا الحاضرِ، معَ أنَّها كانتْ في القرنِ العاشرِ من الشخصيَّاتِ اللامعةِ، بما كانَ لها من مهارةٍ وحضورٍ في العديدِ من ميادينِ العلمِ والمعرفةِ.

واللهَ ـ سبحانَه وتعَالى ـ أسألُ أنْ يجعلَ عَمَلَنا خالِصًا لوجهِهِ الكريمِ، خدمةً لكتابِهِ العزيزِ، وأنْ يجعلَهُ سُهْمةً متواضِعةً في إحياءِ تراثِنا العظيمِ، إنَّه نعمَ المولى، ونعمَ النصيرُ، وهو الهادي إلى سواءِ لسبيلِ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ الجليلِ.

الدكتور حمدي الجبالي

نابلس في 3 رمضان 1417 هـ

11 كانون ثان 1997م

تمهيد

البركلي

هو محمَّدُ بنُ بير عليّ [1] بن اسكندرَ [2] تقيُّ الدينِ [3] ، وقيلَ: محيي الدينِ [4]، الرومي [5] ، البِرْكِلِي [6] ، تركي الأصل والمنشأِ .

وقد عُرِفَ واشتهرَ بالبِرْكِلِيِّ نسبةً إلى قصبةِ بِرْكِي من ولايةِ آيْدِينْ، في آسيا الصغرى [1] حيثُ عملَ فيها مدرِّسًا [2] .

ولد محمَّدُ بنُ بير عليّ البِرْكِلِيُّ سنة 926 هـ [3] ، وقيل: سنة 929 هـ [4] في قصبةِ بالي كسرى [5] .

---

[1] كشف الظنون 149/1، و 458/2، و 6/ 199، الأعلام 61/6، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 325/5، معجم المؤلفين 123/9، معالم الأدب العربي في العصر الحديث 73/1، 111 .

[2] الأعلام 61/6 .

[3] كشف الظنون 280/3، و 199/6، معجم المؤلفين 123/9 .

[4] العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم 276/2، الأعلام 61/6 .

[5] كشف الظنون 105/1، و 199/6، معجم المؤلفين 123/9. وذكر عمر فروخ أن الأتراك العثمانيين يدعون في المصادر الَّتي أُلّفت في القرن العاشر الهجري وما تلاه قريبا منه "الرومَ " . معالم الأدب العربي في العصر الحديث 110/1 .

[6] كشف الظنون 105/1، و 149، و 458/2، الأعلام 61/6 . وفي العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم 276/2: الشهير بيركيلو . وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان البرجلي . وذكر الزركلي في (الأعلام 61/6) أنّه رأى في بعض رسائلِه أنَّه فيها (البركوي)، وهو ما جاء في بعض المواضع من كشف الظنون . انظر 280/3، و 199/6، ومعجم المؤلفين 78/1، 275/7 . وجاء في معالم الأدب العربي في العصر الحديث 73/1، 111: أنه البركاوي، وفي 129/2: أنه البركاوي (بِيْرگلي)، بسكون الكاف، وأضاف عمر فروخ إلى نسبه: البالي قصْريّ .

[1] معالم الأدب العربي في العصر الحديث 111/1 .

[2] الأعلام 61/6 .

عصره

عاشَ البِرْكِلِيُّ في القرنِ العاشرِ الهجريِّ، ما بين سنتي 926ـ981 هـ . وقد شهدَ هذا القرنُ نهضةً علميَّةً واسعةً في مختلفِ أنواعِ العلومِ، وكانَ التأليفُ في بلادِ الإسلامِ ـ في الغالبِ ـ ومن ضمنِها بلادُ الرومِ والأناضولُ ـ آسيا الصغرى حيثُ نشأ البِرْكِلِيُّ ـ باللغةِ العربيَّةِ، وخيرُ شاهدٍ على ذلكَ كتابُ (الشقائقِ النعمانيَّةِ في علماءِ الدولةِ العثمانيَّةِ) لطاشكبري زاده، المتوفَّى سنة 968 هـ، وكتابُ (العقدِ المنظومِ في ذكرِ أفاضلِ الرومِ) لعلي بنِ لالي بالي بنِ محمدٍ، الملقبِ بمنق، المتوفى سنةَ 992 هـ، كما أنَّنا نجدُ في هذين الكتابين صورةً واضحةً شاملةً لوجوهِ العلمِ والمعرفةِ والثقافةِ في هذا القرن[6] .

ثقافته

كانَ البِرْكِلي عالمًا من العلماءِ الأتراكِ العثمانيينَ، ذا ثقافةٍ واسعةٍ، عالمًا بالعربيَّةِ نحْوِها وصرْفِها، فقيهًا، مفسِّرًا، واعظًا، محدِّثًا، فرضيًّا، عارفًا بالتجويدِ، مُكثِرًا جدًّا في التأليفِ، كما يقولُ عمر فروخ[1] ، ينبئُ عن كلِّ هذا ما خلَّفَهُ لنا من مصنَّفاتٍ ورسائلَ ، تزيدُ على نيِّفٍ وثلاثينَ مصنَّفًا.

---

(3) كشف الظنون 199/6 .

(4) الأعلام 61/6 .

(5) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم 276/2، الأعلام 61/6 . واسمها كما جاء في كشف الظنون 199/6، ومعجم المؤلفين 123/9: (بياليكسر) ، وجاء في معالم الأدب العربي في العصر الحديث 129/2 : بالي قصري (باليقصري) .

(6) معالم الأدب العربي في العصر الحديث 67/1ـ73 .

(1) معالم الأدب العربي في العصر الحديث 73/1 .

لقد تَربَّى البِرْكِلِيُّ ونشأ في بيتِ علمٍ، محبًّا للعلمِ والعلماءِ، فقد كانَ أبوهُ رجلاً عالمًا من أصحابِ الزَّوايا[2] ، واتصلَ بعلماءِ عصرِهِ، وعكفَ على التحصيلِ والإفادةِ منهم، وطلبَ مختلفَ العلومِ والمعارفِ، وبرعَ في ميادينَ شتَّى، وانتقلَ من مرحلةِ طلبِ العلمِ إلى إعطائِهِ، واتَّصلَ بالمولى عطاءِ اللهِ، وتوثَّقَتْ عُرى المحبَّةِ والألفةِ بينَهما، وبنى مدرسةً في قصبةِ بِرْكِي، وفوَّضَ تدريسَها إليهِ، وعيَّن لهُ كلَّ يومٍ ستينَ درهمًا، وكانَ البِرْكِلِيُّ يدرِّسُ تارةً ويَعِظُ أُخرى، وذاعتْ شهرتُهُ "فقصدَهُ الناسُ من كلِّ فجٍّ عميقٍ، وأوى إليهِ الطلبةُ من مكانٍ سحيقٍ، واجتمعَ عليهِ الطلابُ واشتغلُوا عليهِ "[3] .

إنَّ ثقافتَهُ العلميَّةَ الغزيرةَ جعلتْه ندًّا لعلماءِ عصرِهِ، يحاورُهم، ويناقشُهم بالمعقولِ والمنقولِ، ويردُّ عليهم؛ لإبطالِ فتاواهم الَّتي " لا تصلحُ للاعتمادِ "[4] ، كما يقولُ البِرْكِلِيُّ نفسُهُ. فقد ألَّفَ (السيفَ الصارمَ في عدمِ جوازِ وقفِ المنقولِ والدراهمِ) ، ومختصرَ (إيقاظِ النائمينَ وإلهامِ القاصرينَ) ، ردًّا على أبي السعودِ (ت 982 هـ) مفتي زمانِهِ، الَّذي أفتَى بجوازِ أخذِ الأجرةِ بالدراهمِ، وجوازِ وقفِ النقودِ[1] ، فقد كانَ هو ـ رحمهُ اللهُ ـ لا يرى الاستئجارَ على التلاوةِ، ويمنعُها[2] .

عقيدته وفقهه

كانَ البِرْكِلِيُّ فقيهًا على المذهبِ الحنفيِّ[3] ، وقد صنفَ كتبًا كثيرةً تناولَ فيها مسائلَ فقهيَّةً متنوِّعةً، ككتابِ (السيفِ الصارمِ) وكتابِ (إنقاذِ الهالكينَ في عدمِ جوازِ الأجزاءِ بالأجرةِ) ، وكتابِ (

---

[2] العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم 276/2 .
[3] المصدر نفسه 276/2ـ277 .
[4] كشف الظنون 55/2 .
[1] كشف الظنون 1/ 216، و 55/2-56 .
[2] العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم 278/2 .
[3] كشف الظنون 216/1، و 199/6 .

إيقاظِ النائمينَ وإلهامِ القاصرينَ) و(رسالةٍ في حرمةِ التغنِّي ووجوبِ استماعِ الخطبةِ)، وكتابِ (ذخرِ المتأهِّلينَ والنساءِ في تعريفِ الأطهارِ والدماءِ) و (متنٍ في الفرائضِ) ، وغيرِ ذلكَ.

كما اشتُهرَ بمحاربةِ الملحدينَ والمبتدعينَ، فصنَّفَ كتابَ (دامغةِ المبتدعينَ في الردِّ على الملحدينَ) و (تحفة المسترشدينَ في بيانِ فرقِ المسلمينَ) ، وكانَ شيخًا صوفيًا[4] ، عازفًا عن الحياةِ ومباهِجِها، يشهدُ لذلكَ مؤلَّفاتُه في التصوّفِ والموعظةِ ككتابِ (محك المتصوِّفينَ) ، و (الطريقةِ المحمَّديَّةِ في الموعظةِ) ، و (نور الأحيارِ) ، وغيرِها.

أخلاقه

كانَ البِرْكِلِيُّ رجلاً عالمًا، صالحًا، زاهدًا، فاضلاً، ورِعًا، مدافعًا عن الحق، على صلةٍ وثيقةٍ بعلماءِ عصرِهِ وزهَّادِهم، ممَّا تركَ أثرًا بارزًا على أخلاقِهِ، وسما بها نحوَ الكمالِ والصلاحِ.

فقد اتَّصلَ بالمولى عبدِ الرحمنِ، أحدِ قضاةِ العسكرِ في عهدِ السلطانِ سليمانَ، فغلبَ " عليهِ الزهدُ والصلاحُ، ولاحَ في جبينِهِ آياتُ الفوزِ والفلاحِ، فتحولَ عن مضائقِ الشكوكِ إلى مسارحِ السلوكِ "[1] .

واتصلَ البِرْكِلِيُّ بالمرشدِ السامي الشيخِ عبدِ اللهِ القرمانيِّ البيراميِّ، وقامَ على خدمتِهِ، ودعاهُ شيخُهُ إلى " التصدِّي للأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكراتِ، والوعظِ بالزواجرِ الزاجراتِ"[2] .

وذكرَ صاحبُ (العقدِ المنظومِ في ذِكرِ أفاضلِ الرومِ) أنَّه جاءَ في آخرِ عمرِهِ إلى قسطنطينة، ودخلَ مجلسَ الوزيرِ محمَّد باشا، وأنَّ البِرْكِلِيَّ كلَّمَ الوزيرَ في قمعِ الظلمِ، ودفع المظالمِ، بكلماتٍ أحدَّ من السيوفِ الصوارمِ[3] .

---

[4] المصدر نفسه 199/6 ، معجم المؤلفين 123/9.

[1] العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم 276/2 .

[2] المصدر نفسه 276/2 .

[3] المصدر نفسه 277/2ـ278 .

وصفوةُ القول" كانَ ـ رحمَهُ اللهُ ـ آيةً في الزهدِ والصيانةِ، ونهايةً في الورعِ والديانةِ، رأسًا في التجنُّبِ والقوى، بما هوَ أتمُّ وأقوى، قائمًا على الحقِّ في كلِّ مكانٍ، يردُّ على من خالفَ الشريعة كائنًا من كانَ، لا يهابُ أحدًا لعلوِّ رتبتهِ، وسموِّ منزلتِهِ "[4] .

شيوخه

لعلَّ من أهمِّ المصادرِ، الَّتي ترجمَتْ لعالمِنا، كتابَ (العقدِ المنظومِ في ذِكْرِ أفاضلِ الرومِ)، وفي أثناءِ هذه الترجمةِ ـ وهي مختصرةٌ ـ ذكرَ المؤلِّفُ عددًا من العلماءِ الَّذينَ اتَّصلَ بهم البِرْكِلِيُّ ، وحاولتُ معرفة المزيدِ عن هؤلاءِ الشيوخِ، فلم يتيسّرْ لي ذلكَ، وهم:

1- والد البِرْكِلِيِّ، بير علي، وكانَ رجلاً عالمًا من أصحابِ الزوايا[1] .

2- المولى عبدُ الرحمنِ أحدُ قضاةِ العسكرِ في عهدِ السلطان سليمانَ[2] .

3- الشيخُ عبدُ اللهِ القرمانيُّ البيراميُّ[3] .

4- المولى محيي الدينِ المشتهرُ بأخي زاده[4] .

تلاميذه

لم يذكرْ صاحبُ (العقدِ المنظومِ في ذِكْرِ أفاضلِ الرومِ) شيئًا عن تلاميذِ البِرْكِلِيِّ، على الرغم من أنَّه قال عنه: " ... فقصدَهُ الناسُ من كلِّ فجٍّ عميقٍ، وأوى إليهِ الطلبةُ من مكانٍ سحيقٍ، واجتمعَ عليهِ الطلابُ واشتغلُوا عليهِ من كلِّ فصلٍ وبابٍ "[5] . ومن المؤكَّدِ أنَّهم كثيرونَ، فقد كانَ مدرِّسًا في مدرسةِ بِرْكِي.

---

[4] المصدر نفسه 277/2 .

[1] العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم 276/2 .

[2] المصدر نفسه 276/2 .

[3] المصدر نفسه 276/2 .

[4] المصدر نفسه 276/2 .

[5] المصدر نفسه 277/2 .

غيرَ أنَّ حاجي خليفة ذكرَ واحدًا من هؤلاءِ التلاميذِ عَرَضًا في أثناءِ حديثِهِ عن كتابِ (إظهارِ الأسرارِ في النحوِ) للبِرْكِلِيِّ، قالَ: " إظهارُ الأسرارِ في النحوِ للفاضلِ محمَّدِ بنِ بير عليّ البِرْكِلِيِّ المتوفَّى سنة إحدى وثمانينَ وتسعِمائةٍ، وهو مختصرٌ مفيدٌ. وشرحَهُ مصلحُ الدينِ الأولامشيُّ، من تلاميذِ المصنِّفِ شرحًا نافعًا، وسماهُ: كشفَ الأصرارِ "[6]. ولم تسعفني المصادرُ الَّتي بينَ يديَّ بأكثرَ من هذا عنه.

وفاته

ذكرتْ مصادرُ ترجمةِ البِرْكِلِيِّ ـ عليهِ رحمةُ اللهِ ـ قولينِ في تحديدِ سنةِ وفاتِهِ. الأوَّلُ أنَّهُ توفِّيَ في جمادى الأولى سنة 981 هـ[1] ، والثاني ـ وهو ما ذكرَه حاجي خليفة سهوًا في بعضِ المواضعِ في كشفِ الظنونِ ـ أنه توفي سنة 960 هـ[2]. وعلى ما يبدو أنه توفِّيَ في قسطنطينية. فقد ذكرَ صاحبُ (العقدِ المنظومِ في ذكرِ أفاضلِ الرومِ) أنَّه " جاءَ في آخرِ عمرِهِ إلى قسطنطينية "[3] .

آثاره العلمية

سبقَ أنْ أشرْتُ إلى أنَّ البِرْكِلِيَّ كانَ من العلماءِ المكثرينَ جدًا في التأليفِ والتصنيفِ. ولا غروَ في ذلكَ، فقد كانَ إمامًا في علومِ العربيةِ، والتفسيرِ، والحديثِ، والفقهِ، والفرائضِ، لذلكَ تجدُهُ يصنِّفُ في هذهِ العلومِ جميعِها، ويخلِّفُ بعدَ وفاتِهِ كتبًا ورسائلَ وتعاليقَ قيِّمةً، نالتْ إعجابَ الباحثينَ والعلماءَ، فتناولوا عددًا منها بالشرحِ والتعليقِ

---

(6) كشف الظنون 149/1 .

(1) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم 278/2، كشف الظنون 149/1، و 458/2، و 280/3، و 199/6، تاريخ الأدب العربي 325/5-326، الأعلام 61/6 .

(2) كشف الظنون 105/1 .

(3) العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم 278/2 .

لأهميَّتِها العلميَّةِ، وقيمتِها الكبيرةِ. وفيما يلي ثَبَتٌ بمصنَّفاتِهِ الَّتي ذُكِرَتْ في مظانِّ ترجمتِهِ، والَّتي وقفْتُ عليها، مرتَّبةً ترتيبًا هجائيًّا.

1- آدابُ البِرْكِلِيِّ ، وقد شرحَهُ جماعةٌ من العلماءِ[4] .

2- الأربعونَ في الحديثِ[5] .

3- إظهارُ الأسرارِ في النحوِ. قالَ عنهُ حاجي خليفة: " وهو مختصرٌ مفيدٌ "[1] . ومنه ثلاثُ نسخٍ في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ، أرقامها: (4006) ، و (4033) ، و (4209)، ونسخةٌ أخرى في مكتبةِ جامعةِ تيوبنجنَ في ألمانيا برقم (m a v1 268) وقد طبعَ معَ كتابِ (العواملِ) للمصنِّفِ، وكتابِ (الكافيةِ) لابنِ الحاجبِ ضمنَ مجموعةٍ في النحوِ في مطبعةِ الجوائبِ في قسطنطينة عامَ 1302 هـ، وطبعَ مرَّةً أخرى في بيروتَ ضمنَ مجموعٍ بعنوانِ (مهمَّاتِ المتونِ) عامَ 1994م .

وقد اعتنَى العلماءُ بهذا المختصرِ، وشرحُوهُ عدَّةَ شروحٍ منها:

أ- شرْحٌ للحاجِّ عمرَ بنِ أحمدَ بنِ محمَّد سعيد الخربوتي (الحزتوني)، الملقب بنعيميٍّ[2] المتوفى سنةَ (1299) هـ.

ب- كشفُ الأسرارِ، لمصلحِ الدينِ الأولامشيِّ من تلامذةِ البِرْكِلِيِّ[3] .

جـ- شرْحٌ لإبراهيمَ القصابِ الرومي[4] .

د- شرحٌ لعبدِ اللهِ بنِ الحسينِ. ومنه نسخةٌ في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ برقم (655).

هـ- نتائجُ الأفكارِ في شرحِ إظهارِ الأسرارِ، لمصطفى بنِ حمزةَ. ومنه نسخةٌ في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ برقم (4818).

---

(4) كشف الظنون 5/3 ، و 6/ 199 .

(5) المصدر نفسه 105/1 ، و 199/6 ، معجم المؤلفين 124/9 .

(1) كشف الظنون 149/1. وانظر: 62/3، و 199/6، الأعلام 61/6 .

(2) كشف الظنون 62/3، معجم المؤلفين 275/7 .

(3) المصدر نفسه 149/1 .

(4) المصدر نفسه 149/1، معجم المؤلفين 78/1 .

4- امتحانُ الأذكياءِ. يفهمُ من كلامِ حاجي خليفة أنَّ (امتحانَ الأذكياءِ) هو نفسُهُ (شرحُ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) للبِرْكِلِيِّ، قالَ:" (لبُّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ) وهو مختصرُ (الكافيةِ) للبيضاويِّ، مرَّ ذكرُهُ، وهو منطوٍ على فوائدَ جليلةٍ ومتكفِّلٌ لغرائبِ النحوِ بوجازةِ ألفاظٍ عبقريَّةٍ، وقد ذكرَ فيهِ ما هو الواجبُ ممَّا تركَهُ ابنُ الحاجبِ. وقد شرحَهُ مولانَا محمَّدُ بنُ بير علي المعروفُ ببِرْكِلِيٍّ، المتوفَّى سنة (981) هـ ، إحدى وثمانينَ وتسعمائةٍ، وهو المعروفُ بـ (امتحانِ الأذكياءِ) "[1] . وذكرَ في موضعٍ آخرَ أنَّ " امتحانَ الأذكياءِ في شرحِ مختصرِ الكافيةِ للبِرْكِلِيِّ "[2] . غيرَ أنَّ الزركليَّ فرَّقَ بينَ هذهِ الكتبِ فذكرَ (امتحانَ الأذكياءِ) ، و (شرحَ لبِّ اللبابِ)، و (شرحَ مختصرِ الكافيةِ)، على أنَّها مصنفاتٌ مختلفةٌ للبِرْكِلِيِّ[3] .

5- إمعانُ الأنظارِ في شرحِ المقصودِ في التصريفِ[4] . وقد شرحهُ محمَّدٌ التيرَويُّ المعروفُ بالعيشيِّ (ت 1016 هـ)، وسمَّى الشرحَ: روحَ الشروحِ[5] .

6- إنقاذُ الهالِكينَ في عدمِ جوازِ الأجزاءِ بالأجرةِ. " وهو رسالةٌ ... في عدمِ جوازِ وضعِ الأجزاءِ بالأجرةِ ووقفِ النقودِ، فرغَ منها سنة 967 هـ"[6] . ومنه نسخةٌ في مكتبةِ جامعةِ تيوبنجنَ في ألمانيا برقم (m a v1 262)، من ص 1 ـ 26 .

7- إيقاظُ النائمينَ وإفهامُ القاصرينَ. ذكرَ حاجي خليفة أنَّ البِرْكِلِيَّ كتبَ أوَّلاً رسالةً في عدمِ جوازِ أخذِ الأجرةِ للقراءةِ، وعدمِ جوازِ وقفِ النقودِ ـ وهو الكتابُ

---

(1) كشف الظنون 458/2. وانظر 199/6 .
(2) المصدر نفسه 184/1 .
(3) الأعلام 61/6 .
(4) كشف الظنون 650/2، و199/6، الأعلام 61/6، معالم الأدب العربي في العصر الحديث 129/2. وقد ورد ذكره في حواشي (ح).
(5) معالم الأدب العربي الحديث 129/2 .
(6) كشف الظنون 195/1، وانظر 199/6 .

السابقُ ـ وأن المولى أبا السعودِ[1] ردَّ عليهِ بالجوازِ، فردَّ عليهِ البِرْكِلِيُّ بتصنيفِ (إيقاظِ النائمينَ وإلهامِ القاصرينَ) ، وأنّه أتمَّهُ في سنةِ 972 هـ[2] . ومنه نسخةٌ في مكتبةِ جامعةِ تيوبنجنَ في ألمانيا برقم (n a v1 262) من ص 85ـ 90 .

8- تحفةُ المسترشدينَ في بيانِ مذاهبِ فرقِ المسلمينَ[3] .

9- تفسيرُ سورةِ البقرةِ[4] .

10- جلاءُ القلوبِ، مواعظُ، فرغَ من تأليفِهِ سنة971 هـ [5] . ومنه نسخةٌ في مكتبةِ جامعةِ تيوبنجنَ في ألمانيا برقم (m a v1 262)من ص 27ـ 65 .

11- حاشيةٌ على شرحِ الوقايةِ لعبيدِ اللهِ بنِ مسعودِ بنِ صدرِ الشريعةِ الأولِ المحبوبي الحنفي [6] ، المتوفى سنةَ (747) هـ.

12- دامغةُ المبتدعينَ وكاشفةُ بطلانِ الملحدينَ في الكلامِ[7] .

13- الدرُّ اليتيمُ في علمِ التجويدِ[8] .

14- ذخرُ المتأهِّلينَ والنساءِ في تعريفِ الأطهارِ والدماءِ، وقد فرغَ من تأليفِهِ سنة 979 هـ[1].

---

[1] هو محمد بن محمد ت 982 هـ . ترجمته في: الأعلام 59/7، معجم المؤلفين 301/11 .

[2] كشف الظنون 216/1، وانظر 199/6 .

[3] المصدر نفسه 199/6 .

[4] المصدر نفسه 199/6 .

[5] المصدر نفسه 465/1، و 199/6، الأعلام 61/6 .

[6] المصدر نفسه 808/2، و 199/6. وانظر ترجمة عبيد في الأعلام 197/4 .

[7] المصدر نفسه 199/6 ـ 220. وذكره الزركلي باسم (دامغة المبتدعين في الرد على الملحدين) الأعلام 61/6، وعمر رضا كحالة باسم: دافعة ...) معجم المؤلفين 124/9 .

[8] المصدر نفسه 200/2 . وذكره الزركلي باسم (الدرة اليتيمة) الأعلام 200/6 .

15- راحةُ الصالحينَ[2] .
16- رسالةٌ في حرمةِ التغني ووجوبِ استماعِ الخطبةِ[3] .
17- روضاتُ الجناتِ[4] .
18- السيفُ الصارمُ في عدمِ جوازِ وقفِ المنقولِ والدراهمِ، قال البِرْكِلِيُّ: " هذا سيفٌ صارمٌ لإبطالِ وقفِ النقودِ، إذْ قد صنَّفَ في لزومِهِ رسالةً مفتي زمانِنا أبو السعودِ، عليه رحمةُ الودودِ، وسها فيها كثيرًا .. فإنَّها لا تصلحُ للاعتمادِ "[5].
19- شرحُ الحديثِ الأربعينَ. ذكرَ حاجي خليفة أنَّ البِرْكِلِيَّ أوردَ فيهِ ثمانيةَ أحاديثَ، ثمَّ كمَّلهُ على منوالِهِ وسياقِهِ المولى محمدٌ المشهورُ بآقكرماني[6] .
20- رسالةٌ في أصولِ الحديثِ[7] .
21- شرحُ بناءِ الأفعالِ. ومنه نسختانِ في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ، إحداها برقم (4199)، والأخرى برقم (4200)[8] .
22-شرحُ فرائضَ[1] .
23- شرحُ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ، وهو الكتابُ الَّذي ننشرُه اليومَ، وسنفردُ له حديثًا خاصًّا.
24- شرحُ مختصرِ الكافيةِ[2] .
25- صحاحٌ عجميَّةٌ، وهو رسالة بالفارسيَّةِ[3] .

---

(1) كشف الظنون 621/1، و 200/6 .
(2) الأعلام 61/6 .
(3) كشف الظنون 200/6 .
(4) المصدر نفسه 200/6 .
(5) المصدر نفسه 55/2-56، وانظر 200/6 .
(6) المصدر نفسه 70/2 .
(7) الأعلام 61/6 .
(8) المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية ص 43 .
(1) كشف الظنون 232/2 .
(2) الأعلام 61/6.

26 - صيت نامة تركي، في كراريسَ[4] .
27- الطريقةُ المحمَّديَّةُ في **الموعظةِ**[5]، ومنها نسخةٌ في مكتبةِ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ في الخليلِ برقم (20). وقد اعتنَى بها العلماءُ اختصارًا وشرْحًا؛ فقد اختصرَها المولى محمَّدٌ التَّيرويُّ المعروفُ بعيشيٍّ، المتوفَّى سنة (1016 هـ)[6]وقيلَ سنة 1046 هـ. وشُرِحَتْ **ثلاثةَ** عشرَ شرحًا ذكرَها حاجي خليفة في كشفِ الظنونِ[7] .
28- فرائضُ. وهو متنٌ لطيفٌ في الفرائضِ[8] .
29- **عواملُ في النحوِ**[1] . وقد طبعَ ضمنَ مجموعةٍ نحويَّةٍ تضمُّ (إظهارَ الأسرارِ في النحوِ) للمصنِّفِ، و (الكافية) لابنِ الحاجبِ بمطبعةِ الجوائبِ بقسطنطينة**سنةَ** 1302 هـ.
30- كفايةُ المبتدِي[2] (صرفٌ). ومنه نسخةٌ في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ برقم (4205). وقد شرحَها الفاضلُ سليمان سري الرومي أحدُ عضوِ مجلسِ المعارفِ، وسمَّى الشرْحَ: (كفاية المنتهي شرحَ كفايةِ المبتدِي[3]).
31- محكُّ المتصوِّفينَ[4] .

---

(3) **كشف الظنون** 98/2، **و** 200/6 .
(4) المصدر نفسه 200/6 .
(5) المصدر نفسه 62/4، **و** 200/6، **الأعلام** 61/6، معجم المؤلفين 123/9-124 .
(6) **كشف الظنون** 127/2 . وذكر عمر فروخ أنه توفي 1046 هـ. انظر معالم الأدب العربي في العصر الحديث 129/2 .
(7) 127/2-128 .
(8) **العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم** 277/2 . **كشف الظنون** 232/2، **و** 200/6 ، **الأعلام** 61/6. وقد سبقَ أنّ للبركلي شرحًا له .
(1) **كشف الظنون** 200/2. **وسماه الزركلي (متن العوامل) الأعلام** 61/6 .
(2) المصدر نفسه 422/2، **و** 250/4، **و** 200/6، **الأعلام** 61/6 .
(3) المصدر نفسه 250/4 .
(4) المصدر نفسه 200/6 .

32- معدِّلُ الصلاةِ. ومنه نسخةٌ في مكتبةِ جامعةِ تيوبنجنَ في ألمانيا **برقم** (m a v1 262) **من ص** 67 - 84 .

33- نورُ الأحيارِ[5] .

34- **نوادرُ الأخبارِ**[6] .

وللبِرْكِلِيِّ تعليقٌ على (هدايةِ) المرغينانيِّ[7]. **كما ذكَرَ الزركلي في ترجمةِ البِرْكِلِي** أنه رأى كثيرًا من رسائلِهِ، مخطوطةً في مكتبةِ (كتاب سراي) بمغنيسا[8] .

منهج البركلي وشخصيته النحوية

لقد حدَّدَ البِرْكِلِيُّ في مقدمةِ الكتابِ الهدفَ الَّذي يسعى إلى تحقيقِهِ من شرحِ كتابِ (اللبِّ)، أحدِ مختصراتِ (كافيةِ ابنِ الحاجبِ) ، والمنهجَ الَّذي سلكَهُ لتحقيقِ ذلك، والوصولِ إليهِ.

أمَّا الهدفُ فقد بيَّنَهُ الشارحُ بقولِهِ: " فلمَّا أردْتُ أنْ أدرسَ كتابَ (اللبِّ)، المنسوبِ إلى الإمامِ الأوحديِّ، عمرَ القاضي البيضاويِّ ـ عليهِ رحمةُ العزيزِ القويِّ ـ سألني بعضُ أصحابي أنْ أكتبَ لهم شرحًا يحُلُّ عقدَ ألفاظِهِ ومبانيهِ، ويوضِّحُ الغوامضَ والعويصاتِ من معانيهِ، ويبيِّنُ ما لهُ وما عليهِ، مشتملاً على نكتٍ دقيقةٍ، ورموزٍ خفيَّةٍ؛ لتشحيذِ الجنانِ، واختبارِ الأذهانِ، وتنشيطًا للطلابِ، وترغيبًا لأولي الألبابِ "[1] .

وأمَّا المنهجُ الَّذي رَسمهُ الشّارحُ لنفسِهِ ـ كما جاءَ في مقدّمةِ الشرحِ ـ فيتمثَّلُ في أمرينِ اثنينِ.

الأوَّلُ: شرحُ المختصرِ شرحًا موجزًا غايةَ الإيجازِ بلا إخلالٍ.

---

(5) المصدر نفسه 200/6 .

(6) المصدر نفسه 200/2 .

(7) **كشف الظنون** 820/2 . وذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 316/6 أن للبركي شرحا على هداية المرغيناني.

(8) **الأعلام** 61/6 .

(1) **ص** 52 .

والثاني: البعدُ عن ذكرِ المشهورِ الواضحِ، وتجنُّبِ أقوالِ العلماءِ واختلافاتِهم.

أمَّا الأمرُ الأوَّلُ فقد التزمَ به الشارحُ على نحوٍ مضبوطٍ، يلحظُ من خلالِ قراءةٍ مستأنيةٍ للشرحِ؛ فقد استطاعَ البِرْكِلِيُّ أنْ يذلِّلَ غامضَ عبارةِ البيضاويِّ، ويوضِّحَ عويصَها، ويجلوَها بأحسنِ شرحٍ وأوضحِهُ، غيرَ أنَّكَ لا تعدمُ عباراتٍ موجزةً غامضةً مُلبسَةً، توقعُ القارئَ في حيرةٍ وتيهٍ[2] .

وأمَّا الأمرُ الثاني فلم يكنِ الشارحُ حريصًا على الأخذِ بهِ والتزامِهِ، فطالما عرضَ خلافاتِ النحاةِ وحشرَها في أثناءِ الشرحِ[1] .

وإنِ استطاعَ البِرْكِلِيُّ أنْ يصلَ إلى ما ندبَ إليهِ نفسَهُ، فإنَّهُ لم يقفْ عندَهُ فحسبُ، بل كانَ يتدخَّلُ لإصلاحِ عبارةِ البيضاويِّ، بلهَ عبارةَ ابنِ الحاجبِ حينًا، ويدلي بدلوِهِ بينَ الدلاءِ حينًا آخرَ.

فقد تناولَ البِرْكِلِيُّ هذا المختصرَ، ولاحقَ عباراتِهُ وألفاظَهُ، ولم يكنْ همُّهُ الوقوفَ عندَها موقفَ الشارحِ الموضِّحِ لغامضِها وعويصِها، بل إنَّكَ لتجدُهُ كثيرًا ما يتدخَّلُ في منهجِ البيضاويِّ، وطريقةِ عرضِهِ المادَّةَ؛ فيعترضُ على أسلوبِهِ تارةً، وعلى ألفاظِهِ شكلاً ومضمونًا تارةً أخرى، ويحاولُ إصلاحَها، وتهذيبَها، وتصحيحَها، لتسلمَ من النقصِ، والاعتراضِ، والنقدِ، ويفترضُ أنْ تكونَ على نحوٍ ما لتفيَ بالغرضِ، وتؤديَ المطلوبَ على نحوٍ مضبوطٍ غيرِ مُلبِسٍ، ويستعملُ البِرْكِلِيُّ في الدلالةِ على ذلكَ تعبيراتٍ متنوعةً تتلاءمُ والمادةَ المعتَرَضَةَ.

كقولِهِ:"ولو قالَ ... لكانَ أخصرَ، وأظهرَ، وأدفعَ، وأجمع" أو نحو ذلك[2].

---

[2] انظر ص 288، 196، 367 .

[1] ص 236، 246، 258، 299، 303، 305، 322، 399-400، 421، 424، 435، 449، 467، 468، 470، 474، 514 .

وقولِهِ: " فالوجهُ أنْ يقولَ ... " أو نحوِ ذلكَ[3] .

وقولِهِ: " ولو قدَّمَ هذا فقالَ ... لكانَ أخصرَ وأحسنَ وأنسبَ لأسلوبِهِ المعهودِ"، أو نحوِ ذلك[4] .

وقولِهِ: " ولو لم يذكرْ ... لكانَ أوجهَ "، أو نحوِ ذلكَ[1] .

وقولِهِ: " ولو تركَ هذا لكانَ أنسبَ" ، أو نحوِ ذلكَ[2] .

وقولِهِ: " والتعبيرُ بـ ... أخصرُ وأظهرُ "[3] .

وقولِهِ: " وينبغي أنْ يزيدَ ... "، أو نحوِ ذلكَ[4] .

وقولِهِ: " ولو حذفَ ... لكانَ أخصرَ وأظهرَ "، أو نحوِ ذلكَ[5] .

بل يتجاوزُ ذلكَ ويصفُ العبارةَ ومضمونَها بالخللِ والاختلال[6] .

وكلُّ ما سبقَ لا يَثني البِرْكِلِيَّ، ولا يمنعُهُ أنْ يُنصفَ البيضاويَّ، ويُثنيَ عليهِ، ويقفَ وقفةَ إعجابٍ عندَ رائقِ عبارتِهِ، وجميلِ أسلوبِهِ، وحسنِ منهجِهِ في عرضِ المادَّةِ ومناقشتِها، وما أضافَهُ وزادَهُ على (الكافيةِ).

كقولِهِ: " وما أوجزَ وما أملحَ كلامَهُ حيثُ ... "[7] .

وقولِهِ: " وقد أحسنَ المصنِّفُ حيثُ ... " ، أو نحوِ ذلكَ[8] .

---

(2) ص 74 وانظر ص 77، 135، 141، 156، 162، 170، 179، 190، 213 الخ...

(3) ص 92، 261، 290، 338، 461 .

(4) 445 وانظر ص 337، 515 .

(1) ص 389، وانظر ص 387 .

(2) ص 427، وانظر ص 367 .

(3) ص 155 .

(4) ص 358، وانظر ص 210، 211، 341، 361، 383، 407، 480 .

(5) ص 395، وانظر ص 397، 402، 417 .

(6) ص 168، 213 .

(7) ص 121 .

(8) ص 389، وانظر ص 337، 390 .

وقولِهِ: " فعلُ التعجُّبِ ما أفعلَهُ وأفعلْ بهِ ... وهذا التعريفُ أوضحُ وأمنعُ، والدلالةُ على التعجُّبِ تفهمُ من لفظِهِ"[9] .

وقولِهِ: " وقد أصابَ في زيادةِ هذه على (الكافيةِ)" [1] .

وقولِهِ: " وهذه فائدةٌ أخرى على (الكافيةِ)"[2] .

ولأنَّ (اللبَّ) مختصرٌ (للكافيةِ) نجدُ البِرْكِلِيَّ، في مواضعَ كثيرةٍ، يناقشُ المادةَ النحويَّةَ وعرضَها عندَ ابنِ الحاجبِ، ويحاكمُ هذا العرضَ محاكمةً عادلةً، ثمَّ يصدرُ حكمَهُ لهُ أو عليهِ، ولا يهمُّهُ في ذلكَ إلا الوجهَ العلميَّ الحقَّ. فطالما انتقدَ عبارةَ ابنِ الحاجبِ، وردّها، ووصفَها بالخللِ، وعدمِ الإيفاءِ الغرضِ.

كقولِهِ: " وأمَّا تعريفُ ابنِ الحاجبِ فلا يفيدُ هذا الغرضَ معَ اختلالِهِ في نفسِهِ"[3] .

وقولِهِ: " فظهرَ الخللُ في عبارةِ (الكافيةِ)"[4] .

وقولِهِ: " وقد أصابَ المصنِّفُ ... ولم يخلطْ كابنِ الحاجبِ"[5] .

وقولِهِ: " وهذا التعريفُ أحسنُ وأخصرُ من تعريفِ ابنِ الحاجبِ"[6] .

وقولِهِ: " وهو أولى من عبارةِ (الكافيةِ)"[7] .

وقولِهِ: " وهذه العبارةُ أظهرُ وأفيدُ من عبارةِ (الكافيةِ)"[8] .

وقولِهِ: " انظرْ أيُّها اللبيبُ إلى مزيةِ هذه العبارةِ على قولِ ابنِ الحاجبِ..."[1] .

---

[9] ص 473، وانظر ص 470 .
[1] ص 140 .
[2] ص 142، وانظر ص 83 .
[3] ص 99، وانظر ص 303 .
[4] ص 136 .
[5] ص 167 .
[6] ص 174 .
[7] ص 190 .
[8] ص 191 .

وقولِهِ: " وتصريحُ ابنِ الحاجبِ ... فاسدٌ"[2] .

وقولِهِ: " واعلمْ أنَّ ابنَ الحاجبِ قدَّمَ ... وعكسَ المصنِّفُ ... فنظرُ المصنفِ أدق، وبالقبولِ أحق"[3] .

وقولِهِ: " وهذا أولى بالرعايةِ من تقديمِ الأهمِّ بالنفي الَّذي راعاهُ ابنُ الحاجبِ"[4] .

وقولِهِ: " ولمَّا اشتملَتْ عبارةُ (الكافيةِ) على وجوهٍ من الخللِ"[5] .

وهذا لا يمنعُ البِرْكِلِيَّ أنْ يُثنيَ على عبارةِ ابنِ الحاجبِ، إذا ما كانتْ تفضُلُ عبارةَ البِرْكِلِي، كقولِهِ: " وعبارةُ (الكافيةِ) ... أشملُ ... "[6] ، ويصفَ رأيَهُ بأنَّهُ هو الحقُّ[7] .

وقد تبدَّتْ سخصيَّةُ البِرْكِلِيِّ في جانبٍ آخرَ. فقد كانَ يعرضُ آراءَ النحاةِ، ثمَّ يناقشُها رادًّا ، أو معترضًا، أو مضعِّفًا، أو مفضلاً رأيًا على آخرَ[8] .

كما كانَ يُدلي بدلوِهِ بينَ الدلاءِ، كقولِهِ: " وهذا للشريفِ ... وهذا للجامي ... وهذا لي، وهو أظهرُ فهمًا وأقلُّ تكلُّفًا، وأقربُ

---

(1) ص 242 .
(2) ص 269 .
(3) ص 281 .
(4) ص 282 .
(5) ص 288 .
(6) ص 318 .
(7) ص 378 .
(8) ص 62-63، 84، 99، 102، 150، 152، 204، 296، 305، 313، 341، 354، 377-378، 418، 434، 479 .

للمرادِ"[1] ، وقولِهِ ـ وهو كثيرٌ ـ: " والَّذي عندِي ... "، أو نحو ذلكَ[2] ، وقولِهِ: " وحلُّهُ أنَّ ... "[3] .

بل إنكَ لا تعدمُ لهُ آراءً نحويَّةً، لم يسبقْ إليها ـ فيما أعلمُ ـ .

كقولِهِ في تعليلِ بناءِ المنادى المفردِ العلمِ: " وإنَّما بُنيَ لوقوعِهِ موقعَ الكافِ الاسميَّةِ، ومشابهتِهِ إياها إفرادًا وتعريفًا في مثلِ: أدعوكَ، المشابهةِ لكافِ الخطابِ الحرفيَّةِ، لفظًا ومعنًى"[4] .

وقولِهِ في تعليلِ بناءِ المضمراتِ: " ... وأمَّا هو وإياهُ فالاختلافُ ليسَ في الآخرِ فقطْ، بل في المادَّةِ والصيغةِ، ولا مجالَ لجعلِهما إعرابًا، وإنْ دلا على المعاني الموجبةِ، لأنَّ الإعرابَ وصفٌ في الأخيرِ، وهما أصلانِ. وهذا هو سببُ بناءِ المضمراتِ عندِي، أعني أنَّهم استغنَوا بدلالةِ نفسِ الإعرابِ"[5] .

وقولِهِ معرِّفًا الفعلَ المتعديَ واللازمَ: " ولا يبعدُ أنْ يرسمَ المتعدي بأنَّهُ الَّذي يصحُّ أنْ يشتقَّ منهُ اسمُ مفعولٍ، ويرسمَ اللازمُ بأنَّه الَّذي لا يصحُّ أنْ يشتقَّ منهُ ذلكَ، يعني بغيرِ واسطةِ الجار"[6] .

شرح لب الألباب في علم الإعراب

ابتدأتْ ظاهرةُ الشرحِ والتعليقِ على الكتبِ النحويَّةِ مبكِّرًا في القرنِ الثالثِ الهجريِّ ـ بعدَ أنْ هدأتْ النَّزَعاتُ المذهبيَّةُ واستقرَّتْ الأصولُ النحويَّةُ ضبطًا وتقعيدًا ـ بكتابِ سيبويهِ؛ لصعوبةِ مادَّتهِ، وغموضِ عبارتِهِ، وحاجتِها إلى بيانٍ وإيضاحٍ. وقد ابتدأَ هذهِ الحركةَ أبو عمرَ الجرمي (ت 225 هـ)، فوضعَ (تفسيرَ غريبِ

---

(1) ص 71 .
(2) ص 83، وانظر ص 95، 281، 317، 354، 356 .
(3) ص 72 .
(4) ص 213 .
(5) ص 96 .
(6) ص 451 .

سيبويهِ[1]) ، **والمازني** (ت 248 هـ) الّذي وضعَ (تفاسيرَ كتابِ سيبويهِ[2]) والأخفشُ الأصغرُ عليُّ بنُ سليمانَ (ت 315 هـ) ، **الّذي** له (شرحُ كتابِ سيبويهِ[3]) ، **وأبو بكر بنُ السراج** (ت 316 هـ) الّذي صنَّفَ (شرحَ سيبويهِ[4]) ، **وأبو بكرٍ محمدُ بنُ علي مبرمانُ** (ت 345 هـ) الّذي وضعَ (شرحَ كتابِ سيبويهِ[5]) ، **ثم جاء الحسنُ** بنُ عبدِ اللهِ أبو سعيدٍ السيرافيُّ (ت 368 هـ) فصنَّفَ (شرحَ كتابِ سيبويهِ[6]) ، الّذي " لم يسبقْ إلى مثلهِ "[7] .

وسارَ النحاةُ فيما تلا من قرونٍ على هذا المنوالِ، وسلكُوا الاتجاهَ نفسَهُ، وازدادَ إقبالُ العلماءِ على شرحِ الكتبِ النحويَّةِ وتفسيرِها ، حتَّى تلكَ الكتب الَّتي تمتازُ بوضوحِ العبارةِ وسهولةِ المأخذِ، كما هو الشأنُ في كتابِ (الجملِ) لأبي القاسمِ الزجَّاجيِّ (ت 340 هـ) ، و (الإيضاحِ) لأبي عليٍّ الفارسيِّ (ت 377 هـ).

ومِمَّا جعلَ الاهتمامَ بالشروحِ والحواشي يكونُ واسعًا ممتدًا اهتمامُ النحاةِ أنفُسِهم بشرْحِ كتبِهم والتعليقِ عليها. فالزمخشريُّ (ت 538 هـ) بعدَ أنْ ألّفَ (المفصَّلَ) شرَحَهُ[1] ، **وابنُ الحاجبِ** (ت 646 هـ) بعدَ أنْ وضَعَ متنَ (الكافيةِ) شرحَها[2]. ونتيجةً لهذه

---

[1] الفهرست ص 84 .
[2] بغية الوعاة 1/ 465 .
[3] بغية الوعاة 168/1 .
[4] الفهرست ص 93 .
[5] بغية الوعاة 177/1 .
[6] الفهرست ص93 .
[7] بغية الوعاة 508/1 .
[1] بغية الوعاة 280/2، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 5/ 309 .
[2] بغية الوعاة 135/2، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 309/5 .

الظاهرةِ كانَ الإقبالُ على (الكافيةِ) ـ شرْحًا واختصارًا[3] ـ كبيرًا جدًّا.

ومِمنْ اختصرَ الكافيةَ القاضي ناصرُ الدينِ عبدُ اللهِ بنُ عمرَ البيضاويُّ (ت 685 هـ) ، وسمَّى مختصرَهُ (لبَّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ[4]). قال في (كشفِ الظنونِ): " لب الألبابِ في علمِ الإعرابِ، وهو مختصرُ (الكافيةِ) للبيضاويِّ "[5]. وقد اهتمَّ العلماءُ بهذا المختصرِ؛ لأنَّه " منطوٍ على فوائدَ جليلةٍ، ومتكفِّلٌ لغرائبِ النحوِ بوجازةِ ألفاظٍ عبقريَّةٍ، وقد ذكرَ ما فيهِ الواجبُ ممَّا تركَهُ ابنُ الحاجبِ "[6]. وتمثَّلَ هذا الاهتمامُ بشرحِهِ والتعليقِ عليهِ. فمِن ذلكَ:

1- شرحُ لبِّ الألبابِ في علمِ الإعرابِ للبِرْكِلِيِّ. وهو الكتابُ الَّذي نحقِّقهُ.

2-مدرجُ الفوائدِ لما ألحقَ بهِ من الزوائدِ لبايزيدَ بنِ عبدِ الغفَّارِ القونويِّ من علماءِ دولةِ السلطانِ محمدِ بنِ مرادِ بنِ سليم خان[1] .

3- خلاصةُ الكتبِ لمحمدِ بنِ علي الكونباتي، المجاورِ بمكةَ عامَ (941 هـ)[2]. 4- شرحٌ لعبدِ اللهِ بنِ محمود نقر قار. ومنه نسخةٌ في مكتبةِ باريسَ الوطنيَّةِ برقم (4120).[3]

5- شرحٌ لمجهولٍ منه نسخةٌ في باريسَ، برقم 6633 [4].

---

[3] لقد ذكر الدكتور موسى بناي علوان العليلي أكثر من (124) شرحا للكافية. انظر شرح الوافية نظم الكافية ص27-51 .

[4] تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 325/5 .

[5] 458/2 . وانظر 2/ 329، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان 325/5.

[6] كشف الظنون 458/2 .

[1] نفسه 458/2، معجم المؤلفين 38/3. وذكر كحالة أن بايزيد بن عبد الغفار كان حيّا سنة (973 هـ).

[2] كشف الظنون 2/ 458 ، معجم المؤلفين 38/11 .

[3] المخطوطات العربية في مكتبة باريس ص 212 .

[4] تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 326/5 .

6- تعليقات لمصطفى بن حنفيٍّ (ت 1280 هـ)، منه نسخةٌ في بطرسبرجَ، برقم 203 أول[5].

7- وفي مكتبةِ الظاهريَّةِ بدمشقَ مخطوطانِ بعنوانِ: شرح اللبِّ للبيضاويِّ؛ الأولى

مجهولةُ المؤلِّفِ والناسخِ، ورقمها (1767 عام)، والثانيةُ أيضًا مجهولةُ المؤلِّفِ، وناسخُها هو عثمانُ المؤذنُ بنُ أيُّوبَ، ورقمها (1777 عام)، ومنها نسختانِ مصوَّرتانِ في مركزِ البحثِ العلميِّ وإحياءِ التراثِ الإسلاميِّ، في كليَّةِ الشريعةِ والدراساتِ الإسلاميَّةِ، التابعةِ لجامعةِ أم القرى في مكةَ المكرمةِ، الأولى برقم (310) ، والثانيةُ برقم (309) .

توثيق نسبة الكتاب

لعلَّ من المسائلِ الهامَّةِ، الَّتي ينبغِي للمحقّقِ التثبُّتُ منها، مسألة نسبةِ الكتابِ الَّذي يحقّقُهُ لمؤلِّفِهِ، ولا سيَّما أنَّ كثيرًا من الكتبِ قد نُسبتْ إلى غيرِ مصنِّفِيها.

ومن الأمثلةِ على ذلكَ كتابُ (إعرابِ القرآنِ) المنسوبِ للزجاجِ (ت311 هـ)، فقد محَّصَ أمرَهُ الأستاذُ المحقّقُ أحمد راتب النفَّاخ، وصحَّحَ نسبتَهُ إلى أبي الحسينِ جامعِ العلومِ[1] .

وكتابُ (نقدِ النثرِ) المنسوبِ خطأً إلى قدامةَ بنِ جعفرٍ[2] ، الَّذي لم يكنْ في واقعِ الأمرِ إلا كتابَ (البرهانِ في وجوهِ البيانِ)

---

(5) المصدر نفسه 326/5 . وذكر الزركلي في معجمه 232/7: مصطفى بن حسن الذهبي، ولم يذكر أن له تعليقات على كتاب لب الألباب للقاضي البيضاوي.

(1) انظر مقالته بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق 1973م.

(2) وذلك بتحقيق الأستاذين الدكتور طه حسين وعبد الحميد العبادي سنة 1938م.

لأبي الحسينِ إسحقَ بنِ إبراهيمَ ابنِ سليمانَ بنِ وهبٍ الكاتبِ[3] . وربَّما يكونُ مصدرُ الخطأِ من المفهرسينَ، فيتعجَّلُونَ في الأمرِ، وينسبُونَ الكتابَ إلى غيرِ مصنِّفِهِ[4] ، أو التشابهِ في الأسماءِ. وقد اعتمدْتُ في تأكيدِ نسبةِ الكتابِ للبِرْكِلِيِّ على ما يأتِي:

1- أنَّ القدماءَ وأصحابَ التراجمِ الَّذينَ ذكرُوا البِرْكِلِيَّ وترجمُوا لهُ ذكرُوا الكتابَ، ونسبُوه إليهِ، بلا خلافٍ، مثلَ: العقدِ المنظومِ في ذكرِ أفاضلِ الرومِ 277/2، وكشفِ الظنونِ 2/ 458، و 199/6، والأعلامِ 61/6، ومعجمِ المؤلّفينَ 124/9، وتاريخ الأدبِ العربيِّ لبروكلمانَ 325/5-326.

2- وفي حواشي بعضِ نسخِ المخطوطةِ وتعليقاتِها نُقُولٌ وإشاراتٌ فيها ما يُثبتُ نسبة الكتابِ إلى البِرْكِلِيِّ. فقد جاءَ في حواشي نسخةِ (ب) قولُه: " هذا التقسيمُ مخالفٌ لما في (إظهارِ الأسرارِ) من أنَّ (جاءَ) إذا كانَ ناقصًا يكونُ بمعنى صارَ ". وكتابُ (إظهارِ الأسرارِ في النحوِ) من مصنفاتِ البِرْكِلِي[1] . وقد جاءَ في حاشيةِ الورقةِ الثانيةِ من (ح): " وذكرَهُ الشارحُ النحريرُ في (الإمعانِ) ". والإمعانُ من مصنَّفاتِ البِرْكِلِيِّ ، كما مرَّ . وجاءَ في حاشيةِ الورقةِ الرابعةِ: " كما ذهبَ إليه الفاضلُ البِرْكِوي ".

---

[3] نشر الكتاب مرتين؛ إحداها بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي ـ بغداد 1967 م، والثانية بتحقيق الدكتور حفني محمد شرف ـ القاهرة (بلا تاريخ). وانظر في غير هذين الكتابين: توثيق نسبة كتاب (أفعل وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني لخليل عطية، مجلة المورد، المجلد الأول، العددان 1-2، 1971م.

[4] انظر توثيق نسبة كتاب (أفعل وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني ص 51 وما بعدها.

[1] كشف الظنون 149/1، و 62/3، و 199/5، الأعلام 61/6 .

3- وإنْ لم تُشرْ نُسختا (ب) و (ح) إلى اسمِ المصنفِ[2] في صفحةِ العنوانِ ـ على الرغمِ من اتفاقِهما في المادَّةِ معَ الأصلِ ـ إلا أنَّ نسخةَ الأصلِ، الَّتي لا تبعُدُ عن وفاتهِ إلا أربعَ عشرةَ سنةً، قد نصَّتْ صراحةً على اسمِ البِرْكِلِي. وبذلكَ تَثبُتُ نسبةُ الكتابِ للبِرْكِلِي.

نسخ الكتاب

وعندَ قيامِي بمهمَّةِ تحقيقِ هذا الكتابِ كانَ أمامِي أربعُ نسخٍ؛ ثلاثٌ ذكرَها المستشرقُ الألمانيُّ بروكلمانُ في كتابِهِ (تاريخِ الأدبِ العربي)[3] . إحدَاها في الأسكوريال، والثانيةُ في باريسَ، والثالثةُ في بطرسبرجَ، وأمَّا الرابعةُ فقد ذُكرتْ في فهرستِ مخطوطاتِ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ في مدينةِ الخليلِ.

وقد صوَّرْتُ نسخة الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ، وراسلتُ المكتباتِ الأخرى للحصولِ على النسخِ الثلاثِ الباقيةِ. وتمَّ الحصولُ على صورتينِ من نسختي الأسكوريال وبطرسبرجَ، وكانَ جوابُ المكتبةِ الوطنيَّةِ بباريسَ أنَّه لا يوجدُ مخطوطٌ ذو رقمٍ (1293) ، بعنوانِ (شرحِ كتابِ لب الألبابِ في علمِ الإعرابِ) للبِرْكِلِي، كما ذكرَ بروكلمانُ[1] .

وصف النسخ

أ ـ نسخة الأسكوريال (مدريد ـ أسبانيا)

وهي نسخة موجودةٌ في مكتبةِ الأسكوريال، برقم (113) ثانٍ. ويبلغُ عددُ أوراقِها (110) عشرًا ومائةَ ورقةٍ، أي في (220) عشرينَ ومائتي صفحةٍ، وتشتملُ كلُّ صفحةٍ على (21) واحدٍ

---

(2) ذُكر في فهرس مخطوطات الحرم الإبراهيمي الصادر في نابلس عام 1982م ص 121 ، أن اسم المؤلف هو البيضاوي . وهذ ليس صحيحا ، فالبيضاوي هو مؤلف (اللب) المتن المشروح لا الشرح .

(3) وأشار بروكلمان أيضا إلى نسخة أخرى لشارح مجهول في باريس برقم (6633). انظر 326/5.

(1) تاريخ الأدب العربي 326/5 .

وعشرينَ سطرًا، متوسِّطُ عددِ كلماتِ السطور (11) إحدى عشرةَ كلمةً. وخطُّها واضحٌ جميلٌ جدًا، مُيِّزَ فيها المتنُ من الشرحِ بخطٍّ يعلو المتنَ.

وقد جاءَ في صفحةِ العنوانِ: " كتابُ شرحِ مختصرِ البيضاويِّ للعلامةِ محمدٍ البِرْجِلِي، عفَا ـُ ـ تعالى ـ عنهُما، ونوَّرَ ضريحَهما بمحمَّدٍ وآلِهِ " .

وتبدأُ الصفحةُ الأولى من المخطوطةِ بما يلي: " بسمِ اللهِ الرحمنِ الرحيمِ وهو حسبُنا ونعمَ الوكيلُ، وصلَّى اللهُ على نبيِّهِ محمَّدٍ. مدُ للهِ وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفَى، خُصوصًا على السِّراجِ المنيرِ المصطفَى، وصلاةٌ عليهِ وعليهم مصفًى مستصفًى ... الخ " .

وجاءَ في آخرِ المخطوطةِ: " تمَّ هذا الكتابُ على يدِ الفقيرِ إلى اللهِ الوفي محمد الغَزي الحنفي[1] ، غفرَ اللهُ لهُ ولوالديهِ، وأحسنَ إليهما وإليهِ، آمينَ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنا محمدٍ، وعلى آلهِ وصحبِهِ وسلَّمَ تسلِيمًا كثيرًا دائمًا أبدًا. بتاريخِ يومِ الأحدِ سلخَ شوَّال، من شهورِ سنةِ خمسٍ وتسعينَ وتسعِمائةٍ. تمّ".

وقد اتخذتُ هذه النسخة أصلاً، دونَ غيرِها، للأسبابِ الآتيةِ:

1- وجودِ اسمِ الشارحِ على صفحةِ العنوانِ.

2- كمالِها: حيثُ إنَّهُ لم يسقطْ منها كمَا سقَطَ من غيرِها.

3- وضوحِ خطِّها، وخلوِّها من الحواشي والتعليقاتِ، الَّتي تطغَى على النصِّ وتشوهُهُ في الغالب، إلا في القليلِ النادرِ.

4- مُيِّزَ فيها كلِّها أصلُ المتنِ المشروحِ بخطٍّ من علُ.

---

(1) الغزي غير معجمة في الأصل. وهو محمد بن أحمد، الخطيب العمري التَّمرتاشي الغَزِّيُّ الحنفي، شمس الدين شيخ الحنفية في عصره، مولده عام (939 هـ) ، ووفاته عام (1004 هـ) ، من أهل غزَّة، مولده ووفاته فيها. انظر ترجمته في: كشف الظنون 207/6، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر 18/4، الأعلام 239/6، معجم المؤلفين 196/10 ، معالم الأدب العربي في العصر الحديث 97/2 .

5- قِدَمِها: هذه النسخةُ قديمةٌ إذا ما قِيْسَتْ إلى النسختينِ الأخريينِ. فهي تبعدُ عن سنةِ وفاةِ الشارحِ (14) أربعَ عشرةَ سنةً، غيرَ أنَّ الناسخَ لم يشرْ إلى أنَّها نُسختْ عن نسخةِ الشارحِ أو قوبلتْ عليها. وربما تكونُ قد أخذتْ عن نسخةِ الشارحِ لقربِها منهُ، ولأجلِ ذلكَ اتَّخذْتُها أصلاً، ولم أجعلْ لها رمْزًا كمَا جعلتُ للنسختينِ (ب) و (ح)، وإنما اكتفيتُ بالإشارةِ إليها في أثناءِ التحقيقِ والمقابلةِ بكلمةِ (الأصل).

ب - نسخة مكتبة بطرسبرج (روسيا)

رمزتُ إليها بالحرفِ (ب) نسبةً إلى (بطرسبرجَ). وهي موجودةٌ في مكتبةِ بطرسبرجَ برقم (202) أول. ويبلغُ عددُ أوراقِها (134) أربعًا وثلاثينَ ومائة ورقةٍ، أي في (268) ثمانٍ وستينَ ومائتي صفحةٍ، ومقاسُ كل صفحةٍ (15.5 × 6.5)، وتشتملُ كل صفحةٍ منها على (17) سبعةَ عشرَ سطرًا، متوسطُ عددِ كلماتِ السطورِ (10) عشر كلماتٍ تقريبًا.

وهي مكتوبةٌ بخطٍّ واضحٍ إلا في بعضِ الأحايينِ، يمتزجُ المتنُ فيها بالشرحِ دونَ تمييزٍ بينهما إلا في بعضِ الأوراق، حيثُ يعلو عبارةَ المتنِ خط.

وقد جاءَ في صفحةِ العنوانِ عبارةُ: " امتحان أذكيا " وجاءَ أسفلَ منها: "وقفتُ هذا الكتابَ موضوعًا في دارِ الكتبِ الأحمديةِ سنة 1167 هـ ، " وتحتَ هذا الوقفِ ختمٌ غيرُ واضحٍ حاولتُ قراءَتَهُ فما استطعتُ.

وفي أعلى الصفحةِ يوجدُ اسم: " جلدي أمجد يكرم " وأسفلَ منهُ حاشيةٌ يبدو أنَّها باللغةِ التركيةِ.

وتبدأ الصفحةُ الأولى من المخطوطةِ بما يلي: " بسمِ اللهِ ، الرحيمِ وبهِ نستعينُ. الحمدُ للهِ وسلامٌ على عبادِهِ الّذينَ اصطفى، خصوصًا منهم على السراج المنيرِ المصطفى، وصلاةٌ عليهِ وعليهِم مصفًّى ومستصفًى ... الخ " .

وكُتبَ في آخرِ المخطوطةِ: " تمت الكتاب بعون الملكِ الوهابِ تاريخ سنة 1043 ".

العلامات المميِّزة لهذه النسخة

1- أوراقُها غيرُ مرقَّمةٍ ما عدا الورقاتِ التسعَ الأُوَلَ.

2- تطغى على عددٍ غيرِ قليلٍ من أوراقِها الحواشي والتعليقاتُ، وهي في مجملِها غيرُ مقروءةٍ لرداءةِ التصويرِ، وصغرِ كلماتِها، واختلاطِها بعضِها ببعضٍ.

3- مكان عنواناتِها في كثيرٍ من الأحيانِ - بياضٌ. ولعلَّ السببَ في ذلك أنَّها مكتوبةٌ بالمدادِ الأحمرِ، ولرداءةِ التصويرِ لم تظهرْ.

4- الورقةُ الأولى والورقةُ (58) الثامنةُ والخمسونَ مكررتان، كما كُرِّرَ الوجْهُ (ب) من الصفحةِ (56) السادسةِ والخمسينَ، في الصفحةِ (58) الثامنةِ والخمسينَ وجه (ب).

5- فيها خرمانِ؛ الأوَّلُ مقدارُهُ (26)ست وعشرونَ صفحةً من المطبوع (75- 100)، والثاني مقدارُهُ (4) أربعُ صفحاتٍ من المطبوع (266 - 270).

جـ - نسخة الحرم الإبراهيمي الشريف في الخليل (فلسطين)

رمزتُ إليها بالحرفِ (ح)، نسبةً إلى (الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ). وهي موجودةٌ في مكتبةِ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ برقم (75) خمسةٍ وسبعينَ، وتاريخُ نسخِها سنة(1197 هـ) سبعٍ وتسعينَ ومائةٍ وألفٍ، ورُقِّمتْ أوراقُها برقمينِ مختلفينِ؛ الأوَّلُ عِدَّتُهُ (143) ثلاثٌ وأربعونَ ومائةُ ورقةٍ، وهذا ما جاءَ في نهايتِها، حيثُ قالَ الناسخُ: " عددُ أوراقِ هذا الكتابِ 143 ورقةً ". وهي تمثِّلُ أصلَ المتنِ والشرحِ، أي في (286) ستٍّ وثمانينَ ومائتي صفحةٍ. والترقيمُ الثاني عِدَّتُهُ (151) إحدى وخمسون ومائةُ ورقةٍ، أي في (302) اثنتينِ وثلاثمائةِ صفحةٍ. وهذا الفارقُ بينَ الترقيمينِ مَردُّهُ إلى وجودِ حواشٍ على عددٍ من أوراقِها حتى الورقةِ ذاتِ الرقمِ (39)

تسعٍ وثلاثينَ، وقد مثَّلَتْ هذه الحواشِي أربعَ عشْرةَ صفحةً بالتمامِ، أي سبعَ ورقاتٍ.

ومقاسُ كلِّ صفحةٍ (21,5 × 13)، وتشتملُ كلُّ صفحةٍ منها على (19) تسعةَ عشَرَ سطرًا، ومتوسطُ عددِ كلماتِ السطورِ (9) تسعُ كلماتٍ تقريبًا.

وكُتب المتنُ والشرحُ بمدادٍ أسودَ، ويعلو المتنَ خطٌّ في كثيرٍ من صفحاتِ المخطوطةِ، كُتبَ بالمدادِ الأحمرِ. وخطُّها واضحُ جميلٌ. وهي بخطِّ ابنِ عليٍّ. والنسخةُ تامَّةٌ، وتاريخُ نسخِها (1197 هـ 1783م).

وقد جاءَ في صفحةِ العنوانِ في أعلاها من اليمينِ: " امتحان الأزكيا ". وجاء أسفلَ منه رقم (329)، وتحتَ الرقمِ: " صاحب ومالك علي نوري بن مصطفى ".

وجاء من الوسطِ جهة اليمينِ في شكلٍ كالمستطيلِ "شرح كتاب اللب " وأسفلَ منه الرقم (75) وهو يمثِّلُ رقمَ المخطوطةِ في فهرستِ مخطوطاتِ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ.

وجاءَ في أعلاها من اليسارِ[1] . " البصريونَ خمسة عشرَ رجالاً: سيبويهِ، أخفشٌ، قطربٌ، صالحٌ الجرميُّ، بكرٌ المازنيُّ، محمَّدٌ المبردُ، أبو إسحقَ الزجاجُ، أبو السَّرَّاجِ، محمدُ بنُ كيسانَ، أبو عليٍّ (؟)، أبو السيرافيِّ، عليٌّ الرمانيُّ، أبو عليٌّ الفارسيُّ، أبو الفتْحِ بنِ جنِّيٍّ، عبدُ القاهرِ. رحِمَهم اللهُ، عليهم رحمَةٌ واسعةٌ .

والكوفيونَ أربعة رجالا: كسائيٌّ، فرَّاءٌ، أبو العباسِ، محمدٌ الأنباريُّ. رحِمَهم اللهُ تعالى " .

ثمَّ ثلاثةُ أختامٍ، اثنانِ منها يحملانِ اسمَ علي نوري المفتي بمحروسةِ نيلس 1253، وآخرُ غيرُ واضحٍ، يبدو أنَّه ختمُ مكتبةِ الحرمِ الإبراهيميِّ الشريفِ.

---

[1] لاحظ كيف أورد ألفاظ الأعلام، واستعمل تمييز العدد المركب مجموعا.

وتبدأ الصفحةُ الأولى من المخطوطةِ بما يأتي: " بسمِ اللهِ الرحيمِ، الحمدُ للهِ وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصطفَى، خُصوصًا منهم على السراجِ المنيرِ المصطفى، وصلاةٌ عليهِ وعليهم مصفًى ومستصفًى ... الخ " .

وأمَّا الصفحةُ الأخيرةُ من المخطوطةِ فقد كتبَ في نهايتِها: " تمَّ الكتابُ بعونِ الملكِ الوهابِ، وقد وقعَ الفراغُ عن تنميقِهِ في وقتِ الضُّحَى من يومِ الاثنينِ في غرَّةِ شهرِ ربيعِ الأولى[1] لسنةِ سبعٍ وتسعينَ ومائةٍ وألفٍ على يدِ الفقيرِ إلى رحمةِ ربِّهِ القديرِ لطفِ الله بن عليٍّ، غفرَ اللهُ لهما ولإخوانِنا الَّذينَ سبقُونا بالإيمانِ، وصلَّى اللهُ ـ تعالى ـ على سيدِنا محمَّدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعينَ ". عددُ أوراقِ هذا الكتابِ (143).

العلامات المميزة لهذه النسخة

1- تتميَّزُ هذه النسخةُ ـ حتى الورقةِ (39) التاسِعةِ والثلاثينَ ـ بوجودِ نصِّ المتنِ للبيضاويِّ على يسارِ الورقةِ.

2- وُضِعتِ العناوينُ ـ مرةً أُخرى ـ على يسارِ الورقةِ مسبوقةً تارةً بعبارةِ (مبحَثٍ) وتارةً أُخرى بعبارةِ (مطْلبٍ).

3- كثْرةُ التعليقاتِ والحواشي، حتى إنَّه في بعضِ الأحيانِ كانتْ تحتلُّ صفحةً بكمالِها، مِمَّا أدى إلى وجودِ ترقيمينِ اثنينِ، كما أشرتُ سابِقًا. وهذه الحواشِي والتعليقاتُ الإفادةُ منها ضئيلةٌ جدًا لصغَرِ كلماتِها، وخفائِها، والتوائِها آخذةً في جميعِ الاتجاهاتِ.

4- تكرارُ ختمِ علي نوري في الأوراق: 49، 50، 80، 145، 150، 151، وتكرارُ الختمِ الآخرِ في الأوراق: 69، 150، 151.

ملاحظات عامة على النسخ

عندَ مقابلَتي للنسخِ المخطوطةِ الَّتي حصلتُ عليها تبيَّنَ لي أنَّ هذه النسخَ متباينةٌ فيما بينَها، وقد بيَّنتُ ذلك في آخرِ وصفِ كلِّ

[1] كذا في المخطوطة. والصحيح الأول.

نسخةٍ، وإنْ دلَّ هذا على شيءٍ فإنَّما يدلُّ على أنَّ هذه النسخَ لم تؤخذْ عن أصلٍ واحدٍ. وهذه بعضُ الملاحظِ العامةِ الَّتي سجَّلتُها، والَّتي يَحتمِلُ أنْ تكونَ شائعةً بين النُّسَّاخ:

أ- تكتبُ الألفُ المقصورةُ في الأصلِ، في كثيرٍ من الأحيانِ، ياءً، مثلَ: أعلي، علي، إلي، الأدني، لستغني، في: أعلى، على، إلى، الأدنى، استغنى. وتتَّفقُ (ب) و (ح) في كتابةِ الياءِ المتطرِّفةِ ألفًا، مثل نسائى، فى، أى، على، الكسائى، في: نسائي، في، علي، الكسائي.

ب- في الأصلِ تشبعُ الهمزةُ وتقلبُ ياءً، مثلَ: القايلِ، قايمٍ، لانتفايهما، الثنايي، في: القائلِ، قائمٍ، لانتفائِهما، الثنائيِّ.

جـ- لا تثبتُ الهمزةُ المتطرِّفةُ في الأصلِ، سواء أوقعتْ بعدَ ألفٍ أم لا، مثل: أجزا، الأسما، جز، في: أجزاء، الأسماء، جزء. وفي (ب) توضعُ علامةُ مدٍّ على الألفِ الَّتي تسبقُ الهمزةَ المتطرِّفةِ، مثلَ: فدآءٍ، اكتفآءٍ، استغنآءٍ، في: فداءٍ، اكتفاءٍ، استغناءٍ، وفي (ح) تُرسمُ الهمزةُ المتطرفةُ مفردةً في مثل المبتداءِ: المبتدأ.

د- إذا ما انتهَى السطرُ ولم يكنْ ثمَّةَ متَّسعٌ للكلمةِ، فإنَّ نسخةَ الأصلِ تستعملُ إشارةَ (ه)، وتلجأُ (ب) إلى تكرارِ الحرفِ أو تكرارِ بعضِ الكلمةِ.

منهج التحقيق:

أقصَى غايةٍ تُؤمَّلُ من تحقيقِ النصوصِ هي إخراجُ نصٍّ سليمٍ، مُقاربٍ إلى الصورةِ الَّتي تركها مؤلِّفُهُ، وأنْ يُؤدَّى النصُّ أداءً صادِقًا كَمَا وضعَهُ مؤلِّفُهُ كَمًّا وكَيْفًا. ولأجلِ ذلكَ التزمْتُ في تحقيقِ الكتابِ بالآتي:

1- تحريرِ النصِّ بدقَّةٍ وأناةٍ وَفقَ القواعدِ الإملائيَّةِ المتَّبعةِ اليومَ.

2- المحافظةِ على النصِّ كما وردَ عن المؤلِّفِ، ولم أتدخَّلْ فيه إلا بزيادةِ حرفٍ أو كلمةٍ للسياقِ،أو بكلمةٍ أو أكثرَ من النسخِ الأُخرَى،

بعدَ التأكُّدِ من أنَّها ساقطةٌ من الأصلِ، وأنَّه لا بدَّ منها، مشيرًا إلى ذلكَ في الحاشيةِ.
3- أشرْتُ إلى ما سقطَ من غيرِ الأصلِ في الحاشيةِ معَ ذكرِهِ كاملاً.
4- حاولْتُ قدرَ الإمكانِ إرجاعَ الآراءِ والأقوالِ والنقولِ إلى مصنَّفاتِ أصحابِها ما تيسَّرَ لي ذلكَ، وإلا أرجعتُها إلى كتبِ النحوِ ومُطوَّلاتِهِ.
5- ضَبطْتُ الآياتِ القرآنيةِ، وأشرْتُ إلى اسمِ السورةِ ورقمِ الآيةِ، وأتممتُها في الحاشيةِ.
6- خَرَّجْتُ الأحاديثَ الشريفةَ من كُتبِ الحديثِ والسنَّةِ.
7- اعتنيْتُ بتخريجِ القراءاتِ القرآنيَّةِ من كُتبِ القراءاتِ والتفسيرِ .
8- خَرجْتُ الأمثالَ والأقوالَ المأثورةَ عن العربِ.
9- خَرَّجْتُ الشواهدَ الشعريَّةَ، وأشرْتُ إلى اسمِ قائلِها، وشرحْتُ موضعَ الشاهدِ فيها، مُعْتَنِيًا بذكرِ الرواياتِ المختلفةِ، وأكملْتُ أنصافَ الأبياتِ.
10- عَرَّفْتُ بإيجازٍ بالأعلامِ الّذينَ وردَ ذِكرُهم في الكتابِ، معتمدًا على كتبِ التراجمِ.
11- وَضَّحْتُ بعضَ الألفاظِ اللغويَّةِ الصَّعبَةِ.
12- ضَبَطْتُ النص ضبْطًا تامًّا.
13-في الطباعةِ مُيِّزَ المتنُ بالخطِّ الغامقِ، والشرحُ بالخطِّ العاديِّ.

صفحة العنوان من نسخة مكتبة (الأسكوريال) ـ الأصل

وجه الورقة الأولى من نسخة مكتبة (الأسكوريال) ـ الأصل

ظهر الورقة الأولى من نسخة مكتبة (الأسكوريال) ـ الأصل

وجه الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة (الأسكوريال) ـ الأصل

ظهر الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة (الأسكوريال) ـ الأصل

صفحة العنوان من نسخة مكتبة (بطرسبرج) ـ ب

وجه الورقة الأولى من نسخة مكتبة (بطرسبرج) ـ ب

ظهر الورقة الأولى من نسخة مكتبة (بطرسبرج) ـ ب

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة (بطرسبرج) ـ ب

صفحة العنوان من نسخة مكتبة الحرم الإبراهيمي الشريف (الخليل)
ح -

الورقة الأولى من نسخة مكتبة الحرم الإبراهيمي الشريف (الخليل)
- ح

الورقة الأخيرة من نسخة مكتبة الحرم الإبراهيمي الشريف (الخليل)
ح -

شرح لب الألباب في علم الإعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

(وهوَ حسبُنا ونعمَ الوكيلُ، وصلَّى اللهُ على نبيِّهِ محمَّدٍ)[1]

،، وسلامٌ على عبادِهِ الّذينَ اصطفَى، خُصوصًا منْهم[2]على السراجِ المُنيرِ المصطفَى، وصلاةٌ عليهِ وعليهم مُصفًّى مستصْفًى[3] ، وعلى آلِهم وأصحابِهم، الَّذينَ همْ إخوانُ الصفَا، وعلى أتباعِهم، الَّذينَ همْ أصحابُ الوفَا، وبعدُ[4] :

فلما أردْتُ أنْ أدرسَ (كتابَ اللب)، المنسوبَ إلى الإمامِ الأوحَديِّ، عمرَ القاضِي البيضاويِّ[5] -عليهِ رحمةُ اللهِ[6] العزيزِ القوي- سألَني بعضُ أصحابِي أنْ أكتبَ لهمْ شرْحًا يَحُلُّ عقَدَ ألفاظِهِ ومبانِيهِ، ويوضِّحُ الغوامضَ والعويصاتِ[7] من معانِيهِ، ويُبيِّنُ ما لَهُ وما عليهِ وما فيهِ، مشتمِلاً على نُكتٍ دقيقةٍ، ورموزٍ خفيَّةٍ؛ لِتشحيذِ الجَنانِ واختبارِ الأذهانِ[1] ، وتنشيطًا للطلابِ، وترغيبًا لأُولي الألبابِ، موجَزًا غايةَ الإيجازِ بلا إخلالٍ[2] ، تسهيلاً للضبْطِ والحفْظِ[3] بلا إملالٍ، عاريًا عن المشهوراتِ والواضحاتِ، خاليًا عن نقْلِ الأقوالِ والاختلافاتِ، بلا ترجيحٍ وتمييزٍ، لَعمرِي، إنَّ هذا لَعزيزٌ .

---

[1]ما بين القوسين بدله في ب: وبه نستعين. وساقط من ح.

[2]ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح.

[3]ب و ح. ومستصفى.

[4]ب: أما بعد.

[5] المشهور أنه ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي (ت 685 هـ). صنّف:شرح الكافية، المنهاج في الأصول، الطوالع في الكلام، وغيرها. ترجمته في: شذرات الذهب 392/5، بغية الوعاة 50/2، كشف الظنون 392/2، مفتاح السعادة 103/2.

[6]ساقطة من ح.

[7] عاص الكلام: خفِيَ معناه وصَعُبَ فهوعوبص. المعجم الوجيز (عاص) ص441.

[1] ب و ح: تشحيذًا للجنان، واختبارًا للأذهان.

[2]ب: اختلال.

[3]ساقطة من ح.

قلتُ: إني مشغولٌ بما هوَ أهمُّ، وما الفائدةُ فيهِ أتمُّ، والعمرُ أقلُّ منَ القليلِ، وقدْ نودِيَ: الرحيلُ الرحيلُ، وقدْ غلبَ على علماءِ الدهرِ **العنادُ، والحسَدُ، والكِبْرُ.**

فلمَّا أردْتُ ردَّ سؤالِهم، وعدمَ إجابةِ أقوالِهم، نادَاني سِرِّي: إنَّهم أيتامٌ سائلِونَ، وإلى العِلمِ والتعليمِ محتاجُونَ. { أَلَمْ يَجِدْكَ[4] يَتِيْمًا فَآوَى، (وَوَجَدَكَ ضَالاً فَهَدَى)[5] ، **وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَي** }[6] ، { وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيْمًا }[7] ، { **فَأَما الْيَتِيْمَ** فَلا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ }[8] . فاستجبْتُ لَهم منْ غيرِ ترْكِ ما أنَا فيهِ، وإنَّ هذا بالمُحالِ لَشبيهٌ. (ولكنْ تضرَّعْتُ إلى مَنْ هوَ عليهِ هيِّنٌ يسِيرٌ)[9] ، ومَا منْ مُمْكنٍ عليهِ بعسيرٍ، إنَّه على كلِّ شيءٍ قديرٍ، وتوكَّلْتُ على الحيِّ الَّذي لا يموْتُ، وكلُّ حيٍّ غيرُهُ[1] يموتُ. ومَنْ يتوكَّلُ على اللهِ فهوَ حسْبُهُ، ومَنْ يدعُوهُ[2] صِدقًا فهوَ يُجيبُهُ[3] . حسْبُنا اللهُ، ونِعمَ الوكيلُ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ العلِيِّ[4] الجليل.

الحمدُ **لِلهِ الَّذي رفعَ**، أي يرفعُ على درجاتِ الجِنانِ، أو شرَّفَ **وكرمَ، الجازمينَ**، المعتقدينَ منْ غيرِ تردُّدٍ واحتمالٍ، **بوحدانيَّتِهِ**، متعلِّقٌ بـ: الجازمينَ، وتعلُّقُهُ بـ: رفعَ؛ بمعنَى أنَّ الرفعَ بسببِ

---

[4] ب و ح: ألم يجدك ربك.

[5] ما بين القوسين ساقط من ب و ح.

[6] سورة الضحى الآية 6-8.

[7] سورة النساء الآية 113، وتمامها: { وأنزل عليك الكتاب والحكمة ... } .

[8] سورة الضحى الآية 9-11.

[9] ما بين القوسين ساقط من الأصل، زيادة من ب و ح.

[1] ب و ح : غيره تعالى .

[2] ب و ح : يدعوه تعالى .

[3] ب و ح : مجيبه .

[4] ساقطة من ب و ح .

الوحدانيَّةِ، إذِ الشَّركةُ ترفعُ النظامَ، والرفعُ فرعُهُ بعيدٌ لفظًا ومعنًى، أي بالأمورِ المنسوبةِ إلى وَحدَتِهِ - **تعالى** -؛ **كعدمِ الشركةِ في** الألوهيَّةِ، والخالِقيَّةِ، وسائرِ الصفاتِ المختصَّةِ، فيدخلُ فيهِ إرسالُ الرسلِ، لكونِهِ فرعَ رفعِ فسادِ السمواتِ والأرضِ اللازمَ للشَّركةِ. **والألفُ والنونُ من** تغييراتِ النسَبِ، ولم نجعل الياءَ للمصدريَّةِ، لاحتياجِهِ إلى التأويلِ، لكونِ الوَحدَةِ[5] مصدرًا، فيضيعُ العدولُ عن الأخصرِ، وعدمِ ثبوتِهِ، ودخولِ الموحِّدِ النافِي لبعثةِ الرسلِ[6] حينَئذٍ، معَ أنَّهم ليسُوا بمرفوعينَ، وتوهُّمِ كونِ المرادِ الوحدةُ من طريقِ العددِ، وليسَ كذلكَ؛ إذْ هيَ غيرُ مختصَّةٍ بهِ - **تعالى** - بل هوَ لازمٌ بيِّنٌ لكلِّ جزئيٍّ حقيقيٍّ، ولذلكَ قالَ في (الفقهِ الأكبرِ): واللهُ[7] **واحدٌ لا** منْ طريقِ العددِ، ولكنْ من طريقِ أنَّه لا شريكَ لَهُ. ومرادُهُ نفْيُ المراديَّةِ، لا نفْيُ الوحدةِ العدديَّةِ، فإنَّهُ كفْرٌ. **بفضلِهِ. متعلقٌ بـ: رفعَ**، فيكونُ إشارةً إلى أنَّ الرفعَ باختيارِهِ وإحسانِهِ، لا على طريقِ الوجوبِ عليهِ، أو إيجابِهِ إيَّاهُ، أو بـ: الجازمينَ، ولا يمنعُ[1] منهُ تعدُّدُ الجارِّ الواحدِ بغيرِ عطفٍ؛ لاختلافِهِما معنًى؛ إذِ الأولَى للإلصاقِ، والثانيةُ للسببيَّةِ، فيكونُ إشارةً إلى أنَّ أفعالَ العبادِ، وإنْ كانَتْ قلبيَّةً، منْهُ - **تعالى** - لا منْهُم. والأوَّلُ أقربُ، وإنْ[2] / 2 / كانَ أبعدَ. ويمكنُ[3] أنْ يكونَ من بابِ التنازعِ، بأنْ يُحذفَ أحدُهما حَذَرًا من التكرارِ، **فتحصُلُ**[4] الإشارتانِ معَ ثالثةٍ، هيَ[5] **ذِكْرُ المِنةِ، ونَفْيُ العَجَبِ اللازمِ** للمذهبينِ الباطلينِ.

---

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: الموحدة .
[6] ب و ح : الرسول .
[7] ب و ح : و تعالى .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل: يلزم .
[2] مكرر في الأصل .
[3] ب : وويمكن .
[4] ب و ح : فيحصل .
[5] ح : ثالث هن .

وخفضَ في دَرَكاتِ النيرانِ، أو أذلَّ[6] **وحقرَ، فالفعلانِ مجازانِ** من جهةِ الصيغةِ أو المادَّةِ، **الشاكِّينَ** المتردِّدينَ في وحدانيَّتِهِ. ويُعلَمُ **حالُ** المنكرينَ بالطريقِ [7] **الأَولَى. وجرَّهم إلى الجحيمِ، صلةٌ للجرِ فقطْ، بعدلِهِ**، متعلِّقٌ بأحدِ الثلاثةِ، أو على التنازعِ. وتأخيرهُ لأجلِ السجْعِ. ومعنَى الثاني، وهوَ أبعدُها، أنَّ شكَّهم بخلقِ اللهِ - **تعالى - لا** بخلقِهم، ولكنَّ ذلكَ الخلقَ عدلٌ، لكونِهِ تصرُّفًا في الملكِ إذِ الكلُّ ملكُهُ، لا ظلمٌ؛ لكونِهِ تصرُّفًا في ملكِ الغيرِ، ولا ملكَ للغيرِ. **ثم للتراخِي الزمانِي أو الرتبِي، الصلاةُ والسلامُ والتحيَّةُ والرُّضوانُ على سيِّدِ الأنامِ، محمدٍ المصطفَى،** وصفٌ لا علمٌ، **وعلى،** تكريرُ على يفيدُ[1] نوعَ استقلالٍ، فيكونُ أبلغَ، وتمامُهُ منهيٌّ عنهُ، **آلِهِ وصحبهِ**[2] **،** هوَ منَ الصاحبِ، كالركْبِ منَ الراكبِ، وسيجيء، **الغر، جمعُ الأغرِ** بمعنَى الشريفِ. وهوَ في الأصلِ صاحبُ الغُرَّةِ، وهيَ البياضُ في الجبهةِ، **الكرامِ،** جمعُ الكريمِ.

وفي ذكرِ[3] **الرفعِ، والجزمِ، والخفضِ، والجر، والعدلِ براعةُ** الاستهلالِ[4] . وهيَ كونُ الفاتحةِ مناسبةً للمقصودِ. وقدِ اعتنَى بِها المتأخِّرونَ، وتكلَّفُوا غايةَ التكلُّفِ، وهيَ منَ المحسِّناتِ البديعيَّةِ، **خارجةٌ**[5] **من البلاغةِ.**

ولَما كانَ بحثُ النحوِ عنِ الكلمةِ الواقعةِ في الكلامِ، من حيثُ الإعرابُ والبناءُ، بدأَ بتعريفِها، ثمَّ تقسيمِها، ثمَّ بتعريفِ الكلامِ المركَّبِ منْ أقسامِها. فقالَ:

---

(6) ح : أزل .

(7) ب و ح : بطريق .

(1) ب و ح : ليفيد .

(2) ح : وأصحابه .

(3) من ب و ح ، وفي الأصل: ذلك .

(4) براعة الاستهلال: " ابتداء المتكلم بمعنى ما يريد تكميله " . تحرير التحبير ص168.

(5) ح : خارجية .

الكلمة

لامُها للجنسِ والحقيقةِ من حيثُ هيَ هيَ، ولا مساغَ للعهدِ؛ لِلزومِ كونِهِ حصَّةً من الجنسِ، وهاهنا ليسَ كذلكَ، وتاؤُها للوحدةِ الشخصيَّةِ الكلِّيَّةِ اللازمةِ لحقيقةِ[1] الكلمةِ. ولا تنافِي بينَها وبينَ الجنسِ، لا من حيثُ هوَ هوَ، ولا من حيثُ وجودُهُ في ضمنِ البعضِ أو الكلِ، بل إنما[2] التنافِي بينَها وبينَ المركَّبِ، أو بينَ الوحدةِ الشخصيَّةِ الجزئيَّةِ والجنسِ. وأمَّا الوحدةُ النوعيَّةُ أو الجنسيَّةُ فليسَ[3] من معنَى التاءِ في مثلِها، بلِ الأُولَى أحدُ معانيْها في نحوِ[4]: دحرجةٍ[5] واستخراجةٍ، ومعنَى صيغةِ فِعلةٍ بالكسرِ. وقولُهم: التاءُ في مثلِ تمرةٍ للفرقِ بينَ الجنسِ والواحدِ، لا يقتضِي التنافِي، بل الاختلافِ. وكمْ بينَهما - نعم - فرقٌ بينَ كِلمةٍ وكَلِمٍ، ونحوِ: تمرةٍ

---

[1] من ب و ح، وفي الأصل: لحقيقة .

[2] ب و ح : وإنما .

[3] ب و ح : فليست .

[4] ساقطة من ب .

[5] في هامش ح : قوله في نحو دحرجة هكذا وجدنا في النسخ الّتي رأينا والصواب في نحو تدحرجة.

وتمرٍ بأنَّ الوحدةَ مأخوذةٌ في حقيقةِ الأُولَى دونَ الثانيةِ، ثمَّ الكلمةُ **والكَلِمُ**[6] مأخوذانِ من الكَلْمِ، بسكونِ اللامِ، بمعنَى الجرحِ، للتأثيرِ في **القلوبِ**.

ما، أي شيءٌ إذْ لا ضرورةَ إلى التخصيصِ إذِ الدوالُّ الأربعُ **تخرجُ** بـ: **مفردًا**[1] إنْ لم تخرجْ بـ: وُضِعَ، أو بقرينةِ شهرةِ كونِ الكلمةِ **قسمَ**[2] اللفظِ، ليكونَ أفيدَ. ووجْهُ العدولِ الاختصارُ على التقديرينِ. فإذا جازَ إرادةُ اللفظِ حسُنَ ذكرُ ما يتعلَّقُ بهِ، فنقولُ: هوَ في **الأصلِ** بمعنَى الرمْيِ، وفي العرفِ صوتٌ من شأنِهِ أنْ يخرجَ منَ الفمِ معتمدًا على المخرجِ. وتعريفُهُ المشهورُ دوريٌّ، ولا مجالَ[3] **للجوابِ** المشهورِ في أمثالِهِ، وهوَ كونُ المرادِ مِمَّا في التعريفِ لغويًّا، كمَا لا يخفَى. والحركاتُ كيفيَّاتٌ للصوتِ والحرفِ، فلا يصدقُ عليها اللفظُ، وكذا الصيغةُ. وكلامُنا على مذهبِ من يَجعلُ الحرفَ نفسَ الصوتِ المكيَّفِ، لا كيفيَّةً لَهُ. وهوَ القولُ الأحقُّ بالقُبولِ.

والضمائرُ المستترةُ ليسَتْ بألفاظٍ وكلماتٍ حقيقةً، إنَّمَا هيَ في حكمِها من حيثُ إنَّها تقعُ محكومًا عليها، ومؤكَّدةً، ومعطوفًا عليها، ونحوَها، فيجبُ خروجُها عن تعريفِ اللفظِ[4] ، كما يخرجُ[5] : زيدٌ **للشجاعُ، عن**[6] تعريفِ الأسدِ. ونظيرُها الجملُ الواقعةُ مسندًا إليها في نحوِ: زيدٌ قائمٌ، جملةٌ اسميَّةٌ، فإنَّها / 3 / **في حكمِ الكلماتِ** وتأويلِها، لا هيَ هيَ.

والتحقيقُ أنَّ الكلماتِ المستترَ فواعلُها دالةٌ بصيغِها عليها، بلا

---

[6] ب و ح : **الكلام** .
[1] ب : **بمفرد** .
[2] ب و ح : **من قسم** .
[3] ب و ح : ولا مجال هاهنا .
[4] **ساقطة من ح** .
[5] ب و ح : يجب خروج .
[6] **مكرر في ب** .

فاعلٍ لفظيٍّ أصلاً، وإنَّمَا حكمُوا بوجودِهِ واستتارِهِ، حفظًا لقاعدتِهم من أنَّ كلَّ فعلٍ وشبهَهَ لا بدَّ لَهما من فاعلٍ لفظيٍّ، كما حكمُوا على عمرَ بالعدلِ، وعلى أسامة بالعلميَّةِ. كيفَ؟ والاستتارُ: هوَ الاختفاءُ تحتَ شيءٍ أو جوفَهُ، والأصواتُ أعراضٌ غيرُ قارةٍ، لا يُتصوَّرُ لَها تحتٌ ولا جوفٌ، فظهرَ أنَّ مرادَ منْ قالَ: إنَّ المستكنَّ ليسَ منْ مقولةِ الحرفِ والصوتِ، أنَّهُ ليسَ بموجودٍ أصلاً، بلِ اعتباريٌّ محضٌ. وإنَّمَا خصَّصَهما[1] بالذكرِ، إذْ لا احتمالَ لغيرِهما، وهذا ظاهرٌ جدًا، ولكنْ قد خفِيَ على بعضٍ، فظنَّ أنَّهُ منْ مقولةٍ أخرَى، فقالَ: لا أدرِي من أيِّ مقولةٍ هوَ؟ وعلى بعضٍ حيثُ قالَ: فهوَ ليسَ منْ مقولةٍ معيَّنةٍ، بلْ يكونُ تارةً[2] واجبًا، وتارةً ممكِنًا جِسمًا أو عرضًا، وتارةً يكونُ من مقولةِ الصوتِ إذا رجعَ الضميرُ إلى الصوتِ. فقولُهُ: ليسَ منْ مقولةِ الحرفِ والصوتِ أصلاً، ليسَ (على ما)[3] ينبغِي، فاحفظْهُ، فإنَّهُ خفِيَ على غيرِي[4] ، حتّى قالَ بعضُ الفُضلاءِ: لا أدرِي منِ أيِ مقولةٍ هوَ؟ فليتَ قولِي بلَغَهُ. انتهَى. وهذا تبجُّحٌ وغرورٌ بما هوَ غلطٌ فاحشٌ. إذِ النحاةُ جعلُوا المستكن جزءَ الكلامِ؛ فاعلاً، ومرفوعًا، ومعطوفًا عليهِ، إلى غيرِ ذلكَ.

وما ذكرَهُ من واجبٍ وممكنٍ، إنَّمَا هوَ[5] مدلولُ ذلكَ الأمرِ الاعتباريِّ، والمستكنِّ الحكميِّ، وقد اعترفَ بهِ حيثُ قالَ: إذا رجعَ الضميرُ إلى الصوتِ، ولم يجعلِ النحاةُ الأمورَ الخارجيَّة جزءَ الكلامِ، ولا قائمةً مقامَ الألفاظِ وهذا فريةٌ بلا مريةٍ.

وُضِعَ. الوضعُ المطلقُ:

---

(1) ب و ح : خصهما .

(2) ب و ح : بل تكون تارة .

(3) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

(4) ب و ح : فإنه مما خفي .

(5) مكرر في ب .

تعيينُ شيءٍ لشيءٍ، متى أدركَ الأوَّلُ فُهِمَ الثاني للعالِمِ[1] بِهِ[2] . **والوضعُ** اللفظيُّ نوعانِ؛ شخصيٌّ، هوَ تعيينُ لفظٍ معيَّنٍ بنفسِهِ لمعنًى، وجعلُهُ بإزائِهِ، ونوعيٌّ، هوَ تعيينُ هيئةٍ إفراديَّةٍ أو تركيبيَّةٍ لمعنًى. والمتبادرُ عندَ إطلاقِ الوضعِ هوَ الشخصيُّ. والاستعمالُ: ذكرُ اللفظِ الموضوعِ ليفهمَ معناهُ أو مناسِبُهُ. فهوَ فرعُ الوضعِ. وخرجَ بهذا القيدِ المهملاتُ، والمحرَّفاتُ عن الوضعِ غلَطًا[3] ، ومقتضياتُ[4] **الطبعِ.** وبقيَ الحرفُ؛ لأنَّ احتياجَه إلى متعلَّقِهِ في الدلالةِ وفهمِ معناهُ، لا في التعيينِ والجعلِ المذكورينِ، فيحتاجُ إليهِ[5] **المستعمِلُ، لا الواضعُ. وأما المجازُ** فلا وضعَ فيهِ، لا شخصيًّا ولا نوعيًّا. كذا ذكرَهُ الشريفُ[6] في (حاشيةِ المطوَّلِ)[7] . نَعَمْ، قد يقالُ: إنَّ المجازَ موضوعٌ بالنوعِ، بمعنَى أنَّ كلَّ موضوعٍ لمعنًى يجوزُ استعمالُهُ في غيرِهِ إذا وجدَ علاقةً من العلاقاتِ المعتبرةِ، ولكنَّ هذا **استعمالٌ، لا** وضعٌ. ولو قيلَ: نُسمِّيهِ وضْعًا، فلا[1] مشاحة في الاصطلاحِ، فظهرَ

---

(1) ح : للعلم .

(2) قال الجرجاني: " الوضع في اللغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء متى أطلق أو أحسَّ الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني ". التعريفات ص111.

(3) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(4) ح : أو مقتضيات .

(5) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(6) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني، يعرف بالسيد الشريف، ولد بجرجان سنة 740 هـ، وتوفي بشيراز سنة 816 هـ، صنف: حاشية على المطول، حاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني في الأصول، حاشية الكشاف، التعريفات. ترجمته في: الضوء اللامع 328/5، إيضاح المكنون 140/1، بغية الوعاة 196/2، معجم المؤلفين 216/7 .

(7) راجع التعريفات ص109 .

(1) مكرر في ب .

أنَّ الوضعَ يخصُّ[2] الحقيقة، وأنَّ الاستعمالَ يعمُّها والمجازَ والكناية.

مفردًا، حالٌ من ضميرِ: وضِعَ، وهوَ (ما لا)[3] يدلُّ جزءُ لفظِهِ على جزءِ معناهُ، فخرجَ بِهِ المركَّباتُ كلاميَّةً، أو غيرُها.

اعلمْ أنَّ هاهنا أبحاثًا ثلاثةً غامضةً، زلَّتْ فيها الأقدامُ، وتحيَّرَتْ أفهامُ الأقوامِ، لا بدَّ من بيانِها، إظهارًا للحقِّ، وإرشادًا للخلق. فنقولُ - وباللهِ التوفيقُ، وبيدِهِ[4] التدقيقُ والتحقيقُ -:

الأولُ أنهم اختلفُوا في تعريفِ الكلمةِ، بزيادةِ القيودِ ونقصِها. فالزمخشريُّ[5] ، **والمطرزي**[6] ، **خَمْسًا**[7] :

---

[2] ب و ح : يختص .

[3] ما بين القوسين مكرر في ح .

[4] ح : ومنه ، وعبارة:" وبيده التدقيق " ساقطة من ب .

[5] هو أبو القاسم، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، جار الله، ت 538 هـ ، صنف: المفصل في النحو، الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، **الأنموذج في النحو، المستقصى في أمثال العرب، المقامات،** أساس البلاغة، وغيرها. ترجمته في: وفيات الأعيان 168/5، النجوم الزاهرة 274/5، **مرآة الجنان** 269/3، الكامل في التاريخ 37/11، ميزان الاعتدال 154/3، لسان الميزان 4/6، الوفيات ص278، شذرات الذهب 118/4، **معجم المؤلفين** 186/12.

[6] هو أبو الفتح، ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي، أديب، نحوي، لغوي، فقيه، ت 610 هـ . صنف : الإيضاح في شرح المقامات للحريري، المصباح في النحو ، المغرب في = = ترتيب المعرب، الإقناع في اللغة، وغيرها. ترجمته في: وفيات الأعيان 369/5، **مرآة الجنان** 20/4، هدية العارفين 488/2، **الأعلام** 311/8، حاشية على شرح بانت سعاد 716/1.

[7] قال الزمخشري: " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ". **المفصل** ص15 .

وقال المطرزي: " ...اعلم أن البحث في هذا المقام موقوف على أربعة أقسام: الأول في حل أجزاء التعريف، وأجزاؤه خمسة؛ أحدها اللفظ، وثانيها الدلالة بفتح الدال وكسرها، وثالثها المعنى، ورابعها المفرد، وخامسها الوضع ". **الافتتاح شرح المصباح** ص8 .

لفظٌ، دلالةٌ، معنًى، وَضْعٌ. وابنُ الحاجبِ[1] ومَنْ تَبِعَهُ حذفُوا الدلالة استغناءً عنها بالوضع[2] . والمصنِّفُ حذفَ المعنَى أيضًا، إذْ دلالةُ الوضع على المعنَى أوضحُ منها عليها، وإنْ كانَتَا التزاميَّتينِ؛ لذكرِهِ في مفهومِهِ، كما سبقَ دونَها. وبدَّلَ اللفظ بِـ: مَا، وقد سبقَ وجهُهُ.

وتمييزُ الحقِّ منها يستدعِي مقدِّمَةً. هيَ أنَّ المعرَّفَ ثلاثةٌ؛ لأنَّهُ إمَّا أنْ يُقصدَ بِهِ تمييزُ صورةٍ حاصلةٍ عمَّا عداها فلفظيٌّ حقُّهُ أنْ يكونَ بمرادفٍ أوضحَ من المعرَّفِ عندَ المخاطبِ، فيجوزُ التعاكسُ، نحوَ: القَصَاص القَوَد، فإنْ لم يوجدْ ذكرٌ مركَّبٌ لا يُقصدُ بهِ تفصيلُهُ، بل تعيينُ المعنَى، فهوَ في حكمِ المفردِ، فيوصفُ بالترادفِ[3] تبعًا. وهذا تعريفُ اللفظِ فقط، لا المعنَى، فلذا سُمِّيَ لفظيًا / 4 / ،ويستعملُه أربابُ اللغةِ، أو تحصيلُ صورةٍ، فإنْ كانَ[1] في الحقائقِ الموجودةِ، فإما بمجرَّدِ الذاتيَّاتِ فحدٌّ حقيقيٌّ، تامٌّ إنْ بجميعِها وناقصٌ إنْ ببعضِها، وإلا فرسمٌ حقيقيٌّ.

وتحديدُ الحقائق متعسِّرٌ، بل متعذِّرٌ. فإنَّ الجنسَ شبيهٌ بالعرض العامِّ، والفصلَ بالخاصَّة، وإنْ كانَ في المفهوماتِ اللغويَّةِ والاصطلاحيَّةِ فأمرُها سهلٌ. فإنَّ اللفظَ إذا وُضِعَ في اللغةِ، أو[2]

---

[1] هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي يونس الكردي، المعروف بابن الحاجب، برع في علوم العربية وأتقنها غاية الإتقان، ت 646 هـ ، وقيل 647 هـ . صنف: الإيضاح في شرح المفصل، الأمالي النحوية، الكافية، شرح الوافية نظم الكافية، الشافية، وغيرها . ترجمته في: حاشية على شرح بانت سعاد 657/1، وفيات الأعيان 248/3، مرآة الجنان 114/4، غاية النهاية 508/1، شذرات الذهب 234/5، الوفيات ص319، الأعلام 211/4 .

[2] قال ابن الحاجب: " الكلمة اللفظ موضوعا لمعنى مفرد " . شرح الوافية نظم الكافية ص121 .

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: المرادف .

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: كانا .

[2] مكرر في الأصل ، وفي ح : واصطلاح .

اصطلاحٍ[3] لمفهومٍ مركَّبٍ؛ فإنْ[4] كانَ داخلاً فيهِ كانَ ذاتيًّا لهُ، فتعريفُهُ بهِ يسمَّى حدًّا اسميًّا، وما كانَ خارجًا عنهُ كانَ عرضيًّا لهُ[5]، وتعريفُهُ بهِ يسمَّى رسمًا اسميًّا. فتحديدُها في غايةِ السهولةِ. كذا أفادَهُ الشريفُ في مواضعَ من كتبهِ. فنقولُ: الزائدُ مقدَّمٌ، فالناقصُ إنْ قُبِلَ اصطلاحُهُ من كلِّ وجْهٍ، لكنْ نَقَصَ للاستلزامِ المذكورِ، فالدلالةُ الالتزاميَّةُ مهجورةٌ في التعريفاتِ، أو اكتفاء بالبعضِ لحصولِ التمييزِ عن جميعِ ما عدَاه فحدٌّ ناقصٌ، والتامُّ أَوْلَى. وإنْ لم يُقبلْ أصلاً، وأرادَ تحديدَ الاصطلاحِ فذلكَ، وإنْ كانَ لا مشاحة في الاصطلاحِ، غيرُ معقولٍ بلا داعٍ، وإنْ قُبِلَ بحسبِ التناولِ[6] والتمييزِ، لا بحسبِ المفهومِ، بأنْ قالَ: المرادُ تمييزُه عن جميعِ ما عدَاه، فذلكَ يحصلُ بِمَا ذكرْنا، والاختصارُ مطلوبٌ. فهذا كلامٌ سديدٌ، لكنْ ينبغِي أنْ يقتصَرَ حينئذٍ[7] ، على لفظينِ، نحوَ: لفظٍ مفردٍ أو موضوعٍ، إذِ الموضوعُ في المركَّباتِ هيئةٌ، وهيَ ليسَتْ بلفظٍ، كمَا سبَقَ. ولو سلِّمَ فالمتبادرُ هوَ الشخصي، كما ذكرْنا[1] . والتعريفُ[2] يجبُ حمْلُهُ على المتبادرِ.

والثاني أنَّهم اختلفُوا في نحوِ: عبدِ اللهِ، علمًا، أنَّهُ كلمةٌ أو كلمتانِ. وجْهُ الأوَّلِ عدمُ دلالةِ جزءِ لفظِهِ على معنًى، وعدُّهم من أقسامِ العَلَمِ المعدودِ من أقسامِ الاسمِ. ووجْهُ الثاني كونُهُ معربًا بإعرابينِ، وقولُهم: المركَّبُ كلُّ اسمٍ ركِّبَ من كلمتينِ. قالَ الشريفُ: الأوَّلُ مناسبٌ لتحديدِ الكلمةِ باللفظِ، والثاني لتحديدِها باللفظةِ،

---

[3] ب : الاصطلاح .
[4] ب وح :فما .
[5] ساقطة من ب .
[6] من ب و ح ، وفي الأصل: قيل بحسب التأول .
[7] ب و ح : ينبغي حينئذ أن يقتصر .
[1] ب و ح : كما ذكرنا في التعريف .
[2] ساقطة من ب .

كالزمخشري[3] **والمطرزي**[4] ، **وأنسبُ بالقواعدِ**[5] العربيَّةِ ومقاصدِها. وكذا حالُ المركَّبِ من الموصوفِ والصفةِ إذا جُعِلَ علَمًا كـ: حيوانٍ ناطقٍ. أقولُ: كذا كلُّ متبوعٍ معَ تابعِهِ، وكلُّ اسمٍ معَ معمولِهِ، نحوَ: ضاربٌ زيدًا، وحسنٌ وجهُهُ، لكنْ **في التابعِ معَ المتبوعِ** يجري إعرابٌ واحدٌ على الجزأينِ معًا، نحوَ: جاءَني زيدٌ وعمرٌو، ورأيْتُ زيدًا وعمْرًا، وفي السائرِ على الأوَّلِ فقطْ، والثاني مشغولٌ بالحكايةِ، لا يتغيَّرُ.

والحقُّ عندِي هو الأوَّلُ؛ لأنَّهم اعترفُوا بأنَّه لا دِلالةَ لجزءِ العَلَمِ على معنىً أصلاً، فصارَ كزاي زيدٍ، فكمَا لا يجوزُ أنْ يُجعَلَ كلمةً، لا يجوزُ هذا أيضًا، ولو كفَى دِلالتُهُ قبلَ العلميَّةِ لَكانَ كـ: بعلَبكَ، كلمتينِ. **وأنَّ المتبادرَ من: دلتْ وَوُضِعَ لمعنًى ومفردٍ**[1] ، **البقاءُ في الحالِ، لا الانقطاعُ للاستصحابِ**. والتعريفاتُ يجبُ حملُها على المتبادرِ. كيفَ؟ وعبارةُ (المفصَّلِ)[2] :" **اللفظةُ الدالةُ على معنًى مفردٍ** بالوضعِ "، واتَّفقُوا أنَّ المتبادرَ من صيغةِ الفاعلِ الحالُ، وأنَّها حقيقةٌ فيهِ، فمَن أرادَ إدخالَ جزءِ العَلَمِ فلا بدَّ لهُ من تعريفٍ جديدٍ.

وأيضًا منعُ صرفِ[3] : أبي هريرةَ، وشهرِ رمضانَ ـ معَ كونِ العلمِ مجموعَ المضافِ والمضافِ إليهِ، صرَّحَ بهِ الزمخشريُّ في (**الكشافِ**)[4] وغيرِهِ، وذا لا يكونُ إلا في مفردٍ معربٍ، وأنَّ جزءَ العَلَمِ ليسَ بعلمٍ، بلْ لو كانَا كلمتينِ، وبقِي الإضافةُ صارَ العلمُ **المضافُ معَ**

---

(3) **المفصل ص**15-17 ، **وانظر شرح المفصل** 1/18-19 .
(4) **الافتتاح شرح المصباح ص**7 ، وفيه يقول المطرزي: " وعرف المصنف **الكلمة بقوله**: كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فهي كلمة " .
(5) **ب و ح : بقواعد** .
(1) **ح : مفرد** .
(2) **ص**15 ، **وانظر شرح المفصل** 1/18 .
(3) **ب و ح : منع صرف مثل** .
(4) 1/336 .

الإضافةِ وحدَها[5] ، وخرجَ المضافُ إليهِ، كمَا ذكرَ في عدمِ البصرِ ـ يدّلُ على[6] أنَّهما كلمةٌ واحدةٌ. وأمَّا قولُهم: معربٌ بإعرابينِ فممتنعٌ، بل الإعرابُ (ما في)[7] آخرِ الأوَّلِ فقطْ، والثانِي مشغولٌ بحكايةٍ[8] خاصةٍ أو عامةٍ. ألا تَرى أن معنَى الإضافةِ / 5 / لم يبقَ أصلاً، فكيفَ يكونُ الجرُّ[8] علامةً لهُ؟ وأنَّ الفاعليَّة إنَّمَا هيَ لمجموعِ المضافِ والمضافِ إليهِ، لا لمجرَّدِ المضافِ، إذْ لا معنَى لهُ أصلاً، وإنَّمَا جرَى الإعرابُ في آخرِهِ، معَ كونِهِ وسْطَ الكلمةِ؛ لاشتغالِ الآخِرِ بالحكايةِ، وكونِهِ كلمةً معربةً في الأصلِ، وإنْ صارَ الآنَ جزءَ كلمةٍ. وذلكَ أوْلَى منْ إهدارِ الإعرابِ، وجعلِهِ تقديريًّا أو محكيًّا، كمَا في: تأبَّطَ شرًّا، عَلَمًا. وليسَ هذا بأبعدَ منْ إعطاءِ[1] إعرابِ كلمةٍ لكلمةٍ أخرَى، مجاورةٍ لها بمجرَّدِ كونِها في صورةِ الحرفِ، وإنْ كانَ اسمًا حقيقةً في نحوِ: جاءنِي الضاربُ زيدًا، أو رجالٌ إلا زيدٌ. وأمَّا قولُهم: المركَّبُ كلُّ اسمٍ مركَّبٍ منْ كلمتينِ، فمشتركُ الإلزامِ، فلا بدَّ منْ تأويلٍ، وهوَ الحملُ على المجازِ باعتبارِ الكونِ. وقالَ[2] ابنُ مالكٍ[3] : إطلاقُ الكلمةِ على أحدِ جزئَي العلمِ المضافِ مجازٌ مستعملٌ في

---

[5] ب و ح : وحدهما .

[6] ساقطة من ح .

[7] ما بين القوسين مكرر في ح .

[8] ح : بالحكاية .

[8] ح : الخبر .

[1] ب : بإعطاء .

[2] ب و ح :قل .

[3] بعدها في ب و ح : رحمه الله. وابن مالك هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك النحوي، إمام العربية، ت 672 هـ. صنف: الألفية، تسهيل الفوائد، الكافية الشافية، العمدة، سبك المنظوم وفك المختوم، المقدمة الأسدية، وغيرها. ترجمته في: الوفيات ص332، مرآة الجنان 173/4، بغية الوعاة 130/1، شذرات الذهب 339/5، معجم المؤلفين 134/10.

عرفِ النحاةِ، أما[4] إطلاقُها على الكلامِ، كمَا يقالُ: كلمةُ الشهادةِ، فمجازٌ مرسلٌ[5] في عرفِهم، ومستعملٌ في اللغةِ والعرفِ العامِّ[6] .
وأمَّا مناسبَةُ ذلكَ للتحديدِ باللفظةِ فقد زيَّفَهُ ابنُ الحاجبِ[7] في (شرحِ المفصَّلِ)، حيثُ قالَ[8] : " قولُهُ: اللفظةُ إنْ[1] أرادَ بها أقلَّ ما ينطلقُ[2] عليهِ اللفظةُ[3] كـ: ضربةٍ، ففاسدٌ؛ لأنَّ أقلَّهُ حرفٌ واحدٌ، وإنْ أرادَ بها[4] عددًا مخصوصًا، ينتهي إليهِ فليسَ مشعِرًا بهِ، وإنْ أرادَ معنَى اللفظِ كانَ اللفظُ أوْلَى للاختصارِ، ورفعِ الإجمالِ[5] ". انتهى.
وإنْ أرادَ إمكانَ استقلالِ التلفُّظِ بهِ في الجملةِ فينتقِضُ بـ: بعلَبكَ، بل بنحوِ: امطر، وإنْ أرادَ ما يُعدُّ في العرفِ واحدًا فليسَ فيهِ عرفٌ ظاهرٌ، لا سيَّما على المبتدِئ. ومن هاهنا ظهرَ اختلالُ كونِ: ما، في عبارةِ المصنِّفِ: عبارةً عنِ اللفظِ وإنْ أرادَ ما لم يجرِ عليهِ إعرابانِ، فبعدَ تسليمِ دلالةِ التاءِ على هذا، وجوازِها في التعريفاتِ، ووجودِها فيما نحنُ فيهِ، فذلكَ فرعُ الوحدَةِ فيلزمُ الدورُ {فَوَقَعَ الحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا يعملون}[6].

---

[4] ب و ح : أما .
[5] ب : فمجازي مهمل ، و ح : فمجاز مهمل .
[6] انظر شرح ألفية ابن مالك ص4 .
[7] بعدها في ب و ح : رحمه الله .
[8] الإيضاح في شرح المفصل 59/1 .
[1] مكرر في ب .
[2] ب و ح : يطلق .
[3] ب و ح : اللفظ، وهي كذلك في الإيضاح في شرح المفصل .
[4] ساقطة من الأصل و ح ، زيادة من ب . وفي الإيضاح في شرح المفصل: به .
[5] في الإيضاح في شرح المفصل: الاحتمال .
[6] سورة الأعراف الآية: 118 .

والثالثُ أنَّهُم اختَلفُوا أنَّ تاءَ التأنيثِ، وألفيْهِ، وحروفَ[7] المضارعةِ، وياءَ النسبةِ، والتنوينَ، ولامَ التعريفِ، وحروفَ الإعرابِ وحركاتِه، كلماتٌ أو أبعاضُها. وجهُ الأوَّلِ دلالتُها اطرادًا على معانٍ مفردةٍ[8] ، وجوازُ نحو: حَسَنَةٌ. وجهُ[9] الثانِي عدمُ استقلالِها، وجريانُ الإعرابِ على بعضِها، وتغييرُ البِنيَةِ ببعضِها، وهمْ يمنعونَ دلالتَها على معانٍ، ويقولُونَ[1] : دخولُها وكونُها جزءًا صارَ سببًا لدلالةِ المجموعِ، وكأنَّهم لم يذكرُوا ألفَ أكرَمَ، وتضعيفَ كرَّمَ، ونحوَها منَ المزيداتِ لعدمِ الاطرادِ. واتفقُوا أن الضمائرَ المرفوعةَ كلماتٌ، وأن تغييرَ البنيةِ بسببِها؛ لئلا يلزمَ بقاءُ الفعلِ بلا فاعلٍ، وأنَّ نحوَ: ضربَ وضاربٌ ومضروبٌ كلماتٌ، وإنْ دلَّ هيئاتُها على معانٍ، فلذا اعترضُوا بها على تعريفِ الكلمةِ. وتكلَّفَ بعضُهم بأنَّ المرادَ منَ المفردِ ما لا يدلُّ جزءٌ من أجزائِهِ المترتِّبةِ[2] على معنًى. وردَّهُ بعضُهم بأنَّه تمحُّلٌ لا يُشعِرُ به الحدُّ فيفسدُ. وقدْ عرفْتَ جوابَ هذا الاعتراضِ فيما سبقَ، وفسادَ جعلِ الحركاتِ كلماتٍ. وأمَّا ما عدَاها مِما اختُلِفَ[3] فيهِ، فالحقُّ فيهِ التفصيلُ.

فتاءُ التأنيثِ، إنْ كانَتْ مطَّردةً بأنْ جازَ انتزاعُها معَ بقاءِ الكلمةِ كما في الصفاتِ، فكلمةٌ، وإلا كـ:ظلمةٍ، فجزْءٌ.

وألفَا التأنيثِ جزءانِ في الأسماءِ كـ: دعوَى وصحراءَ، وأمَّا في الصفاتِ، نحوَ: فُضلَى وحمراءَ، ففيهما احتمالٌ لاطِّرادِهما، وعدمِ جوازِ انتزاعِهما معَ بقاءِ الكلمةِ. ولكنَّ الأوَّلَ أقوَى دِلالةً لتخلُّفِهِ في نحوِ: ضربَتْ، فكونُهما كلمةً أرجحُ.

---

[7] ب و ح : حرف .
[8] من ب و ح : وفي الأصل: مفرد .
[9] ح : ووجه .
[1] ب : ويقون .
[2] ب و ح : المرتبة .
[3] ح : اختلفوا .

وحروفُ المضارعةِ مثلُها احتمالاً ورجحانًا. ولكنْ ينبغِي أنْ تعلمَ[4] أنَّ دلالتَها على أحوالِ الفاعلِ لا على نفسِهِ، وإلا لزمَ تقدمُ الفاعلِ على الفعلِ وتعدُدُهُ في البعضِ.

وياءُ النسبةِ، أيضًا، مثلُهما (إنْ غيَّرَتْ، لكنَّ الرجحانَ هاهنا أشدُّ لاتِّحادِ معناها مغيِّرةً أو غيرَ مغيِّرةٍ، وإنْ لم تغيِّرْ فكلمةٌ)[1] .

والتنوينُ كلمةٌ للاطِّرادِ والانتزاعِ، وكونِهِ بعدَ الإعرابِ. وكذا لامُ التعريفِ للأوَّلينِ.

وأمَّا حروفُ الإعرابِ ففي التثنيةِ/ 6 / والجمعِ كلماتٌ للاطِّرادِ والانتزاعِ، وفيما عداهما أجزاءٌ[2] لانتفائِها. وهذا ما عندي، والعلمُ بالحقيقةِ عندَ اللهِ تعالى.

وهوَ، راجعٌ إلى ما، حرفٌ، وهوَ[3] في اللغةِ بمعنَى الطرَفِ والجانبِ، ثمَّ نقِلَ إلى ما كانَ في طرفِ الكلامِ،(غيرَ جزءٍ مستقلاً)[4] بنفسِهِ، لو دلَّ، أي لو وجدَ جنسُ الدلالةِ بسببِ ذكرِ غيرِهِ فقطْ، بحيثُ لو لم يذكرْ لم يفهمْ معناهُ، بخلافِ الأسماءِ[5] اللازمةِ الإضافةَ، مثلَ: ذي، فإنَّ معناهُ مفهومٌ بدونِ المتعلَّقِ، لكنَّ الغرضَ من وضعِهِ التوصُّلُ بهِ إلى جعْلِ الجنسِ صفةً لشيءٍ، فلا يحصلُ إلا بهِ، فذكرُ المتعلقِ في الحرفِ لتحصلَ[6] الدلالةُ، وفي الأسماءِ المذكورةِ لتحصلَ(6) الغايةُ.

---

[4] ب و ح : يعلم .
[1] ما بين القوسين ساقط من الأصل : زيادة من ب و ح .
[2] من ب و ح ، وفي الأصل: أجراء .
[3] ساقط من ب و ح .
[4] ما بين القوسين بدله في ب و ح :" غير جزء منه ولا مستقل ".
[5] ح : أسماء .
[6] ب و ح : ليحصل .

وسرُّ عدمِ دلالةِ الحرفِ بدونِ المتعلَّقِ أنَّ معناهُ غيرُ مستقلٍ بالمفهوميَّةِ، ولا مقصودٍ بالملاحظةِ، بل ملحوظٌ من حيثُ هوَ حالةٌ بينَ شيئينِ، وآلةٌ لمعرفتِها، حتّى إذا قُصدَ بالملاحظةِ صارَ معنًى اسمٍ، مثلاً معنَى: مِنْ، في قولِكَ: سرْتُ منَ البصرةِ، ابتداءٌ مخصوصٌ ملحوظٌ من حيثُ هوَ حالةٌ بينَ السيرِ والبصرةِ، وآلةٌ لمعرفةِ حالِهما، ولذا لا يصحُّ أنْ يحكمَ عليهِ أو بهِ، وإذا لوحظَ ذلكَ الابتداءُ قصدًا صارَ مستقلاً بالمفهوميَّةِ، قابلا للحكمِ عليهِ أو بهِ[1] ، معنًى للفظِ الابتداءِ. تقولُ: ابتداءُ سيرِي من البصرةِ وقعَ في يومِ كذا، فلمَّا لزمَ كونُ معنَى الحرفِ ملحوظًا في ضمنِ معنَى الاسمِ والفعلِ من غيرِ قصْدٍ، لزمَ ذكرُ المتعلَّقِ ليُلاحظَ معناهُ قصدًا، ومعنَى الحرفِ ضمنًا، فتحصلُ[2] الدلالةُ. ولو، بمعنَى: إنْ، بقرينةِ قسمَيْهِ، وإلا لزمَ أنْ لا يوجدَ الحرفُ وجوابُهُ محذوفٌ، استغناءً بما تقدَّمَ، أي: فهوَ حرفٌ لا ما تقدمَ، إذْ للشرطِ صدرُ الكلامِ.

وإلا، أي وإنْ لم يدلَّ بغيرِهِ بأنْ وجدَ دلالةً ما بنفسِهِ، ولو تضمنيَّةً، وإلا لم تصرْ[3] كلمةً، ففعلٌ، أي فهوَ فعلٌ سمِّيَ باسمِ مدلولِهِ التضمُّنيِّ. فاندفعَ بتقريرِنا أنْ يقالَ: إنْ أرادَ بالدلالةِ المطابقيَّةِ لزمَ كونُ الفعلِ حرفًا لدلالتهِ على الحدثِ المستقلِّ، والنسبةِ الغيرِ مستقلَّةِ[4] ، فالمجموعُ غيرُ مستقلٍّ، لا بدَّ في دلالتِهِ عليهِ من ذكرِ الفاعلِ، كما بيَّنَه الشريفُ في (رسالتِهِ)، وإنْ أرادَ التضمُّنيَّةَ زادَ الفسادُ لعدمِ صدقِهِ على الحرفِ معَ صدقِهِ على الفعلِ، ولا مجالَ[1] لإرادةِ

---

[1] من ح ، وفي الأصل ، و ح : وبه .
[2] ب و ح : فيحصل .
[3] ب و ح : يصر .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل:" المستتقتل والنسبة الغير المستقبلة " .
[1] من ح ، وفي الأصل ، وح : محل .

الالتزاميَّةِ، وإنْ أرادَ أعمَّ لزمَ ما لزمَ في المطابقيَّةِ[2] . هذا، ولكنْ في قرينةِ الحصْرِ خفاءٌ.

لو[3] **اقترنَ،** أي ما وُضِعَ مفردًا، **وضعًا،** أي اقترانَ وضعٍ، أو زمانَ وضعٍ، أو موضوعًا، **بأحدِ الأزمنةِ؛** الماضِي والحال والاستقبال. ولَما كانَ فصلُ الفعلِ من الاسمِ بالدلالةِ على أحدِ الأزمنةِ بالهيئةِ، وظاهرُ هذا لا يفيدُهُ، بل يقتضِي اقترانَ لفظِهِ، وليسَ كذلكَ، لا بدَّ من التأويلِ. أي: لو دلَّ على اقترانِ معناهُ التضمُّنيِّ، وهذا للشريفِ[4] ، **أو لو اقترنَ** معناهُ في الفهْمِ والذهنِ بمعنَى أحدِ الأزمنةِ،(وهذا للجامِي[5] ، ومن تبعَهُ، أو لو اقترنَ نفسُهُ بدلالةِ أحدِ الأزمنةِ)[6] ، أو دالَّةٍ بأنِ اشتملَ على هيئةٍ دالَّةٍ عليهِ، وهذا لي، وهوَ أظهرُ فهْمًا، وأقلُّ تكلُّفًا، وأقربُ للمرادِ. وبقولِهِ: اقترنَ، **خرجَ ما لم**[7] يدلَّ على الزمانِ أصلاً، نحو: رجلٍ وضَرْبٍ، وما دلَّ على نفسِهِ، نحوَ: أمسِ، والغدِ، والآنَ. وزيادةُ: وضعًا، لتدخلَ[1] الأفعالُ الإنشائيَّةُ المنسلخةُ عن الزمانِ بحسبِ الاستعمالِ، كـ: عَسَى وبِعْتُ، كذا قيل، ويمكنُ أنْ يقالَ: هي دالَّةٌ على الحالِ أو الاستقبالِ؛ إذِ الإنشاءُ إحداثُ ما لم يكنْ،

---

[2] ح : مطابقية .

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: أو .

[4] بعدها في ب و ح : رحمه الله .

[5] هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، ولد بجام من قصبات خراسان، اشتغل بالعلوم العقلية والشرعية فأتقنها، ت 898 هـ. صنف: الفوائد الضيائية في شرح الكافية، سلسلة الذهب في ذم الروافض، تفسير القرآن، الدرة الفاخرة في تحقيق مذاهب الصوفية والحكماء، شواهد النبوة بالفارسية، وغيرها . ترجمته في: شذرات الذهب 360/7، معجم المؤلفين 122/5، كشف الظنون 433/5، الأعلام 296/3، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 315/5.

[6] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[7] ب : لا .

[1] ب و ح : ليدخل .

وليخرجَ أسماءُ الأفعالِ لكونِها منقولةً عن المصادرِ، والأصواتِ، والظروفِ، وأسماءُ الفاعلِ والمفعولِ لكونِ دلالتِها[2] على الحال المتبادرِ منها بغلبةِ الاستعمالِ، وعلى الآخَرينِ بالقرائنِ، كذا قيلَ. وهذا مشكلٌ لقولِهم: إنَّهما في الحالِ حقيقةٌ، وفي الاستقبالِ مجازٌ، بالاتفاق والمتبادر[3] من أماراتِها.

وحلُّهُ أنَّ معنَى: في الحالِ وفي الاستقبالِ، في الكائنِ فيهما، لا في الدلالةِ عليهما، والأمارةُ قد / 7 / تتخلَّفُ. ثمَّ التحقيقُ أنَّ اشتراطَ الحال بدلالةِ العقل[4]؛ مثلاً: مفهومُ الضاربِ مَنْ قامَ بهِ الضربُ، لا يصدقُ على المعدومِ، وأنَّ جميعَ الأسماءِ مصدرًا أو مشتقًا أو جامدًا [5] مثلُهما في كونِها في الحالِ حقيقةً، وفي الاستقبالِ مجازًا؛ لاقتضاءِ مفهوماتِها الوقوعَ، واستعمالُها في الاستقبالِ مجازٌ باعتبارِ الأولِ، وأمَّا في الماضِي المنقطعِ ففيهِ خفاءٌ واختلافٌ، فظهر أنْ لا دلالةَ للأسماءِ بحسبِ الوضعِ على الزمانِ، وإنْ فهمَ في بعضِها عندَ فهْمِ معانيها عقلاً، أو استعمالاً. وهذا غيرُ معتبَرٍ، وبأحدِ الأزمنةِ: خرجَ نحوُ: الصبُوحِ والغَبُوقِ[6] . وبقِيَ المضارعُ، لأنَّه لأحدِ الأزمنةِ في أصلِ الوضعِ، ولو سلِّمَ الاشتراكُ فالدالُّ على اثنينِ دالٌّ على واحدٍ، وأقوَى الأشكالِ بمثلِ الماضِي والمستقبلِ إذا لم يُرَدْ بهما الزمانُ[1] ، أجابَ ابنُ الحاجبِ في (الإيضاحِ[2]) بأمرينِ :

---

(2) ب : دلادلالتها .

(3) ب : والتبادر .

(4) من ب و ح ، وفي الأصل: العقل .

(5) من ب و ح ، وفي الأصل: مصدر أو مشتق أو جامد .

(6) الصبوح: للشرْبُ بالغداة، والغبوق: للشرْبُ بالعشيّ. الصحاح (صبح) و (غبق) .

(1) ب : الزمانان .

(2) الإيضاح في شرح المفصل 65/1 .

" أحدُهما أنَّ المستقبلَ والماضِي يرادُ بهما نفسُ الزمانِ، فإذا قيلَ: الفعلُ مستقبلٌ[3] ، فالمعنَى: مستقبلٌ زمانُهُ، ثمَّ حذفَ للكثرةِ[4]. والثاني أنَّ دلالتَهما على الزمانِ من حيثُ المعقولُ، كقولِكَ: الاستقبالُ والمُضي والانتظارُ ونحوُه لا بالوضع". وأجابَ الرضي[5] :" بأن لفظَ الماضِي[6] ليسَ موضوعًا للحدثِ، الَّذي مضَى من الزمانِ، بل لكل ماضٍ في الزمانِ، أو في المكانِ، نحوَ: مضَى في الأرضِ، وكذا[7] المستقبلُ والحالُ "[8] . أقولُ: لا وجهَ لذكرِ الحالِ هاهنا، إذْ هوَ خارجٌ بالاقترانِ، كأمسِ، إذ لا يقالُ: ضربَ حالٌ، مثلاً، بل حالي، بخلافِهما. واعلمْ أنَّ الشرَّاحَ قيَّدُوا الوضعَ بالأوَّليِّ، لئلا يخرجَ نحوُ: نِعْمَ وبِئْسَ، ممَّا انسلخَ من الزمانِ، ونحوُ: ليسَ، ممَّا انسلخَ من الحدثِ. ولا يدخلُ أسماءُ الأفعالِ فإنَّ الوضعَ فيها متعدِّدٌ فيلزمُهم، نحوَ[1] : يزيدَ، علمًا. ويمكنُ أنْ يقالَ: تعدُّدُ الوضعِ لا يعتبرُ في مختلفِي الحقيقةِ، بل وضعُ كلٍّ يعتبرُ مستقلاً، والكلمةُ جنسٌ، وما تحتَها من الثلاثةِ أنواعٍ.

---

(3) ساقطة من ح .

(4) ب : لكثرة .

(5) هو رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، من استراباذ، عالم بالعربية، ت 686 هـ. صنف: شرح الكافية، شرح الشافية، وغيرهما. ترجمته في: بغية الوعاة 567/1، خزانة الأدب 12/1، مفتاح السعادة 147/1، الأعلام 86/6، معجم المؤلفين 183/9 .

(6) من ب و ح ، وفي الأصل: الحدث .

(7) ح : وكذاي .

(8) عبارة الرضي: " ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال إذا أريد به الفعل الَّذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالي لأن لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان، بل لكل ماض في الزمان، أو في المكان، نحو: مضى في الأرض، وكذا المستقبل والحال". شرح الكافية 11/1 .

1) مكرر في ب

بقيَ أنْ يقالَ: لِمَ[2] صارَ يزيدُ بالوضعِ والنقلِ الجديدِ اسمًا، ولم يصرْ أسماءُ الأفعالِ فعلاً، **ونحوُ: نعمَ وبئسَ اسمًا، معَ تحققِ النقلِ** والوضعينِ في الكلِّ؟ ويمكنُ أنْ يقالَ: لمَّا لم يبقَ بينَ المعنيينِ في نحوِ: يزيدَ، مناسبةٌ واشتراكٌ في شيءٍ، اعتُبرَ المعنَى الثاني مستقلاً[3]، فصدقَ عليهِ حدُّ الاسمِ، بخلافِ الأخيرينِ، فلمْ[4] يقطعْ ملاحظةُ المعنَى الأوَّلِ فيهما بسببِ المناسبةِ والشركةِ، فلم نغيِّرْ[5] حكمَهُ. ولو قالَ المصنِّفُ: لو وزنُهُ على زمانٍ، لكانَ أخصرَ، وأظهرَ[6]، **وأدفعَ، وأجمعَ.** ولمَّا أرادَ المصنِّفُ الإيجازَ، فحذفَ تعاريفَ أنواعِ الكلمةِ، والتنبيهَ عليها الموجودينِ في (الكافيةِ) ، واكتفَى بِمَا فُهِمَ من دليلِ الحصْرِ ، ذَكَرَ خواصَّ الفعلِ والاسمِ فيهِ، فلزِمَ تغييرُ ترتيبِ (الكافيةِ)، فقالَ:

وَمِمَا[1] **خُصَّ بِهِ،** أي بعضُ ما خُصَّ بالفعلِ، لا كلُّهُ مجموعُ الأشياءِ الستَّةِ، بناءً على أنَّ حقَّ المبتدأِ التقديمُ معَ ما يتعلَّقُ بهِ على الخبرِ، أو أنَّ الواوَ داخلٌ على الجزءِ، كقولِهم: السِّكَنْجَبِينُ[2][[[3] **خلٌ** وعسلٌ، لا على الجزئيِّ، كقولِهم: الكلمةُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وأنَّ مِنْ للتبعيضِ، وإلا فلا دليلَ على بعضيَّةِ المجموعِ، وخاصَّةُ الشيءِ ما يختصُّ بِهِ، ولا يوجدُ في غيرِهِ؛ إمَّا شاملةٌ لجميعِ أفرادِهِ، أو لا، والحدُّ

---

[2] من ب و ح : وفي الأصل: ثم .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل: مستقبلا .
[4] ب : فلا .
[5] ح : يغير .
[6] ب : ووأظهر .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل: وما .
[2] انظر مفاتيح العلوم ص164 ، وفيه : " السكنجبين هو المركب من الخل والعسل ثم يسمى بهذا الاسم وإن كان مكان العسل سكر ومكان الخل رب السفرجل أو غيره " .
[3] من هنا يبدأ الخرم في ب ، وينتهي إلى قوله: الغرض به ص 100 .

لا يكونُ إلا شاملاً، والمبتدئُ ينتفعُ بها أكثرَ منهُ، ولكنَّه أشرفُ وأنفعُ[4] ، فلذا قدّمَ:

قدْ، حذفَ الدخولَ الواقعَ في (الكافيةِ) لعدمِ الاحتياجِ إليهِ، إذْ[5] يصدقُ تعريفُ الخاصَّةِ عليها، كما يصدقُ عليهِ، والإيجازُ مطلوبٌ، والخاصَّةُ المنطقيَّةُ لا تصدقُ عليهما، لاشتراطِ الحملِ فيها.

قيلَ: وجهُ الاختصاصِ كونُها (لتحقيقِ الفعلِ، أو تقليلِهِ)[6] ، أو توقُّعِهِ، أو تقريبِ الماضِي، وشيءٌ منها لا يتحقَّقُ إلا في الفعلِ. وفيه بحثٌ؛ لأنَّه إنْ أريدَ بالفعلِ الحدثُ فعدمُ التحقُّقِ ممتنعٌ، وإنِ المصطلحُ ففاسدٌ إلا بتقديرِ مضافٍ، نحوَ: حدثِ / 8 / الفعلِ، وذا لا[1] يعرفُ إلا من الاختصاصِ إذا[2] لم يخبرْ بهِ الواضعُ فيلزمُ الدورُ. فالصوابُ فيهِ وفي أمثالِهِ[3] الاستقراءُ، ليسَ إلا.

والجوازمُ، حرفًا أو اسمًا. قيلَ: لاختصاصِ الجزمِ بهِ، وفيهِ أنَّه لِمَ لا يجوزُ أنْ يختصَّ عملُها لأنفسِها كـ: ما ولا؟ وقيلَ: لأنَّها إمَّا لنفْيِ الفعلِ، كـ: لمْ أو لما[4] ، أو لطلبِهِ[5] ، كـ: لامِ الأمرِ ولا[6] النهْيِ، أو لتعليقِ الشيءِ بالفعلِ كأدواتِ الشرطِ، وكلُّهُ لا يمكنُ[7] إلا في الفعلِ، وما فيهِ. والصوابُ مرَّ[8] .

---

[4] بعدها في ح : في نفسه .
[5] مكرر في ح .
[6] ما بين القوسين من ب و ح ، وفي الأصل: لتقليل الفعل .
[1] ح : لم .
[2] ح : إذ .
[3] ح : وأمثاله .
[4] ح : ولما .
[5] من ح ، وفي الأصل: لطلب .
[6] ح : ولاء .
[7] ح : يتصور .
[8] ح : مرا .

والسينُ وسوفَ، قيلَ: لدلالتِهما على الاستقبالِ، الَّذي لا يوجدُ إلا في الفعلِ. فيهِ أنَّه إنْ أريدَ أنْ[9] لا يمكنُ وجودُهُ فمسلَّمٌ[10] ، **وإنْ** مدلولاً فغيرُ مفيدٍ للمطلوبِ، بل عدمُ الدلالةِ **بعدَ الإمكانِ أدعَى، ألا** تَرى إلى قولِكَ: ضرْبِي زيدًا غدًا مرادٌ.

والمرفوعُ البارزُ المتصلُ، احترزَ بالمرفوعِ[1] عن المنصوبِ، فإنَّه يعمُّ الثلاثة نحو: ضَرَبَهُ والضاربُهُ على رأيٍ، وأنَّه، وعن المجرورِ فإنَّه لا يوجدُ في الفعلِ، وبالبارزِ عن المستكنِّ فإنَّه يعمُّ الفعلَ والاسمَ، نحوَ: زيدٌ ضربَ وضاربٌ، وبالمتصلِ عن المنفصلِ، فإنَّه أيضًا يعمُّها. وجهُ الاختصاصِ قصْدُ الاختصارِ فيمَا يكثرُ استعمالُهُ.

والتاءُ الساكنةُ، على[2] الأصلِ، نحوَ: ضَرَبَتْ[3] وضَرَبَتَا، وهيَ إنَّمَا زادَها لئلا يتوهَّمَ **تعلقُ اللامِ بالساكنةِ، موضوعةً لتأنيثِ ما أسندَ إليهِ فضلةً،** فضميرُ أسندَ راجعٌ إلى الفعلِ، أو نائبُ الفاعلِ، أي أوقعَ الإسنادُ إليهِ، فلا ضميرَ في أسندَ. ولم يقلْ: لتأنيثِ الفاعلِ، معَ كونِهِ أخصرَ، ليشملَ نائبَهُ، لكنْ لو قالَ: المسندُ إليهِ كانَ[4] **أخصرَ** وأظهرَ. يعنِي أنَّها حرفٌ دالٌّ على تأنيثِهِ[5] ، لا مسندٌ إليها، وإلا لزمَ تعدُّدُ الفاعلِ في نحوِ: ضربَتْ هندٌ، أو التأويلُ البعيدُ، وجهُ الاختصاصِ أنَّهم قصدُوا تمييزَ الاسمِ والفعلِ في أداةِ التأنيثِ بالتحريكِ والتسكينِ، والفعلُ لثقلِهِ وكثرةِ استعمالِهِ أحقُّ بالسكونِ.

وإلا، أي وإنْ لم يقترنْ وضعًا بأحدِ

---

(9) ساقطة من ح .
(10) ح : فممتنع .
(1) ساقطة من ح .
(2) ح : في .
(3) ح : ضرت .
(4) ح : لكان .
(5) ح : التأنيث .

الأزمنةِ بعدَ أنْ وجدَ دلالة ما بنفسِهِ، **فلسمٌ،** أي فهوَ اسمٌ[6] ، **من** السموِّ، وهو العلوُّ؛ لاستعلائِهِ على أخويهِ، في كونِهِ مسندًا إليهِ، فيصدُقُ على نحوِ: رجلٍ، وزمانٍ، وأمسِ، ورويدَ، **وماضٍ، ومستقبلٍ.**

ومِمَّا خُصَّ بهِ، أي الاسمِ - تذكرْ ما قلْنا في الفعلِ - اللامُ، أي لامُ التعريفِ، لتبادرِ الذهنِ إليها لغلبتِها وشهرتِها، وما عدَاها كـ: لامِ **الابتداءِ، وجوابِ لولا، مختص**[1] **بالاسمِ. وفي عبارةِ المصنفِ** اختيارٌ لمذهبِ سيبويهِ[2] ، من كونِ حرفِ التعريفِ هوَ اللامَ الساكنة فقطْ، كما أنَّ حرفَ التنكيرِ هوَ النونُ الساكنةُ، وزيدَ الهمزةُ للابتداءِ[3] ، دونَ مذهبِ الخليلِ[4] من كونِهما ال كهلْ[5] ، **والمبردِ**[6] **من كون**

---

(6) ح : **ولسم** .

(1) ح : يختص .

(2) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنْبَر، فارسي الأصل، وسيبويه لقب بالفارسية معناه رائحة التفاح، أخذ النحو عن الخليل وعيسى بن عمر و**يونس** وغيرهم، صنف الكتاب، قال عنه المازني:" من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"، ت180هـ، وقيل غير ذلك. ترجمته في: الفهرست ص76، تاريخ بغداد 195/12، مراتب النحويين ص106، **طبقات** النحويين واللغويين ص66، **معجم الأدباء** 499/4، نزهة الألباء ص94، **مرآة الجنان** 348/1، بغية الوعاة 229/2، وفيات الأعيان 463/3.

(3) قال سيبويه:" ألف الوصل...وتكون موصولة مع الحرف الَّذي تعرف به الأسماء، والحرف الَّذي تُعرّف به الأسماء هو الحرف الَّذي في قولك: القوم **والرجل** ". **الكتاب** 147/4 .

(4) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الأزدي، عالم بالعربية، **بصري، ت** 170، **أو** 175 هـ. صنّف كتاب العين. ترجمته في: الفهرست **ص**63، طبقات النحويين واللغويين ص43، **إنباه الرواة** 341/1، وفيات الأعيان 244/2، **مرآة الجنان** 362/1.

(5) قال سيبويه: " وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرف واحد كقد وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى " . الكتاب 324/3. **وانظر المقتضب** 83/1 .

الهمزةِ فقطْ، وزيدَ اللامُ لدفعِ لَبْسِ الاستفهامِ[1] . قيلَ: وجهُ الاختصاصِ كونُ الفعلِ خبرًا، وحقُّهُ التنكيرُ، وهذا معَ كونِهِ قاصِرًا يفيدُ الأولويَّةَ، لا الامتناعَ، لنحوِ: زيدٌ أخوكَ، وقيلَ لمَّا تعاقبَ التعريفُ والتنكيرُ[2] على اللفظِ لزمَ تعاقبُ علامتَيْهما، فلمَّا لم يكنْ في الفعلِ علامةُ التنكيرِ لم يدخلْ عليهِ اللامُ. فيهِ أنَّ اللزومَ ممتنعٌ[3] ، كيفَ، ونحوُ: صَهٍ، ويا رجلاً، لا يدخلُهُ اللامُ، ونحوُ: أفضلَ، لا يدخلُهُ التنوينُ؟ فإنْ قيلَ: مَنَعَهُ منْعُ الصرفِ، قلنا: فكذلِكَ في الفعلِ مانعٌ سنُبيِّنُه، وقيلَ إنَّهما[4] لتعيينِ المعنَى[5] المطابقي المستقل، وهوَ لا يوجدُ إلا في الاسمِ. وردَّ بأنَّه قد يكونُ لتعيينِ المدلولِ الالتزاميِّ، نحوَ: عندِي الأسدُ الرامي، وقد يكونُ للتضمُّنيِّ كما في الصفاتِ، فإنَّها تدلُّ على الحدثِ والنسبةِ والذاتِ، ولاحظَّ للأوَّلينِ في التعريفِ. وهذا مردودٌ بأن دلالةَ الأسدِ على الشجاعِ إنَّمَا تكونُ التزاميَّةً إنْ لو أُريدَ بهِ الموضوعُ لهُ. وقد صرَّحُوا بأنَّ الدلالة على المعنَى المجازيِّ

---

(6) هو أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت282، أو 285، أو 286هـ. وأكثر المؤرخين أنه ت 285 هـ. صنف: الكامل، المقتضب، الروضة، وغيرها. ترجمته في : أخبار النحويين البصريين ص72، تاريخ بغداد 380/3، مرآة الجنان 210/2، وفيات الأعيان 413/4.

(1) كلام المبرد في المقتضب عن ال إنما هو تكرير لما ذكره سيبويه، قال:" ومن ألفات الوصل الألف الَّتي تلحق مع اللام للتعريف ". المقتضب 83/1، وانظر 253/1، و 90/2، 94.

وكلام المبرد هذا هو ترديد لما ذكره سيبويه. فكلام سيبويه يفيد بأن أداة التعريف هي اللام وحدها، والشارح ينسب، هنا، إلى المبرد القول إن أداة التعريف الهمزة وحدها، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام. وانظر شرح الكافية 122/2-123، حيث نسب إلى المبرد القول إن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وزيدت اللام لئلا تشتبه الهمزة بهمزة الاستفهام.

(2) ح : التنكير والتعريف .

(3) ح : ممنوع .

(4) ح : أنها .

(5) ح : معنى .

مطابقيَّةٌ، وإنْ كانَ فيهِ شبْهَةٌ. وقولُهُ: لا حظَّ الخ؛ إنْ أرَدْنا حيثُ[1] ذاتُهما مستقلَّين فليسَا بمدلولِ الصفةِ وإنْ أرَدْنا حيثُ[2] هما قيدُ الذاتِ فعدمُ الحظِّ ممتنعٌ، فإنَّ التعريفَ في الحَسَنِ ليسَ للذاتِ المجرَّدةِ[3] ، بلْ للذاتِ المنسوبِ إليهِ الحسْنُ. نَعمْ، يرِدُ عليهِ مثلُ[4] **ما مرَّ منْ أنَّ اشتراطَ** / 9 / المطابقةِ إنَّمَا عُرِفَ من الاختصاصِ، فكيفَ تعرفُ[5] الاختصاصَ منهُ؟

والجر، قيلَ؛ لأنَّه أثرُ الحرفِ، وهوَ لإيصالِ[6] **معنَى الفعلِ** وشبهِهِ[7] إلى الاسمِ أو المؤوَّلِ بهِ، فلا يدخلُ إلا إيَّاهما أو المضافَ، واللفظيَّةُ فرعُ المعنويَّةِ، وهيَ بتقديرِ الحرفِ المذكورِ. وقيلَ: لمَّا **أرادُوا نقضَ[8] إعرابِ الفعلِ حطًّا[9] للفرعِ عن**

رتبةِ الأصلِ، اختارُوا الحركةَ الَّتي لا يعملُها.

والتنوينُ، لأنَّه؛ إمَّا لتمكُّنِ مدخولِهِ، أي تقرُّرِهِ وأصالتِهِ في **الإعرابِ، الذي**

لا يوجدُ في الحرفِ والفعلُ متطفِّلٌ فيهِ،(أو لتنكِيرِهِ. ووجهُهُ الوجهُ الأخيرُ من لامِ

---

[1] ح : أراد من حيث .
[2] ح : أراد من حيث .
[3] ح : **لذات المجرد** .
[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ح .
[5] ح : يعرف .
[6] ح : **لإفضاء** .
[7] ح : أو شبهه .
[8] **من ح ، وفي الأصل: نقص** .
[9] ح : **خطا** .

التعريفِ، وفيهِ ما فيهِ)[1] ، قيلَ: هوَ مختصٌّ بالأصواتِ[2] **وأسماءِ الأفعالِ، أوِ للعِوَضِ**[3] عن المضافِ إليهِ - وسيجيءُ اختصاصُ **الإضافةِ - أو لمقابلةِ**[4] **نونِ الجمعِ، على رأيِ مَن جعلَ نحوَ: عرفاتٍ** غيرَ منصرفٍ، والزمخشريُّ[5] يصرفُها لعدمِ محضٍ[6] التاءِ للتأنيثِ، **ومنعُها** لتقديرِ أخرى، فصارَ كالنعامةِ، فلا يكونُ إلا في جمعِ[7] **المؤنثِ السالمِ**.

سوى الترنمِ. يقالُ: ترنَّمَ بكذا، أي رفعَ صوتَه بهِ مطرِّبًا مغنِّيًا. وهذا التنوينُ مستعملٌ[8] **في القوافي للتطربِ**[9] . والمشهورُ أنَّه ما يلحقُ القافيةَ المطلقةَ، أي المتحرِّكةَ الَّتي تولَّدتْ من حركتِها إحدى حروفِ المدِّ بدلاً منها[10] ؛ **لأن حرفَ العلةِ مدةٌ في الحلقِ، فإذا**[11] أبدلَتْ منها التنوينُ يحصلُ الترنُّمُ؛ لأنَّ التنوينَ غنَّةٌ في الخيشومِ. وقيلَ: سُمِّيَ بهِ؛ لأنَّ حرفَ الإطلاقِ يصلحُ[12] **للترنمِ** بمَا فيها مِن **المدةِ**[1]، فيبدلُ منها التنوينُ إشعارًا بتركِ الترنُّمِ؛ لخلوِّ التنوينِ من المدِّ، وأمَّا ما يلحقُ القافيةَ المقيَّدةَ أي الساكنةَ، فيسمَّى الغالي لخروج

---

(1) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ح .
(2) ح : **بأصوات** .
(3) ح : **وللعوض** .
(4) ح : **والمقابلة** .
(5) **الكشاف** 348/1، وانظر الإيضاح في شرح المفصل 278/2، **شرح المفصل** 34/9.
(6) ح : **تمحض** .
(7) ح : **الجمع** .
(8) ح : يستعمل .
(9) ح : **المتطرب** .
(10) ح : عنها .
(11) ح : **فاذنا** .
(12) ح : يصح .
(1) ح : **المد** .

الشعرِ عن الوزنِ بواسطتِهِ[2]. فكأنَّ المصنِّفَ أرادَ كلَيهما؛ لأنَّهما يدخلانِ الفعلَ أيضًا، قالَ : [الوافر]

1- أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابَنْ وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[3]

وقال[5] : [الرجز]

2- وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ

بفتحِ ما قبلَه تشبيهًا بالخفيفةِ، ويكسرُ للساكنينِ. وهذا زيادةٌ على (الكافيةِ) لعدمِ صحَّةِ الإطلاقِ. والجوابُ أنَّه في غايةِ الندرةِ، فلا يرادُ عندَ الإطلاقِ.

---

(2) ح : بواسطته عن الوزن .

(3) البيت لجرير، ديوانه ص64. وهو من شواهد المنصف 224/1، و 79/2، الخصائص 171/1، و 96/2، مغني اللبيب ص447، الحجة في علل القراءات السبع 274/1، شرح المفصل 15/4، شرح الكافية 1/ 14، شرح الأشموني 14/1، نتائج الفكر ص194، همع الهوامع 407/4، خزانة الأدب 34/1، و 554/4 . والشاهد فيه لحوق التنوين الفعل في قوله (أصابن) والمقترن بالألف واللام في قوله (العتابن)، وفي هذا دلالة على أن هذا التنوين ليس هو الخاص بالاسم، الَّذي هو علامة على اسمية الكلمة .

(5) الرجز لرؤبة في ديوانه ص104، وتمامه: مشتبه الأعلامِ لمّاعِ الخفَقَنْ . وهو من شواهد العين 212/1، الكتاب 210/4، الإيضاح العضدي ص254، الإيضاح في شرح المفصل 161/2، الأصول في النحو (ط النجف) 389/2، مغني اللبيب ص448، 473، شرح شواهد المغني 24/2، خزانة الأدب 38/1، رصف المباني ص355، مقاييس اللغة 172/2، و 58/5، شرح الكافية 15/1، شرح أبيات سيبويه 305/2، التسهيل ص11، المرتجل ص223، المنصف 3/2، القوافي ص31، 33، 54،111، شرح المفصل 34/9، ضرائر الشعر ص120، شرح التصريح 37/1، الجمل للجرجاني ص25، الخصائص 264/1، شرح الألفية لابن عقيل 19/1، الموشح ص16، 264، شفاء العليل 100/1،شرح الأشموني 16/1. والشاهد فيه لحوق التنوين الغالي للروي المقيد في قوله (المخترقن) .

والإسنادُ إليهِ، الظاهرُ أنَّ الضميرَ راجعٌ إلى الاسمِ، فيردُ عليهِ أنَّ الاختصاصَ، حينَئذٍ، معلومٌ عقلاً، فلا يفيدُ الخبرَ، وأنَّ معرفَتَه بعدَ معرفةِ الاسمِ، والغرضُ معرفةُ الاسمِ بالخاصةِ. واضطربَ الشراحُ في التقصي. قالَ الفاضلُ الجامِي[1] : والمرادُ بهِ كونُ الشيءِ مسنَدًا إليهِ[2] . قيلَ في (حاشيتِهِ): إنَّمَا فسَّرَ الإسنادَ إليهِ بالإسنادِ إلى (الشيءِ بإرجاع ضميرِهِ إلى ما هوَ، لكمالِ ظهورِهِ كالمذكورِ، ولم يفسِّرْهُ بالإسنادِ)[3] إلى الاسمِ إلى آخرِهِ. أقولُ: بينَ كونِ الشيءِ مسنَدًا إليهِ والإسنادِ إلى الشيءِ تباينٌ، وإنْ تلازَما وجودًا، ومعنَى الثاني كونُه مسنَدًا يَعُمُّ الفعلَ والاسمَ. والَّذي عندِي أنَّ مرادَ الجامِي إرجاعُ الضميرِ إلى الاسمِ، باعتبارِ جنسِهِ الأعمِّ للتخلُّصِ عن الإشكالينِ.

وقالَ الهندِيُّ[4] : والإسنادُ إليهِ، أي الاسمِ، والحكمُ عليهِ بالخصوصِ باعتبارِ الطبيعةِ النوعيَّةِ دونَ النصفيَّةِ المستفادةِ من: إليهِ، المختصَّةِ بهِ عقلاً، فيفيدُ الخبرَ، فاعرفْ. انتهى. يريدُ أنَّ الإسنادَ مطلقًا نوعٌ، والإسنادُ إلى الاسمِ صنفٌ منهُ، ومعلومُ الاختصاصِ هو الثانِي، لا الأوَّلُ. ورُدَّ بأنَّ الأوَّلَ ليسَ بمختصٍّ. وقيلَ: الضميرُ راجعٌ إلى اللامِ، لكونِ إسنادٍ بمعنَى مسندٍ[1] ، فمعناهُ: ومِما خُصَّ بالاسمِ المسندُ إليهِ، أي هذا القسمُ لا يوجدُ إلا في الاسمِ، والخاصَّةُ تطلقُ على المحمولِ وغيرِهِ، وكما يقالُ: الضَّحكُ خاصَّةُ الإنسانِ،(

---

[1] هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، (ت 898 هـ) . صنف شرح الكافية ، والدرر الفاخرة، وغيرهما . ترجمته في ديوان الإسلام 77/2، الأعلام 296/3.

[2] الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب 188/1 .

[3] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ح .

[4] هو شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي، فقه حنفي أديب بالعربية، لقب بملك العلماء. ت 849 هـ . صنف: شرح الكافية لابن الحاجب، شرح قصيدة بانت سعاد ، وغيرهما. ترجمته في: كشف الظنون 327/2، الأعلام 187/1، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 314/5.

[1] ح : المسند .

يقالُ الضاحكُ خاصَّةُ الإنسانِ)[2] . فيهِ أنَّ مسندًا[3] في المسندِ إليهِ ليسَ بمفعولٍ، بل فعلٌ في صورتِهِ، والمصدرُ يكونُ بمعنَى المفعولِ، لا بمعنَى الفعلِ الَّذي في صورتِهِ، بل لا معنَى لَهُ ولا وجْهُ لأنْ يقالَ أيضًا: أُريدَ بالمصدرِ صورةُ المفعولِ الَّتي بمعنَى الفعلِ، ولا أنَّ الفعلَ قد يكونُ في صورةِ المصدرِ. فالوجْهُ هو الأوَّلُ، وَوَجْهُ الاختصاصِ قيلَ: لأنَّ /10/ الفعلَ وضِعَ لأنْ يسندَ إلى شيءٍ، فلو أُسندَ إليهِ لزمَ أنْ يكونَ مسنَدًا ومسنَدًا إليهِ في حالةٍ واحدةٍ. ورُدَّ بمنْعِ فسادِهِ مستنِدًا بمثلِ: أعجَبَني ضَرَبَ زيدٌ عمرًا. والجوابُ أنَّ المرادَ بالإسنادِ النسبةُ التامَّةُ. وقدْ بيَّنَ هذا الرَّادُ في مواضِعَ من كتبِهِ بأنَّ النسبةَ التامَّةَ منفردةٌ عن غيرِها بنفسِها معَ طرفَيْها، لا ترتبطُ بشيءٍ أصلاً، والجملُ الواقعةُ خبرًا، أو حالاً، أو صفةً، لا يشتمِلُ[4] عليها، وأنَّ نسبةَ المصدرِ والصفةِ ليسَتْ بتامَّةٍ، فظهرَ الاستحالةُ.

وقيلَ: لأنَّ الفعلَ وضِعَ لأنْ يكونَ، أبدًا، مسنَدًا فقطْ. فلو جُعِلَ مسنَدًا إليهِ يلزمُ خلافُ وضعِهِ، فإنْ أرادَ بـ: فقطْ أنَّه لم يوضعْ لأنْ يسندَ إليهِ فلا يفيدُ، وإنْ أرادَ وُضِعَ لأنْ لا يُسندَ إليهِ فممنوعٌ، ولو سلِّمَ فإنَّمَا يعرفُ من الاختصاصِ، وكأنَّه أخذَ من كلامِ الشريفِ حيثُ[1] قالَ، بعدَ الرد السابقِ: فالأولى[2] أنْ يقالَ: إنَّ الفعلَ وضِعَ لأنْ يسندَ بهِ معنَى مصدرِهِ، فلا يجوزُ جعلُهُ مسنَدًا إليهِ، وإلا لخرجَ عن وضعِهِ، فزادَ فقطْ، ظنًّا منهُ أنَّه يَرِدُ عليه الردُّ السابقُ، أعنِي منعَ الاستحالةِ، لو لم يَزِدْ. ونقْصُ معنَى مصدرِهِ، وهوَ محطُّ الجوابِ ومحصولُهُ أنَّ الفعلَ موضوعٌ لإسنادِ مفهومِ مصدرِهِ إلى شيءٍ، والمسندُ إليهِ لا يكونُ

---

[2] ما بين القوسين ساقط من ح .
[3] ح : المسند .
[4] ح : تشتمل .
[1] ساقطة من ح .
[2] ح : والأولى .

إلا ذاتيًّا[3] ، فلو كانَ مسنَدًا إليهِ يلزمُ الخروجُ عن اللفظِ[4] **أو الوضع،** إذِ اللفظُ الواحدُ لا يُرادُ منهُ الذاتُ والمفهومُ **معًا، في حالةٍ واحدةٍ.**

والإضافةُ، أي كونُ الشيءِ مضافًا، إذِ اللفظيَّةُ فرعُ المعنويَّةِ، المفيدَةِ للتعريفِ والتخصيص، المستدعِييْن استقلالاً في الملاحظةِ. وأمَّا اختصاصُ كونِ الشيءِ مضافًا إليهِ، فقدْ عُلِمَ من اختصاص الجرِّ. **ونحوُ**[5] : { يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ }[6] الصحيحُ أنَّ المضافَ إليهِ الجملةُ، فلا وجهَ لحملِ الإضافةِ، هاهنا، عليهِ. وأيضًا، هيَ إمَّا من المعلومِ فصفةُ المضيفِ، أو المجهولِ فصفةُ المضافِ، فلا وجهَ لجعلِها صفة **المضافِ**[7] إليهِ إلا بالصلةِ، وحذفُها ليسَ بقياسٍ؛ ولذا ذُكِرَتْ **في** الإسنادِ. والاختلافُ اللفظيُّ دليلُ المعنويِّ. ثمَّ إنَّ المصنِّفَ قدَّمَ في دليلِ الحصرِ والإجمالِ الحرفَ، ثمَّ الفعلَ، طلبًا للإيجازِ، وتدريجًا في الانتقالِ من الأدنَى إلى الأعلَى. فالاسمُ أعلَى؛ لكونِهِ مسنَدًا ومسنَدًا إليهِ، فيمكنُ تحصيلُ الكلامِ من مجرَّدِهِ،(والفعلُ دونَه، لكونِهِ مسنَدًا فقطْ، ولا يمكنُ تحصيلُ الكلامِ من مجرَّدِهِ)[1] ، والحرفُ أدنى منهما؛ لأنَّه لا يكونُ مسندًا ولا مسندًا إليه.

وقدَّمَ في التفصيلِ بعدَ هذا الاسمَ، ثمَّ الفعلَ، تقديمًا للأشرفِ **فالأشرفِ. ولما**[2] فرغَ من بيانِ أقسامِ الكلمةِ شرعَ فيمَا تركَّبَ منها، **فقالَ:**

---

[3] ح : ذاتا .
[4] ساقطة من ح .
[5] مكرر في ح .
[6] سورة المائدة الآية: 119 . وتمامها: { قال الله هذا... }.
[7] ساقطة من الأصل ، زيادة من ح .
[1] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ح .
[2] ح : فلما .

الكلام

لامُهُ كلامِ الكلمةِ، **ما، أي**[1] **شيءٌ، أو الشيءُ الذي وُجِدَ لهُ الإسنادُ**. وهوَ ضمُّ كلمةٍ حقيقةً أو حكمًا، أو أكثرَ إلى أخرَى مثلِها أو أكثرَ، بحيثُ يفيدُ السامعُ فائدةً تامَّةً، وهيَ الَّتي يصحُّ السكوتُ عليها، بأنْ لا يبقَى للمخاطبِ انتظارٌ إلى المسندِ، أو المسندِ إليهِ. وبهِ خرجَ غيرُ المسندِ، فأخرجَهُ بقولِهِ: **من اسمين،** حالٌ من الضميرِ المجرورِ في قولِهِ: لَهُ[2] **، أو فعلٍ معَهُ،** أي معَ الاسمِ. وإنَّمَا انحصرَ فيهما؛ لأنَّ الإسنادَ يقتضِي المسندَ والمسندَ إليهِ، والحرفُ لا يكونُ واحدًا منهما، والفعلُ لا يكونُ مسندًا إليهِ، والاسمُ الواحدُ، لا يكونُ في حالٍ واحدةٍ[3]

---

[1] ساقطة من ح .

[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ح .

[3] ح : في حالة واحدة لا يكون .

إلا أحدَهما. والتركيبُ الثنائيُّ ستَّةٌ، ولا يوجدَانِ معًا إلا في هذينِ القسمينِ.

وهاهنا أبحاثٌ غامضةٌ، كما[4] في الكلمةِ، لا بدَّ من بيانِها، وتمييزِ الحقِّ منها؛ ليصيرَ الطالبُ على صراطٍ مستقيمٍ، ويرجعَ إليهِ مَنْ هوَ في ضلالٍ قديمٍ، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلا بالعليِّ العظيمِ.

الأوَّلُ في الفرْقِ بينَ الجملةِ والكلامِ، هل هُما مترادِفانِ، أو الجملةُ أعم مطلقًا؟ وليسَ النزاعُ لفظيًّا[1] راجِعًا إلى الاصطلاحِ الجديدِ، بل في أنَّه هل يُفهمُ من استعمالِ المتقدِّمينَ في كتبِهم وتعريفاتِهم الفرْقُ أو لا، بعدَ عدمِ / 11 / تنصيصِهم على شيءٍ؟ فالحقُّ أنَّه، وإنْ فُهِمَ من ظاهرِ عبارةِ بعضِهم الترادُفُ، يجبُ صرْفُهُ عن ظاهرِهِ، إذْ لم يُوجدْ، ولم يُسمعْ أنْ يقالَ: هذا الكلامُ وقعَ خبَرًا، أو حالاً، أو صفةً، أو شرْطًا، أو جزاءً، مِمَّا ليسَ فيهِ نسبةٌ تامَّةٌ في الحالِ، وإنْ كانَتْ في الأصلِ، كما يُقالُ: هذه الجملةُ وقعَتْ كذا وكذا، فدلَّ أنَّهم اكتفَوا في الجملةِ بوجودِ الإسنادِ في الأصلِ، وإنْ ذهبَ في الحالِ مِمَّا ذكِرَ، وما لم يوجدْ فيهِ أصلاً، كالمصادرِ والصفاتِ معَ مرفوعاتِها، فلا يُسمَّى جملةً أيضًا. واشترطُوا في الكلامِ أنْ يوجدَ فيهِ الإسنادُ في الحالِ، فيلزمُ أنْ لا يكونَ لهُ إعرابٌ أصلاً، إذِ النسبةُ التامَّةُ يمنعُ[2] الربطَ بالغيرِ، كما سبقَ. ولهذا[3] تراهُم يقولونَ: الجملةُ الَّتي لها محلٌّ من الإعرابِ كذا، ولا يقولونَ: الكلامُ الَّذي له محلٌّ من الإعرابِ كذا[4].

---

[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ح .

[1] ح : لفظا .

[2] ح : تمنع .

[3] ح : ولذا .

[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ح .

والثانِي في أقسامِ الجملةِ. بعضُهم جعلُوها أربعَةً[5] ؛ اسميَّةً وفعليَّةً وظرفيَّةً وشرطيَّةً، وبعضُهم أدرجُوا الشرطيَّة في الفعليَّةِ[6] ، وبعضُهم أدرجُوا الظرفيَّة أيضًا فيها، وخيرُهُم أوسَطُهم، إذْ لو[7] استحق بمجردِ اعتراضِ الشرطِ الخروجَ والانفرادَ، لاستحق باعتراضِ الترديدِ، مثلَ: إمَّا أنْ يكونَ العددُ زوْجًا، أو فردًا، أو الخبريَّة[1] أو الحاليَّة أو نحوهما، فيكثرُ[2] الأقسامُ جدًّا. وأنَّ الظرفيَّة، وإنْ قدِّرَتْ بفعلٍ، لكنْ جُعِلَ الظرفُ مقامَهَ، وانتقلَ الضميرُ منهُ إليهِ، وجُعِلَ العملُ للظرفِ، ولذا اشترطَ البصريّونَ[3] فيهِ الاعتمادَ، والفعلُ لا يحتاجُ إلى[4] الاعتمادِ، لا[5] لفظًا[6]ولا تقديرًا[7] ، فلمَّا امتازَتْ بهذهِ الأشياءِ استحقَّتْ أنْ تجعلَ قسْمًا برأسِها[8] .

والثالثُ في زيادةِ القيودِ في حدِّ الكلامِ. بعضُهم زادُوا: مفيدًا، أي للسامعِ عَلِمَ ما لم يعلمْ، وجعلُوا نحوَ: السماءُ فوقَنا، غيرَ كلامٍ، واستدلُّوا عليهِ بقولِ سيبويهِ: الكلامُ يطلقُ على الجملةِ المفيدةِ. ومرادُ سيبويهِ بها[9] اشتمالُها على النسبةِ التامَّةِ، الَّتي يصحُّ السكوتُ عليها، كما بيَّنَّا[10] . ويلزمُهم أنْ يخرجَ جميعُ القضايا بعدَ المعرفةِ عن

---

[5] ح : أربعا .
[6] انظر مغني اللبيب ص492 .
[7] مكرر في ح .
[1] ح : والخبرية .
[2] من ح ، وفي الأصل: فيكثرن .
[3] راجع الإنصاف 52/1، 55، مغني اللبيب ص579 .
[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ح .
[5] ساقطة من الأصل ، زيادة من ح .
[6] ح : ملفوظا .
[7] ح : مقدرا .
[8] ح : برأسه .
[9] بعدها في ح : " والله أعلم ".
[10] ح : بيننا .

الكلاميَّةِ، حتّى كلامُ اللهِ - تعالى -، وفسادُهُ لا يخفَى. كذا قيلَ. ولكنَّ الظاهرَ أنَّ مرادَهم الإفادةُ في الجملةِ، أعنِي في بعضِ الأوقاتِ، ولبعضِ الأشخاصِ، ولذا مثَّلُوا لعدمِ الإفادةِ بالأوَّليَّاتِ والمحسوساتِ[1]، نحوَ: النارُ حارَّةٌ. وبعضُهم زادُوا: مقصُودًا، احترازًا عن حديثِ[2] النائِمِ، ولا ضرورةَ لإخراجِهِ. قالَ أبو حيَّانَ[3] : لا يشترطُ فيهِ قصْدُ المتكلِّمِ، بل يشترطُ أنْ يكونَ على هيئةِ التركيبِ الموضوعِ في لسانِ العربِ. وبعضُهم زادُوا: لذاتِهِ، احترازًا عن الجملِ الَّتي في حكمِ المفردِ، كالواقعةِ خبَرًا، فإنَّها لا تُقصدُ لذاتِها، بل لغيرِها، فلا يُسمَّى كلامًا في اصطلاحِهم. وقدْ عرفْتَ أنَّ تلكَ الجملَ لا إسنادَ لها في الحالِ، بل في الأصلِ، والمتبادرُ ما في الحالِ، ويجبُ حملُ التعريفاتِ على المتبادرِ، فلا حاجة (إلى: لذاتِها)[4] .

والرابعُ في تقسيمِ الإسنادِ. هوَ إمَّا إنشائيٌّ، أو إخباري. والإنشائي[5] كلامٌ لا يكونُ لنسبتِهِ الذهنيَّةِ خارجٌ تطابقُهُ أو لا تطابقُهُ، بل يكونُ نفسُهُ مُحدِثًا لنسبَةٍ. وهذا معنَى ما يقالُ: الإنشاءُ إثباتُ ما لم يكنْ؛ كالأمرِ والنهْيِ، فإنَّ معناهُما، أعني طلبَ الفعلِ أو الترْكَ من الفاعلِ، يحصلانِ بنفسِ الصيغةِ، بخلافِ الخبرِ، فإنَّه الَّذي يكونُ

---

(1) ح : المخصوصات .

(2) ح : عن نحو الحديث .

(3) انظر ارتشاف الضرب 412/1. وأبو حيان هو أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي. أديب، لغوي، مفسر، مقرئ، مؤرخ. ت بالقاهرة سنة 745 هـ. صنف: البحر المحيط، النهر الماد، ارتشاف الضرَب من لسان العرب، تقريب المقرب، تذكرة النحاة، التذييل والتكميل في شرح التسهيل، وغيرها. ترجمته في: الوفيات ص349، النجوم الزاهرة 111/10، طبقات القراء 285/2، فوات الوفيات ص282، بغية الوعاة 280/1، شذرات الذهب 145/6، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة 302/4، معجم المؤلفين 130/12.

(4) ما بين القوسين بدله في ح : لذاته .

(5) ح : والانشاء .

لنسبتِهِ خارجٌ تطابقُهُ، فيكونُ صدْقًا، أو لا تطابقُهُ، فيكونُ كذِبًا، فلا يُتصوَّرانِ في الإنشاءِ.

والإسنادُ الخبريُّ ثلاثةٌ، لأنَّه إمَّا أنْ يفيدَ ثبوتَ شيءٍ لشيءٍ، نحوَ: زيدٌ قائمٌ، أو سَلبَه عنهُ، نحوَ: ليسَ زيدٌ قائمًا، فيسمَّى حمليًا، أو ثبُوتَهُ أو سَلبَه عنهُ[1] ، نحوَ: إنْ خرجْتِ فأنتِ طالقٌ، ولسْتِ إنْ قعدْتِ بطالقٍ، فيُسمَّى اتَّصاليًّا، أو ثبوتَ انفصالِهِ أو سَلبَهُ عنهُ، نحوَ: إمَّا أنْ يكونَ / 12 / العددُ زوجًا أو فردًا، وليسَ إمَّا أنْ يكونَ العددُ زوجًا أو زوجَ زوجٍ، فيُسمَّى انفصاليًّا، وليسَ في طرفِ[2] الآخرينِ إسنادٌ وحكمٌ، بل في المجموعِ. ففي الثاني يحكمُ باتصالِ الجزءِ الثاني للأوَّلِ، ولزومِهِ لهُ أو سَلبِهِ، وفي الثالثِ بانفصالِ أحدِهما عن الآخرِ، ومنافاتِهِ لهُ أو سَلبِهِ. والجزءُ الأوَّلُ منهما بجميعِ أجزائِهِ مسندٌ إليهِ، ويُسمَّى مقدَّمًا، والجزءُ الثاني، كذلكَ مسندٌ، ويُسمَّى تاليًا. فصِدْقُ مُوجِبَتِهما إنَّمَا هوَ بتحقُّقِ اللزومِ والمنافاةِ، وكَذِبُهما بعدمِ التحقيقِ، وسالبتُهما على العكسِ، ولا اعتبارَ لصدقِ الطرفينِ، وكَذِبهما لو اعتبرَ فيهما الحكمُ الحمليُّ. مثلاً، قولُهُ ـ تعالى ـ: { (إنْ كَانَ)[3] لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ العَابِدِينَ }[4] كلامٌ صادقٌ، معَ أنَّ الطرفينِ لو اعتُبرَ فيهما الحمليُّ[5]، كانَا كاذبَينِ.

فإذا عرفْتَ هذا، عرفْتَ أنَّ الكلامَ قدْ يتركَّبُ من أكثرَ من كلمتينِ، وأنَّ الحرفَ قدْ يكونُ جزْءًا[1] منهُ. (مثلاً، الآيةُ السابقةُ

---

(1) ح : عنه .
(2) ح :طرفي .
(3) ما بين القوسين ساقط من ح .
(4) سورة الزخرف الآية: 81. وتمامها: { قل إن ... } .
(5) ح : الإسناد الحملي .
(1) من ح ، وفي الأصل: جزء .

تشتملُ على أكثرَ من عشْرِ كلماتٍ)[2] ، بعضُها حروفٌ وكلُّها ركنٌ، حتّى لو حذِفَ بعضُها لم يوجدِ الإسنادُ المقصودُ. وما ذكرَهُ المصنِّفُ أقلُّ ما يمكنُ أنْ يتركَّبُ منهُ ما لهُ الإسنادُ، ولا يُفهمُ هذا من عبارتِهِ، بل يقتضِي أنْ يوجدَ دائمًا في القسمينِ المذكورينِ لكونِ: من اسمينِ، حالاً، كما بيَّنَّا، بخلافِ عبارةِ (الكافيةِ)، فإنَّها عاريةٌ عن هذا[3] الاقتضاءِ. فالوجْهُ أنْ يقولَ: الكلامُ ما لَهُ الإسنادُ، وأقلُّهُ اسمانِ، أو فعلٌ معَهُ.

والخامسُ أنَّ ما عدَا المسنَدَ والمسندَ إليهِ، من جهةِ الإعرابِ من الفضلاتِ. كذلكِ، هلْ يدخلُ في حقيقةِ الكلامِ أمْ لا؟ وظاهرُ كلامِ المصنِّفَ والزمخشريِّ، حيثُ قالَ[4]:" الكلامُ هوَ المركَّبُ من كلمتينِ أُسندَتْ إحداهما إلى الأخرَى"، تقتضي[5]الخروجَ، وظاهرُ عبارةِ (الكافيةِ) يُشعرُ الدخولَ. والحقُّ فيهِ التفصيلُ؛ فإنْ كانَ مُغيِّرًا، كالاستثناءِ، يكونُ ركْنًا من الكلامِ، يتوقَّفُ الإسنادُ والحكمُ على ذكرِهِ، وإلا فَلا، إذْ لو تحقَّقَ الإسنادُ قبْلَ المُغيِّرِ لزمَ التناقضُ في الاستثناءِ المتصلِ، ووقوعُ الطلاقِ على جميعِ النساءِ، والعِتْقُ على جميعِ العبيدِ[5] (في قولِهِ :جميعُ نسائِي)[1] طالقٌ إلا زينبَ، وجميعُ عبيدِي معتَقٌ إلا زيدًا[2] ، واللازمُ باطلٌ، فالملزومُ مثلُهُ. فاعلمْ ذلكَ ينفعُكَ في مواضعَ شتى.

---

[2] ما بين القوسين من ح ، وجاء في الأصل مضطربا كذا:" مثل الآية السابقة تشتمل على أكثر من كلمتين وأن الحرف قد يكون جزء منه عشر كلمات " .

[3] ح : هذه .

[4] المفصل ص15. وانظر شرح المفصل 18/1 .

[5] ح : يقتضي .

[5] ح : العبد .

[1] ما بين القوسين من ح ، وفي الأصل جاء كذا: " في قوله في قوله جميع العبيد ونسائي " .

[2] من ح ، وفي الأصل: زيد .

ومن هذين البحثين عرفْتَ أنَّ مجرَّدَ زيادةٍ: حقيقةً أو حكمًا، في حدِّ الإسنادِ، لا يكفِي للجمْعِ؛ لأنَّ طرفَي المتصلةِ والمنفصلةِ، لا يمكنُ التعبيرُ عنهما بالمفردِ، كما بُيِّنَ في المنطقِ، فلا يكونانِ في حكمِ الكلمةِ، **وكذا نحوُ: ما جاءَني القومُ إلا** زيدًا، بل فائدتُهُ دخولُ: جسق، مهمل، وديزٍ مقلوب زيدٍ فقطْ.

ولمَّا فرغَ من الكلمةِ، والكلامِ، وأقسامِهما، شرعَ في بيانِ الاسمِ، وقسَّمَهُ أوَّلاً، فقالَ:

* الاسم المعرب *[1]

وهوَ، **أي الاسمُ، معربٌ لو اختلفَ آخرُهُ،** راجعٌ **إلى الاسمِ**، لا **المعربِ**. (وهوَ من أعربتُهُ)[2] ، أي أوضحْتُهُ وأظهرتُهُ. فالمعربُ

(1) العنوانات الموضوعة بين الإشارتين * * وضعناها للتوضيح .

(2) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

محلُّ إظهارِ المعانِي؛ لأنَّه محلُّ المظهرِ، أعنِي الإعرابَ، ومحلُّ[3] الشيءِ محلٌّ لوضعِهِ. والمرادُ بآخرِ الاسمِ، هاهنا، هوَ الحرفُ الملفوظُ آخِرًا عندَ الإضافةِ، ولو فرَضًا، فيشملُ الحقيقيَّ، كـ: دال زيدٍ، والمجازيَّ كـ: تاءِ قائمةٍ، وياءِ بصريٍّ، وواوِ مسلمونَ، على المختارِ، بخلافِ التنوينِ ونونَي التثنيةِ والجمعِ[4] ، **بالعاملِ، فخرجَ نحوُ**[5] : أينَ هؤلاءِ. وهذا ظاهرٌ في الإعرابِ بالحركةِ لانتقالِ الاسمِ من السكونِ إليها، وأمَّا في الإعرابِ بالحروفِ فمشكِلٌ لوجودِها بعدَ العاملِ. مثلاً، نحوُ: مسلمونَ ومسلمينَ صيغٌ موضوعةٌ قبلَ التركيبِ، **حتّى إذا أردْتَ تَعدادَ الجموعِ السالمةِ المذكرةِ؛ إما تقولُ: مسلمونَ** مؤمنونَ مصلحونَ، أو تقولُ: مسلمينَ مؤمنينَ[1] مصلحينَ، وكذا التثنيَةُ وملحقاتُهما **والأسماءُ الستةُ المضافةُ**[2] . فمسلمونَ ومسلمينَ **مترادفانِ في أصلِ الوضعِ، إلا أن الواضعَ شرَطَ استعمالَ الأولِ عندَ ورودِ الرافعِ، والثانِي عندَ الناصبِ والجارِ**[3] **، فالعاملُ** / 13 / **لا** يحدثُ شيئًا من الاختلافِ، بل الاختلافُ من الوضعِ، فكانَ كـ: هوَ وإيَّاهُ وأنتَ وإيَّاك، فكما أنَّ الواضعَ شرَطَ أنْ يستعملَ هوَ وأنتَ عندَ ورودِ الرافعِ، وإياه وإيَّاكَ عندَ الناصبِ، فكذا التثنيَةُ والجمعُ، فمن هذا

---

[3] **من ح ، وفي الأصل: أو محل .**

[4] حول اختلاف النحويين في علامة إعراب المثنى وجمع المذكر **السالم** راجع: الإيضاح في علل النحو ص141، **الإنصاف مسألة رقم** 3 ص33، **شرح المقدمة المحسبة** 192/1، **ارتشاف الضرب** 264/1، شرح الكافية 30/1، **الأشموني مع الصبان** 88/1، همع الهوامع 161/1، **سر صناعة الإعراب** 716/2، **الخصائص** 73/3، أسرار العربية ص52، التبيين مسألة **رقم**22 ص204، **فاتحة الإعراب ص**132، شرح ألفية ابن معطي 276/1، الإيضاح في شرح المفصل 117/1، **الخلاف النحوي الكوفي ص**113 .

[5] ح : فيخرج .

[1] ح : مؤمنين مصلحين .

[2] **ح : المضاف .**

[3] **من ح ، وفي الأصل: الجازم .**

ظهَرَ ما في قولِ مَنْ قالَ في تفسيرِ اختلافِ الآخِرِ: ذاتًا وصفةً[4] ، ومَنْ قالَ: إنَّ هذانِ وهذينِ واللذانِ واللذينِ صيَغٌ موضوعةٌ، ليسَ اختلافُها من العاملِ، بل من الوضْعِ[5] ، فتكونُ مبنيَّةً بخلافِ التثنيةِ والجمعِ، فيكونانِ معربَينِ.

والذي عندي في حل الإشكال أن حروفَ الإعرابِ قبلَ العاملِ؛ إمَّا غيرُ دالٍّ[6] على شيءٍ أو دال[6] على مجردِ معنَى التثنيَةِ والجمعِ[7] ، وبعدَ العاملِ كلُّها دالٌّ على المعاني الموجبَةِ للإعرابِ، فيتعدَّدُ الدلالةُ في بعضِها، فيحدثُ في الحرفِ الآخِرِ بسببِ العاملِ صفةٌ، هي الدلالةُ، كما يحدثُ بسببِهِ[1] في الإعرابِ بالحركةِ صفةٌ، هيَ الحركةُ الدالَّةُ على المعانِي المقتضيةِ، فالإعرابُ يحصلُ من العاملِ إما ذاتًا وصفةً معًا، أو صفةً فقطْ. فحروفُ الإعرابِ قبلَ العاملِ ليسَتْ بإعرابٍ، وإنْ كانَتْ موجودةً ذاتًا فالإعرابُ من حيثُ هوَ إعرابٌ لا يكونُ إلا بعدَ العاملِ، وأنَّ نحوَ: هذانِ وهذينِ معربانِ، وإنْ كانَ مفردَاهما وجمعَاهما مبنِيَّيْنِ[2] ؛ لأنَّ التثنيَةَ لمَّا كانَ لفظُها قياسيًّا مطَّردًا عامًّا أرادُوا أنْ يجعلُوا كلَّه على وتيرةٍ واحدةٍ من الإعرابِ، ويدلُّ على هذا إعرابُ الجزءِ الأوَّلِ من اثنَي عشَرَ معَ بنائِهِ من غيرِهِ، وأمَّا نحوُ: هوَ وإيَّاه فالاختلافُ ليسَ في الآخِرِ فقطْ، بل في المادَّةِ والصيغةِ، ولا مجالَ لجعلِهما إعرابًا، وإنْ دلا على المعانِي الموجبةِ؛ لأنَّ الإعرابَ وصفٌ في الأخيرِ[3] ، وهما أصلانِ.

---

(4) ح : أو صفة .
(5) ح : الواضع .
(6) ح : دالة .
(7) ح : الجمع والتثنية .
(1) من ح ، وفي الأصل:سبب .
(2) من ح ، وفي الأصل: مبنيان .
(3) ح : الآخر .

وهذا هوَ سببُ بناءِ المضمراتِ عندِي[4] ، أعنِي أنَّهم استغْنَوا بدلالةِ **نفسِ اللفظِ عن دلالةِ** الإعرابِ، فظهرَ أنَّ (المرادَ باختلافِ الآخِرِ)[5] اختلافُ صفتِهِ فقطْ، لكنَّ تلكَ الصفةَ قدْ تكونُ حركةً، وقدْ تكونُ دلالةً[6] .

ولو كانَ ذلكَ الاختلافُ تقديرًا، **مقدرًا.** **والاختلافُ المقدرُ في** الآخِرِ؛ إمَّا بعدمِهِ في الحالِ، ووجودِهِ في الأصلِ، وهوَ في الإعرابِ التقديريِّ، أو بوجودِهِ في الحالِ، لكنْ لا في الآخِرِ، فيقدَّرُ فيهِ كالأعلامِ المضافةِ، فإنَّ الاختلافَ فيها موجودٌ في الوسطِ، وهوَ آخِرُ المضافِ، فيقدَّرُ في آخِرِ المضافِ إليهِ، إذْ قدْ عرفْتَ أنَّهما كلمةٌ واحدةٌ على المختارِ، **ومحل** الإعرابِ آخِرُ الكلمةِ، لكونِها دالَّةً على المسمَّى والإعرابُ على صفتِهِ المتأخِّرةِ عنهُ، ولا يلزمُ نحو: جاءَني الضاربُ زيدًا ورجالٌ إلا زيدٌ؛ لأنَّ التقديرَ فيهما في نفسِ الكلمةِ، لا في الآخِرِ، **وبذلكَ**[1] افترقَ التقديريُّ والمحلِّيُّ. فإنْ قلتَ: فيلزمُ كونُ إعرابِهما لفظيًّا، وقدْ حكمُوا بأنَّ إعرابَ جميعِ المبنيَّاتِ محليٌّ. قلتُ: اللفظيُّ ما وقعَ في لفظٍ ما لهُ الإعرابُ، وفيهما ليسَ كذلكَ. وإنْ أردْتَ بهِ ما وقعَ في لفظٍ ما، فيجامعُ المحلَّيَّ. **وإلا،** أي وإنْ لم يختلفْ آخرُهُ بالعاملِ، **فمبنِي،** أي فهوَ مبنِيٌّ.

وأنواعُهُ، أي الإعرابِ الدالِّ عليهِ معربٌ، لا الاختلافُ، وإنْ كانَ أقربَ وأظهرَ؛ لأنَّ المختارَ أنَّ الإعرابَ نفسُ الحركاتِ والحروفِ، لا الاختلافُ؛ لأنَّه علامةٌ من حقِّها الظهورُ والإدراكُ **بالحسِ.** **رفعٌ ونصبٌ وجر،** ولم يذكرِ الجزمَ؛ لأنَّه من إعرابِ الفعلِ، والصدَدُ في الاسمِ. سُمِّيَ بالرفعِ؛ لأنَّ الأصلَ فيهِ الضمَّةُ والواوُ،

---

[4] من ح ، وفي الأصل: عنداي .

[5] ما بين القوسين من ح ، وفي الأصل: الاختلاف في الآخر .

[6] بعدها في ح: والله أعلم .

[1] ح :فبذلك .

وعندَهما تُضمُّ الشفتان وترفعان، والأصلَ في النصبِ الفتحةُ[2] والألفُ، وعندَهما يُفتحُ الفمُ، فكأنَّ الفمَ شيءٌ ساقطٌ، نَصَبْتَهُ لفتْحِكَ إيَّاهُ، والأصلَ في الجر الكسرةُ[3] والياءُ، وعندَهما تجرُّ الفكَّ الأسفلَ، فكأنَّه يكسرُ، إذِ المكسورُ يسقطُ، ويهوِي إلى الأسفلِ. فظهرَ من هذا وجهُ تسميةِ ألقابِ[4] البناءِ، أيضًا، أعني: الضمَّ،

والفتحَ، والكسرَ،، مجردةً أو معَ التاءِ. وتخصيصُ /14/ المجردةِ وهمٌ.

وأما وجهُ الاختصاصِ فتقدُّمُ ألقابِ البناءِ؛ لأنَّها من حيثُ الذاتُ، ولذا يطلقُ على كلِّ حركةٍ غيرِ إعرابيَّةٍ[1] بلا قرينةٍ، وعليها معَ القرينةِ، وألقابُ الإعرابِ من حيثُ الوصفُ، أعنِي الدلالة، ولذا لا تطلقُ على غيرِ الإعرابيَّةِ. وضمُّ الشفتين، وفتحُ الفمِ، وكسرُ الفك، مقدَّمٌ على رفعِهما، ونصبِهِ، وجرِهِ. هذه[2] التفرقةُ عندَ البصريَّةِ، والكوفيّونَ[3] يستعملونَ إحدَاهما مقامَ الأخرى ، بلا فرْقٍ[4] .

تنبيهٌ: مرادُ المصنِّفِ اختصارُ (الكافيةِ)، بقَدرِ ما أمكنَ، معَ اشتمالِ ما فيها مِن زيادةٍ؛ ليسهلَ حفْظُهُ، ويكثرَ نفعُهُ، فما نقَصَ أنْ

---

(2) ساقطة من الأصل ، زيادة من ح .

(3) ح : الكسر .

(4) من ح ، وفي الأصل: الغائب .

(1) ح : الإعرابية .

(2) ح : وهذه .

(3) ح : والكوفية .

(4) انظر في هذا الخلاف: شرح الكافية3/2، شرح المفصل 72/1، الكليات 388/3، الكواكب الدرية 15/1، لسان العرب 381/7، الخلاف النحوي الكوفي ص100، في مصطلح النحو الكوفي ص88 . ويفهم من كلام السيرافي في شرح كتاب سيبويه 65/1، أن خلط علامات الإعراب مع علامات البناء ليس مذهب الكوفيين جميعا، وإنما هو مذهب أكثرهم. وانظر نحوًا من هذا في شرح المفصل 84/3 .

ظهرَ الاستغناءُ عنهُ، معَ حصولِ أصلِ المرادِ كما في قولِهِ: وهوَ حرفٌ ولو دلَّ بغيرِهِ[5] الخ، فإنَّه قد نقَصَ فيهِ أكثرُ عبارةِ (الكافيةِ)، بلا إخلالٍ للمقصودِ، فلا حاجةَ إلى التنبيهِ عليهِ، وإنْ لم يظهرْ فلا بدَّ من التنبيهِ [6] . وكذا ما زادَ أنْ ظهرَ نفعُهُ، وإلا فالتنبيهُ.

وهاهنا قدْ زادَ فائدَتين؛ دليلَ الحصرِ، وتعريفَ المبنِيِّ، ونقصَ تعريف المعربِ والإعرابِ، معَ بيانِ مدلولاتِ أنواعِهِ، والعاملِ، ولفظِ اختلافٍ، وأفرادِ العاملِ. وجْهُ نقْصِ الأوَّلِ أنَّ المقصودَ الأصلي من تعريفِهِ أنْ يعرفَ أفرادُهُ، فيجرِي عليهِ الإعرابُ، وهذا لا يحصلُ إلا بمعرفةِ جميعِ المبنيَّاتِ، حتَّى يُعلَمَ أنَّ جميعَ[1] ما عدَاها معربٌ، فذلِكَ يقتضِي تقديمَ المبنِيِّ، كما فعلَ صاحبُ[2] (اللُّبابِ). وأمَّا تعريفُ ابنِ الحاجبِ[3] فلا يُفيدُ هذا الغرَضَ، معَ اختلالِهِ في نفْسِهِ، لأنَّه أطلقَ المركَّبَ، والمرادُ جزءُ المركَّبِ، أو المركَّبُ معَ الغيرِ تركيبًا يتحقَّقُ معَ عاملِهِ. وأرادَ بالمشابهةِ المنفيَّةِ المناسبة الَّتي توجبُ البناءَ، وهي مجهولةٌ محتاجةٌ إلى تفصيلِ عللِ جميعِ المبنيَّاتِ، وأرادَ بمبنِيِّ الأصلِ الحرفَ والماضِيَ والأمرَ، وكلُّ ذلكَ لا قرينةَ عليهِ. فالتعريفُ في غايةِ الاختلافِ فيجبُ تركُهُ، والاكتفاءُ بما يُفهمُ من دليلِ الحصرِ؛ من أنَّ المعربَ على أيِّ قسمٍ من أقسامِ الاسمِ يطلقُ، وكذا المبنِيُّ. وحوالَةُ تمامِ المعرفةِ على بحثِ المبنيَّاتِ.

---

[5] ساقطة من ح .

[6] ح : التنبيه عليه .

[1] ساقطة من ح .

[2] هو الفاضل الإسفراييني تاج الدين محمد بن أحمد بن سيف ت 684 هـ. كشف الظنون 455/2.

[3] انظر شرح الوافية نظم الكافية ص128 .

ووجْهُ الثانِي حصولُهما من مجموعِ قولِهِ: وأنواعُهُ إلى آخرِهِ، وقولِهِ: فالمفردُ (إلى آخرِهِ)[4] ، وقولِهِ: المرفوعاتُ الفاعلُ (إلى آخرِهِ)[4] .

ووجْهُ الثالثِ أنَّ معرفة العاملِ لا تصلُحُ إلا بمعرفةِ جميعِ أقسامِهِ، وكيفيَّةِ إعمالِها، وشرائِطها. وتعريفُ ابنِ الحاجبِ موقوفٌ على المقوِّمِ والمقتضِي. والأوَّلُ إنَّما يعرفُ بمعرفةِ جميعِ أقسامِ الفعلِ والاسمِ والحرفِ والعاملةِ، والثانِي بمعرفةِ جميعِ أقسامِ المرفوعِ والمنصوبِ والمجرورِ.

فإنْ قلتَ: المفهومُ غيرُ الإقرارِ، فالموقوفُ هوَ الثانِي دونَ الأوَّلِ، والمعرَّفُ بالعكسِ، كما أنَّ تعريفَ الإنسانِ بالحيوانِ الناطقِ لا يتوقَّفُ على معرفةِ جميعِ أقسامِ الحيوانِ الناطقِ، بل يحصلُ بمفهومِهما. قلتُ: نَعَمْ، فيمَا أمكنَ معرفةُ الأفرادِ حينَ الغرَضُ بِهِ]][1] ، كالمثلِ[2] المذكورِ، وأمَّا إذا لم يمكنْ[3] ، كما فيمَا نحنُ فيهِ فلا. فتدبرْ.

ووجْهُ الأخيرينِ أنَّ اختلافَ الآخِرِ بعاملٍ خاصَّةٌ شاملةٌ، وباختلافِ العواملِ مفارقةٌ لعدمِ وجودِهِ في نحوِ مع، والشاملةُ أوْلَى معَ أنَّها أخصرُ.

---

[4] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ح .

[1] إلى هنا ينتهي الخرم في ب . انظر ص 75 ، حاشية رقم 3 .

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: كالمثا .

[3] من ح ، وفي الأصل و ب :يكن .

* أنواع المعرب *

ولمَّا بيَّنَ أنواعَ الإعرابِ، أرادَ أنْ يُبيِّنَ أنواعَ المعربِ بالنسبةِ إليهِ، ليُعلمَ أصنافُ الأنواعِ. ونشَرَ على ترتيبِ اللفِّ. فأوَّلُ الأصنافِ لأوَّلِ الأنواعِ فقطْ والثانِي للثانِي إنْ وُجدَ، والثالثُ للثالثِ وإلا فَلَهُما. وبهذا استغنَى عن: **رفعًا ونصبًا وجرًّا. فالمعربُ إما بحركةٍ أو بحرفِ**[1] اللينِ، وكلٌّ إمَّا بتمامِها، أو بتمامِهِ أو ببعضٍ منهما. فالأقسامُ أربعةٌ. وأشارَ إلى الأوَّلِ بقولِهِ:

فالمفردُ. ولمَّا كانَ هذا تفصيلاً[2] لِمَا سبقَ، عطَفَهُ بالفاءِ لكونِ مرتبتِهِ بعدَ الإجمالِ، ويُسمّى هذا /15/ ترتيبًا ذكريًّا، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: { فَأَمَّا الَّذينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ[3] }[4] ، وقولِهِ ـ تعالى[5] ـ: { **فَقَالَ رَبِ**[6] إنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي }[7]، الآيةُ. والمرادُ بالمفردِ، هاهنا، ما ليسَ بمثنًى ولا مجموعٍ بقرينةِ ذِكرِهما بعدَهُ. **والجمعُ المكسرُ؛** لأنَّه لا

---

[1] ح : بالحرف .

[2] ب : تفصيل .

[3] بعدها في ب و ح : الآية .

[4] سورة البقرة الآية: 26 . وتمامها: { ... أنه الحقُّ من ربهم } .

[5] ساقطة من ب .

[6] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[7] سورة هود الآية: 45 . وتمامها: { ونادى نوح ربه ... } .

يطلقُ في الاصطلاحِ إلا على الجمعِ، وهوَ ما تغيَّرَ بناءُ واحدِهِ، **المنصرفلن.** قالَ في (إيضاحِ المفصَّلِ[1]) :" فسَّرُوا المنصرِفَ بأنَّه الَّذي يدخلُهُ الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ، لعدمِ شبهِهِ الفعلَ "، وهذا لا يصدقُ على[2] المعربِ بالحروفِ، فلا يردُ الأسماءُ الستَّةُ. وأمَّا الجوابُ بأنَّها ملحقةٌ بهما وفي حكمِها، فلا يدخلُ في[3] **المفردِ، ففاسدٌ؛ لأن الإلحاقَ إنمَا**[4] فيمَا كانَ في حكمِ الملحقِ بهِ من كلِّ وجْهٍ، كـ: كِلا، واثنينِ، وكـ: عشرينَ، وأُولِي. ولو أُريدَ بالمفردِ ما سبقَ، معَ زيادةِ: وما ليسَ في حكمِهما[5] ولو بوجْهٍ. فهذا، معَ كونِهِ خارجًا عن المعانِي الأربعةِ لَهُ مقابلٌ؛ المضافُ، والمركَّبُ، والجملةُ، والمثنَّى، والمجموعُ، وعدمُ القرينةِ غيرُ معقولٍ، إذْ فيهِ إخراجٌ عمَّا يشاركُهُ في الحقيقةِ، وفي بعضِ الأحكامِ، مثلَ: كونِ الإعرابِ تامًّا، وإدخالٌ فيما[6] يخالفُهُ فيها، بمجرَّدِ المشاكلةِ في كونِ الإعرابِ بالحرفِ، معَ مخالفتِهِ في خصوصيَّتِهِ، وكذا الجوابُ بأنَّ القضيَّةَ مهملةٌ، أو أنَّ الاستغراقَ (يوجبُ اشتمالَ الأفرادِ لا اشتمالَ أحوالِها)[7]، **ففاسدٌ**[8] **لأن**[9] **الغرضَ** ضبطُ إعرابِ أنواعِ المعربِ، وأصنافِ الإعرابِ، ولا يحصلُ إلا **بلستغراقِ الأفرادِ والأحولِ، وألا تبقَى**[1] مهملاتٍ، لا يُعرفُ كيفيَّةُ إعرابِها، على أنَّ اشتمالَ الأفرادِ، أيضًا، لا يستقيمُ في: ذو. ثمَّ اعلمْ

---

(1) الإيضاح في شرح المفصل 124/1 .

(2) **ساقطة من ب .**

(3) **مكرر في ب .**

(4) **ساقطة من ب .**

(5) من ب و ح ، وفي الأصل: حكمها .

(6) **من ب و ح ، وفي الأصل: ما .**

(7) ما بين القوسين مضطرب في ح ، كذا:" اشتمال الأفراد لا الأحوال أحوالها " .

(8) **ب و ح : فلسد .**

(9) **ب و ح : إذ .**

(1) **ب : تبقى .**

أن الأصلَ في الإعرابِ الحركةُ؛ لخفَّتها وعدمِ الشركةِ، لئلا يختلَّ الغرضُ، فإنَّ الواحدَ إذا جُعلَ علامةً لشيئينِ، على سبيلِ البدلِ، أوجبَ اللَّبْسَ، فيحتاجُ إلى علامةٍ أُخرَى. فمَا كانَ على هذينِ الأصلينِ؛ أعنِي المفردَ والمكسَّرَ المنصرفينِ، لا يحتاجُ إلى علَّةٍ وبيانٍ، وما[2] **خرجَ** منهما، أو من أحدِهما، فيحتاجُ إليهما. **بالضمةِ، أي ملابسٌ** بالضمةِ مرفوعًا، **وبالفتحةِ**[3] منصوبًا، **والكسرةِ** مجرورًا، نحوَ: جاءَني زيدٌ ورجالٌ، ورأيْتُ زيدًا ورجالاً، ومررْتُ بزيدٍ ورجالٍ.

والقسمُ الثانِي، أعنِي ما يكونُ **ببعضِ الحركاتِ، نوعانِ: الأولُ** ما يكونُ المتروكُ فيهِ الفتحةُ، وأشارَ إليهِ بقولِهِ: **وَالجمعُ المؤنثُ السالمُ،** لِمَا سبقَ في المكسَّرِ، وهوَ ما زيدَ في آخرِهِ ألفٌ وتاءٌ للجمعِ، مؤنَّثًا واحدُهُ أو مذكرًا، نحوَ قولِهِ ـ **تعالى**[4]ـ : { أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ }[5]، والتسميةُ بالمؤنَّثِ باعتبارِ الأصالةِ والغلبةِ، ملابِسٌ **بالضمةِ مرفوعًا، والكسرةِ منصوبًا ومجرورًا، نحوَ: جاءَني مسلماتٌ، إلى آخرِهِ.** وحُمِلَ نصبُهُ على جرِّه؛ ليكونَ على وتيرةِ أصلِهِ، أعنِي المذكَّرَ السالمَ، على مَا يجيءُ[6] .

والنوعُ الثانِي مَا يكونُ المتروكُ فيهِ الكسرةُ، وأشارَ إليهِ بقولِهِ: **وغيْرُ المنصرفِ**[1] **، ملابسٌ بالضمةِ** مرفوعًا، **والفتحةِ** منصوبًا ومجرورًا. حُمِلَ جرُّهُ على نصبِهِ؛ لأنَّه لمَّا شابَهَ الفعلَ، على ما سيجيءُ، منِعَ منهُ ما لم يكنْ في الفعلِ، أعنِي التنوينَ والكسرَ، **والجر** يناسبُ النصبَ دونَ الرفعِ، في كونِهما علامةَ الفضلةِ، والرفعُ علامةُ **العمدةِ.**

---

[2] **من ب و ح ، وفي الأصل: ما .**
[3] **ح : الفتحة .**
[4] **ساقطة من ح .**
[5] سورة البقرة الآية: 197 . وتمامها: { الحج ... } .
[6] ب و ح : سيجيء .
[1] بعدها في ب و ح : سيجيء .

والقسمُ الثالثُ ما كانَ بتمامِ حروفِ اللِينِ، وأشارَ إليهِ بقولِهِ:

والأسماءُ الستةُ الآتيةُ، **لو كانَتْ مكبرةً،** زيادةٌ على (الكافيةِ)، **احترازًا عن المصغرةِ**[2]، فإنَّها بالحركةِ. أقولُ: هي داخلةٌ في **المفردِ المنصرفِ، فلا حاجةَ إلى الاحترازِ، كما لا حاجةَ إلى الاحترازِ عن (نحو: آباءٍ)**[3] ،لدخولِهِ في المكسَّرِ، ولا عن نحوِ: أبوينِ وأبينَ، لدخولِهما في المثنَّى والمجموعِ. ويمكنُ أنْ يقالَ: دخولُ هذه الأشياءِ ظاهرٌ، بخلافِ المصغَّرةِ، فإنَّ المبتدئَ يتوهَّمُ اشتراكَها[4] **معَ المكبرةِ، فلا بد من الاحترازِ، وإلا فلا حاجةَ إلى ذكرِ: مضافةً،** إلى آخرِهِ؛ لأنَّ المفردَةَ داخلةٌ، أيضًا، في المفردِ المنصرفِ، **مضافةً، خبرٌ ثانٍ أو صفةٌ، إلى غيرِ الياءِ،** ياءِ[5] **المتكلمِ** بقرينةِ الإضافةِ /16/ **، ملابسةً الواوَ**[6] **مرفوعةً، والألفَ منصوبةً، والياءَ مجرورةً.**

وإنَّمَا جُعِلَ إعرابُها بالحروفِ؛ لأنَّها أسماءٌ، أواخرُها ثابتةٌ في **حلِ**[1] الإضافةِ سماعًا، بخلافِ نحوِ: دمٍ، محذوفةٌ نَسْيًا في الإفرادِ[2] **بخلافِ نحو: العصا،** فأشبهَتْ الزائدةَ، فأمكنَ جعلَها علامةً، كما في التثنيةِ والجمعِ، والساكنُ أخفُّ من المتحرِّكِ، فانقلبَ الحالُ، هاهنا، بسببِ العارضِ، فصارَ الحرفُ أصلاً لخفَّتهِ دونَ الحركةِ، بخلافِ نحوِ: دمٍ، إذْ يحتاجُ إلى زيادةِ حرفٍ لمجرَّدِ الإعرابِ، وقد صارَ العينُ آخِرًا محلاً للإعرابِ، لحذفِ اللامِ نَسْيًا، وبخلافِ نحوِ: العصَا، لأنَّ **اللامَ لم تحذفْ**[3] نَسْيًا أصلاً، فلم يشبِهِ الزائدَ، فكانَ حرفًا[4] **محضًا**

---

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: المصغر .
[3] ما بين القوسين مكرر في ح .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: اشتراكهما .
[5] ح : أي الياء .
[6] ب و ح : بالواو .
[1] ب في حالة .
[2] ب و ح :في حالة، وح :في حل .
[3] ب و ح : يحذف .

من الكلمةِ، والإعرابُ وصْفٌ، فتَنافَيَا. ولَمَّا لزِمَ التحريكُ في التصغيرِ بسببِ سكونِ يائِهِ[5]، **عادَ إلى أصلِ الحركةِ.**

وإلا، أي وإنْ لم تكنْ مكبَّرةً مضافةً إلى غيرِ الياءِ؛ بأنْ كانَتْ مصغَّرةً، نحوَ: أُخَيِّكَ، أو مفردَةً، نحوَ: أخٍ، أو مضافةً إلى الياءِ،(نحوَ: أَخِي)[6] ،**فَـمُلابسٌ**[7] **بالحركاتِ؛** لفظًا بالأوَّلينِ، وتقديرًا في **الثالثةِ، لمانعٍ في** الآخِرِ، وهوَ الكسرُ لأجلِ الياءِ. وهذا مذهبُ البعضِ، وعندَ البعضِ المضافُ إلى الياءِ مبنِيٌّ[8] . وهذا مستغْنًى عنهُ، لظهورِ دخولِ هذه الأشياءِ، بعدَ الاحترازِ، في المفردِ المنصرفِ.

ثمَّ ذكرَ كيفيَّةَ إضافتِها، هاهنا، استطرادًا، للإيجازِ. وفي (الكافيةِ) ذكرَتْ[1] **في آخِرِ المجروراتِ، فقالَ:**

ومعَها، أي معَ ياءِ المتكلِّمِ، تكونُ[2] **الأسماءُ الستةُ، أبِي وأخِي وحمِي،** الحَمُ قريبُ زوجِ المرأةِ، فلا يضافُ إلا إليها، **وَهَنِي،** الهَنُ الشيءُ الَّذي يُستهجَنُ ذكرُهُ؛ كالعورةِ، والصفاتِ الذميمةِ، والأفعالِ القبيحةِ، وهذه الأربعةُ منقوصاتٌ واويَّةٌ، لا يُردُّ لامُها عندَ الياءِ، **وفَمِي،** أصلُهُ: فُوهٌ، بدليلِ أفواهٍ، حُذِفَتْ الهاءُ نَسْيًا، ثمَّ قُلبَتْ الواوُ ميمًا وجوبًا في حالِ الإفرادِ، وقليلاً معَ الياءِ، والأكثرُ بقاؤُها وإدغامُها في الياءِ، ولذا قالَ: **وَفِي، بالإدغامِ، أكثرُ استعمالاً منهُ، أي:** فَمِي[3] . **وفتحُ فاءِ الفَمِ،** مفردًا أو مضافًا، احترازٌ عن: فِيَّ، فإنَّ الكسرَ فيهِ

---

[4] ب و ح : جزاء .
[5] من ح ، وفي الأصل ، و ب : ياء .
[6] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[7] ب و ح : فملابسة .
[8] انظر شرح الكافية 35/1 .
[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[2] ب و ح : يكون .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل: فِي .

متعيِّنٌ **أكثرُ منهما**، أي من الضمِّ والكسرِ المفهومينِ من الفتحِ. **وذُو**، لفيفٌ مقرونٌ بالواوينِ، حُذِفَ[4] **اللامُ**، **يُضافُ إلى الجنسِ**، إضافةً **لازمةً**؛ لأنَّه وُضِعَ وُصلةً إلى الوصْفِ باسمِ الجنسِ.

ثمَّ ذكرَ اللغاتِ الغيرَ المشهورةِ، فقالَ:

وجاءَ الحركاتُ الثلاثُ، **بدلَ الحروفِ الثلاثِ**[5] ، للإعرابِ لفظًا، بلا تشديدٍ، ولا رَدِّ لامٍ، ولا زيادةِ همزةٍ؛ لأنَّ الأصلَّ في العطفِ التباينُ. ويعلمُ حالُ الإتيانِ بظهورِ دخولِهنَ في المفردِ المنصرفِ، **فيها**، أي في الأسماءِ الستَّةِ المكبَّرَةِ المضافةِ إلى غيرِ الياءِ، لدخولِ المقابلاتِ الثلاثِ في قولِهِ: وإلا فَبِالحركاتِ سوَى ذِي. لكنْ لا قرينةَ للاستثناءِ إلا أنْ يجعلَ امتناعَ الحذفينِ[1] ، **وبقاءَ المعربِ على حرفٍ** واحدٍ، فتقولُ: هذا أبُك، وأخُك، وحمُك، وهنُك، وفمُك، إلى آخرِهِ.

وَجاءَ القصرُ، أي جعلُها مقصورةً، كـ: عصًا، نحوَ: هذا أبًا وأبك وأَبايَ، وأَخًا وأَخَاكَ وأَخَايَ، وَفَمًا وفَمَاكَ وفَمَايَ[2] ، إلى آخرِهِ.

والتشديدُ، أي تشديدُ الآخِرِ، نحوَ: هذا أبٌّ، وأبُّكَ، وأبِّي، وفَمٌ[3]، وفَمّكَ.

وجاءَ أَخْوٌ كدَلْوٍ، نحوَ: هذا أَخْوٌ، وأَخْوُكَ، وأَخْوِي، إلى آخرِهِ.

وجاءَ **حَمْءٌ كدَلْوٍ وَخَبْءٍ**[4] ، يعنِي بالهمزةِ مكانَ الواوِ، مطلقًا قيدٌ للقصرِ، والتالياتُ يعنِي مفردةً أو مضافةً إلى الياءِ أو غيرِها.

---

[4] ب : حذفت .

[5] ساقطة من ح .

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: الحرفين .

[2] ساقطة من ب .

[3] ب و ح : وابي وفمّ .

[4] ح : جئة .

وكلُّ هذه اللغاتِ مذكورةٌ في الرضيِّ[5] وغيرِهِ معَ زيادةٍ، إلا تشديدَ حَمٍ، فلمْ أجِدْهُ.

والقسمُ الرابعُ، أعنِي ما يكونُ ببعضِ حروفِ اللينِ نوعانِ: **الأولُ**[6] ما يكونُ المتروكُ فيهِ الواوُ، وأشارَ إليهِ بقولِهِ:

والمثنى[1] **،** سيجيءُ حدُّهُ. **واثنانِ،** وكذا اثنتانِ وثنتانِ، **وكِلا** معَ اتصالِ الضميرِ ملابسةٌ **بالألفِ مرفوعةً، والياءِ منصوبةً ومجرورةً** /17/، **وَكِلا معَ**[2] **غيرِهِ،** أي معَ غيرِ الضميرِ. ولو قالَ: ومعَ الظاهرِ لكانَ أظهرَ، كالعصا بالحركاتِ التقديريَّةِ.

والنوعُ الثانِي ما يكونُ المتروكُ فيهِ الألفُ، وأشارَ إليهِ بقولِهِ:

(**وَالجمعُ المذكرُ السالمُ**)[3] **،** وهوَ ما لم يتغيَّرْ بناءُ واحدِهِ لأجلِ الجمعيَّةِ، والتغييرُ في نحوِ: سنينَ، وأَرَضينَ، وثُبينَ، وقُلينَ، من الشواذِّ، بعدَ تحقُّقِ الجمعيَّةِ، **وأُولُو**[4] جمعُ ذي، من غيرِ لفظِهِ، **وبابُ عشرينَ،** يعنِي نوعُ عشرينَ، مِمَّا اشتملَ على ملحقاتٍ لجمْعٍ من العددِ، وهوَ ثمانيةُ ألفاظٍ، ملابسةٌ **بالواوِ مرفوعةً، والياءِ منصوبةً ومجرورةً.**

ووَجْهُ[5] عدولِهما عن الأصلِ الأوَّلِ قدْ سبقَ الإشارةُ إليهِ **في الأسماءِ الستةِ، وأما عن الثانِي فالاحترازُ عن اللَّبسِ في الأحوالِ** الثلاثةِ، فلزمَ التوزيعُ؛ فالرفعُ لكونِهِ علامةَ العمدةِ أحقُّ بالامتيازِ الذاتيِّ، والتثنيةُ، لكونِها أكثرَ، أَوْلَى بالألفِ الأخفِّ، ولكونِهِ ضميرَ

---

[5] شرح الكافية 1/295-296 .

[6] ساقطة من الأصل ، و من ب ، زيادة من ح .

[1] **ساقطة من ب .**

[2] **ساقطة من ح.**

[3] ما بين القوسين بياض في ب .

[4] ح : **ألو** .

[5] ح : وجه .

التثنيةِ في نحوِ: ضَرَبَا ويضرِبَانِ والواوُ لكونِها أُختَ الضمَّةِ أولى لرفعِ الجمعِ من الياءِ، فلزِمَ اشتراكُ الأربعِ في الياءِ، ففَتَحُوا ما قبلَها فيها، وكسُروا فيهِ.

ولمَّا كانَ هذه الحروفُ دالةً على معنَى التثنيةِ والجمعِ لم يتمحَّضْ[1] للإعرابِ تمحُّضَ الحركةِ، فلزِمَ الجبرُ. وأيضًا لم يكنْ إلحاقُ التنوينِ الدالِّ على التمكُّنِ حذَرًا عن الساكنينِ، فزادُوا نُونًا عِوَضًا عنْهما. فبالنظرِ إلى الأوَّلِ[2] لم يسقطْ معَ اللامِ والوقفِ، وإلى الثاني سقطَتْ بالإضافةِ عمَلاً بالشَّبَهَينِ، وكسرُوها في التثنيةِ، وفتحُوها[3] في الجمعِ تعادلاً وفرْقًا بينَهما، إذْ قدْ تزولُ العلامةُ الأولَى بإعلالٍ[4] ، نحوَ: مُصْطَفينَ.

ووجْهُ إلحاقِ اثنينِ وأختَيهِ ظاهرٌ؛ لأنَّها كالمثنَّى لفظًا ومعنىً. وأما كِلا فمفردٌ اللفظِ ومثنَى المعنَى، فراعَوا في الإضافةِ (إلى المظهرِ الأصلِ الألحقِّ[5] بالأصلِ الأخفِ جانبَ اللفظِ، وإلى المضمرِ الفرعِ)[6] جانبَ المعنَى، معَ أنَّ اللفظَ، أيضًا، أصلٌ في الإعرابِ.

وإلحاقُ بابِ عشرينَ، أيضًا، ظاهرٌ لكونِها كالجمعِ لفظًا ومعنًى. وكذا أُولُو، وعدمُ النونِ للزومِ الإضافةِ.

ولمَّا ذكرَ في تقسيمِ الاسمِ الاختلافَ التقديريَّ، أرادَ أنْ يبيِّنَ مواضعَهُ، ليُعلمَ إنَّ ما عدَاها لفظيٌّ، وأمَّا المحليُّ فمخصوصٌ بالمبنيَّاتِ على زعمِهم. وقد بيَّنَا ما هوَ الحقُّ، فقال:

---

[1] ب : تتمحض .

[2] ب : الأولى .

[3] ب : وفتحواها .

[4] ب و ح : بإعلال .

[5] ب : الأحق .

[6] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

وعصًا،(أي وإعرابُ نحو: عصًا)[1] ، أي الاسمُ المعربُ الذي في آخرهِ ألفٌ مفردةٌ، وإنْ حذفَتْ للتنوينِ.

وَنحوُ: غلامِي، أي معربٌ بالحركةِ، أضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ، ولو حذفَتْ، أو قُلِبَتْ.

وَنحوُ:قاضٍ، أي ما في آخرِهِ ياءٌ مكسورةٌ ما قبلَها، ولو حُذفَتْ للتنوينِ، في كلِّ حالٍ**سِوى حل نصبهِ**[2] ، **وقدْ يسْكُنُ** ياؤُهُ **فيهِ، أي**[2] نصْبِهِ تسكينًا، **كمَا تحرك**َ[4]**،** أي مثلَ تحريكِهِ، **جرًّا أي مجرورًا، للضرورةِ** الشعريَّةِ متعلّقٌ بأحدِ الفعلينِ، وتقييدُ الآخَرِ يُفهمُ من التشبيهِ، ويجوزُ أنْ يكونَ من التنازعِ، كقولِهِ: [الكامل]

3- مَا إنْ رأيْتُ ولا أرَى في مُدَّتي **كجَوَاري**[5] **يلْعَبنَ في الصحراءِ**[6]

قيلَ: ثبَتَ[7] التحريكُ في الرفْعِ، أيضًا، كقولِهِ[8] : [المتقارب]

---

[1] ما بين القوسين مكرر في الأصل .
[2] ح : بنصبه .
[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[4] ح : يحرك .
[5] من ب و ح ، وفي الأصل: كجوار .
[6] لم أقف على قائله. وهو من شواهد أمالي الزجاجي ص83،شرح المفصل 101/10، شرح الشافية 183/3، شرح شواهد الشافية ص403، خزانة الأدب 34/8، 342. والشاهد قوله:(كجواري)، حيث حرك الياء من الاسم المنقوص المجرور، للضرورة الشعرية.
[7] من ب و ح ، وفي الأصل: بيت .
[8] أي جرير (ديوانه ص843). وهو من شواهد المقاصد النحوية 424/1، الهمع 183/1، الدرر 167/1. والشاهد قوله: (كابيُ)، حيث أظهر الضمة على الاسم المنقوص ضرورة.

4- وَعِرْقُ[1] الفَرَزْدَقِ شَرُّ[2] العُروقِ خبيثُ الثَّرَى[3] كابِي الأَزْنُدِ

ونحوُ: **مسلمي،** أي كلُّ مذكَّرٍ سالمٍ، أُضيفَ إلى ياءِ المتكلِّمِ، **رفعًا،** أي مرفوعًا.

والمحكي بناؤُهُ، نحوَ: خمسة عشرَ عَلَمًا، على الأشهرِ، أو إعرابُه مفردًا كانَ نحوَ: مَنْ زيدًا؟ فيمَنْ قالَ: ضربْتَ زيدًا، ونحوَ: دعْنِي مِنْ تمرتانِ، أو مركَّبًا، نحوَ: إنَّ زيدًا، وهلْ زيدٌ، عَلَمينِ، **ولو**[4] كانَ ذلكَ المحكي **جملةً،** نحوَ: تأبَّطَ شرًّا، عَلَمًا، فإنَّ الصحيحَ أنَّه معربٌ، إعرابُهُ تقديريٌّ، وقيلَ: مبنِيٌّ، كما قبْلَ العلميَّةِ.

والمثنى[5] **،** كائِنًا، **معَ مَا،** أي لفظٍ، **أوَّلُهُ ساكنٌ،** يعنِي يجيءُ بعدَهُ متصلاً بهِ، **رفعًا** مرفوعًا، نحوَ: **جاءَ**[6] مسلِمَا القومِ، وفي نصبِهِ وجرِّهِ تحرَّكتْ الياءُ بالكسرِ لفتحةِ ما قبلَها.

(**والأسماءُ الستةُ**)[7] المعربةُ بالحروفِ، **والجمعُ** المذكرُ **السالمُ معَهُ،** أيَ معَ مَا أوَّلُهُ ساكنٌ، لا بدَّ من استثناءِ بعضِ[8] /18/ المنقوصِ، فإنَّه يتحرَّكُ[9] فيهِ الواوُ بالضمَّةِ، والياءُ **بالكسرةِ؛ لفتْحِ ما**

---

[1] ح : عرق .

[2] ب و ح : في شر .

[3] ح : الشرى .

[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[5] بياض في ب .

[6] ب و ح : جاءني .

[7] بياض في ب .

[8] ساقطة من ب .

[9] ح : تحرك .

قبلَهما بسببِ الإعلال[1] ، فإعرابُهُ لفظيٌّ في الأحوال[2] كلِّها، نحوَ: جاءَ[3] **مصطفو القومِ.**

مطلقًا، قيْدٌ للكلِّ، سِوى مَا خُصَّ، أي حالَ كونِهِ غيرَ مقيَّدٍ **بالحل، أو زمانًا أو إعرابًا مطلقًا. تقديريٌّ، خبرُ: وَعَصًا.**

اعلمْ أن الأصلَ في الإعرابِ هوَ اللفظيُّ؛ لأنَّ من شأنِ العلامةِ الظهورَ، فإنْ مُنِعَ[4] في الآخرِ فقطْ فتقديريٌّ، وإلا فمحلِّيٌّ.

ومجموعُ ما ذكرَ[5] المصنِّفُ ثمانيةً، نقصَ وزادَ من عبارةِ (الكافيةِ)، ولم يحصرْ، وخرجَ أشياءُ. وهذه أربعةٌ تحتاجُ[6] **إلى البيانِ.** **أما الأولُ فالمانعُ في**[7] **المقصورِ** تعذُّرُ الحركةِ على الألفِ، وعندَ الحذفِ، للساكنين، مقدَّرٌ كالملفوظِ، لا منْسِيٌّ، كـ: يَدٍ. **وفي الثاني وجوبُ الكسْرِ أو السكونِ أو الفتحِ، قبلَ العاملِ وبعدَهُ، وتعذرُ اجتماعِ الحركةِ والسكونِ و**الحركتين، مِثْلَين أو ضدَّين، ولم يمكنْ جعلُ الفتحةِ والكسرةِ إعرابًا، بعدَ ورودِ العاملِ، وإنْ قالَهُ[8] **البعضُ، كما أمكنَ** جعلُ الحروفِ الثابتةِ قبلَ العاملِ إعرابًا بعدَهُ في التثنيةِ والجمعِ، لعدمِ التبدُّلِ، باختلافِ العاملِ، بخلافِهما، ولا وجْهَ للبناءِ، وإنْ ذهبَ إليهِ الجمهورُ، إذِ الإضافةُ إلى الضميرِ لا توجِبُهُ، نحوَ: غلامِكَ وغلامِهِ.

وفي حالَتي المنقوصِ لزومُ التسكينِ؛ لاستثقالِ الحركتينِ على الياءِ المتحركِ ما قبلَها، بخلافِ الفتحِ.

---

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: الإعراب .
[2] ب : أحوال .
[3] ب و ح : جاءني .
[4] بعدها في الأصل ، وفي ب : فإن وهي مقحمة هاهنا .
[5] ح : ذكره .
[6] ب و ح : يحتاج .
[7] من ب و ح ، وفي الأصل: من في .
[8] من ب و ح ، وفي الأصل: قال .

وفي رفْعِ نحو: مسلِمِي لزومُ القلبِ والإدغامِ، وأما النصبُ والجرُّ فلفظيٌّ بياءٍ مدغمٍ.

وفي المحكيِّ لزومُ اشتغالِ الآخِرِ بالحكايةِ، فصارَ كالثانِي.

وفي رفْعِ المثنَّى لزومُ حذفِ الألفِ للساكنينِ، لتعذُّرِ تحريكِهِ.

وفي الآخَرينِ لزومُ الحذْفِ، أيضًا، لتعذُّرِ التحريكِ في البعضِ، ولاستثقالِ التحريكِ لِلِزومِ الحركتينِ الثقيلتينِ في الأكثرِ.

وأما الثانِي[1] فلفظٌ فيمَا تعذَّرَ[2] أو استُثقِلَ[3] ، واللفظِيُّ فيمَا عدَاهُ. وجْهُ الأوَّلينِ[4] التداخُلُ؛ لأنَّه إنْ أرادَ قبلَ الإعلالِ فمَا سِوى غلامِي مستثقلٌ، وإنْ أرادَ بعدَ الإعلالِ وتقررِهِ فمتعذرٌ[5] ؛ لأنَّه[6] لو تحرَّكَ الياءُ في: القاضِي، وعادَ الواوُ في: مسلمِيَّ، والياءُ في: قاضٍ، معَ الحركةِ لزالَ[1] الإعلالُ، كمَا إذا عادَ الواوُ معَ الحركةِ في: عصًا.

وفرَّقَ بعضُهم بأنَّ موجِبَ التقديرِ في المنقوصِ، ونحوِ: مسلِمِي، الاستثقالُ الموجِبُ لحذفِ نفْسِ الإعرابِ وقلبِهِ[2] ، وفي المقصورِ لا يُوجِبُ الاستثقالُ حذفَ الحركةِ الَّتي هيَ الإعرابُ، بل يوجِبُ قلبَ محلِّهِ ألفًا، فبعْدَهُ يحتاجُ إلى التقديرِ للتعذُّرِ. فالموجِبُ التعذُّرُ ليسَ إلا واهٍ، إذْ قدْ صرّحَ بأنَّ المقلوبَ يسكنُ أوَّلاً لتَلِيينِ[3]

---

[1] في حاشية ح : وهو ما نقص من عبارة الكافية .
[2] في حاشية ح : كعصا وغلامي .
[3] في حاشية ح : مثل: قاض ومسلمي .
[4] في حاشية ح : وجه نقصهما .
[5] ب و ح : فالكل متعذر .
[6] ب و ح : فإنه .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل: لزول .
[2] ب و ح: أو قلبه .
[3] ح : ليُلَيَّن .

عريكتِهِ، ويسْهلُ الانقلابُ ثم يقلَبُ، وكونُ التسكينِ[4] بالعَرَضِ لا يفيدُ.

ويمكنُ أنْ يقالَ: مرادُ ابنِ الحاجبِ[5] الحلُ، معَ قطعِ النظرِ عنِ الأصلِ والإعلالِ، فتحريكُ الألفِ ملفوظةً أو مقدَّرةً، والمتحرِّكُ بحركةٍ أخرى متعذرٌ، وتحريكُ الساكنِ، وقلبُ الياءِ واوًا ممكِنٌ مستثقَلٌ والتحريكُ اللفظِيُّ للياءِ المقدَّرةِ في قاضٍ وإنْ كانَ متعذِّرًا، لكنْ لما كانَت[6] كثيرةَ العودةِ، كانَتْ في حكمِ الملفوظِ[7]، فألحقَها بها، وجعَلَها من المستثقِلِ.

فإنْ قلتَ: تحريكُ الساكنِ معَ سكونِهِ متعذَّرٌ، فكانَ كالمتحرِّكِ؛ فأيُّ فرْقٍ بينَ القاضِي وغلامِي؟ وقلبُ الياءِ واوًا كقلبِ الألفِ واوًا، فأيُّ فرْقٍ بينَ العَصَا ومسلمِيَّ؟

قلتُ: السكونُ عدمُ حركةِ الحرفِ، فلا يمْنعُ قبولُ محلِّهِ إيَّاها، وإلا فلا قابِلَ أصلاً، بخلافِ الضدِ والمثلِ. وقلبُ الياءِ واوًا (أحدَثَ الإعرابَ، وقلْبُ الألفِ واوًا أحدَثَ المحلةَ)[1] ، ثمَّ يحتاجُ إلى إحداثِ حركةٍ، فالمرادُ تعذرُ الإعرابِ بالذاتِ بلا واسطةِ شيءٍ، وضم ما قبلَ الواوِ ليسَ من شرْطِ الإعرابِ، بل لمناسَبتِها. وهذا نفيسٌ ودقيقٌ.

---

[4] من ب و ح ، وفي الأصل: للتسكين .

[5] قال ابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية ص135 :" ونحو: مسلمي رفعا، يعني أن كل جمع لمذكر سالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم في حال الرفع يكون معربا تقديرًا بالواو، لأن أصل مسلمي: مسلمون، فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون للإضافة، فبقي مسلموي، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء وكسر ما قبل الياء حيث كان مضموما، فقيل: مسلميَّ ".

[6] من ب و ح ، وفي الأصل: كان .

[7] ب و ح : الملفوظة .

[1] ما بين القوسين بدله في ب و ح : " إحداث نفس الإعراب وقلب الألف واوا إحداث لمحله " .

ووجْهُ الثالثِ أنَّ[2] إعرابَ /19/ المعربِ منحصرٌ فيهما، على زعمِهم، وقدْ أشارَ إليهِ فيما سبقَ بقولِهِ: ولو تقديرًا؛ إذْ لو وُجدَ فيهِ المحلِّيُّ، وهوَ أدنَى من التقديريِّ، لقالَ: ولو محلاً. فإذا انحصرَ التقديريُّ في ثمانيةٍ كانَ ما عدَاها لفظيًّا، فلا حاجةَ إلى الذكرِ.

وأمَّا الثالثُ فالأربعَةُ الأخيرةُ والتسكينُ والتحريكُ الضروريَّاتُ. ويمكنُ أنْ يدفعَ الأولَى بأنَّ المحكيَّ داخلٌ فيمَا تعذَّرَ، ولم يحصرْهُ في الاثنينِ، والثلاثةُ الأخيرةُ في الاستقبالِ، ولم يحصرْهُ، أيضًا، في الاثنينِ.

وأما الرابعُ فالمعربُ بالحركةِ الموقوفُ بالسكونِ، نحوَ: أحمدَ ومسلماتٍ وضاربةٍ، مطلقًا، ونحوُ: زيدٍ، رفعًا وجرًا، والمدغَمُ كبيرًا، كما في قراءَةِ[1] أبي عمرٍو[2] (وغيرِهِ، نحوَ: { الرَّحِيم مَّلِكِ يوْمِ الدِّينِ }[3] ، ونحوُ: { بَارِئْكُم }[4] ، بتسكينِ الهمزةِ، في قراءةِ[5] أبي

---

[2]ساقطة من ح .

[1] انظر غرائب القرآن 55/1 ، وفيه: " { الرَّحيم مَّلِكِ } مدغما أبو عمرو، كذلك يدغم كل حرفين التقيا من كلمتين إذا كانا من جنس واحد ... سواء كان الحرف المدغم ساكنا، مثل: { أنبتت سبع سنابل } ويسمى بالإدغام الصغير، أو متحركا فأسكن للإدغام، مثل: { قيل لهم } و { لذهب بسمعهم } ويسمى بالإدغام الكبير إلا أن يكون .. " .

[2] هو أبو عمرو زبان بن العلاء بن عمار بن عبد الله المازني البصري، أحد القراء السبعة، وإمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة، قرأ على سعيد بن جبير ومجاهد. ت 148هـ وقيل غير ذلك. ترجمته في: الكامل في التاريخ 612/5، الفهرست ص42، غاية النهاية 288/1، بغية الوعاة 231/2، الوفيات ص131، مرآة الجنان325/1، الطبقات ص378.

[3] سورة الفاتحة الآية: 3-4 . وتمامها: { الرحمن... } .

[4] سورة البقرة الآية: 54 . وتمامها: { وإذ قال موسى لقومه يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا إلى بارئكم فاقتلوا أنفسكم } .

[5] انظر إملاء ما منَّ به الرحمن 37/1، إعراب القرآن 226/1، الحجة في علل القراءات السبع 62/1، البيان في غريب إعراب القرآن 83/1، معاني

عمرٍو)[6] ، أيضًا، ومَا يتبعُ حركةُ آخرِهِ لحركةٍ غيرِ إعرابيَّةٍ، نحوَ: { لِلْمَلاَئِكَةُ ٱسْجُدُوا }[1] ، بضم التاءِ، على قراءةِ[2] أبي جعفرٍ[3] ، و{ حَمْدِ لِلَّهِ }[4] ، بكسر الدال، على قراءةِ[5] الحسنِ[6] البِصري[7]

القرآن للأخفش 1/ 93 ، البحر المحيط 206/1، وفيه: " وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنه يجوز تسكين مثل: إبل، فأجري المكسوران في {بارئكم} مجرى إبل. ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر " .

[6] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[1] سورة البقرة الآية: 34، النساء الآية: 102، الأعراف الآية 11، الإسراء الآية 61، الكهف الآية: 50، طه الآية 116 .

[2] انظر مختصر في شواذ القرآن ص3، المحتسب 71/1، البحر المحيط 152/1، التبيان 51/1، الكشاف 273/1، إعراب القرآن 212/1، وفيه:"وروي عن أبي جعفر أنه قرأ {للملائكةُ اُسْجدوا } وهذا لحن لا يجوز. وأحسن ما قيل فيه ما روي عن محمد بن يزيد قال: أحسب أن أبا جعفر كان يخفض ثم يشِمُّ الضمة ليدل على أن الابتداء بالضم " . وفي غرائب القرآن 259/1 أنها أيضا قراءة قتيبة .

[3] هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، مولى عبد الله بن عياش، أحد القراء العشرة، تابعي، أخذ القراءة عن عبد الله بن عباس وغيره وروى القراءة عن نافع، ت 129، أو130هـ. ترجمته في: غاية النهاية 382/2، الكامل في التاريخ 394/5، وفيات الأعيان 6/ 274، مرآة الجنان 273/1، الطبقات الكبرى 345/5، شذرات الذهب 176/1.

[4] سورة الفاتحة الآية: 1 . وتمامها: { ... رب العالمين } .

[5] انظر مختصر في شواذ القراءات ص1، وفيه أنها قراءة رؤبة أيضا، المحتسب 37/1، وفيه أنها رويت أيضا لإبراهيم بن أبي عبلة وليزيد بن علي . قال الفراء: " اجتمع القراء على رفع { الحمد }، وأما أهل البدو فمنهم من ـ: الحمدَ لِله، ومنهم من يقول: الحمدِ لِله، ومنهم من يقول: الحمدُ لُله، فيرفع الدال واللام... وأما من خفض الدال من الحمد، فإنه قال: هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتّى صارت كالاسم الواحد، فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد

ومِنْهُ تابعُ المبنيِّ على لفظِهِ، نحوَ: يا زيدُ الظريفُ، ومنْهُ الجرُّ الجِواريُّ، أيضًا. وصرَّحَ[1] الدمامِينيُّ[2] في (شرحِ مغنِي اللبيبِ) بأنَّه ليسَ بحركةٍ إعرابيَّةٍ ولا بنائيَّةٍ، بل للمناسبَةِ، والإعرابُ مقدَّرٌ. انتهى. فتكونُ[3] التسميةُ بالجرِّ للمشاكَلَةِ. وأمَّا عبارةُ (الكافيةِ) فشاملةٌ أكثرَها، بلا تكلُّفٍ، ومعَهُ كلُّها.

من كلامهم ضمة بعدها كسرة، أو كسرة بعدها ضمة، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل: إبِل، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم ". معاني القرآن 3/1. وانظر إعراب القرآن 170/1، التبيان 5/1، البيان في غريب إعراب القرآن 34/1 الكشاف 50/1-51، معاني القرآن للأخفش 9/1 . =

=(6) هو أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن بن يسار البصري، إمام أهل البصرة، قرأ على حطان بن عبد الرقاشي وعلى أبي العالية. ت 110هـ. ترجمته في غاية النهاية 235/1، الطبقات الكبرى 114/7، وفيات الأعيان 69/2، مرآة الجنان 129/1، شذرات الذهب 136/1 .

(7) بعدها في ب و ح : رحمه الله .

---

(1) ب و ح : وقد صرح .

(2) ح : الدامني. وهو محمد بن أبي بكر بن عمر القرشي المخزومي، المعروف بابن الدماميني، نحوي، أديب، عالم بالشريعة، ولد بالإسكندرية وتوفي في الهند سنة 827، أو 837، أو 838، هـ . صنف: شرح الخزرجية، عين الحياة مختصر حياة الحيوان للدميري، شرح البخاري، شرح التسهيل، تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب، وغيرها .ترجمته في: الضوء اللامع 148/7، بغية الوعاة 66/1، شذرات الذهب 181/7، الأعلام 57/6، معجم المؤلفين 115/9 .

(3) ب و ح : فيكون .

* غير المنصرف *

ولمَّا ذكرَ، فيمَا[1] سبقَ، غيرَ المنصرفِ احتاجَ[2] إلى بيانِهِ، معَ أنَّ لهُ أحكامًا[3] أُخَرَ، لا بدَّ من معرفَتِها، وبها[4] يُعرفُ المنصرفُ. ولم يعكسْ لأنَّ الأعدامَ[5] تعرفُ[6] بالمَلَكاتِ. نعَمْ، لو فُسرَ بِمَا لا يدخُلُهُ الكسرُ والتنوينُ لانعكسَ الأمرُ، لكنَّه دوريٌّ، إذِ الغرضُ من التعريفِ معرفةُ المبتدئ وتمييزُهُ حتّى يجريَ الأحكامَ، ولا فائدةَ معتدًا[7] بها في مجرَّدِ معرفةِ الاصطلاح بعدَ معرفةِ الأحكامِ بالاستعمال. وقدْ بيَّنَ الشريفُ هذا نُصرَةً لابن[8] الحاجبِ في[9] تعريفِ المعربِ[10] وقيلَ: لمَّا كانَ غيرُ المنصرفِ أقلَّ، إذْ بهِ ينضَبطُ المنصرفُ أيضًا، على قياس الإعرابِ التقديريِّ واللفظيِّ. ورُدَّ[1] بأن القلةَ[2] في الأفرادِ، والتعريفَ للمفهومِ. والجوابُ أنَّ المقصودَ

---

(1) ب : مما .

(2) ح : اختاج .

(3) ح : أحكام .

(4) ح : به .

(5) ب : للأعدام .

(6) ب و ح : يعرف .

(7) ب و ح : معتد .

(8) ح : ابن .

(9) من ب و ح ، وهي الأصل: و .

(10) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص128 .

(1) ب : أو ردّ .

(2) من ب و ح ، وهي الأصل: العلة .

الأصلي معرفةُ الأفرادِ، إذْ تجري[3] عليها، لا على المفهومِ، وضبْطُها بالأنواعِ والأصنافِ أسهلُ في الأقلِّ، والتعريفُ وسيلةٌ ومقصودٌ **بالغرضِ.**

غيرُ المنصرفِ، سُمِّيَ بهِ؛ لأنَّه أقبلَ على الفعلِ بالمشابهةِ، **فأخذَ** بعضَ أحكامِهِ، ولم ينصرفْ، ولم يرجعْ عن الإقبالِ[4] ، **بخلافِ** المنصرفِ؛ أو لأنَّه لم يكنْ صِرْفًا في الاسميَّةِ، بل شابَهَ شبْهَ الفعلِ، بخلافِ المنصرفِ، فإنَّه اسمٌ صِرْفٌ، ولذا سُمِّيَ[5] **أمْكنَ. ما، أي شيءٌ، أو للشيءُ الذي وجدَ، بهِ**[6] **، في ذلك للشيءِ، الجمعُ،** تركَ التعريفَ مستقلاً، وعَدَّ الأسبابَ والأمثلةَ، استغناءً بالتفصيلِ الآتي، معَ أنَّ ذكرَ العلَّةِ التقريبيَّةِ في التعريفِ مُخِلٌّ لهُ. وقدَّمَ مَا قامَ مقامَ العلَّتينِ لقوَّتِهِ، وأخَّرَ الحكمَ، إذِ التفصيلُ من تمامِ تعريفِهِ، و**حكمُ الشيءِ يعقُبُهُ**[7] ، بخلافِ عبارةِ (الكافيةِ) فلذلِكَ[8] قدَّمَ فيها الحكمَ عن التفصيلِ، لكنْ أخَّرَ بعضَ الأحكامِ عنهُ، والمناسِبُ الجمعُ، كمَا فعَلَهُ المصنفُ. **والمرادُ بالجمعِ المعنَى المصدري، لا اسمُ اللفظِ، ولو كانَ ذلكَ الجمعُ موجودًا في الأصلِ،** لا في الحالِ، كـ: حَضَاجِرَ، علمٍ لجنسِ الضَّبُعِ، منقولٍ عن جنسِ: حَضْجَرٍ، بمعنَى عظيمِ البطنِ، مبالغةً في عِظَمِ بطنِها، **أو في التقديرِ**، بأنْ لم يكنْ جمعًا، لا في الحالِ، ولا في الأصلِ، لكنْ قُدِّرَ وفُرِضَ حِفْظًا لقاعدَتِهم، كـ: سراويلَ، فإنَّه غيرُ منصرفٍ، في الأكثرِ، معَ أنَّه مفردٌ حقيقةً، فقُدِّرَ أنَّه جمْعُ سِرْوَالةٍ، حِفْظًا لقاعدَتينِ؛ اختصاصِ هذا الوزنِ للجمعِ[1]،

---

[3] ب و ح : يجري .
[4] ب : الابقل .
[5] ساقطة من ح .
[6] ب و ح : فيه .
[7] من ب و ح ، وفي الأصل: بعينه .
[8] ب و ح : فلذا .
[1] ب و ح : بالجمع .

وعدم[2] منعِهِ بدونِهِ، وهذا كتقديرِ العدلِ في عُمَرَ. ولم يلتفِتْ إلى الحمْلِ على النظيرِ، لعدمِ النظيرِ، وحذَرًا /20/ من زيادةِ العلّلِ، وإنْ أجيبَ بجعلِهِ[3] جمْعًا حكميًّا، وجعْلِ الجمعيَّةِ[4] أربعًا؛ حاليًّا، وأصليًّا، وتقديريًّا، وحكميًّا، على أنَّه رُدَّ بلزومِ اتحادِ الشرْطِ والمشروطِ، حينَئذٍ، وإنْ كانَ مردُودًا بأنَّ[5] الشرْطَ الغيرَ الحكميِّ، إذْ هوَ مستغْنًى عنهُ بنفسِهِ، معَ أنَّه لا يلزمُ أنْ يكونَ ما هوَ شرْطٌ لشيءٍ[6] **شرْطًا لِمَا** هوَ في حكمِهِ، كتحريكِ العضوِ، والهواءُ لِلَّفْظِ دونَ المستكِنِّ، وبأنَّ المشروطَ هوَ الموزونُ، فالشرْطُ الوزنُ، أو الكونُ عليهِ.

وشرْطُهُ، أي الجمعِ في منْعِ الصرْفِ، نوعُ وزْنِ حَضَاجِرَ وسراويلَ، أو وزنُ نوعِهِما، إذِ الشخصيُّ مختصٌّ بهما. ومَا أوجزَ، ومَا أملحَ كلامَهَ حيثُ أدرجَ المثالينِ!. والمرادُ الوزنُ التصغيريُّ، لا الوزنُ التصريفيُّ؛ لئلا يخرجَ نحوُ: مساجدَ ومصابيحَ. وينبغِي أنْ يقولَ: ولو في الأصلِ؛ ليدخلَ نحوُ: دوابَّ وجوارٍ، على الصحيحِ. وجْهُ الاشتراطِ اختصاصُهُما بالجمعِ، وامتناعُ التكسيرِ مرَّةً أُخرى، **وتكررُ الجمعِ**[1] في البعضِ، ولذا سُمِّيَ منتهى الجموعِ، فتقْوَى[2] الجمعيَّةُ.

بغيرِ هاءٍ، حالٌ من الوزنِ؛ لأنَّ المعنَى: ويُمنعُ وزنُ حَضَاجِرَ، أو صِفَةٌ لهُ، **إذْ لا**[3] تَعَيُّنَ له شخصيًا، كما مرَّ، وجعْلُهُ خبرًا بعدَ خبرٍ يحتاجُ إلى تقديرِ كونٍ، والمعهودُ كائنٌ، وغيرِ: بمعنَى لا، كقولِهِم:

---

[2] ب : ووعدم .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل: بجعل .
[4] ب و ح : الجمع .
[5] من ب و ح ، وفي الأصل: فان .
[6] من ب و ح ، وفي الأصل: ليس .
[1] ب و ح : الجمعية .
[2] ح : فيقوى .
[3] ساقطة من ب و ح .

جئْتُ بغيرِ مالٍ، وألا يلزمَ اشتراطُ اتصالِ شيءٍ غير الهاءِ للوزنِ، ولا يُفهمُ اشتراطُ عدمِ الهاءِ بطريقِ الموافقةِ، إذِ الاتصالُ بشيءٍ يُغايرُ شيئًا، لا يُنافي الاتصالَ بِهِ.

والمرادُ بالهاءِ الحرفُ الدالُّ على التأنيثِ، غيرَ الألفِ، بطريقِ عمومِ المجازِ، والقرينةُ شهرةُ استعمالِها[4] بهذا المعنَى عندَهم، أعنِي العرفَ الخاصَّ، كما أنَّ القرينة في: لا أَضَعُ قدمِي دارَ فلانٍ، العرفُ العامُّ، لا تاؤُهُ، على المجازِ بالأوَّلِ[5] ، ولا حقيقة، مراد بهاءِ[6] الموقوفةِ لعدمِ شمولِهما الحالَّتينِ، فيخرجُ نحوُ: فواره، ويدخُلُ نحوُ: فرازنةٍ[7] وملائكةٍ. وجْهُ الاشتراطِ كونُهُ بِلُحُوقِ الهاءِ على زِنَةِ المفرداتِ، كـ: كراهيةٍ، فيَضعُفُ[1] .

ولمَّا كانَ مذهبُ البعضِ كونَ تاءِ[2] التأنيثِ كلمةً برأسِها مطلقًا، على مَا بيَّنَّا[3] ، لم يعتبرِ[4] الوزنَ المشروطَ عندَهُ، فاحتِيجَ إلى نفْيهما، ولكنْ وردَ[5] : مدائِنيٌّ، فإنَّه منصرفٌ، معَ وجودِ الشرْطِ، فاضطرَبَ الشراحُ في[6] التقصي.

---

(4) ب و ح : استعمال الهاء .

(5) من ب و ح ، وفي الأصل: بالأولى .

(6) ب : بها .

(7) الفرزان من لعب الشطرنج أعجمي معرب، وجمعه فرازن. لسان العرب (فرزن) 322/13 . وانظر أيضا (زندق) 147/10 ، المعرب ص324 ، 465 ، الكتاب 422/3.

(1) ب و ح :فتضعف .

(2) ح : التاء .

(3) انظر ص67-68.

(4) ب : تعتبر ، و ح : تغير .

(5) ب و ح : ورد نحو .

(6) مكرر في ح .

قيلَ: هوَ مفردٌ محضٌ، ليسَ بجمعٍ، لا في الحالِ ولا في الأصلِ، وإنما الجمعُ: مدائِنُ، وهوَ لفظٌ آخَرُ، بخلافِ نحوِ: فرازنةٍ[7] . وقيلَ: بامتزاجِ الياءِ بهِ، خرجَ عن الصيغِ المعتبرةِ، ومبناهُما على جعلِ الياءِ جزءًا. والصحيحُ خلافُهُ، لِمَا بيَّنَّا. وأيضًا يلزمُ استدراكُ: بغيرِ هاءٍ؛ لأنَّه كالياءِ، بلا فرقٍ، فنحوُ: فرازنةٍ، حينَئذٍ، خارجٌ[8] عن الوزنِ المعتبرِ. وقيلَ: المرادُ بالهاءِ الحرفُ الفارقُ بينَ الواحدِ والجنسِ، نحوَ: تَمْرٍ وتمْرَةٍ، ورُومٍ ورُوميٍّ، حاصلُهُ يرجعُ إلى عمومِ المجازِ بعلاقةِ الفرْقِ. وهذا فاسدٌ، لعدمِ العلاقةِ[9] ، وعدمِ كونِ تاءِ نحوِ: فرازنةٍ ، وياءِ مدائِنيٍّ للفرْقِ ، فيلزمُ أنْ يُـرادَ

بالهاءِ الحرفُ، الَّذي يجيءُ في بعضِ المواضعِ للفرْقِ، وهذا لا يُفهمُ من الهاءِ أصلاً، ولا فيهِ علاقةٌ معتبرةٌ. وقيلَ: إنَّ الكلامَ فيما تحقَّقَ جمعيَّتُهُ (باقيةً على حالِها، ومثلُ هذا لا يدخلُهُ ياءُ النسبةِ ،وإذا صارَ علَمًا زالَ جمعيَّتُهُ)[1] كـ: حَضَاجِرَ ومدائنَ، وجازَ دخولُ ياءِ النسبةِ، فحينَئذٍ لا يُعتبرُ جمعيَّتُهُ الأصليَّةُ، إذْ قدْ صارَ كالمفردِ في لُحوقِ ياءِ النسبةِ. وحاصلُهُ أنَّ ضميرَ: شرْطُهُ، للجمعِ الحاليِّ، وفيهِ أنَّه يلزمُ إهمالُ شرْطِ الجمعِ الأصليِّ، وهوَ عدمُ دخولِ الياءِ. وقيلَ: المرادُ الجمعُ بجميعِ حروفِهِ، وفيهِ (أنَّ الاعتراضَ بمدائنَ في: مدائنـيٍّ، وهوَ جمعٌ في الأصلِ بجميعِ حروفِهِ)[1] ، إلا أنْ يُجعلَ الياءُ جزءًا، وقد علمْتَ حالَهُ، فظهرَ لزومُ ذكرِ الياءِ معَ الهاءِ.

وعلى مَا اخترْنَا من كونِ التاءِ في أمثالِها جزءًا[2] ، وياءِ النسبةِ كلمةً برأسِها مطلقًا، يحتاجُ إلى ذكرِ الياءِ دونَ التاءِ، وأمَّا إذا

---

[7] من ب و ح ، وفي الأصل: فرازه .
[8] ب و ح : خارجة .
[9] ب و ح : القرينة .

[1] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[2] من ب و ح ، وفي الأصل: جزء

انخلَعَ عن الياءِ معنَى النسبةِ، **نحوَ: كرسِي، وبُخْتِي**[3]، **فلا نزاعَ في** جزئيَّتِها، فلذا مُنِعَ جمعَاهما، لوجودِ الوزْنِ.

وقلَّ صرْفُهُ، أي سراويلَ، إرجاعًا /21/ للقريبِ[1] ، قيلَ: وجْهُهُ عدمُ الجمعيَّةِ، فيبطلُ اختصاصُ الوزنِ، والتخلُّصُ؛ إمَّا بجْعِلِه عجَمِيًّا، أو جعْلِ النادرِ **كالمعلومِ**.

وَمثلُ جوارٍ كل حالٍ سِوى نصْبِهِ، كـ: قاضٍ. اختلفُوا في مثل جوارٍ في الرفْعِ والجرِّ. قيلَ: منصرفٌ؛ لأنَّ الإعلالَ أخرجَهُ عن الوزنِ، فصارَ كـ: سَلامٍ. وقيلَ: لا؛ لأنَّ الياءَ مقدَّرةٌ للإعرابِ، ومنْعُ الصرفِ مثلُهُ في كونِهِ حكمًا[2] لفظيًا. وهذا مذهبُ سيبويهِ[3] ، وهوَ الصحيحُ، والتنوينُ عِوَضٌ عن الياءِ، والممنوعُ ما للتمكُّنِ، وحَذْفُ الياءِ لتقدُّمِ الإعلالِ، الَّذي هوَ لتصحيحِ الصيغةِ على مَنْعِ الصرفِ، الَّذي هوَ[4] لتصحيحِ أحوالِها، والغالبُ الأصليُّ في الأسماءِ هوَ[5] **الصرْفُ**. ولمَّا نظرَ بعدَ الإعلالِ إلى حالِ الصيغةِ وُجِدَتْ مستحقَّةً

---

[3] قال الجواليقي: " أما البُخْتُ من الإبل ، فاختلف العلماء في أصله . فقال ابن دريد: البخت جمع بختي، عربي صحيح، وقال الليث: والبخت الإبل الخراسانية تنتج بين الإبل العربية والفَالِج... وقال الجوهري: والبخت من الإبل معرب أيضا، وبعضهم يقول هو عربي، وقال ابن الأثير: واللفظة عربية.

والَّذي يترجح عندي أنه معرب مأخوذ من " بَلْخ" وهي من أجل مدن خراسان. واسمها بالفهلوية baxr (باخر) وبالفارسية القديمة baxtri (**باختري**)، فلفظ بختي مأخوذ من هذا " . المعرب ص172 . **وانظر الصحاح (بخت)** 243/1، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح 156/1، **لسان العرب (بخت**) 9/2 .

[1] ح : للتقريب .

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: حكميا .

[3] **الكتاب** 308/3، 311 .

[4] **ساقطة من ب** .

[5] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

بمنْعِ الصرفِ، فحُذِفَ تنوينُ الصرفِ، وأتى آخَرُ[6] **للعِوَضِ عن** الياءِ، أو[7] جُعِلَ هذا التنوينُ، الَّذي للصرفِ في الأصلِ عِوَضًا عنهُ **بعدَ الحذْفِ.**

قيلَ: كلامُ المصنِّفِ محمولٌ على هذا. فالغرضُ من التشبيهِ إثباتُ الياءِ، لينتُجَ عدمُ صرْفِهِ، لا بيانُ إعرابِهِ؛ لأنَّه تقدَّمَ.

يُريدُ أنَّ وجْهَ التشبيهِ[1] مجرَّدُ كونِ الياءِ مقدَّرًا لا الصرفُ، ولا كونُ الإعرابِ مقدَّرًا. وأظهرُ من هذا قوْلُ بعضِهِم: بحسَبِ الصورةِ، يعنِي: حذْفُ الياءِ وثبوتُ التنوينِ. هذا، والمتبادِرُ من الاستثناءِ المذهبُ الأوَّل.

وقِيلَ لفظُ بجواريَ، أي جعلُ جرِّهِ كنصبِهِ، بتقديمِ مَنْعِ الصرْفِ **على الإعرابِ، كقولِ الفرزدقِ**[2] :

[الطويل]

5- وَلكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَوْلَى مَوَالِيَا[3]

---

[6] ح : الآخر .

[7] **مكرر في ب .**

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: التثنية .

[2] هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية، الشاعر الإسلامي المشهور، صاحب جرير، أدرك علي بن أبي طالب، وإنما سمي بالفرزدق لأنه شُبّه وجهه بالخبزة، كان غليظ الوجه جهما. جعله ابن سلام في الطبقة الأولى من طبقات **الإسلام.** ت 110 هـ . ترجمته في: طبقات فحول الشعراء 298/2، **معجم الأدباء** 601/5، حاشية على شرح بانت سعاد 363/1، الإعلام بوفيات الأعلام ص67، المزهر في علوم اللغة وأنواعها 430/2، **مرآة الجنان** 234/1، **خزانة الأدب** 105/1، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 209/1، شذرات الذهب 140/1 .

[3] صدره: فلو كان عبد الله مولى هجوته.

والبيت ليس في ديوانه. وهو من شواهد اشتقاق أسماء الله ص84، **طبقات فحول الشعراء** 18/1، **الشعر والشعراء** 89/1، **الموشح** ص150، **لسان العرب (ولي)** 409/15، **المقتضب** 143/1، **الكتاب** 313/3، 315، سرح أبيات سيبويه 311/2، **شرح المفصل** 64/1، توجيه إعراب أبيات ملغزة ص206، ما ينصرف وما لا

وهذه لغةٌ مستهجَنَةٌ. وإنَّمَا استعملَها الفرزدقُ، معَ فصاحتِهِ، لملاءمَتِها للمهجوِّ[1] .

(**أو ألِفَا التأنيثِ**)[2] ، معطوفٌ على: الجمْعُ، بتقديرِ مضافٍ، أي إحدَى ألفَي التأنيثِ، مقصورةً نحوَ: حبْلَى، وممدودَةً نحوَ: حمراءَ. قيلَ: إنَّمَا قامَتَا مقامَ العلَّتينِ لِلزومِهما لِلكلمتينِ[3] ، مثلاً، لا يقالُ: حبلٌ ولا حمرٌ، بخلافِ التاءِ، فإنَّها إنْ لزمَتْ[4] بعارضٍ كالعلميَّةِ. أقولُ: إنْ أرادُوا عمُومَ السلبِ في التاءِ، فمنقوضٌ بنحوِ: ظلمَةٍ، إذْ لا يُقالُ: ظلمٌ بمعناها، وإنْ أردُوا سلبَ العمُومِ، فكذا الألِفانِ[5] ، **نحوَ: ذِكرَى وضَراءَ، وإنْ أرادُوا مجيءَ التاءِ للفرْقِ مطردًا في بعضِ الصفاتِ،** فكذا المقصورةُ في أفعلِ التفضيلِ، والممدودةُ في أفعلِ الصفةِ، إلا أنْ يدَّعوا معَ عدمِ تغيُّرِ الصيغةِ والكثرةِ، ولكنْ ليسَ بقويٍّ، إلا أنْ ينضمَّ إليهِ قلبُ التاءِ في الوقفِ هاءً، وهيَ حرفٌ خفِيٌّ، كأنَّه معدُومٌ، فغلَبَ مفارقةُ التاءِ، وندرَ مفارقةُ الألفينِ، فالحكمُ للغالِبِ، والنادِرُ كالمعدُومِ. ولَمَّا فرَغَ من **الأسبابِ التامةِ لمنْعِ الصرْفِ، شرَعَ في الناقِصَةِ، فقالَ:** **أو اثنانِ منَ العلميَّةِ،** قدمَها لشرطيَّتِها في الأكثرِ، وعدمِ اشتراطِها

ينصرف ص114، الإيضاح في شرح المفصل 140/1، المقاصد النحوية 375/4، شرح الكافية 58/1، **الإفصاح ص**294، **شرح المفصل** 64/1، البرهان في علوم **القرآن** 314/1، **أوضح المسالك** 161/3، **الضرائر ص**218، **خزانة الأدب** 114/1، همع الهوامع 115/1، شرح التصريح 229/2، ديوان أبي الطيب المتنبي **المسمى (الفسر)** 28/1.

والشاهد فيه إجراء (موالي) على الأصل ضرورة، والأصل (موالٍ)؛ لأنه **مقوص** .

(1) ب : **للهجو** .

(2) ما بين القوسين بياض في ب .

(3) ب و ح : **للكلمة وضعا** .

(4) **مكرر في** ح .

(5) ح : **ألفان** .

بشيءٍ. ولَمَّا كانَ ما عدَا العلميَّة من المعارفِ غيرَ معتَبَرٍ جعَلَ العلميَّة نفسَ السبَبِ، لا شرْطًا (للمعرفةِ الَّتي هيَ السببُ)[6] **كمَا فعلَ ابنُ الحاجبِ**، إيجازًا وقصْرًا للمسافةِ

ونظرَ ابنُ الحاجبِ ظهورَ الفرعيَّةِ للتنكيرِ في المعرفةِ أكثرَ منهُ في العلميَّةِ[1] .

والعدل، من عَدَلَ عن الطريقِ إلى ظلٍّ مثلاً، أي مالَ، والمعدولُ من الحذفِ والإيصالِ، **هوَ في اصطلاحِ النحاةِ خروجُهُ**، أي المعدول المدلول بالعدل، باعتبارِ مادَّتِهِ الأصليَّةِ، ولم نرجعْ[2] **إلى** الاسمِ؛ لأنَّه معَ ما بعدَهُ لفظًا لا يشْملُ نحوَ: ثُلاثَ، وأُخَرَ، وسَحَرَ، وأمْسِ، على رأيٍ، إلا أنْ يُرادَ بالضميرِ الثانِي الذاتُ دونَ الوصْفِ، **عن صيغتِهِ**، ترَكَ الأصليَّة لدلالةِ الإضافةِ، إذْ أصلُها للعهدِ، والأصليَّةُ هيَ المعروفةُ المشهورةُ، والمرادُ بالصيغَةِ أعمُّ من الإفراديَّةِ والتركيبيَّةِ، ليشمَلَ مَا سبَقَ، لكنْ لا بدَّ من اعتبارِ الوحدةِ؛ لئلا يكونَ صيغتينِ أو صِيغًا، فلا يتناولُ (أصولَ ما قُدِّرَ فيهِ)[3] /22/ **الجار، فإن عمَلَ الأولِ (في الثاني)**[4] يمنعُ اعتبارَ الوحدةِ، **بخلافِ المكررِ والمعرفِ باللامِ، وخرجَ من**[5] هذا التعريفِ ما حُذِفَ منهُ أصلٌ، أو قُلِبَ؛ لأنَّه نقْضٌ[6] وهدْمٌ[7] ، لا خروجٌ. وصيغُ المشتقَّاتِ

---

[6]ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[1] قال ابن الحاجب في شرح الوافية نظم الكافية ص141 : " وجعلت العلمية علة ثانية فكانت شرطا في التأنيث وعلة ثانية " .

[2] ح : يرجع .

[3] ما بين القوسين من ب و ح ، وهو مضطرب في الأصل، كذا:"ما قدر عليه ما قدر فيه".

[4] من ب و ح ، وفي الأصل: والثاني .

[5] ب و ح : عن .

[6] ح : نقص .

[7] من ب و ح ، وفي الأصل:سدم .

والمصغَّراتُ ونحوُهما أصليَّةٌ لها، مأخوذةٌ من صيغٍ أصليَّةٍ للمشتقِّ منهُ والمكبرِ ونحوِهما، فلا نقْضَ[8] . والمرادُ بالأصليَّةِ أنْ تقتضِيَها[1] القاعدةُ من غيرِ معارَضةٍ، لكمالِها في الأصالةِ، فلا تشملُ[2] أصولَ المغيِّراتِ القياسيَّةِ.

وأمَّا الفرقُ بينَ أُخَرَ، عندَ مَنْ جعلَهُ معدولاً عن الآخَرِ حيثُ (مُنِعَ، وبينَ أمسِ، في اللغةِ الفصيحةِ، أعنِي البناءَ على الكسرِ، حيثُ)[3] لم يمنعْ عن الصرفِ من تحقُّقِ العدلِ فيهما، فحَذْفُ معنَى اللامِ كلفظِهِ في الأوَّلِ، ولذا صارَ نكرةً، واعتبارُهُ وجعلُهُ جزءًا من المعنَى في الثانِي، ولذا صارَ معرفةً.

وأمَّا تعريفُ سحرَ، معَ كونِهِ غيرَ منصرفٍ عندَ الجمهورِ[4] ، فللعلميَّةِ التقديريَّةِ، إذْ تعريفُ اللامِ غيرُ معتَبرٍ في منْعِ الصرفِ بالاتفاقِ، وعندَ البعضِ مبنِي على الفتْحِ لتضمنِ معنَى اللامِ.

وأمَّا ضُحًى وعشيَّةٌ ومساءٌ وبُكرةٌ[6]، معيَّناتٍ، فمنصرفاتٌ؛ لعدمِ سببِ غيرِ العدلِ، ولم يحتجْ إلى تقديرِ العلميَّةِ، وأما عدمُ بنائِها فلِكونِ اللامِ مقدَّرةً، لا متضمَّنًا معنَاها، لجوازِ إظهارِها، والمتضمَّنُ[7] لا يظهرُ[8] .

وأمَّا نحوُ : متَى، وكيفَ، وأينَ، فليسَ لها صيغٌ أصليَّةٌ، بل مجردُ تضمنِ معنَى

---

[8] ح : نقص .
[1] ب و ح : يقتضيها .
[2] من ب و ح ، وفي الأصل: يشكل .
[3] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[4] انظر الكتاب 283/3-284 ، شرح الكافية 43/1 .
[6] ب و ح : بكرا .
[7] ب و ح : والمتضمنة .
[8] ح : تظهر .

حرفِ الاستفهامِ، فلذا بُنِيَتْ، وأمَّا المقدَّرُ فكالملفوظِ، فمعنَاهُ مستفادٌ من لفظِهِ المقدَّرِ، ولم يُجعلْ جزءًا[1] من شيءٍ، فلذا لم يُبْنَ.

وبقِيَ غيرُ القياسيَّةِ من الجموعِ الشاذَّةِ وغيرِها مِمَّا لم[2] يُذكرْ خروجُهُ، داخلةً في الحدِّ، ولا حاجة[3] إلى إخراجِها، إلا أنْ يوجدَ فيها علةٌ أخَرى، معَ كونِها[4] منصرفاتٍ[5]، ولم يثبُتْ[6]. ألا تَرى أن الرضي[7] جعلَ الغاياتِ، وضُحًى، وعشيَّةً، ومساءً، وبكرةً، معيَّناتٍ معدولاتٍ، لكنْ بُنِيَ الأوَّلُ لموجِبِهِ، وانصرفَ البواقِي لعدمِ انضمامِ سببٍ آخَرَ[8]. وهذا[9] لأنَّ التعريفَ لمطلقِ العدلِ، فكانَ كالوصْفِ والتأنيثِ فإنّهما يوجدانِ في: ضاربةٍ، معَ انصرافِهما. وإنَّما[10] لم يُبَيِّنُوا العدلَ في المبنيَّاتِ[1] والمنصرفاتِ[2] لعدمِ أثرِهِ، ومن هذا سقطَ تكلُّفُ بعضِهِم بأنَّ العدلَ كلَّهُ تقديريٌّ. والمنقسمُ إنَّما هوَ الأصلُ، فما

---

(1) من ب وح، وفي الأصل: جزء.
(2) مكرر في ب.
(3) ب وح: ولا حاجة لنا.
(4) ب: كونه.
(5) من ب وح، وفي الأصل: منصرفا.
(6) ح: تثبت.
(7) في شرح الكافية 43/1: " ونحو: ضحى وعشية ومساء وبكرا معينات لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا أن يكون باللام والإضافة، ويدخل فيه الغايات أيضا نحو: قبل وبعد لقطعهما عن المضاف إليه الّذي كان يقتضيه وضعا، فعلى هذا إذا كان المعدول معربا وانضم إلى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر ".
(8) ح: أخرى.
(9) ح: هذا.
(10) من ب وح، وفي الأصل: وإن.
(1) من ب وح، وفي الأصل: العدل.
(2) ح: المنصرفان.

وجودُهُ محقَّقٌ، بلا شكٍّ، فعدْلُهُ تحقيقيٌّ، وإلا فتقديريٌّ، وهذا معَ كونِهِ حرفًا لإجماعِ النحاةِ.

وجعْلُ سببٍ من الأسبابِ اعتباريًّا محْضًا منقُوضٌ بنحوِ: أُخَرَ وجُمَعَ، فإنَّ أصلَهما مقدرٌ، لم يستعملْ قطُّ، ونحوِ: عُمَرَ، فإنَّ أصلَهُ أعني عامرٌ[3] محققٌ، بلا شكٍّ. فعلى زعمِهِ يجبُ أنْ يقولَ: ما وُجِدَ فيهِ دليلٌ على أنَّ الأصلَ فيه شيءٌ آخرُ، فعدْلُهُ تحقيقيٌّ، وإلا فتقديريٌّ، ويُجْعلُ المحقَّقُ هوَ الدليلَ، لا الأصلَ، اللهمَّ إلا أنْ يريدَ بتحقُّقِ الأصلِ دليلَ اتِّصالِهِ، وبتقديرِهِ[4] تقديرُ أصالتِهِ تسامُحًا. وسببُ وقوعِهِ في هذه الورْطَةِ عدمُ ذكرِهم العدلَ في المغيِّراتِ الشاذَّةِ. وقدْ عرفْتَ وجْهَهَ.

كـ: جُمَعَ، جمعُ جمْعاءَ، مؤنَّثُ أجمعَ. وقياسُ تكسيرِ فعلاءَ صفةً فُعْلٌ[5]، واسمًا فَعالَى، فهوَ معدولٌ عن أحدِهما، وأجمعونَ شاذٌّ، وإنْ كانَ أجمعُ في الأصلِ أفعلَ تفضيلٍ[6]، فجمعاءُ شاذ، والسببُ الآخَرُ الوصْفُ الأصلي، على الأصح.

وإنْ كانَ ذلكَ الخروجُ تقديرًا مقدرًا، **كـ: عُمَرَ،** فإنَّ خروجَهُ عن عامرٍ لم يدلَّ عليهِ دليلٌ، لكنَّه قدِّرَ حفْظًا لقاعدَتِهم، من عدمِ المنْعِ إلا بعلَّتينِ، أو ما في حكمِهما، ولا يُثنَّى ولا يجمْعُ أي عُمَرُ بالاستقراءِ، كـ: جاءَ عُمَرُ كِلاهما أو كلُّهم **والوصفِ،** وهوَ كونُ الاسمِ دالاً على ذاتٍ مبهمةٍ، باعتبارِ معنًى معيَّنٍ، هوَ المقصودُ، **الأصلي،** أي الثابتِ في الوضعِ، احترازًا[1] عن العارضِ بحسبِ الاستعمال، /23/ كأربعٍ في: مررْتُ بنسوَةٍ أربعٍ، وعن المتوهَّمِ، كـ:

---

(3) كذا في جميع النسخ ، والصحيح: عامرا .

(4) من ب و ح ، وفي الأصل: وبتقدير .

(5) ساقطة من ح .

(6) ح : التفضيل .

(1) ب : احتراز .

أفعَى للحيَّةِ، إذِ الأصالةُ لا تَثبُتُ[2] بالشكِّ والوهْمِ[3] . **ودخَلَ في الأصلي**[4] ما زالَ بغلَبةِ الاسميَّةِ، كـ: أسودَ، فلا يحتاجُ إلى التصريحِ بعدمِ ضرَرِها[5] . **ولا يعتبرُ الوصفُ الأصلي، معَ العلميَّةِ**، فلا يلزمُ منعُ نحوِ: حاتمٍ، إذا سُمِّيَ بِهِ. وهذا تخصيصٌ للوصْفِ الأصليِّ، ولو لم يذكرْ لفُهِمَ الاعتبارُ. ووجْهُ عدمِ الاعتبارِ أنَّ الوصْفَ يقتضِي[6] الإبهامَ، والعلميَّةَ التعيُّنَ[7] ، بحسبِ وضعِها. ويقبُحُ اعتبارُ المتضادَّينِ في حكمٍ واحدٍ، أعنِي منعَ الصرفِ.

والتأنيث، أي بالتاءِ، بقرينةِ سبْقِ ألِفيْهِ[8] ، **لفظيًّا أو معنويًّا، وشرْطُهُ**، أي شرْطُ التأنيثِ بالتاءِ، بِكِلا قسمَيْهِ في منْعِ الصرفِ، **العلميَّةُ**، ليصيرَ لازمًا؛ لأنَّ الأعلامَ محفوظةٌ عن التغييرِ بقدَرِ الإمكانِ؛ ولأنَّ العلميَّةَ وضْعٌ ثانٍ، فيكونُ التاءُ حرفَ مبْنًى بلا حذفٍ، بعدَ أنْ كانَ حرفَ معنًى فيلزمُ. وهذا الشرْطُ كافٍ في وجوبِ تأثيرِ اللفظيِّ لقوَّتِهِ بظهورِ العلامةِ، وفي جوازِ المعنَى، لا في وجوبِهِ، ولذا قالَ:

وذا، أي التأنيثُ[1] **المعنوي**؛ لأنَّ ذا لإشارةِ القريبِ، **يؤثِّرُ في منْعِ الصرفِ وجوبًا**، أي تأثيرَ وجوبٍ، أو تأثيرًا أو أثرًا واجبًا، أو وجوبَ منْعِ صرْفٍ، **لو كانَ ذلكَ** المعنوي **متحركَ الأوْسَطِ**[2] ، **أو عُجْمَةً**، أي ذا عُجمةٍ أو أعجميًا، **أو زائدًا** حروفُهُ **على الثلاثةِ**

---

[2] ب : يثبت .

[3] ب و ح : التوهم .

[4] ب : الأصل .

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: صررها .

[6] ب : تقتضي .

[7] ح : التعيين .

[8] من ب و ح ، وفي الأصل: ألفه .

[1] ح : تأنيث .

[2] ب و ح : الوسط .

الأحرفِ. وجْهُ هذا الاشتراطِ ضعْفُ التاءِ المقدَّرةِ، فلا يقْوَى قوَّةَ الملفوظِ إلا بقيامِ[3] شيءٍ في اللفْظِ مقامَها، ولو بالواسطةِ، والحرفُ الرابعُ قائمٌ مقامَها بدليلِ عدمِ ظهورِها في عُقَيْرِبٍ[4] ، معَ وجوبِهِ في[5] : قُدَيْرَةٍ، وتحرُّكُ الأوْسَطِ قائمٌ مقامَ الرابعِ، بدليلِ وجوبِ الحذفِ في جَمَزَى[6] ، معَ جوازِ: حُبْلُوِي. والعجْمَةُ، وإنْ لم تكنْ مؤثرةً في الثلاثيِّ الساكنِ الأوسطِ، على الأصحِّ، فلا أقلَّ من تقويةِ التأنيثِ. ولضعْفِ هذينِ لا يؤثِّرانِ إلا فيمَا في[7] مسمَّاهُ تأنيثٌ بخلافِ الرابعِ.

وأمَّا حديثُ مقاومةِ الخفَّةِ، فلا طائلَ تحتَهُ[8] . أمَّا أوَّلاً فلأنَّ تأثيرَ العللِ ليسَ للثقلِ، بل لفرْعَيْهِ. وأمَّا ثانيًا فعدمُ لزومِ الثقلِ لَها[1] ، كيفَ؟ والعلَميَّةُ، والوصْفُ، والعدلُ، لا يُتَصوَّرُ فيها الثقَلُ[2] ، بل حصولُ الخفةِ في الأخيرِ ظاهرٌ. وأمَّا ثالثًا[3] فلأن انصرافَ نحوِ: قَدَمٍ، ومَاءٍ، وجَوارٍ، أعلامًا للذكورِ، يدلُّ على أنَّ مدارَ الاشتراطِ وعدمَهُ ضعْفُ التأنيثِ وقوَّتُهُ، إذِ الخفَّةُ والمقاومةُ سيَّانِ في الحالينِ.

والمسمَّى بهِ، أي الذكرُ[4] الذي سُميَ بالمعنوي، لو كانَ تأنيثُهُ، أي ذلكَ المعنوي أصليًّا، بأنْ لم يحتجْ إلى تأويلٍ غيرِ لازمٍ، وإلا فمنصرفٌ في كلِ[5] حالٍ، كَكُلِّ مكسَّرٍ بغيرِ تاءٍ، وإنْ[6] تأنيثُهُ

---

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: بقياو .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: عقرب .
[5] ب و ح : في نحو .
[6] من ب و ح ، وفي الأصل: حمزى . وجمزى: ضرب من العدو دون الحُضْر الشديد وفوق العَنَق . راجع لسان العرب (جمز) 323/5 .
[7] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[8] ب و ح : له .
[1] ح : بها
[2] من ب و ح ، وفي الأصل: الثقل .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل: ثانيا .
[4] ساقطة من ح .
[5] ب و ح : بكل .

بتأويلِ الجماعةِ، ولا يلزمُ لجوازِ تأويلِهِ بالجمْعِ، وهذا القيدُ زائدٌ على (الكافيةِ[7]) ، ولا بدَّ منهُ؛ لئلا يلزمَ منعُ نحوِ: كِلابٍ، إذا سُمِّيَ بِهِ **مذكرٌ، شرْطُهُ**، أي شرْطُ تأنيثِ اسمِهِ في منْعِ الصرفِ، أو على الاستخدامِ، ولا يجوزُ أنْ يرادَ بالموصولِ المعنويُّ لخلوِّهِ عن إشعارِ ذكورةِ المسمَّى إلا أنْ يجعلَ نائبُ الفاعلِ ضميرَ المذكَّرِ، ولم يسْبِقْ لهُ ذكْرٌ بوجْهٍ، **الزيادةُ** على ثلاثةِ أحرفٍ لغايةِ ضعفِ التأنيثِ، حينَئذٍ، فلا يقوِّيهِ إلا القائمُ[8] مقامَهُ بالذاتِ.

ولمَّا بُيِّنَ حالُ[1] تسميةِ الذكرِ[2] **بالمعنوي كانَ مظنةَ خلجانِ الحالِ بمعرفَةِ[3] حالِ العكسِ، فقالَ زائدًا على** (الكافيةِ):

ولو سَّميتَ امرأةً[4] ، مقابلٌ لقولِهِ: والمسمَّى بِهِ، والخطابُ غيرُ مناسِبٍ لَهُ[5] ، ويحتاجُ[6] إلى تقديرٍ، ولو قالَ هاهنا: والمسماةُ، أو فيمَا سبَقَ، ولو سُمِّيَ بهِ، لكانَ أحسنَ، **بمذكرٍ، أي بلفظٍ مذكرٍ، مثلَ: جعْفَرٍ، وحَسَنٍ، وزَيْدٍ، مُنِعَ** ذلكَ المذكَّرُ من الصرفِ حالَ كونِهِ **مطلقًا** عن قيْدِ الزيادةِ، أو منْعًا مطلقًا، ومنْعُ ما عدا الثلاثيَّ الساكنَ الوسَطِ **اتفاقي**[7] .

---

[6] ب و ح : فإن .
[7] وانظر شرح الكافية 51/1 .
[8] ح : بقائم .

[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[2] ب و ح : المذكر .
[3] ب : معرفة .
[4] من ح ، وفي الأصل ، و ب : مرأة .
[5] ب و ح : غير مناسب له .
[6] ب و ح : محتاج .
[7] انظر شرح الكافية 51/1 .

ومنْعُهُ مذهبُ المحقّقينَ[8] ، كسيبويهِ[9] /24/ والخليلِ[10].
ووجهُهُ رفعُ اللبْسِ، فقويَ اعتبارُ التأنيثِ بهذِهِ الضميمَةِ، فيُوجَبُ[11] المنْعُ، بخلافِ نحوِ: هندٍ، فهيَ باقيةٌ على الضعفِ، إذْ لا مقوِّيَ لفظيًّا، ولا معنويًّا.

والعُجْمَةِ، وهيَ كونُ الكلمةِ غيرَ عربيَّةٍ في الأصلِ، **وشرْطُها**[1] **في منْعِ الصرفِ، العلميَّةُ،** أي كونُ محلِّها عَلَمًا،**في أولِ استعمالِها،** أي استعمالِ محلِّها، أو على الاستخدامِ، سواءٌ كانَ عَلَمًا في العجَمِ، أيضًا، كـ: إبراهيمَ، أو اسمَ جنسٍ، كـ: قالُونَ، فإنَّه في العجَمِ بمعنَى الجيِّدِ[2] ،**ثم نُقِلَ عَلَمًا لأحدِ رُواةِ**[3] **نافِعٍ**[4] ، فظهرَ الخلَلُ في عبارةِ (الكافيةِ)، ومَا وُجِّهَ بهِ من التعميمِ الحقيقيِّ والحكميِّ فجَمْعٌ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، ولا قرينةَ لعمومِ المجازِ، والأقربُ أنْ يُقالَ: إنَّ

---

[8] المصدر نفسه 51/1 .

[9] **الكتاب** 242/3 .

[10] **المصدر** نفسه 242/3 .

[11] ب و ح :**فوجب** .

[1] بياض في ب .

[2] **راجع المعرب ص**529 وما بعدها .

[3] أي على أبي موسى عيسى بن مينا المقري المدني، مولى بني زهرة، قارئ أهل المدينة، صاحب نافع، وقد اختص به كثيرا، وهو الّذي سماه قالون؛ لجودة قراءته ، وقيل الّذي لقبه بذلك مالك بن أنس، ويقال إنه كان شديد الصمم ويقرأ عليه القرآن فيفهم ت 220 هـ. ترجمته في: الأنساب 434/4، غاية النهاية 615/1، **مرآة الجنان** 80/2، شذرات الذهب 48/2، الإعلام بوفيات الأعلام **ص**148، الوفيات ص166.

[4] بعدها في ب و ح : رحمه الله. ونافع هو أبو عبد الرحمن بن أبي نعيم، قارئ أهل المدينة، من القراء السبعة المشهورين، كان شديد السواد، صبيح الوجه. ت 169. ترجمته في: الكامل في التاريخ 95/6، **الأنساب** 424/4، الوفيات ص137، غاية النهاية 330/2، شذرات الذهب 270/1، **مرآة الجنان** 358/1، **الأعلام** 5/8، **الطبقات ص**475 .

العلَّة في هذا الاشتراطِ بقاءُ العُجمَةِ بحالِها، وظهورُها بعدمِ[5] **تصرفِ** العربِ بإدخالِ لامِ التعريفِ، والإضافةِ، والتعريبِ[6] ، والتغييرِ، فيكونُ كالكلمةِ العربيَّةِ، فتضْعُفُ [7] العُجمَةُ، (فلا يؤثِّرُ)[1] ، فهذِهِ العلَّةُ بعينِها موجودةٌ في نحوِ: قالونَ، فيلحقُ بنحوِ: إبراهيمَ، دلالةُ هذا ولكنَّ الشرْطَ فيها ظهورُ العلَّةِ للكلِّ، وفي وجودِهِ، هاهنا، خَفاءٌ لا يخْفَى. **والزيادةُ**[2] **،** أي زيادةُ[3] حروفِ محلّها على ثلاثةِ أحرفٍ. **أو حركَ**[4] **الأوسطُ، نحوَ:سَقَرَ، وشَتَرَ**[5] **،فنُوْحٌ منصرفٌ.**

اعلمْ أنَّ هاهنا ثلاثة مذاهبَ:

جعلُ العجمةِ كالتأنيثِ المعنويِّ، بدليلِ اعتبارِها في مَاهَ وجورَ، فيجوزُ في نوحِ الوجهانِ، كـ: هندٍ. فهذا للزمخشريِّ[6] . وقدْ زيَّفُوهُ[7] بأنَّ التأنيثَ أمْرٌ حقيقيٌّ، ولَهُ علامةٌ تظهرُ في بعضِ الصفاتِ، والعجمة أمْرٌ إضافيٌّ، لا علامةَ لها ظاهرةً، فلا يلزمُ من اعتبارِ التأنيثِ في نحوِ: هندٍ، اعتبارُ العجمةِ في نحوِ: نوحٍ، واعتبارُها **في** نحوِ: ماهَ، للتقويةِ، لا لاستقلالِ السببيَّةِ، وأنَّه لم يسمعْ قطُّ منعُ صرفِ نحوِ: نوحٍ، بخلافِ هندٍ.

---

[5] **من ب و ح ، وفي الأصل: بعد .**

[6] ح : والتعريف .

[7] ب و ح : فيضعف .

[1] ما بين القوسين بدله في ح : بحالها .

[2] ح : أو الزيادة .

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: لزيادة .

[4] **ب و ح : تحرك .**

[5] شتَر بالتحريك والتاء المثناة وآخره راء: قلعة من أعمال أرَّان بين برذعة **وكنجة. معجم البلدان** (شتر)325/3، **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع** (شتر) 783/2.

[6] **المفصل ص**28-29 . وانظر شرح الكافية 54/1 .

[7] رده الرضي بقوله: " وليس بشيء " شرح الكافية 54/1 .

والثاني عدمُ اعتبارِ تَرْكِ الأوسطِ في العجَمَةِ أصلاً، بخلافِ التأنيثِ؛ لأنَّ اعتبارَهُ في (التأنيثِ لقيامِهِ مقامَ الرابعِ، القائمِ مقامَ التاءِ، فيقْوى بوجودِ التأنيثِ في)[1] الجملةِ. وهذا لا يعقَلُ في العجمةِ، إذْ لا علامةَ لَهُ حتّى يسدّ مسدَّها شيءٌ، فلا وجْهَ للتقويةِ، بخلافِ الزيادةِ، فإنَّ أكثرَ كلامِ العجمِ على الطولِ والامتدادِ، والعربُ يراعونَ الأوزانَ الخفيفةَ، ويكثِرونَهَا في كلامِهِم. فتقويةُ الزيادةِ للعجمةِ معقولةٌ، ومجرَّدُ زيادةِ حركةٍ لا يوجِبُ طُولاً مؤدِّيًا للقلَّةِ في لغةِ العربِ، ألا تَرى أنَّ كثرَةَ نحوِ: حَجَرٍ، بخلافِ الرباعيِّ وهذا مذهبُ سيبويهِ، وأكثرِ النحاةِ، وارتضَاهُ الرضي[2] .

والثالثُ اعتبارُهُ بدليلِ منْعِ نحوِ: سقَرَ وشَتَرَ. وهذا مذهبُ ابنِ الحاجبِ[3] ومن تبِعَهُ. ورُدَّ بأنَّهما اسما بقعَةٍ وقلعَةٍ. وإنَّمَا تظهرُ[4] الثمرةُ في نحوِ: لَمَكٍ[5] ، اسمَ رجلٍ ، ولم يُسمَعْ منْعُهُ.

ووزن الفعل. وهوَ هيئَةٌ توجدُ في الفعلِ. قدَّمَهُ على التركيبِ لبساطَتِهِ، ومناسبَتِهِ للعُجمةِ، من حيثُ إنَّه دخيلٌ[6] **في الاسمِ، لا** أصيلٌ. **ولا يجمعُ وزنُ الفعلِ بالعدلِ،** بالاستقراءِ. بيَّنَ هذا الحكمَ، هاهنا، للإيجازِ، وليقْبَلَ الذهنُ ما سيجيءُ من قولِهِ: ولو نُكِّرَ مَا فيهِ الخ، من غيرِ تردُّدٍ واختلاجِ شبهَةٍ ، ولأنَّه من أحكامِ وزنِ الفعلِ. وعدمُ جمعِ العدلِ بهِ ، وإنْ كانَ من أحكامِ العدلِ ، يعرَفُ من هذا. ولم يعكسْ؛ لأنَّ الحوالةَ إلى المعلومِ أوْلَى.

---

[1] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[2] شرح الكافية 53/1 .
[3] شرح الوافية نظم الكافية ص143 .
[4] ب و ح : يظهر .
[5] من ب و ح ، وفي الأصل: ملك. وذكر الرضي أنّه اسم أبي نوح، عليه السلام. شرح الكافية 54/1 . وذكر ابن حبيب أنه عمَّر سبعمائة وسبعا وسبعين سنة . المحبر ص3 .
[6] من ب و ح ، وفي الأصل: دخل .

وشرْطُهُ[1] **في منعِ الصرفِ أنْ يختصَّ ذلكَ الوزنُ بهِ، أي بالفعلِ، في الوضعِ الأولِ**[2] ، فلا يوجدُ في الاسمِ **إلا منقولاً عن الفعلِ** أو العجَمِ، نحوَ: ضُربَ مجهولاً أو مشدَّدَ[3] العيْنِ، وبقَّم[4] ، **أو** يكونَ، **في أوَّلِهِ**، أي في أوَّلِ موزُونِهِ، **زيادةٌ**، أي وصفٌ هو زيادةٌ **كزيادةِ الفعلِ،** أو في محلِّ أوَّلِهِ زائدٌ كزائدِ الفعلِ، أو في أوَّلِ وزنِ الفعلِ، على الوجهينِ مجازًا بالحلولِ، والمرادُ بزيادةِ الفعلِ ما لَهُ نوعُ اختصاصٍ بأوَّلِ الفعلِ، يعنِي حروفَ أَتَيْنَ، **غيرَ** خالٍ من الزيادةِ،**قابلٍ للتاءِ** في آخِرِهِ. وإنَّما أُسنِدَ عدمُ القبولِ للزيادةِ؛ لكونِها سببًا لهُ في البعضِ، ألا تَرى أنَّ زيادةَ الهمزةِ /25/ لِلتفضيلِ[5] **أو الصفةِ سببٌ** لاستئنافِ صيغةِ المؤنَّثِ، بخلافِ نحوِ: قائمٍ، وحسنٍ. ووجْهُ اشتراطِهِ **تأكّدُ**[6] المشابهَةِ، والاختصاصُ بالفعلِ، **باعتبارٍ،** متعلقٌ بـ: قابلٍ، أو: غيرَ، أي يمتنعُ عن قبولِ التاءِ باعتبارِ **السببِ** الآخرِ **في منعِ** الصرفِ، فلو قيلَ: باعتبارِ غيرِ السببِ لم يضُرَّ، **كـ: أَسودَ، اسمًا** للحيَّةِ السوداءِ، فإنَّ السببَ الآخَرَ فيهِ هوَ الوصْفُ الأصليُّ، وباعتبارِهِ لا يُقالُ للمؤنَّثِ: أَسْوَدَةٌ، بل: سوداءُ، وباعتبارِ الاسميَّةِ العارضةِ يقالُ للأنثى من الحيَّةِ: أَسْوَدَةٌ، والاسميَّةُ ليسَتْ من السببيَّةِ في شيءٍ، بخلافِ: يَعْمَلٍ وأرْملٍ، فإنَّهما يقبلانِ التاءَ باعتبارِ الوصفيَّةِ، يُقال: ناقةٌ يَعْمَلَةٌ، وامرأةٌ أرملَةٌ، والوصفيَّةُ فيهما، وإنْ لم تكنْ مؤثِّرةً، لم تخرجْ من السببيَّةِ. وهذه زيادةٌ على (الكافيةِ)، لا بدَّ منها، كما رأَيْتَ.

---

[1] بياض في ب .

[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[3] **من ب و ح ، وفي الأصل: مشد .**

[4] البقَّم مشددة القاف خشب شجره عظام وورقه كورق اللوز وساقه أحمر يصبغ بطبيخه ويُلحِم الجراحات ويقطع الدم من أي عضو كان ويجفف القروح وأصله سُمُّ ساعة. القاموس المحيط (بقم) 4/79-80.

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: للتفصيل

[6] ب و ح : تأكيد .

والتركيبِ، قيلَ: هوَ جعلُ كلمتينِ أو أكثرَ كلمةً واحدةً، فيلزمُ استدراكُ العلميَّةِ، فالوجْهُ أنْ يُقالَ: هوَ ضمُّ كلمتينِ أو أكثرَ، ولا بدَّ في تأثيرِهِ في منْعِ الصرفِ **من لشتمل**[1] **اسمين في الأصل؛ لأن نحوَ:** النجمِ وبُصْرى، علمينِ، منصرفانِ ونحوَ: مَنْ زيدٌ؟، وإنَّ زيدًا، وبزيدٍ[2] ، معَ الضميرِ[3] ، أعلامًا محكيَّاتٍ، فلا يظهرُ منْعُ الصرفِ، وقدْ أصابَ في زيادةِ هذهِ على (الكافيةِ)، **والعلميَّةِ في الحل،** ليتحقَّقَ الإفرادُ[4] ؛ لأنَّ منعَ الصرفِ حال الكلمةِ، وهذا التعليلُ أوْلى من قولِهم: ليأمَنَ الزوالَ، فيحصلُ لهُ قوَّةٌ، وقولِ بعضِهم: أو ليتحقَّقَ السببُ الثاني ففاسدٌ؛ للاشتراكِ وعدمِ اليقينِ[5] ، **وعدمِ الإضافةِ في** الأصلِ؛ لأنَّ الضدَّينِ لا يكونانِ أثرينِ لغيرِ مختارٍ، فإنَّ النارَ لا تؤثِّرُ **إلا حرارةً، والماءَ إلا برودَةً، والمؤثرُ في منْعِ**[6] نحوِ: شهْرِ رَمَضَانَ، وأبي هُرَيْرَةَ، ليسَ التركيبَ لتحقُّقِ السببينِ بدونِهِ **وَعدمِ الإسنادِ، نحوَ:** تأبَّطَ شرًّا، وزيدٌ قائمٌ، علَمينِ؛ لأنَّ الجملةَ محكيَّةٌ على حالِها، فلا يظهرُ فيها منْعُ الصرفِ، قيلَ: لا بدَّ أنْ يقولَ: وعدمُ كونِ **الثاني** صوْتًا، نحوَ: سيبويهِ، فإنَّه مبنيٌّ، ولا متضمِّنًا لحرفِ العطفِ، نحوَ: **خمسةَ عشرَ علمًا، فإن الأصح بقاءُ البناءِ دونَ منْعِ الصرفِ، ولا** معربًا قبلَ العلميَّةِ، نحوَ: ضاربٌ زيدًا، وحيوانٌ ناطقٌ، علمينِ. وأُجيبَ عن الأوَّلينِ؛ إمَّا بأنَّهما مبنيانِ، وبابُ غيرِ المنصرفِ من المعرباتِ، وفيهِ نظرٌ؛ لأنَّهما محكيَّانِ على البناءِ، والأصحُّ أنَّ الجملةَ، وإنْ عُدَّتْ من مبنِيِّ الأصلِ إذا صارَتْ علَمًا كونُها (معربَةً محكيَّةً)[1] ، فما ظنُّكَ بالعارضِ، أعنِي خمسةَ عشرَ، وقدْ عدَّ المصنِّفُ فيما

---

[1] **من ب و ح ، وفي الأصل: لشمل .**
[2] من ب و ح ، وفي الأصل: يزيد .
[3] **من ب و ح ، وفي الأصل: الضم .**
[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[5] ب : التعين ، و ح : التعيين .
[6] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل : معربا محكيا .

سبقَ المحكيَّ مطلقًا من المعربِ، وإمَّا بأنَّه اكتفَى بِمَا ذَكَرَهُ فيما بعدُ، وفيهِ أيضًا نظرٌ؛ لأنَّ المذكورَ حالُها[2] قبلَ العلميَّةِ. ولو قالَ المصنِّفُ: والتركيبُ وشرْطُهُ العلميَّةُ وعدمُ النسبةِ، لكان أخصرَ وأشملَ وأمنعَ. وإرادَتُها بالإسنادِ بعدَ كونِها خلافَ اصطلاحِهم، يقتضِي[3] استدراكَ القيْدين.

والألفِ والنونِ، أي المزيدتينِ في الآخِرِ. **وهوَ**، توحيدُ الضميرِ باعتبارِ كونِها سببًا واحدًا، **لو كانَ في صفةٍ، وقدْ مر** تفسيرُها، شرْطُهُ[4] في منْعِ الصرفِ عدمُ فعلانةٍ في مؤنَّثِهِ؛ ليتحقَّقَ مشابهَتُهُ لألِفَي التأنيثِ، وقيلَ: وجودُ فعْلَى، والأوَّلُ أوْلَى؛ لأنَّ المشابهة بعدمِ قبولِ التاءِ، لا بوجودِ[5] فَعْلَى نفْسِها، واشتراطُهُ [6] لاستلزامِهِ، واللازمُ هاهنا أعمُّ، **وإلا**، أي وإنْ لم يكنْ في صفةٍ، **فَ**شَرْطُهُ **العلميَّةُ**؛ ليمتَنِعَ بِها عن التاءِ، **ولو احتمَلَتِ**[1] **النونُ الأصالةَ جازَ** المنْعُ، ولا يجبُ **كـ: حسانِ،** إنْ كانَ من الحُسْنِ فمنصرفٌ؛ لأنَّه فعَّالٌ، وإنْ كانَ من الحسِّ فممتنعٌ؛ لأنَّه فعلانُ. وهذهِ فائدةٌ أُخرَى[2] على (الكافيةِ).

وألفِ الإلحاقِ المفردةِ، ينبغِي أنْ يُرادَ بالإلحاقِ **المعنَى** اللُغويُّ، ليتناوَلَ ألفَ قَبَعْثَرَى[3] ؛ فإنَّه غيرُ منصرفٍ حالَ العلميَّةِ، مع

---

(2) ب : حل ما .

(3) ب و ح : تقتضي .

(4) ب و ح : فشرطه

(5) من ب و ح ، وفي الأصل: يوجد .

(6) ب و ح : واشتراطها .

(1) من ب و ح ، وفي الأصل: احتكمت .

(2) ب و ح : زائدة .

(3) قال الجوهري: " قال المبرد: القَبَعْثَرَى: العظيم الشديد. والألف ليست للتأنيث، وإنما زيدت لتُلحِقَ بنات الخمسة ببنات الستة، لأنك تقول: قَبَعْثَرَاةٌ، فلو

أنَّ ألفَهُ ليسَ للإلحاقِ الاصطلاحيِّ، إذْ لا سداسِيَّ في الأصولِ حتّى يلحقَ بهِ، **وشرْطُهُ** /26/ **في منعِ الصرفِ العلميَّةُ**، ليمتنعَ عن التاءِ، فيتحقَّقُ مشابهتُهُ **لألفِ**[4] التأنيثِ المقصُورةِ، نحوَ: أرْطى[5] ، فإنَّ ألفَهُ ليسَتْ للتأنيثِ لمجيءِ أرْطاة، واحترزَ بالمفردَةِ عن الممدودةِ، فإنَّها لا تلحقُ بألفِ التأنيثِ الممدودةِ، ولو معَ العلميَّةِ؛ لأنَّ همزةَ ألفِ التأنيثِ **الممدودةِ ألِفٌ في الأصلِ، بخلافِ الملحقِ، فلا تتأكدُ**[6] المشابهةُ، بخلافِ المقصورةِ. وهذهِ زيادةٌ على (الكافيةِ)، لا بدَّ منها.

ولو نكرَ مَا، أي غيرُ منصرفٍ ، **فيهِ علميَّةٌ مؤثِّرةٌ في منْعِ** الصرفِ، احترازًا عن الجمعِ وألِفَي التأنيثِ، فإنَّ العلميَّةَ غيرُ مؤثِّرةٍ فيها لاستقلالِها[1] بالتأثيرِ، ففي الأحوالِ[2] **الثلاثةِ**[3] **ممتنعَةٌ، صُرِفَ،** لَمَّا تبيَّنَ أنَّها شرطٌ فيما عدَا العدلَ، وَوَزنَ الفعلِ، وهما لا يجتمعانِ، فَبالتَّنكيرِ يبقَى بلا سببٍ واحدٍ، **إلا نحوَ أحمرَ،** يريدُ مَا كانَ الوصفيَّةُ الأصليَّةُ فيهِ[4] ظاهرةً قبلَ العلميَّةِ، كـ: سكْرَانَ وأحْمَرَ، فإنَّ سيبويهِ[5] يعتبرُ الوصفيَّةَ الأصليَّةَ بعدَ زوالِ المانعِ عن الاعتبارِ، أعنِي العلميَّةَ؛

كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر. فهذا وما أشبهه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة " . الصحاح (قبعثر) 785/2 .

(4) **من ب و ح ، وفي الأصل: لألفي** .

(5) قال الجوهري: " الأرَطى: شجر من شجر الرمل. وهو فَعْلى، لأنك تقول: أديم مأروطٌ، إذا دبغَ بذلك. وألفه للإلحاق لا للتأنيث، لأن واحدته أرْطاةٌ ". **الصحاح (أرط)**1114/3.

(6) ب و ح : يتأكد .

(1) ح : فيهما لاستقلالهما .

(2) ب : **أحول** .

(3) ب و ح : **الثلاث** .

(4) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(5) **الكتاب** 198/3 .

لِمَا مرَّ، ومعنَى الاعتبارِ جعلُها كالتأنيثِ، لا أنَّها تعودُ، والأخفشُ[6] لا يعتبرُها؛ لأنَّها زالتْ بالعلميَّةِ ولم يعدْ[7] بالتنكيرِ، والأصلُ في الزائلِ أنْ[8] لا يعتبرَ. وجْهُ سيبويهِ اعتبارُهم الوصفيَّةَ الزائلةَ في أسودَ، وأرقمَ، وأدهمَ، بالاتفاقِ، وردُّ بالفرقِ بأنَّ الأصليَّةَ[1] لم تزُلْ بالكليَّةِ فيها لاعتبارِ مفهوماتِها، بل زالَ الإبهامُ فقطْ، وفيمَا نحنُ فيهِ زالتْ بالكليَّةِ، فالقياسُ فاسدٌ.

وأمَّا نحوُ: أجمعَ وأفعلِ التفضيلِ بغيرِ مِنْ، إذا سُمِّيَ بهما، ثمَّ نُكِّرا، فينْصرِفانِ بالاتفاقِ، لعدمِ ظهورِ الوصفيَّةِ الأصليَّةِ فيهما، ومعَ مِنْ غيْرُ منصرفٍ بالاتفاقِ، لغايةِ ظهورِ الوصْفِ.

وينصرفُ بابُ أحادَ، يعنِي ما فيهِ العدلُ التحقيقيُّ، فيتناولُ جُمَعَ وأُخَرَ، ونحوَهما، عَلَمًا لمذكرٍ، إذْ لو جُعِلَ علَمًا لمؤنَّثٍ لم ينصرفْ بالاتفاقِ. وما ذكرَهُ المصنِّفُ مذهبُ أكثرِ النحاةِ؛ لأنَّ العدلَ، في هذا البابِ، تابعٌ للوصفِ، فيزولُ بزوالِهِ. وذهبَ جماعةٌ إلى منْعِ الصرفِ اعتبارًا للعدلِ الأصليِّ معَ العلميَّةِ.

---

[6] هو الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، البصري، من أحذق أصحاب سيبويه. ت قيل: 210، أو 211، أو 213، أو 215 هـ . صنف كتبا كثيرة منها: المسائل الكبير، المسائل الصغير، معاني القرآن، الأوسط في النحو، العروض، وغيرها .ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص74، إنباه الرواة على أنباه النحاة 36/2، وفيات الأعيان 380/2، أخبار النحويين البصريين ص50، بغية الوعاة 590/1، المزهر في علوم اللغة وأنواعها 453/2، مرآة الجنان 61/2، الكامل في التاريخ 406/7، شذرات الذهب 36/2.

[7] ب و ح : تعد .

[8] مكرر في ب .

[1] ب و ح : الوصفية .

ولو نُكّرَ بابُ أحادَ **مُنِعَ**[2] **على مقتضَى السماعِ**[3] **مطلقًا، وعلى** مقتضَى قياسِ سيبويهِ[4] أيضًا، لاعتبارِ الوصفيَّةِ الأصليَّةِ بعدَ زوالِ المانعِ، والعدلُ تابعٌ لها في الاعتبارِ. وقياسُ مذهبِ الأخفشِ[5] الصرْفُ، كما في: أحمرَ، وأمَّا العدلُ التقديريُّ فقدْ عُلِمَ حالُه من قولِهِ: ولو نُكّرَ مَا فيهِ إلى آخرِهِ، بخلافِ التحقيقيِّ. **وتنكيرُهُ،** أي تنكيرُ ما فيهِ علميَّةٌ شخصيَّةٌ تحصلُ[1] **بأنْ يُرادَ بهِ واحدٌ مِمَّا سُمِّيَ بهِ، البارزانِ للاسمِ، والمستكنِ في: سُميَ، للمُسمى، أعني ما في: مِما، بأنْ وقعَ اشتراكٌ لفظيٌ بتعددِ الوضْعِ، كقولِكَ: رب عمرٍو**[2] لقيتُهُ، **أو الصفةُ المشهورةُ، عطفٌ على: واحدٌ، كقولِكَ: لكل فرعونٍ موسَى، أي لكل مُبْطِلٍ مُحِقٌ، وتنكيرُ العلمِ الجنسيِّ**[3] ، كـ: **أسامة، بها،** أي بالصفةِ المشهورةِ فقطْ، إذْ لا يتصوَّرُ فيهِ وقوعُ الاشتراكِ. وفيهِ تأمُّلٌ.

وفي المنعُ من الصرفِ **بالعلميَّةِ** وحدَها **للضرورةِ** الشعريَّةِ، كما هوَ مذهبُ الكوفيّينَ[4] وبعض البصريّين[5] ، ولا يجوِّزُهُ

---

(2) من ب و ح ، وفي الأصل: فمنع .

(3) ح : للسماء .

(4) قال سيبويه: " وسألته عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع، فقال: هو بمنزلة أُخر، إنما حده واحدا واحدا، واثنين اثنين، فجاء محدودا عن وجهه، فتُرك صرفُه. قلت: أفتصرفُه في النكرة؟ قال: لا، لأنه نكرة يوصف به نكرة " . الكتاب 225/3 .

(5) انظر معاني القرآن ص225 .

(1) ب و ح : يحصل .

(2) من ب و ح ، وفي الأصل: عمر .

(3) ب : علم الجنس .

(4) راجع شرح الكافية 38/1، 59، خزانة الأدب 71/1. وذُكرَ أنه مذهب أكثرهم . انظر شرح التصريح 228/2. وأبو موسى الحامض منهم يمنع مطلقا منع صرف المنصرف. انظر ارتشاف الضرب 448/1،شرح الأشموني مع الصبان 235/3، همع الهوامع 121/1 .

الأكثرونَ؛ لأنَّ الضرورةَ تُردُّ الأشياءَ إلى أصولِها، ولا تخرجُها[6] عنها، والانصرافُ هوَ الأصلُ.

والتصغيرُ يخِلُّ[7] **بوزنٍ مختصٍّ بهِ،** نائبُ الفاعلِ، فلا ضميرَ في: مختصٍّ، والضميرُ البارزُ للوزنِ، أي يضرُّ بوزنٍ وقعَ الاختصاصُ بهِ، فينصرفُ نحوَ: ضُرَيْبٍ، تصغير: ضُرِبَ عَلَمًا، على صيغةِ المجهولِ، ولا يضرُّ نحوَ: أُحَيْمِد، ويُشَيْكِر؛ لأنَّ اعتبارَ الوزنيَّةِ، في هذا القسمِ، بالزيادةِ الموجودةِ في الحالينِ، وفي الأوَّلِ بالاختصاصِ المنهدِمِ بالتصغيرِ.

والعدلُ والجمعُ، إذِ التصغيرُ وضعٌ مستأنفٌ مخالفٌ للمكبَّرِ، لا عدلٌ ولا جمعٌ فيهِ، بخلافِ ما إذا جُعلَ الجمعُ عَلَمًا، حيثُ يعتبرُ الجمعُ الأصليُّ لبقاءِ الصورةِ على حالِها.

والنسبةُ يُخِلُّ، أيضًا، بمنعِ الصرفِ **مطلقًا،** (أي بجميعِ)[1] /27/ **العلل، إلا بِها،** أي بلامٍ، **كانَتْ** النسبةُ **في مفردِهِ،** نحوَ: كراسِي، جمعُ كُرسي، فإن النسبةَ، حينئذٍ، لا يُخِلُّ.

وحكْمُهُ، أي حكمُ غيرِ المنصرفِ، **أنْ لا ينوَّنَ** تنوينَ[2] **التمكنِ، ولا يُكسَرَ؛** لأنَّه لمَّا شابَهَ الفعلَ في تحقُّق الفرعيَّتينِ، إذِ الفعلُ فرعُ الاسمِ في الاشتقاقِ والإفادةِ، وكلُّ علَّةٍ فرعٌ لشيءٍ مُنِعَ منهُ ما مُنِعَ من **الفعلِ،** أعنِي التنوينَ والكسرَ، **إلا للتناسُبِ،** كقولِه[3] ـ **تعالى** ـ: {

---

[5] هو الأخفش كما في شرح التصريح 228/2. ويقول البغدادي: " أراد ببعض البصريين أبا الحسن الأخفش، وأبا علي الفارسي، وابن برهان " . خزانة الأدب 71/1 .

[6] ب : يخرجها .

[7] من ب و ح ، وفي الأصل: يحل .

[1] ما بين القوسين مكرر في الأصل .

[2] ب : بتنوين .

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: لقوله .

سَلاسِلاً وَأَغْلالاً }[4] على قراءةِ[5] نافعٍ والكسائي[1] ، **أو الزحافِ،** وهوَ تغييرٌ[2] في أجزاءِ البحورِ، لا يُخِلُّ بالوزنِ، لكنَّه يخرجُهُ عن السلاسَةِ، **جوَازًا،** قيدٌ[3] للقسمَينِ، أي يجوِّزانهما[4] جوزًا، **أو الضرورةِ** الشعريَّةِ، بأنْ يخلَّ بالموزونِ، لو مُنِعَ، كقولِهِ[5]:

6- أَعِدْ ذِكْرَ نعمانٍ لَنَا

الخ[6] . قيلَ دخولُ الكسرِ، هاهنا معَ الاستغناءِ عنهُ في دفعِ الضرورةِ، يدلُّ على أنَّ منْعَ الكسرِ بشفاعةِ التنوينِ، لا بالأصالةِ، **وجوبًا،** أي يوجِبُهما وجوبًا.

---

[4] سورة الإنسان الآية: 4 . وتمامها: { إنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلاسِلا وَأَغْلالا وَسَعِيرا }.

[5] وهي قراءة أبي بكر وهشام أيضا. الكشف عن وجوه القراءات السبع 352/2. وانظر معاني القرآن للفراء 214/3، البحر المحيط 394/8، مفاتيح الغيب 57/16، الكشاف 195/4، البيان في غريب إعراب القرآن 480/2، إعراب القرآن 96/5، العنوان في القراءات السبع ص201، إملاء ما منّ به الرحمن 275/2، غرائب القرآن 116/29 .

[1] هو علي بن حمزة الكسائي، أحد القراء السبعة المشهورين، كان إماما في النحو واللغة والقراءات، رأس المذهب الكوفي في النحو ومؤسسه بعد أبي جعفر الرؤاسي. ت 189 هـ. صنف: معاني القرآن، ما تلحن فيه العامة، القراءات، المصادر، الحروف، وغيرها. ترجمته في: المعارف ص237، مراتب النحويين ص120، طبقات النحويين واللغويين ص127، غاية النهاية 535/1، معجم الأدباء 87/4، مرآة الجنان 421/1، الفهرست ص97، نزهة الألباء ص58، شذرات الذهب 316/2، البغية 162/2، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 197/2.

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: يعتبر .

[3] ح : قيدا .

[4] من ب و ح ، وفي الأصل: لجوزانهما .

[5] لم أعثر على مصدر الشعر وتمامه وقائله فيما بين يدي من مصادر .

[6] ساقطة من ب و ح .

وكذا **يُكْسَرُ** غيرُ المنصرفِ في الجرِّ[7] **ملابسًا باللامِ المعرفةِ، أو الإضافةِ،** أي كونُه مضافًا؛ لأنَّهما من أظهرِ خصائصِ الاسمِ، فيضعُفُ مشابهَتُهُ، الفعلَ فيرجعُ إلى الأصل.

ولَمَّا فرغَ من بيانِ أنواعِ الإعرابِ، وما يتعلَّقُ بها أرادَ أنْ يُبيِّنَ محالَّها، وبذلِكَ يُعرَفُ أنَّها لماذا علائِمُ[1]؟ **فقالَ:**

المرفوعات[2]

أي الأسماءُ المرفوعاتُ، على أنَّه جمْعُ مرفوعٍ؛ لأنَّ الجمعَ المذكَّرَ الَّذي لا يعقِلُ في حكمِ المؤنَّثِ، كالجيادِ الصافناتِ والأيامِ الخالياتِ[3] ، أو مرفوعةٍ، بتأويلِ الكلماتِ، ولم نقدِّرْها لشمولِها المضارعَ، ولم يُذكرْ، واللامُ للاستغراقِ، ولأنَّه في قسمِ الاسمِ، لكنْ يرادُ أنَّه في قسمِ المعربِ، فالمناسبُ تقديرُ المعرباتِ، فيلزمُ كونُ القسمِ أعمَّ من المقسَّمِ، أو تخصيصُ[4] **الأسماءِ فقطْ، أو معَ الحدودِ.** وكلُّها بعيدٌ.

وأيضًا تخصيصُ أنواعِ الإعرابِ بالمعربِ، يستدعِي أنْ لا يكونَ المبنِيُّ مرفوعًا، ولا منصوبًا، ولا مجرورًا، ولا فاعلاً، ولا

---

[7] بعدها في ب : حال ، وبعدها في ح : حالة .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل: علائمة .
[2] بياض في ب .
[3] ح : الحاليات .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: وتخصيص .

نحوَهُ. وهذا خلافُ الإجماعِ. فالوجْهُ أنْ يُجْعلَ للإعرابِ معنيانِ؛ عامٌّ، وهوَ ما اقتضَاهُ عروضُ معنًى يتعلقُ[1] العاملَ، ليكونَ دليلاً عليهِ، فإنْ لم يمنعْ من ظهورِهِ شيءٌ فلفظيٌّ، وإنْ منعَ حالٌ في آخرِهِ فتقديريٌّ، أو في نفسِهِ فمحليٌّ، وهذا تابعٌ لمقتضِيهِ، فيوجدُ في غيرِ الحرفِ والماضِي والأمرِ بغيرِ اللامِ؛ وخاصٌّ بالأوَّلينِ، والأنواعُ للعلمِ، وكذا محالُّها وأقسامُها.

والمعربُ في الاصطلاحِ ما اشتملَ[2] الخاصَّ فظهرَ أنَّ المناسبَ تقديمُ المبنياتِ على المرفوعاتِ، وبيانُ المحليِّ أيضًا.

ثم المرفوعاتُ إما موقوفةٌ لعدمِ العاملِ، أو خبرُ محذُوفٍ، (أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ، أو)[3] مجمُوعُ قولِهِ:

الفاعل

---

(1) ح : بالعامل .

(2) ب و ح : على الخاص .

(3) ما بين القوسين ساقط من ح .

مفعولُ ما لمْ يُسَمَّ فاعلُهُ[1] ، مثلَ: هذا حُلوٌ حامِضٌ [2] ، فيكونُ **مَا**[3] **، أي مرفوعٌ، خبرَ محذوفٍ، والجملةُ**[4] **معترضةً، أُسنِدَ إليهِ المعروفُ** الاصطلاحيُّ، فيخصُّ[5] الفعلَ، وإنْ عُمِّمَ ما في حكمِهِ، معَ كونِهِ خلافَ المتبادرِ المُخِل[6] للحدِّ، يلزمُ جمعٌ[7] بينَ الحقيقةِ والمجازِ، ولا قرينةَ لعمومِهِ. وأيضًا إنْ أُريدَ بالإسنادِ الاصطلاحيُّ، كما في حدِّ الكلامِ، فلا جمعَ، ولو عَمَّ المعروفَ، وإنْ أُريدَ معنَى النسبةِ، معَ تبادُرِهِ، فلا منعَ. وكونُ ما عبارةً عن المرفوعِ، لا يُفيدُ؛ **لأن الغرضَ من الحد معرفةُ المحدودِ لأجزاءِ إعرابٍ مخصوصٍ، لا مجردُ معرفةِ الاصطلاحي**[8] . فالحدُّ الصحيحُ: ما نُسِبَ إليهِ المعروفُ، أو شبْهُهُ[1] ، نسبةً وصفيَّةً. ولا حاجةَ إلى ذِكْرِ التقديمِ[2] ؛ لأنَّ المسندَ في نحوِ: زيدٌ ضرَبَ، الجملةُ، لا الفعلُ. وما قيلَ من أنَّ الإسنادَ إلى ضميرِ شيءٍ إسنادٌ إليهِ في الحقيقةِ، ففي المعنَى على ما يشعِرُهُ في الحقيقةِ، لا في اللفظِ، الَّذي الكلامُ فيهِ. ألا تَرى /28/ **أن** رجلاً في قولِك: رأيْتُ[3] رجلاً ضرَبَكَ، أُسندَ إليهِ الضرْبُ في **المعنَى، معَ** كونِهِ منصوبًا. وأمَّا المبتدأُ المقدَّمُ خبرُهُ، فالمسندُ إمَّا جامدٌ أو مركَّبٌ، لا فعلٌ أو شبهُهُ. فاعتبارُ وجوبِ التقديمِ في النوعِ

---

[1] بعدها في ب و ح : الخ .
[2] ح : **خلو خامض .**
[3] ساقطة من الأصل ، ز**يادة من ب و ح .**
[4] **من ب ، وفي الأصل ، و ح : الجمل .**
[5] ج : فيحص .
[6] **ح : المحل .**
[7] **ب : الجمع .**
[8] **ب و ح : الاصطلاحي .**
[1] ح : أشبهه .
[2] انظر الإيضاح في شرح المفصل : 157/1 .
[3] ح : ريت .

لإخراجِهِ ضائِعٌ، والمتبادرُ من الإسنادِ[4] **والنسبةِ ما بالأصالةِ**، فيخرُجُ التوابعُ، وأنَّهما يعمَّانِ الإخباريَّ والإنشائيَّ، والإيجابيَّ **والسلبي**.

وحقُّهُ، أي أصلُ الفاعلِ والأَوْلَى لَهُ، **أنْ يليَهُ**، أي يأتِي بعدَ الفعلِ، بلا فصلٍ؛ لكونِهِ عاملاً فيهِ، معَ شدَّةِ احتياجِهِ إليهِ، حتّى جُعِلَ كالجزءِ الأخيرِ منهُ،[5] بشهادةِ إسكانِ اللامِ في نحوِ: ضربْتُ **وضربْنَا**، دونَ: ضرَبَكَ وضَرَبَنَا، وهذا لا يمْنعُ وجوبَ الوَلْيِ، أو امتناعَهُ بعارضٍ، والأصلُ في هذا أظهر، والحقُّ يستعملُ في الواجبِ **غالبًا، فالعدُولِ عدولٌ، فصحَّ الإضمارُ**، أي إتيانُ ضميرِ الفاعلِ، والفاءُ للتعقيبِ والتفريعِ، **قبلَهُ، أي**[6] **قبلَ ذكرِ الفاعلِ، نحوَ: ضَرَبَ** غلامَهُ زيدٌ؛ لأنَّه، وإنْ كانَ مؤخَّرًا، فمقدَّمٌ رتبَةً، فكانَ كعكسِهِ، كقولِهِ - تعالى -: { وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ }[1] . **والممتنِعُ ما اجتمَعَا**[2] .

ولا يتقدَّمُ الفاعلُ على الفعلِ. قيلَ: لئلا يلتبِسَ بالمبتدأِ. وهذا لا **يُفيدُ الوجوبَ لجوازِ: أقائِمٌ**[3] زيدٌ؟، ولِتخلُّفِهِ[4] **في المثنى والمجموعِ**، وعدمُ تقدُّمِها دليلٌ على أنَّ المفردَ المقدمَّ ليسَ بفاعلٍ.

ولا يتعدَّدُ لفظًا، بلا خلافٍ. قيلَ: لئلا يلزمَ قيامُ حدثٍ واحدٍ بمحلَّينِ. فيهِ نظرٌ؛ لأنَّ مدلولَ الفعلِ الجنسُ، لا المرَّةُ، ولذا لا يُثنَّى ولا يجمعُ، كيفَ، ولو تمَّ[5] لامتنعَ: قامَ الزيدانِ والزيدونَ؟.

---

(4) ح : الكلام .
(5) ساقطة من ح .
(6) ساقطة من ب و ح .
(1) سورة البقرة الآية 124 . وتمامها: { ... بكلمات فأتمهنَّ } .
(2) ح : اجتمعتا .
(3) ح : قائم .
(4) ب و ح : ولعدم تمشيه .
(5) ح : ولو لم .

ولا يحذفُ، في الصحيحِ، لعدمِ إفادةِ الفعلِ بدونِهِ، والحذفُ عندَهم عدمُ التلفُّظِ حقيقةً وحكمًا، فلا يشملُ الاستتارَ وينبغِي أنْ يزيدَ: **بلا نائبٍ، ولو حركةً**. والمنفيَّاتُ؛ إمَّا مرفوعةٌ معطوفةٌ على الاسميَّةِ، لكونِها أحكامًا مثلَهُ[6] ، أو على الفعليَّةِ، إذِ الوَلْيُ يقتضِي التأخيرَ، على ما فسَّرْنا، والوحدةَ اللفظيَّة، إذِ[7] **التداخلُ ممتنعٌ والمؤخرُ مفصولٌ والوجودَ. ولكن**[8] هذا لا يفيدُ اللزومَ المطلوبَ **بل** يُفيدُ عدمَهُ، إذِ الفرعُ لا يزيدُ على الأصلِ، فلا يجوزُ؛ أو منصوبَةٌ على: يَلِيْهِ، وفيهِ ما في الثانيةِ، لكنْ يمنعُ دفعَ الإضرابِ، هاهنا، إمَّا بعمومِ المجازِ، أو جوازِ الجمعِ، كما هوَ مذهبُ المصنِّفِ. **ولشتراكُ**[1] الحقِّ معنًى بينَ الخاصَّين.

وعدمُ القرينةِ لفظيّة، كالإعرابِ والتاءِ في: ضرَبَتْ موسَى سلمَى، أو معنويَّة، نحوَ: أكلَ الكُمَّثرَى عيسَى.

واتصالُهُ، أي كونُ الفاعلِ ضميرًا متَّصِلاً؛ بارزًا أو مستكنًّا، احترازٌ عن المنفصلِ مظهرًا أو مضمَرًا، **ووقوعُ**[2] **مفعولِهِ، أي الفعلِ أو الفاعلِ، بعدَ إلا أو** بعدَ **معناهَا**، وهوَ في إنَّمَا، وإذا دخلَتِ الفعلَ معَ الفاعلِ فقطْ، نحوَ: إنَّما ضرَبَ زيدٌ، فمعنَى إلا قبلَ الفاعلِ، ومعَ شيءٍ آخرَ، فقبْلَهُ إنَّما، نحوَ: إنَّما ضربَ زيدٌ عمرًا يومَ[3] **الجُمُعَةِ، يوجبُ** كلُّ واحدٍ من هذهِ الأربعةِ **تقديمَهُ، أي الفاعلِ على المفعولِ، لدفعِ اللبْسِ**، [[**وامتناعِ فصلِ الجزءِ، وانقلابِ المعنَى**. هذا، ولا بدَّ في الثانِي من شرْطِ تأخُّرِ المفعولِ عن الفعلِ، وفي[4]

---

[6] ب و ح : مثلها .

[7] ح : إذا .

[8] ب و ح : لكن .

[1] ب و ح : أو لشتراك .

[2] ب : أو وقوع .

[3] ب : ويوم .

[4] مكرر في ح .

الثالثِ من توسُّطِ إلا بينَهما، إذْ تقدُّمُ المفعولِ معَ إلا جائزٌ غيرُ **مستحسَنٍ**، (**نحوَ: ما**)[5] ضرَبَ إلا زيدًا عمرٌو، لعدمِ انقلابِ المعنَى، ولزومِ قصْرِ الصفةِ قبلَ تمامِها.

واتصالُ المفعولِ، أي كونُه ضميرًا متَّصلاً، **بدونِهِ**[6] ، **أي بدونِ اتصالِ الفاعلِ**، احترازًا عن نحوِ[1] : ضربْتُكَ، **وضميرِهِ**، أي اتصالُ ضميرِ المفعولِ، **بِهِ**، **أي بالفاعلِ**[2] ، **نحوَ**: ضربَ زيدًا غلامُهُ، **ووقوعُهُ**، **أي الفاعلِ**، **بالرفعِ بعدَ إلا أو** بعدَ **معناها يوجِبُ تأخيرَهُ**، **أي الفاعلِ عن**[3] المفعولِ، لتنافِي الفصلِ بالمظهرِ **للاتصالِ]]**[4] ، **وامتناعِ** /29/ **الإضمارِ قبلَ الذكرِ لفظًا ورتْبةً**، وانقلابِ المعنَى، ولا بدَّ في الثالثِ هاهنا أيضًا مَا[5]**سبقَ**.

وجازَ حذفُ عاملِهِ، **أي الفاعلِ**، **وَحذْفُ مجموعِهِما**، أي الفاعلِ وعاملِهِ، **لو وُجدتْ قرينةٌ**، قيْدٌ لهما، نحوَ: زيدٌ، لمَنْ قالَ: مَنْ قامَ؟ ونعمْ، لمَن قالَ: أقامَ زيدٌ؟ **ووجَبَ حذْفُ عاملِ الفاعلِ لو فُسرَ** ذلكَ العاملُ، **كـ: إنْ زيدٌ جاءَ**، فزيدٌ فاعلٌ لـ: جاءَ، محذوفًا، لا مبتدأٌ؛ لأنَّ حرفَ الشرطِ لا يدخلُ[6] **إلا على الفعلِ لفظًا أو** تقدِيرًا. والمرادُ بالتفسيرِ، هاهنا، إزالةُ الإبهامِ الحاصلِ من الحذفِ، ولو ذُكِرَ المفسَّرُ، حينَئذٍ، للَغَا المفسِّرَ[7] ، **كالمثالِ المذكورِ**، **بخلافِ**

---

(5) مكرر في ب .
(6) من ب و ح ، وفي الأصل: بدون .
(1) ساقطة من ح .
(2) ب : الفاعل .
(3) ح : من .
(4) ما بين القوسين مكرر في الأصل .
(5) ب و ح : مما .
(6) ب و ح : تدخل .
(7) من ب و ح ، وفي الأصل: لافالمسر .

إزالةِ الإبهامِ بدونِ الحذفِ، فإنه يجوزُ جمعُهما، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: { فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ[8] الشَّيطَانُ قَالَ يَا آدَمُ}[9] ، ونحوَ: جاءَ رجلٌ، أي زيدٌ.

وأخرَ بحثَ التنازعِ عن

(مفعول ما لم يسم فاعله)[1]

مخالِفًا لابنِ الحاجبِ كراهةَ **للفصل**[2] بينَ الشيءِ ونائِبِهِ بِمَا لا يخُصُّهُ[3] . والتعبيرُ بنائبِ الفاعلِ أخصرُ وأظهرُ، لعدمِ تناولِهِ، نحوَ: درهمًا، في أُعْطِيَ زيدٌ درهَمًا، أَصْلاً بخلافِهِ، بحسبِ المعنَى الإضافيِّ اللغوي. **مفعُولٌ في الأصلِ نُسِبَ إليهِ**، نسبةً وصفيَّةً أَوَّلِيَّةً، **مجهُولٌ** اصطلاحِيٌّ، أو شبْهُهُ، كاسمِ المفعول.

ولا يقعُ نائبُ الفاعلِ المفعولُ الثانِي من بابِ علمْتُ، يعنِي ما كانَ الثانِي منهُ عينَ الأوَّلِ ذاتًا، **والثانِي والثالثُ، لو وُجدَ الالتباسُ من بابِ أعلمْتُ،** يعنِي ما يتعدَّى إلى ثلاثةِ[4] **مفاعيلَ**. وهذا عندَ المتأخِّرينَ. والمتقدِّمونَ منعُوا مطلقًا، لامتناعِ[5] **كونِ الشيءِ مسندًا**

---

[8] من ح ، وفي الأصل ، و ب : لهما .

[9] سورة طه الآية: 120 . وتمامها: { ... هل أدلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى } .

[1] ما بين القوسين بياض في ب .

[2] ب و ح : الفصل .

[3] ح : يحصه .

[4] ب : ثلاث .

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: امتناع .

ومسندًا إليهِ مَعًا إسنادًا تامًّا، بخلافِ نحوِ: أعجبنِي ضُربَ زيدٌ، وهذا بعدَ كونِهِ قاصرًا غيرُ متوجِّهٍ، إذْ لا إسنادَ تامًّا بينَ المفعولينِ حالَ المفعوليَّةِ، فالحقُّ ما قالَهُ المتأخِّرونَ من أنَّ المانعَ هوَ الالتباسُ، كما **إذا انتفَتِ**[1] القرينةُ، نحوَ: عُلِمَ أخوكَ زيدًا[2] ، **وأُعلِمَ**[3] عمرٌو زيدًا كريمًا، بخلافِ نحوِ: (عُلِمَ منطلقٌ)[4] عمرًا، وأُعْلِمَ الكتابُ زيدًا مستعارًا، إذِ التنكيرُ يرشِدُ أنَّه **الخبرُ في الأصلِ والعقلِ؛ لأن المستعارَ** هوَ الكتابُ. وفي العبارةِ ركاكةٌ والتباسٌ. ولو قالَ: ولا ينوبُ لو التبسَ الثاني والثالثُ من النواسخِ، لكانَ أخصرَ، وأظهرَ، وأسلمَ.

ولا يقعُ **الزمانُ والمكانُ والمصدرُ** نائِبًا **إلا بزائدٍ؛** لئلا يكونَ **ذِكْرُهُ عَبَثًا**، إذْ لا بدَّ لكلِّ حدَثٍ مدلولٌ مشتقٌّ من مطلَقِهما، فلا يقالُ: ذُهِبَ زَمانٌ، أو حينٌ، أو مكانٌ[5] ، أو موضِعٌ، أو ذهابٌ؛ بل يقالُ: ذُهِبَ يومُ الجُمُعَةِ[6] ، وفرسَخٌ، أو ذهابٌ شديدٌ. **وقُعِدَ منسوبٌ إلى مصدرِهِ المعهودِ، جوابٌ عن سؤالٍ**[7] **مقدرٍ؛ أن** سيبويهِ[8] **جوزَ** الإسنادَ إلى المصدرِ المدلُولِ للفعلِ في نحوِ: قُعِدَ وقِيمَ، وهوَ مجرَّدٌ **عن الزوائدِ**[9] . وتقريرُهُ أنَّ ما أجازَهُ المصدرَ[10] المعهودَ، مثلَ أنْ يقالَ لمتوقَّعِ القعُودِ أو القيامِ، إذْ لا فائدةَ في الإسنادِ إلى المؤكَّدِ، وهوَ **ملفُوظٌ**، فكيفَ إذا نُوِيَ ولم يُلفظْ؟ كذا ذكَرَ ابنُ خَرُوفٍ[1] .

---

[1] ب و ح : **انتفى** .
[2] من ب و ح ، وفي الأصل: زيد .
[3] ح : **أو أعلم** .
[4] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[5] ح : أو مكان أو حين .
[6] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[7] **ساقطة من ب و ح** .
[8] انظر شرح الكافية 85/1 .
[9] ب : **الزائد** .
[10] **ساقطة من ح** .
[1] ح : **حروف** .

ولا يقعُ المفعولُ لَهُ وَالمفعولُ معَهُ. أما الأولُ فلِلزومِ زوالِ مُشعِرِ العلّيَةِ، وهذا جوابٌ مُحتاجٌ في[2] /30/ الظرفِ، وأما الذي معَ اللامِ فيقعُ، ولا يُقالَ لَهُ: مفعولٌ لَهُ، عندَ الأكثرينَ، بلْ مفعولٌ بِهِ غيرُ صريحٍ. كذا ذكَرَهُ الرضيُّ[3] . وأمَّا الثاني؛ فلأن في واوِهِ شائبَةَ العطفِ على المقدمِ[4] ، فيلزَمُ وجودُ شبْهَةِ [5] المعطوفِ (معَ حذفِ المعطوفِ عليهِ نَسْيًا)[6] ، ولو حُذِفَتْ لم يعرَفْ أنَّه مفعولٌ معَهَ، ومَا قيلَ: إنِّ الواوَ دليلُ الانفصالِ، والفاعلَ كالجزءِ منْهُ، فكما لا يكونُ معَ الواوِ، لا يكونُ معَها، منقوضٌ بالجارِّ والمجرورِ.

وَالمفعولُ الأولُ من بابِ أعطيْتُ، يعنِي ما يكونُ الثانِي[1] منْهُ غيرَ الأوَّلِ ذاتًا، أوْلى بأنْ يقعَ نائبَ الفاعلِ من الثانِي عندَ عدمِ

وابن خروف هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، أبو الحسن النحوي الإشبيلي الأندلسي، كان فاضلا في علم العربية، محقق مدقق. ت 609 أو 610هـ . صنف: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، شرح جمل الزجاجي، المقنع في الفرائض، مفردات السبع، ومجموعات كثيرة في الرد على الناس؛ كرده على السهيلي، وابن الطراوة، وغيرهما . ترجمته في: فوات الوفيات 79/2، وفيات الأعيان 335/3، بغية الوعاة 203/2، الوفيات ص304،حاشية على شرح بانت سعاد 629/1، لسان الميزان 257/4، الأعلام 330/4، معجم المؤلفين 221/7.

وقد خلط بعض المؤرخين بينه وبين ابن خروف الشاعر علي بن محمد بن يوسف القيسي القرطبي المتوفى سنة 604 هـ. ترجمته في الغصون اليانعة في محاسن المائة السابعة ص138 .

(2) مكرر في الأصل .

(3) شرح الكافية 84/1 .

(4) ب و ح :شيء .

(5) ب و ح : شبهة وجود .

(6) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(1) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

الالتباس؛ لأنَّ في الأوَّلِ معنَى الفاعليَّةِ، وهوَ الآخِذيَّةُ مثلاً، فناسبَ[2] لنيابَتِهِ[3] ، **وفي الثاني معنًى**[4] المفعوليَّةِ، وهوَ المأخوذيَّةُ مثلاً، فلم يناسِبْ، نحوَ: أُعطِيَ زيدٌ درهَمًا، ويجوزُ: أُعطِيَ درهَمٌ زيدًا. **ويجبُ** وقوعُ الأوَّلِ للنيابَةِ[5] **باللبسِ،** دفْعًا لَهُ، نحوَ: أُعطِيَ خالدٌ[6] **بِشرًا، إذا كانَ بِشْرٌ**[7] أسيرًا، أو أجيرًا[8] ، أو ظَهيرًا، ولا يجوزُ: أُعطِيَ بِشْرٌ **خالدًا**[9] .

ولو وُجدَ المفْعُولُ بهِ الصريحُ معَ غيرِهِ من المفاعيلِ **تَعَيَّنَ** للنيابَةِ؛ لشدَّةِ شَبَهِهِ بالفاعلِ، فإنَّ الفعلَ[10] المتعدِّيَ يتوقَّفُ عليهما بخلافِ سائرِ المفاعيلِ،(وإنِ اعْتُرِضَ بالمفعولِ المطلقِ)[1] ، فليُدفَعْ[2] **بتذكرِ مَاسَبَقَ. وإلا،** أي وإنْ لم يوجدِ المفعولُ بِهِ، **فجميعُ** المفاعيلِ الخاليةِ عن موانِعِ النيابَةِ **سَوَاءٌ في جوازِ الإقامةِ مَقامَ الفاعِلِ.**

---

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: قياس .
[3] ب و ح : لنيابة الفاعل .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: يعني .
[5] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[6] ح : حالد .
[7] ب وح : البشر .
[8] من ب و ح ، وفي الأصل: جيرا .
[9] ح : حالدا .
[10] ب : تفعل ، وح : تعفل .
[1] ما بين القوسين بدله في ح : وإن لم يوجد المفعو .
[2] ب : فيدفع .

* التنازع *

ولو اقتضَيا، أي العاملان، للسبقِ الضمني، أو الفعلان، والتخصيصُ للأصالةِ[1] في العملِ، ويعلمُ حالُ غيرِهما بالمقايسَةِ، كحالِ الأكثرِ، واستثناءُ المصدرينِ لعدمِ صحَّةِ قطْعِ **التنازعِ على** المذهبينِ[2] لامتناعِ الإضمارِ، سهوٌ، إذْ تَعَيُّنُ الإضمارِ في الفاعلِ اللازمِ، والمصدرُ لا يلزمُهُ، بالاتفاقِ، فيكونُ كالمفعولِ في القطْعِ **بالحذفِ.**

---

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: للإضافة .

[2] أي مذهب البصريين والكوفيين .

ما بعدَهما اسمًا[3] واحدًا أو أكثرَ اسمًا صريحًا، أو غيرَهُ مظهرًا أو مضمرًا منفصلاً.

ومعنَى الاقتضاءِ[4] والتنازُع تَوجُّهُهُما، بحسبِ المعنَى، إليهِ معَ صحَّةِ وقوعِهِ في ذلكَ الموقِعِ، معمُولاً لكلٍّ منهما على البدلِ، فلا يُتصوَّرُ في المتصلِ إلا المجرورُ، وأمَّا في المقدَّمِ والمتوسِّطِ؛ قيلَ: لا مجالَ للتنازعِ، إذِ الأوَّلُ يستحقُّهُ قبلَ الثانِي، **وأوضحَ بأن الثانِي قبلَ** وجودِهِ لا يُنازعُ[1] ، وبعدَهُ لا يمكنُ فيمَا أخذَهُ الأوَّلُ، ولا يلزمُ تعيُّنُ **إعمالِ الأولِ مطلقًا؛ لأن المانعَ تقدمُ استحقاقِ الأولِ على وجودِ** الثانِي، لا على استحقاقِهِ.

والكلُ فاسِدٌ لصدْقِ حدِ[2] **التنازعِ**، ودعوَى تقدُّمِ استحقاقِهِ على استحقاقِهِ دونَ وجودِهِ تحكُّمٌ، إذْ لو أُريدَ الاستحقاقُ على الملفوظِ فمَعًا، ولو على المنويِّ فعَلى الوجودِ أيضًا. والحقُّ[3] أنَّ التنازعَ إنَّمَا هوَ في النيَّةِ والقلبِ كما صرَّحُوا بِهِ، واللفظُ إنَّمَا يصدُرُ **بعدَ القطعِ. فالصوابُ ما قالَ**[4] الشريفُ[5] : إنَّ إعمالَ كلِّ واحدٍ منهما[6] **جائِزٌ،** لكنَّ المختارَ عندَ الفريقينِ إعمالُ الأولِ، بخلافِ المؤخَّرِ. ولعلَّ وجْهَهُ أوْلَويَّةُ تقدُّمِ العاملِ، ومرجُوحِيَّةُ تأخُّرِهِ، معَ الفصلِ.

---

(3) **ساقطة من ب و ح .**

(4) **ب : الاقتضاء .**

(1) **من ب و ح ، وفي الأصل: تنازع .**

(2) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(3) **ب و ح : والحل .**

(4) ح : قاله .

(5) أي الشريف الجرجاني (مرت ترجمته في حواشي ص60 ، حاشية رقم 6) . وبعدها في ب و ح : رحمه الله .

(6) بعدها في ب : أيضا ، وبعدها في ح : هاهنا أيضا .

فلو كانَ ما بعدَهما، **جوابُ لوْ**[7] ، **ضميرًا منفصِلاً، أو ظاهرًا بعدَ إلا،** قيدٌ لهما، نحوَ: مَا ضرَبَ ومَا أكرمَ إلا أنَا، أو إلا زيدٌ، **فتحذفُ**[8] ما بعدَهما **من العامل الأول** دونَ الثانِي، إنِ اتَّحدَ جهَةُ اقتضائِهما بالاتفاق، فالكلُّ يوافِقُ الكسائِيَّ[1] ، هاهنا، صرّحَ بِهِ في (**شرحِ اللُّبابِ**[2] ولُبِّ الألبابِ)، فلا وجهَ لقولِ منْ قالَ: وأمَّا على مذهَبِ غيرِهما، فلا يُمكنُ قطعُهُ؛ لأنَّ طريقَ القطْعِ عندَهم الإضمارُ، وهوَ ممتنعٌ، هاهنا، إذْ لو أُضمرَ بدونِ إلا فسدَ المعنَى، والحرفُ لا يصِحُّ إضمارُهُ[3] . هذا في المرفوعِ.

وأمَّا في المنصوبِ نحوَ: مَا ضرَبْتُ ومَا أكرَمْتُ إلا إيَّاكَ أو إلا[4] زيدًا، فالحذفُ ظاهرٌ، **إلا لو اخْتلفَ** المضمرانِ **رفعًا ونصبًا،** حالانِ، أو تمييزانِ، أو مصدرانِ، على حذْفِ المضافِ، فإنَّه لا يجوزُ الحذفُ، حينَئذٍ، /31/ بل يجبُ ذكرُ المعمولَين**، كـ: مَا ضرَبْتُ إلا إيَّاك، وما شتمَنِي إلا أنتَ،** لتغايرِ صيغَتَي المرفوعِ والمنصوبِ، فلا يدلُّ أحدُهما على الآخَرِ، بخلافِ المُظهرِ، نحوَ: مَا ضرَبْتُ ومَا شتمنِي إلا زيدٌ، ولو قالَ: (فلو بعدَ)[5] إلا يُحدفُ من الأوَّلِ إلا في المضمرِ المختلِفِ إعرابًا، لكانَ أخصرَ وأشملَ لنحو: مَا قمْتُ ولا قعدْتُ إلا إياكَ.

---

[7] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[8] ب و ح : فيحذف .

[1] راجع مذهب الكسائي في: الجمل ص113،، المسائل الحلبيات ص238-239، التبيين مسألة رقم 34 ص252، النكت الحسان ص94، فاتحة الإعراب ص37، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد 515، الخلاف النحوي الكوفي ص206 .

[2] ب و ح :شراح .

[3] ح : إضمار .

[4] ساقطة من ب و ح .

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: فبعد .

ولو كانَ ما بعدَهما **ظاهرًا غيرُهُ**، أي غيرُ ما ذُكِرَ من الواقعِ بعدَ إلا، بقِيَ المنفصلُ بلا إلا مُهملاً، نحوَ: أقائمٌ أمْ قاعدٌ أنتَ، إذْ جُعِلَ فاعِلاً، واجْترَأَ بعضُهم على الإضمارِ، وعدمِ اشتراطِ رفعِ الظاهرِ في حدِّ المبتدأِ، فعلى هذا فنحوُ: أقائمٌ أمْ قاعدٌ أنتما، أو زيدٌ أو الزيدانِ، يجري فيهِ الحذفُ على مذهبِ الكسائيِّ، والإضمارُ على غيرِهِ، ولم[1] أجدْ فيهِ نقلاً سوى دخُولِ الأخرينِ في إطلاقِ ظاهرٍ، أو لو أُريدَ بهِ **المستقِلِ بالتلفظِ**، ليشمَلَ المنفصلَ، إذْ لا يُعرفُ فرْقٌ بينَهُ وبينَ الظاهرِ في الأمثلةِ المذكورةِ، لكانَ لَهُ وجْهٌ، **أَعْمِلَ العاملُ الثاني عندَ** البصريّينَ[2] ، **ولشارَ**[3] إلى ترجيحِهِ بترْكِ لو للمجاورةِ، وهم يجوِّزونَ إعمالَ الأوَّلِ مرجُوحًا، **وأَضْمِرَ الفاعلُ فيهِ، أي في الفعلِ الأولِ، إنْ اقتضاهُ مشتمِلاً عَلى طُرُزِهِ،** أي وَفْقَ الظاهرِ في التذكيرِ، والتأنيثِ، والإفرادِ، والتثنيَةِ، والجمْعِ، فيجوِّزُونَ الإضمارَ قبلَ الذكْرِ، قطْعًا للتنازعِ، وهرَبًا من حذْفِ الفاعلِ بلا نائبٍ، إذْ لا نظيرَ لَهُ في غيرِ مَاسبقَ، بخلافِ الإضمارِ. والنْقْضُ بنحوِ: مَا أَكرَمَ إلا أنا، وَ { أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ }[4] ، واضْرِبْنَ[5] ، واضْرِبُوا القومَ، واضْرِبْنَ، واضْربِي القومَ، غيرُ واردٍ، لوجودِهِ في الأوَّلينِ بارزًا ومستكنًّا[6] ، ووجودِ بدلِهِ في البواقِي، فظَهَرَ ضعْفُ مذهبِ الكسائيِّ، أعنِي حذْفَهُ هرَبًا من الإضمارِ.

---

(1) ح : ولو .

(2) انظر الإنصاف مسألة رقم 13 ص83، شرح الكافية 70/1، شرح التصريح 386/1.

(3) ح : ولشارة .

(4) سورة مريم الآية: 38 . وتمامها: {.. يوم يأتوننا لكن الظالمون اليوم في ضلال مبين }.

(5) ح : وضربن .

(6) ب : أو مستكنا .

والمفعولُ مبتدأً، أي لو اقتضَى العاملُ من[7] الأول مفعولاً، **لو كانَ ذكرُهُ ضروريًّا يظهرُ**، خبرُهُ. قيلَ: يريدُ مفعولَ بابِ علمْتُ. فيهِ أن المصنفَ والزمخشري[1] جوَّزا حذْفَهُ في قولِهِ[2] ـ تعالى ـ: { وَلا يَحْسَبَنَّ[3] الَّذينَ يَبْخَلُونَ}[4] الآية. وقالَ[5] **ابنُ الحاجبِ في (شرحِ المفصل)**[6] :" **فإن ذلكَ كخبرِ المبتدأِ، فإذا جازَ حذفُ خبرِ المبتدأِ** للقرينةِ، جازَ حذفُ ذلكَ أيضًا ". وقالَ ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ[7] : **إنمَا الممتنعُ** هوُ الاقتصارُ بأنْ يكونَ الآخَرُ نَسْيًا. قيلَ[8]: يريدُ بالضرورةِ ما في حذْفِهِ لَبْسٌ، ومثَّلَ[9] **بنحو**[10] : استعنْتُ واستعانَ عليَّ زيدٌ بهِ، **ورغِبْتُ ورغِبَ**[11] فيَّ الزيدانِ عنْهُما، وملْتُ ومالَ عنِّي زيدٌ إليهِ، وبالإظهارِ خلافَ الحذفِ، بقرينةِ المقابلةِ، وهذا جيِّدٌ؛ لأنَّهم جوَّزُوا

---

[7] **ساقطة من ب و ح .**

[1] **الكشاف** 1/483-484 .

[2] ب و ح : تفسير قوله.

[3] **ح : تحسبن .**

[4] سورة آل عمران الآية 180.وتمامها:{ .. بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم...} .

[5] **ح :قال .**

[6] الإيضاح في شرح المفصل 1/164 .

[7] هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاري، من أئمة **العر**بية، قال عنه ابن خلدون: ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه. ت 762 . **صنف: مغني** اللبيب عن كتب الأعاريب، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شذور الذهب، الإعراب عن قواعد الإعراب، قطر الندى، وغيرها . ترجمته في: حاشية على **شرح بانت سعاد** 1/55، **الدرر الكامنة** 2/415، الوفيات ص361، **شذرات** الذهب 6/191،بغية الوعاة 2/68، معجم المؤلفين 6/163، **الأعلام** 4/147 .

[8] ب : وقيل ، و ح : ويريد .

[9] **من ب و ح ، وفي الأصل: ومثله .**

[10] **من ب و ح ، وفي الأصل: نحو .**

[11] **من ب و ح ، وفي الأصل: ورغبت .**

التنازعَ باقتضاءِ[1] أحدِهما فاعليَّةَ شيءٍ، والآخَرِ مفعوليَّتَهُ، وهيَ تعم[2] ما بالواسطةِ وما بدونِهِ[3] ، لكنْ في تمشِّيهِ[4] فيما سيجيءُ من قولِهِ: ولو مُنِعَ منْهما، فيظهرُ[5] إشكالٌ، وإلا، أي وإنْ لم يكنْ ضروريًّا، فيحذفُ هربًا من الإضمارِ في الفضلةِ.

ولو أُعمِلَ العاملُ الأولُ، كما هوَ مختارُ الكوفيَّةِ[6] لكونِهِ أوَّلَ الطالبينِ، أُضمرَ الفاعلُ فيهِ، أي في الثانِي على طُرُزِ الظاهرِ، بلا خلافٍ، (والمفعولُ معطوفٌ)[7] على المستكن في: أُضْمِرَ، بلا قيْدٍ، لوجودِ الفصْلِ، مشتمِلاً على الوجْهِ الأوَّلِ؛ لئلا يُتَوَهَّمَ أنَّ مفعولَهُ مغايرٌ للمذكورِ، ولا إضمارَ[8] قبلَ الذكرِ، ويجوزُ حذفُهُ؛ لكونِهِ فضلةً، ولو مُنِعَ منْهما، نائبُ الفاعلِ، أي الإضمارِ والحذفِ، فيظهرُ ذلكَ المفعولُ. قيلَ: يريدُ بابَ علمْتُ، نحوَ: حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهما منطلقَينِ الزيدانِ منطلقًا، فلو أضمَرْنَا[1] ثانِيَ الثانِي مفردًا، لخالفَ الأولَ، ولو مُثَنًى لخالفَ المرجِعَ، والاقتصارُ ممتنِعٌ، وَرُد بجوازِ المخالفةِ والاقتصارِ. ولو صُوِّرَ مثالٌ فيهِ لَبْسٌ خالِي الإضمارِ والحذفِ[2] ،

---

(1) ح : بالاقتضاء .
(2) ب : يعم .
(3) ح : بدونها .
(4) من ب و ح ، وفي الأصل: تمشيته .
(5) من ب و ح ، وفي الأصل: فيظر .
(6) راجع الجمل ص113، المسائل الحلبيات ص238-239، الرد على النحاة ص94-95، الإنصاف مسألة رقم 13 ص83، حاشية الصبان على الأشموني 87/2، شرح الكافية 70/1، الخلاف النحوي الكوفي ص206 .
(7) ما بين القوسين من ب و ح ، والعبارة في الأصل مضطربة، كذا: " والمعطوف والمفعول معطوف " .
(8) ح : والإضمار .
(1) ب و ح : أضمار .
(2) من ب و ح ، وفي الأصل: والمنع .

وحُمِلَ المنْعُ على اللبْس، كالضرورةِ فيمَا سبقَ، لزالَ[3] الإشكالُ. وتركَ الجوابَ عن قولِ[4] امرئ القيْسِ[5] لكونِهِ خارجًا /32/ عن المقصودِ، وهوَ ضبْطُ المسائِلِ.

المبتدأ[1]

لَمَّا كانَ مشتركًا بينَ حقيقَتين مختلفَتين، بحسبِ اللفْظِ كالعين، لم يكنْ[2] جمْعُهما في حدٍّ واحدٍ، فأدخَلَ أوْ ليدلَّ على النوعيَّةِ

---

(3) من ب و ح ، وفي الأصل: لزول .

(4) وهو:

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ـ ولم أطلبْ ـ قليلٌ من المالِ

(5) هو أبو الحارث، امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار، أبوه صاحب المُلك المتوارث في كندة، لقب بالملك الضليل، ومات بأنقرة من بلاد الروم، وكان ملك الروم قد أتبعه حُلَّة مسمومة؛ فلما لبسها تقطع ومات، وهو شاعر مشهور جعله ابن سلام رأس الطبقة الأولى في الجاهليين بت نحو 80 ق هـ. ترجمته في: الديوان ص7،طبقات فحول الشعراء 51/1، كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه (نوادر المخطوطات) 288/2، الأعلام 11/2-12، حاشية على شرح بانت سعاد 244/1، خزانة الأدب 160/1، و 609/3-612 .

(1) بياض في ب .

والاستقلال[3] ، بخلافِ الواوِ، إذْ أصلُها الاشتراكُ الشخصِيُّ، إلا أنْ لا يمْكنَ فالنوعِيُّ[4] . **ألا تَرى أن مَنْ**[5] **قالَ: علي لفلانٍ وفلانَةٍ**[6] مائةُ درهمٍ، **صارَ مقرًّا لكل**[7] بخمسينَ، بخلافِ: جاءَني زيدٌ وعمرٌو. وقدْ أصابَ المصنِّفُ حيْثُ ميَّزَ أحكامَ المبتدأِ من الخبرِ، ولم يخلطْ، **كابنِ الحاجبِ**[8] .

مَا، أي اسمٌ أو لفْظٌ، هما أوْلَى من مرفُوعٍ، **أُسنِدَ إليهِ، نائبٌ،** وضميرُهُ لِـ: ما[1] ، **ومنفكًّا،** حالٌ منهُ، **من العاملِ اللفظِيِّ، المرادُ مَا** يعملُ بالأصالةِ فيهِ، فيوجدُ الانفِكاكُ المذكورُ في نحوِ: علِمْتُ لَزيدٌ قائمٌ، وبحسبِكَ درهمٌ، قيلَ: وجْهُ العدُولِ من التجريدِ إلى الانفِكاكِ اقتضاءُ الأوَّلِ سبْقَ الوجودِ دونَ الثاني، وفيهِ خفاءٌ.

أو صفةٌ، أي لفظٌ دالٌّ على ذاتٍ مبهمَةٍ، باعتبارِ معنًى مقصودٍ، فيشملُ الفاعلَ، والمفعولَ[2] ، والصفة المشبَّهَة، والمنسوبَ، نحوَ[3] : **أقرشِي أخُوكَ**[4] ؟ والمستعارَ، نحوَ: أسدٌ الزيدانِ، **بعدَ حرفِ**[5] **النفْي والاستفهامِ. لفظُ الحرفِ حشْوٌ مُخِل، إذِ** النفْيُ أعمُّ مِمَّا يُستفادُ من الحرفِ؛ وهوَ: مَا، ولا، وإنْ، وإنَّما، والاسمُ، نحوَ: غيْرُ قائمٍ الزيدانِ،

---

(2) ب و ح : يمكن .
(3) من ب و ح ، وفي الأصل: الاستدلال .
(4) ح : النوعي .
(5) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(6) ب و ح : وفلان .
(7) ساقطة من ح .
(8) وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص170-181، والإيضاح في شرح المفصل 179/1 وما بعدها، حيث خلط أحكامهما .
(1) ب و ح : إلى ما .
(2) ح : المفعول والفاعل .
(3) ساقطة من ح .
(4) من ب ، وفي الأصل: أخوك ، و ح : أخاك .
(5) ح : حروف .

والفعلُ، نحوَ: ليسَ قائمٌ الزيدانِ، وكذا الاستفهامُ من الحرفِ، وهوَ: الهمزةُ، وهلْ، والاسمُ، نحوَ: مَا صانعٌ البكرانِ؟ ومَنْ خاطبَ الخالدانِ؟ **وكذا**: متَى، وأينَ، وكيفَ، وكمْ، وأيَّانَ.

ويَرِدُ على المصنِّفِ، دونَ ابنِ الحاجبِ، أنْ يذكرَ غيرَ مصغَّرٍ، ولا موصوفٍ؛ إذْ لا يقالُ: أضوَيربٌ الزيدانِ؟ ولا: أضاربٌ عاقلٌ الزيدانِ؟ ورافعة لظاهرٍ، ليخرجَ نحوُ: أقائمانِ الزيدانِ؟ وأقائمونَ[6] الزيدونَ؟ لأنَّ الصفَةَ، هاهنا، متعيِّنةٌ[7] للخبريَّةِ، إذْ تفردُ الصفةُ عندَ رفعِ الظاهرِ، لمشابهةِ[1] الفعلِ، الَّذي يلزمُ[2] **من عدمِ إفرادِهِ تعددُ** الفاعلِ، والتأويلُ البعيدُ، وعليهما[3] نحوُ: أقائمٌ أبوهُ زيدٌ؟ والجوابُ أنَّ المرادَ بالصفةِ المحضةُ، أي لا تشوبُها[4] الموصوفيَّةُ، والمصغَّرُ مركَّبٌ منهما، والمتبادرُ من البعديَّةِ الاتصالُ لفظًا ومعنًى ،والاستفهامُ **والنَّفْيُ في المعنَى داخلانِ على المبتدإِ.**

وهي[5]**نحو: أقائمٌ زيدٌ**، أي فيما طابقَتْ مفردًا، **أمرانِ، كونُ** الصفةِ خبرًا مقدَّمًا ومبتدأٌ ما بعدَهُ فاعلُهُ**سادٌ مسدَّ الخبرِ، بخلافِ: أقائمٌ** الزيدانِ أو الزيدونَ؟ فإنَّ[6] الصفة فيهما متعيِّنةٌ للابتداءِ، وما بعدَهما للفاعليَّةِ، إذِ المطابقةُ لازمةٌ بينَ المبتدأِ والخبرِ.

وقدْ[7] **يقدَّمُ المبتدأُ أصلاً،** تقدُّمَ أصلٍ أو أصليًّا، على حذفِ النسبةِ، والمرادُ بهِ الأوْلويَّةُ،

---

[6]**ساقطة من ب و ح .**
[7] ب : متعين .

[1] ح : لمشابهته .
[2] ح : يلزمه .
[3] أي يرد على الشارح وابن الحاجب .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: يشوبه .
[5] ح : **في .**
[6] بعدها في الأصل: فيهما، وهي مقحمة هنا .
[7]**ساقطة من ب و ح .**

فصح الإضمارُ، أي إتيانُ ضميرٍ راجعٍ إلى المبتدأِ، **قبلَهُ، أي قبلَ ذكرِ** المبتدأِ، لتقدُّمِهِ معنًى، نحوَ: في دارِهِ زيدٌ، وامتنعَ: صاحِبُها في الدارِ.

ويجبُ[8] ، تقديمُ المبتدأِ، **لو**[9] **تضمنَ، عدَلَ عن الاشتمالِ للاختصارِ، ما**[1] **له صدرٌ**[2] كالاستفهامِ، والشرطِ، **والتعجبِ، والقسمِ، كـ: مَنْ أبوكَ** ؟ على مذهبِ سيبويهِ[3] ، **فإن مَنْ**[4] مبتدأٌ عندَهُ، وإنْ كانَ نكرةً، وخبرُهُ معرفةً، وعندَ غيرِهِ: أبوكَ، مبتدأٌ، و: مَنْ، خبرُهُ. **ولو قالَ: كـ: مَنْ قامَ، لكانَ أَوْلَى وأخصَرَ. أو كانَ خبرُهُ فعلَهُ،** أي دالاً على فعلِ المبتدأِ، أي حالِهِ، فيشملُ نحوَ: زيدٌ قامَ؛ لئلا يلتبسَ بالفاعلِ، ونحوَ: أنَا قمْتُ؛ لئلا يلتبسَ بالتأكيدِ ونحوَ[5]: الزيدانِ قامَا والزيدونَ قامُوا لئلا يلتبسَ بالبدلِ والفاعلِ على لغةِ مَنْ **جعَلَ لواحقَ الفعلِ حرفًا**[6]. **أو**[7] **بعدَ إلا،** معطوفٌ على: فعلَهُ، نحوَ: ما زيدٌ إلا قائمٌ، **أو معناهَا،** نحوَ: إنَّمَا زيدٌ قائمٌ؛ لئلا ينقلبَ المعنَى. وهذِهِ زيادةٌ على (الكافيةِ)، وكأنَّما[8] **اكتفَى بِمَا ذُكِرَ في الفاعلِ. أو مماثِلَهُ، معطوفٌ**[9] على: فعلَهُ، **أي في أصلِ**[10] التعريفِ، نحوَ:

---

[8] بعدها في ح : أي .

[9] ح : وتضمن .

[1] ب و ح : ما شيئا .

[2] ب و ح : الصدر .

[3] الكتاب 160/2 .

[4] ساقطة من ح .

[5] ح : نحو .

[6] قال السهيلي:" قد تلحق العلامة الفعل للتثنية والجمع قبل ذكر الفاعلين، فليست حينئذٍ بضمير ... ولكنها حروف لحقت علامة للتثنية والجمع". نتائج الفكر في النحو ص166.

[7] مكرر في ب .

[8] ب و ح : وكأنها .

[9] ب و ح : معطوف أيضا .

المنطلقُ زيدٌ، أو أصلِ التخصيص، نحوَ: أفضلُ منكَ /33/ **أفضلُ** منِّي، وغلامُ رجلٍ صالحٍ خيرٌ منكَ؛ لئلا يلتبسَ بالخبرِ، **إلا بقرينةٍ** معيِّنةٍ للابتداءِ، والاستثناءُ مفرَّغٌ، أي يجبُ تقديمُ المبتدأِ إذا كانَ خبرُهُ مماثلَهُ ملابسًا لكل[1] شيءٍ إلا ملابسًا بقرينةٍ. وهذهِ زيادةٌ لازمةٌ، كـَ:

[الطويل]

7- **بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ**[2]

فإنَّ غرضَ الشاعرِ إلحاقُ أبناءِ الأبناءِ للأبناءِ، دونَ أبناءِ البناتِ، فبنُو أبنائِنا متعيِّنٌ للابتداءِ، فقدَّمَ خبرَهُ لعدمِ الالتِباسِ. والكافُ من عبارةِ المصنِّفِ، ومقدَّرٌ في البيتِ.

ويحذفُ[3] المبتدأُ جوازًا عندَ القرينةِ. اكتفَى بذكرِها في الفاعِلِ.

ويجبُ حذفُ المبتدأ في **نحو: الحمدُ للهِ الحميدُ**، بالرفعِ، يريدُ **كل نعْتٍ** في الأصلِ قُطِعَ على منعُوتِهِ بمخالَفةِ الإعرابِ لزيادةِ مدحٍ، أو ذمٍّ، أو ترحُّمٍ، لزيادةِ معنًى فيهِ، وسُمِّيَ[4] **المرفوعُ على المدحِ، أو** الذمِّ، أو الترحُّمِ. ولو ذُكِرَ المبتدأُ لم يظهرْ قصدُ هذه الثلاثةِ، وكذا

---

(10) ب : الأصل .

(1) ب و ح : بكل .

(2) ينسب للفرزدق، والأشهر أنه لا يعرف قائله. وهو من شواهد، شرح الكافية 97/1، الإنصاف ص66، مغني اللبيب ص589، همع الهوامع 32/2، ائتلاف النصرة ص33، خزانة الأدب 213/1، شرح المفصل 99/1، و 132/9، شرح التصريف الملوكي ص 400، شرح شواهد المغني 848/2، تخليص الشواهد ص198، الحيوان 346/1، شرح التصريح 173/1. والشاهد فيه قوله: " بنونا بنو أبنائنا " حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما في رتبة واحدة في التعريف، لأجل القرينة المعنوية، لأن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الَّذي تذكر الجملة من أجله كان هو الخبر، وهو قوله: بنونا، إذ المعنى: أن أولاد أبنائنا بنونا، أما بناتنا فإن بَنِيهنَّ هم أبناء الرجال الأباعد .

(3) ساقطة من ب .

(4) ب و ح : ويسمى .

المنصوبُ على أحدِ هذه الثلاثةِ يجبُ حذفُ عاملِهِ، كما إذا نُصِبَ[1] الحميدُ، فالرفعُ بتقديرِ: هوَ، والنصبُ بتقديرِ: أعنِي.

وسَمْعٌ[2] **،** رفع على الحكايةِ، عطفٌ على قولِهِ: الحمدُ للهِ، يريدُ كلَّ مصدرٍ (يدلُّ على)[3] الفعلِ، فلا يجوزُ إظهارُهُ، ثمَّ رُفعَ على[4] الخبرِ، فحُمِلَ على النصبِ في وجوبِ الحذفِ، أي: أمري[5] سَمْعٌ.

وزيدٌ، كـ: سَمْعٌ، في الإعرابِ، الخبزَ، بالنصبِ، آكِلُهُ[6] **،** بالرفعِ، تقديرُهُ: زيدٌ آكلُ الخبزَ[7] هوَ آكلُهُ، يريدُ كلَّ مخبَرٍ عنهُ بصفةٍ ذُكِرَ بعدَهُ منصوبٌ على الاشتغالِ. قيلَ: إنَّما وجبَ الحذفُ هنا[8] **، إذْ** لا بدَّ من تقديرِ ناصبٍ خبرٍ لـ: زيدٌ، فالمذكورُ لا يجوزُ أن يكونَ مؤكِّدًا للمحذوفِ؛ لأنَّ[9] المؤكَّدَ لا يحذفُ للتضادِّ بينَ الحذفِ والتأكيدِ، ولا خبرًا ثانيًا؛ لأنَّه لا يتكرَّرُ، بل يتعدَّدُ، فيتعيَّنُ[10] الخبريَّةُ لمحذوفٍ. وهذا، كما تَرى، لا يُفيدُ وجوبَ الحذفِ.

ويكونُ المبتدأُ نكرةً لو تفيدُ[1] **،** وهذا مذهبُ المحقِّقينَ[2] **من** النحاةِ، اختارَهُ المصنِّفُ، والجمهورُ شرطُوا التخصيصَ بشيءٍ؛ ثم

---

(1) ب و ح : نصبت .
(2) من ب و ح ، وفي الأصل: ويمنع .
(3) ب و ح : يدل عن .
(4) ح : عن .
(5) من ب و ح ، وفي الأصل: أمر .
(6) من ب و ح ، وفي الأصل: آكل .
(7) ساقطة من ب .
(8) ح : هاهنا .
(9) من ب و ح ، وفي الأصل: ولأن .
(10) ب و ح : فتعين .
(1) ب و ح : يفيد .

اختلفُوا في عددِ المخصِّصاتِ، وإيجابِ التخصيص للإفادةِ، وهي قدْ توجدُ بدونِهِ، كـ: كوكبٌ انقضَّ الساعة، فلا وجْهَ لاشتراطِ غيرِها، **كـ: ما أحدٌ غيرُ مرزوقٍ**، على اللغةِ التميميَّةِ، **وعبدٌ مؤمنٌ غيرُ مخلَّدٍ في النارِ، وأمعتزليٌّ فيها**، أي في النارِ المدلولةِ بمخلدٍ، **أم رافضي، وشر أهرَّهُما**، راجعٌ إلى المعتزليِّ والرافضيِّ، فيهِ مكنيَّةٌ، وتخييليَّةٌ، وترشيحٌ. **وسلامٌ على أهلِ السنَّةِ.** وللجزءِ، الَّذي لا يقبلُ الانقسامَ أصلاً، وجودٌ في الخارجِ، وفي المثالينِ الأوَّلينِ للمعتزلةِ، وفي السادسةِ للفلاسفةِ.

الخبر

---

(2) قال الرضي: " اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف، مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص ... وقال ابن الدهان ـ وما أحسن ما قال ـ إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا" . شرح الكافية 88/1-89 .

ما[1] **، لفظٌ، أُسندَ إسنادًا تامًّا إلى المسندِ.** فيخرجُ نحوُ: مؤمِنٍ في: { **لَعَبْدٌ** مُؤْمِنٌ خيرٌ مِن مُشْرِكٍ }[2] . وما قيلَ في وجْهِ الخروجِ: لأنَّ المرادَ هوَ المسندُ إلى المبتدأِ، بلا تبعيَّةٍ، كما سبقَ في تعريفِ الفاعلِ، سهوٌ ظاهرٌ.

وهذا التعريفُ أحسنُ وأخصرُ من تعريفِ ابنِ الحاجبِ[3] ، **لكنْ** يلزمُ أنْ لا يكونَ الخبرُ في قولِكَ: زيدٌ قائمٌ أخواهُ[4] ، **مجردَ قائمٍ**[5] ، معَ كونِهِ مرفوعًا، بل معَ فاعلِهِ، كما في: زيدٌ قائمٌ أبوهُ، أو أبوهُ[6] قائمٌ، فيلزمُ كونُ الإعرابِ في وسَطِ المعمولِ. وقد عرفْتَ أنَّه لا فسادَ فيهِ، معَ كونِهِ كلمةً واحدةً، إذا دعَتْ إليهِ ضرورةٌ، وكانَ آخِرًا **في الجملةِ، فما ظنكَ في الأكثرِ؟ وعدمُ كونِ مجردِ قائمٍ، في المثلِ** المذكورِ خبرًا، ظاهرٌ[1] **من اللفْظِ والمعنَى.**

ويطابقُهُ، أي يطابقُ الخبرُ المبتدأَ في التذكيرِ، والتأنيثِ، والإفرادِ، وضدَّيْهِ، **لو كانَ الخبرُ مشتقًّا،** لابدَّ أنْ يزيدَ: أو في حكمِهِ، كالمنسوبِ، ولم يكنْ أفعلَ مِنْ، ولا سببًا، ولا فعيلاً بمعنَى مفعولٍ[2] ، **ولا نحوَهُ.**

ويكونُ الخبرُ جملةً ملابسةً بعائدٍ، يربطُها إلى المبتدأِ؛ لأنَّها من حيثُ هيَ هيَ مستقلَّةٌ، وذلكَ هو الضميرُ في الغالبِ، /34/ **وقدْ تكونُ**

---

[1] ح : ما أي .
[2] سورة البقرة الآية: 221. وتمامها: { ولعبد ... ولو أعجبكم } .
[3] قال:" الخبر هو المسند المجرد عن العوامل غير الصفات الواقعات مبتدًا ". شرح الوافية نظم الكافية ص171 .
[4] ب : أخوه .
[5] ساقطة من ب .
[6] ح : وأبوه .

[1] من ب وح ، وفي الأصل: ظاهرا.
[2] ب : المفعول .

الإشارةُ، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: { وَالَّذينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النارِ }[3] ، والعمومُ المشتمِلُ على المبتدأ، نحوَ قوله[4] : { إِنَّهُ[5] مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ }[6] ، **ولامُ الجنسِ، نحوَ: نِعْمَ** الرجلُ زيدٌ، على وجْهٍ، والظاهرُ، نحوَ: زيدٌ قائمٌ أبو طاهرٍ، (إذْ كنِّيَ بأبِي طاهرٍ)[7] ، **ونحوُ: { الحَاقَةُ مَا الحَاقَةُ }**[8] ، ويستثنَى منهُ خبرُ ضميرِ الشأنِ. وأمَّا نحوُ قولِهِ[9] ـ عليهِ السلامُ ـ: " أفضلُ ما قلتُ أنَا والنبيُّون من قبلِي: لا إلهَ إلا اللهُ "، ومقُولي زيدٌ منطلقٌ ،فالخبرُ فيهِ ليسَ بجملةٍ على الحقيقةِ، إذِ المرادُ اللفظُ.

وقدْ يُحذفُ العائدُ قياسًا، إذا كانَ مجرورًا بِمِن، والجملةُ اسميَّةٌ، (ومبتدؤُها جزءٌ من الأوَّل)[1] ، **نحوَ: البُر الكر**[2] بِستينَ دِرهمًا[3] ، وسماعًا في غيرِهِ، **والظرفُ**، وهوَ[4] **في الاصطلاح أعم من الزمان والمكان، والجار والمجرور، يتعلَّقُ بفعلٍ** محذوفٍ، لا اسمِ فاعلٍ، **على الأولى،** لكونِهِ الأصلَ في العملِ، **إلا ملابسًا بقرينةٍ** معيِّنةٍ **للفعل**[5] ، نحوَ: الَّذي في الدارِ زيدٌ، وكلُّ رجلٍ في الدارِ فلَهُ درهمٌ، أو

---

(3) سورة البقرة الآية: 39 . وتمامها: { ... هم فيها خلدون } .
(4) ب و ح : نحو قوله تعالى.
(5) ح : له نه .
(6) سورة يوسف الآية: 90 .
(7) ما بين القوسين ساقط من ح .
(8) سورة الحاقة الآية: 1-2 .
(9) **الموطأ، كتاب القرآن، رقم** 32، ص214-215 ، **الترمذي كتاب الدعاءات رقم**45، وباب في دعاء يوم عرفة رقم 122 .
(1) ما بين القوسين بدله في ب : " ومبتدأ من الأول " وفي ح : جزها بدل جزء .
(2) ح : **الر والكبر** .
(3) ساقطة من الأصل ، ومن ب ، زيادة من ح .
(4) ب و ح : هو .
(5) ب : **بالفعل** .

معيَّنةٍ لاسمِ الفاعلِ، نحوَ: أمَّا عندَكم فزيدٌ، وخرجْتُ فإذا بالبابِ[6] زيدٌ.

ويتقدَّمُ الخبرُ، أي يجوزُ تقديمُهُ[7] **على المبتدأِ، وإنْ كانَ على خلافِ الأصلِ.**

ويجبُ التقديمُ[8] **لو تضمنَ** الخبرُ **ما لَهُ الصدرُ مفردًا، حالٌ من** فاعلِ تضمَّنَ، أي غيرَ جملةٍ صورةً، (كـ: أيْنَ زيدٌ، فإنَّ أيْنَ مفردٌ **صورةً**)[9] ، وجملةٌ حقيقةً، إنْ قُدِّرَ المتعلَّقُ بِهِ[1] **فعلاً، والمضافُ**[2] إلى ما تضمَّنَهُ في حكمِهِ في وجوبِ التقدُّمِ[3] ، نحوَ: صبيحةَ أيِّ يومٍ **سفَرُكَ**[4] .

أو خصَّصَهُ، أي عيَّنَ تقديمَ خبريَّتِهِ، بحيثُ لو لم يتقدَّمِ التَبَسَ **بالصفةِ، نحوَ: في الدارِ رجلٌ، لا المصطلحِ**[5] ، أعنِي تقليلَ[6] الاشتراكِ، فلا يُنافِي تجويزَ الابتداءِ بنكرةٍ غيرِ مخصِّصَةٍ، ولذا لم يقلْ: أو صحَّحَهُ، كابنِ الحاجبِ[7] ، **ولا بد من استثناءِ الدعاءِ**[8] ، نحوَ: سلامٌ عليكمْ.

---

[6] ب و ح : في الباب .

[7] ب و ح : تقدمه .

[8] ب و ح : التقدم .

[9] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[1] ساقطة من ب و ح .

[2] مكرر في الأصل .

[3] ب و ح : التقديم .

[4] في الأصل: سوك .

[5] ح : المصطح .

[6] ب : تقيليل .

[7] قال ابن الحاجب: " ومنها أن يكون تقديمه هو المصحح للمبتدأ، كقولك: في الدار رجل، فإن تقديم الخبر هنا هو المصحح للابتداء بالنكرة، فلو ذهبتَ تؤخِّره امتنعت المسألة، فوجب التقديم " شرح الوافية نظم الكافية ص174 .

أو كانَ الخبرُ **خبرًا عنْ أنِ المفتوحةِ الواقعةِ**[9] **مبتدأً**[10] **معَ** مدخولِها[11] ، نحوَ: عندِي أنَّكَ قائمٌ؛ لئلا يلتبسَ المكسورةَ[12] . **ولا بد من استثناءِ ما بعدَ أما ولولا، لعدمِ اللبْسِ**[1] فيهما، نحوَ: أمَّا أنَّك **قائمٌ** فحقٌّ، ولولا أنَّ زيدًا قائمٌ لقمْتُ. ولو قالَ: أو لزمَ لَبْسٌ من تأخُّرِهِ، بدلَ قولِهِ: أو خصَّصهُ، أو كانَ خبرًا عن أنَّ، لكانَ أخصرَ وأفيدَ.

أو ضميرُهُ، معطوفٌ على ضميرِ كانَ للفصلِ[2] ، **أي: أو كانَ** ضميرُ الخبرِ، أي الضميرُ العائدُ إليهِ موجودًا **فيهِ، أي في المبتدإِ**، نحوَ: على التمرَةِ مثلُها زبدًا[3] ، فإنَّ ضميرَ: مثلُها عائدٌ إلى التمرةِ، وهي جزءُ الخبرِ في الحقيقةِ، فالإضافةُ لأدنَى ملابسةٍ.

أو كانَ المبتدأُ بعدَ إلا أو معناها، يعنِي إنَّمَا؛ لئلا ينقلبَ المعنَى.

ويتعدَّدُ الخبرُ جوازًا، نحوَ: زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ. **ويجبُ تعددُ الخبرِ لفظًا، كـ: هوَ حلْوٌ حامِضٌ**، والخبرُ في الحقيقةِ مجموعُهما، فكلُّ واحدٍ جزءُ الخبرِ، فلا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِهما، لكنْ لمَّا تعدَّدَ[4] لفظاهُما أُجرِيَ الإعرابُ عليهما معًا، فظهرَ جوازُ إعرابِ المعمولِ **الواحدِ** بإعرابينِ إذا تعدَّدَ لفظُهُ، كما جازَ إعرابُ المعمولينِ بواحدٍ[5] **اتحدا لفظًا**، نحوَ: تضاربَ القومُ.

---

[8] من ب و ح ، وفي الأصل: من الدعاء .
[9] ح : والواقعة .
[10] ح : مبتدأ .
[11] ب و ح : مدخوليها .
[12] ب : بالمكسورة .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل: التقدم .
[2] ح : للفعل .
[3] ح : زيدا .
[4] ح : تعد .
[5] بعدها في ب إذ ، وفي ح : إذا .

اعلمْ أنَّ دخولَ الفاءِ واجبٌ في خبرِ المبتدأِ معَ أمَّا، ولا يحذفُ إلا لضرورةٍ، وجائزٌ فيما ذكرَ المصنِّفُ، وممتنعٌ فيما عداها. **وصح دخولُ الفاءِ في خبرِ كلِّ مضافٍ،** صفةُ: كل، **إلى نكرةٍ** موصوفٍ، أو غيرِ موصوفٍ، نحوَ: كلُّ نعمةٍ فمِنَ اللهِ، **والموصولِ** معطوفٍ على: كل، **بفعلٍ أو ظرفٍ،** نحوَ: الَّذي يأتينِي، أو أمامَك، أو في الدارِ، فلهُ دِرهمٌ، وكذا الموصوفُ[1] بالموصولِ المذكورِ، والمضافُ إليهِ، نحوَ: قولِهِ ـ تعالى ـ: { قُلْ إنَّ المَوتَ الَّذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإنَّهُ مُلاقِيكُم }[2] الآيةَ[3] ، **ونحوَ**[4] : غلامُ الَّذي يأتيني فلهُ درهمٌ، **والنكرةِ الموصوفةِ بهما،** أي بأحدِهما، وكذا المضافُ إليهما[5] ، نحوَ: غلامُ رجلٍ يأتينِي فلهُ درهمٌ.

ويمنعُهُ، يمنعُ[6] **دخولَ الفاءِ في الخبرِ، ليْتَ ولعل.** قيلَ[7] : لمشابهةِ الشرطِ /35/ والجزاءِ، اللذينِ[8] من قبيلِ[9] **الأخبارِ، في** الدلالةِ على السببيَّةِ، وهما يُخرجانِ الكلامَ إلى الإنشاءِ[10] . وفيهِ نظرٌ، وفي أخواتِهما الأربعِ اختلافٌ. والصحيحُ الجوازُ، ويمنعُ **سائرُ**[11] النواسخِ مثل: كانَ، وظننتُ، بالاتفاقِ، فلو قالَ: ويمنعُهُ النواسخُ إلا النونيَّاتِ[1] من الحروفِ، لكانَ أفيدَ، وأبعدَ من الشبْهَةِ.

---

(1) من ب و ح ، وفي الأصل: الموصول .
(2) سورة الجمعة الآية: 8 .
(3) ح : الا .
(4) من ب و ح ، وفي الأصل: وهو .
(5) من ب و ح ، وفي الأصل: إليهما
(6) ب و ح : أي يمنع جواز .
(7) ب و ح : قيل: لأن الدخول .
(8) ب و ح : الَّذين .
(9) من ب و ح ، وفي الأصل: قبل .
(10) ب و ح : الإنشائية .
(11) ساقطة من ح .
(1) ح : نونيات .

ويحذفُ الخبرُ جوازًا لقرينةٍ. **ويجبُ** حذفُهُ **لو التُزِمَ في محلِّهِ،** أي الخبرِ، **غيرُهُ**، فيُستغْنَى منهُ، **كخبرِ لولا** الامتناعيَّةِ، فإنَّ جزاءَهُ **التزمَ محل خبرِهِ**[2] ، **علمًا،** حالٌ من الخبرِ، ليدلَّ لولا عليهِ، وأمَّا الخاصُّ فيجبُ ذكرُهُ، إنْ لم تكنْ قرينةٌ[3] ، نحوَ قولِهِ[4] ـ عليهِ السلامُ ـ " لولا قومُكَ حديثُو عهدٍ بكفْرٍ لنقضْتُ[5] **الكعبةَ فجعلْتُ** لها بابينِ "، وإنْ كانتْ فالأمرانِ، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: { لَولا[6] أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ }[7] ، أي أغوَيْتمُونا.

وما، عطفٌ على خبرِ لولا، يريدُ كلَّ مصدرٍ لفظًا ومعنًى[8] **أضيفَ**، أي نسِبَ **إلى فاعلٍ، أو** لمنْعِ الخلو **مفعولٍ، وبعدَهُ،** أي بعدَ ما أُضيفَ، **حالٌ** من أحدِهما أو منهما، نحو: ضَرْبِي زيدًا، أو زيدٌ، قائمًا أو قائمينِ، وأنْ يضربَ[1] زيدًا قائمًا، والتقديرُ: حاصلٌ إذا كانَ، أي وُجدَ قائمًا، **والقائمُ مقامَ الخبرِ الحالُ.**

وأفعلَ مضافًا[2] **،** عطفٌ، أيضًا، على خبرِ لولا، مضافًا: حالٌ من[3] **أفعلَ من، إلى هذا** المضافِ المذكورِ، نحوَ: أخطَبُ ما يكونُ

---

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: غيره .
[3] ب و ح : يكن .
[4] **الموطأ، باب ما جاء في بناء الكعبة، رقم** 104، ص363، ولفظه: " لولا حدثان قومك بالكفر لفعلت "، صحيح مسلم حج 398، 403، ولفظه: " لولا حدثان قومك بالكفر لنقضت البيت حتّى أزيد فيه من الحجر "، ويروى: " لولا حداثة قومك بالكفر لنقضت البيت "، وانظر صحيح البخاري حج 42، **سنن النسائي** حج 125، **مسند أحمد** 6/ 113، 177، 247، 253، 262، **الدارمي مناسك** 44 .
[5] ح : **لنقضت** .
[6] ح : **لو** .
[7] سورة سبأ الآية: 31 .
[8] ب و ح : **أو معنى** .
[1] ب و ح : **تضرب** .
[2] **ساقطة من ب و ح** .

الأميرُ قائمًا، أي أخطَبُ كونِ[4] الأميرِ حاصلٌ إذا كانَ قائمًا، جعلَ وجودَهُ خطيبًا مبالغةً.

ومَا، عطفٌ، أيضًا، على خبرِ لولا، **عُطِفَ عليهِ،** نائبُ الفاعلِ، **بواوٍ بمعنى معَ،** نحوَ: كلُّ رجلٍ وضيعتَهُ، أي معَ حرفَتِهِ مقرونَانِ.

وَخبرِ مَا أُقسمَ[5] **بهِ، حلَّ كونِ** [6] المقسمِ بهِ[7] ، **صريْحًا فيهِ،** أي في القسمِ، نحوَ: (لَعَمْرُكَ لأَفعلنَّ كذا، لسدِّ الجوابِ مسدَّ الخبرِ، بخلافِ نحوِ: عليَّ عهدُ اللهِ لأفْعلنَّ كذا، لعدمِ)[8] صَراحتِهِ في القسمِ، فلا يجبُ حذفُ خبرِهِ.

خبر باب إن

ما أُسنِدَ تامًّا[1] **إلى** اسمِهِ، فخرجَ[2] : حَسَنًا، في: إنَّ رجُلاً حسَنًا قائمٌ. **وهوَ كالخبرِ،** أي خبرِ المبتدأِ في كونِهِ مفردًا، وجملةً، ومتَّحدًا، ومتعدِّدًا، ومثبَتًا، ومحذُوفًا، وغيرَ ذلكَ، بعدَ أنْ ثبَتَ كونُهُ

---

(3) ساقطة من ب و ح .
(4) ب و ح : أكوان .
(5) من ب و ح ، وفي الأصل: قسم .
(6) ب و ح : كون ذلك .
(7) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(8) ما بين القوسين ساقط من ح .
(1) ح : تماما .
(2) ب و ح :فخرج نحو .

خبرًا لبابِ إن، بوجودِ الشرائطِ، وانتفاءِ[3] الموانع، فلا يَردُ جوازُ: أينَ زيدٌ؟ وامتناعُ: إنَّ أينَ زيدٌ[4] ؟ **ويتقدَّمُ** خبرُ بابِ إنَّ على اسمِهِ **لو كانَ ظرفًا، جوازًا**[5] إذا كانَ الاسمُ معرفةً، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: { إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُم }[6] ، ووُجوبًا إنْ كانَ نكرةً، نحوَ قولِهِ[1] ـ عليهِ السلامُ ـ: " إنَّ من البيانِ لسِحرًا "، ولا يجوزُ في غيرِ الظرفِ، بخلافِ خبرِ المبتدأِ، فإنَّه يجوزُ تقديمُهُ ظرفًا، أو غيرَهُ. وهذا كالاستثناءِ.

خبر لا التي لنفي الجنس

أي لنفْيِ الحكمِ عن الجنسِ. **ما أُسنِدَ تامًّا**[1] **إلى اسمِها. ولا يتقدَّمُ خبرُها** على اسمِها، **ولو كانَ ظرفًا**، لضعفِ عملِهِ.

وكثُرَ[2] **حذفُهُ، أي الخبرِ. ويجبُ حذفُ**[3] خبرِها، **في لغةِ تميمٍ**[4]،، إنْ دلَّ عليهِ قرينةٌ، نحوَ: لا رجلَ، لِمَنْ قالَ: هلْ في الدارِ رجلٌ، وألا يجبُ ذكرُهُ، كما نقَلَ الرضي[5] عن الأندلُسِي[6] . وقيلَ:

---

[3] ح : انتفاع .

[4] ح : زيدا .

[5] ح : جواز .

[6] سورة الغاشية الآية: 25 .

[1] الموطأ، ص986، صحيح البخاري، باب الطب رقم 76، وباب من البيان سحرا رقم 51، صحيح مسلم، باب الجمعة، رقم 47،سنن أبي داود رقم 86، 87،سنن الدارمي رقم 199.

[1] ح : تماما .

[2] ح : كثير .

[3] ح : حذفه .

[4] ب و ح : بني تميم .

[5] شرح الكافية 112/1 .

إنَّ بنِي تميمٍ لا يُثبتونَهُ لفظًا[7] ولا تقديرًا، ويقُولون: معنىَ: لا أهلَ ولا مالَ، انتفَى المالُ والأهلُ، فلا حاجة إلى تقديرِ خبرٍ أصلاً[8] .

اسم ما ولا المشبهتين بليس

في النفْي والدخُولِ على المبتدإِ والخبرِ. ما أسنِدَ إليهِ، نائبُ الفاعلِ، يليهما، حالٌ من المجرورِ، من تمامِ التعريفِ، ومشعِرٌ بِبطلان العملِ عندَ تقدمِ الخبرِ. وَلفظُ لا لم يدخل[1] المعرفةَ عاملةً، وَلم يدخل[2] الباءُ[3] في خبرها، وليستْ[4] لفظةُ[5] لا لنفْي الحالِ، بلْ لمطلقِ النفْي، بخلافِ: ما، وليسَ، في هذهِ الثلاثةِ، فقلَّ العملُ فيها، أي في لا، لقلَّةِ المشابهةِ، وكثُرَ في مَا، لكثرَةِ المشابهةِ.

---

[6] هو أبو حيان. مرت ترجمته في حواشي ص90 حاشية رقم 3 .

[7] ب وح : لا لفظا .

[8] راجع همع الهوامع 202/2 .

[1] ب : تدخل .

[2] ب : تدخل .

[3] ح : الياء .

[4] ح : ليت .

[5] ب وح : لفظ .

المنصوبات[1]

تذكرْ ما ذُكِرَ في المرفُوعاتِ.

المفعول المطلق

سُمِّيَ بهِ لصحَّةِ إطلاقِ صيغةِ المفعولِ على كلِّ فرْدٍ منهُ، من غيرِ تقييدِهِ بحرفٍ، بخلافِ المفاعيلِ الباقِيةِ. /36/

مَا نُصِبَ، عدَلَ عن حد ابنِ الحاجبِ[2] ؛ لاحتياجِهِ إلى تكلُّفاتٍ معَ عدمِ تمامِ منْعِهِ. أمَّا الأوَّلُ فأنْ يُرادَ بالفعلِ في فعلِهِ القيامُ، وبالفاعلِ ما يعمُّ نائبَهُ، لئلا يَرِدَ نحوُ: ضرَبَ ضرْبًا، وبالفعلِ المضافِ إليهِ (ما يَعمُّ)[3] المشتقَّ والمشتقَّ منْهُ، وبالمذكورِ ما يَعمُّ الحكميَّ، وبمعناهُ اشتمالُ الكلِ الجزءَ معَ عدمِ تمشِّيْهِ في النوْعِ والعددِ **ومعمولِ**[1] المصدرِ، ولا قرينة لشيءٍ منها. وأمَّا الثانِي فلصدْقِهِ على نحوِ: ضربْتُ وضربِي شديدٌ. **للتأكيدِ،** أي لمجرَّدِ كونِهِ تأكيدًا، وتقويَةً[2] **لمعنَى**[3] عاملِهِ، يعنِي جعْلَ النصْبِ علامةً لهُ، فخرجَ نحوُ:

---

[1] بياض في ب .

[2] قال ابن الحاجب : " هو اسم ما فعله فاعل الفعل باعتبار المعنى، ليدخل نحو: قعدت جلوسا أو نحوه " .شرح الوافية نظم الكافية ص185 . وانظر الإيضاح في شرح المفصل 218/1 .

[3] ما بين القوسين مكرر في ب .

[1] ح : والمعمول .

[2] ب : أو تقوية .

ضربْتُ زيدًا زيدًا، فإنَّ نصْبَ[4] الثانِي لكونِهِ تأكيدًا للمنصوبِ[5] **، لا** لمجرَّدِ التأكيدِ، وإلا كانَ كلُّ مؤكدٍ منصوبًا. وهذا حدٌّ جامعٌ ومانعٌ، لكنْ لا يُفيدُ للمبتدئِ؛ لاستلزامِ الدورِ، بل يُفيدُ لمَنْ عرفَ المنصوبَ بسلاقَتِهِ، أو بغيرِها، واحتاجَ إلى معرفةِ الاصطلاحِ. **ولا يتقدَّمُ** هذا القسْمُ، أعنِي ما نصِبَ للتأكيدِ، على عاملِهِ؛ لأنَّ حقَّ المؤكِّدِ التأخيرُ[6] . **ولا يُثنَّى ولا يجمَعُ**، لكونِهِ تأكيدًا للماهيَّةِ، من حيثُ هيَ هيَ، ولا كثرَةَ فيها. وهذهِ الثلاثةُ تجوزُ[7] في الأخِيرين، فلذا خصَّصَ النفْيَ **بالأولِ**.

أو النوْعِ أو العدَدِ، بخلافِ النصبِ في نحوِ: رأيْتُ زيدًا[8] **حسَنًا**، ورجَالاً ثلاثةً.

وهوَ، أي المفعولُ المطلقُ، وهذا ليسَ من تمامِ الحدِّ[9] **بلْ حكمٌ** من أحكامِهِ،

ملابسٌ[1] **بمعنَى العاملِ** دائمًا، بخلافِ الملابسةِ بلفْظِهِ فإنَّه قدْ لا يكونُ، نحوَ: قعدْتُ جلوسًا، ومعنَى الملابسةِ اشتراكُهما في معنَى مدلولٍ لهما؛ إمَّا مطابقةً فيهما، نحوَ: ضرْبِي ضرْبًا، أو تضمُّنًا كذلكَ، نحوَ: ضربْتُ ضربةً، أو مختلِفًا نحوَ: ضرَبْتُ ضرْبًا. **ولو كانَ تلكَ الملابسةُ حكْمًا** حكميًا أو محكومًا، لا وضْعِيًّا؛ ليتناوَلَ نحوَ: ضرَبْتُه سوْطًا أو ثلاثةَ ضرْبَاتٍ، وأمَّا نحوُ قولِهِ ـ تعالى ـ:{ وَ ُ أَنبَتَكُم مِنَ

---

[3] ب و ح : بمعنى .
[4] ح : النصب .
[5] ب و ح : تأكيد المنصوب .
[6] ب : التأخر .
[7] ب و ح : يجوز .
[8] ب و ح : ضربا .
[9] بعدها في ب و ح : لعدم الاحتياج إليه .
[1] ح : ملابسا .

الأَرْضِ نَبَاتًا}[2] { وَتَبَتَّلْ إِلَيهِ تَبْتِيلا }[3] ، فالملابسةُ فيهِ وضعيٌّ[4]، لا حكميٌّ كما قِيلَ. **ويحذفُ،** أي يجوزُ[5] **حذفُ عاملِ المفعولِ** المطلقِ، نحوَ: خَيْرَ مَقْدَمٍ. **ويجبُ الحذفُ**[6] **المذكورُ، كـ: فضلاً، أي كحذفِ** عاملِ: فضلاً، من فَضَلَ من الشيءِ كذا، إذا بقِيتْ منهُ بقيَّةٌ، **وأيضًا، من آضَ، أي عادَ، وحَمْدًا لَهُ، وَلَبَّيكَ، من: لبَّ بالمكانِ،** بمعنَى ألبَّ، أي أقامَ، والتثنيةُ للتكريرِ[7] ، أي أُقِيمُ لامتِثالِ أمرِكَ، ولا أبرحُ عن مكانِي كالمُقيمِ في موْضِعٍ.

اعلمْ[8] **أن ابنَ الحاجبِ**[9] **قسمَ وجوبَ الحذفِ إلى السماعِي**[10] والقياسِيِّ، وعدَّ حَمْدًا بدون اللامِ من الأوَّلِ، ولبَّيكَ من **الثانِي، وحصرَهُ الرضِي**[1] في القياسي[2] ، وزادَ فيهِ موضِعَ[3] **ما** وقعَ مبنِيًّا للفاعلِ أو المفعولِ[4] **، بالإضافةِ** أو اللامِ، من غيرِ إرادةِ **النوعِ، نحوَ: { كِتَابَ _ }**[5]**، (و { صِبْغَةَ _ }**[6] **)**[7]**، و { وَعْدَ**

---

[2] سورة نوح الآية: 17 .

[3] سورة المزمل الآية: 8 . وتمامها: { واذكر اسم ربك ... } .

[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[5] ح : ويجوز .

[6] ح : **حذف .**

[7] ح : للتنكرير .

[8] ح : **اعلى .**

[9] **راجع شرح** الوافية نظم الكافية ص186 ، 188 .

[10]ب : **للسماع .**

[1] راجع شرح الكافية 116/1 وما بعدها .

[2] ح : والقياسي .

[3]ب و ح : موضعا .

[4] ح : **والمفعول .**

[5] سورة النساء الآية: 24 . وتمامها: { والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم... } .

[6] سورة البقرة الآية: 138. وتمامها: {... ومن أحسن من الله صبغة ونحن له **عابدون** }.

ِ }[8] ، و { سُنةَ ِ }[9] ، و { فَضَرْبَ[10] الرقابِ }[11] ، وسبحانَ اللهِ ، ولبَّيكَ[12] ، وبؤْسًا لكَ ، وسُحقًّا لكَ[13] ، وغُفرانَكَ[14] وجدعًا[1] لك، بخلافِ نحوِ: سَقاكَ اللهُ سَقْيًا، ورَعاكَ اللهُ رَعيًا، وشَكرْتُ[2] شُكرًا، وفي (نهْجِ البلاغةِ) : " نَحْمَدُهُ حَمْدًا "[3]، ونحو: { وَمَكرُوا[4] مَكْرَهُم}[5] ،{ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا }[6] ، { وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ[7] }[8] ، ونقصَ ما وقعَ مثنًّى، ولو زيدَ للتكريرِ، لانتقاضِهِ

---

[7] ما بين القوسين من ب و ح ، وفي الأصل: وصنعة أبيه .

[8] سورة النساء الآية: 122، ويونس: 4، والروم: 6، ولقمان: 9، والزمر: 20 .

[9] سورة الأحزاب الآية: 38، 62، وغافر: 85، والفتح: 23 .

[10] من ب و ح ، وفي الأصل: ضرب .

[11] سورة محمد الآية: 4 . وتمامها: { فإذا لقيتم الَّذين كفروا... } .

[12] جاء في الزاهر في معاني كلمات الناس 196/1: " قال أبو بكر: سمعت أبا العباس يقول: معنى قولهم: لبيك: أنا مقيم على طاعتك وإجابتك من قولهم: قد لبّ الرجل في المكان وألبّ، إذا أقام فيه... وقال الأحمر: كان الأصل في لبيك: لبَّبَكَ، فاستثقلوا الجمع بين ثلاث باءات فأبدلوا من الأخيرة ياء، كما قالوا: تظنَّيت، وأصله: قد تظننت فأبدلوا من الأخير ياء، كما قالوا: تظنيت، وأصله: قد تظننت، فأبدلوا من الأخيرة ياء، كما قالوا: ديوان ودينار " .

[13] من ب و ح ، وفي الأصل: إليك .

[14] ح : وغفرا لك .

[1] من ب ، وفي الأصل ، و ح : وجذعا .

[2] ب : وشكرته .

[3] نهج البلاغة 103/2 وفيه: " الحمد لله الذي إليه مصائر الخلق، وعواقب الأمر، نحمده على عظيم إحسانه، ونَيِّرِ برهانِه، ونوامي فضله وامتنانه، حمدا يكون لحقِّه قضاء ولشكره أداء " .

[4] ب و ح : مكروا .

[5] سورة إبراهيم الآية: 46 . وتمامها: { ... وعند الله مكرهم } .

[6] سورة الإسراء الآية: 19. وتمامها: { ومن أراد الآخرة ... وهو مؤمن } .

[7] ح : فعلتك التي .

[8] سورة الشعراء الآية: 19 . وتمامها: { ... الَّتي فعلت وأنت من الكافرين } .

بنحوِ قولِهِ ـ تعالى ـ: { ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَينِ }[9] ، وأمَّا نحوُ: لبَّيكَ، وسعْديكَ[10] ، فداخِلٌ في الزيادةِ.

وأَرَى ـ (**بمعنَى أَظُن**)[11] ـ هذا هوَ الحقَّ، وكلامُ المصنِّفِ يميلُ إلى هذا حيثُ قيَّدَ حَمْدًا بـ: لَهُ، وقَرَنَهُ: لَبَّيكَ، ولم يُصرِّحِ السماعَ، غيرَ أنَّه لم يذكرِ (اللامَ في الأوَّلينِ، وفَصَلَ هذا القسمَ من[12] **البواقِي،** بأنْ لم يذكُرِ)[13] القاعدةَ فيهِ، بلِ[1] اقتَصَرَ على الأمثِلَةِ الجزئيَّةِ، فأوْهَمَ أنَّه أرادَ بهِ السماعِيَّ. ويمْكِنُ أنْ يُجْعلَ: لَهُ، متعلِّقًا بالثلاثةِ، على التنازعِ، مُشعِرًا لِلبيانِ[2] باللامِ، ولبَّيكَ بالإضافةِ، فيُوافِقُ الرضيَّ. ولو قالَ: فيجِبُ فيما بُيِّنَ فاعلُهُ أو مفعولُهُ باللامِ أو **الإضافةِ**[3] غيرَ نوعٍ، لكانَ أوْلَى.

ومَا، عطْفٌ على: فضلاً، أي مفعولٍ مطلقٍ، **هوَ مثبتٌ بعدَ نفْيٍ أو معناهُ، دخَلَ** كلٌّ منهُما **على مَا،** أي فعلٍ ناسخٍ، أو اسمٍ، /37/ وهوَ[4] أوْلَى من عبارةِ (الكافيةِ)، **لا يكونُ، المفعولُ المطلقُ، خبرَهُ، لعدمِ صِحةِ الحمْلِ إلا مجازًا، كـ: إنمَا**[5] **أنتَ ضرْبًا**، وما كانَ زيدٌ إلا سيْرًا، وما وجدتُك إلا سيرَ البريدِ، **أو مكررٌ، عطفٌ على: مثبتٌ،**

---

[9] سورة الملك الآية: 4 . وتمامها: { ... ينقلب إليك البصر خاسئا وهو حسير } .
[10] جاء في الزاهر في معاني كلمات الناس 200/1 : " ومعنى سعديك: أسعدك الله إسعادا بعد إسعاد،... ويقال: سعديك مأخوذ من المساعدة، ومعناه قريب من معنى لبيك " .
[11] ما بين القوسين ساقط من ب و ح .
[12] ب : عن .
[13] ما بين القوسين ساقط من ح .
[1] ح : بلا .
[2] ح : بالبيان .
[3] ب و ح : بالإضافة أو اللام .
[4] ح : وهذا .
[5] من ب و ح ، وفي الأصل: ما .

بعده، راجعٌ إلى: ما لا يكونُ خبرَهُ، نحوَ: زيدٌ سيرًا سيرًا، وإنَّ زيدًا[6] (أو كانَ سيرًا سيرًا)[7] .

وجْهُ وجوبِ الحذْفِ أنَّ المقصودَ من مثلِ هذا الحصرِ **والتكريرِ**[8] وصْفُ الشيءِ بدوامِ حصولِ الفعلِ منهُ، ووضْعُ الفعلِ للتجدُّدِ، والاسمُ العاملُ كالفعلِ، معَ أنَّ هذا المصدرَ، بعدَ المخبرِ عنهَ المذكورِ، يدلُّ على تعيينِ العاملِ. وإنْ أُريدَ زيادةُ المبالغةِ رُفِعَ المصدرُ على الخبريَّةِ مجازًا، نحوَ: ما أنتَ[1] إلا سيرٌ.

ومَا، مفعولٌ مطلقٌ، أُكِّدَ بمضمونِ[2] **جملةٍ**، وهذهِ العبارةُ أظهرُ وأفيدُ من عبارةِ (الكافيةِ)، والمرادُ بالجملةِ[3] غيرُ العاملةِ في المفعولِ المطلقِ، فلا يَرِدُ نحوُ: زيدٌ سافرَ[4] مسافرَتَهُ، **كـ: لَهُ عليَّ كذا اعترَافًا، فإن اعترافًا** أكَّدَ مضمونَ: لَهُ عليَّ، الَّذي لا يحتمِلُ غيرَ الاعترافِ، **فسُميَ**[5] تأكيدًا لنفسِهِ، **أو: أنتَ قائمٌ حقًّا،** فـ: حقًّا، تأكيدٌ لمضمونِ: أنتَ قائمٌ، الَّذي يحتمِلُ الحقَّ، فسُمِّيَ[5] تأكيدًا لغيرِهِ، **أو البتةَ،** أي بُتَّ هذا القولُ قطعةً واحدةً، ليسَ فيهِ تردُّدٌ، بحيثُ أجزِمُ[6] **مرةً، وأرجعُ أُخرَى، ثم أجزمُ**[6] فيكونُ قطعتينِ[7] **أو أكثرَ، بل لا** يُثنَّى فيهِ النظرُ، والمسموعُ قَطْعُ همزةِ: البتَّة، على غيرِ القياسِ. **وفي**

---

[6] ح : زيد .

[7] ما بين القوسين بدله في ب : وكان سيرا سيرا ، وفي ح : وكان سيرا سيرا .

[8] ب و ح : أو التكرير .

[1] ب و ح : زيد .

[2] ب و ح : مضمون .

[3] ح : بجملة .

[4] ب و ح : يسافر .

[5] ح : فيسمى .

[6] من ب و ح ، وفي الأصل: أجزمن .

[7] من ب و ح ، وفي الأصل: قطعتان .

تعريفُهُ، أي حقًّا[8] ، وتنكيرُها[9] ، أي: البتةَ. قالَ في (لُبِّ الألبابِ)[10] : والأكثرُ في الأخيرِ، أي فيمَا يحتمِلُ غيرَهُ، التعريفُ باللامِ، وفيما قبْلَهُ، التنكيرُ. ووجْهُهُ أنَّ ما احتمَلَ غيرَهُ يحتاجُ إلى زيادةِ تأكيدٍ، فناسَبَهُ اللامُ العهديُّ أو الجنسُ[1] ، بخلافِ الآخَرِ، ولا يُعقلُ وجْهُهُ ما ذكَرَهُ المصنفُ. وقيَّدَ في شرْحِهِ للسيِّدِ عبدِ اللهِ[2] : وقدْ يجيءُ اللامُ لازِمًا في بعضِهِ[3] ، كالبتَّةِ، فإنَّ سيبويهِ حكمَ في (كتابِهِ[4])[5] (بأنَّ اللامَ)[6] فيها لازِمَةٌ، وإنَّمَا وجبَ حذْفُ العاملِ في هذينِ؛ لأنَّ الجملتينِ كالنائبتينِ عن الناصِبِ[7] من حيثُ الدلالةُ عليهِ، ولذا قيلَ: هما عاملتانِ في المصْدرينِ لإفادَتِهما معنَى الفعلِ. وإنَّما قدَّمَ

---

[8] من ب و ح ، وفي الأصل: حق .

[9] من ب ، وفي الأصل: وسائرها ، وفي ح : وتنكيره .

[10] كتاب لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد سيف الدين الفاضل الإسفرايني . كشف الظنون 455/2-457، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 169/5.

[1] ب و ح : الجنسي .

[2] هو السيد جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني النيسابوري، المعروف بنقره كار (صائغ الفضة) ، عالم بالعربية وأصول الفقه، ولي التدريس بحلب، وأقام بدمشق مدة. ت 667 هـ. صنف: شرح لب الألباب في علم الإعراب للإسفراييني، شرح التسهيل، شرح الشافية، شرح التلخيص، وغيرها .ترجمته في: كشف الظنون 456/2، الدرر الكامنة 286/2، شذرات الذهب 242/6، مفتاح السعادة 129/1، الأعلام 126/4، معجم المؤلفين 108/6 .

[3] ح : يعقبه .

[4] ح : كتاب .

[5] قال سيبويه: " ومن ذلك قولك: قد قعد البتة، ولا يستعمل إلا معرفة بالألف واللام، كما أن جهدك وأجدك لا يستعملان إلا معرفة بالإضافة " . الكتاب 379/1 .

[6] ما بين القوسين بدله في ح : باللام .

[7] بعدها في ح : من الناصب .

المصنِّفُ هذا الضابطَ مخالِفًا (للكافيةِ)، لمناسبةِ السابقِ في التقويَةِ والتأكِيدِ.

أو فُصلَ، عطفٌ على: أُكدَ، **أثرُهُ**، راجعٌ إلى مضمونِ الجملةِ. والمرادُ بالأثرِ الغرضُ المطلوبُ منْهُ، نحوَ قولِهَ ـ تعالى ـ: { فَشُدُّوا الوَثَاقَ فَإما مَنًّا بَعْدُ وَإما فِدَاءٌ }[8] ، فالمضمونُ شَد الوَثاقِ، والأثرُ المن والفداءُ. وإنمَا وجَبَ الحذْفُ لدلالةِ الجملةِ[1] عليهِ. ولم يذكُرْ تقدُّمَ الجملةِ، معَ اشتراطِهِ في الضابِطينِ، اكتفاءً بإشعارِ[2] التأكيدِ، وتفصيلِ الأثرِ.

أو **شُبِّهَ بِهِ**، أي شُبِّهَ بالمفعولِ المطلقِ فيهِ نائبُ[3] **الفاعلِ**، **علاجًا**، حالٌ من المجرورِ، أي صادِرًا عن[4] الأعضاءِ الظاهرةِ، كالضربِ والصوتِ، ويلزمُهُ الحدوثُ، وغيرُ العلاجِ ما ليسَ كذلكَ، كالعلمِ والزهْدِ، ويلزمُهُ الاستمرارُ، **بعدَ مَا**، أي جملةٍ، **تضمنَ صاحبَهُ**، أي المفعولِ المطلقِ، والمرادُ بصاحبِهِ صاحبُ نوعِهِ، لا شخْصِهِ، **ومَا**، أي اسمًا ملابسًا، **بمعناهُ**، راجعٌ إلى المفعولِ المطلقِ، **كـ: لَهُ صوْتٌ صوْتَكَ**، أي يصَوِّتُ صوتَكَ أو تصويتَكَ[5] ، **بإقامةِ الاسمِ مقامَ المصدرِ، كما في: كلمْتُكَ**[6] كلامًا، ووجْهُ الوجُوبِ ما سبَقَ. وتقولُ في غيرِ العلاجِ: لَهُ عِلمٌ علمُ الفقهاءِ، على الوصْفِ أو البدلِ[7] ، ولا يصِحُّ تقديرُ الفعلِ لدلالتِهِ على الحدوثِ، والمرادُ الاستمرارُ.

---

(8) سورة محمد الآية: 4.

(1) من ب و ح ، وفي الأصل: الفعل .

(2) ب و ح : بإشعاره .

(3) ح : بائب .

(4) ب : من .

(5) ب و ح : أي تصويتك .

(6) ب و ح : كلمت .

(7) ح : لبدل .

المفعول به

في اللغةِ: الَّذي أُلصِقَ بهِ الفعلُ، وبِهِ: نائِبُ الفاعلِ، وضميرُهُ عائدٌ إلى اللامِ. **وفي الاصطلاحِ**: **مَا** يتعقَّلُ[1] /38/ **الفعلُ بهِ**، أي[2] الحدثُ، أي يتوقَّفُ تعقُّلُهُ عليهِ. عدلَ عن تعريفِ (الكافيةِ) لعدمِ **تناوُلِ** نحوَ: عرفْتُ زيدًا. وجعلُ الوقوعِ بمعنَى التعلُّقِ حسًّا وعقلاً[3] مجازٌ لا قرينة[4] لَهُ. ويردُ على المصنِّفِ الفاعلُ واللوازمُ البيِّنةُ السابقةُ للأحداثِ. وتجعلُ[5] ما عبارةً عن الاسمِ المنصوبِ بقرينةِ المُقسمِ يخرجُ الكلُّ، لكنَّ فيهِ ما مرَّ غيرَ **مرةٍ**.

ويتقدَّمُ المفعولُ بهِ على عاملِهِ جوازًا، نحوَ: زيدًا ضربْتُ[6] . **ويجبُ التقدمُ المذكورُ ، لو تضمنَ** المفعولُ بهِ **الصدرَ ، أي صدْرَ** الكلامِ ؛ كالاستفهامِ ، والشرطِ، وكمِ الخبريَّةِ، وكالمضافِ إلى أحدِها، **نحوَ: كم رجلاً أو رجلٍ**[7] **ضربْتَ، وغلامَ كم رجلاً أو رجلٍ ضربْتَ.**
ويمتنعُ التقدمُ لو كانَ **العاملُ اسمَ فعلٍ**، لا يقالُ: زيدًا[1] رويدَ، لضعْفِهِ، **أو** شيئًا **مضافًا إليهِ**، نائبُ

---

(1) ب و ح : **يعقل** .
(2) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(3) ب و ح : **أو عقلا** .
(4) ب : قنرنيته .
(5) ب و ح : ويجعل .
(6) ح : ضربت زيد .
(7) ح : **وا رجل** .
(1) ب : زيد .

الفاعلِ، وضميرُهُ عائدٌ إلى موصوفٍ محذوفٍ، لا يقالُ: أنا زيدًا غلامَ ضاربٌ، إذِ المعمولُ لا يتقدَّمُ على ما لا يتقدَّمُ عليهِ العاملُ، لكنْ ينبغِي استثناءُ غيرٍ، فإنَّه يجوزُ أنْ يقالَ: أنا زيدًا غيرَ ضاربٌ، لكونِه بمعنَى: لا ضاربٌ. **ويحذفُ** المفعولُ بهِ جوازًا، لو كانَ منويًّا بقرينةٍ، **ولو كانَ نَسيًا**، أي مَنسِيًّا، فيُجعلُ كاللازمِ، فلا يحتاجُ إلى قرينةٍ، **كـ: يُعْطِي**[2] **،** (أي يفعلُ الإعطاءَ، فلا يقدَّرُ المعطَى لعدمِ تعلُّق الغرض بهِ ، **وعامِلُهُ)**[3] **،** عطْفٌ على ضميرِ: يحذفُ[4] ، **لوجودِ الفعلِ جوازًا، نحوَ: مكةَ، لِمَنِ استْعدَ للحجِ، أي تقصدَ**[5] **مكةَ.**

ويجبُ حذفُ العاملِ في سبعةِ أبوابٍ. الأولُ سماعِي، وذلكَ في الأمثالِ وأمثالِها فلا يجوزُ ذكرُهُ، لامتناعِ تغَيُّرِها، **كـ: أهْلاً**[6] **، أي** أتيْتَ مكانًا مأهُولاً، (أو معمُورًا)[7]، أو لا أجانِبُ. والبواقِي قياسيَّةٌ.

والثاني [1] **باب:**

الاشتمال

---

[2] **من ب و ح ، وفي الأصل: كنعطي .**
[3] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[4] **ب : حذف .**
[5] ح : يقصد .
[6] جاء في الزاهر في معاني كلمات الناس 335/1:" **وقال الفراء: مرحبا** وأهلا منصوب على المصدر وفيه معنى الدعاء كأنه قال: رحب الله بك مرحبا وأهلك أهلا". وانظر لسان العرب (رحب) 414/1.
[7] ما بين القوسين ساقط من ب ، وفي ح : أي معمورا .
[1] ح : **والثاني في .**

ويقالُ لهُ: بابُ الاشتغالِ[2] ، **وما أُضمِر عاملُهُ** على شريطةِ التفسيرِ. قدَّمَه على النداءِ، مخالِفًا (للكافيةِ)، حذرًا عن تباعدِ الأقسامِ، فعلى هذا الأنسبُ تقديمُ التحذيرِ، والإغراءِ، والاختصاصِ.

وما، مفعولٌ بهِ، عطفٌ على: أهلاً، كانَ **بعدَهُ عاملٌ**، فعلٌ أو شبْهُهُ، لا حرفٌ؛ لأنَّه لا ينصبُ المفعولَ بهِ، **عَمِلَ**، زائدٌ، **في غيرِهِ**، ضميرِهِ كـ: زيدًا ضربْتُهُ، أو متعلِّقِهِ، كـ: زيدًا ضربْتُ غلامَهُ، أو رجلاً يحبُّهُ، أو الَّذي يحبُّهُ، أو عمْرًا أو أخاهُ[3] ، فوجودُ الضميرِ وعملُ النصبِ، لفظًا أو معنًى، فيهِ وفي متعلِّقِهِ، شرْطٌ. فالوجْهُ أنْ يقولَ: ناصبِ ضميرِهِ، أو متعلِّقِهِ، فخرجَ نحوُ: زيدًا ضربْتُ، وبمفهومِ غيرِهِ خرجَ نحوُ: زيدًا ضربْتُ بسوطِهِ. **وأمْكنَ إعمالُهُ، أي العاملِ** المذكورِ في المفعولِ بهِ السابقِ، **أو إعمالُ**[4] **مناسِبِهِ، فحُذفَ المضافُ، فرُفِعَ أو بقِيَ على جرِهِ على الأقلِ، أو عطفٌ على** المجرورِ، على مذهبِ الكوفيَّةِ[1] . **واحترازَ بالإمكانِ عما امتنعَ لمانعٍ**[2] لفظيٍّ، كـ: إنَّ وأخواتِهِ، ولامِ الابتداءِ، **وألا للتمني، ومَا، وإنْ، بخلافِ بواقِي حروفِ النَّفْيِ، وإلا، ونونِي** التوكيدِ[3] ، وحرفِ العطفِ، وفاءِ السببيَّةِ الواقعةِ موقِعَها، غيرَ زائدةٍ، ومنهُ قولُهُ ـ تعالى ـ: {الزَّانِيَةُ والزَّانِي (فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ **جَلْدَةٍ**)[4] }[5]، الآية، عندَ[6] **المبردِ**[7] ، وكمْ، والاستفهامِ، والعرْضِ،

---

[2] ح : **الاستغل** .

[3] ب و ح : **أو عمرو وأخاه** .

[4] ب : إعماله ، و في ح : أو إعمال العامل مناسبه .

[1] هذه النسبة ليست صحيحة. وقد محَّصت رأي الكوفيين في عطف الظاهر **على المكني المخفوض من دون إعادة الخافض في كتابي الخلاف النحوي الكوفي ص**356-357.

[2] ح : **لما** .

[3] ب و ح : التأكيد .

[4] ما بين القوسين ساقط من ب و ح .

[5] سورة النور الآية: 2 . وتمامها: { ... فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة } .

والتحضيض، والشرطِ، والتفضيل، والتعجُّبِ، واسمِ الفعل، والمضافِ إليهِ، والصلةِ، والصفةِ، وجوابِ القسَمِ، وكونِ العاملِ من جملةٍ أخرى، ومنهُ قولُهُ ـ تعالى ـ: { الزَّانِيَةُ والزَّانِي[8] } الآية، عندَ سيبويهِ[9] ، إذْ تقديرُهُ عندَهُ: حكمُ الزانيةِ والزاني في ما يُتلى عليكم[10] ، وفاجْلدُوا[11] ، جملةٌ أخرى بيانيَّةٌ، فلا يعملُ في الَّتي قبلَهَ، والفاءُ زائدةٌ أو تفسيريةٌ، أو معنويٌ لفسادِ[1] المعنَى، أو خلافِ المقصودِ، كما في قولِهِ ـ تعالى ـ: { وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُرِ }[2] ، فإنَّه لو نُصِبَ: كل، فإنْ تعلقَ: في /39/ الزبرِ بـ: فعلُوه، فَسَدَ المعنَى[3] ، وإنْ كانَ صفةً لِـ: كل شيءٍ، لزمَ الثاني، إذِ[4] المقصودُ: أنَّ كلَّ مفعولِهِم ثابتٌ في الزبرِ، (لا أنّ كل ثابتٍ في الزبرِ)[5] فعلُوه. وعمَلُ معنَى الابتداءِ[6] في نحوِ: زيدٌ ضربْتُهُ مانِعٌ أيضًا.

وينبغِي أنْ يزيدَ: لولاهُ، أي لولا العملُ في غيرِهِ، ليُعلمَ أنَّ الإمكانَ فرضِيٌّ، وأنَّ المانعَ منحصِرٌ في العملِ، ويحصلُ الاحترازُ منطوقًا من نحوِ: زيدًا ضربْتُ بسوطِهِ، وعبارةُ: أمكنَ، أولى منْ: لو سُلِّطَ، إذْ يتبادرُ منهُ عدمُ الاعتدادِ بالمانعِ اللفظيِّ.

---

(6) ب : عبد .
(7) المقتضب 225/3 . وانظر شرح الكافية 178/1 .
(8) ساقطة من ب و ح .
(9) الكتاب 143/1 .
(10) ب : عليك .
(11) ح : فاجلدوا .
(1) ب و ح : كفساد .
(2) سورة القمر الآية 52 .
(3) ساقطة من الأصل ، و ب ، زيادة من ح .
(4) مكرر في ب .
(5) ما بين القوسين ساقط من ب .
(6) ب : الاالابتداء .

نصبًا، مفعولُ: إعمالُهُ، فهذا مستغنًى عنهُ؛ لأنَّ العاملَ لا يرفعُ ما قبلَهُ، وإنْ جُعِلَ[7] مفعولَ عمِلَ، ليحصلَ الاحترازُ عن نحوِ: زيدٌ ذُهِبَ بِهِ، فالمناسِبُ قربُهُ، والأنسَبُ ما قلنا، **لفظًا**[8] ، أي لفظيًّا، نحوَ: زيدًا ضربتُهُ، **أو معنًى**، أي معنويًّا محليًّا، نحوَ: بزيدٍ مررْتُ بهِ، وعلى الثاني فاللفظيُّ نحوُ: زيدًا ضربْتُ غلامَهُ، والمعنويُّ نحوُ: زيدًا مررْتُ بهِ، **كـ: زيدًا حبستُ عليهِ**، أي لابسْتُهُ[1] ، **أو مررْتُ بهِ، أي** جاوزْتُهُ، مثالانِ للمناسِبِ؛ ليعلمَ أنَّه يعُمُّ اللازمَ والمرادفَ. ولمَّا **اقتضَى المناسَبَةُ المغايرةَ** قدَّمَ الكاملَ فيها، وتركَ[2] **مثلَ الأولِ** لوضُوحِهِ.

والبابُ[3] **على**[4] أربعةِ أقسامٍ؛ ما يجبُ فيهِ النصْبُ، وما يُختارُ، وما يُساوي الرفعَ، وما يُختارُ. وليسَ[5] ما يجبُ فيهِ الرفعُ من هذا البابِ. وفي ترتيبِ الأقسامِ نظرانِ؛ التَّرقِّي التدريجيُّ، وهوَ قلبُ ما ذكرنَا، اختارَهُ ابنُ الحاجبِ، غيرَ أنَّه قدَّمَ اختيارَ النصْبِ على المساواةِ، أو تقديمُ[6] الأحقِّ بالبابِ فالأحقِّ، وهوَ ترتيبُ ما ذكرْنا، وهوَ الأولَى، اختارَهُ المصنِّفُ، غيرَ أنَّه قدَّمَ اختيارَ النصْبِ ومساواتِهِ **فقصرَ، أو المصنفُ** أقلُّ تقصيرًا[7] .

ونصْبُهُ، أي بابِ الاشتغالِ، **أولَى** من رفعِهِ، **لو عُطِفَ**، أي لو **وقَعَ العطفُ في بابِ الاشتغالِ على** جملةٍ **فعليَّةٍ**، كـ:قامَ زيدٌ وعمرًا

---

[7] بعدها في ح : نصبا .
[8] بعدها في ب و ح : صفته .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل: لابسه .
[2] مكرر في الأصل .
[3] ب و ح : ثم هذا الباب .
[4] ساقطة من ب و ح .
[5] ب : ووليس .
[6] ب و ح : وتقديم .
[7] من ح ، وفي الأصل: تقصير ، و في ح : تقصر .

أكرَمْتُه للتناسُبِ، **ولو** كانَتِ الجملةُ المعطوفُ عليها أو المعطوفةُ[8]**، ذاتَ وجهين** الفعليَّةِ والاسميَّةِ، أو احتماليَّ[9] العطفين، نحوَ: زيدٌ قامَ وعمرًا أكرمْتُهُ في دارِهِ، **فالنصبُ مساوٍ** للرفعِ، **أو ليسَ، عطفٌ على: عُطِفَ، المفسرُ بالصفةِ** لو رُفِعَ، كقولِهِ ـ تعالى ـ: { إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ }[1] ، **فإن المقصودَ أن كل شيءٍ** مخلوقنا، فإنَّه[2] **بقَدَرٍ،** والنصْبُ محكَمٌ فيهِ، وأمَّا الرفعُ فيحتملُ فيهِ كونُ: خلقْنَا، خبرًا، فالمقصودُ وصفُهُ، فيفيدُ أنَّ كلَّ مخلوقِنَا بقَدَرٍ، وهذا بمعزَلٍ عن المقصودِ.

أو كانَ بعدَهُ، أي المفعولِ بهِ المذكورِ، **أمْرٌ أو نهْيٌ**، كـ: زيدًا اِضْرِبْهُ، أو لا تضْرِبْهُ؛ لأنَّ الطلَبَ لا يقعُ خبرًا إلا بتأويلِ القوْلِ[3] ، والنصْبُ مستغنًى عنهُ.

أو هوَ، أي المفعولُ بهِ ،وقعَ **بعدَ النفْيِ،** نحوَ: ما زيدًا ضربْتُه، وكذا لا وإن، بخلافِ لمْ، ولمَّا، ولنْ، يجبُ بلفظِ[4] معمولِها، فلا يُقدَّرُ **بالاستقراءِ، والاستفهامِ**، نحوَ: أزيدًا ، أو هلْ زيدًا ضربْته ، والرفعُ في هلْ أضعفُ ، وعندَ البعضِ لا يجوزُ، (بل يجبُ النصبُ)[5] . وينبغِي أنْ يقولَ: بعدَ حرفِ النفْيِ والاستفهامِ ؛ لأنَّه لا يجوزُ النصبُ في: ليسَ زيدٌ ضربْته، ويجبُ في نحوِ: ما زيدًا ضربتُه، أو متى زيدًا

---

[8] ح : والمعطوفة .

[9] ح : واحتمالي .

[1] سورة القمر الآية 49 .

[2] ب و ح : وأنه .

[3] البركلي هنا تابع لأبي بكر الأنباري وبعض الكوفيين حيث منعوا وقوع الجملة الطلبية خبرا، وقد أجاز ذلك جمهور النحويين. انظر: المساعد230/1، ارتشاف الضرب 49/2.

[4]ب و ح : تلفظ .

[5] ما بين القوسين بدله في ح : النصب يجب .

ضربْته، على ما في (التوضيح[6]). **وفي الرضي**[7] **أن الاسماءَ** المتضمِّنة للاستفهامِ يدخلُ[1] على فعليَّةٍ فعلُها ملفوظٌ بهِ، كما في هلْ، ويقبحُ: متى زيدًا ضربْت، ومتى زيدٌ خرجَ، فالرفعُ في: متى زيدًا ضربْته، أقبحُ القبيحين، كما في هلْ، وإذا كانَ المتضمِّنُ للاستفهامِ هوَ المفعولَ بهِ المذكورَ فرفعُه أوْلَى، نحوَ: أيُّهم ضربْته[2] ، **وحيثُ وإذا،** كائنتين، **للشرْطِ،** نحوَ: حيثُ زيدًا تجدْهُ فأكرمْهُ، وإذا زيدًا أكرَمْتَه أكرَمَكَ، وإنَّما لم يجبِ النصبُ بعدَهما لعدمِ تمحُّضِها للشرْطِ، بخلافِ: **إنْ**[3] **ولو، وأما سائرُ الأسماءِ**[4] **الجازمةِ فلا**[5] /40/ **تُفصلُ**[6] **عن** الفعلِ إلا للضرورَةِ، فلا يكونُ من هذا البابِ.

ويجبُ النصبُ بعد حروفِ[7] **التحضيضِ**؛ هلا وألا مشدَّدتينِ، ولولا، ولوما[8] ، **وحرفي الشرْطِ؛ إنْ**[9] ولو، دونَ أمَّا؛ لأنَّهما لا يدخلانِ[10] **إلا على الأفعالِ** بالاستقراءِ.

والرفعُ أوْلَى في غيرِها، أي المذكوراتِ، مِمَّا اختِيرَ[11] فيهِ النصبُ أو وجبَ

---

(6) شرح التصريح 298/1.

(7) شرح الكافية 173/1 .

(1) ب و ح : تدخل .

(2) من ب و ح ، وفي الأصل: ضربت .

(3) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(4) ساقطة من ب .

(5) مكرر في الأصل .

(6) ب و ح : يفصل .

(7) ح : حرف .

(8) ح : وما .

(9) ح : وإن .

(10) ب : تدخلان .

(11) من ب و ح ، وفي الأصل: اختار .

أوساوَى[1] ، **أو وُجدَ** قرينةٌ مرجِّحةٌ للرفعِ، حالٌ من محذوفٍ، أي: أو فيها موجودًا، **أقوَى منها، أي المذكوراتِ المرجحةِ للنصْبِ، أو** المسوِّيَةِ، **كـ: إذا للمفاجَأةِ،** نحوَ: قامَ زيدٌ وإذا عمْرٌو يضرِبُه بكْرٌ؛ لأنَّ غَلبَةَ وقوعِ الاسميِّةِ بعدَ إذا للمفاجأةِ، أقوَى من تناسُبِ العطْفِ. وهذا مذهبُ البعضِ، وبعضُهم يوجِبُ الرفعَ بعدَهُ.

وأما لغير[2] **الطلبِ،** يعنِي الأمْرَ والنهْيَ والدعاءَ، نحوَ: قامَ[3] زيدٌ وأمَّا عمرٌو فأكرمْتُه، فغَلَبَةُ[4] دخولِها على المبتدأِ أقوَى من رِعايةِ **التناسُبِ، وأما معَ**[5] **الطلبِ فالنصْبُ مختارٌ؛ لأن**[6] وقوعَهُ خبرًا بتأويلٍ بعيدٍ، فغلَبَ على الغلَبَةِ، (نحوَ: أمَّا)[7] زيدًا فاضْرِبْهُ، أو فلا تَضرِبْه، أو فغفَرَهُ اللهُ[8] . **وترَكَ الجوابَ على**[9] الآيتينِ الكريمتينِ؛ لأنَّه وظيفةُ المفسِّرِ.

والثالثُ بابُ:

التحذير

---

[1] ح : يساوي .
[2] ب : بغير .
[3] ب : قدم .
[4] في الأصل: فعلته ، وفي ب و ح : فعلبة . وما اثبت هو الوجه .
[5] ساقطة من ب .
[6] ج : لا .
[7] ما بين القوسين مكرر في ب .
[8] ب و ح : تعالى .
[9] ب و ح : عن .

وأشارَ إليهِ بقولِهِ: **ومَا**، أي مفعولٌ بهِ، **حذرَ** مدلولُهُ **من مدلولٍ ذُكِرَ بعدَهُ. وذا**، أي: مَا بعدَه، **ملابسٌ بالواو**، نحوَ: إيَّاكَ والأسدَ؛ بَعِّدْ عن الأسدِ، **والأسدَ بَعْدْ منكَ**[1] ، والجمعُ بينَ ضميرَي[2] **الفاعلِ** والمفعولِ لشيءٍ واحدٍ جائزٌ، إذا كانَ أحدُهما منفصِلاً، ذكَرَهُ **الرضي**[3]، **ومِنْ**[4] **،** نحوَ: إيَّاكَ مِن الأسدِ، أي إيَّاكَ بَعِّدْ من الأسدِ. (**ويُحذفُ: مِنْ جوازًا، كـ: إيَّاكَ أنْ تحذِفَ**[1] ، بخلافِ: إيَّاكَ الأسدَ)[2] ، فإنَّه لا يجوزُ؛ لأنَّ حذفَ الجارِ في غيرِ المواضِعِ المعهودةِ شاذٌّ، **وحذفُ العاطفِ أشذ. وبابُها**، عطفٌ على ضميرِ: يُحذَفُ، وضميرُهُ إلى: مِنْ، أي: يجوزُ حذفُ سائرِ حروفِ الجر **معَ أنْ وأن، حذْفًا قياسًا**، أي قياسيًّا. وهذهِ فائدةٌ استطراديَّةٌ.

وما، أي مفعولٌ بهِ، عطفٌ على: ما حذِّرَ[3] **، حُذرَ**[4] **منهُ، أي** مِن مدلولِهِ، **لو كُررَ**، نحوَ: الطريقَ الطريقَ. وإنَّمَا وجَبَ حذْفُ

---

[1] ب و ح : عنك .

[2] ب : ضمير .

[3] قال الرضي: " قال: كان أصل إيّاك والأسدَ: اتّق، ثم إنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلا جاءوا بالنفس مضافا إلى الكاف، فقالوا: اتّق نفسكَ، ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه؛ لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز أن يكون متصلا لأن عامله مقدر ـ كما يجيء في باب المضمرات ـ فصار منفصلا. وأرى أن هذا الّذي ارتكبه تطويلا مستغنى عنه، والأولى أن يقال: هو بتقدير إياك باعد أو نحِّ، بإضمار العامل بعد المفعول. وإنما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما منفصلا، كما جاز: ما ضربت إلا إياك، وما ضربت إلا إياي... " .شرح الكافية 182/1 .

[4] ح : أو من .

[1] ب : يحذف .

[2] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: حذر .

العامل في قسْمَي التحذير؛ لضيق الوقتِ، وعدمِ الفرصَةِ بذكرِهِ حقيقةً، أو اعتبارًا.

وعاملُها، أي عاملُ قسْمَي التحذيرِ، **بَعِّدْ**، لا: اتَّقِ؛ لاحتياجِه إلى تكلُّفاتٍ. قال الجاميُّ ـ ونعْمَ مَا قالَ ـ : " تقديرُ[5] **بَعِّدْ، في نحو: الطريقَ الطريقَ**، غيرُ مناسِبٍ؛ لأنَّ المعنَى على الاتقاءِ عن الطريقِ، لا على تبْعِيدِهِ، فالصوابُ أنْ يقالَ: بتقديرِ بَعِّدْ، أو اتَّقِ، أو نحوِها[6] .

والرابعُ بابُ:

الإغراء

وهوَ المذكورُ[1] بقولِهِ: **ومَا أُغرِيَ بِهِ مكرَّرًا، كـ: أخَاكَ أخَاكَ**، أي الزَمْ. وهذا أحدُ قسْمَيهِ، فعليهِ أنْ يزيدَ: أو معطُوفًا عليهِ بالواوِ، كـ: شأنَكَ والجمعَ؛ ليدخلَ القسْمُ[2] الآخَرُ، وأمَّا نحوُ: العهدَ، أي الزَمْهُ، أو احْفَظْهُ[3] ، فلا يجِبُ حذفُ عامِلِهِ، وإنْ سُمِّيَ[4] **إغراءً**.

---

(4) ح : وحذر .
(5) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(6) بعدها في ب و ح : انتهى . وانظر الفوائد الضيائية شرح كافي ابن الحاجب 365/1 وما بعدها .
(1) من ب و ح ، وفي الأصل: المؤكد .
(2) ح : قسم .
(3) من ب و ح ، وفي الأصل: أي احفظه .
(4) بعدها في الأصل: به، وهي مقحمة هاهنا .

وعلّةُ وجوبِ الحذفِ ما تقدَّمَ في التحذير[5] .

والخامسُ بابُ:

الاختصاص

كما قالَ: **ومَا نُصِبَ على الاختصاص، كـ: نحْنُ العرَبَ نفْعَلُ كذا،** أي: أَخُص، أو أَعني العربَ.

ومنهُ، أي: ومِما نصِبَ على الاختصاص، **ما نصِبَ على المدح،** نحوَ: الحمدُ للهِ الحمِيدَ، **والذم،** نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: { وَامْرَأَتُهُ حَمالَةَ الحَطَبِ }[1] ، **والترَحم،** نحوَ[2] :

[المتقارب]

---

[5] وهي ضيق الوقت وعدم الفرصة بذكره حقيقة أو اعتبارا.

[1] سورة المسد الآية: 4 .

[2] البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي. ديوان الهذليين 184/2. وهو من شواهد الكتاب 399/1، و 66/2، معاني القرآن للفراء 108/1، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص517، شرح أبيات سيبويه 146/1، المقاصد النحوية 63/4، المحلى وجوه النصب ص38، شرح التصريح 117/2، شرح أشعار الهذليين 507/2، خزانة الأدب 417/1، و 2/ 301، المقرب 225/1، أوضح المسالك 13/3، المخصص 16/ 130، 131،شرح المفصل 18/2، أمالي ابن الحاجب

8- وَيَأوِي إِلى نِسْوَةٍ عُطَّلٍ وَشُعْثًا مَرَاضِيعَ مِثْلَ السَّعَالِي

ولا بدَّ فيهِ من اختلافِ إعرابِهِ[1] لِمَا قبلَهُ، ولذا سُمِّيَ[2] وصْفًا مقطُوعًا أيضًا. وقدْ ينكَّرُ، أي الغالبُ في بابِ الاختصاصِ التعريفُ، وقدْ ينكَّرُ، كـ: شُعْثًا، في البيتِ السابقِ.

واعْلمْ أنَّ المصنفَ عمَّ الاختصاصَ، والمدحَ، والذمَّ، والترحمَ، والمشهورُ تبايُنُها؛ إذِ الاختصاصُ لفظُ أيُّها، موصُوفًا بذِي اللامِ بعدَ ضميرِ المتكلِّمِ؛ للافتخَارِ، نحوَ: أنَا أُكْرِمُ الضِّيفَانَ أيُّها الرجُلُ، أي أنا أكرِمُهُ مختصًّا من بينِ الرجالِ، أو /41/ للتَّصاغُرِ، نحوَ: أنَا المسكينُ أيُّها الرجُلُ، أي مختصًّا بالمسكَنَةِ من بينِ[3] الرجالِ، أو لمجرَّدِ بيانِ المقصُودِ بذلكَ الضميرِ، نحوَ: أنَا أدخلُ أيُّها الرجُلُ، أي مختصًّا بالدخُولِ وهذا القسْمُ منقُولٌ من النداءِ، حالٌّ[4] في الحل، ولذا لم يذكرْهُ المصنِّفُ.

أو اسمٌ منصوبٌ دالٌّ على مفهومِ ضميرِ المتكلِّمِ السابقِ؛ إمَّا معرَّفٌ باللامِ، نحوَ: نحنُ العربَ نفعلُ كذا، أو مضافٌ، نحوَ قولِهِ[5] ـ عليهِ السلامُ ـ: " نحنُ معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورثُ ".

واختُلِفَ في هذا القسْمِ. قيلَ: إنَّه منقُولٌ من النداءِ أيضًا، والمختارُ أنَّه منصوبٌ بـ: أعنِي، أو أخُصُّ؛ لأنَّ النقلَ لا دليلَ عليهِ، هاهنا، بخلافِ القسْمِ الأوَّلِ، معَ أنَّه خلافُ الأصلِ، وذُو اللامِ لا

1:322، رصف المباني ص416 . والشاهد فيه نصب (شعثا) على القطع للترحم، على إضمار فعل تقديره: وذكرهن شعثا . ويجوز في (شعثا) الجر على الإتباع لقوله: (عطل) .

[1] ب و ح : الإعراب .

[2] ح :سمي .

[3] ساقطة من ب .

[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[5] صحيح مسلم 3/ 1379، الموطأ ص393، مسند أحمد 2/ 463 .

يُنادَى، والمفردُ المعرفةُ[6] لا يُنصبُ. وأمَّا إذا لم يتقدَّمْ ضميرُ تكلّمٍ، نحوَ: مررْتُ بهِ الفاسقَ أو المسكينَ، والحمدُ للهِ الحميدَ، فلا[1] يُعدُّ من بابِ الاختصاصِ، بلْ يُسمَّى[2] بابَ المدحِ والذمِ والترحمِ[3] .

(ويجوزُ تقديرُ العامِلِ في الجميعِ؛ أعنِي، أو أخُصُّ، أو أمدَحُ، وأذم[4] ، وأترحمُ[5])[6] ، بحسَبِ المقامِ. والمصنِّفُ جعلَهما بابًا واحدًا؛ لاشتِراكِهما في جوازِ تقديرِ: أخُصُّ، تقليلاً للأقسَامِ، تسهيلاً[7] للضبْطِ.

والسادسُ بابُ:

---

[6] ح : والمعرفة .
[1] مكرر في ب .
[2] ب :سمي .
[3] وانظر المحلى وجوه النصب ص34-39 .
[4] ب : أو أذم .
[5] ب : أو أترحم .
[6] ما بين القوسين ساقط من ح .
[7] ح : وتسهيلا .

النداء

ولم[1] يعرِّفِ المنادَى، كما عرَّفهُ ابنُ الحاجبِ[2] ، **بل اكتفَى** بقولِهِ: **ومَا نُودِيَ بحرْفِ النداءِ** لفظًا، نحوَ: يا زيدُ، أو تقديرًا، نحوَ قولِهِ ـ تعالى ـ: { يُوسُفُ أَعْرِضْ }[3] ، لاحتياجِهِ إلى تعسُّفاتٍ مفسِدَةٍ **للحد، في وجودِ الإقبالِ ضِدِ الإدبارِ، نحوَ**[4] : يَا اللهُ، ويا زيدُ لا تقبلْ **وأدبرْ**[5] ، ويَا سماءُ، ويَا للماءِ.

وإنَّمَا وجَبَ حذفُ عاملِهِ، أعنِي أدعُو، إنشاءً[6] **لرفعِ لَبْسِ** الخبرِ، ثُمَّ أُنيبَ عنهُ حرفُ النداءِ؛ ليدلَّ عليهِ، فتأكَّدَ الوجوبُ لامتناعِ الجمعِ بينَ النائبِ والمَنُوبِ.

ويحذفُ هوَ، أي المنادَى، جوازًا عندَ القرينةِ، مثلَ قولِهِ ـ تعالى ـ: { ألا يَا اسْجُدُوا }[1] فيمن قرأ بالتخفيفِ[2] ، أي: ألا يَا قوْمِ

---

(1) **مكرر في ب** .

(2) قال ابن الحاجب في تعريف النداء: " هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب أدعو، وهي حروف النداء ملفوظا به أو مقدرا، فقولهم: يا زيد معناه: أدعو زيدا، فهو مفعول به بفعل مقدر لا يجوز إظهاره، ولو قلت: يا أدعو زيدا، لم يجز، وإنما وجب حذفه للقرينة الدالة، ولوقوع حرف النداء موقع الفعل المحذوف " . شرح الوافية نظم الكافية ص190 .

(3) سورة يوسف الآية: 29. وتمامها: { ... أعرض عن هذا واستغفري لذنبك . }

(4)**ب وح : في نحو** .

(5)**ب : أو ابر** .

(6) ب : انسيا .

(1) سورة النمل الآية: 25 . وتمامها: { ... للذي يخرجُ الخبْءَ في السمواتِ **والأرضِ...**}.

اسجُدوا[3] ، وزادَ هوَ: ليصِحَّ العطفُ بعدَهُ، **والحرْفُ**، أي يجوزُ حذفُ حرفِ النداءِ أيضًا، **من غيرِ الجنسِ**، قيلَ: يعنِي النكرةَ **قبلَ النداءِ**، فيشملُ يا[4] ، معَ جوازِ الحذفِ منه إذا وصِفَ بذي اللامِ، **والإشارةِ؛** لأنَّ نداءَهما لم يكثرْ[5] ، فلا قرينة، **والمستغاثِ والمندوبِ؛ لأن** المطلوبَ فيها مدُّ الصوتِ والتطويلُ، وينبغِي[6] أنْ يزيدَ: والمتعجَّبِ منهُ، نحوَ: يا لَلماءِ، ويا لَلدواهِي، والمهدَّدِ، نحوَ: يا لَزيدٍ لأقتُلنَّكَ. وإدخَالُهُما في المستغاثِ، كأنَّ المتعجِّبَ يستغيثُ بالمتعجَّبِ منهُ ليحضُرَ، فيقضِيَ منهُ التعجُّبَ، ويتخلَّصَ منهُ، وكأنَّ المهدِّدَ يستغيثُ بالمهدَّدِ[7] ليحضرَ فينتَقِمَ منهُ، ويستريحَ من[8] **ألمِ (خصومَتِهِ، تعسفٌ**[1])[2] **باردٌ، على أن التعجبَ موجودٌ قبلَ النداءِ، وسببُ** الضحكِ والسرورِ، فكيفَ يُقْضَى منهُ التعجُّبُ ويُرادُ التخلُّصُ؟ وأنَّ التهديدَ يقتضِي الاستعلاءَ، والاستغاثة التذلُّلَ، وأنْ يزيدَ: ولفظةِ الجلالةِ، لعدمِ جوازِ الحذفِ عنها أيضًا، فبقِي العلمُ غيرُ الجلالةِ[3]

---

[2] هي قراءة الزهري، وأبي جعفر، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحسن، وحميد الأعرج، وطلحة، والكسائي. **انظر إعراب القرآن** 206/3، **معاني القرآن للفراء** 290/2، معاني القرآن للأخفش 429/2، **الكشف عن وجوه القراءات السبع** 156/2، التبيان 1007/2، البيان في غريب إعراب القرآن 221/2، البحر المحيط 68/7، مفاتيح الغيب 202/12، **الكشاف** 145/3، وفيه : " ومن قرأ بالتخفيف فهو: ألا يا اسجدوا، ألا للتنبيه، ويا حرف نداء، ومناداه محذوف، كما حذفه من قال: ألا يا اسلمي يا دار ميَّ على البلى ".

[3] **ساقطة من ب و ح .**

[4] ب و ح : أيا .

[5] ب : يكسر .

[6] ب : ووينبغي .

[7] ح : المهدب .

[8] **مكرر في ب .**

[1] خبر : وإدخالهما .

[2] ما بين القوسين بدله في ح : الخصومة منه تعسف .

[3] بعدها في ح : لعدم، وهي مقحمة هاهنا .

والمضافُ وأيٌّ الموصوفُ باللامِ، نحوَ: أيُّها الرجلُ، وأيُّهذا الرجلُ. قدَّمَ حذفَهما مخالِفًا (للكافيةِ)؛ لأنَّه عدِمَ الإتيانَ المقدَّمَ على الذكرِ المتفرِّعِ عليهِ سائرُ الأحكامِ والتعبيرُ بالحرفِ لإيهامِ شدَّةِ الاحتياجِ إليهما.

ويجبُ حذفُ حرفِ النداءِ في اللَّهُمَّ، لوقوع الميمِ المشدَّدَةِ عِوَضًا عنهُ، وامتناع الجمعِ بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ عنهُ، وأُخِّرَ[4] الميمُ تبرُّكًا باسمِهِ ـ تعالى ـ. هذا عندَ سيبويهِ[5] وأتباعِهِ[6] ، **وعندَ الفراءِ**[7] أصلُهُ : يا اللهُ أُمَّنَا بالخيرِ[1]، وجوَّزَ دخولَ يا[2] عليهِ ؛ لأنَّه جعلَ الميمَ عِوَضًا عن بقيَّةِ الجملةِ. ورُدَّ بجوازِ: اللهُمَّ أُمَّنا بالخيرِ، واللهُمَّ العَنْ فلانًا، والدعاءِ على نفسِهِ، وامتناعِ: اللهُمَّ وارْحمْنَا.

---

[4] من ب و ح ، وفي الأصل: أوجر .

[5] الكتاب 196/2 .

[6] انظر همع الهوامع 64/3 ، شرح الكافية 146/1.

[7] هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن منظور الديلمي، أجل أصحاب الكسائي وأشهرهم، كان رأسا في النحو واللغة، وزعيم الكوفيين بعد الكسائي، ت 207 هـ. صنف: معاني القرآن، الحدود، البهاء أو البهي، المقصور والممدود، الأيام والليالي والشهور، وغيرها . ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص143، مرآة الجنان 38/2، وفيات الأعيان 176/6، تاريخ بغداد 149/14، الفهرست ص98، نزهة الألباء ص81، إنباه الرواة 1/4، مراتب النحويين ص139، أخبار النحويين البصريين ص51، بغية الوعاة 333/2،حاشية على شرح بانت سعاد 326/1، تهذيب التهذيب 212/11، الأنساب 352/4، شذرات الذهب 19/2.

[1] معاني القرآن 203/1. وانظر الأصول في النحو 338/1، الخلاف النحوي الكوفي ص331، مدرسة الكوفة ص220 .

[2] ح : يا أمنا .

ولا يوصَفُ لفظُ اللهُمَّ، عندَ سيبويهِ[3] **؛ جعلَ**[4] الميمَ مانِعًا، وجعلَ مالِكَ المُلْكِ (في قولِهِ ـ تعالى ـ: { قُلِ[5] اللَّهُمَّ مَالِكَ المُلْكِ }[6])[7] **منادًى، لا وصْفًا** /42/ ، وأمَّا غيرُ سيبويهِ فجوَّزُوا[8] .

ويُبنَى المنادَى على رفعِهِ، **مجازٌ باعتبارِ الكونِ، أو الأولُ شامِلٌ** لواوِ الجمْعِ وألفِ التثنيةِ والضمةِ، لفظًا أو تقديرًا أو[9] **محلاً، لو كانَ مفردًا** غيرَ مضافٍ ولا مشابهٍ بهِ[10] **، معرفةً قبلَ النداءِ، نحوَ:** يا هذا[11] ، أو بعدَهُ، نحوَ: يا رجلُ، **كـ: يا رجُلان.** مثَّلَ بتثنيةِ النكرةِ؛ لتكونَ قرينةً لإرادةِ أحدِ معاني المفردِ، ويظهرَ عمومُ الرفعِ والمعرفةِ. وإنَّمَا بُنِيَ لوقوعِهِ موقِعَ الكافِ الاسميَّةِ، ومشابَهَتِهِ إيَّاها إفرادًا وتعريفًا في مثل: أدعُوكَ، المشابهَةِ لكافِ الخطابِ الحرفيَّةِ، لفظًا **ومعنًى**[1] .

ولما كانَ المختارُ في العلمِ المفردِ الموصوفِ بابنٍ أو ابنةٍ، مضافينِ إلى علمٍ، نحوَ: يا زيدَ بنَ عمرٍو، ويا هندَ بنةَ عمرٍو، بخلافِ: يا رجلُ ابنُ[2] ، ويا زيدانِ ابنا عمرٍو، ويا هندُ بنتُ عمرٍو، **الفتحُ**[3] معَ جوازِ الضمِّ، وكانَ بيانُه في المنادَى أنسبَ منهُ في تابعِه،

---

(3) **الكتاب** 2/ 196-197، **وانظر المقتضب** 239/4 .

(4) ح : لأنه جعل .

(5) **ب : مع** .

(6) سورة آل عمران الآية: 26. وتمامها: {..تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك **ممن تشاء**}.

(7) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(8) **كالمبرد مثلا. انظر المقتضب** 239/4 .

(9) **مكرر في ب** .

(10) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(11) ب : زيد .

(1) **ب : أو معنى** .

(2) **من ب و ح ، وفي الأصل: أبو** .

(3) **من ب و ح ، وفي الأصل: والفتح** .

قلَ: وزيدَ بنَ عمرٍو أوْلَى. وهذا إيجازٌ مُخِلٌّ، ولو قالَ: وفتحُ زيدَ ابنَ عمرٍو، لكانَ أقربَ.

وجُر المنادَى **بلامِ الاستغاثةِ؛ لأن**[4] لامَ الجرِّ للتخصيصِ دلالةً، على أنَّه مخصوصٌ من بينِ أمثالِهِ للدعاءِ، ولو زادَ: **والتعجبِ**[5] والتهديدِ، لكانَ أفيدَ. واللامُ مفتوحةٌ في مثلِ هذهِ الثلاثةِ، حَمْلاً على: لَكَ. ولو عُطِفَ بغيرِ يا، نحوَ: يا لَلكهُولِ ولِلشَّبانِ[6] ، كسَرْتَ في المعطوفَةِ. ولا يُستعملُ فيها إلا يا. وإنَّمَا أُعرِبَ معَ اللامِ لضعْفِ مشابهةِ الحرفَ بدخولِ خاصَّةِ الاسمِ. **وفُتِحَ، أي بُنِيَ المنادَى على الفتحِ، بألِفِها، أي بدخولِ ألفِ**[7] **الاستغاثةِ؛** لاقتضائِها فتحَ ما قبلَها، **ولا لامَ**، عطْفٌ على: فُتِحَ، بتقديرِ: فيهِ، حينَئذٍ. قيلَ: لتنافِي أثرَيْهما. فيه أنَّه إنْ[1] **أرادَ مطلقًا، فممتنعٌ لجوازِ: لَلفتَى**[2] ، وإنْ لفظينِ، فلا تقريبَ. ونوقِضَ، أيضًا، بنحوِ: يا لأحمدَاه[3] ، **معَ** عدمِ جوازِهِ، وأُجيبَ بالحمْلِ على الاطِّرادِ، ويحتملُ[4] **التنافِي في** الصفةِ، أعنِي البِنائيِّةَ[5] والإعرابيَّة، دونَ الذاتِ، أعنِي الفتحة **والكسرةَ**[6] . فيهِ أنَّ الاطِّرادَ في النوعينِ المختلفينِ ضعيفٌ، والألفُ **لا توجِبُ**[7] البناءَ، إنَّمَا الموجِبُ المشابهَةُ القويَّةُ الَّتي تزولُ باللامِ، وقيلَ: للتحرُّزِ عن التكرارِ، وهذا لا يوجِبُ منعَ الجمْعِ، خصُوصًا إذا

---

(4) ب و ح : لأنها .
(5) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(6) ب و ح : للكهولة وللشباب .
(7) ح : الألف .
(1) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(2) ب و ح : وا غلام زيداه .
(3) من ب و ح ، وفي الأصل: لأحدا .
(4) ب : وبحمل ، و ح : ويحمل .
(5) من ب و ح ، وفي الأصل: البيانية .
(6) ح : ووالكسرة .
(7) ب و ح : يوجب .

لم يتَّحدَا لفظًا، وخصُوصًا فيما يُطلَبُ فيهِ المدُّ والتطويلُ، وقيلَ: للتحرُّزِ عن الجمعِ بينَ العِوَضَينِ، وهذا يتوقَّفُ على كونِ أحدِهما عِوَضًا، وهذا أمثلُ؛ إذْ مناسَبَةُ اللامِ للاستغاثةِ ظاهرةٌ، كما بيَّنَّا، بخلافِ الألفِ، وحيثُ يُرادُ مدُّ الصوتِ معَ الاستغاثةِ، يُعَوَّضُ الألفُ عن اللامِ.

وينصبُ المنادَى **المضافُ،** كـ: يا عبدَ اللهِ، **وشِبْهُهُ.** أرادَ بهِ ما اتصلَ بهِ شيءٌ من تمامِهِ[8] ، معمولٌ لهُ، نحوَ: يا حَسَنًا وجْهُهُ، ويا خيْرًا من زيدٍ، ونعْتٌ[9] لهُ جملةٌ، نحوَ: يا حلِيمًا لا تعْجَلْ، أو ظرفٌ[1] ، نحوَ[2] :

9- ألا يَا[3] نَخْلَةً منْ ذَاتِ عِرْقٍ [الوافر]

بخلافِ: يا زيدُ الظريفُ، أو معطوفٌ عليهِ، على أنْ يكونَ اسمًا لشيءٍ واحدٍ، نحوَ: يا[4] ثلاثةً وثلاثينَ، عددًا وعلَمًا، بخلافِ: يا زيدُ وعمرُو، **والنكرةُ** المفردَةُ[5] ، كقولِ الأعمَى: يا رجُلاً خُذْ بيدِي.

---

(8) من ب و ح ، وفي الأصل: من تمام .

(9) ب و ح : أو نعت .

(1) من ب و ح ، وفي الأصل: ظرفا .

(2) صدر بيت للأحوص، وعجزه: عليك ورحمة الله السلام . وهو من شواهد شرح الكافية 93/1، مغني اللبيب ص467، أمالي الزجاجي ص52، الخصائص 386/2، الأمالي الشجرية 180/1، الأصول في النحو (ط النجف) 226/1، و 326، شرح شواهد المغني 777/2، المقاصد النحوية 527/1، شرح التصريح 344/1، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص805، همع الهوامع 39/3، 240، و 408/4، و 228/5، و 275/5.
والشاهد فيه قوله: (يا نخلة من ذات عرق) حيث نصب المنادى لأنه نكرة موصوفة بالجار والمجرور . وسيتكرر عجزه برقم13 .

(3) من ب و ح ، وفي الأصل: أيا .

(4) ساقطة من ح .

(5) ح : المعرفة .

وتابعُ المنادَى **المبنيِ،** مبتدأٌ خبرُهُ **يرفَعُ**، احترزَ[6] بهِ عن المعرَبِ، فإنَّ تابعَهُ لا يجوزُ رفعُهُ، والمرادُ غيرُ ما فيهِ ألفُ[7] الاستغاثةِ، إذْ[8] تابعُهُ، أيضًا، لا يرفَعُ، **سوَى التأكيدِ اللفظي،** فإنَّه كالمؤكّدِ إعرابًا وبناءً، على الأصَح، **ومعطوفٍ،** عطفٌ على التأكيدِ، **يدخلُ عليهِ**، يريدُ غيرَ ذي اللامِ غيرَ الجلالةِ، **والبدلِ، عطفٌ عليهِ**، أيضًا، **لاستقلالِهما؛** علّةٌ لاستثناءِ الآخرين[1] ، فيكونانِ كالمنادَى المستقلِ، **إنْ كانَ ذلكَ التابعُ مفردًا،** لو حقيقةً، بأنْ لم يكنْ مضافًا ولا شبْهَهَ، **ولو كانَ الإفرادُ حكمًا** حكميًا، بأنْ كانَ مضافًا لفظيًّا أو شبهَ مضافٍ **لِنَصْبِ المضافِ** المعنوي /43/ وجوبًا، علةٌ للاشتراطِ. ولما كانَ[2] للحكميِّ شبهانِ[3] ، وجبَ النصبُ عندَ مباشرةِ العاملِ بالذاتِ، وجازَ الوجهانِ عندَ الواسطةِ.

ويرفعُ ذلكَ التابعُ حمْلاً على لفظِ المنادَى، لمشابهَتِهِ المعربَ في[4] العروضِ والاطرادِ، بخلافِ لازمِ البناءِ، والأشبَهُ أنَّ هذا الرفعَ مثلُ الجَرِ الجِوَاري، ورفعُ {لِلْمِلائِكَةُ اسْجُدُوا }[5] ، على قراءةِ[6] أبي جعفرٍ، للمشاكلَةِ والإتباعِ، ليسَ بإعرابٍ ولا بناءٍ، والتسميةُ بالرفعِ والجرِ مجازٌ، **وينصَبُ** حمْلاً على محلِّهِ، وتركَ ذِكْرَ اختيارِ[7] الخليلِ

---

(6) ح : احترزه .
(7) ح : الألف .
(8) من ب و ح ، وفي الأصل: أو .
(1) ب و ح : الأخيرين .
(2) ساقطة من ب .
(3) ح : بشهادة .
(4) مكرر في ب .
(5) سورة البقرة الآية: 34، النساء الآية: 102، الأعراف الآية: 11، الإسراء الآية: 61، الكهف الآية: 50، طه الآية: 116 .
(6) راجع ص117، حاشية رقم 2 .
(7) انظر آراءهم في المقتضب 4/ 212-213 ، شرح الكافية 139/1 .

وأبي عمرٍو وأبي العباس، إذِ التعارضُ يسلبُ[8] الاختيارَ، فتبقَى[9] المساوَاةُ المفهومَةُ من الإطلاقِ.

ويجبُ زيادةُ لفظِ أيَّهذا، **أو لفظِ** أيُّها، **أو لفظِ هذا مع نداءِ ذي اللامِ؛** لئلا يلزمَ اجتماعُ آلَتي التعريفِ، وزيادةُ ها التنبيهِ[1] **في** أيُّها، معَ أنَّه مناسِبٌ للنداءِ، عِوَضٌ عن ما يقتضِيهِ، أي من المضافِ إليهِ، ولمَّا كانَ إبهامُ الإشارةِ أقلَّ من أيٍّ، ولذا جازَ: يا هذا، بدونِ وصْفٍ، دونَ: يا أيُّ، عقَّبَ بهِ تدرُّجًا في النزولِ من الإبهامِ[2] **إلى** التفسيرِ[3] ، فلم يلزمِ[4] **الاستدراكُ،** بل ارتفعَتْ درجةً من أُختيهَا، فلذا قدَّمَها.

سوى ـ، استثناءٌ من ذي اللامِ، فيقالُ فيهِ: يا اللهُ، بلا توسُّلٍ، معَ قطعِ الهمزةِ؛ لكونِ لامِها عِوَضًا من[5] محذوفٍ ولزومها، بخلافِ نحوِ: **النجمِ والناسِ**[6] ، **فقطعُ**[7] الهمزةِ إيماءٌ إلى خروجِها عن دلالةِ التعريفِ، وقيلَ: لنيَّةِ الوقفِ، تفخِيمًا للجلالةِ.

ويرفعُ ذو اللامِ المذكورُ وجوبًا، هذا تخصيصٌ لقولِهِ: وتابعُ المبنِيِّ إلى آخرِهِ، أي يجبُ رفعُ هذا التابعِ، ولا يجوزُ نصبُهُ، **معَ تابعِهِ** إشعارًا بأنَّه المقصودُ بالنداءِ، فكأنَّه باشرَهُ حرفُ النداءِ. **وتابعُ** المعربِ على لفظِهِ، كذا قيلَ. والأخيرُ منقوضٌ بنحوِ: جاءَني ضاربُ

---

[8] ح : بسبب .
[9] ب و ح : فيبقى .
[1] ح : للتنبيه .
[2] ح : إبهام .
[3] ح : تفسير .
[4] من ب ، وفي الأصل: يزل ، و ح : فيلزم .
[5] ح : عن .
[6] بعدها في ح : الصعق .
[7] ب و ح : وقطع .

زيدٍ وعمْرًا[1] . وتوصيفُ المعربِ بالّذي[2] لا محلَّ لهُ من الإعرابِ سوى الرفعِ لدفعِه فاسدٌ هاهنا.

وَضُم مبنيًا **ونُصِبَ مُعربًا**[3] : [البسيط]

10- **يَا تَيْمَ تَيْمُ عَدِي**

يريدُ المنادَى المكرَّرَ، إذا أُضيفَ الثانَي فقط. وجْهُ الأوَّلِ ظاهرٌ، والثاني جعلُهُ مضافًا إلى محذوفٍ مثْل المذكورِ، أو إليهِ، والثانِي تأكيدٌ فاصِلاً.

وجازَ يَا غلامِيْ، بسكونِ الياءِ، **ويَا غلامِيَ،** بفتحِها، والقرينةُ[1] **التكرَارُ، وثِقَلُ**[2] الضمِّ والكسرِ وأصليَّةُ السكونِ وأخفِّيَّتُهُ، **ويَا غلامِ،**

---

[1] من ب وح ، وفي الأصل: وعمرو .

[2] ب : يا الّذي .

[3] جزء بيت لجرير، وتمامه:

.... لا أبا لكم لا يلقيَنَّكم في سوءة عمر

وهو من شواهد الكتاب 53/1، و 205/2، المقتضب 229/4، الخصائص 345/1، الأصول في النحو 343/1، الأمالي الشجرية 83/2، شرح المفصل 10/2، و 105، و 21/3، مغني اللبيب ص596، اللامات ص101، الأزهية ص238، شرح أبيات سيبويه 1،142، شرح شواهد المغني 855/2، لسان العرب (أبي)11/14، المقاصد النحوية 240/4، نوادر أبي زيد ص139، أمالي ابن الحاجب 725/2، رصف المباني ص245، الأشباه والنظائر 204/4، همع الهوامع 196/5، الدرر 29/6، شرح الأشموني 154/2، شرح شواهد الكشاف 395/4، خزانة الأدب 359/1، و 116/2.

والشاهد فيه (يا تيم تيم عدي) حيث أقحم " تيم " الثانية بين " تيم " الأولى وما أضيف إليه، معاملا " تيم " الثاني في منع التنوين معاملة الأول. كما أنه يجوز بناء " تيم " الأول على الضم على أنه منادى علم ، ويكون الثاني بدلا منه، أو عطف بيان، أو منادى مضاف وحذف المضاف إليه لدلالة الثاني عليه، والتقدير: يا تيم عدي يا تيم عدي .

[1] ب : القرينة .

بحذفِها وإبقاءِ الكسرةِ، **ويَا غلامَا**، بقلبِها ألفًا. يريدُ أنَّ المنادَى المضافَ إلى الياءِ يجوزُ فيهِ أربعةُ أوجُهٍ، والأوَّلانِ يجوزانِ في غيرِ النداءِ أيضًا، **وبالهاءِ**، أي جازَ هذهِ الأربعةُ (بالهاءِ وبلا هاءٍ)[3] وقفًا موقوفًا.

وكذا، أي مثلَ المنادَى المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ في جوازِ الأوجُهِ الأربعةِ، **يَا ابنَ أمِّ، ويَا ابنَ عمِّ، وجازَ** فيها **حذفُ ألفِها**، وإبقاءُ فتحِ الميمِ لكثرةِ الاستعمالِ، وكذا ابنةُ مقامَ ابنٍ، بخلافِ يا **ابنَ أخِي**.

ويَا أبَتَ، ويَا أمَّتَ، عطفٌ على: غلامِيْ، أي جازَ فيها، زيادةً **على**[4] الوجُوهِ الأربعةِ، قلبُ الياءِ تاءً مفتوحةً أو مكسورةً بلا ألِفٍ، **وبالألفِ** لجوازِ[5] تعويضِ الحرفينِ من واحدٍ. ولا يجوزُ: يَا أبَتِي؛ لأنَّه جمْعٌ بينَ العِوَضِ والمعوَّضِ عنهُ.

وأتَى شاذًّا **يَا غلامَ**، بفتحِ الميمِ، بقرينةِ سبْقِ الكسرِ والعطفِ.

وبالضم تشبيهًا بالمفردِ **فيمَا، أي منادًى**[6]متعلِّقٍ بِـ: جازَ يَا **غلامِيْ إلى آخرِهِ، غلَبَ إضافتُهُ إليها**، أي الياءِ، لا في كلِّ منادًى مضافٍ إليها، فلا يجوزُ في: يا **عدُوِي، الحذفُ**[1] والقلبُ، وإنَّمَا يجوزُ فيهِ الإسكانُ والفتحُ فقطْ، كما في غيرِ المنادَى. وهذهِ زيادةٌ لازِمَةٌ.

ويُرَخَّمُ المنادَى جوازًا، وهوَ أي الترخيمُ أو ترخيمُهُ، **حذْفُ آخِرِهِ** الإضافيِّ، الضميرُ إلى الاسمِ أو المنادَى[2]، ولا بدَّ من زيادةِ:

---

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: وتقل .
[3] ب و ح : بلا هاء وبالهاء .
[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[5] ب : بجواز .
[6] ب : المنادى .
[1] ح : للحذف .
[2] ب : والمنادى .

لمجردٍ /44/ التخفيفِ جوازًا، ليخرجَ نحوُ: قاضٍ ويَدٍ، **وغيرُهُ، عطفٌ** على ضميرِ: يُرخَّمُ، **ضرورةً** **وقتَ** ضرورةٍ، **لا في سَعَةِ الكلامِ، كقول علي** ـ رضي اللهُ عنهُ ـ: **إن افتقادِي فاطِمَا بعدَ أحمدَ**[3].

وقدْ يُغيَّرُ المرخَّمُ، يريدُ أنَّ الأكثرَ البقاءُ على ما كانَ، فيقالُ: يا حَارِ، بكسرِ الراءِ، والأقلُّ تغييرُهُ وجعلُهُ اسمًا برأسِهِ، **كـ: يَا كرَا،** أصلُهُ كَروانُ، فلمَّا رُخِّمَ قيلَ: يا كَرَوَ على الأكثرِ، ويا كرَا على الأقلِّ، لكونِهِ بعدَ الحذفِ مثلَ عَصًا.

وشرْطُهُ، أي شرْطُ ترخيمِ المنادَى، **العلميَّةُ، أي كونُ المنادَى** علَمًا لعدمِ اللبْسِ لشهرَتِهِ، **زائدًا على الثلاثةِ** الأحرفِ؛ لئلا يلزمَ اختلافُ البِنْيَةِ، وفي انتصابِ[4] : زائدًا، إشكالٌ، ولعلَّهُ لاحظَ المعنَى **على ما ذكرْنَا**[5] .

أو التاءُ للتأنيثِ، عطفٌ على: العلميَّةُ، فلا يشترطُ العلميَّةُ ولا الزيادةُ، نحوَ: يَا ثُبَ في: ثُبَةٍ؛ لأنَّ الإخلالَ من الواضِعِ، وهذا يدلُّ على أنَّ تاءَ التأنيثِ كلمةٌ برأسِها.

وأنْ لا يكونَ المنادَى مضافًا، ينبغِي أنْ يزيدَ: ولا شبهَهُ، قيلَ: لأنَّه لا يمكنُ من آخرِ الأوَّلِ، لأنَّه ليسَ آخرَ المنادَى معنًى، **ولا من** آخرِ الثانِي، إذْ ليسَ آخرُهُ لفظًا، وهذا يُشعرُ بكونِهما كلمتينِ، والَّذي عندِي تعليلُهُ[1] **بعلةٍ** ستذكرُ[2] **في: جملةً، ولا مُستغاثًا،** لتضاد الغرضينِ، **ولا مندوبًا**[3] **لذلكَ**[4] أيضًا، **ولا جملةً؛** لأنَّها محكيَّةٌ بحالِها، فلا تُغيَّرُ.

---

[3] ب و ج : أحمدي .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: الانتصاب .
[5] ب و ح : فسرنا.
[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[2] ب :سنذكر ، و ح :سنذكره .
[3] ح : مندبا .

ولو كانَ المنادَى مركبًا غيرَ إضافيٍّ ولا جملةٍ، **حُذِفَ الأخيرُ**، كـ: يَا بَعْلَ، في: بعْلَبَكَ؛ لنزولِهِ منزلةَ تاءِ التأنيثِ، نظرًا إلى الأصلِ، **ولو كانَ في آخرِهِ حرْفٌ صحيحٌ** أصلي كائنٌ **بعدَ مدةٍ زائدةٍ**، ولا بد من هذينِ القيدينِ، إذْ لا يُحذفُ من نحوِ: سَعْلاةٍ، **ومختارُ الأحرفِ** واحدٌ، **أو زائدتانِ في حكْمِ** زائدٍ **واحدٍ،** بمعنَى أنَّهما زِيدَتا معًا، **زائدًا** حالٌ من ضميرِ: آخرِهِ، **على أربعةٍ** أحرُفٍ، **كـ: أسماء،** إنْ كانَ أصلُهُ وسماءُ، على ما ذهبَ إليهِ سيبويهِ[5] ، **كانَ مثالاً للثاني، وإنْ كانَ أفعالاً،** جمعَ اسمٍ، من السُّمُوِّ، كما هوَ مذهبُ غيرِهِ، كانَ مثالاً للأوَّلِ، **ومنصور، حُذِفَ، وإلا،** أي وإنْ لم يكنْ المنادَى مركَّبًا، ولا واحدًا من الأخيرينِ، **فحرْفٌ،** أي فالمحذوفُ حرفٌ واحدٌ، نحوَ: (يَا مالِ)[6] ، في: **مالِكٍ**.

والسابعُ بابُ:

المندوب

والمشارُ[1] إليهِ بقولِهِ: **وما نُدِبَ،** أي جُعِلَ مندوبًا، وهوَ في اللغةِ ميِّتٌ يُبكى عليهِ، وفي الاصطلاحِ **المتفجَّعُ عليهِ،** أي على فقْدِهِ، والتفجعُ: التوجعُ، والتحزنُ، **معروفًا** ليُعذرَ التأدُّبُ في ندبتِهِ، علَمًا أو

---

(4) من ب و ح ، وفي الأصل: كذلك .

(5) انظر الإنصاف مسألة رقم 1 ص6 .

(6) ما بين القوسين ساقط من ح .

(1) ح : وأشار .

غيرَهُ، ولو علَمًا غيرَ مشهورٍ لا يُندبُ، ولو نكرةً مشهورةً تُندبُ[2] ، أو بهِ، عطفٌ على: عليهِ، ليدخلَ نحوُ: يَا حسْرَتاه، بـ: وَا أو يَا، من تمامِ التعريفِ، والباءُ الأولى للسببِ، والثانيةُ للآلةِ، ولا يُندبُ بغيرِهما[3]، ويُنادى بخمسةٍ، لا بـ: وَا. وهذا، كمَا ترَى، يُشعرُ بمباينةِ المندوبِ المنادَى، وقد سبقَ ما يدلُّ على أعميَّةِ[4] المنادَى، وهوَ الحقُّ.

وهوَ، أي المندوبُ، كالمنادَى في الإعرابِ، والبناءِ، والتوابعِ. وصحَّ زيادةُ الألفِ فيهِ، أي في المندوبِ، أو فيما أُضيفَ المندوبُ إليه، نحوَ: يا أميرَ المُؤمِنيناهْ، وكذا في شبهِ الإضافةِ، نحوَ: يا طالِعًا جبلاهْ، وكذا في الصلةِ، نحوَ: يا مَنْ حفَرَ بئْرَ زَمزَماهْ، لا الصفةِ[1] ، عطفٌ على ما أُضيفَ، خِلافًا ليُونُسَ[2] ، فلا يقالُ: وا زيدُ الطويلاه، إلا عندَهُ[3] ؛ لأنَّ اتصالَ الموصوفِ بالصفةِ، ليسَ كاتصالِ المضافِ بالمضافِ إليهِ، والموصولِ بالصلةِ؛ لأنَّه جِيءَ بهما لتمامِ المضافِ

---

(2) ب و ح: يندب.

(3) من ب و ح، وفي الأصل: بغيرها.

(4) ب: عمته.

(1) ب: لصفة.

(2) هو يونس بن حبيب، أبو عبد الرحمن، مولى بني ضبة. كان النحو أغلب عليه، له قياس فيه، ومذاهب يتفرد بها. أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وكان شديد الاختصاص برؤبة بن العجاج. سمع منه الكسائي والفراء. ت 182 هـ، وقيل: 183 هـ. صنف: معاني القرآن، اللغات، النوادر الكبير، النوادر الصغير، الأمثال، وغيرها. ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص48 ، الفهرست ص63 ، مراتب النحويين ص44، وفيات الأعيان 244/7 ، مرآة الجنان 388/1 ، الكامل في التاريخ 165/6 ، بغية الوعاة 365/2 ،شذرات الذهب 301/1 ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 130/2 .

(3) الكتاب 226/2 . وجاء فيه: " وأما يونس فيلحق الصفة الألف، فيقول: وا زيد الظريفاه، وَا جُمْجُمَتَيَّ الشامِيَّتَيْنَاهْ. وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنَّ هذا خطأ ".

والموصول، وجيءَ[4] **الصفةُ بعدَ تمامِ الموصوفِ لغرضٍ** كالتخصيصِ. وقال يونُسُ: اتحادُهما في المعنَى، بخلافِ المضافينِ والموصولينِ، جائزٌ[5] لنقصانِ الاتصالِ اللفظيِّ. وفيهِ نظرٌ. **فلو التبسَ** بغيرِ المرادِ بسببِ زيادةِ الألفِ **زيدَ مدَّةٌ مناسبةٌ، كـ: وا غُلامَكِيه، في غلامِ المخاطَبةِ،** /45 / فلو زِيدَ الألفُ[6] **لالتبسَتْ**[7] بالمخاطَبِ، ونحو: وا غُلامَكُمُوه، فلو زيدَ الألفُ لالتبسَ بالتثنيةِ. **والهاءِ عطفٌ على: الألفِ، لو وُقِفَ على المندوبِ، وقد يحرَّكُ**[1] **،** يريدُ[2] أنَّ أصلَهُ السكونُ، ويجوزُ تحريكُهُ، للضرورةِ الشعريَّةِ، **بالكسرِ**[3] للساكِنينِ، أو بالضمَّةِ بعدَ الألفِ والواوِ، تشبيهًا بِهَاءِ الضميرِ، أو بالفتحةِ بعدَ الألفِ لمناسَبتِها.

---

[4] **ساقطة من الأصل،** زيادة من ب و ح.
[5] **من ب وح. وفي الأصل: جائز .**
[6] **ح : ألف .**
[7] **ب : لالتبس .**
[1] ح :يتحرك، و ب : تحرك .
[2] ب : ير .
[3] **ح : بالكسرة .**

(المفعول لـه)[1]

مثلُ المفعولِ بِهِ في الإعرابِ. قدَّمَهُ مُخالِفًا (للكافيةِ)؛ لكونِهِ سببَ الفعلِ وجُودًا، أو تصوُّرًا، بخلافِ المفعولِ فيهِ. وكونُهُ مدلولَ الفعلِ في الجملةِ، بخلافِ المفعولِ لَهُ، نَظَرُ (الكافيةِ). { وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا.}[2] . **ما، أي منصوبٌ، هوَ باعثٌ على الفعلِ.** واختلالُ الحدِّ مَرَّ غيرَ مرَّةٍ، لكنَّه أقلُّ خللاً[3] **من حد ابنِ الحاجبِ**[4] . **وتَرَكَ خلافَ الزجاجِ**[5] لضعفِهِ[6] .

---

[1] بياض في ب .

[2] سورة البقرة الآية : 148 .

[3]ب : **خلل** ، و ح :خللا .

[4] قال ابن الحاجب :"وحدّه بأنّه علة الفعل، ويشترط في نصبه أن تكون اللام مقدّرة ، وأن يكون فاعل الفعل المعلل مقارنا له في الوجود " .شرح الوافية نظم الكافية ص216 .

[5] هو أبو إسحق إبراهيم بن السري الزجاج ،كان يخرط الزجاج ، ثم مال إلى **النحو ، فلزم المبرّد** .ت : 316 هـ. وقيل غير ذلك . صنّف : ما ينصرف وما لا ينصرف ، فعلت وأفعلت، مختصر في النحو ، الاشتقاق ، حروف المعاني ، وغيرها . ترجمته في : تاريخ بغداد 89/6 ،طبقات النحويين واللغويين

وشرطُهُ، أي شرطُ المفعولِ لَهُ، **تقديرُ اللامِ، إذْ لو ذُكرتْ لا** يُسمَّى المفعولَ لَهُ، عندَ الجمهورِ، بل المفعولَ بِهِ غيرَ الصريحِ، **خلافًا لابنِ الحاجبِ**[1] ، **ولِذا قالَ: وشرطُ**[2] نصبِهِ. ولو لَمْ[3] يُقدَّرْ أيضًا لا يكونُ مفعولاً لَهُ، لعدمِ إشعارِ العليَّةِ[4] . وجازَ تقديرُ اللامِ **لوجودِهِ،** أي مدلولِ المفعولِ لَهُ، **مَعَهُ، أي مَعَ**[5] مدلولِ عاملِهِ، **وفاعلُهما، أي فاعلُ مدلولِهما، واحدٌ،** أي يشتركانِ في الزمانِ والفاعلِ. وكونُهُ فعلاً، لا ذاتًا، يُفهمُ من الباعثِ، وهذينِ الشرطَينِ. (وأشارَ بقولِهِ: جازَ، إلى جوازِ ذكرِ اللامِ مع الشرطَينِ المذكورينِ)[6] ، ولكنْ لا يجوزُ حذفُها إلا عندَهما مَعًا، فيقالُ: أكرمْتُكَ اليومَ لِوعْدِي بِذلكَ أمْسِ، وجئْتُكَ لإكرامِكَ. وجْهُ الاشتراطِ حصولُ مشابَهَةِ المصدرِ بِهما، فيتعلَّقُ الفعلُ بِهِ، بِلا واسِطَةٍ، تَعَلُّقَ المصدرِ.

ص121 ،الوفيات ص201 ،وفيات الأعيان 49/1 ، بغية الوعاة 411/1 ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان 171/2 .

[6] يشير الشارح إلى أنّ الزجاج خالف البصريين في ناصب المفعول له . وهو ما أشار إليه السيوطي في همع الهوامع 133/3 حيث قال :" وذهب الزجاج ، فيما نقل ابن عصفور = = عنه، إلى أنّه ينتصب بفعل مضمر من لفظه ، فالتقدير في : جئت إكراما لك : أكرمتك إكراما لك ، حذف الفعل ، وجعل المصدر عوضا من اللفظ به ، فلذلك لم يظهر ". وانظر: شفاء العليل 462/1 .

[1] انظر شرح الوافية نظم الكافية ص416 .

[2] ب :شرط .

[3] مكرر في ب .

[4] من ب و ح ، وفي الأصل : العلمية .

[5] ساقطة من ح .

[6] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

المفعول فيه

إعرابُهُ مثلُ ما مرَّ. **ما، أي منصوبٌ، فيهِ الفعلُ، أي وقعَ في**[1] مدلولِهِ الحدثُ من هذه الحيثيَّةِ، فخرجَ نحوُ: فضَّلَ اللهُ يومَ الجمُعةِ.

وشرطُهُ، لا شرطُ نصبِهِ، خلافًا لابنِ الحاجبِ[2] **على ما ذكرَ** في المفعولِ لَهُ، **تقديرُ في**، إذْ لو ذكِرَتْ لكانَ مفعولاً بهِ بواسطةِ الحرفِ عندَ غيرِه، ولو لم يقدَّرْ، أيضًا، لا يكونُ مفعولاً فيهِ اتفاقًا.

ويقبلُ تقديرَ فِي **الزمانُ مطلقًا** مُبهمًا، كـ: حينٍ وزمانٍ، أو مؤقَّتًا كـ: شهرٍ ويومٍ[3] ، إذِ الأوَّلُ جزءُ الفعلِ، وغيرُهُ محمولٌ عليهِ، والثانِي على الأوَّلِ، لاتحادِ الحقيقةِ النوعيَّةِ، **والمكانُ مُبهمًا، حمْلاً** على الزمانِ المُبهمِ، لاتحادِ الصفةِ، **بخلافِ المكانِ المؤقتِ**، لاختلافِهما ذاتًا[4] وصفةً. وغيرُ الزمانِ المبهمِ لعدمِ الأصالةِ في النصبِ لا يحملُ عليهِ.

وهوَ، أي المكانُ المبهمُ، **ما سُمّيَ** مدلولُهُ بهِ[1] **بسببِ أمْرٍ**[2] **خارجٍ عن** [3] مُسمَّاهُ، فإنَّ تسمية الشيءِ أَمَامًا، مثلاً، بوقوعِهِ إزاءَ وجْهِ إنسانٍ أو نحوِهِ، فيشملُ الجهاتِ الستَّ، وعندَ، ولدَى، ووَسْطَ

---

[1] **ساقطة من ب** .
[2] **انظر** شرح الوافية نظم الكافية ص214 .
[3] ب : كيوم وشهر ، و ح : كيوم وشهرا .
[4] **ب : اذاتا** .
[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[3] **ساقطة من ب** .

بالسكونِ، وإزاءَ، وتِلقاءَ، وبينَ. ونحوُ هذا[4] : فرسخٌ، وميلٌ. والمؤقَّتُ ما ليسَ كذلِكَ كـ: الدارِ، والمسجِدِ. هذا، ولا بدَّ من استثناءِ جانبٍ، وما بمعناهُ، وداخلِ البيتِ، وخارجِ الدارِ، وجوفِ البيتِ، ووَسَطِ الدارِ، بالتحريكِ، من المكانِ المُبهمِ؛ لأنَّها لا تنصَبُ[5] **على** الظرفيَّةِ ، كَما نَصَّ عليهِ سيبَويهِ[6] . **وكذا لا بد من**[7] **استثناءِ كل** اسمِ مكانٍ ليسَ فيهِ، أو في عاملِهِ، معنَى الاستقرارِ، **إلا مَا، أي مكانًا مؤقتًا**[8] ، **كانَ بعدَ دخلْت، وَبعدَ مَا، أي فعلٍ ملابسٍ، بمعناهُ، أي** معنى: دخلت، وهوَ: سكنْت ونزلت، مستثنًى من مفهومِ الكلامِ، يعنِي: لا يقبلُ المكانُ المعيَّنُ النصبَ بتقديرِ فِي، إلا ما بعدَ إلى آخرِه، نحوَ: **دخلْت الدارَ، وسكنْت البلدَ، ونزلْت الخانَ.**

والمضمرُ، عطفٌ على الزمانِ أو المكانِ، **لو**[1] **اتسعَ** فيهِ، **بحذْفِ فِي، وجازَ** التوسعُ **فِي** المضمرِ في الفعلِ **اللازمِ،** نحوَ: يومَ الجمُعةِ صُمْتُهُ، **ومَا، فعلٌ، لم يتعدَّ**[2] **إلى ثلاثةٍ** مفاعيلَ، نحوَ: يومَ **الجمُعةِ**[3] ضربْتُهُ زيدًا، أو أعطيتُهُ زيدًا دِرهمًا، ولا يقالُ: يومَ الجمُعةِ أعلمْتُهُ زيدًا عمْرًا فاضِلاً / 46 /، إذْ معنَى التوسُّعِ جعلُهُ كالمفعولِ بهِ، فيكونُ كالمتعدِّي إلى أربعةٍ، ولا أصْلَ لَهُ.

---

(4) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(5) ب : ينصب ، و ح : تنتصب .

(6) **قال** سيبويه : " ويدلّك على أنّ المجرور بمنزلة الاسم غير الظرف أنّك تقول : زيد وسْطَ الدار ، وضربت وسَطه ، وتقول : في وسَطِ الدار ، فيصير بمنزلة قولك : ضربت وسَطه، مفتوحا مثله " . الكتاب 411/1 .

(7) **ساقطة من ب .**

(8) **من ب و ح ، وفي الأصل : مكان مؤقت .**

(1) **مكرر في ب .**

(2) ب : يتعدّى .

(3) **ساقطة من ب .**

ويحذفُ عاملُهُ جوازًا، كـ: يومَ الجمُعةِ، لِمَنْ قالَ: متَى سِرْتَ؟ **ويجبُ حذفُ عاملِ المفعولِ** فيهِ، **لو فُسِّرَ** العاملُ على شريطةِ التفسيرِ، كالمفعولِ بهِ، على التفصيلِ السابقِ[4] .

ويتقدَّمُ جوازًا على عاملِهِ، نحوَ: يومَ الجمُعةِ سِرْتُ. **ويجبُ** تقدُّمُ المفعولِ فيهِ على عاملِهِ، **لو تضمن** المفعولُ فيه **الصدرَ،** نحوَ: **كَمْ** يومًا، أو يومٍ[5] ،**سِرْتَ**، وأيَّ يومٍ سِرْتَ سِرْتُ[6] .

المفعول معه

قيلَ: معَهُ نائِبُ الفاعلِ، كـ: بِهِ، ولَهُ، وفيهِ. واعتُذِرَ عن نصبِهِ، **بِمَا جوزَهُ بعْضُ النحاةِ من إسنادِ الفعلِ إلى اللازمِ**[1] النصبَ، وتُرِكهِ منصوبًا جرْيًا على ما هوَ عليهِ في الأكثرِ، وإليهِ ذهبَ في قولِهِ ـ تَعالى ـ: { لَقَدْ تَقَطَّعَ بَينَكُمْ }[2] ، **على قراءةِ النصبِ**[3] . وفيه نظرٌ؛

---

[4] ب : التفضيل .

[5] **ساقط من ب .**

[6] **ساقطة من ب .**

[1] **ح : لازم .**

[2] سورة الأنعام الآية : 94. وتمامها :{ ... وضل عنكم ما كنتم تزعمون }.

[3] قال أبو حيان في البحر المحيط 182/4 : " **وقرأ نافع والكسائي وحفص** : (بينكم) ، بفتح النون . وخرّجه الأخفش على أنّه فاعل ، ولكنّه مبنيّ على الفتح حملا على أكثر أحوال هذا الظرف، وقد يقال: لإضافته إلى مبنيّ ، كقوله: {

إذِ القاعدةُ لا تثْبتُ بالاحتمالِ، والإسنادُ إلى المصدرِ ثابتٌ مقطوعٌ، فوجبَ الحمْلُ عليهِ، هَاهُنا، في[4] الآيةِ الكريمةِ؛ أي الَّذي فُعِلَ الفعلُ معَهُ.

ما، أي منصوبٌ، صاحبَ معمولاً. قيلَ: احترزَ بهِ عن[1] **نحو**: كلُّ رجلٍ وضيعتُهُ، فالرفعُ فيهِ واجبٌ، وإنْ قُصِدَ المصاحبةُ لعدمِ العاملِ. وفيهِ نظرٌ؛ إذْ ما عبارةٌ عن المنصوبِ[2] ، بقرينةِ المقسمِ، كمَا اعترفَ بهِ هذا القائلُ، وتقييدُ المعمولِ بكونِ عاملِهِ غيرَ معنويٍّ، لا قرينة لَهُ[3] . **بالواوِ ولو** كانَ **عاملُهُ لفظًا، وأمكَنَ العطفُ جازَ (العطفُ، و)**[4] النصبُ على المفعوليَّةِ[5] معَهُ، نحوَ: جئْتُ أنَا وزيدٌ، (**أو عمرًا**)[6] ؛ قيلَ: المرادُ بالإمكانِ الخاصُّ، يعني عدمَ الوجوبِ **والامتناعِ. ونحوُ**: ضربْتُ زيدًا وعمرًا، يجبُ فيهِ العطفُ، فلا يردُ، وهذا فاسدٌ[7] ؛ **لأنَّ المرادَ بجوازِ العطفِ جوازُهُ معَ[8] النصبِ، لا معَ** غيرِهِ مطلقًا، فيكونُ عينَ الجزاءِ، ولو زادَ[9] : **بعارضٍ، لاستقامَ، وإنْ**

ومنا دون ذلك } . وخرّجه غيره على أنّه منصوب على الظرف ، وفاعل : **تقطّع ، التقطّع** " .

وانظر : معاني القرآن للفراء 345/1 ، **إعراب القرآن** 83/2 ، **الكشف عن وجوه القراءات للسبع**440/1، التبيان 522/1، مفاتيح الغيب 442/6، البيان في غريب إعراب القرآن 332/1 .

(4) **من ب . وفي الأصل و ح :وفي** .

(1) **مكرر في :ب** .

(2)**ب : منصوب** .

(3)**ساقطة من ب** .

(4) ما بين القوسين ساقط من ب .

(5)**ب : المفعول** .

(6) ب و ح : أو زيد .

(7)**ساقطة من ح** .

(8)**ساقطة من ب** .

(9)**ب : زاد** .

كانَ عاملُهُ **معنًى مستنبَطًا من اللفظِ**، لا (بمعنَى المجردِ)[10]،**وأمكنَ** العطفُ إمكانًا عامًا (مُقيَّدًا بجانبِ الوجودِ)[11] ، **وجبَ العطفُ** لضعفِ العاملِ، نحوَ: ما لزيدٍ وعمرٍو، **وإلا،** أي وإنْ لم يمكنِ[1] العطفُ في الصورتينِ،**فالنصبُ** على المفعوليَّةِ مَعَهُ واجبٌ،**كـ: جئْتُ وزيدًا**[2] **، مثالٌ للعاملِ اللفظي، معَ عدمِ إمكانِ**[3] **العطفِ، وما لكَ وعمرًا،** مثالٌ للعاملِ المعنويِّ، معَ عدمِ إمكانِهِ أيضًا.

ولا يتقدَّمُ المفعولُ مَعَهُ على عاملِهِ.

ويأتي منفصِلاً، أي يجوزُ كونُه ضميرًا منفصِلاً، نحوَ: جئْتُ وإيَّاكَ، لا متصِلاً، لِمَنْعِ الواوِ.

---

[10] ب وح : نحو التجرد .

[11] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[1] من ب و ح ، وفي الأصل : يكن .

[2] ب : وزيد .

[3] ب : الإمكان .

الحال[1]

في عرْفِ النحاةِ نكرةٌ، لأنَّ الغرضَ منها، وهوَ تقييدُ الحدثِ المنسوبِ إلى صاحبِها، يحصلُ بِها، فيصيرُ التعريفُ حشْوًا، **توضحُ كيفيَّةَ العامل.** كأنَّه عدلَ عن المشهورِ اختصارًا، معَ احتياجِهِ إلى قيدِ الحيثيَّةِ، وخرُوجِ نحوِ: جاءَ[2] زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، إلا أنْ يُتكلَّفَ، والتعريفُ لا يحتملُهُ، وفيهِ بحثٌ. أمَّا أوَّلاً فلأنَّ العاملَ في الحالِ هوَ اللفظُ، والحالُ إنَّما يوضِّحُ[3] كيفيَّةَ مضمونِهِ[4] ، الَّذي هوَ الحدثُ، إذْ لا بدَّ لعاملِها[5] **من الدلالةِ على الحدثِ.** **وأما** ثانيًا فلأنَّها[6] **توضحُ صفةَ الفاعلِ والمفعولِ**[7] بِهِ، والحدثُ إنَّما هوَ **صفةٌ أُخرى للفاعلِ، وإحدى صِفتي شيءٍ**[8] أو شيئينِ[9] ، **لا تكونُ**[10] كيفيّةً لأُخرى، إذْ كيفيَّةُ الشيءِ صفتُهُ، لا صفةُ موصوفِهِ، أو آخرَ. **مثلاً**[1] ، الركوبُ في: جاءَ زيدٌ راكبًا، صفةُ زيدٍ، لا مجيئِهُ. نعَمْ، **الحالُ تدل**[2] على صفةِ الحدثِ أيضًا، وهيَ المقارنةُ لمضمونِ الحالِ، لكنَّ: التزامًا، لا يصحُّ في التعريفاتِ. وأما ثالثًا فلانتقاضِهِ

---

(1) بياض في ب .

(2) ح : جاءني .

(3) ب و ح : توضّح .

(4) بعدها في ب : جزء .

(5) من ح ، وفي الأصل : لعامل ، وفي ب : من عاملها .

(6) ب : فأنها .

(7) ب و ح : أو المفعول .

(8) ب : لشيء .

(9) من ب و ح ، وفي الأصل : شئين .

(10) ح : يكون .

(1) من ب و ح ، وفي الأصل : مثل .

(2) ح : يدل .

بالمرَّةِ والنوعِ النكرتينِ، وعدمُ اشتراطِ التنكيرِ فيهما لا يُدفعُ[3] ، **وإنْ** ظُنَّ، فإنَّه سهوٌ ظاهرٌ. فالتعريفُ الصحيحُ: نكرةٌ توضِّحُ كيفيَّة حدثَ العاملُ التزامًا. فيندفعُ بالأوَّلِ[4] الأوَّلُ، وبالأخيرِ الأخيرانِ[5] .

مشتقًّا، حالٌ من فاعلِ: يوضِّحُ[6]، بتأويلِ المنكرِ، أو **اللفظِ، أو غيرَهُ،** يعني / 47/ لا يشترطُ الاشتقاقُ، ولو وُجِدَ الإيضاحُ **المذكورُ في الجامدِ جازَ**[7] **، كـ: هذا بُسْرًا أطيَبُ منهُ رُطَبًا،** فإنَّهما حالانِ من فاعلِ: أطيبُ، معَ جمودِهما. والعاملُ في: رُطَبًا، أطيبُ بالاتفاقِ، وفي بُسْرًا، أيضًا، في الصحيحِ، لا اسمُ الإشارةِ، إذْ تقع[8] الإشارةُ حالَ التمريَّةِ فيفسدُ المعنَى. فأطيبُ باعتبارِ أصلِ الطيبِ عاملٌ في: رُطَبًا، وباعتبارِ زيادةِ الطيبِ عاملٌ[9] في: بُسْرًا، كأنَّه قيلَ[10] : هذا زادَ طيبُهُ بُسْرًا على طيبِهِ رُطَبًا. وتقدَّمَ[1] **معمولُ** التفضيلِ معَ ضعفِهِ في العملِ؛ لأنَّه إذا تعلَّقَ بشيءٍ واحدٍ حالانِ باعتبارينِ يلزمُ أنْ يَلِيَ كلٌّ منهُما متعلَّقَهُ، فالبسريَّةُ تعلَّقتْ بالمفضَّلِ، وهوَ هذا ، باعتبارِ إضمارِهِ في: أطيبُ، والمستترُ[2] (**بالنسبةِ إلى** المظهرِ كالعدمِ، فأقيمَ المظهَرُ)[3] مقامَهُ، فوجبَ أنْ يَلِيَهُ، والرطبيَّةُ تعلَّقتْ بالمفضَّلِ عليهِ، وهوَ ضميرُ: منهُ، فوجبَ (أنْ يَلِيَهُ)[4] .

---

[3] ب : يرفع .

[4]ب : **بأوّل** .

[5] من ب وح ، وفي الأصل : الأخيرا .

[6]ب وح : **توضّح** .

[7]ب وح : **لجاز** .

[8] ب و ح : إذ قد يقع . و (إذ) مكررة في ب .

[9]**ساقطة من ب وح** .

[10] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[1] ب : ويقدم .

[2]ب وح : **والمضمر**

[3] ما بين القوسين ساقط من ب .

[4]ب : أنّ المراد أن يليه .

ويقع[5] **الحالُ مصدرًا سَماعًا،** ذا سَماعٍ، أو وقوعَ سَماعٍ، **كـ: أتيتُهُ رَكْضًا**[6] **،** أي (أتيتُهُ راكضًا)[7] ، ولا يجوزُ أنْ يقالَ: أتيتُهُ (ضحِكًا مثلاً)[8] ، لعدمِ السماع.

ولا يتقدَّمُ[9] **الحالُ العاملَ المعنوي، وذا**[10] **الحال المجرورَ،** بنصبِهما إذا كانتْ شيئًا من الأشياءِ، **إلا لو كانتْ ظرفًا،** أو لكنْ لو كانتْ، والجارُّ والمجرورُ داخلٌ في الظرفِ. وهذه العبارةُ لا تخلُو[1] عن خلَلٍ، أمَّا أوَّلاً فلأنَّ الظاهرَ أنَّ الاستثناءَ متعلِّقٌ بهما مَعًا، فيلزمُ جوازُ تقدُّمِ الحالِ الظرفِ على المجرورِ، ولم يذهبْ إليهِ أحدٌ، وإنَّما[2] ذهبَ البعضُ إلى جوازِ تقديمِها مطلقًا على المجرورِ بحرفِ الجرِّ. وصرْفُ: ظرْفًا إلى الحالِ بالنسبةِ إلى الأوَّلِ، وإلى صاحبِها بالنسبةِ إلى[3] الثانِي، فيكونُ مذهبُ[4] المصنِّفِ مذهبَ البعضِ المذكورِ، سهوٌ ظاهرٌ، فالاستثناءُ مصروفٌ إلى الأوَّلِ، فحقُّهُ أنْ لا يُفصلَ بينَهما. وأمَّا ثانيًا فلأنَّهُ إنْ أُريدَ بالمعنويِّ كلُّ جامدٍ ضُمِّنَ معنَى المشتقِّ، كاسمِ الإشارةِ ونحوِهِ[5] ، يلزمْ جوازُ تقدُّمِ الحالِ الظرفِ على الجامدِ المذكورِ، وهوَ خلافُ الإجماعِ. وإنَّما الخلافُ في تقدُّمِ الحالِ مطلقًا

---

[5] ب و ح : وتقع .
[6] من ب و ح ، وفي الأصل : راكضا .
[7] ساقطة من ب ، وفي ح : راكضا .
[8] من ب و ح ، وفي الأصل : ضاحكا .
[9] ح : تتقدم .
[10] ب : ذي .
[1] ح : يخلو .
[2] من ب و ح ، وفي الأصل :فإنّما .
[3] مكرر في ب .
[4] ح : المختار .
[5] ب و ح : وغيره .

على العاملِ الظرفِ؛ منعَهُ سيبويهِ[6] مطلقًا، وجوزَهُ الأخفَشُ[7] بشرْطِ تقدُّمِ المبتدأِ على الحالِ، نحوَ: زيدٌ قائمًا[1] في الدارِ، أو الحال الظرفِ على مثلِهِ[2] جوَّزَهُ ابنُ الدهَانِ[3] .

---

[6] قال سيبويه : " واعلم أنّه لا يقال : قائما فيها رجل . فإن قال قائل : أجعله بمنزلة : راكبا مرّ زيد ، وراكبا مرّ الرجل ، قيل له : فإنّه مثله في القياس ، لإنّ فيها بمنزلة مرّ ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل ،لأنّ فيها وأخواتها لا يتصرّفن تصرّف الفعل ، وليس بفعل ، ولكنّهن أنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل . فأجره كما أجرته العرب واستحسنت ". الكتاب 124/2، وانظر شرح المفصل 57/2 .

[7] انظر همع الهوامع 32/4ـ33 . وقد صحح ابن الحاجب القولين المنع والجواز ، قال : " وقد اختلف في مثل (زيد في الدار قائما)، فجوز بعضهم تقديمه والظاهر أنّ المجوزين له يذهبون إلى أنّ العمل لمتعلق الظرف، وهو الاستقرار، فالتقدير استقر أو مستقر، وإذا كان = =كذلك فهو معمول لفعل محقق أو شبه فعل ، فيكون من القسم الأوّل ، والقائلون بالمنع يجعلون الفعل للظرف ، ويجعلون الفعل أو شبهه ، على التقديرين ، نسيا منسيا ، وصار الظرف هو العامل عندهم في المعنى ، وكلا القولين مستقيم ، والقول الأوّل أرجح من وجهين ؛ أحدهما لم يثبت مثل : زيد قائما في الدار ، في فصيح الكلام ، فدل ذلك على أنّه من قبيل المعنى ،إذ لو كان من قبيل ما تقدم لوقع على كثيره مقدما كما في الأوّل ، والثاني أنه إذا صار ذلك نسيا منسيا صار في حكم العدم وصارت المعاملة للنائب عنه ، فدل على أنّ العمل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ ". الإيضاح في شرح المفصل 1/ 330 .

[1] من ب و ح ، وفي الأصل :قائم .

[2] ب و ح : على العامل مثله .

[3] ب : الزهان ، و ح : الدها . وابن الدهان هو سعيد بن المبارك بن علي ، نحويّ ، كان سيبويه زمانه ، أخذ عنه الخطيب التبريزي وغيره . ت بالموصل 569 هـ . صنّف : شرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ ، شرح اللمع ، تفسير القرآن الكريم ، الدروس في النحو ، العقود في المقصور والممدود ، وغيرها . ترجمته في : إنباه الرواة على أنباه النحاة 47/2 ، وفيات الأعيان 2/ 382 ،

وتتقدمُ[4] **جوازًا ذاهَا**[5] **،** أي صاحبَهَا المرفوعَ والمنصوبَ، بقرينةِ سبقِ[6] المجرورِ. وأضافَ ذَا إلى الضميرِ، وقدْ مُنِعَ، وحُكِمَ بشذوذِ ما وقَعَ.

وهوَ، أي ذو الحال، **الفاعلُ والمفعولُ**[1] **بهِ**، أو[2] **كِلاهُما لفظًا** أو معنًى. **ويعرَّفُ** ذو الحال **غالِبًا،** أي[3] في غالبِ الأزمانِ أو المحالِّ، أو تعريفًا غالِبًا؛ لأنَّه محكومٌ عليهِ في المعنَى، والتعريفُ أصلٌ فيهِ.

ويجبُ تقديمُ[4] الحالِ على صاحبِها، **لو كانَ نكرةً** صِرْفةً؛ لئلا تلتبسَ [5] بالصفةِ، في ذِي الحالِ المنصوبِ، ثم قدمتْ في سائرِ[6] المواضعِ طرْدًا للبابِ، فإنِ اختصَّتْ بوصفٍ أو غيرهِ لم يجبْ تقديمُها عليهِ، لقربِها من المعرفةِ.

وتكونُ الحالُ جملةً **خبريّةً**، لا إنشائيّةً؛ لأنَّها بمنزلةِ الخبرِ عن صاحبِها، والإنشائيَّةُ[7] غيرُ ثابتةٍ في نفسِها، فكيفَ تثبُتُ[8] لغيرِها؟

مرآة الجنان 390/3 ، كشف الظنون 1/ 215 ، شذرات الذهب 4/ 233 ، بغية الوعاة 1/ 587 ، معجم المؤلفين 4/ 229 .

(4) ب و ح : ويتقدم .

(5) ب : اذاها .

(6) ب : بسبق .

(1) ح : أو المفعول .

(2) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(3) ساقطة من ب و ح .

(4) ح : تقدم .

(5) ب و ح : يلتبس .

(6) ساقطة من ب .

(7) من ب و ح ، وفي الأصل : والإنشا .

(8) من ح ، وفي الأصل : ثبت ، وفي ب : يثبت .

ولما كانتِ الجملةُ مستقلّةً في الإفادةِ، لا تقتضِي ارتباطًا بغيرِها، لزمَ وجودُ رابطةٍ[9] ، وهوَ الضميرُ، أو الواوُ **معَ الضمير وحدَهُ، وضعُفَ** وقوعُ الجملةِ حالاً معَ الضميرِ وحدَهُ، **لو كانتْ اسميّةً، أو الواو، أو كِليهما[10] سِوى المضارع المثبتِ، لا بد من تقديرِ** معَ فاعلِهِ، لكونِهِ استثناءً من الجملةِ، **فإنّه، أي المضارعُ** المثبتُ، يقعُ حالاً **بالضمير** / 48 / وحدَهُ، لا يجوزُ دخولُ الواوِ عليهِ لمشابهتِهِ[1] **لسمَ الفاعلِ المستغنِيَ عن الواو.**

ولزمَ الماضِي المثبتَ الواقعَ حالاً **قدْ، فاعلُ لزمَ**[2] ، **وقد يُقدرُ**[3] **قدْ، أو في بعضِ المواضعِ، والأولُ أولَى، لاستلزامِ الثانِي** زيادةً وحذفًا. وجهُ اللزومِ أنَّ الفعلَ إذا وقعَ قيدَ الشيءِ يعتبرُ كونُهُ ماضيًا، أو حالاً، أو مستقبلاً، بالنظرِ إلى ذلكَ المقيّدِ[4] ، فإذا قيلَ، مثلاً،: جاءَ زيدٌ ركِبَ، يُفهمَ منهُ **أن الركوبَ كانَ**[5] **متقدمًا على** المجيءِ ، فلا بدَّ من قدْ، حتَّى يقرِّبهُ[6] **من**[7] زمانِ المجيءِ. فيهِ أنَّ القربَ لا يكفِي، بلْ لا بدَّ من المقارَبةِ.

ويحذفُ عاملُها، أي الحال، جوازًا[8] كقولِكَ لمَنْ يريدُ سفرًا: راشدًا مهديًّا، أي[9] **سِرْ. ويجبُ** حذفُ عاملِها **في الحال المؤكدةِ،**

---

[9] **ب و ح : رابط .**

[10] ب : والواو وكليهما .

[1] من ب و ح ، وفي الأصل : لمشابهة .

[2] بعدها في ح : أو مفعوله .

[3] **ح : تقدر .**

[4] بعدها في الأصل : مثلا ، وهي ليست في ب و ح .

[5] **ب و ح : قد كان .**

[6] ب : تقربه .

[7] **ب و ح : إلى .**

[8] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[9] **مكرر في ب .**

وهيَ الَّتي لا تنتقِلُ من صاحبِها ما دامَ موجودًا غالِبًا، والمتنقّلةُ تقابلُها، وهي قيدٌ للعاملِ، لا المؤكّدةُ، **لوقررتْ تلكَ المؤكدةُ مضمونَ جملةٍ اسميَّةٍ**، احترازٌ عمَّا يؤكّدُ مضمونَ جملةٍ فعليَّةٍ، فإنَّه لا يجبُ حذفُ عاملِها، كقولِهِ ـ تَعالى ـ :{ وَلا تَعْثَوا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ }[1] ، **كـ: زيدٌ أبوكَ عطوفًا**، أي أحقّهُ، بفتحِ الهمزةِ، أي أبوَّتهُ[2] **لكَ، بمعنَى** تحقَّقتهُ، وصرْتُ منهُ على يقينٍ، أو بضمِّ الهمزةِ (بهذا المعنَى)[3] ،وبمعنَى أثبتُّهُ لَكَ. وبعضُ النحاةِ خصَّصَ المؤكّدةَ بما يقرِّرُ[4] مضمونَ جملةٍ اسميَّةٍ، فيجبُ الحذفُ حينَئذٍ في كلِّ المؤكّدةِ، والأوَّلُ **أولَى وأنسبُ بالمعنَى اللغوي.**

وتقعُ[5] **الحالُ المؤكدةُ جملةً اسميّةً، كما تقعُ**[6] مفردًا وفعليّةً[7] ، **ولا تصدرُ** تلكَ الاسميَّةُ المؤكّدةُ **بالواو،** بل بالضميرِ وحدَهُ، لشدَّةِ ارتباطِ المؤكّدةِ بصاحبِها، والواوُ تقتضِي التوسُّطَ[8] ، **ولأن الواوَ لا تدخلُ**[9] بينَ المؤكّدِ والمؤكَّدِ، تقولُ: هوَ[10] الحقُّ لا شكَّ فيهِ[11] . وهذا كالاستثناءِ مِمَّا سبقَ من ضعفِ ربْطِ الاسميَّةِ بالضميرِ وحدَهُ.

---

[1] سورة البقرة الآية 60، **و الأعراف** 74، وهود 85، **والشعراء** 183، **والعنكبوت** 36.

[2] **ب : أبوبة .**

[3] ما بين القوسين ساقط من ح .

[4] **من ب و ح ، وفي الأصل : تقرر .**

[5] ب : ويقع .

[6] ب و ح : يقع .

[7] ح : أو فعلية .

[8] ب : يقتضي لتوسط .

[9] ب و ح : يدخل .

[10] ح : هذا هو .

[11] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

التمييز[1]

بياءين، **نكرةٌ** لعدَمِ الاحتياجِ إلى التعريفِ، فخرَجَ صِفاتُ المُبهماتِ كـ: هذا الرجلُ، بِلا تكلُّفٍ، وعطْفُ البَيانِ؛ لاشتراطِ التعريفِ فيه، ولو منعَ فبقولِهِ: الوضعيَّ، فإنَّ إبهَامَ متبوعِهِ لعدمِ **الاشتهار**، والجهْلِ بالوضْعِ، وَوصْفُ المنصُوبيَّةِ مُرَادٌ بقرينَةِ المقْسمِ، فيخْرجُ[2] **نحو: خاتمُ فضةٍ، ومائةُ رجلٍ، يُزيلُ**[3] **الإبهامَ الوضْعيَّ**، فخرَجَ صِفةُ المشترَكِ نحوَ: رأيتُ عَينًا جاريةً، فإنَّ إبهامَها استعماليٌّ نشأ من تعدُّدِ الموضُوعِ لهُ، **عن ذَاتٍ،** فخَرجَ النعْتُ والحالُ، فإنَّهما يُزيلانِ الإبهامَ عن صِفةِ صاحبِهما، وكذا المرَّةُ والنوعُ، **مذكورةٍ أو مقدرةٍ،** إشارةً إلى تقسيمِ التمييزِ.

فالأولُ، أي ما يُزيلُ الإبهامَ عن ذاتٍ مذكورَةٍ، يزيلُهُ، **عن مفردٍ**، ليسَ بجملةٍ ولا شِبهِهَا، **مقدارٍ** يعرفُ بهِ قدْرُ الشيءِ، وهو خمسةٌ **غالبًا من العدَدِ** إلى والمقياس[4] بيانٌ للمقدارِ، **وسَيأتي في بابِ الأعدادِ، والكيلِ**، أي المَكيلِ نحوَ:قفيزانِ بُرًّا، **والوزنِ أي الموزونِ** نحوَ: رطْلٌ زيتًا، **والمساحةِ** نحوَ: **ذِراعٌ**[5] **ثوبًا، وقدرُ راحةٍ سَحابًا، والمقياسِ**، نحوَ: { مِلءُ الأرْضِ ذَهَبًا }[1] . **فيفردُ**، أي المميِّزُ[2]

---

[1] بياض في : ب .

[2] من ب و ح ، وفي الأصل : ويخرج .

[3] ب و ح : تزيل .

[4] ب : المقياس .

[5] ح : زراع .

[1] سورة آل عمران الآية:91، وتمامها { إنّ الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ... }.

عن مقدارٍ غيرِ العددِ، **لو قصِدَ بهِ الجنسيَّةُ**، لا النوعيَّةُ والعدديَّةُ، وقصْدُهَا[3] يستلزِمُ كونَهَا[4] جنسًا، وهو ما تشابَهَ[5] أجزاؤُهُ، ويقعُ مجرَّدًا عن التاءِ على القليلِ والكثيرِ، كالماءِ، والتمرِ، والزيتِ، **والضرَبِ، بخلافِ نحوِ: رجلٍ وفرسٍ. وإلا** وإنْ لم يُقصدِ الجنسيّةُ، بل قُصدَ النوعيَّةُ أو العدديَّةُ، جنسًا أو غيرَهُ، **فيطابقُ** التمييزُ ما قُصِدَ. انظُرْ أيُّها[6] اللبيبُ إلى مزيَّةِ هذه العبارةِ على قولِ ابنِ الحاجبِ[7] : فيفردُ إنْ كانَ [[جنسًا إلا أنْ يُقصَدَ الأنواعُ، ويجمعُ في غيرهِ. فإنَّ فيه تطويلاً وتعسُّفًا من وجوهٍ؛ حمْلُ الأنواعِ على ما فوقَ الواحدِ /49/، وجعْلُها شامِلاً للمرَّاتِ معَ تقابُلِهما في الاستعمالِ، وجعْلُ الجمعِ شامِلاً للتثنيةِ، وتقييدُهُ بنحوِ: **إنْ قُصِدَ.ولو كانَ المفردُ المقدارُ مُلابسًا بالتنوين، أو بنونِ التثنيةِ والجمعِ، والواوُ[8] بمعنى أو ومُثِّلَ**[9] بنحوِ: { الأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً }[10] ، وحَسَنُونَ وجوهًا. ورُدّ بأنَّ التمييزَ بعدَ نونِ الجمعِ إنَّمَا يكونُ عن نسبةٍ في شِبْهِ جملةٍ. وهذا هوَ الحقُّ. ويمكنُ أنْ يُرادَ بنونِ الجمعِ نونُ شِبْهِ[1] الجمعِ نحوَ: عِشرينَ، فإنَّه يجوزُ إضافتُهُ على قلَّةٍ، **جازتِ الإضافةُ،** أي إضافتُهُ إلى التمييزِ إضافةً بيانيةً، لحصولِ الغرضِ مع التخفيفِ، وترَكَ: وإلا فلا، لكونِهِ

---

[2] ب و ح : التمييز .

[3] ب : قصد بها ، و ح : ووقصدها .

[4] ب و ح : كونه .

[5] من ب و ح ، وفي الأصل : يشابه .

[6] ح : أيهما .

[7] وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص226 .

[8] **ب و ح : الواو .**

[9] **ب : مثل .**

[10] سورة الكهف الآية : 103. وتمامها : { قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا }.

[1] ح : شبه نون .

مفهومَ الشرطِ، والمصنفُ[2] ممَّن يقولُه، فلا يجوزُ إضافةُ المضافِ لامتناعِهَا، وذُو اللامِ لا ينصِبُ التمييزَ. **وعن غيره عطفٌ على: عن**[3] **مفردٍ مقدارٍ**[4] ، وضميرُهُ للمقدار، **كـ: خاتمٌ فضةً، والجر في** غيرِ المقدارِ **أكثرُ، لقصورِهِ**[5] في الإبهامِ عن المقدارِ. وما قيلَ **لحصولِ** الغرضِ مع الخفَّةِ يقتضِي الكثرةَ في المقدارِ أيضًا.

والثاني، أي ما يُزيلُ الإبهامَ عن ذاتٍ مقدَّرةٍ يُزيلُهُ **عن نسبةٍ،** أي عن ذاتٍ مقدَّرةٍ في نسبةٍ؛ لأنَّ الإبهامَ بالذاتِ في المنسوبِ إليهِ، وبواسطتِهِ[6] **في النسبةِ، كـ: طابَ زيدٌ نفسًا، أي: طابَ شيءُ**[7] زيدٍ، **بالإضافةِ**]][8] ، **نفسًا، ويعجِبُني**[9] **طيبُه أبًا، أي**[1] طيبُ شيئهِ[2] أبوّةً، أشارَ بالمثالينِ إلى أنَّ النسبةَ أعمُّ ممَّا[3] في الجملةِ وشبهِهَا، وأنَّ منهُ نسبةَ الإضافةِ فلا يحتَاجُ إلى إفرادِهَا بالذكرِ، كمَا في[4](الكافيةِ) **وأن الذاتَ** المقدَّرةَ لا يجبُ أنْ يكونَ التمييزُ عينَهَا، ومحمولاً عليها، كما يجبُ في المذكورةِ، بل يكفي اشتمالُهُ على المحمولِ[5] ، فظهرَ عمومُ قولِهم: التمييزُ عن النسبةِ فاعلٌ في المعنَى، وبعضُهم جعلَ

---

(2) ب ووالمصنف .

(3) ح : أن .

(4) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(5) ب : لقصورة .

(6) ب : وبواسطة .

(7) من ب و ح ، وفي الأصل : نفس .

(8) ما بين الأقواس المعقوفة مكرر في : ب ، في باب المستثنى ، بعد قوله :" ولم نفسر بدخول المستثنى في المستثنى منه " . انظر ص248، حاشية رقم2.

(9) ح : وأعجبني .

(1) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(2) من : ح ، وفي الأصل : طيب شبيه ، وفي ب : طيبة شيئه .

(3) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(4) مكرر في ب .

(5) ب : المجمول .

الذاتَ المقدَّرةَ في نحوِ: طيبُه أبًا، منوَّنًا[6] مبدلاً عنه، **فجَعْلُ الحملِ** لازمًا في القسمين ظاهرٌ[7] ، فيلزمُ في صحَّةِ عمومِ قولِهم المذكورِ أنْ يُجعلَ الفاعلُ في مثلِهِ كذلِكَ. وهذا، معَ كونِهِ تكلُّفًا، يهدِمُ الإبهامَ (إذِ الإبهامُ)[8] في الشيءِ، الّذي هو زيدٌ، فالوجْهُ هو الأوَّلُ، ليسَ إلا.

وما، أي تمييزٌ، **صَلَحَ لِذِيهِ**، وهو ما انتصبَ عنه، ومعنى الصلاحِ: الحملُ، **صَلَحَ**[9] **لمتعلَّقِهِ**، نحوَ: أبًا في: طابَ زيدٌ أبًا، فإنَّه يُحملُ على زيدٍ، فيجوزُ أنْ يُرادَ بهِ زيدٌ نفسُهُ، وأبوهُ والمعيِّنُ هوَ[10] القرائنُ، واستُشْكِلَ بـ: طابَ زيدٌ نفسًا، فإنَّها عينُ ما انتصبَ عنه، معَ أنَّه لا يجوزُ فيهِ الوجهانِ، فاجْتَرَأ بعضُهم على جوازِهما فيهِ أيضًا، وهذا بعيدٌ جدًّا، وبعضُهم زادَ في الصلاحِ عدمَ جوازِ الإضافةِ إلى ما انتصبَ عنهُ كـ: أبٍ، بخلافِ نفسٍ، فإنَّه يقالُ: نفسُ زيدٍ. **سِوى الصفةِ، استثناءٌ مما صَلَحَ، فإنَّها لِذِيهَا** فقط، لا لمتعلَّقِهَا[1] **؛ لأنَّ** الصفة تستدعِي موصوفًا والمذكورُ أولَى بها. فإذا قلتَ: طابَ زيدٌ **والدًا**[2] ، كانَ الوالدُ هو زيدًا، لا غيرُ، بخلافِ الاسمِ نحوَ: أبٍ. **وتطابقُهُ، أي توافقُ**[3] الصفةُ صاحبَها في الأفرادِ، وضدَّيهِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ. **وتحتملُ الصفةُ المذكورةُ الحالَ** نحوَ: طابَ زيدٌ فارسًا، فـ: فارسًا، تمييزٌ باعتبارِ اشتمالِهِ على الفروسيَّةِ، الّتي تُزيلُ الإبهامَ عن شيءٍ منسوبٍ إلى زيدٍ، وحالٌ باعتبارِ تبيينِ هيئةِ زيدٍ عندَ الطيبِ، **فاندفعَ الإشكالُ بأنَّ اللفظَ** الواحدَ لا يرفعُ الإبهامَ عن ذاتِ شيءٍ واحدٍ

---

[6] من ب و ح ، وفي الأصل : منويا .
[7] ساقطة من ب و ح .
[8] ساقطة من ب ، وفي ح : إذ لا إبهام .
[9] ساقطة من ب .
[10] مكرر في الأصل .
[1] ب و ح : لمتعلقه .
[2] ب : والد .
[3] ح : يوافق .

وصفتِهِ معًا، إذْ ما فيهِ الإبهامُ هُنا[4] شيئانِ[5]؛ متعلّقُ زيدٍ من حيثُ الذاتُ ونفسُهُ من حيثُ الصفةُ. نَعَم، يَرِدُ على مَن جعلَ الذاتَ المقدَّرةَ مبدَلاً عنها، ويمكنُ أنْ يمنعَ استحالةُ رفعِ الواحدِ الإبهامينِ عن واحدٍ مستنِدًا بمثلِ: هذا بُسْرًا أطيبُ منهُ رُطَبًا. **وما،** أي تمييزٌ، **لم يصلُحْ** لصاحبِهِ، أي لم يُحملْ عليهِ، **فلَهُ،** أي لمتعلَّقِه فقط، نحوَ: طابَ زيدٌ أبوّةً، ودارًا، وعِلمًا[6] /50/ .

وذَانِ، أي ما صَلَحَ وما لم يصلُحْ، **فيهما في الإفرادِ والمطابقةِ كمَا،** أي تمييزٌ **ذُكِرَ،** يعني المزيلَ[1] **عن ذاتٍ مذكورةٍ، أي تفردُ**[2] **كل** منهما[3] إنْ قُصِدَ الجنسيَّةُ، وإلا فيطابقُ، ولو اكتفَى بذكرِ الأوَّلِ في الأولِ أو الآخرِ[4]، لكانَ أخصرَ وأظهرَ. **ولا يتقدَّمُ** التمييزُ على عاملِهِ مطلقًا[5] ، **لضعْفِ** الجامدِ، وكونِهِ فاعلاً في المعنى، فيأخذُ حكمَهُ في عدمِ التقدُّمِ. والمازنيُّ[6] والمبرِّدُ يجوِّزانِ[7] تقديمَ التمييزِ

---

[4] ب و ح : هاهنا .

[5] ب و ح : اثنان .

[6] ب و ح : وعلما ودارا .

[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[2] ب و ح : يفرد .

[3] ح : منها .

[4] ح : والآخر .

[5] ب : مطلقا .

[6] هو أبو عثمان المازني بكر بن محمّد، قرأ على الأخفش الأوسط كتاب سيبويه. ت : 236، أو 248، أو 249 هـ . صنّف: ما تلحن فيه العامة، التصريف، القوافي، وغيرها. ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص92، إنباه الرواة على أنباه النحاة 1/ 246، تاريخ بغداد 93/7، وفيات الأعيان 283/1، شذرات الذهب 113/2، مراتب النحويين ص126، بغية الوعاة 463/1.

[7] من ب و ح ، وفي الأصل : يجوان .

على العاملِ الفعلِ وشبهِهِ[8] ، إذِ المؤوَّلُ بشيءٍ، لا يجبُ أنْ يكونَ في حكمِهِ من كلِّ الوجُوهِ.

المستثنى

أي ما يطلقُ عليه لفظُهُ[1] **في عرفِ النحاةِ، متصلٌ، أي صادقٌ** عليهِ مفهومُهُ. **وهوَ، اسمٌ، ما عُلِمَ دخولُهُ** في المستثنَى منهُ، باعتبارِ المفهومِ لا المرادِ، **وخرجَ** باعتبارِ العكس، أو ظهرَ عدمُ دخولِهِ في **الحكمِ، فخرجَ المنفصلُ والصفةُ، بسلبٍ** بنوعِ **إلا، فلا تناقضَ.**

ومنفصلٌ كمتصلٍ، وَصِدْقُ المتضادَّينِ على واحدٍ نوعيٍّ في حالةٍ واحدةٍ جائزٌ، كمَا يقالُ: الإنسانُ فقيرٌ وغنيٌّ، وعالمٌ وجاهلٌ، **إنما**[2] المستحيلُ على الواحدِ الشخصيِّ، **وهو ما بعدَه، أي بلبٍ إلا، وعُلِمَ عدمُهُ،** أي عدمُ دخولِ مدلولِهِ في المستثنَى منهُ، باعتبارِ المفهومِ، كـ: جاءني القومُ إلا حمارًا، أو المرادِ، كـ: جاءني القومُ إلا زيدًا، مُشيرًا إلى جماعةٍ خاليةٍ عن زيدٍ. وعدمُ الدخولِ في المرادِ في

---

[8] **جاء في المقتضب** 3 /36 : "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه، لتصرّف الفعل، فقلت: تفقأت شحما، وتصببت عرقا، فإن شئت قدمت، فقلت: شحما تفقأت، وعرقا تصببت. وهذا لا يجيزه سيبويه؛ لإنّه يراه كقولك: عشرون درهما، وهذا أفرههم عبدا، وليس هذا بمنزلة ذلك؛ لإنّ عشرين درهما إنّما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل. ألا ترى أنّه يقول: هذا زيد قائما، ولا يجيز: قائما هذا زيد؛ لإن العامل غير فعل. وتقول: راكبا جاء زيد؛ لإنّ العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا. وهذا رأي أبي عثمان المازني".

[1] ح : **لفظ** .

[2] ب : **وإنما** .

هذا القسمِ بالقرينةِ كالإشارةِ، وفي الحكمِ ببابِ إلا، وفي[3] **المتصل** كِلاهما ببابِ إلا، فلا يلزمُ تداخلُ القسمين[4] .

وإلا، أي وإنْ لمْ يُعلمْ دخولُ ما بعدَ بابِ إلا فيمَا قبلَه، ولا عدمُ دخولِهِ، بل يكونُ[1] **على الاحتمالِ، ولم تفسرْ بدخولِ المستثنَى في** المستثنَى منهُ[2] ، لتقابُلِ الصفةِ والاستثناءِ، إلا أنْ يرادَ اللغويُّ على طريقِ الاستخدامِ، **فصِفَةٌ، أي فبابُ إلا صفةٌ، بأنْ[3] كانَ إلا بمعنَى[4]** غيرٍ، لتعذُّرِ الاستثناءِ بقسمَيهِ. ولقد[5] **أصابَ المصنفُ في مخالفةِ ابنِ الحاجبِ[6]** في التعميمِ من وجهينِ؛ عدمِ اختصاصِ الصفةِ بإلا، وتبعيَّةِ الجمعِ المنكورِ، الغيرِ المحصورِ. والأوَّلُ ظاهرٌ، وأمَّا الثاني فمدارُ[7] **الحملِ على الصفةِ تعذرُ الاستثناءِ، كمَا اعترفَ[8]** ابنُ الحاجبِ نفسُهُ. والتعذُّرُ قد يكونُ في غيرِ[9] **الجمعِ كـ: ما جاءني** [10] **رجلانِ (إلا** زيدٌ)[11] ، **وفي الجمعِ المعرفِ كـ: ما جاءني[12]** الرجالُ إلا زيدٌ، إذا

---

[3] ب : في .

[4] ب : للقسمين .

[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[2] بعدها في ب وجه واحد من ورقة مقحم هنا وهو من باب التمييز ويبدأ بقوله:" جنسًا إلا أن يقصد... وينتهي إلى قوله: أي طاب شيء زيد بالإضافة". انظر ص243 حاشية رقم8.

[3] ب و ح : فإن .

[4] ب و ح : فبمعنى .

[5] ب : وقد ، و ح : فقد .

[6] وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص236 .

[7] من ب و ح ، وفي الأصل : فمقدار .

[8] من ب و ح ، وفي الأصل : اعترفه .

[9] ب : غيره .

[10] ح : كجاءني .

[11] ما بين القوسين ساقط من ب .

[12] ح : كجاءني .

لم يوجدْ قرينةُ العهدِ والاستغراقُ فلا يعلمُ الدخولُ[1] وعدمُهُ، فيتعذَّرُ الاستثناءُ، على ما صرَّحَ بهِ الأندلُسيُّ[2] **والمالكي**[3] ، **وفي المحصورِ** كـ: ما جاءني مائةُ رجلٍ إلا زيدٌ، وقد لا يتعذَّرُ في الجمعِ المنكورِ غيرِ[4] **المحصورِ، كـ: ما جاءني رجلٌ إلا رجلاً، أو حمارًا.**

وقد يحذفُ المستثنَى، كـ: جاءني[5] القومُ ليسَ إلا، أي ليسَ **الجائي إلا** [6] زيدًا.

وينصبُ المستثنَى وجوبًا لو كانَ مقدمًا على المستثنَى منهُ، لتعذُّرِ البدلِ، لامتناعِ تقدُّمِهِ على متبوعِهِ.

أو منقطِعًا عندَ الحجازيينَ[7] . قيلَ: إذْ لا يُتَصوَّرُ فيهِ إلا بدلُ **الغلَطِ**، وهوَ لا يقعُ في كلامِ الفصحاءِ. ورُدَّ بأنَّ النحويَّ يبحثُ عن أصلِ الجوازِ، لا عن الفصاحةِ. وتعبيرُ بعضِهم بقولِهِ[8] : وهوَ لا يصدرُ إلا بطريقِ السهوِ والغَفلَةِ، والمستثنَى المنقطعُ إنَّما يصدرُ بطريقِ الرويَّةِ والفطانَةِ، غيرُ مفيدٍ؛ لأنَّ الحصرينِ ممنوعانِ[9] ، وبدلُ الغلطِ قد يقعُ قصْدًا في كلامِ الفصحاءِ لنكتةٍ لطيفةٍ بيَّنها الشريفُ في (حَواشي المطوَّلِ). وقيلَ: لو جازَ الإبدالُ في نحوِ: جاءني القومُ إلا حمارًا، لكانَ إمَّا بتكريرِ العاملِ[1] **الموجَبِ، أي جاءني حمارٌ،**

---

[1] ح : دخول .
[2] راجع تذكرة النحاة ص295 ـ 296.
[3] التسهيل ص104 ـ 105 ، وانظر شفاء العليل في إيضاح التسهيل507/1 .
[4] ب و ح : الغير .
[5] ب : كما جاءني .
[6] ساقطة من ح .
[7] انظر معاني القرآن للفراء480/1 ، و 273/3 ، خزانة الأدب 125/2 .
[8] من ب و ح ، وفي الأصل : وتغيير لقوله .
[9] في : الأصل : ممنوعين ، وفي ب و ح : مم ، وهي من المختصرات .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل : يتكرر إما القايل .

فيفسدُ المعنَى، وإمَّا بتكريرِ[2] المنفيِّ، أي ما جاءني حمارٌ، فيلزمُ الغلطُ في العاملِ والمعمولِ معًا، وكذا في المنفي نحوَ: ما[3] جاءني القومُ إلا حمارًا. ولا يخْفى عليكَ أنَّ الغلطَ في المتبوعِ لا في البدلِ، على ما بُيِّنَ في موضعِهِ، ولا غلطَ أصلاً في المستثنَى /51/ منهُ في المنقطعِ. ولو سُلِّمَ، فمَا ذُكِرَ إنَّما يرِدُ لو كانَ البدلُ مجرَّدًا[4] عن إلا، وهوَ ممتنعٌ[5] ، كيفَ ؟ فحينَئذٍ يلزمُ تغايرُ البدلِ والمبدلِ[7] منهُ نفْيًا وإثباتًا، فالوجهُ عندِي أنَّ إلا في المنقطعِ بمعنَى لكنْ، فيعملُ عملَهُ، ألا يُرى أنَّهم اختلفُوا في عاملِ المتصلِ أنَّه الفعلُ، أو معْناهُ، أو إلا، واتفقَ المتأخِّرونَ في المنقطعِ أنَّ عاملَه إلا، وخبرُها محذوفٌ في الأغلبِ، وقد يظهرُ. **وقد يرفعُ** ما يجوزُ أنْ يكونَ منقطِعًا، أو اللغويُّ بطريقِ **الاستخدامِ في لغةِ تَمِيمٍ**[8] على البدليَّةِ، إنْ كانَ المبدلُ منهُ مرفوعًا، وقد يجرُّ إنْ مجرورًا، نحوَ: مررتُ بالقومِ[9] إلا حمارٍ، وهم يجوِّزونَ[10] البدلَ فيما قبلَه اسمٌ يصِحُّ حذفُهُ، نحوَ: ما جاءني القومُ إلا حمارٌ، ويوجبُونَ النصبَ فيما[1] لم يكنْ كذلكَ، كقولِه ـ تَعالى ـ: { لا

---

[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[3] ساقطة من ب .

[4] من ب و ح : وفي الأصل : مجرد .

[5] ب : ممنوع ، وح : مم .

[7] ب : المبدل .

[8] ح : بني تميم.وقال الفراء :" والنصب في هذا النوع المختلف من كلام أهل الحجاز، والإتباع من كلام بني تميم ". معاني القرآن 480/1، وانظر همع الهوامع 256/3، خزانة الأدب 125/2.

[9] ب : القول .

[10] ب : يجوزن .

[1] ب : فما .

عَاصِمَ اليَومَ **مِنْ أَمْرِ** ِ **إلا مَنْ رَحِمَ** }[2] ، فظهرَ الخلَلُ[3] **في كلامِ** المصنِّفِ من جهةِ التخصيصِ[4] والإبهامِ.

أو واقِعًا بعدَ ليسَ، ولا يكونُ، وما خَلا، وما عَدا، وعَدا، وخَلا[5] **؛** لكونِهِ خبرًا، أو مفعولاً بهِ، والمستثنَى يعمُّهُما أيضًا، ويلزمُ **إضمارُ** اسمَيهِما[7] **في بابِ الاستثناءِ، والمرجعُ فاعلُ**[8] **المذكورِ، أي:** ليسَ أو لا[9] يكونُ الجائي مثلاً، وما في الأوسَطَينِ مصدريَّةٌ، وخَلا في الأصلِ لازمٌ يتعدّى بِمِنْ، فضمِّنَ معنى جاوزَ، أو حذِفتْ وأُوصِلَ الفعلُ، والتُزِمَ هذا التضمينُ[10] **، أو الحذفُ في بابِ** الاستثناءِ؛ ليكونَ ما بعدَهُما في صورةِ المستثنَى بإلا، الَّتي هي أمُّ البابِ[11] ، وفاعلُهما كاسمِهَما[12]، والجملةُ حالٌ. ولم يظهرْ قد معَ الأخيرينِ؛ ليكونَ أشبَهَ بإلا، ويؤوَّلَ[1] المصدرُ بالفاعلِ، ويجوزَ فيه تقديرُ زمانٍ مضافٍ. **وقد يجرُّ بهما، أي** بعَدا، وخَلا، على أنَّهما حرفًا[2] **جرٍ.**

أو[3] **واقِعًا في موجَبٍ،** أي مثبتٍ، لا نفْيٍ ولا نهْيٍ ولا استفهامٍ[4] **، ذُكِرَ فيهِ المستثنَى منهُ،** كـ: جاءني القومُ إلا زيدًا، **فلو**

---

[2] سورة هود الآية 43. وتمامها: { قال سآوي إلى جبل يعصمني من الماء قال ..}.

[3] ب : الخليل ، و ح : الحلل .

[4] ح : التحصيص .

[5] ح : حلا .

[7] ب و ح : اسمهما .

[8] ح : اسم الفاعل .

[9] ح : ولا

[10] ح : التضمن .

[11] ب : اللباب .

[12] ب : وفاعلها كاسمها ، وح : وفاعلها كاسمهما .

[1] ب و ح : ويؤل .

[2] ب : حرف .

[3] مكرر في ب .

كانَ **المستثنَى في غيرِهِ**، أي في **الموجَبِ معَهُ**، أي معَ ذكرِ **المستثنَى** منهُ**فالبدلُ أَولى من النصبِ** على الاستثناءِ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { مَا فَعَلُوهُ إلا قَلِيلٌ }[5]**؛ لأن المستثنَى فضلةٌ، قطعًا بخلافِ البدلِ.**

ولو تعذرَ البدلُ عن لفظِ المستثنَى منهُ، أو محلِّهِ القريبِ، **فَ**يبدلُ مبنيًّا **على محلِّهِ**، أي المبدلُ منهُ، **كـ: لا أحدَ فيها**، **أي في الدارِ**، **إلا زيدٌ**، فإنَّه تعذَّرَ الإبدالُ [6] من محلٍّ قريبٍ لأحدٍ، وهو **النصبُ بلا**، **لانتقاضِ**[7] النفيِ الَّذي عَمِلَ لا لأجلِهِ بإلا، فأُبدلَ من محلِّه البعيدِ، الَّذي هوَ الرفعُ على الابتداءِ.

ومع عدَمِهِ، أي المستثنَى منهُ، **يعربُ المستثنَى بإعرابِهِ**، **أي** المستثنَى منهُ، **ما لم يتكرَّر**[8] **المستثنَى**، **فـإذا كُررَ ينصبُ** أحدُهما والآخرُ قد ينصبُ أيضًا وقد لا ينصبُ وكذا حكْمُ ما فوقَ الاثنين.

اعلمْ أنَّه إذا كُرِّرَ[1] **إلا؛ فإما** أنْ يكونَ للتأكيدِ، وحينَئذٍ ما[2] **بعدَه أحدُ التوابعِ**، فإعرابُهُ كإعرابِ متبوعِهِ، وإمَّا لغيرِ التوكيدِ[3] ، وكلامُ المصنِّفِ فيهِ، وحينَئذٍ، إمَّا أنْ يمكنَ استثناءُ كلِّ تَالٍ من متلوِّهِ، أو لا، وكلٌّ منهما إمَّا في العددِ، أو **لا، فالأقسامُ أربعةٌ.**

مثالُ الأوَّلِ في الموجَبِ: لهُ عليَّ عشرةٌ، إلا تسعةً، إلا ثمانيةً، إلا سبعةً، إلا ستّةً، إلا خمسةً، إلا أربعةً، إلا ثلاثةً، إلا اثنينِ، إلا

---

(4) ب : والاستفهام .

(5) سورة النساء الآية 66. وتمامها: {ولو أنّا كتبنا عليهم أنِ اقتلوا أنفسكم أو اخرجوا من دياركم ما ...}.

(6) من ب و ح ، وفي الأصل : الاستثناء .

(7) ب : للانتقاض .

(8) ح : يكرر .

(1) من ب و ح ، وفي الأصل :ذكر .

(2) مكرر في ب .

(3) ب و ح : التأكيد .

واحدًا[4] . فكلُّ وِترٍ منفيٌّ منصوبٌ؛ لأنَّه في موجَبٍ، وكلُّ شَفعٍ مثبتٌ جائزٌ فيهِ الوجهانِ؛ لأنَّه في غير موجبٍ، فيلزمُ بالإقرارِ خمسةٌ، لأنَّكَ أخرجْتَ التسعة من العشرةِ فبقِيَ واحدٌ، وأدخلتَ معَه ثمانيةً صارَتْ تسعةً، وأخرجْتَ منهَا سبعةً، بقِيَ اثنانِ، وأدخلتَ معَهما[5] ستّةً صارت ثمانيةً، وأخرجْتَ منها خمسةً، بقِيَ ثلاثةٌ، وأدخلتَ معَها أربعةً، صارَتْ سبعةً، وأخرجْتَ منها[6] ثلاثةً، بقِيَ أربعةٌ، (وأدخلْتَ معَها اثنينِ)[7] ، صارَتْ ستّةً، وأخرجْتَ منها واحدًا[8] ، بقِيَ خمسةٌ.

وفي غيرِ الموجَبِ: ما لهُ عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً، إلى آخرِهِ. فكلُّ وِترٍ مثبتٍ جائزٌ فيهِ الوجهانِ، وكلُّ شَفعٍ منفيٍّ منصوبٌ / 52 /، فيلزم خمسةٌ أيضًا، فالتخريجُ مما سبقَ. هذا هوَ القياسُ، إلا أنَّ الفقهاءَ قالُوا: إذا قلتَ: ما لهُ عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً بالنصبِ، لم تكنْ[1] مقرًّا بشيءٍ؛ لأنَّ المعنَى: ما لهُ عليَّ عشرةٌ مستثنًّى منها تسعةٌ، أي ما لهُ علي واحدٌ، فإذا[2] قلتَ: إلا تسعةٌ بالرفعِ، يلزمُكَ تسعةٌ؛ لأنَّ المعنَى: ما لهُ عليَّ إلا تسعةٌ. ووجهُهُ أنَّ الأصلَ في الكلامِ هوَ الإثباتُ، والنفيُ طارئٌ[3] عليهِ، فإذا قلتَ: إلا تسعةً بالنصبِ، كانَ الاستثناءُ راجعًا إلى المثبتِ، كأنَّكَ قلتَ: لهُ عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً، ويصيرُ حاصلُهُ أنَّ لهُ عليكَ واحدًا[4]، فإذا أدخلْتَ النفي (كانَ المعنَى)[5] : ليسَ عليَّ واحدٌ، فلا يلزمُكَ شيءٌ، وأمَّا إذا رفعْتَ تسعةً، فلا يمكنُ أنْ

---

[4] ب و ح : واحد .
[5] من ب و ح ، وفي الأصل : معها .
[6] ساقطة من ح .
[7] ما بين القوسين مكرر في ب .
[8] ح : واحد .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل : يكن .
[2] ب و ح : وإذا .
[3] في الأصل ، و ب و ح : طار . والوجه ما أثبت .
[4] ب : واحد .
[5] ما بين القوسين ساقط من ب .

يكونَ الاستثناءُ راجعًا إلى الإثباتِ، والنفيُ داخلاً في الكلامِ بعدَه، فوجبَ الحملُ على الإبدال من النفي[6] ، ويكونُ المعنَى كمَا قالُوا.

ومثالُ الثاني في الموجَبِ: جاءَ المكّيّونَ إلا قريشيًّا، إلا هاشميًّا، إلا عقيلاً، فقد جاءَكَ[7] من المكّيّينَ غيرُ قريشٍ معَ جميعِ بني هاشمٍ إلا عقيلاً، وفي غيرِ الموجَبِ: ما جاءَ المكّيّونَ إلا قريشٌ إلا هاشميًّا إلا عقيلٌ[1] ، فقد جاءَ من المكّيّينَ معَ عقيلٍ جميعُ قريشٍ إلا هاشميًّا. وحكمُها في المعنَى والإعرابِ حكمُ الأوَّلِ، موجبُهما كموجبِهما[2] ، وغيرُهُ كغيرِهِ.

ومثالُ الثالثِ[3] : لهُ[4] علي عشرةٌ إلا ثلاثةً، (إلا أربعةً)[5] ، فيجبُ نصبُ الأوَّلِ، ويجوزُ الوجهانِ في الأخيرِ[6] ، والاستثناآن من المستثنَى منهُ الأوَّلِ، فيكونُ الإقرارُ بثلاثةٍ.

وفي الرابعِ إنْ[7] كانَ المستثنَى منهُ واحدًا، ولم يكنِ الاستثناءُ مفرَّغًا، وقد تقدَّمتِ المكرَّراتُ على المستثنَى منهُ، فالجميعُ منصوبٌ على الاستثناءِ نحوَ: ما جاءَني إلا زيدًا، إلا عَمرًا، إلا خالدًا أحدٌ، إذ لا يمكنُ الإبدالُ، وإنْ تأخَّرتْ، ففي أحدِ المستثنياتِ جوازُ الوجهينِ، والباقي واجبُ النصبِ؛ لأنَّ المبدلَ منهُ صارَ بالإبدالِ كالساقطِ فلا يبدلُ منهُ مرةً أُخرى، نحوَ: ما جاءَني أحدٌ إلا زيدًا[8] ، إلا عمرًا، إلا

---

(6) ب : المنع .
(7) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(1) ح : قريشا لا هاشميا إلا عقيلا .
(2) ساقطة من ب .
(3) ح : الثاني .
(4) ساقط من ب .
(5) ما بين القوسين بدله في ب : الأربعة .
(6) ب : الخير .
(7) مكرر في ب .
(8) ب و ح : زيد .

خالدًا، إلا بكرًا، وإنْ توسَّطَها[9] فللمقدمِ النصبُ على الاستثناءِ وأحدُ المتأخراتِ[1] جائزُ الوجهينِ، وباقيها[2] واجبُ النصبِ بعدَ الإبدالِ، نحوَ: ما جاءَني إلا زيدًا، إلا عمرًا[3] أحدٌ، إلا بكرٌ[4] ، إلا خالدًا، وإنْ كانَ مفرغًا شُغِلَ[5] العاملُ بواحدٍ منها، ونُصِبَ ما سِواهُ، نحوَ: ما جاءَني إلا زيدٌ[6] ، إلا عمرًا، إلا خالدًا، وإنْ كانَ المستثنَى منهُ أكثرَ من واحدٍ، ففي غيرِ الموجَبِ (في ثاني[7] المستثنَيينِ لم يجزْ)[8] إلا النصبُ، والأولُ اشتغلَ[9] بهِ العاملُ، نحوَ: ما أكلَ أحدٌ إلا الخبزَ، إلا زيدًا؛ لأنَّ[10] النفيَ قد[11] انتقضَ بإلا، فهوَ استثناءٌ من موجَبٍ، والمعنَى: كلُّ أحدٍ أكلَ الخبزَ إلا زيدًا، فإنَّه ما أكلَ الخبزَ.

هذا إذا[12] لم يذكرْ ما استُثنِيَ منهُ المستثنَى الأوَّلُ[13] ، وإنْ ذكِرَ جازَ في الأوَّلِ الوجهانِ، نحوَ: ما أكلَ أحدٌ شيئًا إلا الخبزَ، إلا زيدًا، وفي الموجَبِ لا بدَّ من ذكرِ المستثنَى منهُ؛ لأنَّ الموجَبَ لا يُفرَّغُ، كمَا يجيءُ، نحوَ: أكلَ القومُ جميعَ الطعامِ إلا الخبزَ، إلا زيدًا[1]

---

(9) من ب و ح ، وفي الأصل : توسطهما .
(1) من ب و ح ، وفي الأصل : المأخرات .
(2) من ب و ح ، وفي الأصل : باقيهما .
(3) ب : عمرو .
(4) ب : بكرًا .
(5) ب و ح : يستعمل .
(6) ح : زيدًا .
(7) من ب و ح ، وفي الأصل : بابي .
(8) ما بين القوسين بدله في ب و ح : لم يجز في ثاني المستثنيين .
(9) ح : اشتغل .
(10) ح : لنفي .
(11) ساقطة من ب .
(12) ساقطة من ب .
(13) ب : الأالأول .
(1) ح : خيرًا .

، والنصبُ واجبٌ في أوَّلِها[2] ، وفي الثاني جوازُ الوجهين؛ لأنَّه **من**[3] غيرِ موجبٍ، بسببِ نقضِ **النفي**[4] **بإلا، فالمعنى: ما**[5] **أكلَ** القومُ الخبزَ إلا زيدٌ. فظهرَ وجوبُ نصبِ[6] **واحدٍ في كل مستثنًى مكررٍ.**

ويكونُ عدمُ المستثنَى منهُ **فيهِ، أي الموجَبِ، لو يفيدُ الكلامُ،** بأنْ يكونَ الحكمُ مِمّا يصحُّ أنْ يثبتَ على سبيلِ العمومِ، نحوَ[7] : يحرِّكُ الفكَّ الأسفلَ عندَ الأكلِ إلا التمساحَ، وعدمُ الإفادةِ في غيرِ الموجَبِ، نحوَ: ما ماتَ إلا زيدٌ، نادرٌ، فالحكمُ بجوازِ التفريغِ[8] فيهِ على الغالبِ، والإفادةُ في الموجَبِ نادرٌ، فالحكمُ بعدمِهِ على الغالبِ أيضًا.

ويجرُّ، أي المستثنَى، بـ: سِوَى، بالقصرِ وبكسرِ[9] السينِ وضمِّها، **وسَواءٍ،** بالمدِّ معَ فتحِ السينِ وكسرِها؛ لأنَّه مضافٌ إليهِ. **وهُما، أي سِوى وسَواء**[10] **، ظرفانِ منصوبانِ** أبدًا؛ لأنَّهما في الأصلِ بمعنَى مكانٍ، ثمَّ استُعِيرا[1] **لمعنَى البدلِ، ثم للاستثناءِ. وعندَ**[2] الكوفيِّينَ[3] يجوزُ خروجُهما[4] **عن** /53/ الظرفيَّةِ، والتصرُّفُ فيهما رفعًا ونصبًا وجرًا[5] .

---

[2] ب و ح : أولهما .
[3] ساقطة من ب و ح .
[4] ب و ح : الايجاب .
[5] زيادة من ب و ح .
[6] ساقطة من ح .
[7] ساقطة من ح .
[8] ح : التفريع .
[9] ب : بك بكسر .
[10] ح :سواء وسوى، وكلمة أي ساقطة .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل : استعير .
[2] ح : عند .

وحاشا عطفٌ على: سِوى؛ لأنَّه حرفُ جرٍّ[6] **في الأكثر، وفي النصبُ** على المفعوليَّةِ **بهِ**، أي بـ: حاشا، على أنَّه[7] **فعلٌ متعد**، فاعلُهُ[8] مضمرٌ، ومعناها تبرِئَةٌ[9] **المستثنى (عما نسِبَ إلى المستثنَى)**[10] منه، نحوَ: ضربَ القومُ عمرًا حاشا زيدًا، أي برّأهُ[11] ـ تَعالى ـ عن ضربِ عمرٍو.

ولا سيَّما، عطفٌ على: سِوى، أيضًا، لإضافةِ سيَّ إليهِ، وما زائدةٌ، أو إلى ما، وهي نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، والاسمُ بعدَها بدلٌ منها، **والسي بمعنى المثل، ولا لنفْي**[1] الجنسِ، وخبرُها محذوفٌ، والواوُ الداخلةُ عليها في بعضِ المواضعِ اعتراضيَّةٌ، فمعنى: جاءَني القومُ ولا سيَّما زيدٍ: ولا مثلَ زيدٍ موجودٌ في القومِ الَّذينَ جاءُوا، أي هوَ[2] **أخص لي، وأشد إخلاصًا بالمجيءِ**.

---

[3] **راجع الإنصاف مسألة رقم** 39 ص249 ، همع الهوامع 160/3-161 ، **الفرائد** الجديدة 389/1 ، الكواكب الدرية 43/2 ، الأمالي الشجرية 124/2 . **ونقل أبو** حيان في ا**رتشاف الضرب** 326/2 ،وابن عقيل في المساعد 594/1 ، **عن الفراء** أنّ سوى محل لا يتصرف ، أي أنّ مذهبه كمذهب البصريين . والّذي في معاني **القرآن** 73/1 أنّ سواء قد تكون " في مذهب غير ، كقولك للرجل: أتيت سواءك ".
وانظر الخلاف النحوي الكوفي ص502 .

[4] ح : حروجهما .

[5] ب و ح : جرا ونصبا .

[6] **ساقطة من ح** .

[7] **ساقطة من ب** .

[8] ح : وفاعله .

[9] ب و ح : تنزيه .

[10] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[11] ب و ح : نزه .

[1] ب : **للنفي** .

[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

وجازَ[3] **الرفعُ** فيما بعدَ لا سيَّما، وهوَ[4] أقلُّ من الجرِّ، على أنَّه خبرٌ محذوفٌ، وما بمعنَى الَّذي، أو نكرةٌ موصوفةٌ بجملةٍ اسميَّةٍ. **وقل النصبُ** بعدَ لا سيَّما، على أنَّ ما نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ، وأعني مقدَّرٌ.
وغيرِ عطفٌ على: سِوى أيضًا،
وهوَ، أي غيرٌ، **صفةٌ في أصل** وضعِهِ ، لدلالتِهِ على ذاتٍ مبهمةٍ، باعتبارِ معنًى معيَّنٍ، هوَ المغايرةُ، **ويعربُ** غيرٌ **فيهِ، أي في الاستثناءِ** دونَ الصفةِ إذ هوَ حينَئذٍ(2) بإعرابِ موصوفهِ، **كإعرابهِ، أي المستثنَى بإلا، على التفصيل من**[5] وجوبِ نصبِهِ لو مقدَّمًا، أو منقطعًا باعتبارِ المضافِ إليهِ، أو في موجَبٍ تامٍّ، وجوازُ الوجهينِ مع أولويَّةِ البدلِ في غيرِ الموجَبِ التامِّ. والإعرابُ بحسَبِ العواملِ في[6] المفرَّغِ، ووجهُهُ[7] انتقالُ إعرابِ المستثنَى إليهِ لمَّا انجرَّ بِهِ.

(خبر باب كان)[1]

أي نوعُها، أي الأفعالُ الناقِصةُ، وهذه أحسنُ من عبارةِ (الكافيةِ) **المسندُ، أي اللفظُ الذي أُسنِدَ إلى اسمِهِ، عائدٌ إلى البابِ** لوجودِهِ في ضمنِ الجزئيَّاتِ المسندةِ بالذاتِ والحقيقةِ، فخرجَ نحوُ:

---

(3) ب و ح : وجاء .
(4) ح : هو .
(5) مكرر في ب .
(6) ح : وفي .
(7) ح : وجهه .
(1) بياض في ب .

يضربُ بدونِ فاعلِهِ، وقائمٌ في: كانَ زيدٌ يضربُ وأبوهُ قائمٌ، بلا **تعسفٍ، بخلافِ عبارةِ** (الكافيةِ).

وهو، أي خبرُ بابِ[2] **كانَ، كالخبرِ،** أي خبرِ المبتدأِ في أقسامِهِ، وأحكامِهِ، وشرائطِهِ المذكورةِ. وجوازُ تقديمِهِ معرفةً مشروطٌ بوجودِ الإعرابِ اللفظيِّ في أحدِ المعمولينِ، وهو قرينةٌ، هاهنا، لاختلافِ إعرابيهما[3] ، **بخلافِ خبرِ المبتدأِ** لاتحادِ إعرابيهما[4] ، **فلا بد في** الجوازِ، هاهنا[5] ، من قرينةٍ أُخرى، فلا مخالفة بينَ الخبرينِ. **وابنُ**[6] **الحاجبِ**[7] **لما غفلَ عن الاستثناءِ في خبرِ المبتدأِ ظن** مخالفَتَهما في

هذا الحكمِ، فقالَ: ويتقدَّمُ معرفةً.

ويحذفُ عاملُهُ جوازًا، والوجهُ أنْ يقالَ[1] : ويحذفُ كانَ لامتناعِ حذفِ غيرِها، **كـ: إنْ خيرًا فخيرٌ، وفيه، أي (في مثلِ)**[2] هذا الكلامِ في مجيءِ اسمٍ بعدَ إنْ، ثمَّ فاءٍ، ثمَّ اسمٍ، **وجوهٌ: نصبُ** الأوَّلِ، ورفعُ الثاني، أي إنْ كانَ عملُهُ خيرًا فجزاؤُهُ خيرٌ، وهذا أقوى **لقلةِ الحذفِ، وقوةِ** المعنَى، وعكسُهُ، أي، وإنْ كانَ في عملِهِ خيرٌ فكانَ جزاؤُهُ خيرًا، وهذا أضعفُ لضدَّي[3] علَّتَي الأوَّلِ، ونصبُها ورفعُها يُفهمانِ من الأوَّلَينِ، وجرُّهما بتقديرِ حرفِ الجرِّ ليسَ بقياسٍ.

---

[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[3] ب و ح : إعرابهما .
[4] ب و ح : إعرابهما .
[5] ب : هناك .
[6] ب : ابن .
[7] انظر شرح الوافية نظم الكافية ص238 .
[1] ب و ح : يقول .
[2] ب : ومثل .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل : لصدي .

ويجبُ حذفُ كانَ كـ: **أَمّا وإمّا أنتَ،** أي[4] بفتحِ الهمزةِ وكسرِها، **أي[5] لأَنْ كنتَ،** تفسيرٌ للمفتوحةِ، حُذِفَ اللامُ الجارةُ قياسًا، ثمَّ حُذِفَ كانَ اختصارًا، فانقلبَ المتصلُ منفصلاً، وزِيدتْ ما[6] عِوَضًا عن كانَ، فأُدغمَ. وأصلُ[7] المكسورةِ: إنْ كنتَ، بلا لامٍ، فعُمِلَ بهِ ما مرَّ.

(اسم باب إنّ)[1]

معمولُهُ عائدٌ إلى البابِ المسندُ إليهِ، نائبُ الفاعلِ، فلا يرِدُ نحوُ: أبوهُ في: إنَّ زيدًا أبوهُ قائمٌ، بخلافِ عبارةِ (الكافيةِ).

ولا يحذفُ اسمُ بابِ إنَّ، بخلافِ المبتدأِ، **إلا للضرورةِ**[2] الشعريةِ. ولا بدَّ من استثناءِ ضميرِ الشأنِ، فإنَّه يجوزُ حذفُهُ، إذا لمْ يَلِهِ فعلٌ صريحٌ.

---

(4) ساقطة من ب .

(5) ساقطة من ح .

(6) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(7) ب : أصل .

(1) بياض في ب .

(2) ح : لضرورة .

المنصوب[1] **بلا (التي لنفي)**[2] **الجنس**

غيَّرَ[3] التعبيرَ لقلَّةِ النصبِ في اسمِ لا، بخلافِ ما سبقَ، **المسندُ إليهِ** الموصولُ عبارةٌ عن المنصوبِ، فلا يردُ نحوُ: أبوهُ في: لا غلامَ رجلٍ أبوهُ قائمٌ، **يَلِيها** يقعُ بعدَ[4] لا، بلا فاصلةٍ، **نكرةً مضافًا، أو مشابهًا بها** [5] **،** نحوَ: لا عشرينَ دِرهمًا[6] لكَ ، أحوالٌ عن الضميرِ **المجرورِ.**

فلو كانَ، مطلقُ المسندِ إليهِ بعدَ لا لوجودهِ في ضمنِ المقيَّدِ، **مفردًا** غيرَ مضافٍ، ولا مشبَّهٍ بِهِ معَ[7] **وجودِ** الأوَّلينِ **بُنِيَ مشتملاً**

---

(1) بياض في ب .

(2) ما بين القوسين بدله في ب :الَّتي صفة لنفي ، وبدله في ح : الَّتي لنفي صفة .

(3) ح : بغيره .

(4) **ساقطة من ب**

(5) ب و ح : مشبها به .

(6) ب : دهما .

(7) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

على علامةِ **نصبهِ**، لتضمُّنهِ معنَى من[8] الاستغراقيَّةِ؛ لكونِهِ جوابًا لِـ: هل من شيءٍ، نحوَ: لا رجلَ ولا غلامينِ لَكَ، ولا مسلماتِ، بكسرِ التاءِ بلا تنوينِ، عندَ الجمهورِ، **ولو** كانَ المسندُ إليهِ بعدَ لا[1] **مفصولاً** عنها نكرةً، (**أو معرفةً**)[2] متصلةً[3] ، **وإنْ** كانَ كلُّ واحدٍ منهُما[4] **مفردًا** ، **إنْ** للوصْلِ، **رُفِعَ وكُرِّرَ** وجوبًا ليطابقَ السؤالَ، والمرادُ بالتكريرِ النوعيُّ، لا الشخصيُّ، فيحصلُ[5] **ست صورٍ؛ أربعٌ**[6] **في** المفصولِ، واثنانِ في المعرفةِ. وترْكُ نحوِ: قضيَّةٌ ولا أبا حسنٍ لَهَا، قد عُرِفَ[7] **مِما تقدمَ**.

وكثرَ حذفُهُ، أي المسندُ إليهِ بعدَ لا **في**[8] **مثلِ**[9] : (**لا عليكَ**)[10] ، **أي لا بأسَ**[11] ، المرادُ فيما وجِدَ الخبرُ، كمَا أنَّ حذفَ الخبرِ **مشروطٌ**[12] بوجودِ الاسمِ؛ لئلا يلزمَ الإجحافُ، **وفي مثلِ**: **لا حولَ ولا قوةَ**، أي فيما عطفَ معَ تكريرِ لا نكرتينِ مفردتينِ[13] متصلتينِ؛ **وجوهٌ؛** فتحُهُما على الأصلِ المذكورِ، عطفُ مفردِ أو جملةٍ بتقديرِ

---

[8] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[1] ما بين القوسين مكرر في ب .

[2] مكرر في ح .

[3] ح : متصلة .

[4] من ب و ح ، وفي الأصل : منها .

[5] ح : فتحصل .

[6] ب و ح : أربعة .

[7] ح : عرفت .

[8] من ب و ح ، وفي الأصل : وفي .

[9] ساقطة من ح .

[10] ما بين القوسين من ب و ح ، وفي الأصل : يمدن .

[11] ح : بس .

[12] ح : مشروطة .

[13] ب : مفردين .

خبرِ الأولِ، ونصبُ الثاني عطفًا على[1] لفظِ الأوَّلِ منويًّا لإعرابِهِ، ورفعُهُ عطفًا على محلِهِ، ولا زائدٌ فيهما، ورفعُهُما **بالابتداءِ لتُطابقَ**[2] السؤالَ، ورفعُ الأوَّلِ على أنَّ لا بمعنَى ليسَ، أو إلغاءُ العملِ للتكريرِ.

ولا يغيِّرُ[3] **الهمزةُ الداخلةُ على لا تأثيرَها** عملَها، **بخلافِ الجارِ** الداخلِ عليها، نحوَ: آذيتَني بلا جُرْمٍ[4] ، **وتفيدُ** الهمزةُ المذكورةُ[5] **الاستفهامَ** حقيقةً[6]، نحوَ: ألا رجلَ في الدارِ؟ **والتمنيَ**[7] ، نحوَ: ألا ماءَ أشربُهُ حينَ لا يُرجى ماءٌ، **والعرْضَ**، نحوَ[8] : ألا نُزُولَ عندِي.

ونعتُ المبني من اسمِ لا مفردًا يَلِيهِ، حالانِ من ضميرِ **يُبنَى** للاتحادِ، ويرفعُ حمْلاً على محلّه البعيدِ، **وينصبُ على** لفظِهِ، (أو محلّهِ القريبِ)[9] ، نحوَ: لا رجلَ ظريفَ وظريفًا في الدارِ، **وإلا، أي**[10] وإنْ لم يوجدْ أحدُ الشروطِ، **فالإعرابُ** رفعًا ونصبًا[1] لازمٌ، لعدمِ الاتحادِ. **ويعطفُ على لفظِهِ**، عائدٌ إلى المبني أي بالنصبِ، **ومحلِّهِ**، أي بالرفعِ، ولا يجوزُ البناءُ لمكانِ الفصْلِ بالعطفِ، ولا بد من تقييدِ المعطوفِ بالنكرةِ، إذْ لو كانَ معرفةً وجَبَ الرفعُ؛ لأنَّ لا،

---

(1) مكرر في ب .
(2) ب و ح : ليطابق .
(3) ب : تغير .
(4) ب : جزم .
(5) ح : المذكورة
(6) ب : حققه .
(7) ب ووالتمني .
(8) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(9) ما بين القوسين ساقط من ح .
(10) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(1) ب : أو نصبا .

لا[2] يعملُ[3] فيهَا، وبعدمِ[4] التكريرِ لِمَا عُلِمَ حالُهُ من نحوِ: لا حولَ ولا قوةَ.

والبواقي (من التوابع)[5] ، أي غيرِ النعتِ والمعطوفِ، **كتوابعِ المنادَى**، فيُبنى البدلُ إنْ[6] كانَ مفردًا، وكذا التأكيدُ اللفظيُّ، ويجوزُ الرفعُ والنصبُ في عطفِ البيانِ.

وجازَ: لا أخَا لَهُ، بلا فصلٍ بينَهُما، ولو فُصِلَ، [[7] نحوَ: لا أخَ **في الدارِ لكَ**[8] ، لم يجُزْ إثباتُ الألفِ، وكذا: لا غلامَي لَهُ، **لا فيها**، أي لا يجوزُ: لا أخَا فيها، وكذا: لا غلامَي فيها؛ **للتشبيهِ بالمضافِ**، لمشاركتِهِ الأوَّلَ في أصلِ المعنَى دونَ الثانِي. **وشاعَ البناءُ** على الأصلِ نحوَ: لا أخَ لَهَا، ولا غلامَين لَهُ[9] .

خبر ما ولا المشبهتين بليس

---

(2) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(3) ح : **تعمل** .

(4) **من ب و ح ، وفي الأصل : وتقدم** .

(5) ما بين القوسين ساقط من ب .

(6) **ب و ح : إذا** .

(7) من هنا يبدأ الخرم في ب ، والّذي ينتهي إلى قوله:" ..كثر الجر" . ص270 حاشية 6 .

(8) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح ، وهي أيضا مكررة في ب .

(9) ح : لهما .

المسندُ إلى اسمِها، فخرجَ يضربُ في: ما زيدٌ يضربُ أبوهُ. **ولا يعملان**[1] **في تميمٍ، ويبطُلُ** عملُهما **بتقدُّمِهِ، أي الخبر، على** اسمِهما[2] ، **وزيادةِ إنْ** بعدَ ما لضعْفِ عملِها[3] ، **وانتقاضِ النفيِ بإلا،** فلا يبقَي العمدةُ في مشابهةِ ليسَ. **ولو عُطِفَ**[4] (على خبرِهما)[5] **بمُوجِبٍ،** بكسرِ الجيمِ، أي عاطفٍ يفيدُ الإيجابَ، وهو؛ بلْ[6] **ولكنْ، رُفِعَ** المعطوفُ حمْلاً على محلِّ الخبرِ، أو على أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، ولا ينصبُ لانتقاضِ النفيِ، **وإلا،** أي وإنْ لم يعطفْ بموجِبٍ بل بغيرِهِ، **نُصِبَ** حمْلاً على لفظِهِ، **أو جر** على توهُّمِ تقديرِ **الباءِ في** الخبرِ، ويجوزُ الرفعُ، أيضًا، بتقديرِ المبتدأِ فقَط.

المجرورات

/ 55/ **موقوفٌ، أو مبتدأٌ ما بعدَهُ خبرُهُ**[1] **، أو محذوفٌ أو خبرُهُ ،**

---

(1) ح : تعملان .

(2) من ح ، وفي الأصل : اسمها .

(3) ح : عملهما .

(4) من ح ، وفي الأصل : عوطف .

(5) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ح .

(6) من ح ، وهي غير واضحة في الأصل .

(1)ساقطة من ح .

المضافُ إليه

في الاصطلاحِ المشهورِ، **ما، لفظٌ، نسِبَ إليهِ، أي**[2] **إلى** مدلولِهِ، **بالجارِ المقدرِ،** احترازٌ عن الملفوظِ[3] والمتضمنِ، **المؤثرِ في العملِ**[4] ، احترازٌ عن المفعولِ لَهُ، وفيهِ، ونحوِهِما في الحذفِ والإيصالِ. وهاهنا أبحاثٌ.

الأوَّلُ أنَّ المجروراتِ كأُختيهَا، تشتمِلُ الأصليَّ ، مدخولَ **حرفِ الجرِ**[5]

الأصليِّ، والإضافةُ المعنويَّةُ، والملحقَ بِهِ، مدخولَ الجارِّ الزائدِ، واللفظيَّةُ، فكما استُوفيَ قسمَاهما ينبغِي أنْ يُستَوفَى[1] قسمَاهما[2] . **وقد تركَ المصنفُ نصفَ كلِ قسمٍ، وابنُ الحاجبِ نصفَ الثانِي.**

والثاني أنَّ المعقولَ والمنقولَ من النحاةِ أنْ لا تقديرَ في اللفظيَّةِ. وتصريحُ ابنِ **الحاجبِ**[3] بمطلقِ التقديرِ، وتكلُّفُ بعضِهِم بتقديرِ اللامِ تقويةً للعملِ في نحوِ: ضاربِ زيدٍ، ومن البيانيَّةِ في نحوِ[4] : **حسنُ** الوجهِ، فاسدٌ؛ لاستلزامِهِ جوازَ نحوِ: الضاربِ زيدٍ، بالاتفاقِ، فلا

---

(2) ساقطة من الأصل ، زيادة من ح .

(3) من ح ، وفي الأصل : احترازا عن اللفظ .

(4) من ح ، وفي الأصل : الفعل .

(5) ح : الحرف الجار .

(1) من ح ، وفي الأصل : يستوي .

(2) ح : قسماها .

(3) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص249 .

(4) زيادة من ح .

يتناولُها[5] المشهورُ وغيرُهُ، كما لا يتناوَلانِ المجرورَ بالحرفِ الزائدِ[6] . كذا ذكرَه[7] الشريفُ، فكيفَ يقسِّمُ[8] الإضافة إليهما؟

والثالثُ أنَّ المذكورَ واحدٌ، فكيفَ يصحُّ صيغةُ[9] الجمعِ، لاسيَّما في الوجهِ الثانِي؟ والتفسيرُ بالمفردِ لاضمحلالِ الجمعيَّة باللامِ، والتقويةُ بمسألةِ اليمينِ ليسَ بمفيدٍ هاهنا، إذْ ليسَ معنَى الاضمحلالِ بطلانَ اعتبارِ التعدُّدِ أصلاً، حتَّى يجُوز أنْ يُقالَ: جاءَني[1] الرجلُ، إذا[2] جاءَ واحدٌ، بل معناهُ بطلانُه فيما نُسبَ إليهِ، وكونُه بمعنَى كلٍّ الإفراديِّ في أنْ يعتبرَ كلُّ فردٍ منهُ كأنْ ليسَ معَهُ غيرُهُ. وغايةُ ما يُتكلَّفُ أنْ يقالَ: لَمَّا لم يكْثُرْ أحكامُ المجرورِ بالحرفِ اكتَفَى بذكرِها في آخِرِ الكتابِ. ولَما كثُرَ الجر]][3] بالأصالةِ بالحرفِ الأصلي، لم يرْضَ ابنُ الحاجبِ بتركِهِ راسًا، فغيَّرَ المشهورَ، ولَمَّا انتفَى القيدانِ في الجر بالزائدِ معَ صحةِ الحوَالةِ تركَهُ، ولَمَّا انتفَى أحدُهما فقَط في اللفظيَّةِ معَ عدمِ صحَّةِ الحوَالةِ، ذكرَاها على وجهٍ يُشعرُ بانحطاطِ رُتبتِها عن المعنويَّةِ، بأنْ أخرجَا عن تعريفِهما، وأدخَلا في تقسيمِهما، بأنْ أرجعَا ضميرَ هيَ على طريقِ الاستخدامِ لِمَا[4] يُطلَقُ عليهِ اسمُ (الإضافةِ؛ إما)[5] بطريقِ عمومِ المجازِ، على ما يُفهمُ من كلامِ

---

[5] ح : تناولها .

[6] ح : الذائد .

[7] ح : ذكر .

[8] ح : قسم .

[9] ح : ضيغة .

[1] ح : جاء .

[2] من ح ، وفي الأصل : إذ .

[3] إلى هنا ينتهي الخرم في ب، والَّذي يبدأ من قوله :" لا أخ في الدار ". ص266 حاشية 7.

[4] ح : إلى ما .

[5] ما بين القوسين ساقط من ب .

الشريفِ[6] ، أو بطريقِ عمومِ المشتركِ، على رايِ هذا الضعيفِ **لكثرةِ الإطلاقِ**[7] . والإفرادُ بالتعريفِ، وصيغةُ الجمعِ إمَّا بالنظرِ إلى أفرادِ المذكورِ، أو إلى التقديرِ والحذفِ، **حوالةً واكتفاءً**[8] إيجازًا[9] **فتأملْ.**

وشرْطُها، **أي الإضافةِ مطلقًا، كونُ المضافِ،** مجازًا باعتبارِ الأوَّلِ، وإلا لَزِم تقدُّمُ الشيءِ على شرْطِه، **بلا تنوينٍ، ولو** كانَ التنوينُ **مقدرًا،** بمعنَى أنَّه لو كانَ فيهِ تنوينٌ لحُذِفَ لأجلِ الإضافةِ، نحوَ: كمْ رجلٍ، وحواجّ بيتِ اللهِ ـ تَعالى[1] ـ **، وما،** عطفٌ على: تنوينٍ، **يقومُ مقامَهُ،** أي التنوينِ. وهو نونُ التثنيةِ والجمْعِ، **بها، أي بسببِ الإضافةِ متعلقٌ بكونِ**[2] ، فذو اللامِ لا يضافُ[3] ، لأنَّها سابقةٌ على **الإضافةِ في**[4] التلفُّظِ، والظاهرُ سبْقُها في الوجودِ أيضًا، فلم يوجدِ التجرُّدُ بالإضافةِ. وينبغي أنْ يزيدَ: أو محمُولاً عليهِ[5] ، معَ أنَّه لا يفيدُ[6] **في**[7] نحوِ: ضاربِكَ، على قولٍ، وفي الحَسَنِ الوجهِ، إلا أنْ يعمِّمَ[8] ما يقومُ غيرُ النونينِ. (وأيضًا لمّا فرضَ وقدَّرَ التنوينَ في المبنيِّ، وغيرِ **المنصرفِ، معَ** مُضَادّتِهما للتنوينِ؛ لكونهِ علامة

---

(6) أي الشريف الجرجاني. وفي هامش الأصل:" حيث قال: وكذا المضاف إليه اللفظية نحو : معمور الدار ، وحسن الوجه ".

(7) من ب و ح ، وفي الأصل : الإطلاع .

(8) ح : واكتفا .

(9) ب : إيجاز .

(1) ساقطة من ب و ح .

(2) من ب و ح ، وفي الأصل : يكون .

(3) ب : تضاف .

(4) مكرر في ب .

(5) ب و ح : على ما جاز .

(6) بعدها في ب و ح : في ذلك الجائز .

(7) ب و ح : من .

(8) ح : يعم .

التمكُّنِ، ولا تمكُّنَ فيهما، بناءً على أنَّ فرْضَ المحالِ جائزٌ، فما المانعُ من فرْضِهِ في ذي اللامِ؟ اللهمَّ إلا أنْ يعمِّمَ التنوينَ، ويخصِّصَ الفرْضَ بالوقوعي، ولو بالنوعي)[9] . والأوجَهُ[10] **حذْفُ**: بها، والشرطُ لا يكفي في وجودِ المشروطِ، بل لا بدَّ من المقتضِي، وهوَ، هاهنا، تحصيلُ فائدةٍ، ولا[1] **فائدةَ في إضافةِ نحوِ: الغلامِ، فلا نقضَ.**

وهيَ، أي ما يطلقُ عليهِ لفظُ الإضافةِ، **لفظيَّةٌ**، قدَّمَها لتقدُّمِ اللفظِ **على المعنَى بالنسبةِ إلى**[2] **السامعِ المقصودِ من الكلامِ، وابنُ الحاجبِ**[3] **نظرَ إلى تقدمِ المعنَى بالنسبةِ إلى المتكلمِ / 56أ / المحدثِ** لهُ ظاهر، أو شَرفِهِ ومقصوديَّتِهِ بالذاتِ، **لو كانَ المضافُ صفةً**[4] **، اسمَ فاعلٍ، أو مفعولٍ، أو**[5] صفةً مشبَّهةً، فخرجَ نحوُ: غلامِ زيدٍ، **مضافةً**[6] **إلى معمولِها**، فخرجَ نحوُ: كريمِ البلدِ، وخالقِ السمواتِ.

والتخفيفُ في اللفظِ فقط يفيدُ[7] هذه الإضافةُ[8] ، فلهذا[9] سمِّيَتْ بِها، والمعَنى على ما كانَ قبلَ الإضافةِ، ولذا قيلَ: إنَّها في تقديرِ الانفصالِ. وأما التخصيصُ في نحوِ: ضاربِ زيدٍ[10] ، **أو رجلٍ، فحاصلٌ** قبلَ الإضافةِ بالمعموليَّةِ، والتخفيفُ حذفُ التنوينِ، ولو مقدَّرًا، نحوَ: حواجِّ بيتِ اللهِ، ونائبُهُ والضميرُ في: الحسنِ الوجهِ،

---

(9) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(10) ب : والوجه .

(1) ب : وولا .

(2) ساقطة من ب .

(3) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص248 .

(4) من ب و ح ، وفي الأصل : صيغة .

(5) مكرر في ب .

(6) من ب و ح ، وفي الأصل : مضاف .

(7) ح : تفيد .

(8) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(9) ب و ح : فلذا .

(10) من ب و ح ، وفي الأصل : يد .

واللامُ، أخفُّ منهُ مخرجًا ووصْفًا، والاستتارُ حكميٌّ، **فتوصفُ** [1] **النكرةُ بها**، أي بالصفةِ المضافةِ إلى معمولِها، ولو معرفةً، **لعدمِ** اكتسابِ التعريفِ.

وصح نحوُ: الضربا[2] **زيدٍ**، وكذا نحوُ: الضاربو زيدٍ، لحصولِ التخفيفِ بحذفِ النونِ، **دونَ الضاربِ**، يعني: لم يصحَّ المفردُ المعرَّفُ باللامِ المضافُ لعدمِ التخفيفِ، إذْ سقوطُ التنوينِ باللامِ السابقِ، **إلا لو**[3] كانَ المضافُ إليهِ ضميرًا[4] **متصلاً**، نحوَ: الضاربِكَ. قيلَ: حمْلاً على ضاربِكَ، الَّذي حُذفَ تنوينُهُ لاتصالِ الضميرِ، لا للإضافةِ، إذْ لا يتصوَّرُ التنوينُ معَ الاتصالِ فاشتركَا في حذفِ التنوينِ لغيرِ الإضافةِ، معَ اتحادِ الجزأينِ، بخلافِ الضاربِ زيدٍ، معَ ضاربِ زيدٍ، ومعَ ضاربِكَ. فيهِ أنَّه يلزمُ وجودُ الشيءِ بلا شرطٍ، ولا مقتضًى[5] . وقيلَ: أصلُ ضاربِكَ، ضاربٌ إيَّاكَ، بالتنوينِ، فلمَّا أُضيفَ حُذفَ التنوينِ، واتصلَ الضميرُ لانتفاءِ[6] المانعِ، ثمَّ حُمِلَ الضاربُكَ عليهِ لاتحادِ[7] الجزأينِ. فيهِ أنَّه[8] **لا بد في اللفظيَّةِ**[9] **وجودُ المستعملِ**، بلا إضافةٍ، لكونِهِ في تقديرِ الانفصالِ، فكمَا لم يوجدْ ضاربٌ كَ، بالتنوينِ، لم يوجدْ ضاربٌ إيَّاكَ، وأيضًا ما الحاجةُ[1] **إلى الحمْلِ؟ إذْ** يجوزُ أنْ يقالَ، حينَئذٍ: أصلُ الضاربِكَ، الضاربُ إيَّاكَ، وأيضًا

---

[1] ب و ح : فيوصف .

[2] ب : الضابا .

[3] ساقطة من ب .

[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[5] ح : مقتض .

[6] ح : لانتفاع .

[7] ب : لادتحاد .

[8] ح : لأنه .

[9] ب : اللفظ .

[1] ح : لالحاجة .

اتحادُ[2] الجزأين لا يكفِي[3] في الحمْلِ، وإلا جازَ: الضاربُ زيدٍ. وقيلَ: ضميرُ نحوِ: الضاربِكَ، منصوبٌ، فورِدَ[4] عليهِ[5] حذفُ النونِ فِي ضاربَيكَ وضاربِيكَ[6] . وأُجيبَ بأنَّ النونَ بمنزلةِ[7] التنوينِ يؤْذِنُ بانفصالِ ما بعدَهُ[8] عمَّا قبلَهُ، فلا يجامعُ المتصلَ المؤذنَ بالاتصالِ. فيه أنَّه منقوضٌ بنحوِ: يستفتونَكَ.

وحلُّهُ أنَّه ليسَ بمنزلةِ التنوينِ من كلِّ وجهٍ، ألا يُرى[9] أنَّه يجتمعُ معَ اللامِ، ويثبُتُ في الوقفِ. والأقربُ أنَّ نحوَ: ضاربِكَ، مضافٌ، والتنوينُ محذوفٌ لأجلِ الاتصالِ والإضافةِ معًا، كمَا في نحوِ[10] : دونَكَ وكلِّهِ، وكونُهُ في تقديرِ الانفصالِ من جهةِ عدمِ زيادةِ المعنَى بالإضافةِ ، ووجودِ[11] شرطِ العملِ . ونحوُ: ضاربَيكَ[1] وضاربِيكَ، مجرَّدٌ أو[2] محلًى باللامِ[3] ، مضافٌ، والنونُ محذوفٌ لأجلِ الإضافةِ[4] ، ونحوُ: الضاربِكَ، ليسَ بمضافٍ، لعدمِ التخفيفِ، بل هوَ مثلُ الضاربِ زيدًا. فتدبَّرْ.

---

[2] ب : ادتحاد .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل : يخفى .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل :فورو .
[5] ساقطة من الأصل ، ومن ب ، زيادة من ح .
[6] ب : الضربك والضاربيك ، وح : الضاربيك والضاربيك .
[7] من ب و ح ، وفي الأصل : منزلة .
[8] ب : بعد .
[9] ب و ح : ترى .
[10] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[11] ب : وووجود .
[1] ب : ضاربك .
[2] مكرر في ب .
[3] ح : با اللام .
[4] بعدها في ب و ح : فقط .

أو ذا[5] **اللامِ** نحوَ: الضاربِ الرجلِ، حمْلاً على الحسنِ الوجهِ، لاشتراكِهما في كونِ المضافِ صفةً والمضافِ إليهِ جنسًا معرَّفينِ **باللامِ**.

أو مضافًا إليهِ، أي إلى ذي اللامِ، نحوَ: الضاربِ ذي المالِ، فإنَّه في حكمِ ذي اللامِ. وكذا المضافُ إلى ضميرِهِ، نحوَ: الرجلِ الضاربِ غلامِهِ.

وإلا، أي وإنْ لم يكنِ المضافُ صفةً مضافةً إلى معمولِها، (بأنْ لا يكونَ صفةً، نحوَ: غلامِ زيدٍ، أو يكونَ صفةً غيرَ مضافةٍ إلى معمولِها)[6] ، **نحوَ: مصارعِ مصرَ، وخالقِ السمواتِ، فالإضافةُ معنويَّةٌ** مفيدةٌ شيئًا في المعنَى، دونَ اللفظِ فقط. **وشرطُها، أي**[7] الإضافةِ المعنويةِ، **تنكيرُ المضافِ؛** لئلا يلزمَ تحصيلُ الحاصلِ أو **المُحالِ**[8] ، فإنْ كانَ ذا اللامِ حذفَ لامُهُ، وإنْ كانَ علمًا نُكِّرَ، بأنْ يجعلَ واحدًا ممنْ يتسمَّى[1] **بذلكَ الاسمِ، نحوَ**[2] : زيدُنا خيرٌ من زيدِكُم، وإنْ كانَ مضمرًا، أو مُبهمًا، لا يُضافُ لتعذُّرِ التنكيرِ.

وتفيدُ[3] المعنويَّةُ[4] **تعريفَهُ، أي المضافِ بـ**المضافِ إليهِ **المعرفةِ؛** / 57/ لأنَّ وضعَها لمعهوديَّةِ[5] المضافِ فيما أمكنَتْ[6] ، **وذا في المعرفةِ** دونَ النكرةِ، ثمَّ يستعملُ في الاستغراقِ وغيرِهِ، كاللامِ

---

(5) ب : إذا .
(6) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(7) ب : أي شرط .
(8) ب : والمحل .
(1) ب و ح : يسمى .
(2) ساقطة من ح .
(3) ب : أو تفيد .
(4) ح : المعنوي .
(5) من ح ، وفي الأصل : المعهودية ، وفي ب : لمعهوديته .
(6) من ب و ح ، وفي الأصل غير واضحة كذا : اسســ .

نفسِهِ[7] . مثلاً، إذا قيلَ: جاءَني غلامٌ لزيدٍ، فمعناهُ: غلامٌ مخصوصٌ لزيدٍ ومنسوبٌ إليهِ، من غيرِ إشارةٍ وعهْدٍ، فيكونُ نكرةً. وإذا قيلَ: جاءَني غلامُ زيدٍ، فمعناهُ ذاكَ، معَ كونِهِ مشارًا إليهِ، ومعهودًا بينَك وبينَ مخاطبِكَ؛ إمَّا بكونِهِ أكبرَ غلمانِهِ، أو أشهرَهم[8] ، **أو معلومَ** مخاطبِك دونَ غيرِهِ، فيكونُ معرفةً. هذا أصلُ وضعِهِ[9] ، ثمَّ يستعملُ بدونِ إشارةٍ وعهدٍ كالأوَّلِ، فيكونُ كالنكرةِ، كقولِهِ[10] : [الكامل]

11- وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَىْ اللَئِيمِ يَسُبُّنِي

إلا مِثْلَ وغيرَ وشِبْهَهَما نحوَ: نظيرٍ، وشِبْهٍ، وسِوى. هكذا[1] فيما عندَنا من النسخ. والظاهرُ إلا مثلاً وغيرًا، لكونِهِ استثناءً من ضميرِ: تعريفَهُ. ويمكِنُ أنْ يجعلَ مثلَ مصرَ. **مَا لم يشتهِرْ**[2] **، ظرفٌ**

---

[7] ب و ح : بعينه .

[8] في الأصل ، و ب : أو أشهره ، وفي ح : أو أشهرها . والوجه ما أثبت.

[9] ب و ح :وضعها .

[10] صدر بيت عجزه: فَمضيْتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يعْنينِي. ونسب البيت لشِمْر بن عمرو الحنفي، ولرجل من بني سلول، ولعميرة بن جابر الحنفي. وهو من شواهد: الكتاب 34/3 = = **الصاحبي ص**219، الأصمعيّات ص74، **إعراب القرآن** 51/2، معاني القرآن للأخفش ص139، **الخصائص** 338/2، **و** 330/3، 332، **المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ص**165، **الأضداد ص**132، الأمالي الشجرية 302/2، الأزهية ص 263، **حماسة البحتري ص**171، مغني اللبيب ص138، 561، 845، **أوضح المسالك** 6/3، **لسان العرب (ثم)** 81/12المقاصد النحوية 4/ 58، شرح الكافية 91/1، همع الهوامع 23/1، **خزانة الأدب** 173/1، **و** 2/ 166، 293، 497، **و** 232/3، **و** 104/4، شرح التصريح 11/2. والشاهد في البيت قوله (اللئيم) حيث دخلت عليه ال الجنسية، فلم تكسِب اللفظ تعريفا من دون سائر أفراد جنسه، فتعريفها لفظي، لا يفيد التعيين .

[1] ب : هذا .

[2] ب : تشتهر .

لمفهومِ الاستثناءِ، أي لا يفيدُ[3] الإضافةُ المعنويَّةُ تعريفَ مثلٍ، إلى آخرِهِ، مدَّةَ عدمِ اشتهارِ كلٍّ منهما[4] ، بمماثلتِهِ المضافَ إليهِ في شيءٍ من الأشياءِ، أو بمُغايرتِهِ لهُ، فإذا اشتُهِرَ يتعرَّفُ[5] . قيلَ[6] **في**[7] وجْهِ الأوَّلِ: لتوغُّلِها في الإبهامِ. فيهِ أنَّ التعريفَ للعهدِ[1] ، **كماسَبَقَ،** فلا يضرُّهُ التوغُّلُ، كيفَ، ونحوُ: خلْقِ اللهِ، ومقدورِهِ، ومعلومِهِ، أكثرُ إبهامًا منها، معَ إفادةِ التعريفِ بالاتفاقِ؟ وقيلَ: لكونِها في تأويلِ المماثلِ والمغايرِ، فيكونُ الاستثناءُ منقطِعًا. فيهِ أنَّه يخدِشُه التعريفُ بالاشتهارِ[2] ، إلا أنْ يقالَ: بهِ[3] يتعيَّنُ الذاتُ، فلا يمكِنُ تأويلُهُ بالصفةِ، ويمكنُ أنْ يقالَ: الاشتهارُ دليلُ العهدِ فتكونُ[4] **الإضافةُ على** أصلِهِ، فيتعرَّفُ من كلِّ وجْهٍ، وبعدمِهِ ينهدمُ[5] العهدُ، **فيكونُ معرفةً** أصلاً، ونكرةً استعمالاً، فيجوزُ أنْ يعاملَ معاملتَهما[6] . فيهِ أنَّا لا **نسلِّمُ**[7] الانهدامَ، والمسندُ[8] سبقَ، وأنَّه يتوقَّفُ على وجودِ معاملةِ المعرفةِ بلا اشتهارٍ، كمَا وُجِدَ في ذي اللامِ، كمَا سبَقَ. وأنَّى هذا؟

وتفيدُ المعنويَّةُ

---

(3) ح : تفيد .

(4) ب و ح : منها .

(5) ب : بتعريف .

(6) ب : قيل حينئذ .

(7) ساقطة من ب .

(1) ب : العهد .

(2) من ب و ح ، وفي الأصل : أن يخدشه الاشتهار .

(3) مكرر في ب

(4) ب و ح : فيكون .

(5) ب : يهدم .

(6) ب : معاملتها .

(7) ب : نم .

(8) ب : وللسند ، و ح : وللسند ما .

تخصيصَهُ[9] **، أي المضافِ ب**المضافِ إليهِ **النكرةِ؛ لأن**[10] التخصيصَ تقليلُ[11] الشيوعِ، ولا شكَّ أنَّ الغلامَ قبلَ الإضافةِ إلى رجلٍ كانَ مشتركًا بينَ غلامِ رجلٍ وامرأةٍ، فلمَّا أُضيفَ إلى رجلٍ، خرجَ غلامُ امرأةٍ، وقلَّتِ الشركاءُ فيهِ. فيه[1] **أن** التخصيصَ لم يحصلْ من الإضافةِ، بل (بالتخصيصِ والانتسابِ)[2] ، **إلى** المضافِ إليهِ (بحرفِ الجرِّ)[3] ، لحصولِهِ بعينِه في[4] **نحو: غلامٍ** لرجلٍ. وبالجملةِ الفرقُ ظاهرٌ بينَ غلامِ زيدٍ وغلامٍ لزيدٍ في المعنَى، فحُقَّ أنْ يُسمَّى معنويةً، ولا يظهرُ الفرقُ فيهِ بينَ غلامِ رجلٍ وغلامٍ لرجلٍ، بل هما كـ: ضاربِ زيدٍ، وضاربٍ زيدًا، في حصولِ الفائدةِ اللفظيَّةِ دونَ المعنويَّةِ. فمَا وجْهُ تسميةِ الأُولَى معنويّةً والثانيةِ لفظيّةً؟

ويُقدَّرُ[5] **منْ** البيانيَّةُ في الإضافةِ المعنويَّةِ، **لو صدقَ** كلٌّ منهما **عليهِ،** على كلٍّ منهما، بأنْ يكونَ بينَهما عمومٌ وخصوصٌ من وجْهٍ، وهذه التقديراتُ لا بدَّ منها، ولا قرينة عليها. **وإلا،** أي وإنْ لم يصدقْ كلٌّ منهما على الآخرِ، **فاللامُ** مقدَّرةٌ، أو فيُقدَّرُ اللامُ، نحوَ[6] : **غلامِ** زيدٍ، وضربِ اليومِ، وعلمِ الفقهِ.

قالُوا: لا يلزمُ في تقديرِ اللامِ صحَّةُ التصريحِ بها، بل يكفِي إفادةُ الاختصاصِ، الَّذي هوَ مدلولُ اللامِ، فيتفرَّعُ عليهِ تقديرُ اللامِ في

---

[9] ب : تخصيص .
[10] ب و ح : قيل لأن .
[11] بعدها في ب : الاشتراك .
[1] ساقطة من ح .
[2] ما بين القوسين بدله في ب و ح : بالانتساب .
[3] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[4] مكرر في ب .
[5] ح : وتقدر .
[6] ساقطة من ب .

نحوِ: ضربِ اليومِ، (دونَ في)[7] ، كمَا ذهبَ إليهِ ابنُ الحاجبِ، وعدمُ الاحتياجِ إلى التكلُّفاتِ البعيدةِ في نحوِ: كلِّ رجلٍ، وشجرِ الأراكِ. فيهِ أنَّ التقديرَ غيرُ التضمُّنِ، إذْ لا يلزمُ[1] الأوَّلَ صحَّةُ التصريحِ، والثاني عدمُها، ولذا لم يُبْنَ [2] الظروفُ المعربةُ، والمفعولُ لهُ، ولو أُريدَ بهِ[3] التضمُّنَ، كمَا ذهبَ إليهِ عبدُ القاهرِ[4] ، ومَنْ تبِعَهُ. واعتذرُوا عن عدمِ البناءِ؛ إمَّا بأنَّ التضمُّنَ يُجَوِّزُ[5] البناءَ، لا موجِبُهُ؛ لتخلُّفِهِ فِي أيٍّ، وإما[6] بأن الإضافةَ تمنعُ[7] البناءَ / 58 / في الأعم الأغلبِ، أو[8] بأن[9] المضافَ إليهِ بمنزلةِ التنوينِ، الَّتي لا يُجامعُ البناءَ. وكلُّهُ ضعيفٌ، لا ينتقضُ[10] بنحوِ: غلامِ رجلٍ، لصحَّةِ التصريحِ، ولو منَعَ اللزومان[11] لزِمَ بيانُ فرْقٍ آخرَ، لاختلافِ حكمِهِما. فالوجْهُ عندِي صحَّةُ اللزومينِ[1] ، وأنَّ التقديرَ هاهنا بمعناهُ، وأنَّ المرادَ بصحَّةِ

---

[7] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[1] ب و ح : لازم .

[2] من ح ، وفي الأصل و ب : يبين .

[3] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[4] هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ، من أئمّة العربية والبيان ، أخذ النحو عن ابن أخت أبي علي الفارسي . ت 471 ، أو 474 هـ . صنّف : دلائل الإعجاز ، أسرار البلاغة ، العوامل المائة ، الجمل ، المغني في شرح الإيضاح ، وغيرها . ترجمته في : إنباه الرواة على أنباه النحاة 188/2 ، فوات الوفيات 369/ا ، مرآة الجنان 101/3 ، بغية الوعاة 106/2 ،طبقات الشافعية 149/5 ، شذرات الذهب 340/3 .

[5] ب : مجوز .

[6] ب : ووإما .

[7] ح : يمنع .

[8] مكرر في ح .

[9] ساقطة من ب .

[10] ب : نقض .

[11] ب : اللزومين .

[1] ب : الزومين .

التصريح بحسبِ الوضعِ، فلا يضرُّ عدمُها في الاستعمالِ، ألا يُرى[2] أنَّ الظروفَ اللازمَةَ لا تبنَى معَ عدمِ صحَّةِ التصريحِ في الاستعمالِ، **فنحكمُ**[3] على نحوِ: كلِّ رجلٍ وإذا، بأنَّه يصِحُّ فيهِ[4] تصريحُ **الحرفِ**[5] بحسبِ الوضعِ، وعلى نحوِ: أينَ ومتى، بأنَّه لا يصِحُّ فيهِ؛ حفْظًا لقاعدتِهم، واستدْلالاً من الأثرِ.

واعلمْ أنَّ ابنَ الحاجبِ قدَّمَ بيانَ تقديرِ الحرفِ ثمَّ الفائدةَ، وأخَّرَ الشرطَ، نظرًا إلى أنَّ الكلامَ في المجروراتِ، فيناسبُهُ[6] **المبادرةُ إلى** بيانِ الجارِّ الحقيقيِّ، وأنَّ المقصودَ أهمُّ بالذكرِ. وعكسَ المصنِّفُ **نظرًا إلى الوجودِ أولاً، وإلى** المقصودِ الأهمِّ الأنفعِ ثانيًا، وهوَ إفادةُ التعريفِ والتخصيصِ. وأمَّا تقديرُ حرفِ الجرِّ[7] فلإيضاحِ معنَى التخصيصِ والجرِّ. فنظرُ المصنِّفِ أدقُّ، وبالقبولِ[8] **أحق**.

ولا تضافُ[9] **صفةٌ إلى موصوفِها، و**لا يضافُ مُلابسٌ **بالعكسِ**، الَّذي هوَ إضافةُ الموصوفِ إلى الصفةِ. والمُلابسُ هوَ **الموصوفُ المذكورُ، والعكسُ تصوري، والنفيُ**[1] **وُقوعي، فلا تناقضَ، والمرادُ معَ إبقاءِ المعنَى**[2] المُفادِ بالتركيبِ الوصفيِّ[3] بحالِهِ؛ لأنَّ لكلٍّ من هيئَتَي التركيبِ، الوصفيِّ والإضافيِّ[4] ، **معنًى**

---

[2] ب و ح : ترى .
[3] ب و ح : فيحكم .
[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[5] ساقطة من ب .
[6] من ب و ح ، وفي الأصل : قياسه .
[7] ب و ح : الحرف الجار .
[8] ب : با بالقبول .
[9] ب و ح : يضاف .
[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب ، وفي ح : ونفي .
[2] ح : بقاء .
[3] ب : الوضع .
[4] ب : الوضعي ولإضافي في .

آخرَ، لا يقومُ أحدُهما مقامَ الآخرِ، خِلافًا للكوفيّينَ[5] . غيَّرَ ترتيبَ (الكافيةِ) ترقّيًا، وتكمِيلاً، واحتِراسًا عن كونِ الثانيةِ كالحشْوِ. وهذا أولَى بالرعايةِ من تقديمِ الأهمِّ بالنفْيِ، الّذي راعاهُ ابنُ الحاجبِ.

ولا يضافُ الشيءُ **إلى مثلِهِ، في العمومِ والخصوصِ،** مترادفينِ أو متساويينِ، لعدمِ الفائدةِ. **وأُوِّلَ** نحوُ: **أخلاق ثيابٍ**[6] بالإضافةِ، في: ثيابٍ أخلاقٍ بالوصفِ، بأنَّه حُذفَ الموصوفُ وصارَ الصفةُ كالاسمِ، فالتَبسَ، فأُضيفَ لِلبَيانِ، لا من حيثُ إنَّه موصوفٌ[7] **، ومسجِدِ الجامعِ، في المسجدِ الجامعِ** بالوصفِ، بأنَّ تقديرَهُ: مسجدُ **الوقتِ الجامعِ، وقيسِ قُفَّةٍ**[8] **،** في المثَلَينِ، لكونِهما اسمينِ لواحدٍ، بأنْ يُرادَ بالأوَّلِ المدلولُ، وبالثاني اللفظُ، أو بأنْ[1] يُنكَّرَ الأوَّلُ باتفاقِ الاشتراكِ، فيكونُ كـ: شجرِ الأراكِ. وفي[2] مثلِ هذا يُضافُ الاسمُ[3] إلى اللقبِ، لكونِهِ أوضحَ، دونَ العكسِ.

ولا يجوزُ إضافةُ المضافِ مرّةً أُخرى، ولا يجوزُ تقديمُ المضافِ إليهِ على المضافِ، ولا الفصلُ بينَهما بشيءٍ، إلا بالظرفِ

---

[5] انظر : إعراب القرآن 198/3 ، الإنصاف مسألة رقم 61 ص436 شرح القصائد العشر ص299 ، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص169 ، همع الهوامع 277/4، شرح التصريح 34/2 ، الخلاف النحوي الكوفي ص502 .

[6] من ب و ح ، وفي الأصل : ثوب .

[7] ح : موصوفه .

[8] انظر : لسان العرب (قفف) 289/9 .

[1] ب : أو با ، و ح : وبأن .

[2] مكرر في ب .

[3] من ب و ح ، وفي الأصل : المثل .

الحقيقيِّ والجارِّ والمجرورِ، للضرورةِ الشعريَّةِ، كقولهِ[4] : [السريع]

12- لله دَرُّ اليومَ مَنْ لامَهَا

والحقُّ في هذا ما قالَ ابنُ هشامٍ في (التوضيح)[5] ، وهوَ أنَّ الفصلَ سبعةُ أقسامٍ؛ ثلاثةٌ جائزةٌ في السعَةِ؛ إضافةُ المصدرِ إلى فاعلِهِ، والفاصلُ مفعولُهُ[6] ، كقراءةِ[1] ابنِ عامرٍ[2] : { زُيِّنَ (لِكَثِيرٍ مِنَ المُشْرِكِينَ)[3] قَتْلُ أولادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ[4] }[5] ، أو ظرفُهُ، كقولِ

---

[4] عجز بيت صدره : لمَّا رأتْ ساتيدما استعبرَتْ. والبيت لعمرو بن قميئة (ديوانه ص282) ، وهو من شواهد : الكتاب 178/1، 194، المقتضب 377/4، شرح المفصل 20/3، 77، مجالس ثعلب ص125، معجم البلدان (ساتيدما) 168/3 ـ 169، شرح السيرافي 72/2، شرح أبيات سيبويه 367/1، الإنصاف ص432، الأصول في النحو 227/2، اللامات ص107، الإفصاح ص116، ضرائر الشعر ص43، المحلى وجوه النصب ص51، شرح اللمع لابن برهان ص63، 64، 312.

[5] ذكر ابن هشام هذه الأقسام أيضا في أوضح المسالك 226/2، وانظر شرح التصريح على التوضيح 57/2 وما بعدها.

[6] من ب و ح ، وفي الأصل : مفعول .

[1] ب : كعران. وانظر في هذه القراءة : المحتسب 229/1، مشكل إعراب القرآن 291/1، معاني القرآن للفراء 358/1، و 81/2، الكشف عن وجوه القراءات السبع 453/1، حاشية الجرجاني على الكشاف (بهامشه) 53/2، مفاتيح الغيب 594/6، التبيان 541/1، الكشاف 54/2، البيان في غريب إعراب القرآن 342/1، البحر المحيط 229/4، إعراب القرآن 98/2.

[2] بعدها في ب و ح : رحمه الله. وابن عامر هو عبد الله بن عامر اليحصبي الدمشقي ، صاحب قراءة وأحد القراء السبعة المشهورين، وإمام أهل الشام في القراءة، الَّذي انتهت إليه مشيخة الإقراء بها . ت 118 هـ . ترجمته في : غاية النهاية 423/1، الوفيات ص116، شذرات الذهب 156/1، الطبقات الكبرى 312/7.

[3] ما بين القوسين بدله في ب و ح : للمشركين .

[4] ح : شركاءهم .

بعضِهم: ترْكُ يومًا نَفْسِكَ وهوَاها سَعْيٌ في رَداها[6] ، **وإضافةُ الصفةِ** إلى مفعولِهِ الأوَّلِ، والفاصلُ الثانِي، كقراءةِ بعضِهِم[7] : { **فَلا تَحْسَبَن مُخْلِفَ**[8] وَعْدَهُ رُسُلِهِ }[9] ، أو ظرفُهُ[10] ، كقولِهِ[11] ـ عليهِ **السلامُ**[1] ـ:" هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صاحِبِي[2] " ، **وكونُ الفاصلِ قسَمًا،** كـ: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ. وأربعةٌ تختصُّ[3] **بالشعرِ: الفصلُ بمعمولِ** لفظٍ غيرِ المضافِ، وبفاعلِهِ، وبنعتِهِ، وبالنداءِ[4] .

ويحذفُ هوَ، أي المضافُ إليهِ، ويُبني المضافُ كمَا في الغاياتِ، وقد يُترَكُ[5] على حالِهِ بغيرِ تنوينٍ. وهذا في الغالبِ، إذا **عُطفَ على ذلكَ المضافِ مضافٌ آخرُ إلى مثلِ ذلكَ المحذوفِ، نحوَ: خُذْ نصْفَ**[6] **ورُبْعَ** ما حصَلَ، ومن غيرِ الغالبِ قراءةُ بعضِهِم[7] : {

---

[5] سورة الأنعام الآية : 137.
[6]**ساقطة من ب** .
[7] **انظر** في هذه القراءة : معاني القرآن للفراء 81/2، **إعراب القرآن** 373/2، **الكشاف** 384/2، مفاتيح الغيب 371/9، البحر المحيط 438/5.
[8] **ح : محلق** .
[9] سورة إبراهيم الآية : 47.
[10] ح : أو ظرفها .
[11]**ساقطة من ب** .
[1] صحيح البخاري باب تفسير سورة، رقم الحديث 7، 3.
[2] **ح : صاحبني** .
[3] ب : يختص .
[4] **راجع:شرح الأشموني** 530/1 وما بعدها .
[5] **من ب وح ، وفي الأصل : ترك** .
[6] **من ب وح ، وفي الأصل : ونصف** .
[7] **في إعراب القرآن** 226/1 : " وقرأ الحسن وعيسى وابن أبي إسحق : { فلا خوفَ عليهم } والاختيار عند النحويين الرفع والتنوين ". **وانظر : البحر** المحيط 169/1، التبيان 55/1 .

فَلا خَوفَ (عَلَيهِمْ }[8] ، أي فلا خوفَ شيءٍ عليهم)[9] /59 /، وفيما عَداها يبْقى على إعرابِهِ، ويردُّ تنوينُهُ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَكُلاًّ ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ }[10] ، **والمضافُ، ويعربُ المضافُ** إليهِ **بإعرابِهِ**، أي المضافِ، (وقد يُتركُ على إعرابِهِ)[1] ، كقراءةِ بعضِهم[2] : { وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ }[3] **بالجر، عندَ عدمِ اللبْس،** ظرفُ: يحذفُ، فإنِ التَبَسَ فلا يحذفانِ في السَّعَةِ، **و**يحذفُ **مجموعُهما المضافُ والمضافُ** إليهِ، كما يُقالُ: هوَ منِّي فرسخانِ، أي مقدارُ مسافةِ فرسخَينِ.

ويكسرُ المضافُ الصحيحُ، يعني ما ليسَ في آخرِهِ حرفُ علَّةٍ، **والملحقُ بهِ**، يعني مَا آخرُهُ حرفُ علَّةٍ، سكنَتْ ما قبلَها، **بـ**إضافتِهما **إلى الياءِ**، ضميرِ المتكلِّمِ، **وهيَ**، أي الياءُ، **مفتوحةٌ أو ساكنةٌ، وتثبُتُ**[4] **الألفُ،** إنْ كانَتْ في آخرِ المضافِ إلى الياءِ. **و**قبيلةُ **هُذَيلٍ تَقْلِبُ الألفَ ياءً**، وتدغِمُ، **إلا ألفَ التثنيةِ** فتُثبِتُها[5] ، **وتدغِمُ**[6] **الياءَ والواوَ** بعدَ قلبِهما[7] ياءً **فيها**، أي في ياءِ المتكلِّمِ[8] .

---

[8] هي الآية 38 **في سورة البقرة، و** 96 **في المائدة، و**13 **في الأحقاف** .

[9] ما بين القوسين ساقط من ح .

[10] سورة الفرقان الآية: 39 .

[1] ما بين القوسين من ب و ح، وبدله في الأصل: وقد ترك .

[2] هي قراءة سليمان بن جماز **المدني، كما في المحتسب** 281/1، **والبحر** المحيط518/4. **وانظر: إعراب القرآن** 196/2، **الكشاف**168/2. وفي التبيان 632/2:" وقرئ شاذًا بالجر، تقديره: والله يريد عرض الآخرة، فحذف المضاف وبقي عمله، كما قال بعضهم:

أكلَّ امرئ تحسبين امرأ ونارٍ توقَّدُ في الليلِ نارا

أي : وكل نار" .

[3] سورة الأنفال الآية: 67. وتمامها: { تريدون عرض الدنيا والله ...}.

[4] ب : ويثبت .

[5] ب : فتثبتهما .

[6] **من ب و ح ، وفي الأصل: وتدغم** .

[7] ب و ح : قلبها .

=

ويُفتحُ ياءُ المتكلِّمِ، ولا [1] يَسكنُ للساكنينِ، نحوَ: قاضِيَّ، **ومُسلمي**[2]، **ومُصطفي**.

الاسم التابع

= (8) **قال الفراء في** (**معاني القرآن** 39/2)، معلقا على قوله تعالى { يا بشرى هذا غلام}:" وهذيلٌ: يا بشريَّ كلّ ألف أضافها المتكلم إلى نفسه جعلتها ياء مشددة. أنشدني القاسم بن معن:

تركوا هويَّ وأعنقوا لهواهم   ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقال لي بعض بني سُليم: آتيك بمولَيَّ فإنه أروى مني .

أنشدني المفضل:

يطوّفُ بي عِكَبٌ في معدّ   ويطعُن بالصُمُلَّةِ في قَفَيَّا

فإنْ لم تَثْأروا لي من عِكَبٍّ   فلا أرويتما أبدًا صَدَيَّا ".

وانظر: شرح المفضليات للتبريزي 1403/3، **المحتسب** 76/1، التسهيل ص162، **المقرب** 217/1، البحر **المحيط** 290/5، شرح ابن عقيل 90/3، العربية في القرآن الكريم ص132، <u>المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية</u> ص43، اللهجات في الكتاب لسيبويه ص264.

[1] **مكرر في** ب .

[2] **مكرر في** ب .

إذِ البحثُ فيهِ، فلا يدخلُ في المحدودِ فعلٌ وحرفٌ مؤكّدانِ، وجملةٌ لا محلَّ لها من الإعرابِ تأكيدٌ، أو عطفٌ، أو بدلٌ، أو بيانٌ. والّتي لها محلٌّ في حكمِ الاسمِ، ولكنْ فيه بحثٌ يعرفُ مما سبق. والأقربُ أنْ يقالَ: ذِكرُها فيهِ استطراديٌّ، إيجازًا، وتكثيرًا للفائدةِ.

ما، لفظٌ،

تَبِعَ سابقَهُ في الرتبةِ في الإعرابِ. ومعنى التبعيَّةِ اتحادُهما في النوعِ، معَ كونِ اللاحقِ لأجلِ السابقِ، لا لوقوعِهِ[1] بعدَهُ، فلا يرِدُ نحوُ: الأخبارِ المتعددةِ، والأحوالِ المتداخلةِ[2] ، كمَا ورَدَ على ابنِ الحاجبِ. ولما اشتملتْ[3] عبارةُ (الكافيةِ) على وجوهٍ من الخلَلِ، ذكرِ الجمعِ وكلِّ اللتينِ للأفرادِ، والتعريف للماهيَّةِ، وثانٍ غيرِ شاملٍ لثالثٍ فصاعِدًا إلا بتأويلٍ، وبإعرابِ سابقِهِ المحتاجِ إلى حذفِ المضافِ، أو إرادةِ النوعِ وعدمِ المنعِ، غيَّرَها.

ولا يتقدَّمُ التابعُ إلا العطفَ بالحرفِ، للضرورةِ الشعريَّةِكقولِهِ:[الوافر]

13- عَلَيكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ[4]

---

[1] ب : لا وقوعه ، و ح : ولا وقوعه .

[2] ح : متداخلة .

[3] ب و ح : اشتمل .

[4] عجز بيت للأحوص (ديوانه ص190 الهامش) ، وصدره : ألا يا نخلة من ذات عرق =

وقد مرّ الاستشهاد بصدره برقم 9 . وهو من شواهد: مجالس ثعلب ص198، الخصائص 386/2، الجمل ص148، الأصول في النحو 326/1، و 226/2، المقاصد النحوية 527/1، شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص805، مغني اللبيب ص467، الأمالي الشجرية 180/1، شرح الكافية 93/1، شرح شواهد المغني ص777، الحلل في شرح أبيات الجمل ص189، خزانة الأدب 192/1، شرح التصريح 344/1، همع الهوامع 39/3،.

وهو، أي التابعُ:

نعت

لو دل على مَا، معنًى ثابتٍ، فيهِ، أي المتبوعِ المذكورِ التزامًا.
يرِدُ عليهِ البدلُ والعطفُ في مثلِ: أعجبَني زيدٌ عِلمُهُ، أو وَعِلمُهُ، والتأكيدُ في نحوِ: جاءَني القومُ كلُّهم، أو أجمعونَ؛ للدلالةِ على الشمولِ، وزيادةُ[1] مطلقًا لدفعِهِ، كمَا قيلَ، إِذْ[2] معناهُ غيرُ مقيَّدٍ بخصوصيَّةِ (مادَّةٍ، بل[3] بهيئةٍ تركيبيَّةٍ معَ متبوعِهِ. ودِلالةُ الأمثلةِ المذكورةِ بخصوصيَّةِ)[1] موادِّها فاسدَةٌ[2] ، إذْ ليسَ لغيرِ العطفِ من التوابعِ معَ متبوعاتِها، هيئةٌ مخصوصةٌ، ولذا قدْ يجوزُ في تابعٍ أنْ يكونَ نعتًا، وبدلاً، وبيانًا، نظرًا إلى اختلافِ المعانِي، وإن اتحدَ اللفظُ، والهيئةُ التركيبيَّةُ. وكذا للاحترازِ عن الحالِ، كما قيلَ أيضًا، لخروجِها بذكرِ التابعِ[3] . فالوجْهُ، على ما ذكرَهُ الرضيُّ (رحمَهُ اللهُ)[4] أنْ يقولَ[5] : **لو دل على ذاتٍ ومعنًى** غيرِ الشمولِ فيهِ. نَعَمْ، لو

والشاهد فيه قوله: (ورحمة)، وهو معطوف بالواو على ما بعده، وهو قوله: (السلام)، للضروة الشعرية، والتقدير: عليك السلام ورحمة الله. وقال بعض النحاة: إنّ (رحمة الله) معطوف على الضمير في : عليك.

[1] ب : ووزيادة .

[2] ح : إن .

[3] ساقطة من الأصل و ب ، زيادة من ح .

[1] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[3] ب : النوع .

[4] ساقطة من ب و ح .

أريدَ الدلالةُ التضمُّنِيَّةُ، أو[6] جُعِلَ على صلةِ الاشتمال، وصلةُ الدلالةِ محذوفةٌ، ومَا عبارةٌ[7] عن معنًى، مخصوصًا بأفرادِ المتبوعِ؛ لاستقامَ، لكنَّه خلافُ المتبادرِ.

وتبعَهُ، أي تبعَ الدالُّ على ما فيهِ متبوعُه، في التعريفِ، والتنكيرِ، والإفرادِ[8] ، والتثنيةِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ. ولا وجهَ لاستثناءِ ما يَسْتوي فيهِ المذكَّرُ والمؤنَّثُ، لاشتراكِهِ بينَهما، والتبعيَّةُ[9] حاصلةٌ. وحَذَفَ الإعرابَ حذرًا عن التكرارِ، وذكرَ الواوَ في الجميعِ لإرادةِ النوعِ من الجانبينِ، ولو أُريدَ كلُّ الأفرادِ منهما لذُكِرَ[1] أولاً[2] في الاثنينِ. وقدَّمَ التبعيَّةَ على الفائدةِ لتقدُّمِ اللفظِ على المعنَى. والإيجازُ[3] على أن ذكرَ[4] الفائدةِ استطراديٌّ، لأنَّه وظيفةُ[5] المعانِي. ألمْ ترَ أنَّها لم تذكرْ[6] في غيرِ النعتِ، فحُق أنْ لا تُذكرَ في مثلِ هذا المختَصَرِ، فضْلاً عن[7] التقديمِ.

---

(5) قال الرضي : " ونقول في حدّ الوصف الخاصّ، أي التابع : هو تابع دالّ على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه ، أو في متعلّقه مطلقا ". شرح الكافية 302/1.

(6) مكرر في ب .

(7) ح : عبلة .

(8) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(9) ب و ح : فالتبعية .

(1) ب : لزكر .

(2) ح : أوالا .

(3) ح : وللايجاز .

(4) ب : أن يكون ذكر .

(5) ب : وضيفة .

(6) ب : يذكر .

(7) ب و ح : من .

أو **في متعلَّقِهِ**. لمَّا كانَ دِلالةُ النعتِ السببيِّ على معنًى في المتبوعِ التزاميًّا[8]، مثلاً إذا قيلَ: جاءَ رجلٌ حَسَنٌ غلامُهُ؛ فَحَسَنٌ دالٌّ **بالتضمن على حُسْنٍ موجودٍ في** غلامِهِ، وبالالتزامِ[9] **على كون الرجل** / 60 / بحيثُ حَسُنَ غلامُهُ، لم يرْضَها المصنِّفُ ـ(رحِمَهُ اللهُ **تَعالى**)[10] ـ كمَا رضيَها ابنُ الحاجبِ[11]ـ (رحِمَهُ اللهُ تَعالى)(10) ـ فزادَ: **وتبعَ** الدالُّ على معنًى في متعلَّقِ المتبوعِ إيَّاهُ ،**في الأولَين**[12] ، **أي**[1] التعريفِ والتنكيرِ. (وقد عرفْتَ وجهَ إيثارِ الواوِ على أو)[2] ، **وكانَ كالفعلِ** المسندِ إلى الظاهرِ **في الباقِي، مفردًا دائمًا ومذكرًا**، إلا أنْ يكونَ فاعلُه مؤنَّثًا حقيقيًّا متصلاً فيجبُ تأنيثُه، أو غيرَ حقيقيٍّ أو منفصلاً فيجوزُ. وجْهُ الإفرادِ في الفعلِ لزومُ تعدُّدِ الفاعلِ في تركِهِ بحسَبِ الظاهرِ، وفي غيرِهِ موازنتُهُ ومناسبتُهُ لهُ، حتَّى إذا خرجَ عن الموازنةِ بالتكسيرِ مثلاً، ولم[3] يكنْ مشتقًا، تجوزُ[4] **المطابقةُ في** الجمعِ من غيرِ ضعفٍ، نحوَ: مررْتُ برجلٍ قُعودٍ غلمانُهُ، وأُسودٍ أنصارُهُ، وأشاعرةٍ أعوانُهُ، فظهرَ الخلَلُ في الإطلاقِ، ووجَبَ أنْ يُزادَ بعدَ الباقِي: إنْ موازِنًا لَهُ، وإلا فالوجهانِ.

ويخصِّصُ النعتُ متبوعَه، أي يقلِّلُ اشتراكَه في النكراتِ نحوَ: **رجلٍ عالمٍ، أو يوضِّحُ**[5] **،** نحوَ: زيدٍ الظريفِ. **ويأتي لمجرَّدِ الثناءِ،**

---

(8) ب و ح : التزامية .

(9) ب : **وبالتزام** .

(10) ما بين القوسين ساقط من ب و ح .

(11) انظر شرح الوافية نظم الكافية ص257 .

(12) ح : الأوليين .

(1) ح : **أي في** .

(2) ما بين القوسين ساقط من ب و ح .

(3) ب و ح : **أو لم** .

(4) ب و ح : يجوز .

(5) ح : يضح .

نحوَ: ـ[6] الكريمِ، **وَلمجردِ الذمِ،** نحوَ: الشيطانِ الرجيمِ، **وَلمجردِ التأكيدِ،** نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ:{ إِلَـهَيْنِ اثْنَيْنِ }[7] وليسَ مرادُهُ الحصرَ، إذْ قدْ يجيءُ للترحُّمِ، نحوَ: زيدٍ الفقيرِ، وللكشْفِ كـ: الجسمِ الطويلِ، العريضِ[8] ، **العميق**.

ولمَّا توهَّمَ كثيرٌ من النحاةِ شرطيَّة الاشتقاقِ في النعتِ، ردَّهُ بقولِهِ:

والمنسوبُ كتميميٍّ. **وذُو،** أي لفظُهُ[1] **نعتٌ بالقوةِ، مطلقًا،** أي في جميعِ الاستعمالاتِ، إذْ وضعُهما[2] للدلالةِ على ذاتٍ مبهمةٍ، ومعنًى فيها، فكانَا كالصفاتِ المشتقَّةِ. **ولفظُ**[3] **أي نعتٌ**[4] **لنكرةٍ لمدْحِها؛** اللامُ الأولَى للتخصيصِ، والثانيةُ للتعليلِ، نحوَ: مررْتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ، أي كاملٍ في الرجوليَّةِ. **وَاسمُ الجنسِ نعتٌ للفظِ هذا،** نحوَ: هذا الرجلِ، قيلَ: لأنَّ هذا نعتٌ[5] يدلُّ على ذاتٍ مبهمةٍ، **والرجلَ على** معيَّنةٍ، وخصوصيَّةُ الذاتِ المعيَّنةِ بمنزلةِ معنًى في المبهمةِ. فيهِ أنَّ هذا حاصلٌ في غيرِ هذا، خصوصًا في نحوِ: شيءٍ أو معلومٍ رجلٍ، ولم يصِحَّ أنْ يقعَ نعتًا، فالحقُّ ما ذهبَ إليهِ البعضُ **من**[6] أنَّه عطفُ بيانٍ. **وَلفظُ**[7] **هذا نعتٌ لعلَمٍ،** نحوَ: مررْتُ بزيدٍ هذا، **أو مضافٌ إلى علَمٍ،** نحوَ: غلامِ زيدٍ هذا، **أو** مضافٌ إلى **ضميرٍ** نحوَ:

---

(6) ح : الحمد لله .

(7) سورة النحل الآية 51 . وتمامها: { وقال الله لا تتخذوا...}.

(8) **ساقطة من ب و ح .**

(1) **ب : لفظ .**

(2) **من ب و ح ،** وفي الأصل: وصفهما .

(3) ح : ولفظه .

(4) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(5) **ساقطة من ب و ح .**

(6) **مكرر في ب .**

(7) **ح : ولفظة .**

زيدٍ غلامِكَ هذا، **أو مضافٌ إلى مثلِهِ** نحوَ: غلامِ هذا هذا[8] . قيل يكونُ[9] هذا في هذهِ المواضعِ بمعنَى المشارِ إليهِ. وفيهِ، أنَّه بمعناهُ في جميعِ المواضعِ، وامتناعُ كونِهِ نعتًا لغيرِ المذكوراتِ لعدمِ شرطِهِ، وهوَ الموافقةُ، وأعرفيَّةُ الموصوفِ، أو مساواتُه، فلا فرْقَ بينَه وبينَ المنسوبِ، وذي. فالوجْهُ عدُّهُ[1] معَهما. **خاصًّا، أي**[2] **حالَ كونِ كلٍ من أي إلى الآخِرِ خاصًّا بِمَا ذُكِرَ، لا مطلقًا.**

وتوصفُ[3] **النكرةُ، لا المعرفةُ بالجملةِ الخبريَّةِ**، لا الإنشائيَّةِ[4] ؛ لأنَّها لا تقعُ[5] صفةً إلا بتأويلٍ بعيدٍ، كمَا إذا قيلَ: جاءَني رجلٌ اضْرِبْهُ، أي مقولٌ في حقِّهِ: اضربْهُ، أي مستحقٌّ لأنْ يؤمرَ بضربِهِ[6] ، **بعائدٍ** راجعٍ **إلى**[7] **النكرةِ للربطِ مذكورٍ، أو مقدرٍ،** كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَاتَّقُوا يَومًا لا تَجْزِي نَفْسٌ }[8] الآية، أي فيهِ.

والمضمرُ لا يقعُ صفةً، قيلَ: لأنَّه يدلُّ على الذاتِ، لا على قيامِ معنًى بِها. فيهِ، أنَّ ضميرَ الغائبِ قد يرجعُ إلى الدالِّ[9] **على معنًى في** الذاتِ، إلا أنْ يقالَ: حُمِلَ على أخوَيهِ، طرْدًا للبابِ. والأولَى أنْ يقالَ: لأنَّه أعرفُ المعارفِ، فلا يقعُ صفةً لغيرِهِ، لعدمِ الشرطِ، ولا لضميرٍ مثلِهِ، لِمَا يُذكرُ في قولِهِ: **ولا موصوفًا.** قيلَ: لأنَّ ضميرَ المتكلِّمِ

---

[8] ساقطة من ب .
[9] ب و ح : لكون .
[1] ح : عدة .
[2] مكرر في ب .
[3] ب و ح : ويوصف .
[4] ب : لإنشائية .
[5] ب : يقع .
[6] من ب و ح ، وفي الأصل : بالضرب .
[7] ب و ح : إلى تلك .
[8] سورة البقرة الآية 48 . وتمامها: { ... عن نفس شيئا} .
[9] ب : الدالة .

والمخاطَبِ أعرفُ المعارفِ / 61/، فلا حاجة لهما إلى الوصْفِ الموضِّحِ، وحُمِلَ عليهما ضميرُ الغائبِ، والوصفُ المادحُ، وغيرُهُ. وضعْفُ هذا ظاهرٌ، فلذا جوَّزَ الكسائيُّ[1] والزمخشري[2] موصوفيَّة ضميرِ الغائبِ، في مثلِ قولِهِ ـ تَعالى[3] ـ: { لا إِلَهَ إِلا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ [4] } [5].

وذا، أي الموصوفُ، **أعرفُ** من الصفةِ، **أو مساوٍ** لها في التعريفِ، أي يجبُ أنْ يكونَ الموصوفُ أزيدَ تعريفًا من الصفةِ، أو مساويًا لها، ولا يجوزُ أنْ يكونَ أنقصَ[6] منها، لئلا يلزمَ للفرعِ مزيَّةٌ على الأصلِ. والمنقولُ عن سيبويهِ [7] والجمهورِ[8] أنَّ أعرفَها المضمراتُ، ثم الأعلامُ، ثم اسمُ الإشارةِ، ثم المعرفُ باللامِ، والموصولاتُ، فبينَهما مساواةٌ، وتعريفُ المضافِ مساوٍ[9] لتعريفِ المضافِ إليهِ عندَ الجمهورِ.

وَوَصْفُ بابِ هذا، أي اسمِ الإشارةِ، **بذي اللامِ**، شاملٌ لنحوِ الَّذي دونَ مثلِهِ، والمضافِ إليهِ، وإلى ذي[1] اللامِ معَ وجودِ الشرطِ المذكورِ، لإبهامِهِ، ولا يتصوَّرُ رفعُ[2] الإبهامِ بالمبهمِ، وأما المضافُ

---

(1) وانظر : التسهيل ص170، مغني اللبيب ص593، المساعد 420/2، همع الهوامع 176/5ـ177، الخلاف النحوي الكوفي ص352 .

(2) قال الزمخشري: " والمضمر لا يقع موصوفا ولا صفة " . المفصل ص142 . وهذا ينفي ما نسبه إليه الشارح .

(3) ساقطة من ب و ح .

(4) بعدها في ب ح : وعكس المصنف ترتيب الكافية .

(5) سورة آل عمران الآية : 6، 18 .

(6) ح : أنقص .

(7) لم يشر سيبويه إلى شيء من ذلك . انظر الكتاب 5/2 ـ6.

(8) انظر مجالس ثعلب ص439ـ440 .

(9) ب : مساوو .

(1) مكرر في ب .

(2) ب : نفع ، و ح :دفع .

إلى ذي اللامِ فقيلَ: لأنَّه كالاستعارةِ من المستعيرِ، والسؤالِ[3] **من الفقيرِ**. فيهِ، أنَّه[4] إنْ أُريدَ التعريفُ فمنقوضٌ بنحوِ: الرجلِ صاحِبِ الفرسِ، فإنَّه جائزٌ، بالاتفاقِ، وإنْ أُريدَ التعيينُ[5] ، **ورفعُ** [6] الإبهامِ فممتنعٌ، لجوازِ أنْ يكونَ المضافُ اسمَ جنسٍ كـ: غلامٍ، فلمَّا جازَ: مررْتُ بهذا الغلامِ، فَلِمَ لا يجوزُ: بهذا غلامِ الرجلِ، معَ أنَّهما[7] **في الثاني أكثرُ؟**

ويحذفُ الموصوفُ جوازًا، إذا عُلِمَ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ }[8] ، **أي دُروعًا**[9]**سابغاتٍ**[10] . **ويجبُ حذفُه** نَسْيًا فيما غلَبَ عليهِ الاسميَّةُ، **كـ: الفارسِ**[11] **والصاحبِ، أي الرجلِ. وَ**

عطف

عطفٌ[1] على: نعتٌ. تركَ تعريفَ ابنِ الحاجبِ[2] لعدمِ صدقِهِ في غيرِ الواو **والفاءِ**[3] **وثم وحتى**[4] ، إلا بتكلُّفٍ بعيدٍ ارتكبَهُ البعضُ،

---

(3) ح : **للسؤل** .
(4) ح : **أن** .
(5) ب : التعين .
(6) ب و ح : **ودفع** .
(7) ح : أنها .
(8) سورة سبأ الآية : 11. وتمامها: { ... وقدر في السرد } .
(9) ح : ردوعا .
(10) **ساقطة من** ب و ح .
(11) **من** ب و ح، **وفي الأصل: كالفارسي** .
(1) ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح .

واقتصرَ على ما[5] يُفهمُ من قولِهِ: **لو معَ** حروفٍ[6] **عاطفةٍ**، فلا **تردُ**[7] الصفاتُ الواردةُ معَ الواوِ لزيادةِ اللصُوقِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { ومَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ }[8] على رأيٍ.

ويعطفُ المعطوفُ، أو ويقعُ العطفُ **على** المظهرِ **المجرورِ بلا فاصلٍ**، نحوَ: مررْتُ بزيدٍ وعمرٍو، **والضميرِ** بالجرِ **المجرورِ بـ**إعادةِ **الجارِ**، أو ملابِسًا بالجارِّ على الوجهِ الأوَّلِ، نحوَ: مررْتُ بِكَ وبزيدٍ، والمالُ بينَكَ وبينَ زيدٍ[1] ، لأنَّه لمَّا اشتدَّ الاتصالُ بينَهما للاحتياجِ من الطرفينِ لفظًا ومعنًى، بخلافِ الفعلِ والفاعلِ المتصلِ، كَانَا كشيءٍ واحدٍ، فاشتدَّ توهُّمُ العطفِ على بعضِ حروفِ الكلمةِ، فَلَمْ يُغْنِ[2] **الفصلُ، بل**[3] **لزمَ**[4] **إعادةُ الجارِ، فلذا قدمَ المصنِّفُ** هذا الحكمَ على تالِيهِ مخالفًا (للكافيةِ) .

وهَاهُنا[5] بحثٌ. وهوَ أنَّه يُفهمُ من هذا جوازُ: مررْتُ بزيدٍ **وَكَ، بلا**[6] إعادةِ الجارِّ، وهوَ ممتنعٌ بلا خلافٍ، إلا أنْ يقالَ: عدمُ جوازِهِ معلومٌ من بحثِ المضمراتِ، أو يقالَ: والضميرُ المجرورُ

---

[2]وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص259، وفيه: " تابع ينسب إليه مع متبوعه، وليس في التوابع ما يشاركه في ذلك .
[3] ح : الفاء والواو .
[4]ب : ثم حتى .
[5] مكرر في ح .
[6]ب و ح : وحرف .
[7] ب و ح : يرد .
[8] سورة الحجر الآية: 4 .
[1] ح : رجل .
[2] ح : يغني .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل: بلى .
[4]ب : لزوم .
[5] ب : هاهنا
[6] مكرر في ب

بالرفعِ، عطفٌ على:[7] المجرورِ، على أنَّه نائبُ الفاعلِ. لكنْ يلزمُ إهمالُ المسألةِ الثانيةِ، ويمكنُ أنْ يُجعلَ من عطفِ اسميَّةٍ على فعليَّةٍ، أي: والضميرُ المجرورُ في بابِ[8] **العطفِ ملابسٌ بإعادةِ الجارِ، تابعًا** أو متبوعًا، فيكونُ أشملَ، وأوجزَ.

والمرفوعِ، بالجر **عطفًا**[1] ، **أو الرفعِ**[2] **مبتدًا، المتصلِ ملابسًا، أو ملابسٌ في بابِ العطفِ بفاصلةٍ** بينهُ وبينَ المعطوفِ تأكيدٌ أو غيرُه، **ولو وُجدتْ**[3] **تلكَ الفاصلةُ بعدَها**، أي العاطفةِ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا }[4] /62/ ، **إلا للضرورةِ**[5] **، أي** وقتَهُ[6] . هذا هوَ الأولَى عند البصريَّةِ[7] ، ويجوِّزونَ على قُبْحٍ من غيرِ فاصلةٍ، ولا[8] ضرورةٍ. وعندَ الكوفيَّةِ[9] يجوزُ مطلقًا. وهذا

---

(7) **مكرر في ب** .
(8) **من ب وح ، وفي الأصل: نائب** .
(1) **ح : عطف** .
(2) **ح : والرفع** .
(3) **ب : وجد** .
(4) **سورة** الأنعام الآية: 148. وتمامها: { سيقول الذين أشركوا ما ... }.
(5) **ح : لضرورة** .
(6) ب و ح : وقتها .
(7) **انظر إعراب القرآن** 15/2، 266، **الخلاف النحوي الكوفي ص**355 .
(8) **مكرر في ح** .
(9) **انظر الإنصاف مسألة رقم** 66 **ص**474، شرح الكافية 304/1، 319، شرح شذور الذهب ص448، البحر المحيط 156/1، **و** 158/8، **ارتشاف الضرب** 658/2، **النكت الحسان ص**131. ومما هو جدير بالذكر أنّ الفراء تكلم على هذه الظاهرة في أكثر من موضع في كتابه (معاني القرآن) ، وأكد على جوازها. انظر 304/1، **و** 95/3، ولكنه عاد ومنعها انظر 138/3، **وأن** ثعلبًا ذكر في (مجالسه) **ص**324، أنّ " الكسائي لا ينسق على المضمر ولا يؤكده ". وانظر الخلاف النحوي الكوفي ص356.

أخصرُ[10] من قولِهم: أكّدَ بمنفصلٍ، إلا أنْ يقعَ فصلٌ. قالُوا في وجهِ التفصيلِ: الفاعلُ المتصلُ كالجزءِ من الفعلِ، فيكونُ كالعطفِ على بعضِ حروفِ الكلمةِ، فبالتأكيدِ يظهرُ أنَّه منفصلٌ من حيثُ الحقيقةُ، ولا يجوزُ العطفُ على التأكيدِ؛ لأنَّ المعطوفَ في حكمِ المعطوفِ عليهِ، فيلزمُ[1] أنْ يكونَ المعطوفُ تأكيدًا أيضًا، وليسَ كذلكَ. ولكنْ **إذا وقعَ الفصلُ طالَ**[2] الكلامُ، فيحسُنُ الاختصارُ، انتهى. وفيهِ نظرٌ؛ أمَّا أولاً فلأنَّ الفصلَ قد يقعُ بحرفٍ واحدٍ، كما في الآيةِ المتقدمةِ، فالقولُ بحصولِ الطولِ بهِ حتَّى يُغني عن الواجبِ خارجٌ عن الإنصافِ. وأمَّا ثانيًا فلأنَّ الاختصارَ، على ما ذكرَهُ[3] ، **لستحساني**، فكيفَ يعارضُ الواجبَ، فضلاً[4] عن الرجحانِ؟ وأمَّا ثالثًا فلأنَّ الفصلَ بكلمةٍ أقلُّ حرفًا من التأكيدِ لمَّا كفَى كانَ ما ذكرَ في التأكيدِ مِمَّا لا يُغني.

ثمَّ إنَّ المصنِّفَ قدَّمَ بحثَ العطفِ على عاملينِ لمشاركتِهِ ما سبقَ في كونِهِ (شرطَ شيءٍ)[5] ، وإيجازًا، فقالَ: **ومعمُولي عاملين، عطفًا**[6] على: المجرورِ، وأظهرُ ما قدَّرَهُ غيرُهُ دفعًا[7] **للغلطِ، وجعْلُ** العطفِ في كلامِ غيرِهِ بالمعنى اللغويِّ، أعني الميلَ، أو جعْلُ على **صلةِ البناءِ المحذوفِ، تكلفٌ**[8] باردٌ، لا يدفعُ[9] **الغلطَ، لو قُدِّمَ المجرورُ عليهما**، أي المرفوعِ والمنصوبِ، لدلالةِ المجرورِ عليهما،

---

(10) ح : أحص .
(1) ح : فلزم .
(2) ح : حل .
(3) ب : ذكروه .
(4) ساقطة من ب .
(5) ب : بشرطه شيء ، و ح : بشرط شيء .
(6) ح : عطف .
(7) من ب و ح ، وفي الأصل: رفعا .
(8) من ب و ح ، وفي الأصل: وتكلف .
(9) ب : يرفع .

أي على أحدِهما، على حذفِ المضافِ، وإلا يلزمُ العطفُ على ثلاثٍ، **فيهما**، أي في المعطوفِ والمعطوفِ عليهِ، والظرفُ هو الكلُّ والمظروفُ جزؤُهُ، نحوَ: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو، وجوازُهُ **لورودِ السماعِ**، وعدمُ جوازِ غيرِهِ على الأصلِ؛ من[1] **أن الحرفَ** الواحدَ لا يقْوَى أنْ يقومَ مقامَ عاملينِ، ولذا منعَ الجوازَ مطلقًا سيبويهِ والجمهورُ، ولا وجْهَ لتجويزِ الأخفشِ مطلقًا. وهوَ، أي المعطوفُ، **في حكمِه**، أي المعطوفِ عليهِ، فيما[1] يجوزُ ويمتنعُ من الأحوالِ العارضةِ، بالنظرِ إلى الغيرِ فقطْ، أو معَ نفسِهِ[2] ، إلا أنْ يختصَّ سببُهُ بأحدِهما، فيختصُّ العروضُ بهِ أيضًا، نحوَ: يا زيدُ والحارثُ وعمرُو وعبدَ اللهِ،(ويا عبدَ الله وزيدُ)[3] ، **فإن سببَ لزومِ تجردِ المنادَى عن** لامِ التعريفِ، أعني لزومَ اجتماعِ آلَتي التعريفِ، لو لم يجرَّدْ، مفقودٌ[4] في المعطوفِ، وسببُ بناءِ زيدٍ كونُه منادًى مفردًا معرفةً[5] **موجودٌ في عمرٍو، لا في عبدِ ــ، فلا يصحُّ : ما زيدٌ قائمًا، أو بقائمٍ، ولا ذاهبًا عمرٌو إلا برفعِهِ**، أي ذاهبٍ، على[6] أنْ يكونَ خبرًا مقدمًا **لعمرٍو، إذْ لو** نُصبَ، أو جرَّ عطفًا على قائمٍ، لكانَ خبرًا عن زيدٍ، وهو ممتنعٌ، لخلوِّهِ عن الضميرِ، الواقعِ في المعطوفِ عليهِ، العائدِ إلى **اسمِ مَا. وَ**

---

(1) مكرر في ب .
(2) ب : أو ونفسه .
(3) ما بين القوسين بدله في ح : وزيد الله وزيد .
(4) من ب و ح ، وفي الأصل: من معهود .
(5) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(6) مكرر في ب .

تأكيد

لو يثبتُهُ[1] ، أي يقرِّرُ المتبوعَ عندَ السامعِ، بأنْ يدلَّ صريحًا على ما دلَّ عليهِ التأكيدُ، فبهِ يحصلُ التقريرُ، ثمَّ قدْ[2] يكونُ ذلكَ هوَ المقصودَ الأصليَّ، وقد يُجعلُ ذرعيةً إلى دفْعِ التجوُّزِ، أو السهوِ[3] ، أو عدمِ الشمولِ، كمَا بُيِّنَ في المعانِي، فظهرَ عدمُ الاختصاصِ بالنسبةِ والشمولِ. والصفاتُ الكاشفةُ، وعطفُ البيانِ يقصدُ منهما الإيضاحُ **دونَ التقريرِ**، ولو لزمَهُ، ونحوُ: { نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ }[4] ، و { إِلَـٰهَيْنِ اثْنَيْنِ}[5]، وأمسِ الدابرِ، التقريرُ فيها لجزءِ المتبوعِ. وهذا معنَى قولِ ابنِ الحاجبِ: تقريرُها بالتضمُّنِ، دونَ المطابقةِ المعتبرةِ في التأكيدِ. ولا يرِدُ عليهِ مثلُ: أجمعينَ[6]، وكليهما[7] ، **والصفةِ**[8] **الكاشفةِ على** ما تُوهِّمَ، إذْ لا بدَّ من الضميرِ، فالمجموعُ بالمطابقةِ، وإخراجُ الضميرِ من /63/ المؤكّديَّةِ تحكُّمٌ[1] . **وهوَ**، أي التأكيدُ، **لفظي** **لو كُرِّرَ الأولُ**، أي المتبوعُ، إمَّا بعينِهِ كـ: زيدٍ زيدٍ، أو بمُوَازنِهِ معَ اتفاقِهما في الحرفِ الأخيرِ[2] ، **نحوَ: حَسَنٍ بَسَنٍ**[3] ، **أو أُتِيَ**[4]

---

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: أو يشبه .

[2] ساقطة من ب .

[3] ب : والسهو .

[4] سورة الحاقة الآية: 13 . وتمامها: { فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة } .

[5] سورة النحل الآية: 51 . وتمامها: { وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين }.

[6] ب : أجمعون .

[7] من ب و ح ، وفي الأصل: كلهما .

[8] ب و ح : الصفات .

[1] ب : يحكم .

[2] ب و ح : الآخر .

بمرادفِهِ، نحوَ: ضربْتَ أنتَ، **وجَرى** التأكيدُ اللفظيُّ **في كلِّ لفظٍ؛ اسمٍ،** أو فعلٍ، أو حرفٍ، أو مركّبٍ. ومن هذا أيضًا يظهرُ الخللُ في تعريفِ ابنِ الحاجبِ[5] ، **ولو أمكنَ الجوابُ.**

وهوَ، أي[6] التأكيدُ، وتركُهُ أخصرُ، **معنويٌ لو** كانَ **المؤكدُ نفسَه، وعينَه، وهما ملابسانِ باختلافِ الصيغِ والضميرِ لاختلافِ** المتبوعِ بالتذكيرِ[7] والتأنيثِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ[1]؛ كـ: نفسِه، ونفسِهما[2] ،وأنفسِهما[3] ، وأنفسِهم، وأنفسِهن، وكذا عينُه **إلى آخرِهِ.**

ويؤكَّدُ الضميرُ المرفوعُ المتصلُ، بارزًا كانَ[4] **أو مستكنًّا، بهما،** أي بأحدِهما، **لو أُكّدَ ذلكَ المتصلُ أولاً، بمنفصلٍ،** نحوَ: ضربْتَ أنتَ نفسُكَ، إذْ لولا ذلكَ

---

[3] " قال ابن الدهان في الغرة في باب التوكيد: منه قسم يسمى الإتباع ، نحو: عطشان نطشان، وهو داخل في حكم التوكيد عند الأكثر، والدليل على ذلك كونه توكيدا للأول غير مُبين معنى بنفسه عن نفسه، كأكتع وأبصع مع أجمع، فكما لا ينطق بأكتع بغير أجمع، فكذلك هذه الألفاظ مع ما قبلها، ولهذا المعنى كررت بعض حروفها في مثل: حسن بسن". الإتباع والمزاوجة ص92. **وقال** الآمدي: " التابع لا يفيد معنى أصلا، ولهذا قال ابن دريد: سألت أبا حاتم عن معنى قولهم: بسن، فقال: لا أدري ما هو ". المصدر السابق ص89. ويقال: " حسن بسن قسن ". المصدر نفسه ص67. **وانظر الصحاح (بسن)** 2078/5 .

[4] **ب : أوتي .**

[5] قال ابن الحاجب في تعريف التوكيد اللفظي:" فاللفظي أن تكرر اللفظ بعينه نحو: جاءني زيد زيد، وهو جارٍ في الاسم والفعل والحرف والجملة". شرح الوافية نظم الكافية ص264.

[6] **ساقطة من ح .**

[7] ب : بالتأكيد لتذكير .

[1] ح : والجمع والتثنية .

[2] ب : ونفسها

[3] ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح .

[4] **ساقطة من ب و ح .**

لالتَبسَ بالفاعلِ في المستكنِّ، وحُمِلَ عليهِ البارزُ طردًا للبابِ. وأمَّا غيرُ المرفوعِ المتصلِ فلا[5] يجبُ فيهِ التأكيدُ أوَّلاً بمنفصلٍ، لعدمِ اللبْسِ، نحوَ: ضربْتُكَ نفسَكَ، ومررْتُ بِكَ نفسِكَ، وكذا لا يجبُ في غيرِهما؛ لأنَّ[6] أجمعينَ وأخواتِه، لا يستعملُ[7] لغيرِ التأكيدِ، وكلُّ **المضافُ إلى**[8] الضميرِ لا يقعُ غيرَ التأكيدِ، إلا مبتدًا، فلا لَبْسَ .

وكلٍ[9]،

وهوَ بالضميرِ، نحوَ: كلِّهِ، وكلِّها، وكلِّهم، وكلِّهنَّ، **وأجمعُ، واكتعُ، وأبتعُ، وأبصعُ،** بالمهملةِ أو المعجمةِ، وكلُّه بمعنَى أجمعَ، **وهنَّ بالصيغِ، نحو**[10] : أجمعَ، وجمعاءَ، وأجمعينَ، وجُمعَ، وكذا البواقي. **والثلاثةُ** الأخيرةُ **لا تذكرُ**[1] **بدونِه**، أي أجمعَ، لعدمِ ظهورِ دِلالتِها على معنَى الجمعيَّةِ. **ولا تقدمُ**[2] هذه الثلاثةُ على أجمعَ لو اجتمعَتْ، لأنَّها أتباعٌ لَهُ. **ويؤكَّدُ بكلٍّ**[3] ، **وأجمعَ ما يفترقُ** أجزاؤُهُ حِسًّا، كالقومِ، **ولو كانَ ذلكَ الافتراقُ حكمًا** حكميًّا، أو محكومًا من الشرعِ، أو غيرِهِ، نحوَ: اشتريتُ العبدَ كلَّهُ، إذِ الكليَّةُ والاجتماعُ لا يُتصوَّرانِ إلا في ذِي أجزاءٍ، فإذا لم يصِحَّ افتراقُها لم يكنْ في التأكيدِ بهما فائدةٌ، **غيرَ المثنى** صفةٌ لقولِهِ[4]: ما يفترقُ.

---

[5] ح : ولا .
[6] مكرر في ب .
[7] ب و ح : تستعمل
[8] ساقطة من ح .
[9] ب و ح : وكله .
[10] مكرر في الأصل .
[1] ح : يذكر .
[2] ب و ح : يتقدم .
[3] ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح .
[4] ح : قوله .

وكِلا وكِلتا[5]، **وهما لَهُ**، أي يقعانِ تأكيدًا للمثنَّى، نحوَ: جاءَني الرجلانِ كِلاهما، والمرأتانِ كِلتاهما، **ولا تؤكدُ**[6] **النكرةُ بهما**، قيلَ: أي بِكِلا وكِلتا. فيهِ أنَّه لا وجْهَ للتخصيصِ بالذكرِ، حينَئذٍ[7]، **إذْ لا** يؤكَّدُ بالمعنويِّ كلّه غيرُ المعارفِ، باتفاقِ البصريِّينَ. والكوفيُّونَ [8] جوَّزوا تأكيدَ النكرةِ، إذا كانَ[10] معلومَ المقدارِ نحوَ: درهمٍ، ودينارٍ، ويومٍ، وليلةٍ[1] ، لا نحوَ: رجالٍ، ودراهمَ، بما عَدا النفسَ والعينَ، فالوجْهُ إرجاعُ الضميرِ إلى كلٍّ، أو أجمعَ [2] ، وكِلا وكِلتا بعدَ الأوَّلينِ **واحدًا**[3] لاشتراكِهما في اقتضاءِ الأجزاءِ المفترقةِ، وغيرُ المثنَّى، وكذا الأخيرانِ لاختصاصِهما بالتثنيةِ، وأتباعُ أجمعَ في حكمِ أجمعَ. ولمَّا كانَ اختصاصُ النفسِ والعينِ بالمعارفِ مجمعًا عليهِ لم يذكرْهما، **بخلافِ البواقي. ولو**[4] قيلَ: بها، أي بالمؤكّداتِ المعنويَّةِ، أو بِهِ، أي بالمؤكّدِ المعنويِّ لكانَ أوجَهَ. ولا يَبعُدُ أنْ يُجعل بهما تصحيفًا من بها، وسهوًا من قَلَمِ الناسخِ.

ولا يؤكَّدُ **المظهرُ بالمضمرِ**؛ لكونِهِ كالوصفِ، فكما يجبُ أنْ يكونَ الموصوفُ أعرفَ، أو مساويًا، فكذا المؤكَّدُ. **ويؤكدُ المضمرُ بهما، أي بالمضمرِ، كـ: قمْتَ أنتَ، وأكرمْتُك أنتَ، ومررْتُ بِك أنتَ،**

---

(5) بعدها في الأصل : له ، وهي مقحمة .

(6) ب و ح : يؤكد .

(7) ساقطة من ح .

(8) ب : للبصريين والكوفيين. انظر شرح ابن عقيل 211/3، أوضح المسالك 22/3. ونقل عن بعض الكوفيين جواز توكيد النكرة مطلقا. انظر ارتشاف الضرب 613/2، المساعد 392/2، همع الهوامع205/5، شرح التصريح 124/2، الكواكب الدرية 120/2-121، الخلاف النحوي الكوفي ص360.

(10) ح : كانت .

(1) ح : وليلة ويوم .

(2) ب و ح : وأجمع .

(3) من ب و ح ، وفي الأصل واجد .

(4) مكرر في ب .

وبِهِ هوَ. وأما نحوُ: زيدًا[5] ضربْتُهُ إيَّاهُ، ونحوُ: أخوكَ لقيتُ زيدًا إيَّاهُ، بتقديرِ رجْعِ[6] الضميرِ إلى زيدٍ، فبدلٌ عندَ النحاةِ، وتأكيدٌ عندَ الرضي[7] ، لرجوعِهما إلى شيءٍ واحدٍ، وبالمظهرِ /64/ نحوَ: أنا محمدٌ قلتُ كذا، ومررْتُ بهِ زيدٍ، و { ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ }[8] ، على قولِ.
وَ

بدل

لو هوَ، أي التابعُ، المقصودُ بالذاتِ من النسبةِ فقطْ، دونَ المتبوعِ، فخرجَ ما عَدا العطفَ بحرفِ الإضرابِ. قيلَ: يخرجُ هوَ أيضًا، لأنَّ متبوعَه مقصودٌ ابتداءً، ثمَّ بدا[1] ، فأعرضَ عنهُ، وقُصِدَ المعطوفُ، فكِلاهما مقصودانِ. وهذا سهوٌ؛ لأنَّهم قالوُا في معنَى الإضرابِ: الإخبارُ الَّذي وقعَ من المتكلِّم لم يكنْ بطريقِ القصْدِ، ولهذا صُرِفَ عنهُ بكلمةِ بَلْ . وقالوا: بدلُ الغلطِ ثلاثةُ أقسامٍ؛ أنْ يُقصدَ[2] المبدلُ عن قصْدٍ، ثمَّ يوهمُ الغلطَ، وشرطُهُ أنْ ترتقِيَ[3] من الأدنَى إلى الأعلَى، نحوَ: هندٌ بدرٌ[4] شمسٌ ، وغلطٌ صريحٌ، كما إذا

---

[5] ب و ح : زيد .
[6] ح : إرجاع .
[7] شرح الكافية 340/1-341 .
[8] سورة البقرة الآية: 85 . وتمامها: { ... تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم...}.
[1] ب : بدلا .
[2] ح : أن أول يقصد .
[3] ب : يرتقي .
[4] ح : بد .

أردْتَ أنْ تقولَ: حمارٌ، فسبقَ اللسانُ إلى رجلٍ، ونسيانُ المقصودِ وسبقُ اللسانِ إلى غيرهِ، ثمَّ يُتذكَّرُ ويُتدارَكُ . ولا يقعُ الأخيرانِ في كلامِ الفصحاءِ، وإنْ وقعَ في كلامٍ فحقُّهُ الإضرابُ عن الأوَّلِ المغلوطِ فيهِ بـ: بل، فظهرَ أنْ لا فرقَ بينَ الإضرابِ وقسمَي بدلِ الغلطِ، إلا[5] في وجْهِ التدارُكِ، فالفصحاءُ يزيدُونَ بلْ، فيصيرُ إضرابًا، والأوساطُ **لا**، فيصيرُ بدلَ غلطٍ، وأنَّ الغلطَ والنسيانَ يقعانِ في كلامِ الفصحاءِ، لكنْ يضربُونَ عنهما[1] ، والأوساطُ يبدلونَ، فالوجْهُ أنْ يزيدَ: بلا **عاطفةٍ**.

وهوَ، أي البدلُ، **بدلُ كلٍّ، لو** كانَ مدلولُ البدلِ **عينَهُ**، أي عينَ مدلولِ المتبوعِ في الخارجِ، يعني يتصادَقانِ **في الجملةِ**[2] ، **وإنْ لم** يكونَا مترادفينِ ولا متساويينِ[3] ، نحوَ: جاءَني زيدٌ أخوكَ، **وبدلُ بعضٍ، لو** كانَ مدلولُ البدلِ **جزءَهُ**، أي جزءَ مدلولِ المتبوعِ في الخارجِ أيضًا، كـ: ضربْتُ زيدًا رأسَهُ، **وبدلُ اشتمالٍ**[4]**، لو دلَّ**، بضمِّ **الدالِ**، **عليهِ**، نائبُ **الفاعلِ**، أي على مدلولِ البدلِ، **إجمالاً** دِلالةَ إجمالٍ، **أو مجملاً بغيرهِ**، أي بغيرِ كلٍّ واحدٍ[5] من العينيَّةِ والجزئيَّةِ، نحوَ: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه، فإنَّ الثوبَ دلَّ عليهِ إجمالاً بسلْبِ (زيدٍ، إذْ لا يسلبُ)[6] ذاتُ الشيءِ، بل ما يحويهِ، مثلَ: الجلدِ والثوبِ. وهذا هوَ الصوابُ. وأمَّا اقتصارُ ابنِ الحاجبِ على الملابسةِ بينَهما بغيرِهما فيقتضِي كونَ غلامِهِ في نحوِ: جاءَني زيدٌ غلامُهُ بدلَ الاشتمالِ، وليسَ كذلكَ، بل هوَ بدلُ غلطٍ، **وإلا**، أي وإنْ لم يوجدْ أحدُ الثلاثةِ في

---

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: لا .

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: عنها .

[2] ساقطة من ب .

[3] من ب ، وفي الأصل: لا متساويين .

[4] ح : الاشتمال .

[5] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[6] ما بين القوسين ساقط من ب .

البدل في بدلُ غلطٍ، سواءٌ كانَ[7] هناكَ غلطٌ، أو إيهامُه، أو نسيانٌ، فيشملُ أقسامَهُ الثلاثةَ المذكورةَ، بخلافِ عبارةِ (الكافيةِ) ، إلا أنْ يُتكلَّفَ.

ولو أُبدلَ نكرةٌ من معرفةٍ فالنعتُ، أي نعتُ البدلِ لازمٌ؛ لئلا يكونَ المقصودُ أنقصَ من غيرِ المقصودِ[1] **من كلِّ**[2] وجْهٍ، فأتَوا فيهِ **بصفةٍ، لتكونَ**[3] كالجابرِ لما فيهِ من نقْص[4] **النكارَةِ، مثلَ:** { بِالنَاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ }[5] .

ولا يبدلُ ظاهرٌ من مضمرٍ كُلاً، أي بدلَ الكلِ،(**إلا من**)[6] **غائبٍ؛ لأن المضمرَ المتكلمَ والمخاطبَ أقوى وأخص دِلالةً من** الظاهرِ،(فلو أُبدلَ الظاهرُ)[7] منهما بدلَ الكلِّ يلزمُ أنْ يكونَ **المقصودُ**[8] أنقصَ من غيرِ المقصودِ، معَ كونِ مدلولِيهما واحدًا، بخلافِ بدلِ البعضِ، والاشتمالِ، والغلَطِ، فإنَّ المانعَ فيهما مفقودٌ، **لاختلافِ المدلولِ**[9] ، يقالُ: اشتريتُكَ نصفَكَ، وأعجبْتَنِي[10] **عِلْمُكَ، وأعجبْتُكَ عِلْمِي، وضربْتُكَ الحمارَ، وضَرَبْتَنِي الحمارَ. وَ**

---

[7] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[1] ح : مقصود .

[2] ساقطة من ب .

[3] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[4] من ب و ح ، وفي الأصل: بعض .

[5] سورة العلق الآية: 15-16. وتمامها: { لنسفعًا بالناصية... }.

[6] ح : من ال .

[7] ما بين القوسين ساقط من ح .

[8] ب : مقصود .

[9] ساقطة من ح .

[10] ب : وأعجبني .

عطف بيان

لو يوضِّحُهُ، أي متبوعَهُ، فخرجَ غيرُ الصفةِ الكاشفةِ، ولا يلزمُ من هذا كونُهُ أوضحَ[1] من متبوعِهِ ، لجوازِ حصولِهِ بالإجماعِ[2] ، **غيرَ صفةٍ ، فخرجَ نحوُ**[3]:

[الرجز]

14- أقْسَمَ بِاللهِ أبُو حَفْصٍ[4] **عُمَرْ**[5]

ويظهرُ الفرقُ بينَهما، أي عطفِ بيانٍ وبدلٍ من حيثُ اللفظُ[1] ، **في: يا هذا** /65/ **زيدٌ**، بالتنوينِ مرفوعًا ومنصوبًا، إذا **جُعِلَ** عطفَ بيانٍ، وبالضمِّ إذا **جُعِلَ بدلاً**، **و**:

[الوافر]

---

[1] ب : أوضحه .

[2] ب بالاجتماع .

[3] ب و ح : فخرجت هي نحو .

[4] ب : حفض .

[5] الرجز لعبد الله بن كيسبة، أو لأعرابي، يخاطب به أمير المؤمنين الفاروق عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وقيل: لرؤبة بن العجاج، وهو ليس في ديوانه. وبعده:

ما مسَّها من نَقَبٍ ولا دَبَرْ فاغفرْ له اللهمَّ إنْ كانَ فَجَرْ

وهو من شواهد: شرح ابن عقيل 219/2، معاهد التنصيص 279/1، شرح شذور الذهب ص435، المقاصد النحوية 115/4، أوضح المسالك 32/3، خزانة الأدب 351/2، 383، شرح المفصل 71/3، شرح شواهد الكشاف 423/4، شرح التصريح 121/1، لسان العرب (نقب) 766/1، و (فجر) 48/5. والشاهد في الرجز أن (عمر) عطف بيان على قوله (أبي حفص) .

[1] ساقطة من ب .

15- التاركِ البكْريِّ بِشْر[2]

إذا جُعِلَ بيانًا للبكريِّ جازَ، وإنْ جُعِلَ بدلاً لم يجزْ؛ لأنَّه في حكمِ تكريرِ العامل[3] ، فيكونُ كالضاربِ زيدٍ، وقد مرَّ امتناعُهُ. وأمَّا الفرْقُ المعنويُّ فغنيٌّ عن البيان.

الأسماء المبنيات

اختارَ الجمعَ إشارةً إلى أن[1] الكلامَ في الأفرادِ، وأما الكلامُ في المفهومِ والحكمِ، فقدْ سبقَ في صدرِ الكتابِ، وعرفْتَ فسادَ تعريفِ ابنِ الحاجبِ. والمرادُ غيرُ ما ذكرَ من المنادَى، واسمِ لا التبرئةِ،

---

[2] جزء من بيت للمرار الأسدي (ديوانه ص465) ، والبيت بتمامه:

أنا ابن التارك البكري بشر   عليه الطير ترقبه وقوعا

وهو من شواهد الكتاب 182/1، شرح شذور الذهب ص436، شرح ابن عقيل 222/2، المفصل ص122، شرح المفصل 72/3، 74، أوضح المسالك 36/3، شرح التصريح 33/2، المقرب 248/1، خزانة الأدب 193/2، 383، الأصول في النحو 135/1، الإفصاح ص161، همع الهوامع 194/5، شرح الأشموني (بولاق) 94/2، المقاصد النحوية 121/4، شرح قطر الندى ص229، شفاء العليل 764/2. والشاهد فيه (بشر)، فقد تعين كونه عطف بيان لا بدلا؛ لأنه لو جُعل بدلا لزم إضافة ما فيه (ال)، وهو (التارك) إلى مجرد منها وهو (بشر)، فلا يجوز: التارك بشر، كما لا يجوز: الضارب زيد، وهو ممتنع في السعة .

[3] ب : العلل .

[1] ساقطة من ح .

وتابعيهما[2] . وهوَ منحصرٌ بالاستقراءِ في ثمانيةِ أبوابٍ. **وألقابُهُ،** أي ألقابُ حركاتِ أواخرِ المبنيِّ وسكونِهِ، ولم[3] يقلْ: وأنواعُهُ، كمَا **في الإعرابِ، لأنَّ معانيَ**[4] الحركاتِ الإعرابيَّةِ مختلفةٌ، فصارتْ حقائقَ، وحركاتُ البناءِ وسكونُهُ متحدةٌ، من حيثُ عدمُ دلالتِها[5] **على شيءٍ؛ ضمٌّ، وفتحٌ، وكسرٌ، ووقفٌ**. وقد[6] سبقَ التفصيلُ في صدرِ الكتابِ.

المضمر

ما، اسمٌ، فخرجَ كافُ نحوِ: ذلِكَ، وأرأيتَكَ، **وُضِعَ لذاتِ متكلمٍ، أو ذاتِ مخاطبٍ،** فإنَّ الضمائرَ موضوعةٌ لجزئياتٍ[1] باعتبارِ معنًى[2] عامٍ، وهذا معنى ما قيلَ: الموضوعُ لهُ خاصٌّ، والوضعُ عامٌّ، بخلافِ لفظَي المتكلّمِ والمخاطَبِ، فإنَّهما موضوعانِ للمفهومينِ الكلّيَّين[3] ، فكِلاهما عامَّانِ، أو لمتكلّمٍ بهِ، أو لمخاطبٍ بهِ، بخلافِهما، فإنَّهما لمتكلّمٍ

---

[2] ب و ح : وتابعهما .

[3] ب و ح : لم .

[4] ح : امعاني .

[5] ح : دلالتهما .

[6] من ب و ح ، وفي الأصل: قد .

[1] ب : بجزئيات .

[2] ساقطة من ب .

[3] ب : الكلين .

بأيِّ كلامٍ كانَ، ومخاطبٍ كَذلكَ، أو لمتكلِّمٍ من حيثُ يحكي عن نفسِهِ، أو لمخاطبٍ من حيثُ يتوجَّهُ إليهِ الخطابُ، فيهِ أنَّه منقوضٌ بنحوِ: قلتُ أنا كذا، وقلتَ أنتَ[4] إلا أنْ يذهبَ إلى تعدادِ[5] الوضعِ، وأُريدَ الأوَّلُ. وأما قولُك أنتَ مخاطِبًا لنفسِكَ فمجازٌ، وبأن لفظَ المخاطبِ كذلِكَ، إلا أنْ يزيدَ: بهِ فرجعَ إلى الثاني[6] ، أو غائبٍ تقدمَ ذكرُهُ لفظًا، نحوَ: ضربَ زيدٌ غلامَهُ، وإنْ كانَ ذلكَ التقدمُ تقدمَ معنًى، بأنْ[8] يكونَ الأصلُ فيهِ التقدُّمَ، نحوَ: ضربَ غلامَهُ زيدٌ، وفي دارِهِ زيدٌ، وأعطيتُ درهمَهُ زيدًا، وضربْتُ في داره زيدًا، أو يكونَ جزءَ مفهومِ المتقدِّمِ، نحوَ: { اِعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى }[1] ، أو مدلُولاً بسياقِ الكلامِ التزامًا، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَلأَبَوَيهِ }[2] ؛ لأنَّه لمّا[3]ساقَ الكلامَ قبلُ، في ذكرِ الميراثِ، عُلِمَ أنَّ ثمَّةَ مورُوثًا، وقولِهِ ـ تَعالى ـ: { حتَّى تَوَارَتْ بِالحِجَابِ }[4]، إذْ العَشيُّ يدلُّ على تواري الشمسِ. قيلَ: ومنهُ[5] قولُهُ ـ تَعالى ـ: { إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيلَةِ القَدْرِ }[6] ، (إذِ النزولُ في ليلةِ القدرِ)[7] ، التي هِي في رمضانَ[8] ، دليلٌ على أنَّ المنْزَلَ

---

[4] ح : " قلت له أنت " .

[5] ب و ح : تعدد .

[6] من ب و ح ، وفي الأصل: فيه فيرجع إلى الباب .

[8] مكرر في ب .

[1] سورة المائدة الآية: 8 .

[2] سورة النساء الآية: 11. وتمامها:{..لكلّ واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد}.

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: كما .

[4] سورة ص الآية: 32. وتمامها: { فقال إني أحببتُ حبَّ الخير عن ذكر ربي حتى... }.

[5] ب : منه .

[6] سورة القدر الآية: 1 .

[7] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ج .

[8] من ب ، وفي الأصل: هي رمضان ، وفي ح : في رمضان .

هوَ القرآنُ، معَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذي أُنْزِلَ فِيهِ القُرْآنُ }[9]، وكَذا قولُهُ ـ تَعالى ـ: { مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابّةٍ }[10] ، فإن ذكرَ الدابَّةِ معَ ذكرِ ظهرٍ دلَّ (على أن)[11] المرادَ ظهرُ الأرضِ، وكذا الفناءُ[12] معَ لفظةِ على في قوله ـ تَعالى[1] ـ: { كُلُّ مَنْ عَلَيهَا فَانٍ }[2] . فيه أنَّ بعضَ[3] الدالِّ لمَّا تأخَّرَ، كيفَ يقالُ: إنَّ المدلولَ متقدِّمٌ ذكرُهُ معنًى؟ بل المناسبُ أنْ يجعلَ من التقدُّمِ الحكميِّ. وإنمَا لم يذكرْهُ[4] المصنِّفُ؛ لأنَّ في ذكرِهِ تناقضًا، إذْ أمثلُ ما ذُكرَ فيهِ قولُ الرضي[5] :" التقدُّمُ الحكميُّ أنْ يكونَ المفسِّر مؤخَّرًا لفظًا، وليسَ هُناك ما يقتضِي تقدُّمَهُ على محلِ الضميرِ إلا ذلكَ الضميرُ، فنقولُ: إنَّه، وإنْ لم يكنْ متقدِّمًا على الضميرِ، لا لفظًا ولا معنًى، إلا أنَّه في حكمِ[6] المتقدِّمِ نظرًا، إلى وضعِ ضميرِ الغائبِ "، ثمَّ قالَ:" فإنْ قلتَ: فَأيشِنِ الحاملُ لهم على مخالفةِ مقتضَى وضعِهِ بتأخيرِ[7] مفسِّرِهِ عنهُ؟ قلتُ: قصْدُ التفخيمِ /66 / والتعظيمِ " إلى آخرِهِ، فظهرَ من هذا أنَّ ضميرَ الغائبِ في التقدُّمِ الحكميِّ مجازٌ. فإنْ قلتَ: هَبْ أنَّه لا يجوزُ ذكرُهُ في التعريفِ فهلْ لهُ وجهٌ في نفسِهِ؟ قلتُ: لا بدَّ من تقديمِ مقدِّمةٍ

---

[9] سورة البقرة الآية: 185. وتمامها: { ... هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان } .

[10] سورة فاطر الآية: 45. وتمامها: { ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا... } .

[11] ما بين القوسين ساقط من ح .

[12] من ب و ح ، وفي الأصل: الغنا .

[1] من ب ، وفي الأصل: في قولك ، وفي ح : قوله تَعالى .

[2] سورة الرحمن الآية: 26.

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: نقص.

[4] ح : يكركره .

[5] شرح الكافية 5/2 .

[6] ح : الحكم .

[7] ب و ح : بتأخر .

أنَّ الحكمَ يأتِي لمعنيين[8]؛ الأثرِ الثابتِ للشيءِ منهُ قولُهم: حكمُ شيءٍ يعقبُهُ وشرطُهُ يسبِقُهُ،ومصدرِ الحاكمِ مثلاً قولُهم: المستترُ في حكمِ الملفوظِ معناهُ: النحاةُ يحكمونَ (بملفوظيَّتِهِ لوجودِ آثارِهِ فيهِ، من كونِهِ فاعِلاً، ومؤكَّدًا، ومعطوفًا عليهِ، وهاهنا يحكمونَ)[9] **بأن المفسرَ** المؤخَّرَ مقدَّمٌ لوجودِ أثرِهِ، وهوَ صحَّةُ ذكرِ الضميرِ. وهذا مبنيٌّ على كونِهِ مجازًا[1] ، وهوَ في غايةِ[2] البعدِ، وأيضًا لا يلزمُ في المجازِ الاتحادُ في اللوازمِ، ولا المشابهةُ، فمِن أَين يلزمُ الحكمُ بالتقدُّمِ؟

وهوَ، أي الضميرُ، **منفصلٌ،** قدَّمَهُ لكونِ[3] مفهومِهِ وجوديًّا، **لو استقل** في التلفُّظِ بينَ أهلِ اللغةِ، كـ: هما أخواكَ. **وهوَ، أي المنفصلُ، مرفوعُ المحل دائمًا، كـ: أنَا إلى هُنَّ، ومنصوبُ المحل كذلكَ كـ: إيَّايَ** إلى إيَّاهُنَّ، تركَهُ[4] **اكتفاءً بماسبقَ.**

وإلا، أي وإنْ لم يستقلَّ في التلفُّظِ، **فمتصلٌ،** نحوَ: الزيدانِ ضربْتُهُما.

وهوَ، أي المتصلُ، مرفوعٌ كـ: تاءِ ضربتُ إلى آخِرِهِ. ويستترُ[5] **المرفوعُ المتصلُ في**[1] **الصفةِ، اسمِ فاعلٍ**[6] ، **ومفعولٍ** وصفةٍ مشبَّهَةٍ[7] ، وأفعلِ تفضيلٍ **مطلقًا، مفردًا ومثنًى، ومجموعًا مذكرًا ومؤنثًا**[8] ، إذا لم يسندْ إلى الظاهرِ[9] **. قدمَ الصفةَ** لاطِّرادِها.

---

[8] ب : المعنيين .

[9] ما بين القوسين ساقط من ب .

[1] **مكرر في ب .**

[2] ب : غايته .

[3] ب : لكونه .

[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[5] ب : ويستتر أي .

[6]ب و ح : **الفاعل .**

[7] ب : المفعول والصفة المشبهة .

[8]ب : **أو مؤنثا .**

والماضي للغائبِ المفردِ، **والغائبةِ** المفردةِ،(إذا[1] لم يسندْ إلى الظاهرِ)[2]، **والمضارعُ لهما، أي للغائبِ[3] والغائبةِ بالشرطِ المذكورِ، والمتكلم** دائمًا واحدًا أو فوقَهُ[4] ، **والمخاطب** المفردِ دائمًا أيضًا. ولم يذكرْ أسماءَ الأفعالِ معَ أنَّه يستترُ فيها مطلقًا، وأمرَ المخاطبِ المفردِ معَ وجوبِهِ[5] فيهِ أيضًا. وإدخالُهُ في المضارعِ معَ اختلافِهما لفظًا ومعنًى وحكمًا بعيدٌ، بخلافِ النهيِ، وأمْرِ الغائبِ.

ومنصوبٌ كـ: ياءِ **يضربنِي**[6] . **ومجرورٌ**[7] **كـ: لِي،** إلى آخرِهِما[8] ، **بخلافِ المنفصلِ**، فإنَّه لا[9] مجرورَ لَهُ.

فالضمائرُ خمسةُ أنواعٍ. والأولَى عندِي عدُّها أربعةً، إذِ **الاعتبارُ للفظِ**[10]، **لا للمعنَى**[11] ، **وإلا عَدّ المتكلم ستّةً. ثم الأصلُ في** الضمائرِ الاتصالُ للإيجازِ، فلا يسوغُ المنفصلُ إلا عندَ تعذُّرِ المتصلِ **ولو من وجْهٍ**، والتعذُّرُ بأمورٍ أشارَ إليها بقولِهِ:

وينفصلُ الضميرُ **لو قُدِّم** على عاملِهِ، نحوَ: { إِيَّاكَ نَعْبُدُ }[1] ، إذِ الاتصالُ إنَّمَا يكونُ آخرَ[2] **العامل**.

---

[9] ب : ظاهر .

[1]ب : إذ .

[2] ما بين القوسين ساقط من ح .

[3] ح : الغائب .

[4] ح : وفوقه .

[5] ب : وجودبه .

[6] بعدها في ب و ح : إلى آخره .

[7]ب : أو مجرور .

[8]ب و ح : إلى آخره .

[9]ساقطة من ب .

[10]ب : اللفظ .

[11] ح : لمعنى .

[1] سورة الفاتحة الآية: 4. وتمامها: { ... وإياك نستعين }.

أو فُصِلَ بينَه وبينَ عاملِه **بـ: إلا، نحوَ:** ما ضربَ إلا أنَا، **ولو كانَ إلا مقدرًا، نحوَ:** إنَّما ضَرَبَ أنا. وعبارةُ (الكافيةِ)، أعنِي: أو (**بالفصل لغرضٍ**) [3] أشملُ، لتناولِهِ[4] نحوَ: جاءني زيدٌ (وأنتَ وإمَّا أنتَ أو زيدٌ، و { اسْكُنْ أَنْتَ }[5] ولقيتُكَ إيَّاكَ)[6] .

أو أُسندَ إليهِ، أي الضمير، **ما، صفةٌ، جرَى على غيرِ صاحبهِ، نحوَ:** زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هوَ، فإنَّه لو لم يُذكرْ هوَ[7] ، **لتبادرَ أن** المستترَ راجعٌ إلى عمرٍو لقربِهِ، فلمَّا انفصلَ على خلافِ الظاهرِ، عُلِمَ أنَّ مرجعَهُ خلافُ الظاهرِ، وهو زيدٌ، وحُمِلَ عليهِ نحوُ: هندٌ زيدٌ ضاربَتُهُ هيَ، وإنْ لم يلتبسْ، طرْدًا للبابِ. والمرادُ بالجري أنْ يكونَ **خبرًا، أو نعتًا، نحوَ: مرتْ**[8] هندٌ برجلٍ ضاربَتُهُ هيَ، أو حالاً، نحوَ: جئْتُماني وجاءَني زيدٌ ضاربيه[1] أنتما، أو صلةً، نحوَ: الضاربُهُ أنتَ زيدٌ. والمنفصلُ تأكيدٌ لازمٌ، لا فاعلٌ، لجوازِ[2]: **نحنُ**[3] الزيدونَ ضاربُوهُم نحنُ، بلا ضعفٍ. وهذا داخلٌ في الفصلِ لغرضٍ[4] ، فاشتركَ مع سابقِهِ فذُكِرَ عندَهُ. وعلى ابنِ الحاجبِ أنْ لا يذكرَهُ **مستقلاً، فضْلاً** /67/ **عن الفصلِ. ولو** كان المسندُ إلى الضمير **فعلاً**

---

[2]ب و ح : بآخر .
[3] ما بين القوسين مكرر في ب .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: ليتناوله.
[5] سورة البقرة الآية 35. وتمامها: { وقلنا يا آدم ... وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين } .
[6] ما بين القوسين من ب و ح ، وهو مضطرب في الأصل كذا: " ورأيت وإما أنت أو أريد واسكن أنت ونفسك إياك ".
[7] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[8]ب و ح : مررت .
[1] ب : ضاربته .
[2]ب : فاعلي بجواز .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل: نحو .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: لقرض .

جازَ الاتصالُ والانفصالُ؛ لأنَّ الانفصالَ[5] لا يرفعُ اللبسَ في **الفعل**، إلا في مواضعَ يسيرةٍ، بخلافِ الصفةِ. وبيانُهُ في الرضيِّ[6] .

أو كانَ عاملُهُ، أي الضمير، **حرفًا، وهوَ**، أي الضميرُ، **مرفوعٌ** نحوَ: ما أنتَ قائمًا، إذِ المرفوعُ لا يتصلُ بالحرفِ[7] في لغتِهم، **بخلافِ المنصوبِ، نحوَ: إنك**، **أو** كانَ عاملُ الضميرِ **معنويًّا، نحوَ**: أنَا زيدٌ، لامتناعِ اتصالِ[8] **اللفظِ بالمعنَى، أو** كانَ عاملُ الضميرِ **محذوفًا، نحوَ**[1] : إيَّاك والشرَّ، لامتناعِ اتصالِ الملفوظِ بالمحذوفِ. **وعكسَ**[2] ترتيبَ هذه الثلاثةِ نظرًا إلى العاملِ، فإنَّ اللفظَ مقدَّمٌ على **المعنى، والثابتَ على المحذوفِ**.

ولما فرغَ من مواضعِ وجوبِ الانفصالِ بيَّنَ موضعَ الجوازِ، ثمَّ الأولويَّة[3] ، والأولَى تقديمُ الأولَى لقربِهِ من الوجوبِ، فقال: **ولو اجتمعَا**، أي الضميرانِ، **غيرَ مرفوعين**، الأولى أنْ يقولَ: غيرَ مرفوعٍ أحدُهما، إذْ لو كانَ لوجبَ الاتصالُ، نحوَ: ضربْتُكَ[4] ، **إذِ المرفوعُ** كالجزءِ من الفعلِ، فكأنَّه لم يتحقَّقِ الفصلُ، **فلو كانَ أحدُهما أعرفَ**

---

[5] **من ب وح ، وفي الأصل: الاتصل** .

[6] قال الرضي: " وأما الفعل فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره ألبس أو لم يلبس، لأن التأكيد فيه لا يرفع اللبس إلا في أربعة مواضع فقط، كما ذكرنا، وهي: أنت هند تضربها، وأنتما الهندان تضربانهما، وهند أنت تضربك، والهندان أنتما تضربانكما، بخلاف الصفة، فإن رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له؛ غيبة، وخطابا، وتكلّما ".شرح الكافية 17/2.

[7] ب : **الحرف** .

[8] ح : **الاصل** .

[1] ب وح : **مثل** .

[2] ب وح : **عكس** .

[3] ب : الأولويته .

[4] ح : ضربيك .

من الآخرِ، **وقُدِّمَ** الأعرفُ، **فجازَ** الاتصالُ والانفصالُ **في الأخيرِ**[5]**،** نحوَ: ضربْتُكَ وضربِي إيَّاكَ، وأعطيتكَهُ وأعطيتُكَ إيَّاه، فإنَّ ضميرَ **المتكلمِ أعرفُ من المخاطبِ** الأعرفِ من الغائبِ، فإنَّ المتصلَ الغيرَ المرفوعِ لهُ جهتانِ؛ اتصالُه وكونُهُ فضلةً، فبالنظرِ إلى الأوَّلِ يمكنُ اتصالُ الثاني، (وإلى الثاني)[6] يتعذَّرُ الفصلُ[7] ، **وإلا،** أي وإنْ لم يكنْ أحدُهما أعرفَ، أو لم[8] يتقدَّمْ[9] ، **فالانفصالُ في الثاني لازمٌ،** نحوَ: أعطاهُ إيَّاهُ، وأعطيتُهُ إيَّاكَ ؛ للتحرُّزِ عن تقديمِ أحدِ المتساويينِ، أو المرجُوحِ، وعندَ انفصالِ الثاني يرجَّحُ الأوَّلُ بالاتصالِ.

وهوَ، أي الانفصالُ، **أَولى في خبرِ بابِ كانَ،** أي الأفعالِ[1] الناقصةِ، نحوَ: (كانَ زيدٌ قائمًا، وكنْتُ إيَّاهُ، وكنْتُهُ)[2] ؛ لكونِهِ ذا جهتينِ أيضًا؛ كونُهُ خبرَ المبتدأِ في[3] الأصلِ، وشِبهُهُ بالمفعولِ. فبالنظرِ إلى الأوَّلِ يتعذَّرُ[4] **الاتصالُ؛ لكونِ**[5] عاملِهِ معنويًّا، وإلى الثاني يمكِنُ، كمَا في: ضربتُكَ، والأصلُ أولى بالرعايةِ من الشبَهِ.

والأكثرُ استعمَالاً[6] : **لولا أنا،** إلى آخرِهِ، بانفصالِ الضميرِ؛ لكونِهِ مبتدًا، **وعسَيتُ،** إلى آخرِهِ أيضًا، باتصالِ الضميرِ؛ لكونِهِ فاعلاً

---

[5] **وانظر أوضح المسالك** 69/1 .

[6] ما بين القوسين ساقط من ب .

[7] ب : **للفصل** .

[8] ب : لم يكن .

[9] ب و ح : يقدم .

[1] ح : **أفعل** .

[2] ما بين القوسين من ح ، وفي الأصل و ب مضطرب ففي الأصل: " زيد قائم وكنته " ، وفي ب : " زيد قائم وكنت إياه وكنته " .

[3] **مكرر في ب** .

[4] **من ب و ح ، وفي الأصل:** بتقدير .

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: لكونه .

[6] ب : **في الاستمال ، و ح : في الاستعمل** .

لفعلٍ مقارنٍ. **وأتى** في بعضِ اللغاتِ **لولايَ** بالاتصل، **وعسايَ** باتصالِ المنصوبِ. فسيبويهِ[7] **تصرفَ في العامل، فجعلَ لولا، في** هذا الموضع[8] ، **حرفَ جر، وعسَى بمعنَى لعل**[9] ، لتقارُبِهما في المعنَى، فالضميرانِ على أصلِهما. والأخْفشُ[1] تصرَّفَ في الضميرِ فجعلَهما[2] مستعارينِ للمرفوعِ، كمَا في قولِهم: ما أنَا كَأنْتَ، فلولا وعسى على أصلِهما.

وتجبُ[3] **نونُ الوقايةِ، التي تَقِي آخرَ الفعلِ من**[4] **الكسرةِ، التي** هيَ أختُ الجرِّ المختصَّةُ[5] بالاسمِ، وكسرةُ نحوِ: { لَمْ يَكُنِ الَّذينَ **كَفَرُوا**[6] }[7]، {**وَقُلِ الحَق** }[8] عارضةٌ **باتصال كلمةٍ مستقلةٍ، فلمْ** يحتَجْ إلى الوقايةِ، **معَ الياءِ**[9]**، للمتكلمِ في الفعلِ** ماضيًا، ومضارعًا،

---

[7] **انظر الكتاب** 373،376/2.

[8]**ب و ح : الموضع فقط** .

[9] **الكتاب** 374/2-376، وانظر شرح الكافية 20/2.

[1] انظر شرح الكافية 20/2، الإيضاح في شرح المفصل 476/1، **الجنى الداني ص**604، الأمالي الشجرية 212/2،، **ارتشاف الضرب** 470/2، **شفاء** العليل 678/2، **المساعد** 294/2، **شرح المفصل** 122/3، الأزهية ص172، **رصف المباني ص** 364، همع الهوامع 210/4.

[2] ب : فجعلها .

[3] ح : ويجب ، ومكانها بياض في ب .

[4]**ب و ح : عن** .

[5]**ب و ح : المختص** .

[6]**ساقطة من ب و ح** .

[7] سورة البينة: الآية1. وتمامها: { ... من أهل الكتاب والمشركين منفكين حتَّى تأتيهم البينة}.

[8] سورة الكهف الآية: 29 . وتمامها: { ... من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر}.

[9] ب : الياء المنصوب ، و ح : الياء المنسوبة .

وأمْرًا، **مجردًا عن نون**[1] **الإعرابِ**، نحوَ: ضربَنِي، ويضربُنِي، واضربْنِي. وهذا أوجزُ[2] ، **وأشملُ**[3] من عبارةِ (الكافيةِ).

وتجوزُ[4] نونُ الوقايةِ، ولا تجبُ[5] **معَها، أي معَ نون** الإعرابِ، نحوَ: يضربُونَنِي؛ لأنَّ كراهة اجتماع النونين عارضتِ[6] الوقاية المذكورةَ، **ومعَ لَدُنْ وبابِ إن، أي الحروفِ**[7] المشبّهَةِ بالفعلِ، **محافظةً**[8] على الحركاتِ البنائيَّةِ، والسكونِ، وكراهة[9] **اجتماعِ** النونينِ، وحمْلاً على الأخواتِ.

وتختارُ[10] نونُ الوقايةِ**في** /68/ **ليتَ، لتترجحَ**[11] **المحافظةُ على الحمل، ومنْ وعنْ، وقدْ وقطْ، هما بمعنَى حسْبُ، لتترجحَ**[12] محافظةُ السكونِ ، الَّذي هوَ

الأصلُ في البناءِ، على كراهةِ[1] اجتماعِ النونينِ فيما[2] قلَّ حروفُهُ، وعدمُ المعارضةِ في الأخيرينِ[3] ، فظهرَ أنَّ المحافظة سببٌ مرجِّحٌ، **لا موجبٌ، بخلافِ** الصيانةِ عن الكسرِ في الفعلِ. **ولعلَّ عكسُها، أي**

---

(1) مكرر في ب .
(2) ب : أو أوجز .
(3) ح : عن .
(4) ب و ح : ويجوز .
(5) ب و ح : يجب .
(6) ح : عارضة .
(7) ب و ح : الحروف الستة .
(8) ب : محافضة .
(9) ب و ح : وكراهية .
(10) ب و ح : ويختار .
(11) ب و ح : لترجح .
(12) ب و ح : لترجح .
(1) ب و ح : كراهية .
(2) مكرر في ب .
(3) ح: الآخرين

المذكوراتِ، فيختارُ فيهِ التركُ[4] ، لثِقَلِ التضعيفِ، وكثرةِ الحروفِ. وفي التنزيلِ[5] : { **لَعَلي أَعْمَلُ صَالِحًا** }[6].

وقد أصابَ المصنِّفُ حيثُ قدَّمَ ضميرَ الشأنِ؛ لكونِه ضميرًا، **بلا خلافٍ، وعظمِ**[6] شأنِهِ، وفائدتهِ على ضميرِ الفصلِ، الَّذي هوَ حرفٌ في الصحيحِ. والبحثُ عنهُ هاهنا استطراديٌّ للاتحادِ الصوريِّ، بخلافِ نونِ الوقايةِ، الَّتي هيَ[7] حرفٌ أيضًا، فإنَّ البحثَ عنهُ راجعٌ إلى ضمير المتكلِّمِ، فقالَ :

* ضمير الشأن *

ويسبقُ الجملةَ ضميرُ الشأنِ، أي الضميرُ[1] **الذي بمعنَى الشأنِ، وهوَ**، أي ضميرُ[2] **الشأنِ، غائبٌ**[3] مفردٌ مبهمٌ غيرُ راجعٍ إلى

---

[4] ب و ح : ترك النون .
[5] ح : التزيل .
[6] سورة المؤمنون الآية: 100 . وتمامها: { ... فيما تركت } .
[6] ح : وعظيم .
[7] ح : هو ، وساقطة من ب .
[1] ح : ضمير .
[2] ح : الضمير .
[3] ب و ح : ضمير غائب .

شيءٍ، يُفسَّرُ بها، أي بالجملةِ[5] **بعدَه**[5] **، ولا يقعُ متبوعًا؛** لئلا يزولَ الإبهامُ المقصودُ منهُ، لأنَّ ذكرَ الشيءِ مبهمًا، ثمَّ مفسّرًا أوقعُ **في** النفسِ من ذكرِهِ أوَّلاً مفسَّرًا، فلا بدَّ أنْ يكونَ مضمونُ الجملةِ شيئًا عظيمًا، يُعتنى بهِ، فلا يقالُ: هوَ الذبابُ[6] يطيرُ.

ويختارُ تأنيثُهُ لو فيها، أي في[7] **الجملةِ المفسرةِ، مؤنثٌ عمدةٌ،** لتحصيلِ[8] المناسبةِ، لا لأنَّه راجعٌ إلى ذلكَ[9] **المؤنثِ، لأن** تأنيثَهُ باعتبارِ القصَّةِ[10] ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ : { فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا }[1]، والتذكيرُ، معَ ذلكَ جائزٌ، وإنْ لم تتضمَّن[2] **الجملةُ مؤنثًا، فلم**[3] يسمعْ تأنيثُهُ[4]، وإنْ كانَ قياسًا باعتبارِ القصَّةِ، **ولو كانَ المؤنثُ فضلةً أو كالفضلةِ**[5] نحوَ: إنَّها بنيتُ غرْفةٌ، لا يختارُ تأنيثُهُ.

واتصالهُ ، أي ضميرِ الشأنِ، واستتارُهُ وغيرُهما، أي انفصالِه، على حسبِ عاملِه، أي اقتضائِه، فإنْ كانَ مبتدًا، نحوَ: { هُوَ اللهُ أَحَدٌ }[6] ،**أو لسمَ مَا، نحوَ: ما** هو زيدٌ سلطانٌ، كانَ منفصلاً، وإن كانَ

---

[5]ب : الجملة .

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: بعدها .

[6] ح : الذاب .

[7]ساقطة من ب .

[8] ب و ح : ليحصل .

[9]ساقطة من ب .

[10] ح : الصفة .

[1] سورة الأنبياء الآية: 97. وتمامها: { واقترب الوعد الحق ... يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا بل كنا ظالمين } .

[2] ب و ح : يتضمن .

[3] ب : لم ، وهي مكررة فيها أيضا .

[4] ح : تأنيه .

[5]ب : أو كان الفضلة .

[6] سورة الإخلاص الآية 1 . وتمامها: { قل ... } .

اسمَ بابَي كانَ وكادَ، كانَ مستترًا، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: {كَادَ يَزِيغُ[7] قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ }[8] ، **وإنْ كانَ اسمَ بابِ إن، (أو أوّلَ مفعولَي بابِ علمْتُ)**[9] ، كانَ بارزًا، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى[10] ـ {وَإِنَّهُ لَمَّا **قَامَ عَبْدُ** ـِ}[11] ، **وقولِ الشاعرِ:** [البسيط]

16- عَلَّمْتُهُ[1] الحَقَّ لا يَخْفَى عَلى أَحَدٍ[2]

وقلَّ حذفُ المنصوبِ، كقولِهِ: [الخفيف]

17- إنَّ مَنْ يَدْخِلِ الكَنِيسَةَ يَومًا يَلْقَ فيها جَآذِرًا[3] **وَظِبَاءَ**[4]

أمَّا جوازُه فلكونِه في[5] صورةِ الفضلاتِ، وأمَّا قلَّتُه وضعفُه، فقيلَ: لأنَّه حذفُ ضميرٍ مرادٍ بلا دليلٍ عليهِ، لأنَّ الخبرَ كلامٌ مستقلٌّ، وفيهِ **نظرٌ**.

ويجبُ حذفُ ضميرِ الشأنِ **معَ أنْ** مفتوحةً مخفَّفةً، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ دُ للهِ رَبِّ العَالَمِينَ }[6] ، **وذلِكَ**

---

[7] من ب و ح ، وفي الأصل: تزيغ .

[8] سورة التوبة الآية: 117. وتمامها: { لقد تاب الله على النبي.. من بعد ما كاد ... } .

[9] ما بين القوسين من ب و ح ، وفي الأصل: أو مفعولي علمت .

[10] **ساقطة من ب** .

[11] سورة الجن الآية: 19. وتمامها: { ... يدعوه كادوا يكونون عليه لبدا }.

[1] ب : وعلمته .

[2] لم أعثر على الشعر وتتمته فيما توافر بين يدي من مصادر .

[3] ح : يلقى فيها جآزرا.

[4] ب : وظناء . والبيت للأخطل، وليس في ديوانه. وهو من شواهد **المقرب** 109/1، 277، **شرح المفصل** 351/3، **رصف المباني ص**119، مغني اللبيب **ص**56، 767، **خزانة الأدب**219/1، الأشباه والنظائر (تحقيق مكرم) 46/8.

[5] **ب و ح : على** .

أنَّهم[7] **لما وجدُوا المكسورةَ المخففةَ عاملةً في الملفوظِ**[8] ، **معَ قلةِ**

هتِها الفعلَ بالنسبةِ إلىالمفتوحةِ، ولم يجدُوا عملَ المفتوحةِ في الملفوظِ معَ كثرةِ المشابهَةِ، قدَّرُوا عملَها في ضميرِ الشأنِ، ثمَّ حذفَهُ[9] وجوبًا، لئلا يفوتَ التخفيفُ المطلوبُ.

* ضمير الفصل *

ويقعُ بينَ المبتدأِ والخبرِ، لو لم يوجدْ[1] داخلٌ عليهما، نحوَ: زيدٌ هو المنطلقُ، **ولو وجِدَ عاملٌ** كذلكَ، نحوَ: كانَ زيدٌ هوَ القائمُ، (**ضميرُ**[2] **الفصلِ** لفصلِهِ(2) بينَ كونِ ما **بعدَه**[3] **نعتًا وخبرًا في بعضِ المواضعِ. وهوَ**، أي ضميرُ الفصلِ، **ضميرٌ مرفوعٌ منفصلٌ مطابقٌ للمبتدأِ؛** في الإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ والتذكيرِ، والتأنيثِ، والغيبةِ، **والتكلمِ، والخطابِ، والخبرِ، حينَئذٍ**، أي حينَ يقعُ ضميرُ الفصلِ /69 / بينَهما)[4] **معرفَة**، لأنَّ الفصلَ إنَّمَا يحتاجُ[5] إليهِ فيها، أو أفعلَ[6] **من**، لإلحاقِهِ بالمعرفةِ، لامتناعِ اللامِ.

---

(6) سورة يونس الآية: 10.

(7) ب و ح : لأنهم .

(8) ح : **الملفوظة** .

(9) من ب و ح ، وفي الأصل: حذفها .

(1) ح : يجد .

(2) مكرر في ب .

(3) من ب و ح ، وفي الأصل: بعدها .

(4) ما بين الأقواس المعقوفة مكرر في الأصل .

(5) ح : يختار .

(6) ب : **وأفعل** .

وهوَ، **أي**[7] ضميرُ الفصلِ، **حرفٌ**، لدلالتِهِ على غيرِ مستقلٍّ، وهوَ رفعُ اللبْسِ، فلا يكونُ لهُ حظٌّ من الإعرابِ أصلاً، وتسميتُهُ بالضميرِ؛ لكونِهِ على صورتِهِ[1] . **وبعضُ**[2] البصريَّةِ يجعلُهُ اسمًا ملغًى لا محلَّ لهُ[3] ، بمنزلِةِ ما الملغاةِ في إنَّمَا، وهذا بعيدٌ ، لعدمِ نظيرِهِ في الاسمِ ، والكوفيُّونَ[4] يجعلونَهُ[5] تأكيدًا لِمَا قبلَه، وقد سبقَ أنَّ المظهرَ لا يؤكَّدُ بالمضمرِ.

ويدخلُه، أي ضميرَ **الفصلِ**، **لامُ الابتداءِ**، **نحوَ**: { **إِنَّكَ لَأَنْتَ** الحَلِيمُ[6] الرَّشِيدُ}[7]، **واللامُ**[8] لا تدخلُ تأكيدًا لاسمٍ[9].

---

[7] ساقطة من ح .

[1] ح : صورة الضمير .

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: وقض .

[3] انظر ارتشاف الضرب 494/1، الإنصاف مسألة رقم 100، ص706، شرح الكافية 22/2، شرح التصريح 270/1، حاشية الصبان 262/1 .

[4] ح : والكوفيين . اضطربت المصادر في نقل مذهب الكوفيين في موضع هذا المكني من الإعراب؛ فموضعه باعتبار ما قبله وهو منسوب للكوفيين في شرح الكافية 27/2، والأشباه والنظائر 177/1، وللكسائي في ارتشاف الضرب 494/1، والنكت الحسان ص60، وللفراء في الجنى الداني ص351، ومغني اللبيب ص645، وشرح اللمحة البدرية 380/1، ولبعض الكوفيين في الإنصاف مسألة 100 ص706. وموضعه باعتبار ما بعده، وهو منسوب للكسائي في مغني اللبيب ص645،، وشفاء العليل 208/1، وللفراء في ارتشاف الضرب 494/1، والنكت الحسان ص60، ولبعض الكوفيين في الإنصاف مسألة 100 ص706. والصحيح أن الفراء يرى أن هذا المكني ملغى لا محل له من الإعراب. معاني القرآن 409/1.

[5] ب : يجعله .

[6] ب : الحكم .

[7] سورة هود الآية: 87 .

[8] ب و ح : يدخل .

[9] ح : الاسم .

وقد يخبَرُ عنهُ، أي ضميرِ الفصلِ، **بما بعدَهُ،** فيجعلُ مبتدًا، كما جاءَ في غيرِ السبْعةِ[1] : {كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ }[2] ، **و** { **إِنْ تَرَنِ**[3] **أَنَا أَقَلُ** }[4] ، **برفعِ اللامِ**[5]، فيكونُ اسمًا ضميرًا بلا شبهَةٍ.

أسماء الإشارة

---

[1] **جاء في إعراب القرآن للنحاس** 121/4: "**قال الفراء (معاني القرآن** 37/3) وفي حرف عبدالله بن مسعود { ولكن كانوا هم الظالمون } . قال أبو جعفر: وعلى هذا يكون (هم) في موضع رفع بالابتداء ، و (الظالمون) خبر **الابتداء، وخبره خبر كان** " .

[2] سورة الزخرف الآية: 76. وتمامها: { وما ظلمناهم ولكن... } .

[3] **من ب و ح ، وفي الأصل: ترني** .

[4] سورة الكهف الآية: 39. وتمامها: {..منك مالا وولدا }.

[5] قال الفراء: " (أنا) إذا نصبت (أقلّ) عماد، وإذا رفعت (أقلّ) فهي اسم والقراءة بهما جائزة " . معاني القرآن 144/2. **وفي إعراب القرآن للنحاس** 457/2 : " وقرأ عيسى ابن عمر { إن ترن أنا أقلُّ منك مالا } ، يجعل (أنا) **مبتدًا، و (أقلّ) خبره، والجملة في موضع المفعول الثاني** " . **وانظر الكشاف** 485/2، التبيان 848/2، مفاتيح الغيب 314/10، البحر المحيط 129/6.

ولَمَّا دلَّ الاسمُ على الحدِّ اكتفَى بهِ، والإشارةُ حقيقةٌ في الحسيَّةِ الحاضرةِ، فتخرجُ المضمراتُ والمعارفُ؛ لأنَّ إشارتَها[1] ذهنيَّةٌ، ونحوُ: { تِلْكَ الجَنةُ }[2] ، و{ ذَلِكُمُ }[3] ، مجازٌ لغايةِ الظهورِ، فكأنَّه محسوسٌ مشاهدٌ.

ذَا، وما عطِفَ عليهِ خبرٌ، للمذكرِ المفردِ. قيلَ: حالٌ، والعاملُ معنَى الفعلِ المفهومِ من نسبةِ الخبرِ إلى المبتدأِ. وردَ عليهِ[4] بأن الخبرَ المجموعُ، وأيضًا؛ لم نَرَ مَنْ ذهبَ إلى جوازِها من الخبرِ، بل[5] جماعةٌ[6] من النحاةِ، منهمُ ابنُ مالكٍ جوَّزوها من[7] المبتدأِ، وجعلُوا العاملَ ما ذُكِرَ، فالوجْهُ جعْلُهُ صفةً، بتقديرِ المعرَّفِ، على ما جوَّزهُ بعضُ النحاةِ، وإنْ كانَ خلافَ المشهورِ. ونظيرُهُ قولُ صاحبِ (التلخيصِ): "فالفصاحةُ في المفردِ "[1] . وقدر التفتازاني[2] الكائنةَ.

---

[1] ب و ح : إشارتهما .

[2] سورة مريم الآية: 63 . وتمامها: { ... الَّتي نورث من عبادنا من كان تقيا } .

[3] سورة الأنعام الآية: 102 . وتمامها: { ...ربكم لا إله إلا هو خالق كل شيء فاعبدوه وهو على كل شيء قدير } .

[4] ساقطة من ب و ح .

[5] مكرر في ب .

[6] ح : جملة .

[7] مكرر في ح .

[1] التلخيص ص24 .

[2] هو مسعود بن عمر عبد الله التفتازاني، عالم بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والفقه وغيرها . توفي بسمرقند سنة 791 هـ. صنف: الإرشاد في النحو، شرح تصريف العِزِّي، شرح الشمسية في المنطق، شرح التلخيص، شرح العضد، وغيرها . ترجمته في: شذرات الذهب 319/6، بغية الوعاة 285/2، مفتاح السعادة 165/1، الأعلام 219/7، معجم المؤلفين 228/12 .

وقالَ الشريفُ: أصابَ في ذلِكَ[3] ، لرعايةِ[4] **المعنَى، ثم قال: وقِسْ** على هذا أمثالَهُ من التراكيبِ، وارْعَ[5] فيها جزالة المعنَى، وإنْ أحوَجتْكَ إلى زيادةِ تقديرٍ في الألفاظِ. والأوجَهُ أنْ تُجعلَ[6] **أسماءُ الإشارةِ بمنزلةِ بلٍ وفصلٍ، أو خبرَ محذوفٍ أو مبتدًا**[7] ، (وذا **مبتدأٌ)**[8] وللمذكَّرِ خبرَهُ. ويمكنُ أنْ يجعلَ ذا مبتدًا ثانيًا[9] بتقديرِ منهُ[10] **خبرًا، وللمذكرِ حالٌ من فاعلِ الظرفِ أو العكسَ، والجملةُ خَبَرُ الأولِ.**

وذان رفعًا، وذين نصبًا وجرًّا، **لمثناهُ**[11] **، أي لمثنى المذكرِ.**

وتَا، وتِي، بقلبِ الألفِ ياءً، **وتِهْ**، بقلبِها هاءً بغيرِ صلةٍ، **وتِهي،** بصلةِ الياءِ. **وذِه وذِهِي**، كـ: تِهْ وتِهي، **وذِي،** قيلَ: هيَ الأصلُ لكونِها **بإزاءِ**[1] ذَا، **للمؤنثِ، وتان وتين لمثنَّاهُ**، وهذا يدلُّ على أنَّ الأصلَ تَا، **وأُولاءِ،** بالمد والقصرِ، **لجمعِهما،** أي لجمعِ المذكرِ والمؤنثِ.

وأُتِيَ في بعضِ اللغاتِ **مثنَّاهما**، أي ذان وتان، **بالألفِ مطلقًا** في الأحوالِ الثلاثِ، وقيلَ[2] : ومنهُ قولُهُ ـ تَعالى ـ: { إنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ }[3] ، **على قراءةِ**[4] تثقيل إنَّ.

---

[3] بعدها في الأصل: أصاب، وهي مقحمة هاهنا .

[4] ب و ح : لرعاية جانب .

[5] ب وح : راع .

[6] ب و ح : يجعل .

[7] ح : مبتدأة .

[8] ما بين القوسين ساقط من ب .

[9] ب : ثانيانيا .

[10] ب وح : منها .

[11] ح : لمثناة .

[1] ب : بإذاء .

[2] ب و ح : قيل .

وتدخلُ[5] **الهاءُ** للتنبيهِ على أوائِلِ هذه الأسماءِ، **ما لم يلحق اللامُ** آخرَها، نحوَ: ذلِكَ وتِلْكَ.

ويقعُ بينَهما، أي (بينَ الهاءِ واسمِ الإشارةِ)[6] **القسمُ، نحوَ:** ها باللهِ ذا، **والضميرُ المرفوعُ المنفصلُ**، نحوَ: { هَا أَنْتُمْ أُولاءِ }[7] ، **وقلَّ وقوعُ غيرهما.**

ويتصلُ بأواخرِ[1] هذهِ الأسماءِ **حرفُ**[2] **الخطابِ،** يعنِي الكافَ، تنبيهًا على حالِ المخاطبِ؛ من التذكيرِ، والتأنيثِ، والإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ. والدليلُ على حرفيَّتِهِ عدمُ حظِّهِ من[3] /70/ الإعرابِ، إذْ لا يمكِنُ جعلُهُ تابِعًا لاسمِ الإشارةِ؛ لتبايُنِهما، وعدمِ القصْدِ بالنسبةِ. واسمُ الإشارةِ لا يُضافُ، وقيلَ: لامتناعِ وقوعِ الظاهرِ مقامَها، ومنعَ[4] مستندًا بنحوِ: أفعل. وأجيبَ بأنَّ فيهِ دليلَ الاسميَّةِ[5] ، وهو الإسنادُ إليهِ. ولا يخْفى أنَّ هذا كلامٌ على السندِ، واللازمُ إثباتُ المقدِّمةِ الممنوعةِ، وأنَّى هذا؟ **فيصيرُ اسمُ الإشارةِ**

---

(3) سورة طه الآية: 63 . وتمامها: { قالوا ...يريدان أن يخرجاكم من أرضكم بسحرهما}.

(4) هي قراءة المدنيين والكوفيين. وللعلماء فيها ستة أقوال. انظر إعراب القرآن 44/3-46، معاني القرآن للأخفش 408/2، معاني القرآن للفراء 183/2، البحر المحيط 255/6، البيان في غريب إعراب القرآن 144/2، الكشف 99/2، مشكل إعراب القرآن 69/2، الجامع لأحكام القرآن 216/11، التبيان 895/2، الكشاف 543/2، مفاتيح الغيب 637/10 .

(5) ب و ح : ويدخل .

(6) ما بين القوسين مضطرب في ب كذا: " الهاء والاسم والإشارة " .

(7) سورة آل عمران الآية: 119. وتمامها: {...تحبونهم ولا يحبونكم..} .

(1) ب : واخر .

(2) ب : حروف .

(3) مكرر في الأصل .

(4) ح : مع .

(5) ح : الاسم .

خمسةً وعشرينَ، إذْ حرفُ الخطابِ خمسةُ أنواعٍ لاشتراكِ التثنيةِ[6] ، (وكذا اسمُ الإشارةِ لاشتراكِ الجمعينِ)[7]**، فتُضربُ**[8] **الخمسةُ (في الخمسةِ)**[9] ، يحصلُ ما ذُكِرَ. مثالُها: ذاكَ، ذاكِ، ذاكُما، ذاكُم، ذاكُنَّ، **وذانكَ إلى آخرِهِ**[10] ، وأولئكَ إلى آخرِها.

وجازَ[1] **إفرادُهما، أي اسمِ الإشارةِ، وحرفِ الخطابِ، مطلقًا**[2] ، في جميعِ الأحوالِ، سواءٌ كانَ المشارُ إليهِ، أو المخاطبُ[3] **مفردًا، أو مثنًى**، أو مجموعاً، بتأويلِ ما ذكِرَ، أو نحوِهِ.

وهيَ، أي اسمُ[4] **الإشارةِ، باللامِ والكافِ**[5] **، نحوَ: ذلِكَ، والنونِ**[6] **المشدَّدةِ في التثنيةِ** نحوَ: ذانِّك للبعيدِ، **وبالهاءِ** نحوَ: هذا، **والكافِ** نحوَ: ذاكَ [7] **للمتوسطِ، وبغيرِها، أي المذكوراتِ من اللامِ، والكافِ**، والهاءِ، والنونِ المشدَّدةِ، **للقريبِ.**

وثَمَّ، بفتحِ الثاءِ، وهُنَا، بضمِ الهاءِ وتخفيفِ النونِ، **وَهَنَّا، بفتحِ** الهاءِ وتشديدِ[8] النونِ، وهوَ الأكثرُ، وجاءَ كسرُ الهاءِ، **للمكانِ** الحقيقيِّ

---

(6) ب و ح : التثنيتين .
(7) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(8) ب و ح : فيضرب .
(9) ما بين القوسين ساقط من ب .
(10) بعدها في ب : وتانك إلخ ، وبعدها في ح : وتاك إلخ .
(1) ب و ح : وجاء .
(2) ح : مطلقا أي .
(3) ح : المخاطب .
(4) ب : الاسم .
(5) ح : والخطاب .
(6) ب و ح : أو النون .
(7) من ب و ح ، وفي الأصل: ذلك .
(8) ح : بتشديد .

الحسيِّ خاصةً، لا يستعْملُ في غيرِهِ إلا مجازًا، والثاني للقريبِ، **والظرفان**[9] للبعيدِ. وأمَّا ما عَداها فيُستعملُ[10] في المكانِ وغيرِهِ.

(**الاسم الموصول**)[1]

مَا لا يصيرُ جزْءًا[2] **من الجملةِ إلا بجملةٍ خبريَّةٍ**، لا إنشائيَّةٍ، **وعائدٍ. ناقصَ التمامُ**[3] ، لأنَّه إنَّما يتمُّ أنْ لو كانَ الإعرابُ لمجموعِ **الموصولِ والصلةِ** [4]، وليسَ كذلكَ والصلة لأنَّها تساويها[5] **في** المعرفةِ والجهالةِ، وتفسيرُ العائدِ بالضميرِ، لأنَّه[6] **علم، كعائدِ المبتدإ**. كذا ذكرَ المالكيُّ في (التسهيلِ[7]).

وحُذفتِ الخبريَّةُ معَ العائدِ **من اللُّتَيا**[8] **، مصغرِ التي، والتي،** **أي** الداهيةُ الصغيرةُ والكبيرةُ، والمحذوفةُ من فضاعةِ[9] أمرِها كيتَ وكيتَ[10] **.**

---

[9] من ب و ح ، وفي الأصل: والظرفين .
[10]ب و ح :فتستعمل .
[1] ما بين القوسين بياض في ب .
[2]ب و ح : جزء .
[3] أي في تعريف الاسم الموصول .
[4]ب : ووالصلة .
[5] ب و ح : تساويه .
[6] من ب و ح ، وفي الأصل: لأن .
[7] راجع التسهيل ص38 .
[8] ح : الَّتيا .
[9]ب :فضاحة .
[10]ساقطة من ب .

وكثُرَ **حذفُه**، أي العائدِ، **مفعولاً**، وقلَّ مبتدًا ومجرورًا. وقد أصابَ في زيادةِ الكثرةِ، إذْ لولاها لأوهمَ اختصاصَ الجوازِ.

وهوَ، أي الموصولُ، **الذي** للمفردِ المذكرِ، **والتي** للمفردِ المؤنثِ، **وجاءَ حذفُ الياءِ** فيهما، **وحركةُ ما قبلَها بالكسرِ**، **واللذانِ واللتانِ، بالألفِ** رفعًا والياءِ[1] نصبًا وجرًّا، **والألى**[2] كالعُلى، جمعُ الَّذي من غيرِ لفظِهِ، وقد يجيءُ للمؤنَّثِ، **والَّذينَ**[3] ، جمعُ الذي من لفظِهِ، **وهما**، أي الألى[4] والذينَ، **لأولي العلمِ خاصةً**، بخلافِ مفردِهما ومثناهُما، **وجاءَ حذفُ نونِها**، أي الثلاثةِ، للطُّولِ بالصلةِ، **وجاءَ اللذونَ** لجمعِ المذكَّرِ، ويجوزُ حذفُ نونِها أيضًا، ولو قدَّمَ لكانَ أحسنَ. **واللاءِ**، بهمزةٍ مكسورةٍ فقطْ، **واللاي**، بياءٍ[5] ، مكسورةٍ فقطْ، **واللايْ**، بياءٍ ساكنةٍ فقطْ، **واللائي**، بهمزةٍ وياءٍ، **واللاتي**، بتاءٍ وياءٍ؛ كلُّها جمعُ الَّتي، وقد تستعملُ للمذكَّرِ، واللواتي لجمعِ المؤنَّثِ.

والألفُ واللامُ، أي مجموعُهما. كذا في (شرح المفتاح) للشريفِ والتفتازانيِّ[6] ، **لا اللامُ وحدَهُ**[7] ، على ما هوَ المختارُ في حرفِ[8] التعريفِ. فعلى

هذا فالوجهُ أنْ يقولَ: وألْ كـ: هَلْ. ولمَّا كانَا[1] اسمًا واحدًا، أرجعَ إليه ضميرَ المفردِ المذكورِ في قولِهِ: **وصلتُهُ اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ، يُسبكانِ**، يصاغانِ، **من الجملةِ الفعليةِ**، لإمْكانِ سبكِ اسمِ الفاعلِ مع

---

(1) ح : وبالياء .
(2) ح : والأولى .
(3) ب : ولذين .
(4) ب و ح : الأولى .
(5) مكرر في ح .
(6) والتفتازاني .
(7) ب : وحدي .
(8) ح : آخر .
(1) ح : كان .

فاعلِهِ، مِمَّا فعلُهُ مبنيٌّ للفاعلِ، وسبكِ اسمِ المفعولِ معَ نائبِ الفاعلِ، مِمَّا فعلُهُ مبنيٌّ للمفعولِ. ففي الصورةِ[2] مفردانِ، وفي المعنَى والحقيقةِ جملتانِ، فلا يختلُّ تعريفُ 71/ الموصولِ.

اعلمْ أنَّ الصرفيينَ وضعُوا لتمرينِ المتعلِّمِ[3] فيما تعلَّمَه وتذكيرِهِ[4] واختبارِهِ بابَ: كيفَ يبني فلانٌ من فلانٍ كذا[5] ؟ والنحويّونَ[6] وضعُوا لأجلِ ما ذُكِرَ بابَ الإخبارِ بالَّذي، فإنَّه سببٌ لتذكرِ[7] كثيرٍ من مسائلِ النحوِ، وميزانٌ يُعلمُ بهِ مراتبُ المتعلمينَ في[8] الاستحضارِ، وسرعةِ الانتقالِ[9] ، فأرادَ المصنِّفُ بيانَهُ، فقالَ:

ولو أُخبرَ بها، أي بالموصولاتِ المذكورةِ، عن لفظٍ[10] في جملةٍ لكنْ جرَتِ

العادةُ بالتمرينِ[1] بالذي، والباءُ للاستعانةِ، إذ[2] الموصولُ مخبَرٌ عنهُ، صُدِرَتْ في الجملةِ الثانيةِ الموصولاتُ مبتدآتٍ؛ لكونِها معلوماتِ المخاطبِ، وجُعِلَ[3] ضميرُها، أي الضميرُ الراجعُ إلى الموصولاتِ ،كائِنا محلَّ المخبَرِ عنهُ، في الجملةِ الأولَى من بابِ التغليبِ، لكونِهِ رُكنًا أعظمَ من الكلامِ، أو الإخبارُ في الأولِ بمعنَى الجوابِ، وفي

---

(2) ح : صورة .
(3) ب : المتكلم .
(4) ح : وتذكره .
(5) ب و ح : كذلك .
(6) ب و ح : النحويون .
(7) ب : لتذكير .
(8) مكرر في ح .
(9) من ب و ح ، وفي الأصل: في الانتقال .
(10) ح : لفظه .
(1) ب و ح : على التمرين .
(2) من ب و ح ، وفي الأصل: أو .
(3) ب : وجعلها .

الثاني[4] **بمعنَى السؤلِ، أو نُظِرَ إلى المعنَى والمَآلِ، دونَ اللفظِ** والظاهرِ، فإنَّ الموصولَ معَ صلتِهِ دالٌّ أبدًا على الوصفِ، الَّذي هو الخبرُ في الحقيقةِ، بخلافِ المسئولِ عنهُ، فإنَّه دالٌّ على الذاتِ في الغالبِ. ولهذا السرِّ يقالُ: أخبرْني عن زيدٍ في: ضربْتُ زيدًا، بالَّذي، فيقالُ[5] : **الَّذي** ضربْتُهُ زيدٌ. فيعكسُ في الظاهرِ، فيظنُّ أنَّه لم يطابقِ **الجوابُ السؤالَ، لكن المطابقةَ حاصلةٌ**[6] **في المعنَى والمَآلِ، على ما** بيَّنا، وهي المعتبَرةُ. ولذا لو[7] قيلَ: أخبرْني بزيدٍ في: ضربْتُ زيدًا، عن الَّذي، فقيلَ: الَّذي ضربْتُهُ زيدٌ، كانَ في غايةِ الركاكةِ. والتعويلُ على هذا عندِي، ثمَّ على الثاني، وأمَّا الأوَّلُ ففي غايةِ الضعفِ؛ لأنَّ فيهِ إخراجَ الباءِ عن صلةِ المذكورِ[8] ، معَ كونِهِ[1] في غايةِ التبادُرِ، وفوتَ مقابلتِه بعَن معَ كونِها في غايةِ الشهرةِ، وتغليبَ[2] **المغلوبِ على الغالبِ**.

وأخرَ المخبَرُ عنهُ **خبَرًا**.

في الظاهرِ ترَكَ شروطَ الإخبارِ بالألفِ واللامِ؛ لانفهامِها ممَّا سبقَ.

ولو تعذرَ شيءٌ مما ذُكِرَ، **تعذرَ الإخبارُ** بالموصولاتِ، **كضميرِ الشأنِ** لوجوبِ تقدُّمِهِ[3] **على الجملةِ**[4] ، فيتعذَّرُ تصديرُ الَّذي وتأخيرُهُ، **والموصوفِ** بدونِ الصفةِ، **والصفةِ** بدونِ الموصوفِ،

---

[4] ح : الثانية .

[5] من ب و ح : وفي الأصل: فقال .

[6] ساقطة من ب .

[7] ساقطة من ح .

[8] ح : المذكورة .

[1] بعدها في ح : في كونه .

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: تقلب .

[3] ب و ح : تقديمه .

[4] ح : جملة .

لامتناعِ جعلِ الضميرِ محلَّهما، لِمَا مرَّ، وأمَّا مجموعُ الموصوفِ والصفةِ، فيجوزُ الإخبارُ عنهما، نحوَ: الَّذي ضربْتُهُ زيدٌ العاقلُ، **والمضافِ** بدونِ المضافِ إليهِ؛ لأنَّ الضميرَ لا يضافُ، والمصدرِ **العاملِ** بدونِ المعمولِ، لتعذُّرِ عملِ الضميرِ، فظهرَ أنَّ تركَ المصدرِ أوجزُ وأفيدُ، **والحالِ والتمييزِ**، للزومِ تنكيرِهما، **والضميرِ المستحقِ بغيرِها**[5] **، أي الموصولِ، وما اشتملَ عليهِ، أي ذلكَ** الضميرُ، لامتناعِ جعلِ ضميرِ الموصولِ[6] محلَّهما، لبقاءِ ذلكَ الغيرِ بلا ضميرٍ، وكذا عمَّا وقعَ في الجملةِ الإنشائيَّةِ لامتناعِ جعلِها صلةً، **والمضافِ**[7] إليهِ في الأعلامِ

لعدمِ معناهُ، فلا يصحُّ جعلُ الضميرِ محلَّهُ.

وما، عطفٌ على الَّذي في قولِهِ: وهو الَّذي، أو على الألفِ واللامِ، أي: **ومن**[1] **الموصولاتِ لفظُ ما**[2] . **ولمَّا** كانَ مشتركًا بينَ الموصولِ وغيرِهِ، ذكرَهُ دفعًا لتوهُّمِ الاختصاصِ، وتكثيرًا للفائدةِ، فيكونُ قولُهُ:

استفهاميَّةً، منسوبةٌ[3] إلى الاستفهامِ، بكونِهِ جزءَ معناها، **كلامًا**[4] مستأنَفًا بتقديرِ يكونُ، أو يجيءُ. ولو زادَ الواوَ لكانَ أحسنَ. **وتحذفُ**[5] **ألفُها**، أي ألفُ ما الاستفهاميَّةِ، **معَ الجارِ المضافِ، نحوَ:**

---

(5) ب و ح : لغيرها .
(6) من ب و ح ، وفي الأصل: المفعول .
(7) ب و ح : وكذا المضاف .
(1) ب و ح : من .
(2) ساقطة من ح .
(3) ب و ح : أي منسوبة .
(4) من ب و ح ، وفي الأصل: كلا .
(5) ب و ح : ويحذف .

كتابُ مَ[5] عندَك، والحرفِ، نحوَ قولِهِ /72/ ـ تَعالى ـ: { عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ }[6] ، للفرْقِ بينَها وبينَ الموصولِ ونحوِهِ، ولذلكَ[7] لا يحذفُ قبلَ ذا الموصولِ لاختصاصِهِ بالاستفهامِ. ويقلبُ ألفُها هاءً كـ: مَهْ. فيهِ نظرٌ، فإنَّها[8] هاءُ السكتِ، كـ: { مَاهِيَهْ }[9] .

وشرطيَّةٌ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { مَا يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَهَا }[1] .

وموصوفةٌ، إما بمفردٍ، نحوَ: مررتُ بِمَا معجَبٍ، وإما بجملةٍ، كقولِهِ[2]:

[الخفيف]

18- رُبَ مَا تَكْرَهُ النُفوسُ من[3] الأمْـ ـرِ[4] لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

---

[5] من ب وح ، وفي الأصل: ما .

[6] سورة النبأ الآية: 1 .

[7] ب وح : ولذا .

[8] ب : فإنه .

[9] سورة القارعة الآية: 10 . وتمامها: { وما أدراك... } .

[1] سورة فاطر الآية: 2 .

[2] ينسب البيت لأمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ص360. وقيل: لحنيف بن عمير اليشكري، ولأبي قيس اليهودي، ولنهار بن أخت مسيلمة الكذاب. وقد ورد في شعر عبيد بن الأبرص في ديوانه ص112، وروايته: تجزع. والمشهور لأمية، وقد أورده البغدادي في قصيدة له. والبيت من شواهد الكتاب 270/1، 362، و 109/2، 315، المقتضب 42/1، الأزهية ص82، أساس البلاغة 191/2، الأمالي الشجرية 238/2، معاني القرآن للأخفش 37/1، شرح المفصل 2/4، 3، و 3/8، شرح شذور الذهب ص132،شرح الأشموني 154/1، خزانة الأدب 154/2، و 194/4، همع الهوامع 8/1، 92. والشاهد فيه مجيء (ما)نكرة موصوفة لوقوعها بعد رب. والفَرجة في الأمر، والفُرجة في الحائط.

وتامةٌ غيرُ محتاجةٍ إلى صفةٍ وموصوفٍ.

واستفهامٌ إمَّا بمعنَى شيءٍ[5] ، أو الشيءِ، نحوَ قولِهِ [6] ـ: { فَنِعِمَّا هِيَ}[7].

وصفةٌ، نحوَ: { مَثَلاً مَا }[1] ، أي مثلاً عظيمًا، أو حقيرًا، أو نوعًا من أنواعِهِ.

ومِن الموصولاتِ مَنْ. وهيَ[2] **كـ: مَا في الوجوهِ، إلا في التام والصفةِ.** فمَنْ لا يكونُ أحدَهما. **وخُصَّتْ مَنْ بمَا يَعلَمُ، وخصَّتْ مَا بِمَا**[3] **لا يَعلَمُ، ونحوُ**[4] : { فَمِنْهُم مَن يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ }[5] ، { **وَنَفْسٍ** وَمَا سَوَّاهَا }[6] ، مجازٌ. وفيهِ بحثٌ وخلافٌ يُعرفُ في المطوَّلاتِ[7] .

ويقعانِ، أي مَنْ ومَا، على[8] **الواحدِ والمذكَّرِ وغيرِهما، أي المثنى والمجموعِ والمؤنث. ولفظُهما مذكَّرٌ مفردٌ، والحمْلُ عليهِ، أي**

---

[3] مكرر في ب .
[4] ب و ح : أمر .
[5] ساقطة من ب .
[6] بعدها في ب و ح : تَعالى .
[7] سورة البقرة الآية: 271 . وتمامها: { إن تبدوا الصدقات... } .
[1] سورة البقرة الآية: 26. وتمامها: { إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها } .
[2] ب : هي .
[3] ب و ح : بمن .
[4] ب و ح : فنحو .
[5] سورة النور الآية: 45. وتمامها: { ... ومنهم من يمشي على أربع } .
[6] سورة الشمس الآية: 7.
[7] راجع شرح الكافية 55/2 .
[8] مكرر في ب .

على اللفظِ المذكرِ المفردِ[9] ، فيما كانَ معناهُ مثنًّى، أو مجموعًا، أو مؤنَّثًا، أكثرُ من الحمْلِ على المعنَى. وتظهرُ[10] **ثمرةُ الخلافِ**[11] **في** الصلةِ، والصفةِ، والضميرِ.

ولا يقعان، أي من وما، موصولتين وموصوفتين[1] **معًا، بخلافِ** بابِ الَّذي. يقالُ: مررْتُ بالَّذي أكرمْتُهُ الظريفِ، ولا يقالُ: **بمَنْ**[2] أكرمْتُهُ الظريفِ؛ لأنَّهما معرفتانِ موصولتينِ[3] ، **ونكرتانِ** موصوفتينِ، فيمتنعُ اجتماعُهما.

وأي للمذكرِ، وأيَّةٌ للمؤنثِ. وهوَ، أي كلُّ واحدٍ منهُا، **كـ: مَنْ في ثبوتِ الأربعةِ**، وانتفاءِ الاثنينِ. فالموصولةُ نحوَ: اضربْ أيَّهم لقيتَ، والاستفهاميَّةُ نحوَ: أيُّهم أخوك؟ والشرطيَّةُ نحوَ: { أَيًّامَّا تَدْعُوا }[4] ، والموصوفةُ نحوَ: أيُّها الرجلُ. وأمَّا أيٌّ في[5] : **مررْتُ برجلٍ أي رجلٍ، أي**[6] كاملٌ في الرجوليَّةِ، فاستفهاميَّةٌ، **نُقلتْ إلى الصفةِ**، فكأنَّهُ[7] لفرْطِ شأنِهِ، وكمالِهِ بلغَ مرتبةً (لا يُعرفُ)[8] كنهُها، فَسُئِلَ عنهُ.

---

[9] ح : لمذكر .
[10] ب وح: ويظهر .
[11] ب وح : الحمل .
[1] ب : وموفتين .
[2] ح : عن .
[3] من ح ، وفي الأصل: موصولتان ، وفي ب : موصولين .
[4] سورة الإسراء الآية: 110. وتمامها: { ... قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى } .
[5] ب وح : في نحو .
[6] ح : أي بمعنى .
[7] ب وح : لعظم .
[8] مكرر في ح .

ويعربُ كلُّ واحدٍ منهما من بينِ الموصولاتِ **ما لم يحذفْ صدرُ حشوِهِ،** أي صلتُه، سمَّاها حشوًا، لأنَّها كالفضلةِ، لأنَّ الموصولَ هو **الأصلُ، والصلة** كالمفسِّرِ، ولهذا يقالُ: الإعرابُ للموصولِ فقط، كما يقالُ: للموصوفِ والمضافِ. فمن هذا ظهرَ إصابةُ المصنِّفِ في ترْكِ التمامِ في تعريفِ الموصول. وإنَّمَا بُنِيَ على الضمِّ، حينَئِذٍ، لتأكُّدِ[1] شبهِهِ[2] الحرفَ من جهةِ الاحتياجِ إلى محذوفٍ منويٍّ، فشابَهَ الغاياتِ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَىْ الرَّحْمَنِ عِتِيًّا }[3] . ولم يذكرْ بناءَ الموصوفِ في نحوِ: يا أيُّها الرجلُ؛ لسبْقِهِ في المنادَى. قالَ سيبويهِ: والإعرابُ، حينَئذٍ، جيدٌ[4] .

ولا يلزمُ[5] كلُّ واحدٍ من أيٍّ وأيَّةٍ **الفعلُ إلا المستقبلَ،** فلا يقالُ: ضربْتُ أيُّهم في الدارِ، (بل: لا أضربُ، أو سأضربُ)[6] . **قالَ ابنُ السراجِ**[7] : لأنَّ أيًّا بعضٌ لِمَا يُضافُ إليهِ، مبهمٌ مجهولٌ، فإذا كانَ

---

[1] ب : كتأكد .

[2] ب : سبه ، و ح : شبه .

[3] سورة مريم الآية: 69 . وتمامها: { ثم... } .

[4] قال سيبويه: " وحدثنا أن ناسا، وهم الكوفيون، يقرءونها: { ثم لننزعنَّ من كلِّ شيعة أيَّهم أشد على الرحمن عتيا }، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرر على أيِّهم أفضلُ، فأجروها هؤلاء مجرى الَّذي إذا قلت: اضرب الَّذي أفضل، لأنك تنزّل أيا ومن منزلة الَّذي في غير الجزاء والاستفهام " .الكتاب 299/2 .

[5] ب و ح : يلي .

[6] ما بين القوسين مضطرب في ب كذا: " لا أصرب أو شأنه ضرب " .

[7] هو أبو بكر مجمد بن سهل النحوي البغدادي، المعروف بابن السراج، أخذ النحو عن المبرد، وانتهت إليه الرئاسة في النحو بعد موت المبرد. ت 316 . صنف: الأصول في النحو، الموجز، الاشتقاق، الهمز، الجمل، الشكل والنقط، وغيرها.

الفعلُ ماضيًا عُلِمَ البعضُ الَّذي وقعَ بهِ الفعلُ، وزالَ المعنَى الَّذي وُضِعَ لَهُ[1] .

ومن الموصولاتِ ذا بعدَ ما الكائنِ **للاستفهامِ**[2] **، كـ: ماذا صنعتَ؟** وهوَ، أي ماذا، **إما بمعنَى: ما**[3] **الذي؟ فالرفعُ أولى** في جوابِهِ، ليطابقَ[4] السؤالَ في كونِهما اسميّةً، ويجوزُ النصبُ بتقديرِ الفعلِ المذكورِ، **أو: أيّ شيءٍ؟ فالنصبُ أولَى** في جوابِهِ، ليتطابقا[5] في كونِهما فعليّةً، ويجوزُ الرفعُ على أنَّهُ خبرُ محذوفٍ.

ومن الموصولاتِ ذو الطائيَّةُ[6] **، أي المنسوبةُ إلى بني طيءٍ** ، وهي في أشهرِ

ترجمته في: وفيات الأعيان 339/4، الوفيات ص204، إنباه الرواة على أنباه النحاة 145/3، مرآة الجنان 270/2، شذرات الذهب 273/2، بغية الوعاة 109/I، معجم المؤلفين 10/ 19.

(1) عبارة الأصول: " واعلم أنه يجوز أن تقول: لأضربن أيهم في الدار، وسأضرب أيهم في الدار، ولا يجوز: ضربت أيهم في الدار. وهذه المسألة سئل عنها الكسائي في حلقة يونس، فأجازها مع المستقبل ولم يجزها مع الماضي، فطولب بالفرق، فقال: أي كذا خلقت.

قال أبو بكر: والجواب عندي في ذلك أن أيا بعض لما تضاف إليه مبهم مجهول، فإذا كان الفعل ماضيا علم البعض الَّذي وقع به الفعل، وزال المعنى الذي وضعت له أي، والمستقبل ليس كذلك ". 326/2 .

(2) ح : للاستفها .

(3) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(4) ب : يطابق .

(5) ب : ليطابقا .

(6) قال السهيلي: "... وهي قولك: ذو، فقالوا: هذا زيد ذو قام أبوه، وذو وجهه حسن. هذه لغة طيء، وهي الأصل، قال الشاعر: وبئري ذو حفرت وذو طويت".

نتائج الفكر في النحو ص178. وانظر معجم النحو ص193، في مصطلح النحو الكوفي ص161 .

اللغاتِ مبنيَّةٌ لا تتصرَّفُ[1] /73/، تقولُ: جاءَ[2] ذو فَعَلَ، وذو فعَلا، وذو[3] فعلُوا. وقد يغيَّرُ[4] في التذكيرِ والإفرادِ وغيرِهما، أي التأنيثِ والتثنيةِ والجمعِ، معَ[5] إعرابِ جميعِ متصرَّفاتِها، حمْلاً على الَّذي بمعنَى صاحبٍ، نحوَ: هذانِ ذو أعرفُ[6] ، وهؤلاءِ ذوو أعرفُ، أو ذواتُ أعرفُ، ومنهم من يقولُ: ذو للمذكرِ، وذاتُ مضمومةً، للمؤنثِ ويوحَّدانِ في كلِّ حالٍ، ومنهم من يقولُ في جمعِ المؤنَّثِ: ذواتُ مضمومةً في الأحوالِ.

(أسماء الأفعال)[1]

---

[1] ب و ح : لا يتصرف .

[2] ساقطة من ح .

[3] ب و ح : ورأيت ذو .

[4] ح : تغير .

[5] ح : جميع .

[6] بعدها في ح : وهاتان ذواتا أعرف .

[1] ما بين القوسين بياض في ب و ح .

الأصلُ[2] أسماءُ معاني الأفعالِ؛ لأنه لا يفهمُ منها الأفعالُ[3] ، **بل معانٍ**[4] هي معاني أفعالٍ مخصوصةٍ، فحذِفَ المضافُ إيجازًا. وقد مرَّ في صدرِ الكتابِ وجهُ كونِها أسماءً.

ما، اسمٌ، خبرُهُ[5] محذوفٌ راجعٌ إلى اسمِ فِعْلٍ، إذِ التعريفُ للماهيَّةِ، لا للأفرادِ، ولا يمكنُ ادعاءُ العلميَّةِ، إذْ لا يقالُ مثلاً: رويدَ أسماءُ الأفعالِ، وقسْ عليها ما سيجيءُ من **الأصواتِ والمركباتِ**[6] ، وإيرادُ صيغِ الجمعِ للتنبيهِ من أوَّلِ الأمرِ على تعدُّدِ الأفرادِ ، فعلى هذا المناسبُ فيما سبقَ أنْ يقولَ: المضمراتُ والموصولاتُ. كانَ **بمعنَى الأمرِ،** قدَّمَه لكثرتِهِ، **أو**[7] **الماضِي،** قيلَ ما قيلَ، أفّ بمعنَى أتضجَّرُ، **وأوّه** بمعنى أتوجعُ، فالمرادُ به تضجَّرْتُ، وتوجَّعتُ. عبَّر عنهُ **بالمضارعِ الحالي؛ لأن المعنى على الإنشاءِ الحالي**[1] . فيهِ أنْ يقالَ: **فما الباعثُ** [2] والدليلُ على كونِهما في الأصلِ بمعنى الماضي، ثم[3] نقلَهما إلى الإنشاءِ[4] الحاليِّ؟ ويكفي في بنائِهما[5] كونُهما[6] **بمعنى** الفعلِ الَّذي الأصلُ فيه البناءُ لعدمِ مقتضى الإعرابِ، وإعرابُ المضارعِ عارضٌ بسببِ المشابهةِ التامَّةِ المفقودةِ فيهما؛ **كـ: رويدَ**

---

[2] ب و ح : أصله .
[3] ب و ح : الألفاظ .
[4] من ب و ح : وفي الأصل: معاني .
[5] من ب و ح ، وفي الأصل: خبر .
[6] ب و ح : الأصوات ما والمركبات ما .
[7] ساقطة من ب .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل: الخالي .
[2] ح : لباعث .
[3] مكرر في الأصل .
[4] ب : الإلإنشاء .
[5] من ب و ح ، وفي الأصل: بيانهما .
[6] ساقطة من ب .

بمعنى أمهلْ، **وهيهاتَ بمعنى بَعُدَ.**

وَفَعال، أي ما كان على زِنتهِ **من الثلاثي** المجردِ **بمعنى الأمر،** الظرفانِ حالانِ من ضميرِ:[7] **قياسيٌّ،** أي منسوبٌ إلى القياسِ عندَ سيبويهِ[8] ، بشرطِ كونهِ متصرِّفًا تامًّا فلا يقالُ: نَعامِ، ولا كَوانِ. وكانَ عليهِ أنْ يذكرَهما، ولا يَردُ عليهِ أنْ لا يقالَ: قَوامِ وقعادِ، إذْ لا يشترطُ في القياسيِّ سماعُ[9] **كلِ** الأفرادِ. وبيَّنَ شارحُ[10] (**لبِ الألبابِ**) دليلَ سيبويهِ، وصحَّحَ مذهبَهُ، فليُرجَعْ[11] إليهِ. **وفعال صفةٌ** مؤنَّثةٌ، كـ: فساقِ، بمعنى فاسقةٍ، قدَّمَها لتحقُّقِها بلا شُبهةٍ، بخلافِ **المصدرِ**[1] **المعرفةِ**[2] ، **فإن الرضي**[3] شكَّ فيهِ، **ومصدرًا معرفةً،** كـ: **فجارِ بمعنى الفجرةِ، وعلمًا للأعيان،** لا للمعاني كالثالثِ، جمعَه إشارةً **إلى كثرةِ الأفرادِ، مؤنثًا،** المنصوباتُ أحوالٌ من ضميرِ **مبنيٌّ،** لمشابهتِها الأوَّلَ في الزِّنةِ والمبالغةِ المشابهةِ لمبنيِّ الأصلِ في اتحادِ المعنى. فيهِ أنَّ جهتي المشابهةِ مختلفتانِ، فلا ينتجُ قياسُ المساواةِ، **بخلافِ ما ذكرَ في بناءِ المفردِ المعرفةِ.**

---

[7] **ساقطة من ح .**

[8] قال سيبويه: " واعلم أن فعالِ جائزة من كلّ ما كان على بناء فَعَلَ أو فَعُلَ أو فَعِلَ، ولا يجوز من أفعلت ". الكتاب 280/3 .

[9] **ب و ح :سماعي .**

[10] هو السيد عبد الله كما في هامش ب، مرت ترجمته في حواشي ص192 حاشية رقم 2.

[11] ح : فليراجع .

[1] **ساقطة من ب .**

[2] **ح : المعرف .**

[3] قال الرضي: " الثاني من أقسام فَعالِ المصدر، وهو، على ما قيل، مصدر معرف مؤنث، ولم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه " . شرح الكافية 76/2-77 .

وذا[4] ، **أي ما**[5] كانَ علمًا للأعيانِ المؤنَّثةِ، **يعربُ في لغةِ تميمٍ**، كـ: حَذامِ وقَطامِ، **إلا ما آخرُهُ راءٌ**، فإنَّ أكثرَهم[6] يوافقونَ[7] الحجازيّينَ في بنائِهِ[8] ، كـ: حَضارِ؛ لأنَّهم أحرصُ للإمالةِ، لا سيَّما في ذواتِ[9] الراءِ، والمصحِّحُ لها[10] كسرُها، فالتزمُوها. وقيلَ: لأنَّ الراءَ حرفٌ مستثقلٌ لكونِهِ في مخرجِهِ كالمكرَّرِ، فاختيرَ فيهِ البناءُ؛ لأنَّه أخفُّ، إذْ سلوكُ طريقةٍ واحدةٍ أسهلُ من سلوكِ طرائقَ مختلفةٍ.

وفيهِ أنَّ هذا يقتضِي اختيارَ الفتحِ، وفيهما أنَّهما[1] يقتضيانِ عدمَ **انحصارِ سببِ البناءِ في مناسبةِ مبني الأصلِ، وإنْ ضموا ما ذكرَ** الحجازيّونَ للَغَا ما ذكرُوهُ لكفايتِهِ[2] ، إلا أنْ يقولُوا: هو ضعيفٌ /74/ لا يبلغُ درجةَ الإيجابِ، إلا بضمِّ[3] **ما ذكرْنا**، والحصرُ للأصلِ دونَ الضميمَةِ.

---

[4] ح : وإذا .
[5] ساقطة من ب .
[6] ب : أكسرهم .
[7] انظر المقتضب 49/3، 375 .
[8] من ب و ح ، وفي الأصل: شأنه .
[9] ح : ذواته .
[10] ب : لها ما .
[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[2] ب : ولكفايته .
[3] ح : أن يضم .

الأصوات[1]

في عرفِ النحاةِ: ما، لفظٌ، حُكِيَ بهِ صوتٌ غيرُ موضوعٍ للمعنى، بدِلالةِ تنكيرِهِ، واختيارِهِ[2] على اللفظِ، سواءٌ كانَ للحيواناتِ أو الجماداتِ. والحكايةُ إمَّا بنفسِ المحكيِّ عنهُ، نحوَ: قالَ زيدٌ: غَاقِ، أو نخ، أو أخ[3] ، وإمَّا بمشابهِهِ[4] نحوَ: قالَ الغرابُ غاقِ، أو غاقِ صوتُ الغرابِ، أو قلتُ: غاقِ، قاصدًا إصدارَ ما يشابِهُ صوتَ الغرابِ عن نفسِكَ من غيرِ تركيبٍ.

وتخصيصُ الحكايةِ بآخرِ القسمِ الثاني وهْمٌ، لشمولِها للكلِّ معنًى وحكمًا، والغرضُ الأصليُّ من النحوِ معرفةُ التراكيبِ[5]، فإخراجُ ما وقعَ فيها، وإدخالُ[6] ما لم يقعْ، غيرُ معقولٍ، معَ أنَّه، حينَئذٍ، لم ينحصرِ المبنيَّاتُ فيما ذكرَ. والتعليلُ بأنَّه، حينَئذٍ، اسمٌ لا صوتٌ بعدَ

---

[1] بياض في ح .
[2] ب : واختباره ، و ح : واختاره .
[3] ح : أح .
[4] ب : بمشابهة .
[5] ب : التركيب .
[6] ب : وإذخل .

تسليمِ الأوَّلِ، مردودٌ؛ لأنَّ[7] الصوتَ، في عرفِ النحاةِ أعمُّ للاسمِ، وهو أكثرُ[1] المحكيِّ، وهو بهذا[2] الاعتبارِ عُدَّ من أقسامِ الاسمِ، وغيرِ الكلمةِ، وهو ما صوِّتَ للحيوانِ، أو صدرَ[3] عن طبْعٍ، وبهذا الاعتبارِ لم يقلْ[4] : أسماءُ الأصواتِ، وبأنَّه، حينَئذٍ، يصيرُ القسمانِ قسمًا واحدًا[5] ، سهوٌ، إذِ الثاني نفسُ ما صوتَ، والداخلُ في الأولِ حكايتُهُ .

ثم قالُوا في سببِ بناءِ الأصواتِ غيرِ[6] المحكيَّةِ: هوَ انتفاءُ التركيبِ[7] . وفيهِ أنَّه مذهبٌ مرجوحٌ، والمختارُ[8] مذهبُ الزمخشري[9] كونُ غيرِ المركَّبِ معربًا موقوفًا . ويدلُّ عليهِ جوازُ

---

[7] ب و ح : بأن .
[1] ساقطة من ب .
[2] ب و ح : وبهذا .
[3] ب : وصدر .
[4] ب : نقل .
[5] ح : واحد .
[6] ح : الغير .
[7] انظر شرح الكافية 81/2 .
[8] ح : وهو المختار .
[9] قال الزمخشري:" المبتدأ والخبر هما الاسمان المجردان ... وإنما اشترط في التجريد أن يكون من أجل الإسناد؛ لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات الَّتي حقها أن ينعت بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يُستحق إلا بعد العقد والتركيب". المفصل ص36.
وقال ابن الحاجب: " وأما أسماء الأصوات فعلة بنائها أنه لم توجد فيها العلة المقتضية للإعراب، وهو التركيب، ولأنها وُضعت مفردة صوتا؛ إما لحكايةٍ وإما لغيرها على ما ذُكرتْ معانيها، ولذلك قال في المبتدأ والخبر: لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا في حكم الأصوات الَّتي حقّها أن ينعت بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يُستحقُّ إلا بعد العقد والتركيب " . الإيضاح في شرح المفصل 506/1 .

الساكنين في نحوِ: زيدْ، معَ امتناعِهِ في نحوِ: أينَ، وفي المحكيَّةِ كونُها حكايةً عنها، وقد[1] عرفْتَ ما فيهِ من جهتينِ.

والَّذي عندي أنَّه (لمَّا تعسَّرَ)[2] أو تعذرَ الحكايةُ[3] عنِ الصوتِ بنفسِهِ قصدُوا غاية المشابهةِ، فمنعُوا عن الإعرابِ؛ لئلا ينقضَ[4] . وتحريكُ آخرِ نحوِ: غاقِ في التركيبِ بالكسرِ لامتناعِ الساكنين، فإعرابُهما تقديريٌّ.

كـ: طِقْ، بفتحِ الطاءِ وكسرِها وسكونِ القافِ، حكاية وقعِ[5] الحجارةِ[6] بعضِها على بعضٍ.

أو صوِّتَ بهِ[7] للبهائمِ، كـ: هَجْ، بفتحِ الهاءِ وسكونِ الجيمِ، لزجرِ الغنمِ. قالَ بعضُ النحاةِ: هذا القسمُ داخلٌ في أسماءِ[8] الأفعالِ، وارتضاها[9] الرضي[10] ، وأرى أنَّه الحقُّ؛ لدخولِهِ في حدِّها.

---

[1] مكرر في ب .
[2] ما بين القوسين بدله في ب : لا تعتبر .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل: بحكاية .
[4] ب : ينتقض ، و ح : تنقض .
[5] ب : موقع .
[6] ب : الحجارى .
[7] ساقطة من ب و ح .
[8] من ب و ح ، وفي الأصل: بعض .
[9] ب و ح : وارتضاه .
[10] قال الرضي: " وأنا لا أرى منعا من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البرِّ، لما استغنى بها الطالب عنهما، أسماءَ أفعالٍ بمعنى الأمر، كما ذهب إليه = =بعضهم، فتكون أوامرَ ونواهيَ؛ لأن الله ـ سبحانه ـ جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء، فلا بأس بأن تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء " . شرح الكافية 2/80-81 .

بقِيَ قسمٌ ثالثٌ للصوتِ، وهو لفظٌ غيرُ موضوعٍ صادرٌ عن الإنسانِ، ودالٌ على معنًى بالطبعِ، كـ: بَخ[1] عندَ الإعجابِ، ووَيِ للمتندمِ، وآه للمتوجعِ، وأح[2] للسعالِ. وهذا القسمُ ليسَ بكلمةٍ، وحكمُهُ[3] آخره على ما يقتضيهِ الطبعُ، فإذا حُكِيَ دخلَ في القسمِ الأوَّلِ. وقد سبقَ الكلامُ فيهِ.

المركبات[1]

المعدودةُ من المبنيَّاتِ. منها ما صارَ اسمًا واحدًا، كـ: بعلبكَّ وسيبويهِ، وبهذا الاعتبارِ عُدَّ من أقسامِ المبنيِّ[2] ، ومنها ما بقِيَ على حالِهِ كـ: خمسةَ عشرَ، والمرادُ بناءُ جزئيهِ[3] .

---

[1] ب : كهيخ .
[2] ب و ح : وأخ .
[3] ب : ووحكم .
[1] بياض في ح .

وهو كلمةٌ، **ما، لفظٌ، ركبَ** من اسمينِ، أو فعلينِ، أو حرفينِ، أو غيرِ موضوعينِ، أو مختلفينِ في الأصلِ، ملابِسًا **بلا نسبةٍ تَعلقٍ**[4] مفهومٍ من ظاهرِ التركيبِ، فخرجَ نحوُ: قامَ زيدٌ، وعبد الله، وتأبَّطَ شرًّا.

فلو اشتملَ الجزءُ الأخيرُ **حرفًا عاطفًا، أو جارًّا بُنِيًا**[5] . قيلَ: أمَّا الأوَّلُ فلوقوعِ آخرِه في وسطِ الكلمةِ، الَّذي ليسَ محلاً للإعرابِ، والثاني لتضمُّنهِ الحرفَ. فيهِ أنَّهما كلمتانِ بلا خلافٍ، لدِلالةِ جزءِ اللفظِ على جزءِ المعنَى، وأيضًا يلزمُ عدمُ انحصارِ سببِ البناءِ على ما سبقَ بيانُهُ. والَّذي عندي /75 / أنَّ التضمُّنَ للجزأينِ معًا، فلذا بُنِيَا.

ك: بابِ حادي عشرَ. يريدُ ما دونَ العشرينَ وفوقَ **العشرةِ**، (سواءٌ أُريدَ المتعدِّدُ)[1] ، وهو أحدَ عشرَ وإحدى عشرةَ إلى تسعة عشرَ وتسعَ عشرةَ، والتضمُّنُ فيهِ ظاهرٌ؛ أو الواحدُ[2] **من المتعددِ**، وهو[3] حادي عشرَ إلى تاسعة عشرَ، وتضمُّنُه[4] ليسَ بظاهرٍ[5] ، **إذْ** ليسَ المعنَى: حادي وعشر[6] ، فوجهُهُ[7] أنَّ القياسَ أنْ يكونَ المفردُ من المتعدِّدِ اسمًا على صيغةِ الفاعلِ مشتقًا من ذلكَ المتعدِّدِ، ولم يتيسَّرْ[8] ذلكَ في أحدَ عشرَ وأخواتِهِ[9] ، فاضطرُوا إلى أنْ يوقعُوا

---

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: المبني .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل: بيا جريه .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: نتعلق .
[5] ب : بنيتا .
[1] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[2] من ب و ح ، وفي الأصل: والواحد .
[3] ح : وهو من .
[4] ب : تضمنه .
[5] ب و ح : غير ظاهر .
[6] ح : حادي عشر .
[7] ب : فوجهة .
[8] ح : يتسر .

صورةَ اسمَ الفاعلِ على أوَّلِ الجزأينِ، ليؤذنَ من أوَّلِ الأمرِ أنَّ المرادَ المفردُ من المتعددِ، (لا العددِ)[10] ، وعطفُ الثاني لفظًا على تلكَ الصورةِ، ومن حيثُ المعنى على العددِ المشتقةِ[11] هيَ منهُ، ثمَّ حُذفَ العاطفُ في نحو: حادي عشرَ، وبقِيَ في نحو: حادي وعشرونَ، والمعنَى واحِدٌ.

(**إلا اثني عشرَ** واثنتي عشرَةَ)[1] ، فإن الأولَ منهما معربٌ. قيلَ: لمَّا حذِفَ العاطفُ كانَ على صورةِ المضافِ، فحُذِفَ النونُ، وأعربَ. وقيلَ: إجراءٌ[2] لبابِ التثنيةِ مُجرًى واحدًا، وهم الَّذينَ يقولُونَ بإعرابِ[3] : هذانِ واللذانِ، وإنَّ حذفَ النونِ للإيجازِ المطلوبِ، وإيناسِ المحذوفِ.

وإلا، أي وإنْ لم يشملِ[4] الأخيرُ حرفًا أُعربَ المركَّبُ، ومنعَ من الصرفِ، لكونِهِ كلمةً واحدةً، وأوَّلُهُ جزءٌ حقيقيًا، فلم[5] يحتجْ إلى سببِ البناءِ، وسكَّنُوا آخرَ الأوَّلِ إنْ كانَ حرفَ لينٍ، نحوَ: معدي كربَ، وفتحُوها في غيرِها[6] تخفيفًا. وينبغي أنْ يزيدَ: إنْ لم يكنِ الثاني مبنيًّا قبلَ التركيبِ، احترازًا[7] عن نحوِ: سيبويهِ.

---

[9] ح : وإخوانه .
[10] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[11] ب و ح : المشتق .
[1] ما بين القوسين من ح ، وفي الأصل: " إلا اثنا عشر واثنتا عشر " ، وفي ب : " إلا اثني عشر واثنى عشر " .
[2] ب و ح : اجزاء .
[3] ب و ح : بإعراب نحو .
[4] ب و ح : يشتمل .
[5] مكرر في ب .
[6] ب : غير .
[7] ب : احتراز .

وقد يُعربُ المركَّبُ الَّذي لم يتضمَّنِ الحرفَ **مضافًا** جزؤُه الأولُ **إلى الثاني** في الصورةِ تشبيهًا بنحوِ: عبدِ اللهِ، علَمًا، **صُرِفَ الثاني في بعضِ اللغاتِ بناءً على عدمِ شرطِ**[8] **التركيبِ** المانعِ من الصرفِ، **أو مُنِعَ** منهُ في بعضِها، لعدمِ الإضافةِ في الحقيقةِ والمعنَى.

الكنايات[1]

لم يعرفْها؛ لأنَّها على معناها اللغويِّ، وهو أنْ يعبَّرَ[2] **عن شيءٍ** معيَّنٍ بلفظٍ غيرِ صريحٍ في الدلالةِ عليهِ، لغرَضٍ كالإبهامِ على السامعينَ ونحوِه. غيرَ أنَّها بمعنَى[3] ما يكنَّى بهِ، والمرادُ بعضُها، لأنَّ بعضَها معربةٌ كـ: فلانٍ وفلانةٍ[4] وهَنٍ، وبعضَها من غيرِ هذا البابِ كـ: ضميرِ الغائبِ.

كيتَ وذيتَ، بحركاتِ التاءِ[5] ، **ولا**[6] يستعملانِ إلا مكرَّرينِ **بواوِ العطفِ، للقصّةِ،** أي للكنايةِ[7] **عن** القصّةِ، نحوَ: قالَ كيتَ وكيتَ، وكانَ من الأمرِ ذيتَ وذيتَ[8] . وبُنِيَا لكونِهما عبارتينِ عن

---

(8) ح : للشرط .
(1) بياض في ب .
(2) ح : يعتبر .
(3) ساقطة من ب .
(4) من ب و ح ، وفي الأصل: وفلان .
(5) ب : البناء .
(6) ب : وولا .
(7) ب : الكناية .
(8) ب : وذيت ، و ح : زيت وزيت .

الجملةِ، التي[9] عُدَّتْ من المبنيِّ الأصلِ. وينبغي أنْ يذكرَ كأيِّنْ ، فإنَّه مبنيٌّ أيضًا بمعنى كم الخبريَّةِ، وأصلُها كافُ التشبيهِ دخلَتْ[1] **على أي، وصارَ** المجموعُ اسمًا واحدًا مبنيًّا على السكونِ، آخرُه نونٌ ساكنةٌ، لا تنوينٌ، ولهذا يكتبُ بالنونِ.

وكذا، قدَّمَه، إذْ لو أخَّرَه عن[2] مباحثِ كمْ، يلزمُ تباعدُ الأقسامِ، ولو قدَّمَ على مباحثِهِ فقطْ، كابنِ الحاجبِ، يلزمُ الفصلُ بينَ الشيءِ ومباحثِه.

وكم للعددِ، وجاءَ كذا كنايةً عن غيرِ العددِ، أيضًا، نحوَ: خرجتُ يومَ كذا كنايةً عن يومِ الجمعةِ مثلاً. ثمَّ إنَّ كم تجيءُ لمعنيينِ محتاجينِ إلى التمييزِ، ففرقُوا بينَ تمييزِهما في الإعرابِ تمييزًا بينَهما .

ومميِّزُ كم الاستفهاميَّةِ منصوبٌ مفردٌ، حملاً على مميِّزِ العددِ الوسطِ، فإنَّ خيرَ الأمورِ أوساطُها[3] **، ومميِّزُ** كم **الخبريَّةِ**،سمِّيَتْ بها، وإنْ كانَتْ لإنشاءِ التكثيرِ /76 /، باعتبارِ المتعلَّقِ تمييزًا بينَهما، **مجرورٌ بالإضافةِ، مفردٌ تارةً، ومجموعٌ** أُخرى؛ لأنَّها نقيضةُ ربَّ أو مثلُها، فحُمِلَتْ عليها في الجرِّ، ومميِّزُ العددِ[4] بعضُه مفردٌ وبعضُه مجموعٌ، فحُمِلَتْ عليهما[5] **دفعًا للتحكم.**

وقد يحذفان، أي مميِّزاهما لقرينةٍ، **وتدخلُ**[6] **من** البيانيَّةِ **فيهما**، أي في المميِّزينِ جوازًا[1] **، ويجبُ** دخولُ من فيهما، **لو فصلَ**

---

[9] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[1]ب : ودخلت .
[2] ح : من .
[3] ب و ح : أوسطها .
[4]ب و ح : العدد المضاف .
[5] من ب و ح ، وفي الأصل: عليها .
[6] ب و ح : ويدخل .
[1] ح : جوزا .

بينَهما وبينَ مميِّزيهما **بفعلٍ متعد**؛ لئلا يلتبسَ المميّز بمفعولِ نحوِ: قولِهِ ـ تَعالى ـ: { كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ }[2].

ويصدَّران، أي لهما صدرُ الكلامِ؛ لأنَّهما للإنشاءِ، فأُريدَ أنْ يعلمَ من أوَّلِ الأمرِ أنَّه من أيِّ نوعٍ من أنواع الكلامِ.

ويقعُ كلاهما الاستفهاميَّةُ والخبريَّةُ، بتأويلِ اللفظينِ أو[3] الاسمينِ، والوجهُ أنْ يقولَ: وكلٌّ يقعُ **مجرورًا بالجار المضافِ، نحوَ**: غلامَ كم رجلاً أو رجلٍ اشتريتَ، أو الحرفِ، نحوَ: بكم رجلاً أو رجلٍ مررتَ، قدَّمَه لرعايةِ التناسبِ، (إذِ الجرُّ يناسبُ)[4] **النصبَ في** كونِهما علامةَ الفضلةِ، والنصبُ يناسبُ الرفعَ في الاشتراكِ بين الاسمِ والفعلِ، وأما الجرُّ والرفعُ ففي غايةِ البعدِ، ولرعايةِ الترقِّي من **الأضعفِ، أعني الجر، لعدمِ وجودِه في قسمي المعرباتِ، إلى** الأوسطِ، أعني النصبَ، لكونِه علامةَ الفضلةِ، ثمَّ إلى الأقوى، أعني الرفعَ، لكونِه علامةَ العمدةِ[5] ، **ومنصوبًا**[6] وجوبًا **بفعلٍ**، ينبغي أنْ يزيدَ: أو شبهِهِ، **بعدَه**، بعدَ[7] كلِّ واحدٍ منهما، **قد**[8] **اشتغلَ ذلكَ الفعلُ** أو شبهُه **بِهِ**، أي بكلِّ واحدٍ منهما، أي عملَ فيه لا في ضميرِه، ولا في متعلَّقِ ضميرِه، وعملُه بحسبِ المميَّزِ، نحوَ: كم يومًا وضربةً ورجلاً ضربْتَ.

وجازَ النصبُ على شريطةِ التفسيرِ في مثلِ: كم رجلاً ضربْتَه؟ والرفعُ على أنَّه مبتدأٌ، أو خبرٌ، ولمَّا اقتضيا[1] **الصدرَ لم**

---

[2] سورة الدخان الآية 25 . وتمامها: { ... وعيون } .
[3] مكرر في ح .
[4] ما بين القوسين ساقط من ب ، وفي ح : إذ الجزئيات .
[5] ح : الفضلة .
[6] ح : منصوبا .
[7] ح : أي بعد .
[8] مكرر في ح .
[1] من ب و ح ، وفي الأصل: اقتضي .

يجزْ دخولُ حرفِ الشرطِ والتحضيضِ، فلم يجبْ النصبَ على شرطيةِ التفسيرِ.

وإلا، أي وإنْ لم يكنْ كلُّ واحدٍ منهما مجرورًا ومنصوبًا، وجوبًا وجوازًا، **فمرفوعٌ،** لكونِه مجرَّدًا عن العواملِ اللفظيَّةِ، حينَئذٍ، **خبرٌ، لو كانَ كل**[2] منهما ظرفًا، (لكونِ مميِّزِه ظرفًا)[3] ، **نحوَ: كم** يومًا[4] سفرُك؟ قدَّمَه لوجوديتهِ، **وإلا،** أي وإنْ لم يكنْ ظرفًا **فكلّ**ُ **واحدٍ** منهما **مبتدأ**ٌ، نحوَ: كم مالُكَ؟ هذا الإطلاقُ على مذهبِ سيبويهِ[5] ، فإنه يُخْبَرُ عندَه بمعرفةٍ عن نكرةٍ متضمِّنةٍ للاستفهامِ، وعندَ غيرِه خبرٌ مقدَّمٌ.

وكذا، أي مثلُ كم في وجوهِ الإعرابِ، أسماءُ الاستفهامِ والشرطِ، لكنْ لا يتأتَّى[6] الرفعُ على الخبريَّةِ **في مَنْ، وما** الاستفهاميتينِ، لامتناعِ ظرفيَّتِهما، وكذا في أسماءِ الشرطِ إذْ لا يقعُ بعدَها إلا الفعلُ، وهوَ لا يصلحُ للابتداءِ، وما هوَ لازمُ الظرفيَّةِ منها، كـ: متَى، وأينَ، وأنَّى، وإذا، إذا[1] لم ينجرَّ بجارٍّ[2] نحوَ: من أينَ؟ منصوبٌ على الظرفيَّةِ **أبدًا.**

وتركَ بيانَ الوجوهِ في مثلِ[3]: [**الكامل**]

---

[2] **ب وح : كل واحد .**

[3] ما بين القوسين ساقط من ب ، وفي ح : يكون مميز ظرفا .

[4] ساقطة من الأصل ، **زيادة من ب وح .**

[5] قال سيبويه: " فإذا قلت: كم جريبا أرضك؟ فأرضك مرتفعة بكم لأنها مبتدأة، والأرض مبنيّة عليها " . الكتاب 160/2 .

[6] ب : ينافي .

[1] **ب : وإذا .**

[2] **ب : الجار .**

[3] صدر بيت للفرزدق يهجو به جريرا، وعجزه:

فدعاء قد حلبت علي عشاري

19- كَمْ عَمَّةٍ لَكَ (يَا جَرِيرُ)[4] وَخَالَةٍ

لأنَّه في[5] صددِ القواعدِ، لا في بيانِ إعرابِ[6] الأبياتِ.

الظرف

المعهودةُ عندَ النحاةِ في بابِ البناءِ، كـ: ركِبَ الأميرُ إذا كانَ واحدًا.

وهوِ، أي الظرفُ[1] ، مطلقًا، معربًا ومبنيًّا لغويًا، وحرفًا جارًّا ومجرورًا، **مستقر**، أي مستقرٌّ فيهِ معنَى عامِلِه، ومنتقِلٌ إليهِ عملُه وضميرُه وإعرابُه، فيقعُ ركنًا وفضلةً، **لو تعلق ذلكَ الظرفُ بعام** كـ: **الكائنِ والحاصل والموجودِ والمستقر**، فإنَّها عامَّةٌ لكلِّ

وهو في ديوانه ص451. والبيت من شواهد العين 287/1، الكتاب (بولاق) 253/1، 293، معاني القرآن للفراء 169/1، المقتضب 58/3، التوطئة في النحو ص260، شرح المفصل 133/4، المقرب 312/1، الجمل ص148، شرح جمل الزجاجي 140/2، شرح الأشموني 207/1، الموجز في النحو ص44، الأصول في النحو 318/1، مغني اللبيب ص245، النقائض332/1، الإفصاح ص222، أوضح المسالك 227/3، خزانة الأدب 126/3، شرح الكافية 100/2، همع الهوامع 81/4، شفاء العليل 580/2، نظام الغريب للربعي ص42، الإيضاح في شرح المفصل 527/1. والشاهد فيه قوله: (عمة) إذ يجوز فيها ثلاثة أوجه؛ النصب على التمييز على أن كم استفهامية، والجر على التمييز على أن كم خبرية، والرفع على الابتداء، وفيها تقديرات كثيرة .

(4) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(5) ساقطة من ب .

(6) ب : الإعراب .

(1) ب : الظروف .

الموجوداتِ، حُذِفَ من اللفظِ، نحوَ: في الدارِ زيدٌ[2] ، **وعز من قائلٍ، وإلا،** أي وإنْ لم يتعلَّقْ بعامٍّ حُذِفَ، سواءٌ تعلَّقَ بخاصٍّ، نحوَ: زيدٌ آكلٌ **في الدارِ، أو علم**[3] ملفوظٍ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَلَمْ يَكُنْ لَهُ (كُفُوًا أَحَدٌ)[4] }[5] ، **فالظرفُ** /77/ **لغوٌ**[6] فضلةٌ مستغنًى عنهُ أبدًا، لا ينتقلُ إليهِ شيءٌ من الثلاثةِ المذكورةِ، ولا لهُ إعرابٌ[7] في نفسِهِ. وأمَّا النصبُ المحليُّ في نحوِ: مررْتُ بزيدٍ، فللمجرورُ فقط، إذِ الجارُّ آلةٌ ووسيلةٌ[1] **في إفضاءِ**[2] **معنَى العاملِ** إليهِ، فهيَ إذًا من جملةِ العاملِ، فكيفَ يكونُ من جملةِ المعمولِ؟ فقولُ بعضِ المعربينَ: الجارُّ معَ **المجرورِ منصوبُ المحلِ مسامَحَةٌ، أو**[3] يجوزُ بتسميةِ[4] **الكلِ باسمِ الجزءِ.**

منها، أي من الظروفِ المبنيَّةِ، **ما، ظرفٌ، الجملةُ خبرُ** الظروفِ، وما بينَهما اعتراضٌ، أو مستأنفَةٌ[5]، **قطِعَ إضافتُه بحذفِ** المضافِ إليهِ بلا عِوَضٍ، إذْ لو عُوِّضَ عنهُ فكأنَّها لم تقطعْ فيعرب[6] ، وهوَ في غيرِ الظرفِ كثيرٌ[7] ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَكُلاًّ

---

[2] **ساقطة من ب .**
[3] **ب : وعلم .**
[4] ما بين القوسين ساقط **من ب و ح .**
[5] سورة الإخلاص الآية: 4 .
[6] **ب : لغوا .**
[7] **ح : والعراب .**
[1] ح : وسيلة .
[2] **من ب و ح ، وفي الأصل: اقتضاء .**
[3] **مكرر في ب .**
[4] ح : تسمية .
[5] عطف على قوله: خبرُ الظروف لا على قوله: اعتراض .
[6] ب و ح : يقطع فيعرب .
[7] **ساقطة من ب .**

ضَرَبْنَا لَه الأمْثَالَ }[8]، وفي الظرفِ قليلٌ، نحوَ قولِهِ[9]: [الوافر]

20- وَكُنْتُ قَبْلاً أَكادُ أُغَص بِالمَاءِ الفُرَاتِ

والمعنَى في الحالينِ واحدٌ. وقالَ بعضُهم: المحذوفُ منويٌّ في المبني، ومنسي في المعربِ. وقالَ الرضي[1] : " الحقُ هوَ الأوَّلُ "، كـ: قبلُ، وبعدُ، وتحتُ، وفوقُ، وأمامُ، وقدامُ، ووراءُ، وخلفُ، وأسفلُ[2] ، ودونُ، وأوَّلُ، ومن عَلُ، ومن علوُ، ولا يُقاسُ عليها ما بمعناها، نحوَ: يمينِ، وشمالٍ، بُنيتْ[3] لاحتياجِها إلى المحذوفِ، وعلى[4] الضمِّ جبْرًا لنقصانِها بأقوى الحركاتِ.

ومثلُه، أي مثل الظرفِ المقطوعِ عن[5] الإضافةِ في البناءِ على الضم، لا غيرُ، وليسَ غيرُ، للاشتراكِ في العلَّةِ المذكورةِ، وقيلَ:

---

[8]سورة الفرقان الآية: 39. وتمامها: { ... وكلا تبرنا تتبيرا } .

[9] قطعة من بيت ينسب لعبد الله بن يعرب وليزيد بن الصعق، وصدره: وساغ لي الشراب.

ويروى: (الحميم) مكان (الفرات). وهو من شواهد معاني القرآن للفراء 320/2، 321، شرح الكافية 96/1، و 102/2، همع الهوامع 194/3، أوضح المسالك 213/2، شرح ابن عقيل 74/3، خزانة الأدب (تحقيق هارون) 426/1، 429، و 505/6، 510، لسان العرب (حمم) 154/12، المقاصد النحوية 435/3، تذكرة النحاة ص527، شرح التصريح 50/2، شرح قطر الندى ص21 . والشاهد فيه قوله: (قبلا) حيث قطعه عن الإضافة، ولم يرد لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذا أعرب نصبا على الظرفية .

[1] قال الرضي: " فعلى هذا لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وهو الحق " . شرح الكافية 102/2 .

[2]ب : أسفل .

[3] ب : وبنيت .

[4] ح : على .

[5] ح : من .

لشبههما بالغاياتِ في شدَّةِ الإبهامِ. فيهِ ما مرَّ من عدمِ الإنتاجِ، فلو[6] قيلَ في الاحتياجِ لَلَغَا الواسطةُ، وشرْطُ بناءٍ غيرِ مقارنتهُ بـ: لا، أو ليسَ[7] ، إذْ لم يسمعْ في غيرِهما.

وحسْبُ للاشتراكِ المذكورِ أيضًا، وقيلَ: لشبههِ[8] بغيرِ في كثرةِ الاستعمالِ، وعدمِ تعرُّفهِ بالإضافةِ.

وهذا من الغرائبِ، إذْ فيهِ ثمانِي أعاجيبَ: ما مرَّ[1] غيرَ مرَّةٍ؛ واستعارةٌ من مستعيرِ المستعيرِ؛ وسؤالٌ من سائلِ السائلِ الفقيرَ؛ وعدولٌ من أقوى المشابهةِ وهو اتحادُ المعنَى؛ وأوسطُها وهو[2] الإبهامُ إلى الأدنى، وهو كثرةُ الاستعمالِ لو ثبتَ، وهو ممتنعٌ؛ ومن الأصلِ إلى الفرعِ إذ عدمُ التعريفِ[3] نوعُ الإبهامِ على زعمِهم؛ ولغويَّةٌ توسطُ غيرِ لتحقُّقِ مشابهةِ[4] حسبٍ بالغاياتِ؛ بل توسطُها أيضًا لتحقُّقِ مشابهتِهِ بالحرفِ، لِمَا[5] **ذكرْنا.**

ومنها، أي من الظروفِ المبنيَّةِ، وتركُها أنسبُ، **حيثُ للمكانِ** المبهمِ، **ويضافُ إلى الجملةِ** اسميّةً أو فعليّةً، إضافةً أو زمانًا أكثرَ، وقد يُضافُ إلى المفردِ كقولِهِ:

[الرجز]

21- أَمَا تَرَى حَيثُ سهيلٍ طالعًا[6]

---

[6] ب و ح : ولو .
[7] من ح ، وفي الأصل و ب : وليس .
[8] من ب و ح ، وفي الأصل: شبهه .
[1] بعدها في الأصل: من ، وهي مقحمة هنا .
[2] مكرر في ب .
[3] ب و ح : التعريف .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: مشابهته .
[5] ب و ح : كما .
[6] هذا الرجز لم يعرف قائله: وبعده: نجما يضيء كالشهاب ساطعا.

فيعربُه بعضُهم لزوالِ علَّةِ البناءِ، (وهي الإضافةُ إلى)[1] **الجملةِ المعدودةِ من مبني**[2] الأصلِ، والأشهرُ بقاؤُه على بنائهِ لشذوذِ الإضافةِ إلى المفردِ، ونفسُ الإضافةِ إلى الجملةِ لا يوجبُ البناءَ، لتخلُّفِهِ[3] **في صورٍ**[4] كثيرةٍ، بل لُزومها. وعندَ لحوقِ مَا، نحوَ: حيثما تجلسْ أجلسْ، بناؤُه لتضمُّنِ معنَى إنْ.

وإذا عطفٌ على حيثُ، **لزمانِ المستقبلِ، ولو دخلَ** إذا غيرَه، أي غيرَ المستقبلِ، يعني الماضي نحوَ: إذا طلَعَتِ الشمسُ، **وتأتي إذا له**، راجعٌ إلى غيره[5]، **كقولِهِ** ـ تَعالى ـ: { حتَّى إِذَا بَلَغَ بَينَ السَّدَّينِ }[6] ، **وفيها**، أي إذا، **معنى الشرطِ**، ولذا اختيرَ معَها الفعلُ لمناسبةِ **الشرطِ الفعلَ**[7] ، ولم يجبْ كـ: إنْ ولو ، لعدمِ تأصُّلِهِ فيه. **وقد يتجرَّدُ إذا من معنى الشرطِ للظرفيَّةِ**، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: {وَاللَّيلِ إِذَا يَسْرِ[8] }[9] ، **ويستعملُ**[10] **إذا اسمًا** بلا تقديرِ في[11] ، فَيُرفَعُ ويُجَرُّ، نحوَ:

وهو من شواهد شرح الكافية 108/2، مغني اللبيب ص178، شرح شواهد **المغني** 390/1، همع الهوامع 206/3، **خزانة الأدب** 155/3، شفاء العليل 482/1، **المفصل** ص204، **شرح المفصل** 90/4، شرح شذور الذهب **ص**168، المقاصد النحوية 384/3 . والشاهد فيه قوله (حيث سهيل) فقد أضاف (حيث) إلى المفرد شذوذا، وبعضهم يرفع (سهيل) على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي حيث سهيلٌ موجود.

[1] ما بين القوسين بدله في ح : وهو إلى .

[2] ح : **المبني** .

[3] **مكرر في الأصل** .

[4] **من ب و ح ، وفي الأصل: صورة** .

[5] **ساقطة من ب** .

[6] سورة الكهف الآية: 93. **وتمـ**امها:{..وجد من دونهما قوما لا يكادون يفقهون قولا}.

[7] **مكرر في ح** .

[8] ب و ح : يغشى ، وبعدها في ح : للظرفية .

[9] سورة الفجر الآية: 4 .

إذا[1] يقومُ زيدٌ إذا يقعدُ عمرٌو /78 /، ومنعَه الرضيُّ، لعدمِ الشاهدِ[2] . **وجاءَ إذا للمفاجأة،** فيدخلُ[3] المبتدأ غالبًا. عدلَ عن اللزومِ؛ لئلا يناقضَ ما سبقَ في بابِ الاشتغال، وتأويلُه بالغلبةِ[4] **تعسفٌ.**

وإذْ للزمان[5] **الماضي وإنْ دخلَ غيرَه، أي**[6] الماضي، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: {وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ }[7] ، **ويدخلُ الجملتين؛** الاسميَّة والفعليَّة على السواءِ، لعدمِ معنَى الشرطِ، ولو قالَ: ويستوي **الجملتان،** لكانَ أظهرَ. **وأتى إذْ للمفاجأة،** نحوَ: بينَا عندَ فلانٍ إذْ طلعَ[8] **رجلٌ،** فيدخلُ حينَئذٍ الماضي.

وأينَ وأنَّى استفهامًا وشرطًا، حالان[9]بتسميةِ الدالِّ باسمِ[10] بعض المدلول

للمكان، ومتى فيهما، أي[1] في الاستفهامِ والشرطِ، **وأيَّانَ**[2] **استفهامًا،** كلاهما للزمان المبهمِ.

---

[10]ب : وتستعمل .

[11]ساقطة من ح .

[1] ساقطة من ح ، لم يتبق منها إلا : إ .

[2] قال الرضي: " وعن بعضهم أن إذا الزمانية تقع اسما صريحا في نحو: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، أي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو. وأنا لم أعثر على شاهد من كلام العرب " . شرح الكافية 2/ 112 .

[3] ب : فيد فيدخل .

[4] ح : بالغلية .

[5]ب : اللزومان .

[6] ح : أي غير الماضي .

[7] سورة الأنفال الآية: 30 . وتمامها: { ... كفروا ليثبتوك أو يقتلوك أو يخرجوك } .

[8] ح : إذا طلع علينا .

[9]ب : حالان لان

[10] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

وكيفَ استفهامًا **للحال،** بمعنى الصفةِ، لا الزمانِ، وهو جارٍ مُجرى الظرفِ؛ لأنَّه بمعنى: على أيِّ حالٍ، فإنْ كانَ بعدَه اسمٌ فهو خبرٌ، نحوَ: كيفَ أنتَ؟ وإنْ فعلٌ (غيرُ ناسخٍ)[3] فحالٌ، نحوَ: كيفَ جِئْتَ؟. **وقدمَ**[4] **الأحوالَ** لاشتمالِها على سببِ البناءِ على الظروفِ.

ومذْ ومنذُ، ذكرَهما في الظروفِ، وإنْ لم يكونا ظرفين لمشابهتِهما لَهُ في الدلالةِ على الزمانِ؛ إمَّا[5] **كائنان بمعنى أولِ المدةِ، فيليهما المفردُ، لا المثنى**[6] والمجموعُ، إلا أنْ يؤوَّلا[7] **بالمفردِ، نحوَ:** ما رأيتُه مذِ اليومانِ اللذانِ صاحبْنَا فيهما، أي زمانَ المصاحبةِ، **المعرفةُ، الأولى**[8] أنْ يقولَ المعيَّنُ، ليتناولَ نحوَ: ما رأيتُه مذْ يوم لقيتَني[9] . فيهِ، لأنَّه لا فائدةَ في جعلِ الوقتِ المجهولِ أوَّلَ مدَّةِ فعلٍ للعلمِ بهِ، **أو جميعِها، أي أو بمعنى**[1] جميعِ المدَّةِ، **فيليهما الزمانُ** المقصودُ بيانُه مفردًا، أو مثنًى، أو مجموعًا.

وقد يدخلان[2] **الفعلَ،** نحوَ: ما رأيتُه مذْ سافرَ. قدَّمَه لظهورِ احتياجِه إلى المحذوفِ، **والمصدرَ،** نحوَ: (مذْ[3] سفرِه، **وإنْ مخففةً،** نحوَ)[4] : **مذْ أنْ سافرَ، وأنّ مثقلةً، نحوَ**[5] : مذْ أنَّه سافرَ. لم يكتفِ

---

[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[2] ح : وأيانا .

[3] ما بين القوسين ساقط من الأصل و ب ، زيادة من ح .

[4] ح : **واقدم** .

[5] **من ب و ح ، وفي الأصل: ما .**

[6] **ب : مثنى .**

[7] ح : يؤلا .

[8] **ب : الاولى .**

[9] ب : لقيضي، و ح : لقيتي .

[1] ما بين القوسين من ح ، وفي الأصل: أي والمعنى، وفي ب : أي بمعنى .

[2] **ب : خلان .**

[3] **من ب ، وفي الأصل: مدة .**

[4] ما بين القوسين ساقط من ح .

بواحدةٍ لاحتياجِهِ في الشمُولِ إلى التكلُّفِ[6] البعيدِ، فيقدَّرُ زمانٌ مضافٌ. **وهوَ** أي كلٌّ واحدٍ منهما **مخبرٌ عنهُ بها بعدَه، خلافًا للزّجاجِ**[7] ، فإنَّه عندّه خبرٌ عمَّا بعدَه، ويلزمُهُ[8] **كونُ المعرفةِ خبرًا عن نكرةٍ، نحوَ**[9] : مذْ يومانِ، فلضعفِهِ لم يذكرْه المصنِّفُ ـ (رحِمه ـ)[10]

ومنها، أي من الظروفِ المبنيَّةِ، قد عرفْتَ ما فيهِ، **لدى بألفٍ مقصورةٍ، ولَدُنْ،** بضمِ الدالِ وسكونِ النونِ، **ولَدى** على قلةٍ، فلذا زادَ ولم يكتفِ بمجردِ العطفِ: **لَدَنْ بفتحِ الدالِ، ولَدِنْ** بكسرِها، ولَدْنِ بفتحِ اللامِ أو ضمِّها وسكونِ الدالِ وكسرِ النونِ، (ولَدْ بسكونِ الدالِ، ولُدْ بضمِّ اللامِ، ولَدُ بضمِّ الدالِ، كلُّها بمعنى عندَ)[1] .

وقطُّ، بفتحِ القافِ، وضمِ الطاءِ[2] المشدَّدةِ في أشهرِ اللغاتِ، **للوقتِ الماضي، وعَوضُ،** بفتحِ العينِ وضمِّ الضادِ[3] في المشهورِ، **للزمانِ المستقبلِ** المنفيينِ فعلُهما[4] ، كلاهما بمعنَى أبَدًا. وإذا أُضيفَ عَوضُ أُعربَ، نحوَ: عَوضُ العائضينِ، أي دهرُ[5] الداهرينَ. والداهرُ الَّذي يبْقَى على وجهِ الدهرِ.

---

[5] **مكرر في ح** .

[6] من ب و ح ، وفي الأصل: التكليف .

[7] **انظر ارتشاف الضرب** 243/2، وذكر أبو حيان أيضا أنه مذهب الأخفش وطائفة من البصريين .

[8] من ب و ح ، وفي الأصل: ويلزم .

[9] **ب و ح : في نحو** .

[10] ما بين القوسين ساقط من ب و ح .

[1] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[2] **ح : التاء** .

[3] **ب : الظاء** .

[4] ح : فعليهما .

[5] ب : الددهر .

وجازَ الفتحُ، أي البناءُ على الفتحِ في الظروفِ، **معَ إضافةِ الجملةِ،** نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { هَذَا يَومَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ }[6] ، فيمَن قرأ بالفتحِ[7] ، لاكتسابِها البناءَ من المضافِ إليهِ، بلا واسطةٍ، ولم يجبْ لعدمِ اللزومِ، **ومعَ إضافةِ إذْ، كقولِهِ** ـ تَعالى ـ: { ومِنْ[1] خِزْيِ يَومَئِذٍ }[2] ، فيمَن قرأ[3] بفتحِ الميمِ[4] **للاكتسابِ بواسطةٍ.**

وكذا في جوازِ البناءِ على الفتحِ مثلُ[5] **وغيرُ** معَ إضافةِ **ما وإنْ وأن.** سبقَ وجهُ الزيادةِ وسببُ جوازِ البناءِ ما ذُكِرَ من الاكتسابِ **المذكورِ، لا المشابهةُ** للظروفِ[6] المذكورةِ لِمَا عرفتَ، بل هيَ سببُ الإيرادِ /79/ في الظروفِ، أمثلتُها قيامي مثلَ ما قامَ[7] زيدٌ[8] ، **وأنْ**

---

[6] سورة المائدة الآية: 119 .

[7] هي قراءة نافع. انظر معاني القرآن للفراء 326/1-327، **الكشف عن وجوه القراءات السبع** 423/1، **إعراب القرآن** 53/2، البيان في غريب إعراب **القرآن** 311/1، مفاتيح الغيب 203/6، **الكشاف** 658/1، البحر المحيط 63/4، وفيه: " وقرأ نافع { هذا يومَ } بفتح الميم ، وخرجه الكوفيون على أنه مبني، خبر لـ (هذا) ، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية " .

[1] الواو ساقطة من جميع النسخ .

[2] سورة هود الآية: 66.وتمامها: {فلما جاء أمرنا نجينا صالحا والذين آمنوا معه برحمة منا..}.

[3] ساقطة من ح .

[4] **في الكشف عن وجوه القراءات السبع** 532/1-533: " **قرأ نافع والكسائي** بفتح الميم ... وحجة من فتح أنه بناه على الفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو (إذ) وعامل اللفظ ولم يعامل تقدير الانفصال " . وانظر معاني القرآن للأخفش 354/2، مفاتيح الغيب 563/8، التبيان 704/2، البيان في غريب إعراب **القرآن** 19/2، البحر المحيط 240/5، **إعراب القرآن** 291/2 .

[5] **مكرر في ب** .

[6] ح : **الظروف** .

[7] ح : قياسي مثل قام .

[8] **ساقطة من ب** .

يقومَ[9] ، وأنَّك تقومُ، وأقولُ غيرَ ما تقولُ، وأنْ تقولَ[10] ، وأنك تقولُ[11] .

واعلمْ[1] أنَّ للاسمِ تقسيماتٍ متداخلةً باعتباراتٍ مختلفةٍ. تقسيمُه[2] إلى المعربِ والمبني باعتبارِ اختلافِ[3] آخره[4] بالعامل وعدمِه، وقد فرغ منهما، وإلى المعرفةِ والنكرةِ باعتبارِ الإشارةِ إلى معيَّنٍ[5] وعدمِها، وإلى المؤنَّثِ والمذكَّرِ باعتبارِ وجودِ العلامةِ وعدمِه[6] ، وإلى المثنى والمجموع والمفردِ باعتبارِ دِلالتِهِ على اثنينِ أو أكثرَ وعدمِها، وإلى المتصرِّفِ والجامدِ باعتبارِ الاشتقاق[7] وعدمِه، والمتصرِّفِ إلى المصدرِ والفاعلِ والمفعولِ والصفةِ والتفضيلِ باعتبارِ اختلافِ معناهُ.

فأرادَ المصنِّفُ أنْ يُبيِّنَ هذه الأقسامَ، لكنْ تركَ منها[8] المفردَ والجامدَ لكونِهما[9] سماعيينِ، ومعرفتُهما على التفصيلِ تحصلُ[10] من اللغة، وعلى الإجمالِ من مقابليهما، وزادَ[11] أسماءَ العددِ؛ لأنَّ لها

---

(9) ح : تقوم .

(10) ب : تقوم .

(11) ب : تقوم ، و ح : يقول .

(1) ب و ح : اعلم .

(2) من ب و ح ، وفي الأصل: تقسيم .

(3) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(4) من ب و ح ، وفي الأصل: آخر .

(5) ح : المعين .

(6) ح : وعدمها .

(7) ساقطة من ح .

(8) ح : فيها .

(9) ح : كونهما .

(10) ح : يعرف .

(11) ح : وأراد .

أحكامًا مخصوصةً، من جملتِها مخالفتُها[12] لسائرِ الأسماءِ في التأنيثِ والتذكيرِ، ولذا ضمَّها إليها، مؤخّرًا عنهما.

والبحثُ عن هذه الأقسامِ سِوى المتصرِّفِ ليسَ من المسائلِ، بل إمَّا من المبادئِ كالتقسيمينِ[1] الأوَّلينِ[2] ، ولكونِ الاحتياجِ إلى الأوَّلِ أشدَّ قدَّمَهُ، ولمَّا كانَ المعرفةُ والمؤنَّثُ وجوديينِ داخلينِ تحتَ الضبطِ، قدَّمَهما، وحالُ مقابليهما كحالِ المفردِ والجامدِ، ولكنَّ فيهما نوعَ خفاءٍ، فذكرَهما بخلافِهما، وإمَّا من مباحثِ الصرفِ كالأخيرينِ، والبحثُ عن[3] المتصرفِ[4] من حيثُ العملُ من النحْوِ، ومن حيثُ الصيغةُ من الصرفِ، ولذا ترَكَه المصنِّفُ.

---

[12] ح : محالفها .

[1] ب : كالتقسمين ، و ح : كالنقسمين .

[2] في هامش ب : أي المعرب والمبني .

[3] ح : من .

[4] من ب و ح ، وفي الأصل: التصرف .

المعرفة

ما، اسمٌ، فيهِ نفسِه فقطْ؛ كالمضمراتِ والأعلامِ والمبهماتِ، فإنَّ الإشارةَ داخلةٌ في وضعِها، أو معَ غيرِهِ كالمضافِ، أو في مجاورِه كذي اللامِ والمنادى، فالإشارةُ خارجةٌ[1] عن وضعِ هذهِ الثلاثةِ، حاصلةٌ بالمجاورةِ[2] . وأمَّا إرادةُ هذه الثلاثةِ (من: فيهِ)[3] ؛ فإما بطريقِ الجمعِ بينَ الحقيقةِ والمجازِ على مذهبِ المصنِّفِ، أو عمومِ المجازِ إنْ وُجدَ معنًى مشتركٌ[4] وقرينتهُ[5] **إشارةٌ** ذهنيَّةٌ **إلى معيّنٍ** عندَ المخاطبِ من حيثُ إنَّه معيَّنٌ، فخرجَ نحوُ: أسدٍ، فإنَّه وإنْ كانَ فيهِ إشارةٌ إلى حقيقةٍ معيَّنةٍ، لكنْ لا من حيثُ التعيينُ[6] ، **بخلافِ** أسامة. بدَّلَ تعريفَ (الكافيةِ) لعدمِ تناولِهِ المعرَّفَ باللامِ والنداءِ والإضافةِ، لِمَا عرفْتَ. وهيَ، أي المعرفةُ ، **ضميرُ المتكلِّمِ** ، **فضميرُ المخاطبِ** ، **فالأعلامُ** الشخصيَّةُ كـ: زيدٍ، والجنسيَّةُ كـ: أسامة وسبحانَ[7] ، **فالمبهماتُ أسماءُ الإشاراتِ**[1] والموصولاتِ، **فالمعرفُ باللامِ** العهديَّةِ والجنسيَّةِ المنقسمةِ إلى الثلاثةِ، **وَالمعرّفُ بالنداءِ** كـ: يا زيدُ[2] ، **والمضافُ** معنًى، إنْ لم

---

(1) ح : حارجة .

(2) ب : بالمجاور .

(3) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(4) ح : المشترك .

(5) من ب و ح ، وفي الأصل: وقرينة .

(6) ح : التعين .

(7) انظر شرح الكافية 133/2 .

(1) ب و ح : الإشارة .

(2) ب : كيا رجل ، و ح : يا زيد .

يتوغَّلْ في الإبهامِ، مبتدأ، إلى أحدِهما بالذاتِ، كـ: غلامِ[3] زيدٍ، أو بالواسطةِ كـ: يدِ غلامِ زيدٍ، كـ: هوَ، خبرٌ. يريدُ أنَّهما مساويانِ في التعريفِ، وما دخلَه الفاءُ فتعريفُه أنقصُ مِمَّا قبلَه، ومِمَّا فيهِ الواوُ فمساوٍ. وفي هذا بعضُ[4] المخالفةِ لِمَا سبقَ، مِمَّا نقِلَ عن سيبويهِ والجمهورِ[5] .

ولما كانَ ما عدا العلمَ معلومًا حدًّا وحكمًا، خص[6] العلَمَ، فقالَ: والعلَمُ في اصطلاحِ[7] النحاةِ ما اسمٌ، أو معرفةٌ، لا يتناولُ غيرَه، راجعٌ إلى واحدٍ معيَّنٍ، فخرجَ غيرُ العلمِ، بوضعٍ واحدٍ، فدخلَ الأعلامُ المشتركةُ، فإنَّ تناولَها بأوضاعٍ[8] ، بخلافِ تناولِ نحوِ: أنَا، وهذا، ومَنْ، فإنَّه بوضعٍ واحدٍ عامٍّ. بقِيَ أنَّ نحوَ: أسامةَ غيرُ داخلٍ في هذا الحدِّ، إلا أنْ يدَّعي أنَّ تناولَه للأفرادِ مجازٌ، ويخدشُه عدمُ الفرقِ في الاستعمالِ بينَها وبينَ أسدٍ، فالحقُّ /80/ ما قالَه ابنُ الحاجبِ والرضي[1] من أنَّ تعريفَ مثلِها[2] تقديريٌّ، (كعدلِ عُمَرَ لأمورٍ لفظيَّةٍ، مثلِ امتناعِ اللامِ، ومنعِ الصرفِ)[4] .

---

[3] ح : لغلام .

[4] من ب ، وفي الأصل: نقض، وهي ساقطة من ح .

[5] انظر ارتشاف الضرب 459/1، شرح المفصل 87/5، شرح الكافية 312/1، همع الهوامع 191/1، شفاء العليل 172/1، الجمل ص187، الإنصاف مسألة رقم 101 ص707، المساعد 79/1، شرح جمل الزجاجي 205/1.

[6] ح : فحص .

[7] ب وح : والاصطلاح .

[8] ب : وضاع .

[1] شرح الكافية 133/2 .

[2] ح : منها .

[4] ما بين القوسين ساقط من ح .

وهوَ، أي العلمُ، **باللامِ** وجوبًا، **لو ثُنِّيَ أو جمعَ** بعدَ العلميَّةِ، نحوَ: الزيدينِ والزيدِينَ، وأمَّا حالُ العلميَّةِ كـ: أبانين[5] لجبلينِ متقابلينِ، وعرفاتٍ، فلا لامَ فيهِ[6]، **أو سُمِّيَ،** أي العلمُ، أي جُعِلَ العلمُ علمًا **بها**، أي باللامِ **كالنجمِ**، **غيرَ صفةٍ**، حالٌ من[7] نائبِ الفاعلِ **ومصدرًا**[8] **، وغلبَ،** أي جُعِلَ العلَمُ غالبًا في معيَّنٍ، يريدُ كونَ العلميَّةِ بغَلَبَةِ الاستعمالِ، لا بوضعٍ واحدٍ معيَّنٍ، **بها**، أي باللامِ كـ: **البيتِ للكعبةِ**. **وجازَ** دخولُ اللامِ **لو سُمِّيَ بها**، أي باللامِ أو **بدونِها**، **صفةً**، كـ: الحسَنِ. قالَ الرضيُّ: وهذا ليسَ بكليٍّ، إذْ لا يُقالَ المحمَّدُ والعلي[9] ، **ومصدرًا** كـ: الفضْلِ، ففيمَا[1] عدَاهما تمتنعُ[2] **اللامُ**، **ولو جُعِلَ لفظٌ** مبني **علمًا لهُ**، أي لنفسِهِ، **فالحكايةُ** على بنائِهِ غالبةٌ، **وقد يعربُ** نحوَ: ليتَ تنصِبُ، **ولو جعِلَ** مبني **علمًا لغيره**[3] ، أي لغيرِ نفسِهِ، **فالإعرابُ** واجبٌ كما إذا سُمِّيَ رجلٌ بـ: ليتَ.

وَالنكرة في الاصطلاحِ، **ما سواهُ**، أي ما سوى ما ذكر من أقسامَ المعرفةِ.

---

[5] ح : كأبابين. وأبانان هما جبلان، قال الأصمعي:" أبان الأبيض لبني فزارة، ثم لبني جُرَيْد منهم، وأبان الأسود لبني أسد، ثم لبني والبة منهم، ثم للحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد، وبينهما ثلاثة أميال. وقال آخرون: أبان تثنية أبان ومتالع، غُلّب أحدهما، كما قيل: العمران والقمران في أبي بكر وعمر ، وفي الشمس والقمر، وهما بنواحي البحرين " . معجم البلدان (أبانان) 1/ 62 وما بعدها . وانظر مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع 9/1 .

[6] ساقطة من الأصل و ح ، زيادة من ب .

[7] ساقطة من ب .

[8] من ب و ح ، وفي الأصل: مصدرا .

[9] شرح الكافية 131/2 وما بعدها .

[1] ب : فيما .

[2] ب و ح : يمتنع .

[3] ح : لغير .

المؤنث

في عرْفِ النحاةِ: **مَا،** أي[1] اسمٌ، **فيهِ التاءُ،** **ولو** كانَ ذلكَ التاءُ **مقدرًا** نحوَ، نارٌ وعقربٌ، قالَ ابنُ الحاجبِ في (الإيضاحِ): " حُكِمَ بأنَّ التاءَ مقدَّرةٌ في الجميعِ، وإنْ كانَتْ في الثلاثيِّ أوضحَ "[2] ، **وقالَ** الرضي :" **وأما الزائدُ** على الثلاثيِّ فحكمُوا فيهِ، أيضًا، بتقديرِ التاءِ[3] قياسًا على الثلاثيِّ، إذْ هوَ الأصلُ، وقد يرجعُ التاءُ فيهِ أيضًا شاذًا،

---

(1) ساقطة من ح .

(2) الإيضاح في شرح المفصل 555/1 .

(3) ساقطة من ح .

نحوَ: قُدَيمَةٍ[4] ، ووُرَيئَةٍ[5] "[6] ، فظهرَ أنَّ إدخالَ نحوِ: عقربٍ في اللفظيِّ، يخالفُ[7] **العقلَ**[8] والنقلَ، **والألفُ مقصورةً،** نحوَ: حُبلَى، **أو ممدودةً،** نحوَ: حمراءَ. **وَ**

المذكر

مَا، اسمٌ، عدلَهُ، أي لم يكن فيهِ إحدى الثلاثِ[1] . في هذا التعريفِ أبحاثٌ:

الأوَّلُ أنَّه إنْ أُريدَ بالتاءِ ما يصيرُ هاءً في الوقفِ، يخرجْ نحوُ: **صافناتٍ**[2] ، وأختٍ، وبنتٍ، وإنْ أُريدَ المطلق فلا بدَّ من التقييدِ[3] بعدمِ الأصالةِ، وإنْ لم يقيّدْ بالآخرِ دخلَ نحوُ: تُراث وتُكْلان[4] ، **وإنْ**

---

[4] ح : قديدمة، وفي شرح الكافية: قديديمة .

[5] من ب ، وفي الأصل: وورسه ، وفي ح : ووريّة .

[6] شرح الكافية 161/2 .

[7] ب و ح : **مخالف** .

[8] **ساقطة من ب ، وفي ح : للعقل** .

[1] ح : **الثلاثة** .

[2] جمع الصافن، والصافن من الخيل: القائم على ثلاث قوائم، وقد أقام الرابعة **على طرف الحافر " . الصحاح (صفن)** 2152/6 .

[3] **ساقطة من ح** .

[4] قال الجوهري: " ... واتكلت على فلان في أمري إذا اعتمدته. وأصله اوتكلتُ، قلبت الواوُ ياء لانكسار ما قبلها، ثم أبدلت منها التاء فأدغمت في تاء الافتعال. ثم بُنيت على هذا الإدغام أسماءٌ من المثال وإن لم تكن فيها تلك العلة، توهما أن التاء أصلية، لأن هذا الإدغام لا يجوز إظهاره في حال، فمن تلك

قُيِّد بالأخرِ الحقيقيِّ خرجَ نحوُ: ضاربتينِ، وإنْ بمعنى الكونِ بعدَ الأصولِ خرجَ نحوُ: أختٍ، وإنْ أُريدَ تاءُ التأنيثِ لزمَ الدورُ.

والثاني أن من المؤنثِ صيغًا[1] موضوعةً، كـ: هيَ، وهاء ، وأنتِ، وياءِ نحوِ: تضربينَ[2] ، ونونِ نحوِ: تضربْنَ، (وتا، وته)[3] ، وهذه، وهذي، وكِلتا، وثِنتانِ[4] ، وكلُّها داخلةٌ في حدِّ المذكرِ.

والثالثُ أن الألفَ قد تكونُ[5] للإلحاق، فإنْ أُريدَ المطلقُ فلا **منعَ، وإنْ أُ**ريدَ بهِ[6] **ما**[7] للتأنيثِ يلزمُ الدورُ. والجوابُ أنَّا نريدُ الأعمَّ من الحقيقيِّ، والكونَ[8] **بعدَ الأصولِ وتقدرُ التاءَ في الأمثلةِ** المذكورةِ، ونمنعُ التأنيثَ بالصيغةِ طرْدًا للبابِ، وحفظًا للقاعدةِ، وتسهيلاً[9] للضبطِ، ونريدُ الألفَ الَّذي صارَ مستقلاً **في منعِ الصرفِ**، وذلكَ معلومٌ باستعمالِ العربِ. ويمكنُ أنْ يقالَ: التعريفُ لفظيٌّ، يُرادُ بهِ التعيينُ، لا التحصيلُ[10] ، **فلا دورَ.**

الأسماء التكلةُ، والتُّكلانُ، والتُّخَمَةُ، والتُّهَمة، والتُّجاه، والتُّراث، والتَّقوى " . **الصحاح (وكل)** 1845/5 .

(1) **من ب و ح ، وفي الأصل: صفا .**

(2) قال الرضي: " وأما الياء في تفعلين فالأولى أن يقال إنه اسم لا حرف تأنيث " . شرح الكافية 161/2 .

(3) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(4) قال الرضي: " وأما تاء بنت وهنت وأخت وكلتا وثنتان ومنتان فليست لمحض التأنيث بل هي بدل من اللام في حال التأنيث ولذا سكن ما قبلها ، وفي منتان كأنه بدل من اللام لكون واحده منة كشفة" . شرح الكافية 161/2 .

(5) ب و ح : يكون .

(6) **ساقطة من ب و ح .**

(7) **ح : ماء .**

(8) ب : والكوفيون .

(9) ب و ح : تسهيلا .

(10) ح : التحصيص .

وهوَ، **أي المؤنثُ، حقيقيٌّ لو كانَ بإزائِهِ**[1] **،** (**أي بإزاءِ**)[2] **مسماهُ، ذكرٌ من**[3] **الحيوان،** كامرأةٍ بإزائِهِ[4] رجلٌ، وناقةٍ بإزائِهِ[4] جملٌ، **وإلا،** أي وإنْ لم يكنْ في مقابلتِهِ ذكرٌ من الحيوانِ **فَـالمؤنثُ لفظي،** كـ: الظلمةِ[5] وعينٍ. **ولو**[6] **أُسندَ المشتق،** فعلاً أو غيرَه، **إلى ضمير المؤنَّث لفظًا**[7] حقيقيًا أو[8] لفظيًا**سوى نحو: طلحةَ، أي علمٍ المذكر، فإنه** لا يجوزُ التاءُ في المسندِ إلى ضميره، لا يقالُ: طلحةُ جاءَتْ، **أو الحقيقيِّ**[9] **،** عطفٌ على ضميرِ المؤنَّث، أي أُسندَ المشتقُّ إلى نفسِ المؤنَّثِ الحقيقيِّ غيرِ الجمعِ[10] ، إذْ ضميرُه داخلٌ في ضميرِ /81/ المؤنَّثِ، وحالُ الجمعِ سيجيءُ. وينبغي أنْ يزيدَ[11] **من** الآدميينَ، لجوازِ: سارَ الناقةُ، بلا تاءٍ، **بلا فصلٍ** بينَ المشتقِّ والحقيقيِّ، احترازٌ عن نحوِ: جاءَ القاضِي اليومَ[12] **امرأةٌ، فالتاءُ** لازمةٌ **في** المشتقِّ، نحوَ: الشمسُ طلعَتْ، وجاءَتْ هندٌ. ولو قالَ: فالتأنيثُ ليشملَ[1] : يا هندُ اضربِي وتضربينَ، **لكانَ صوابًا.**

---

(1) ح : بإذائه .

(2) ما بين القوسين ساقط من ب ، وبدله في ح : بإذاء .

(3) مكرر في ب .

(4) ب : بإزاء ، و ح : بإذائها .

(5) ب و ح : كظلمة .

(6) مكرر في ب ، وفي ح : لو .

(7) ب و ح : مطلقا .

(8) ساقطة من ح .

(9) ح : حقيقي .

(10) من ب و ح ، وفي الأصل: الجميع .

(11) ح : نريد .

(12) ساقطة من ح .

(1) ح : يشمل ، وبعدها فيها وفي ب : نحو .

وجازَ التاءُ في غيرِه، أي في مؤنثٍ[2] غيرِ ما ذُكرَ من ضميرِ المؤنَّثِ والحقيقيِّ بلا فصلٍ **سِواه، أي** سِوى نحو: طلحةَ، **لاستثناءٌ من**: غيرِهِ، فإنَّه لا يجوزُ التاءُ في منسدِه. أمثلتُه: طلعَ الشمسُ، أو طلعَتْ، وجاءَ اليومَ هندٌ، وجاءَتْ. **وكذا في جوازِ التاءِ ظاهرُ الجمعِ مطلقًا،** واحدُه مذكَّرٌ أو مؤنَّثٌ، حقيقيٌّ أو لفظيٌّ، نحو،: جاءَتِ الرجالُ، { **وقالَ نسوةٌ** }[3] ، **سوى جمْعِ المذكرِ السالمِ،** فإنَّه لا يجوزُ فيهِ التاءُ، إلا أنْ يُشبِهَ المكسَّرَ، كـ: بنونَ، فيجوزُ فيهَ التاءُ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { آمَنَتْ بِهِ[4] بَنُو إِسْرَائِيلَ }[5] ، **وضميرُ جمعِ**[6] **المذكرِ العاقلِ سواهُ،** أي سوى المذكَّرِ السالِمِ، فإنَّ ضميرَهُ الواوُ، لا غيرُ، نحوَ: الزيدونَ جاءُوا، **ضميرُ فعلْتُ،** باعتبارِ الجماعةِ، **وفعلُوا** على الأصلِ، نحوَ: الرجالُ جاءَتْ، أو جاءُوا، **وَ**ضميرُ جمعِ **المذكَّرِ غيرُهُ،** أي غيرُ العاقلِ، **وَ**ضميرُ جمعِ **المؤنَّثِ** (**مطلقًا ضميرُ**)[7] **فعلَتْ وفعلنَ،** لِمَا ذُكرَ، نحوَ: الأيامُ والنسوةُ ذهبَتْ، أو ذهبْنَ.

أسماء العدد

---

[2] ب : المؤنث .

[3] سورة يوسف الآية: 30. وتمامها: { ...في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه } .

[4] ساقطة من ح .

[5] سورة يونس الآية 90. وتمامها: { لا إله إلا الَّذي ... } .

[6] ساقطة من ب .

[7] ما بين القوسين ساقط من ب ، وفي ح كلمة (ضمير) وحدها ساقطة فقط .

لم يعرّفْهُ؛ لأنَّه على معناهُ اللغويِّ، الَّذي هوَ أظهرُ ممَّا عرفَ بهِ لو[1] **سلِمَ من الاعتراضِ. أصولُها، أي أصولُ أسماءِ العددِ التي** يتفرَّعُ منْها باقِيها[2] بالنقصانِ، أو الزيادةِ، أو الإضافةِ، أو العطفِ، لفظًا أو تقديرًا، **واحدٌ**[3] **إلى عشْرةٍ،** نظرُوا إلى شرفِ المعنَى وتقدُّمِهِ **في الخِلْقةِ**[4] ، ولكنَّ فيهِ جعلَ المجرَّدِ فرْعًا، والمزيدَ[5] أصْلاً، وهو قلبُ الموضوعِ، وخلافُ المطبوعِ، معَ أنَّهم أوَّلوهُ بالمؤنَّثِ فاستوَيَا[6] **، فالحق اعتبارُ اللفظِ، وإسقاطُ القصانِ في الفرعِ ، وتميمٌ تكسِرُ**[7] **شينَها**[8] **،** أي عَشرةٍ، تحرُّزًا عن توالي الفَتَحاتِ معَ ثقلِ التركيبِ، والحجازيونَ يسكِّنونَها[9] **؛ لأن أصلَ المحذورِ**[1] **توالي الحركاتِ، لم** يُصِبْ في تقديمِ هذا، لأنَّه يُوهِمُ الإطلاقَ، وهو مقيدٌ بالتركيبِ بخلافِ التأخيرِ، **ومائةٌ وألفٌ. فالأصولُ اثنتا عشرةَ كلمةً.**

ولمَّا كانَ الغرضُ من ذكرِ أسماءِ العددِ بيانَ الأحكامِ المختصةِ بها، تركَ ما كانَ على من القياسِ، فبدأَ من الثلاثةِ، فقالَ:

وثلاثة، بغيرِ تنوينٍ، لكونِها علَمًا لنفسِها، ولذا جازَ[2] وقوعُها **مبتدًا، إليها،** أي منتهيًا إلى عشرةٍ. فإنْ قيلَ: لا امتدادَ في ثلاثةٍ فلا

---

(1) ح : ولو .
(2) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(3) ب : أحد .
(4) ح : الحلقة .
(5) ح : والمزيد فيه .
(6) ب : فلستوى .
(7) ب : تميم يكسر ، و ح : وتميم يكسر .
(8) انظر الكتاب (بولاق) 171/2، لسان العرب (عشر) 568/4، وفيه أن كسر الشين من عشرة لغة لأهل نجد .
(9) انظر لسان العرب (عشر) 568/4 .
(1) ح : المحذوف .
(2) ح : جار .

انتهاءَ، وإنَّه يلزمُ أنْ يخرجَ عشرٌ **من الحكمِ، لعدمِ تناولِ صدرِ الكلامِ** على سبيلِ القطعِ[3] ، فكانَ كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيلِ }[4] ، **وإنمَا الدخولُ في التناولِ القطعي**[5] ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَأَيدِيَكُمْ إِلَى المَرَافِقِ }[6] . قلنَا: تقديرُ الكلامِ وثلاثةٌ، والزائدُ عليهَا إليهَا[7] **، فالامتدادُ**[8] والتناولُ قطيعانِ، فتكونُ[9] الغايةُ[10] **لإسقاطِ ما** وراءَها[1] ، لا لِمدِّ الحكمِ إليهَا، الَّذي هوَ حكمُ[2] **عدمِ التناولِ**[3] **القطعي، ملابسٌ بالتاءِ،** كائناتٍ[4] **للمذكرِ،** أو بالعكسِ، اعتبارًا لتأنيثِ **الجماعةِ، وبدونِها، أي التاءِ، كائناتٍ**[4] **للمؤنثِ،** فرْقًا بينَهما، وللمذكَّرِ تقدمٌ بالشرفِ والزمانِ. ووجهُ تركِ ما دونَ ثلاثةٍ[5] هاهنا، وفيما سيجيءُ سبقَ[6] . **ولو**[7] ذكرَ إعلامًا لوجوبِ تغييرِ[8] **واحدٍ (إلى**

---

[3] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[4] سورة البقرة الآية: 187 .
[5] **من ب و ح ، وفي الأصل: القطع .**
[6] سورة المائدة الآية: 6 . وتمامها: { يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ... وامسحوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين } .
[7] **ساقطة من ح .**
[8] **ح : فالفالامتداد .**
[9] ب و ح : فيكون .
[10] ح : الغايات .
[1] ب : رايها .
[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[3] **ساقطة من ب .**
[4] **ب و ح : كائنا .**
[5] **ح : ثلاث .**
[6] أي قوله: " ولما كان الغرض من ذكر أسماء العدد بيان الأحكام المختصة بها ترك ما كان على القياس " .
[7] **ب و ح : ولكن لو .**
[8] ح : تغير، وساقطة من ب .

أحدٍ، وواحدةٍ)[9] إلى إحدَى عندَ التركيبِ **مطلقًا، وحذْفِ النونِ من** ثنتانِ واثنتانِ عندَ التركيبِ معَ العشرةِ، لكانَ أوجَهَ.

وثلاثةَ عشرَ / 82 /،والزائدُ عليها منتهيًا، **إلى تسعةَ عشرَ، كائنٌ للمذكرِ، إبقاءً للجزءِ**[10] الأوَّلِ بحالهِ[11] ، **وحُذِفُ**[12] **التاءُ من** الثانِي كراهة اجتماع علامتَي التأنيثِ من جنسٍ واحدٍ، فيما هوَ **كالكلمةِ الواحدةِ، بخلافِ إحدى عشرةَ، وتاءُ ثنتانِ واثنتانِ**[1] ، **لَما لزمتا الوسَطَ لعدمِ**[2] مفرديهما، وكانتا بدَلينِ من لامِ الكلمةِ، وهمزةُ الوصلِ للابتداءِ لا للتعويضِ، كانتا كجنسٍ آخرَ، وأمَّا حذفُ[3] **التاءِ من أحدَ عشرَ**[4] **واثنا عشرَ**[5] ، فحَمْلاً على نظيرِهِ[6]، وتبعيدًا عن نقيضِهِ[7].

وثلاثَ عشرةَ[8] **إلى تسعَ عشرةَ للمؤنثِ،** تحقيقًا لتمامِ **المخالفةِ.**

وبابُ نوعِ **عشرينَ**، وهوَ ثمانيةُ ألفاظٍ، **مستعملٌ فيهما**، **أي المذكرِ والمؤنثِ.**

---

(9) ما بين القوسين ساقط من ب .

(10) ح : الخبر .

(11) ح : بحلاله .

(12) ح : وحذفت .

(1) ب : اثنتا .

(2) مكرر في ب .

(3) ح : وحذفت .

(4) ح : إحدى عشرة .

(5) ساقطة من ح .

(6) في هامش ب : وهو ثلاثة عشر .

(7) في هامش ب : وهو إحدى عشرة .

(8) من ب و ح ، وفي الأصل: عشر .

ويعطفُ العددُ[9] **الأكثرُ**[10] الزائدُ على تسعة عشرَ، يعني العقودَ الثمانية، **على العددِ الأقل،** يعني الأحدَ إلى التسعةِ، من[11] غيرِ تغييرِ[12] حالةِ الإفرادِ في التذكيرِ والتأنيثِ، تقولُ: ثلاثةٌ وعشرونَ، **وثلاثٌ وعشرونَ**[1] ، إلى تسعةٍ وتسعينَ، بل تسعٍ وتسعينَ .

ومائةٌ وألفٌ ومائتان وألفان مستعملاتٌ **فيهما**، أي المذكرِ والمؤنَّثِ. ولمْ يذكرْ جمعَهما[2] لعدمِ دلالتِهِ على عددٍ معيَّنٍ، وهيَ[3] **المرادُ من أسماءِ العددِ، ولذا**[4] لمْ يذكرْ بِضْعةً، ولو لمْ يذكرِ التثنيةَ أيضًا، لكانَ أوجهَ؛ لدِلالةِ الاتحادِ في المفردِ عليهِ فيها، معَ كونِها قياسًا. **وهوَ**، أي هذا العددُ، يريدُ مائةً وما زادَ، ملابسٌ **بعكسِهِ، أي** عكسِ ما سبقَ في بابِ العطفِ. يريدُ أنَّه يعطفُ الأقلُّ[5] **على الأكثرِ. تقولُ: مائةٌ وواحدٌ، وثلاثةٌ وخمسةَ عشرَ، وألفٌ ومائةٌ وواحدٌ.**

وقد أحسنَ المصنِّفُ حيثُ قدَّمَ قولَهُ: **ولو كانَ اللفظُ** مذكرًا **كشخصٍ دونَ المعدودِ،** بأنْ أُريدَ بهِ المرأةُ مثلاً، **أو** كانَا ملابسينِ **بالعكسِ،** بأنْ كانَ اللفظُ مؤنَّثًا، كنفسٍ، والمعدودُ مذكَّرًا، بأنْ أُريدَ بهِ **الرجلُ مثلاً**[6] ، **فالأحسنُ رعايتُهُ**، أي رعايةُ اللفظِ، وإنْ كانَ رعايةُ **المعنى** أيضًا جائزةً، تقولُ: ثلاثةُ أشخصٍ، وأربعُ أنفسٍ، وهوَ الأقيَسُ

---

[9] ح : العدد .
[10] ب : والأكثر .
[11] ب : ومن من .
[12] ح : نغر تغير .
[1] ب : ثلاث خمسون ، و ح : ثلاث وخمسون .
[2] ب : جميعهما .
[3] ب : وهو .
[4] من ب و ح ، وفي الأصل: ولذ .
[5] ب و ح : الأقل فيه .
[6] ب : والمعدود مثلا .

والأكثرُ في كلامِهم، ويجوزُ: ثلاثُ أشخصٍ، وأربعةُ أنفسٍ، على بحثِ تمييزِ العددِ.

ولكنْ لو أخَّرَ عن قولِهِ: **ويجوزُ في**[1] **ثمانيَ عشرةَ الفتحُ في** الياءِ، كسائرِ أخواتِهِ[2] ، **والسكونُ لثِقَلِ المركبِ، كـ: معدي كربَ، والحذفُ معَ إبقاءِ الكسرةِ**[3] **الدالةِ**[4] عليها، لزيادةِ التخفيفِ[5] ، **وضَعُفَ** حذفُ الياءِ **معَ فتحِها**، أي النونِ، لغايةِ التخفيفِ، لعدمِ الدلالةِ على الياءِ المحذوفةِ، لكانَ [6] أولى ، كما لا يخفَى. والأوجَهُ من الكلِ **ذكرُهُ في** المذكَّرِ والمؤنَّثِ لعدمِ اختصاصِهِ بأسماءِ العددِ.

وكذا أحسنَ في تقديمِ قولِهِ: **ولا مميِّزَ لواحدٍ واثنانِ، وكذا واحدةٌ**[7] **واثنتانِ وثنتانِ، للتقدمِ**[8] الطبيعيِّ[9] ، وتركَ وجهَهُ، وهوَ الاستغناءُ بلفظي معدودَيهما، مثلَ: رجلٍ ورجلانِ، لإفادتِهما النصَّ المقصودَ بالعددِ؛ لأنَّه في صددِ المسائلِ، لا الدلائلِ[10] .

ولمَّا كانَ لتمييزِ العددِ **أحكامٌ**[11] مخصوصةٌ أيضًا قالَ: **ومميِّزُ الثلاثةِ، والزائدُ إليها، أي إلى العشرةِ، بل العشرِ، مخفوضٌ** بالإضافةِ للتخفيفِ، **مجموعٌ** ليطابقَ

---

(1) مكرر في ب .
(2) ح : أخواتها .
(3) ح : الكشرة .
(4) ب : الدلالة .
(5) ح : التخفيفة .
(6) جواب لقوله: ولكن لو أخر... .
(7) ب و ح : الواحدة .
(8) من ب و ح ، وفي الأصل: للمتقدم .
(9) ب و ح : الطبعي .
(10) ح : الدائل .
(11) من ح ، وفي الأصل و ب : أحكاما .

المعدودُ العددَ، وإنْ[1] وجدَ جمعيَّتُها **معنًى** من جهةِ المعنَى دونَ اللفظِ، **نحوَ**[2] : ثلاثةِ رهطٍ، **إلا في ثلاثمائةٍ إلى تسعِمائةٍ، وذلك أن**[3] **للمائةِ** جمعينِ مئينَ[4] ومئاتٍ، ولا يضافُ العددُ إلى جمعِ المذكَّرِ السالمِ، لا يقالُ: ثلاثةُ مسلمينَ ومائةٍ[5]، فيلزمُ وقوعُ جمعِ **المذكرِ السالمِ بعدَ** /83/ الثلاثِ وأخواتهِ، بعدَ تعوُّدِ وقوعِ جمعِ المذكَّرِ السالمِ بعدَه، ويلزمُ عندَ ذكرِ مميِّزِها، كأنْ يقالَ: ثلاثُمائةِ رجلٍ، مثلاً، أنْ يليَ التمييزُ المجموعَ بالألفِ والتاءِ، بعدَما تُعوِّدَ مجيئُهُ بعدَ ما هوَ في صورةِ **المجموعِ** بالواوِ والنونِ، أعني: عشرينَ إلى تسعينَ، وهما[6] لكونِهما ضدَّي العادتينِ مكروهتانِ، فاقتُصرَ على المفردِ، معَ كونِه أخصرَ.

ومميِّزُ أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ منصوبٌ، لتعذرِ الإضافةِ، لكراهَتِهم جعلَ ثلاثةِ أشياءَ كالاسمِ الواحدِ، بخلافِ نحوِ[7] : **خمسةَ** عشرِكَ، فإنَّ المضافَ إليهِ لمَّا كانَ (غيرَ العددِ، كانَ)[8] منبِّهًا **للتعددِ**[9] ، **وبخلافِ**[10] نحوِ ثلاثِمائةِ رجلٍ، فإنَّ إعرابَ الأوَّلين يمنعُ الاتحادَ في غيرِ بابِ عشرينَ، وإبقاءَ ما في[1] **صورةِ نونِ الجمعِ، أو** حذْفَ نونِ غيرِهِ فيهِ، **مفردٌ؛** لكونِهِ أخفَّ، معَ ثقلِ التركيبِ.

---

(1) ح : ووإن

(2) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(3) ح : لأن .

(4) ساقطة من ب و ح .

(5) ب و ح : ومئات . وانظر شرح الكافية 153/2 .

(6) في هامش ب : " أي اللزومان ". وهما قوله:" فيلزم وقوع.."، و :"ويلزم عند ذكر.." .

(7) ساقطة من ب .

(8) ما بين القوسين ساقط من ح .

(9) ح : لتعدد

(10) ب و ح : وبخلاف نحو .

(1) ساقطة من ب .

ومميِّزُ مائةٍ وألفٍ ومميِّزُ **تثنيَتِهما** ومميِّزُ **جمعِهِ، أي ألفٍ، فإن**[2] **جمعَ**[3] المائةِ لا يستعملُ معَ المميِّزِ **مجرورٌ** بالإضافةِ للتخفيفِ، كما سبقَ، **مفردٌ؛** لأنَّه قد يُضافُ إليهِ، نحوَ: ثلاثةٍ، فيحصلُ التركيبُ فتُرجحُ[4] الخفَّةُ على المطابقةِ، وحُمِلَ المفردُ عليهِ طرْدًا للبابِ.

ولما كانَ من أحكامِ[5] العددِ أنْ يشتقَّ منهُ اسمُ فاعلٍ، أو ما في صورتِهِ، ولكلٍ منهما بحثٌ مختصٌّ، شرعَ فيهِ، فقالَ:

والمفردُ، أي[6] **اللفظُ** الدال على الواحدِ **من** المعدودِ **المتعددِ، ملابسًا باعتبارِ تصييرِهِ،** أي تصييرِ معنَى ذلكَ المفردِ عددًا[7] **أنقصَ** أزيدَ عليهِ بواحدٍ، **الثاني إلى العاشرِ** والعاشرةِ، **لا غيـ**رُ، أي لا يُشتقُّ ممَّا فوقَ العشرةِ؛ لأنه اسمُ فاعلٍ حقيقةً، فيقتضِي[8] مفردًا مشتقًا منهُ، **كـ: ثالثِ اثنيـ**نِ، أي مصيرُهما ثلاثةً. يريدُ أنَّه[9] يضافُ أبدًا إلى الأنقصِ بدرجةٍ، إذْ لا يتصوَّرُ التصييرُ بزيادةِ الواحدِ في الأنقصِ[1] بدرجتينِ، أو المساوِي، أو الزائدِ. **وباعتبار حالِهِ،** أي مرتبتِهِ من العددِ، من غيرِ اعتبارِ معنى التصييرِ، **الأولِ والأولَى إليهِ، أي إلى**[2] **العاشرِ** والعاشرةِ، **والحادِي عشرَ** والحادية عشرةَ[3] **إلى التاسعَ**

---

(2) مكرر في ب .
(3) ساقطة من ب .
(4) ب : فيرجح ، و ح : فرجح .
(5) ب أحكان .
(6) ساقطة من ب .
(7) من ب و ح ، وفي الأصل: عدا .
(8) ح : فيفضي .
(9) من ب ، وفي الأصل: أنهما، وفي ح : أن .
(1) ب : الواحد .
(2) ساقطة من ب و ح .
(3) من ب و ح ، وفي الأصل: عشر .

عشرَ[4] **والتاسعةَ عشرةَ**(3)، **ولا نهايةَ لهُ**، بل يتجاوزُ العشرينَ، ولكنْ **بالواوِ. تقولُ**[5] : **الحادِي والعشرونَ، والثاني والثلاثونَ، والثالثُ والأربعونَ.**

ولمَّا لم يكنْ هذا القسمُ اسمَ فاعلٍ في الحقيقةِ، جُوِّزَ اشتقاقُهُ من الجزءِ الأوَّلِ، والمعنَى على الواحدِ من الجزأينِ، ثمَّ إنَّ الأوَّلَ لا يضافُ إلا إلى[6] مَا فوقَه، يقالُ: أوَّلُ[7] الاثنينِ أو الثلاثةِ، إلى مَا[8] **لا** نهايةَ لَهُ، والباقِي يضافُ إلى مثلِهِ وما فوقَه، يقالُ: ثالثُ الثلاثةِ **ورابعُ** الخمسةِ، ولا يضافُ إلى الناقصُ، فلا يقالُ[9] : ثالثُ اثنينِ، إذْ معناهُ واحدٌ واقعٌ بعدَ الاثنينِ فقطْ، **كـ: حادي عشرَ أحدَ عشرَ،** بإضافةِ **المركبِ الأولِ إلى المركبِ الثاني، أي**[10] **واحدٌ من أحدَ عشرَ متأخرٌ** عن عشرٍ، فيُبنى الجزءانِ من كلِّ المركَّبينِ، (**أو حادِي أحدَ عشرَ، بحذفِ الجزءِ**)[1] الأخيرِ من المركَّبِ الأوَّلِ، معَ بقاءِ المعنَى على حالِهِ، **ويعربُ الجزءُ الأوَّلُ، حينَئذٍ**، لانتفاءِ التركيبِ الموجِبِ للبناءِ، ويُبنى الجزءانِ الباقيانِ لوجودِهِ فيهما.

---

[4] من ب و ح ، وفي الأصل: عشرة .
[5] ح : وتقول .
[6] ساقطة من ب .
[7] من ب و ح ، وفي الأصل: أو .
[8] من ب و ح ، وفي الأصل: معا .
[9] ساقطة من ح .
[10] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[1] ما بين القوسين بدله في ح : " أو حادي عشر بحذف " .

المثنى

ما، اسمٌ، كانَ **في** موضعِ **آخرِهِ،** ولو حَذَفَ: في، لكانَ أخصرَ وأظهرَ[1] ، **ألفٌ** زائدةٌ، **أو** ياءٌ كذلك، **فتحَ ما قبلَها،** أي الياءِ، لظهورِ لزومِ فتحِ ما قبلَ الألفِ[2] **ونونٌ كسِرَتْ؛ ليُفيدَ** ذلكَ الاسمُ **أنَّ معَهُ،** أي معَ مدلولِ مفردِهِ، **مثلَهُ،** أي مثلَ ذلكَ المدلولِ في الوَحْدَةِ والجنسِ فقطْ، فخرجَ نحوُ: غلمانٍ، فلا يُقالُ قُرْءانِ /84/، لطُهْرٍ وحيضٍ عندَ الجمهورِ[3] ، لعدمِ الجنسيَّةِ، بخلافِ: الزيدينِ والقمرينِ[4] ، لأنَّهما

---

(1) ب و ح : أظهر وأخصر .

(2) ح : **ألف** .

(3) قال الرضي: " وهذا الَّذي ذهب إليه المصنف خلاف المشهور في اصطلاح النحاة، فإنهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد،

بمعنَى المسمَّيين بزيدٍ وقمَرٍ، حقيقةً أو مجازًا، فتَتَحقَّقُ[5] الجنسيَّةُ. وحذْفُ النونِ عندَ الإضافةِ لا ينافي كونهَا جزءًا[1] من الدالِّ، لأنَّه كالترخيمِ، ولا يقتضِي خروجَ المضافِ؛ لأنَّ المرادَ أصلُ[2] (الوضْعِ. وجعلُها عِوَضًا عن أصْلِ[3] الحركةِ أو التنوينِ، يقتضِي عدمَ[4])[5] وجودِها إلا بعدَ[6] التركيبِ معَ العاملِ، وليسَ كذلكَ. وإرجاعُ ضميرِ[7] : ليُفيدَ إلى الزوائدِ، يقتضِي كونَها كلمةً لا جزءَها، والمثنَّى غيرُها. وإنْ[8] أردْتَ الوقُوفَ علَى ما هوَ الحقُّ فارْجِعْ إلى صدْرِ الكتابِ.

ولمَّا كانَ انقلابُ الألفِ والهمزةِ[9] في المثنى من بحثِ الصرفِ، لا حاجة إليه في النحْوِ أصْلاً، ترَكَهُ، بخلافِ تعريفِه يُحتاجُ إليهِ في بحثِ الإعرابِ، والنعتِ[10] ونحوِهما، وحذْفِ نونِهِ عندَ

فلا يسمون زيدا، وإن اشترك فيه كثيرون، جنسا، وعند المصنف تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة، كقولك: القرءان للطهر والحيض، والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين الذهب ... " .شرح الكافية 172/2 .

(4) في الأصل: الزيدان والعمران ، وفي ب :الزيدين وقمرين ، وفي ح : الزيدين والعمرين ، وما أثبت هو الوجه .

(5) ب و ح : فيتحقق .

(1) ح : جزء .

(2) ح : الوصل .

(3) ساقطة من ب .

(4) ب : وعدم .

(5) ما بين القوسين ساقط من ح .

(6) ب و ح : بعد عدم .

(7) ساقطة من ح .

(8) ب و ح : فإن .

(9) ب و ح : الهمزة والألف .

(10) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

الإضافةِ، فإنَّه من لوازمِ التركيبِ، (فيناسِبُ[11] **النحوَ الباحثَ عن** التغييراتِ التركيبيَّةِ)[12] **من الإعرابِ والبناءِ، فقالَ: وتحذفُ**[1] **نونَه بالإضافةِ،** لشبَهِهِ بالتنوينِ، لا لقيامِهِ مقامَهُ، لِمَا عرفْتَ. ولو ترَكَ قولَهُ: **وَيحذفُ التاءُ**[2]**في: خُصْيَانِ**[3] تثنيةُ خُصيةٍ[4] ، **وألْيَانِ** تثنيةُ ألْيَةٍ، على خلافِ القياسِ لشدَّةِ الاتصالِ، بحيثُ لا يُنتفعُ[5] بأحدِهما[6] **بدونِ الآخرِ**[7] ، **فكانَا كالمفردِ**[8] ، ويجوزُ إثباتُ التاءِ على القياسِ، **لكانَ**[9] أنسبَ، لعدمِ تعلُّقِهِ بالنحْوِ.

---

[11] ح : فيناسب آلة .

[12] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[1] ب و ح : ويحذف .

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: الياء .

[3] ح : حصيان .

[4] ح : حصية .

[5] ح : ينفع .

[6] من ب و ح ، وفي الأصل: أحدهما .

[7] ب : الأخرى .

[8] قال الجوهري: " الأموي: الخُصية: البيضة. وقالت امرأة من العرب:

لست أبالي أن أكون مُحْمَقَهْ   إذا رأيتُ خُصيَةً مُعلَّقَهْ

والجمع خُصًى، فإذا ثنيت قلت: خُصيانِ ولم تلحقه التاءَ، وكذلك الأليَةُ إذا ثنيت قلت: ألْيَانِ، ولم تلحقه التاء، وهما نادران " . **الصحاح (خصى)** 2328/6 .

[9] جواب لو في قوله: " ولوترك قوله .. " .

المجموع

ما، اسمٌ، إنْ جُعِلَ الزوائدُ حروفَ مبنًى، **أو لفظٌ** إنْ حروفَ[1] معنًى، **دلّ** بالوضْعِ **على أفرادٍ،** فخرجَ التثنيةُ واسمُ الجنسِ؛ لأنَّه وضِعَ للماهيَّةِ، فلذا يصدُقُ على الواحدِ فأكثرَ[2] ، فلا وجْهَ[3] **لقولِ الفراءِ**[4] : إنَّ كلَّ اسمِ جنسٍ لهُ واحدٌ بالتاءِ، كـ: تمْرٍ، أو بالياءِ[5] ، كـ: **رومٍ،** جمْعٌ معَ عدمِ وجودِ خواصِّهِ؛ من عدمِ النسبةِ، والتصغيرِ، وعودِ ضميرِ المفردِ إليهِ، وأمَّا ما ليسَ لهُ واحدٌ، **كذلكَ**، كـ: **خَلٍ**[6] **وتُرابٍ،** فليسَ بجمعٍ، بالاتفاقِ، وخرجَ أسماءُ العددِ أيضًا؛ لأنَّها تدلُّ على آحادٍ **وأجزاءٍ، لا أفرادٍ**[7] ، فإنّ أفرادَ الشيءِ يلزمُه صدقُه، أو صدقُ أصلِه عليها، بخلافِ آحادِهِ، فأفرادُ العشرةِ، مثلاً، كلُّ عشرةٍ، وآحاذُه كلُّ **واحدٍ** منها، فلذا يدلُّ الآحادُ بالأفرادِ.

بحروفٍ مفردةٍ، ليسَ المرادُ بهِ: ما ليسَ بمثنًّى ولا بمجموعٍ، **للدورِ، وخروجِ جمعِ الجمعِ، بل**[1] **إما الأصلِ، وإما الدالِ على الفردِ** حقيقيًّا، كـ: كأنعامٍ، أو اعتباريًّا، كـ: أناعيمَ، فأنعامٌ من حيثُ دلالتُها **على** أفرادٍ من نَعَمٍ جمعٌ، ومن حيثُ دلالتُها على ثلاثةٍ منهُ، مثلاً، مأخوذةٍ جملةً معدودةٍ واحدةً مفردٌ لأناعيمَ، فلذا قيلَ: إنَّ جمعَ الجمعِ لا

---

[1]ب : حرف .
[2]ب و ح : وأكثر .
[3]ب : حاجة .
[4] ح : الفراء. وانظر معاني القرآن 112/3، الفوائد الضيائية 139/2، شرح الكافية 178/2.
[5] ب : أو الياء .
[6] ح : كحل .
[7] ح : الأفراد .
[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

يصدقُ على أقلَّ من تسعةٍ، فخرجَ اسمُ جمعٍ، لا مفردَ لهُ من لفظِهِ، كـ: إبلٍ وغنَمٍ، فإنَّه ليسَ بجمعٍ باتفاقٍ، وإنْ شارَكهُ في الدلالةِ على الأفرادِ، وعدمِ الصدقِ على الواحدِ والاثنينِ، وأمَّا مَا لَهُ صورةُ مفردٍ من لفظِهِ كـ: ركْبٍ في راكِبٍ[2] ، وباقرٍ في بقَرٍ، فجمعٌ عندَ الأخفشِ[3] لصدقِ حدِّهِ عليهِ، واسمُ[4] جمعٍ، لا جمعٌ عندَ سيبويه، فراكبٌ وبقَرٌ ليسَا بمفردَي ركبٍ وباقرٍ عندَهُ[5] ، وإنْ اتفقَ اشتراكُهما في الحروفِ الأصليَّةِ. والَّذي حملَ سيبويهِ على هذا أمرٌ لفظيٌّ، وهوَ عدمُ[6] وجودِ خواصِّ الجمعِ السابقةِ، وقد سبقَ في صدرِ الكتابِ أنَّ نظرَهم لمَّا كانَ في الألفاظِ، جعلُوا الخواص أصْلاً، والحدودَ تَبَعًا، وتمحَّلُوا فيها، وقدرُوا مَا[7] لا وجودَ لَهُ، حِفْظًا للقواعدِ، وتسهيلاً[1] للضبطِ. وتركَ التصريحَ بعدمِ[2] جمعيَّتِهِ، نحوَ: ركبٍ وتمْرٍ؛ إمَّا[3] اكتفاءً بعدمِ صدقِ التعريفِ، لشهرةِ مذهبِ سيبويهِ، أو مَيلاً إلى مذهبِ الأخفشِ، وهو الظاهرُ.

ولو كانَ ذلكَ المفردُ اعتبارًا، أي اعتباريًّا، لا مستعمَلاً /85/، ليدخلَ نحوُ: عباديدَ، يقدَّرُ لهُ عبدودٌ، ونسوةٍ يقدَّرُ لهُ كونُ نساءٍ مفردًا لهُ، كـ: غلامٍ وغِلمَةٍ، ومذاكيرِ في جمعِ ذكرٍ يقدَّرُ لهُ مذكورٌ أو مِذكارٌ،

---

(2) ح : الراكب .
(3) انظر شرح الكافية 178/2 .
(4) من ب و ح ، وفي الأصل: ولسمع .
(5) قال سيبويه: " هذا باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده، ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذوْد، إلا أن لفظه من لفظ واحده، وذلك قولك: رَكْبٌ وسَفْرٌ، فالركب لم يكسّر عليه راكب " . الكتاب 624/3 ، وانظر 625/3 .
(6) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(7) ب : وأما .
(1) ب : تسهيلا .
(2) ب : بعد .
(3) ؛ : وأما .

ومحاسنِ في جمعِ حَسَنٍ يقدَّرُ لهُ محسنٌ، ومشابِهٍ[4] في جمعِ شَبَهٍ يقدَّرُ لهُ مشْبَهٌ، وأحاديثِ النبيِّ ـ عليهِ السلامُ ـ في جمعِ حديثٍ، وليسَ جمعَ الأُحدوثةِ المستعملةِ؛ لأنَّها الشيءُ الطفيفُ الرذيلُ[5] ، **حُوشِيَ النبي ـ** عليهِ[6] السلامُ ـ (عن مثْلِهِ)[7] .

بتغييرِ مَا، حلَّ من حروفٍ، أي بزيادةِ حرفٍ وحركةٍ[8] ، **أو بنقصانٍ**[9] ، ويدخلُ جمعُ السلامةِ؛ لأنَّ زيادةَ الجزءِ أو شبْهِهِ في عدمِ جوازِ الانفكاكِ معَ التصادقِ تغييرٌ، بخلافِ نحوِ: سمعِهم، **ولو كانَ** ذلكَ التغييرُ[1] **تقديرًا، أي**[2] تقديريًّا لا تحقيقيًّا[3] ، **كـ: نِسوةٍ، مثالٌ لجمعٍ** لهُ مفردٌ اعتباريٌّ، وقد سبقَ، **وفُلْكٍ**[4] **،** مثالٌ لجمعٍ لهُ تغييرٌ[5] تقديريٌّ، فضمَّةُ فُلكٍ مفردًا، كضمَّةِ قُفْلٍ، وجمْعًا كضمَّةِ[6] **أُسْدٍ**.

وهوَ، أي الجمعُ، مكسرٌ لو غيِّرَ للجمعيَّةِ[7] ، فخرجَ نحوُ: **مصطفونَ**[8] وظلماتٍ، لأنَّ تغيُّرَهُ بعدَ الجمعيةِ للثقلِ، أو الفرقِ أو نحوِهِ، **بناءُ واحدِهِ،** ولو تقديرًا، تركَهُ اكتفاءً.

---

[4] ح : ومسابه .
[5] ب : الرذل ، و ح : الرزل .
[6] ح : على .
[7] ما بين القوسين ساقط من ح .
[8] ب و ح : أو حركة .
[9] ب : أو نقصان .
[1] ب و ح : التغير .
[2] ساقطة من ب .
[3] ح : تحقيقا .
[4] ح : وذلك .
[5] ب و ح : تغير .
[6] ح : لضمة .
[7] ب : الجمعية .
[8] من ب و ح ، وفي الأصل: مطفون .

وإلا، أي وإنْ لم يُغيَّرْ صيغةُ[9] **واحدِهِ**، **فصحيحٌ**، فالصيغةُ لا تتغيَّرُ[10] عندَهم بتغيُّرِ[11] **الآخرِ، ذاتًا ووصْفًا، وإلا لزِمَ بطلانُ الإلحاقِ في نحو: (سلقى الرجلُ)**[1] ، وعدُّ أبنيةِ الاسمِ الثلاثيِّ[2] أربعينَ، لا عشرةً، والتغيُّرُ[3] **السابقُ لغوي، فلا تناقضَ**، **منكرٌ ذلكَ** الصحيحُ، **لو كانَ في آخرِهِ؛** قيلَ[5] : في آخرِ مفردِهِ، فيلزمُ تكلُّفاتٍ، والظاهرُ ما قلنا في المثنَّى، فواحدٌ، ولو ترَكَ: في، لَسَلِمَ معَ الإيجازِ ، **ولوٌ أو ياءٌ**[6] **حُركَ**[7] **ما قبلَهما**[8] **بجنسيهما**[9] ، **أي ضُم ما قبلَ** الواوِ، وكُسرَ ما قبلَ الياءِ، لفظًا نحوَ: مسلمونَ ومسلمينَ[10] ، **أو** تقديرًا نحوَ: مصطفونَ ومصطفينَ ، **ونونٌ فُتحَتْ في أصلِ الوضعِ** ، فيدخلُ نحوُ: صالحُو[11] القومِ، ويخرجُ نحوُ: مساكينَ؛ لكونِهِ خارجًا **عن المقسمِ، ولأن المرادَ كونُ**[12] **المذكوراتِ زائدةً، كما صرحنا في** المثنَّى، وقد عرفتَ فسادَ جعلِها عِوَضًا، **لِيُفيدَ المجموعُ أو الزوائدُ، أن** **معَهُ ، أي معَ مدلولِ**[13] **مفردِهِ، أكثرَ منهُ**، من جنسهِ. قيلَ: ثبوتُ

---

[9] ح : تغير ضيغة .

[10] ح : يتغير .

[11] ب و ح : بتغيير .

[1] ما بين القوسين من ب و ح ، وفي الأصل: مسلقى الرطب

[2] ب : التلاقي .

[3] ح : والتغيير .

[5] ب و ح : قيل أي .

[6] ب : وواو وياء .

[7] ح : حركت .

[8] ب : قبلها .

[9] من ب و ح ، وفي الأصل: بحسبهما .

[10] ساقطة من ب .

[11] ب : صالحون .

[12] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[13] ح : مدلوله .

الكثرةِ[1] **في المفردِ فرضِي، كـ: فلانٍ**[2] أفقَهُ من الحمارِ. وقد سبقَ وجْهُ[3] **ترْكِ الأعلالِ**[4] .

وقدَّمَ قولَهُ: **وحُذِفَ نونُهُ، أي نونُ**[5] جمعِ المذكَّرِ الصحيحِ، **بالإضافةِ**[6] ، لِمَا سبقَ، معَ كونِهِ حكمًا مؤخَّرًا من الشرطِ طبعًا، ليقربَ من ذِكرِ النونِ.

وشرطُهُ، أي شرطُ قياسِ مذكَّرِ الجمعِ الصحيحِ، ولا حاجةَ إلى إرجاعِ الضميرِ إلى الاسمِ، الَّذي أُريدَ جمعيَّتُه جمعَ الصحيحِ، بل هوَ في غايةِ الركاكةِ، حالَ كونِهِ **اسمًا** لا وصْفًا، **أنْ يكونَ (مدلولُ مفردِهِ)**[7] **مذكرًا** لغويًّا، والمرادُ بالسابقِ[8] **الاصطلاحي، فلا استدراكَ،** فيدخلُ نحوُ: ورقاءَ، وسلمَى، اسمَي[9] رجلينِ، فإنَّهما يجمعانِ بهذا الجمعِ بالاتفاقِ، ونحوُ: طلحة، يجمعُ بسكونِ اللامِ عندَ الكوفيِّينَ[10] ، وبفتْحِها عندَ ابنِ كيسانَ[1] . **فكأنَّ**[2] المصنِّفُ اختارَ قولَهما. وأمَّا

---

(1) ح : كثرة .

(2) ح : لفلان .

(3) ساقطة من ح .

(4) من ب ، وفي الأصل: الاغلام ، وفي ح : الاعلام .

(5) ساقطة من ح .

(6) ح : إضافة .

(7) ما بين القوسين بدله في ح : مفرده مفرده .

(8) أي الجمع الصحيح المذكر، كما في هامش ب .

(9) ح : اسمين .

(10) ح : الكوفيون . وانظر رأيهم في الإنصاف مسألة رقم 4 ص40، التبيين مسألة رقم 26 ص129، شرح الكافية 180/2، شفاء العليل 146/1-147، شرح الأشموني مع الصبان 82/1، المساعد 50/1، النكت الحسان ص196، همع الهوامع 152/1 .

(1) ح : كيساني. وابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، خلط المذهبين الكوفي والبصري لأخذه عن المبرد وثعلب ت 299 هـ. صنف: المهذب في النحو، المسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه

كونُ المرادِ من المذكَّرِ ما يكونُ مجرَّدًا عن التاءِ، ولو مقدَّرًا، ليخرجَ (نحوُ: طلحة، ويدخلَ)[3] نحوُ: ورقاءَ وسلمَى، فبعدَ كونِهِ مخالفًا للُّغةِ والاصطلاحِ، غيرَ مفهومٍ من اللفظِ، لعدمِ القرينَةِ، **عَلَمًا،** دالُّهُ[4] **عالِمًا،** ويجوزُ أنْ يقالَ: تقديرُه أنْ يكونَ مفردُهُ مذكَّرًا (مدلولهُ عَلَمًا عالِمًا)[5] . فالوجهانِ متساويانِ[6] ، لاحتياجِهما إلى ثلاثِ[7] محذوفاتٍ. ولو قالَ: علَمٌ مذكَّرٌ عالِمٌ، لكانَ أظهرَ وأسلمَ، ولو اكتفَي بتذكيرِ العالِمِ، لكانَ أخصرَ، أيضًا.

وَشرطُه حالَ كونِهِ **صفةً** أنْ **يكونَ مدلولُ مفردِهِ مذكرًا عالِمًا،** **أذْكر**[8] التوجيهينِ[1] ، لكنَّ الأوَّلَ، هاهنا، راجحٌ؛ لعدمِ **المساواةِ**[2] ، بدَّلَ العقلَ بالعلمِ؛ ليتناولَ نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { فَنِعْمَ المَاهِدُونَ }[3] ، إذْ لا يطلقُ العاقلُ /86 / عليه ـ تَعالى ـ ، **وأنْ لا**

البصريون والكوفيون، التصاريف، معاني القرآن، غريب الحديث، وغيرها. ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ص170، الفهرست ص120، **معجم الأدباء** 93/5، **مرآة الجنان** 236/2، بغية الوعاة 18/1، شذرات الذهب 232/2، حاشية على شرح بانت سعاد 104/1، تاريخ الأدب العربي **لبروكلمان** 71/2 .

وانظر رأيه في الإنصاف مسألة رقم4 ص40، التبيين مسألة رقم 26 ص129 .

(2) ب : فكأنه .

(3) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(4) ب و ح : أي مدلوله، وأي مكررة في ب .

(5) ما بين القوسين بدله في ب و ح : أي داله علما عالما أي داله .

(6) ب و ح : مساويان .

(7) من ب و ح ، وفي الأصل: ثلث .

(8) ح : إذ .

(1) ب : الوجهين .

(2) ب : المساويات .

(3) سورة الذاريات الآية: 48. وتمامها { والأرض فرشناها ... } .

يكونَ مؤنَّثُها، أي مؤنثُ تلكَ الصفةِ[4] **المفردةِ**[5] **فعلاءَ**[6] كـ: حمراءَ، فإنَّه لا يقالُ: أحمرونَ، للفرقِ بينَه وبينَ أفعلِ التفضيلِ، كـ: أفضلونَ، ومعنَى الصفةِ كاملٌ في التفضيلِ، للدلالةِ على الزيادةِ، فيناسِبُه أشرفُ الجمعِ، **ولا فَعلى**، بفتحِ الفاءِ، كـ: سَكرى، لا يقالُ: سكرانُونَ، فرْقًا بينَها[7] وبينَ فعلانةٍ، كـ: ندمانةٍ، ولكونِ التاءِ أصلاً في الفرقِ، اختِيرَ في مذكَّرِها أشرفُ الجمعِ، نحوَ: ندمانونَ[8] ، **وأنْ لا يستويا**، أي المذكرُ والمؤنثُ، **فيها**، أي في تلكَ الصفةِ، **كـ: جريحٍ**، بمعنَى مجروحٍ[9] أو مجروحةٍ، وكـ: علامةٍ. ولذا[10] اقتصرَ على الشروطِ الخمسةِ، وتركَ السادسَ المذكورَ في (الكافيةِ[11])، وتركَ **الجموعَ**[12] الشاذَّةَ ؛ لأنَّ موضعَها اللغةُ.

ومؤنثٌ عطفٌ[1] **،** على: مذكرٌ[2] ، والمرادُ بهِ الاصطلاحيُّ[3] أيضًا، فيدخلُ نحوُ: طلحاتٍ[4] ، **لو كانَ**

---

[4] بياض في ح .

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: المفرد .

[6] من ب و ح ، وفي الأصل: فعلى .

[7] ب : بينهما .

[8] ب : مانون .

[9] ح : المجرور .

[10] ب و ح : فلذا .

[11] انظر شرح الكافية 182/2 .

[12] ب : المجموع ، و ح : الجمع . وراجع هذه الجموع الشاذة في شرح الكافية 183/2.

[1] ب : على عطف .

[2] في قول ابن الحاجب: وإلا فصحيح مذكر لو كان في آخره واو أو ياء ... إلخ ص315-350.

[3] ح : الاصطلاح .

[4] ح : ظلمات .

في آخِرِهِ، أي في آخِرِ الجمعِ الصحيحِ، تذكرْ ما سبقَ، **ألفٌ وتاءٌ زائدتان**[5] .

وشرطُه، أي شرطُ هذا الجمعِ، **لو كانَ مفردُه صفةً،** أنْ يجمعَ مذكرُه (**بالواو والنون،** اكتفَى)[6] بأقوى الأحول، **إنْ كانَ،** أي إنْ وُجدَ، **مذكرُه،** كـ: مسلمةٍ، لئلا يلزمَ مزيةُ الفرع على الأصلِ، **وإلا،** أي وإنْ لم يوجدْ مذكَّرُه، **فَ**شرطُه وجودُ **التاءِ في مفردِهِ**، كـ: حائضةٍ[7] **وطامثةٍ**[8] ، لمَنْ حدثَ لها الحيضُ والطمثُ، فيقالُ: **حائضاتٌ وطامثاتٌ**[9] ، بخلافِ الحائضِ والطامثِ، فإنَّهما بمعنَى مَنْ ثَبتَ لَهُ أحدُهما في الجملةِ، أعني: (التاءَ إلى آخرِهِ)[10] ، فجمْعُهما: حوائضُ وطوامثُ، لا غيرُ، **وإلا**[1] **،** أي وإنْ لم يكنْ صفةً، **جُمِعَ من** غيرِ اعتبارِ شرطٍ. ولو زادَ: سماعًا، لسلِمَ من اعتراضِ الرضيِّ[2] بعدمِ الاطرادِ.

والجمعُ الصحيحُ مذكرًا ومؤنثًا، مبتدأٌ، **وأفعالٌ،** أي جمعٌ على وزنِهِ، **وأفْعُلٌ،** بضمِّ العينِ كـ: أفْلُسٍ، **وأفعِلةٌ،** بكسرِ العينِ كـ: أرغفةٍ، **وفِعْلةٌ،** بكسرِ الفاءِ كـ: غِلْمةٍ، **للقلةِ،** خبرٌ. يعني: يطلقُ على[3] **ما** دونَ العشرةِ، بلا قرينةٍ.

---

(5) في ح مرسومة كذا: زائدتن .

(6) ما بين القوسين بدله في ح : " كمسلمة لئلا يلزم " .

(7) ب : كحائضيّة ، و ح : كحاضة .

(8) ح : وطامثة .

(9) ح : وطامسات .

(10) ما بين القوسين بدله في ب و ح : البالغة .

(1) ب : ووإلا .

(2) شرح الكافية 187/2.

(3) ساقطة من ح .

وغيرُها، أي[4] غيرُ[5] المذكوراتِ من الجموعِ، للكثرة[6] ، أي تطلقُ[7] على ما[8] فوقَ العشرةِ بدونِها. قال الرضيُّ[9] : " الظاهرُ أنَّ الصحيحَ لمطلقِ الجمعِ من غيرِ نظرٍ إلى القلّةِ والكثرةِ، فيصلحُ لهمَا "[10] . واعلمْ[11] أنَّه إذا لم يأتِ للاسمِ إلا جمعُ قلَّةٍ، كـ: أرجُلٍ في: الرجْل ، وإلا[1] جمعَ كثرةٍ كـ: رجالٍ في: الرَّجُل، فهوَ مشتركٌ بينَ القلَّةِ والكثرةِ، وقد يستعارُ أحدُهما للآخَرِ معَ وجودِهِ، كقولِهِ[2] ـ تعالى ـ: { ثَلاثَةَ قُرُوءٍ }[3] ، مَع وجودِ[4] أقراءٍ[5] .

ولمَّا كانَ الأسماءُ المتصلةُ بالأفعالِ مبيَّنةً في كتبِ الصرفِ؛ مطوَّلاتِها ومختصراتِها، بخلافِ التثنيةِ والجمعِ، ترَكَ تعريفاتِها[6] ، وإنْ كانَت من المبادئ[7] ، وقد مرَّ ترْكُ صِيَغِهَا، فقالَ:

---

(4) مكرر في ب .

(5) ساقطة من ح .

(6) ب : للكسرة .

(7) ب و ح : يطلق .

(8) ساقطة من ب .

(9) ساقطة من ب

(10) عبارة الرضي: " وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة، والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة فيصلحان لهما " . شرح الكافية 191/2 .

(11) ح : وواعلم .

(1) ب و ح : أو إلا .

(2) من ب و ح ، وفي الأصل: لقوله .

(3) سورة البقرة الآية: 228. وتمامها: { والمطلقات يتربصن بأنفسهن ... } .

(4) ح : هذا .

(5) ب و ح : الأقراء .

(6) ح : تعريفها .

(7) ح : المباد .

المصدر[1]

يعملُ كفعلِهِ المشتق منهُ، **عمَلاً مطلقًا** عن قيدِ الزمانِ؛ لأنَّ عملَه لمناسبةِ الاشتقاقِ، وهو متحقّقٌ بينَه وبينَ مطلقِ الفعلِ، فيعملُ معَ كلِّ زمانٍ، بخلافِ الفاعلِ والمفعولِ، فإنَّ عملَهما لمشابهةِ المضارعِ فقطْ، فاشتُرطَ زمانُهُ، هكذا قيلَ[2] ، وفيهِ أنَّ عملَه ليسَ **لمجردِ**[3] مناسبةِ الاشتقاقِ، بلْ معَ كونِه بتقديرِ أنْ معَ الفعلِ، كما **اعترفُوا** بهِ، وهما لا يدلانِ على الحالِ البتَةَ، فلا بدَّ من عدمِ الاقترانِ لها، ومَنْ أرادَ التفصيلَ، فليرجعْ إلى (لبِّ الألبابِ وشرحِهِ).

ما لم يكنْ، مدةَ عدمِ كونِ المصدرِ مفعولاً مطلقًا حقيقةً، تأكيدًا، أو نوعًا، أو عددًا، فلا يعملُ حينَئذٍ، **لأنَ العملَ،** حينَئذٍ[4] **لفعلِهِ**، وهذا

---

[1] مكرر في ح .
[2] ساقطة من ب .
[3] ب و ح : بمجرد .
[4] ساقطة من ب .

من فروعِ التقديرِ[5] المذكورِ، كعدمِ عملِهِ مصغَّرًا وموصوفًا[6] ومعرفًا باللامِ، كذا في (لب الألبابِ[7]) والرضي[1] . وقيلَ: إذْ لا يجوزُ إعمالُ الضعيفِ (معَ وجدانِ القويِّ)[2] . وهذا لا يفيدُ /87 / الامتناعَ. ونحوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَ الأميرِ اللِّصَ، بإعمالِ المصدرِ، تجوزٌ[3] ؛ لأنَّ تسميتَه بالمطلقِ مجازٌ. كذا في الرضيِّ[4] .

إلا لو كانَ المطلقُ بدلاً عن[5] فعلِه المحذوفِ وجوبًا، استثناءٌ مفرَّغٌ من الظرفِ المحذوفِ، ولو للمصدريَّةِ؛ تقديرُه: لأنَّ العملَ لفعلِه في كلِّ موضعٍ، أو وقتٍ، إلا موضعَ أو وقتَ أنْ كانَ بدلاً، فإنَّ فيهِ اختلافًا. فعندَ السيرافيِّ[6] **العملُ للفعلِ المقدرِ**[7] ، وعندَ سيبويهِ

---

[5] ساقطة من ب .
[6] ب و ح : موصوفا ومصغرا .
[7] ب : في لب اللباب .
[1] قال الرضي: " والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول، لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الَّذي لا يدخل الأفعال، ومن ثم يمنع الوصف ثلاثتها عن العمل". شرح الكافية 197/2. وانظر 196/2 .
[2] ما بين القوسين بدله في ح : " وحوان اللغوي " .
[3] ب و ح : يجوز .
[4] قال الرضي: " وأما قولك: ضربتك ضرب الأميرِ اللصَ، فالمصدر العامل ليس مفعولا مطلقا في الحقيقة، بل المفعول المطلق محذوف، تقديره: ضربا مثل ضرب الأميرِ اللصَ " . شرح الكافية 2/ 195 .
[5] ب : من .
[6] هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان السيرافي، حذق علوم العربية ومهر فيها. ت 368 هـ. صنف: شرح كتاب سيبويه، أخبار النحويين البصريين، الإقناع في النحو، وغيرها. ترجمته في: إنباه الرواة 313/1، معجم الأدباء 648/5، وفيات الأعيان 78/2، الفهرست ص93، لسان الميزان 218/2، مرآة الجنان 390/2، معجم المؤلفين 242/3.
[7] انظر شرح الكافية 197/2.

للمصدرِ لقيامِهِ مقامَ الفعلِ[8] ، لا لمصدريَّتِهِ، وكونِهِ مقدَّرًا بأنْ معَ الفعلِ حتَّى جوَّزَ تقديمَ معمولِهِ عليهِ، واستتارَ الضميرِ فيهِ، فجعَلَه كالظرفِ العاملِ. فعلى كِلا المذهبينِ يجوزُ تقديمُ المعمولِ. كذا في **الرضي**[1]، (**ولبِّ الألبابِ**)[2] ،. فوجْه الوجهينِ واحدٌ، لا وجهانِ، كمَا تُوُهِّمَ.

ومعمولُه، أي المصدرِ، يتقدَّمُ عليهِ **لوظرْفًا،** نحوَ قولِهِ[3] : { **وَلا تَأْخُذْكُم**[4] بِهِمَا رَأفَةٌ }[5] ، { فَلَمَّا بَلَغَ[6] مَعَهُ السَّعْيَ }[7] ؛ **لأن** المانعَ تأويلُهُ بأنْ معَ الفعلِ، فإنَّ معمولَ[8] الصلةِ لا يتقدَّمُ على الموصولِ، وليسَ المؤوَّلُ بشيءٍ في حكمِهِ[9] من كلِّ وجْهٍ، معَ أنَّ **الظرفَ كالجزءِ**[10] للعاملِ، لملابستِهِ[11] إليهِ في الأغلبِ، فيدخلُ فيما لا يدخلُه الأجانِبُ، وأنَّه معمولٌ ضعيفٌ، يكفيهِ رائحةُ الفعلِ، حتَّى

---

[8] **الكتاب** 115/1، 189. وقد صحح ابن يعيش مذهب سيبويه. شرح المفصل 59/6.

[1] ح : الضمير .

[2] قال الرضي: " فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر؛ لأنه إما عامل لا بتقدير أن، وهو المانع من تقديم المعمول، وإما غير عامل " . شرح الكافية 197/2.

[3] ب و ح : قوله تَعالى .

[4] ح : يأخذكم .

[5] سورة النور الآية: 2 .تمامها: { ... في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر }.

[6] ب : بلغى ، وح : بالغ .

[7] سورة الصافات الآية: 102. وتمامها: { ... قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى } .

[8] ح : معموله .

[9] ب : حكم .

[10] ب و ح : كالحميم .

[11] ب : لمناسبته .

يعملَ فيهِ حرفُ النفْي، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ }[1] . هذا ما اختارَه الرضيُّ[2] ، والجمهورُ منعُوا مطلقًا، وقدرُوا العاملَ[3] فيما ذُكِرَ من الآيتينِ[4] ، ونحوِهما.

ولا يضمرُ فيهِ، نائبُ الفاعلِ، أي لا يقعُ الإضمارُ في المصدرِ، بأنْ استترَ فيهِ مرفوعُهُ، كالفعلِ والصفةِ، بخلافِ: ضربي زيدًا، وذلكَ لأن النسبةَ إلى المرفوعِ مأخوذٌ[5] في وضعِهما، فيُحكمُ (بأنَّ الاستتارَ)[6] عندَ عدمِهِ، وأمَّا المصدرُ فالواضِعُ نظرَ في وضعِهِ إلى ماهيَّةِ الحدثِ فقطْ، لا إلى ما قامَ بهِ، فاقتضاؤُهُ[7] للمرفوعِ عقلي، لا وضعي، فلا يحتاجُ إلى[8] الأمرِ الحكميِّ. وقيلَ: لو أُضمرَ في مفردِ[9] المصدرِ، لأُضمرَ في[10] مثنَّاهُ وجمعِهِ، قياسًا على الواحدِ، فيلزمُ اجتماعُ التثنِيَتينِ[1] والجمعَينِ، وهما في الفعلِ راجعانِ[2] إلى الفاعلِ،

---

(1) سورة القلم الآية: 2.

(2) قال الرضي: " وأنا لا أرى منعا من تقديم معموله عليه إذا كان ظرفا أو شبهه نحو قولك: اللهم ارزقني من عدوك البراءة، وإليك الفرار ". شرح الكافية 195/2.

(3) قال العكبري في توجيه إعراب قوله تَعالى: { ولا تأخذكم بهما رأفة }: " لا يجوز أن تتعلق الباء بـ: رأفة؛ لأن المصدر لا يتقدم عليه معموله، وإنما يتعلق بـ (تأخذ)، أي: ولا تأخذكم بسببهما، ويجوز أن تتعلق بمحذوف على البيان أي: أعني بهما، أي لا ترأفوا بهما". إملاء ما منّ به الرحمن 153/2 .

(4) ح : آيتين .

(5) ب و ح : مأخوذة .

(6) ما بين القوسين بدله في ب و ح : بالاستتار .

(7) ب : فاقتضائه .

(8) ساقطة من ب .

(9) من ب و ح ، وفي الأصل: ضمير .

(10) من ب و ح ، وفي الأصل: لا في ضمير .

(1) ب و ح : التثنين .

(2) من ب و ح ، وفي الأصل: راجعين .

وكذا في[3] الصفةِ، بخلافِ المصدرِ، فإنَّ لهُ في نفسِهِ تثنيةً وجمْعًا. وفيهِ بحثٌ.

أمَّا أوَّلاً فلأنَّا[4] نمنعُ صحةَ القياسِ، لوجودِ المانعِ، على زعمِهم، في المقيسِ، فكانَ كالفعلِ.

وأمَّا ثانيًا فلأنَّه[5] لا يجري في التأكيدِ، فلو قيلَ: نقيسُ، فقد عُرِفَ[6] حالُهُ.

وأما ثالثًا[7] فإنَّهم إنْ[8] أرادُوا الاجتماعَ في اللفظِ حقيقةً فباطلٌ، إذِ الكلامُ في الاستتارِ، وإنْ أرادُوا: لا بدَّ من علامةٍ في استتارِ ضميرِ المثنَّى والجمعِ، ولمَّا اتحدَا في الصفةِ اكتفى بتثنيتِهما[9] ، فلم يلزمِ الاجتماعُ، بخلافِ المصدرِ، نمنعُ لزومَها والسندُ الظرفُ، واسمُ الفعلِ. وقولُ مَنْ قالَ: إنَّ الإضمارَ فيهما، تسَامُحٌ، لقيامِهما مقامَ ما أُضمرَ فيهِ، لا حقيقةً، والمصدرُ غيرُ قائمٍ مقامَ[10] غيرِهِ بعدَ[11] كونِهِ كلامًا على السندِ الأخصِّ؛ لأنَّ الأفعالَ الغيرَ المتصرفةِ، وأفعلَ مِنْ، مثلاً، (مسندٌ آخرُ)[1] غيرُ صحيحٍ، إذْ (لا إضمارَ)[2] حقيقةً في شيءٍ من الأشياءِ، بل هوَ حكميٌ محضٌ، واعتباريٌ صِرْفٌ، حقَّقْنَاهُ في صدرِ الكتابِ. ولا فرقَ بينَ الفعلِ واسمِهِ في المعنَى، بل في أمورٍ

---

[3] ساقطة من ح .

[4] ب :فلن ، وح :فأنا .

[5] ب و ح : فأنه .

[6] ب وح : عرفت .

[7] ح : ثلاثا .

[8] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب وح .

[9] ح : بتثنيتها وجمعها .

[10] ساقطة من ح .

[11] بعدها في الأصل: كلامه ، وهي مقحمة هنا .

[1] ما بين القوسين بدله في ح : سندا خير غير .

[2] ما بين القوسين بدله في ب : الإضمار .

لفظيَّةٍ، لِمَا مرَّ، والمقتضِي للاستتارِ وهو الدلالةُ على الفاعلِ موجودٌ فيهما على السواءِ، وإنْ أرادُوا الاجتماعَ في اللفظِ حكمًا، لكونِ المستترِ في حكمِ الملفوظِ، فمنقوضٌ بالصفةِ، وكونُ فاعلِها عينَها في الذاتِ والخارجِ، لا يدفعُ[3] الضررَ، بل يَزيدُهُ.

وجازَ حذفُ فاعلِهِ، أي المصدرِ، لِمَا ذُكِرَ في الإضمارِ بعينِهِ. وقيلَ: لأنَّه لو لم يَجُزْ[4] ، **لزِمَ إضمارُهُ** /88 / **إذا كانَ غائبًا مقدمًا**. وهذا، بعدَ كونِهِ[5] مبنيًا على مغايرةِ العلَّتين[6] ، ممنوعٌ، إذْ لو أُريدَ بالإضمارِ مَا سبقَ، أعني: الاستتارَ، وهوَ الظاهرُ، فالملازمةُ ممنوعةٌ، لجوازِ[7] أنْ يقالَ، مثلاً: زيدٌ ضربُهُ شديدٌ، وإنْ أُريدَ المطلقُ، فبطلانُ[8] اللازمِ ممنوعٌ. والمسندُ مر[9] .

وجازَ إضافتُهُ إليهِ، أي الفاعلِ، قيلَ: معَ أنَّ إعمالَهُ منوَّنًا[1] أولى؛ لأنَّه، حينَئذٍ، أقوَى مشابهةً[2] للفعلِ، لكونِه نكرةً، وهذا، معَ كونِهِ مخصوصًا بإضافةِ المعرفةِ[3] **خلافُ ما**[4] صرَّحَ بهِ الرضيُّ[5] من العكسِ، **وإلى المفعولِ**.

---

[3] ب : يرفع .

[4] ح : يجزم .

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: كون .

[6] ح : العيلتين .

[7] ب : بجواز .

[8] ب : فيقال .

[9] ب : والسند مر ، وفي هامشها: وهو : زيد ضربه شديد . و ح : والسند ما مر .

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: منويا .

[2] ح : مشابهته .

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: النكرة .

[4] ساقطة من ح .

وقلَّ إعمالُهُ، أي المصدرِ، ملابسًا **باللامِ** المعرفةِ، لامتناعِ تقديرِهِ بأنْ معَ الفعلِ، وإنَّمَا جازَ على قلَّةٍ فرْقًا بينَ الشيءِ والمقدَّرِ بِهِ. وهذا في الفاعلِ والمفعولِ بهِ الصريحِ، وأمَّا في الظرفِ فكثيرٌ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { لا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ}[6] .

اسم[1] الفاعل

يعملُ كفعلِهِ، لو كانَ ملابسًا **بمعنَى الحالِ أو الاستقبالِ**[2] **،** تحقيقًا كـ: زيدٌ ضاربٌ عمرًا الآنَ، أو غدًا، أو حكايةً بأنْ يقدِّرَ المتكلِّمُ نفسَه موجودًا[3] في ذلكَ الزمانِ الماضِي، أو يُقدَّرَ الزمنُ المذكورُ موجودًا الآنَ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: {وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيهِ[4] }[5] . قيلَ:

---

[5] قال الرضي: " وليس أقوى أقسام المصدر في العمل المنون، كما قيل، بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل؛ لكون الفاعل إذن كالجزء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشدّ شبها بالفعل... " . شرح الكافية 196/2 .

[6] سورة النساء الآية: 148 . وتمامها: { ... من القول إلا من ظُلم } .

[1] مكرر في ب .

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: والاستقبال .

[3] ساقطة من الأصل: زيادة من ب و ح .

[4] ب : ذراعيه بالوصيد .

إنَّ هذا الاشتراطَ في نصبِ المفعولِ بهِ، لا في الفاعلِ مضمرًا أو مظهرًا، ولا في الظرفِ.

واعتمدَ، عطفٌ على الفعلِ المحذوفِ بعدَ: لو، على المبتدأِ، **ولو بعدَ الناسخِ**، نحوَ: كانَ زيدٌ ضاربًا عمرًا، (**أو ذي الحالِ**، كـ: جاءَ زيدٌ راكبًا جَمَلاً، **أو الموصوفِ**، كـ: جاءَ رجلٌ[6] ضاربٌ عمرًا)[7] ، **أو الاستفهامِ** بالهمزةِ، أو بغيرِها، نحوَ : أضاربٌ زيدٌ عمرًا، **أو حرفِ النفْيِ؛** من، [و][1] ما، ولا، وإنْ[2] ، **ولو حَذفَ الحرفَ** ليشملَ النفيَ المستفادَ من الاسمِ والفعلِ[3] ، **كما ذُكرَ في بحثِ المبتدأِ، لتتم**[4] الفائدةُ في تغييرِ[5] عبارةِ (الكافيةِ)، **أو النداءِ،** نحوَ: يا طالِعًا جبَلاً. وهذا عندَ[6] **ابنِ مالكٍ**[7] . واعترضَ عليهِ ابنُهُ[8] ، وابنُ هشامٍ، بأنَّه ليسَ كالاستفهامِ والنفي في التقريبِ من الفعلِ؛ لأنَّ حرفَ النداءِ

---

[5] سورة الكهف الآية: 18 .

[6] من ب ، وفي الأصل: زيد .

[7] ما بين القوسين ساقط من ح .

[1] زيادة يقتضيها السياق .

[2] ساقطة من ح .

[3] ساقطة من الأصل، زيادة من ب و ح .

[4] ب : لتم .

[5] ب : تغير .

[6] ساقطة من ب .

[7] قال ابن مالك:

كفعله اسمُ فاعلٍ في العَمـلْ	إنْ كـانَ عـن مُضيِّهِ بمعــزلِ
وولـي استفهاماً أو حرفَ نِدَا	أو نفياً أو جَا صفةً أو مُسندا

[8] هو بدر الدين أبو عبد الله محمد بن الشيخ جمال الدين محمد بن مالك الطائي الجياني، أخذ عن والده، ت : 686 هـ. صنف: شرح الألفية، تكملة شرح التسهيل، شرح الحاجبية، وغيرها. ترجمته في: الوافي بالوفيات 204/1، مرآة الجنان 203/4، بغية الوعاة 1/ 225، شذرات الذهب 398/5 . النجوم الزاهرة 373/7، الإعلام بوفيات الأعلام ص466.

مخصوصٌ بالاسمِ، فكيفَ يكونُ مقرِّبًا من الفعلِ؟ وقالا: اعتمدَ في مثلِه على الموصوفِ المقدَّرِ[9] . وهذا ما اختارَه ابنُ الحاجبِ.
وأقولُ نُصْرةً لابنِ مالكٍ[1] : **إن حرفَ النداءِ قائمٌ مقامَ: أدعُو،** فهذا يكفِي في التقريبِ. ولو أُجيزَ الاعتمادُ على الموصوفِ المقدَّرِ، لَلَغَا **شرْطَ الاعتمادِ**[2] ، **إذ لا بد لكل صفةٍ من صاحبٍ تَجْري**[3] عليهِ؛ **ملفوظٍ، أو مقدرٍ.**

ولم يذكرِ الموصولَ، لأنَّ المرادَ بهِ هاهنا اللامُ فقطْ، إذِ الصفةُ **لا تقعُ**[4] **صلةً إلا** لَها، وسيذكرُ. فلو ذُكرَ هاهنا لزمَ التكرارُ، ولو اكتفَى بالأوَّلِ أوهَمَ اشتراطَ الحالِ، أو الاستقبالِ فيهِ أيضًا، فظهرَ أنَّ مرادَ ابنِ الحاجبِ من صاحبِهِ غيرُ الموصولِ، لا مَا يَعُمُّهُ، كما تُوهِّمَ. ثمَّ قيلَ: إنَّ هذا الاشتراطَ في البارزِ، لا **في المستترِ والظرفِ.**

ويضافُ اسمُ[5] الفاعلِ لو أُريدَ ذِكرُ مفعولِهِ[6] في المعنَى إليهِ **إضافةَ معنًى، لو كانَ اسمُ الفاعلِ بمعنَى**[7] **الماضِي؛ لامتناعِ**[8] نصبِهِ، **ولو وُجِدَ معمولٌ** منصُوبٌ، نحوَ: زيدٌ مُعطي عمرٍو دِرهمًا **أمسِ، قدرَ فعلٌ** ناصبٌ، **نحوَ:** أعطَى. وهذا جوابٌ عن تمسُّكِ الكسائيِّ، حيثُ[1] يجوِّزُ عملَه بمعنَى الماضِي[2] . ولو قالَ: التقديرُ

---

[9] قال بدر الدين: " وقوله: أو حرف نِدَا، مثاله: يا طالعا جبلا، وليس المسوِّغ الاعتماد على حرف النداء، لأنه كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل؛ لأن النداء من خواصّ الأسماء". شرح ألفية ابن مالك ص163 .

[1] ب : ابن مالك رحمه الله .

[2] ب : **للاعتماد** .

[3] ح : يجري .

[4] ب و ح : يقع .

[5] ب : **أي اسم** .

[6] ح : **المفعول** .

[7] ب : **وبمعنى** .

[8] ب : لامتناعه .

[1] ب : في حيث .

خلافُ الظاهرِ، نقولُ: لَمَّا لم نجدْ عملَهُ[3] في المفعولِ الأولِ، معَ كثرةِ دورِهِ في الكلامِ، كانَ قرينةً للتقديرِ. وقال السيرافيُّ[4] : الأجودُ أنْ يقالَ: إنَّما نُصبَ الثاني، هاهنا[5] ، ضرورةً حيثُ لم يمكِنِ[6] الإضافةُ إليهِ، ولا يجوزُ بدونِ هذه الضرورةِ. وقالَ الأندلُسيُّ[7] ، ردًّا على جوازِ الحذفِ: لا يستقيمُ ذلكَ في مثلِ: هذا ظانٌّ زيدٌ أمسِ قائمًا، لامتناعِ الاقتصارِ[8] . وقالَ الرضي[9] : " يمكِنُ أنْ /89/ يُرتكبَ جوازُ ذلكَ[10] معَ القرينةِ، وإنْ كانَ قليلاً، كمَا يجيءُ في أفعالِ القلوبِ. ويُضعِفُ مذهبَ السيرافيِّ قولُهم[1] : هذا ضاربٌ زيدًا[2] أمسِ وعمْرًا، إذْ لا اضطرارَ، هاهنا، إلى نصبِ عمرٍو؛ لأنَّ حمَلَ التابعِ على إعرابِ المتبوعِ الظاهرِ هوَ[3] أولى[4] ".

---

[2] انظر الجمل ص84، البسيط في شرح الجمل 990/2، 1008، التسهيل ص137، شرح الوافية نظم الكافية ص324، أوضح المسالك 248/2، شرح الكافية 279/1، و 200/2، الموفي في النحو الكوفي ص80، الخلاف النحوي الكوفي ص161 .

[3] ب : يجد عله .

[4] انظر شرح الكافية 200/2 .

[5] ب و ح : هاهنا الثاني .

[6] ب : يكن .

[7] هو أبو حيان النحوي ، مرت ترجمته في حواشي ص 90 حاشية 3 .

[8] انظر شرح الكافية 200/2 .

[9] عبارة الرضي: " وللفارسي أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة، وإن كان قليلا، كما يجيء في أفعال القلوب. ويضعف مذهب السيرافي قولهم: هذا ضارب زيد أمس وعمرا، إذ لا اضطرار هاهنا إلى نصب (عمرا) ؛ لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر الأولى " . شرح الكافية 201/2 .

[10] ب : ذلك جواز .

[1] ب : في قولهم .

[2] ب : زيد .

[3] ساقطة من ب و ح .

[4] ب : ولى .

وباللامِ[5] ، أي بسببِ[6] دخولِ اللامِ الموصولةِ، دونَ المعرفةِ، على اسمِ الفاعلِ، **يستوي الجميعُ**[7]، أي جميعُ[8] الأزمنةِ، لكونِهِ، حينَئذٍ، فعلاً حقيقةً ومعنًى.

وكذا المبالغةُ. أوزانُها العاملةُ ثلاثةٌ؛ مِفعالٌ، وفَعولٌ، وفَعِلٌ، وزادَ سيبويهِ[9] : فَعيلاً، وفَعِلا. إنْ أرادَ أنَّ أوزانَ[10] المبالغةِ كذي اللامِ في استواءِ الجميعِ، لم يستقِمْ في المعطوفاتِ، وإنْ أرادَ أنَّها كاسمِ الفاعلِ في العملِ والاشتراطِ، يردُ عليهِ أنَّهم صرَّحُوا بأنَّه لا يُشترطُ معنَى الحالِ والاستقبالِ في المبالغةِ.

ثم إنَّ هذا عندَ البصريَّةِ[1] . وقالَ الكوفيَّةُ[2] : **لا تعملُ**[3] المبالغةُ لِفواتِ المشابهةِ بتغييرِ[4] الصيغةِ، وإنْ جاءَ بعدَه منصوبٌ فبِفعْلٍ مقدرٍ[5] عندَهم[6] . وأجابَ البصريَّةُ: بأنَّ معنَى المبالغةِ

---

(5) ب : باللام .

(6) ب :سبب .

(7) ب وح : الجمع .

(8) ب وح : جمع .

(9) الكتاب 110/1 .

(10) ب : أوزن .

(1) راجع مجالس ثعلب ص124، 196 .

(2) ب : الكوفيون .

(3) ب و ح : يعمل .

(4) ب و ح : بتغير .

(5) تابع المصنف هاهنا كثيرا من المصادر النحوية حينما نسبت إلى الكوفيين منع إعمال صيغ المبالغة، وأن ما بعدها على إضمار عامل. انظر شرح جمل الزجاجي 561/1- 562، التسهيل ص136، النكت الحسان ص62، البحر المحيط 434/5، المساعد 193/2،شرح شذور الذهب ص396، همع الهوامع 87/5. والصحيح أن هذا ليس مذهبهم جميعا؛ فالفراء نصّ صراحة في كتابه (معاني القرآن) 228/3 على جواز إعمال أمثلة المبالغة في الشعر. قال: " ... ولو قلت: هذا طَمِعٌ فيما قبلك كان جائزًا، وقال لبيد:

جابِرٌ[6] **لِمَا** فاتَ من المشابهةِ اللفظيَّةِ. ورُدَّ بأنَّ المبالغة كالزيادةِ التفضيليَّةِ، تجعلُ[7] الاسمَ بعيدًا من مشابهةِ الفعلِ، فكيفَ يكونُ **جابِرًا**[1] ؟ ويمكنُ أنْ يُدفعَ بأنَّ الأصلَ في أفعلِ التفضيلِ الزيادةُ على الغيرِ، فملاحظةُ الغيرِ هيَ الَّتي بعَّدتْهُ من المشابهةِ، وأمَّا مجرَّدُ الزيادةِ والمبالغةِ في الحدثِ فمقرِّبٌ؛ لكونِهِ بمنزلةِ التجدُّدِ.

واسمُ المفعولِ، أي هوَ كاسمِ الفاعلِ في العملِ، والاشتراطِ.

والمثنى المجموعُ، صحيحًا أو مكسَّرًا من اسمِ الفاعلِ **والمفعولِ، كالمفردِ من اسمِ الفاعلِ**[2] **في العملِ والاشتراطِ. والمثنى** والصحيحُ ظاهرٌ لبقاءِ صيغةِ المفردِ، وأمَّا المكسَّرُ فلِكونِهِ فرعَ **الواحدِ.**

وجازَ حذفُ النونِ من مثنَّاهما ومجموعِهما **بالعملِ، أي بسببِ** عمَلِ النصبِ على المفعوليَّةِ، **معرفًا، أي لو**[3] داخلاً عليهِ اللامُ **الموصولةُ لاستطالَتِهِ**، فجازَ الحذفُ للتخفيفِ. فلا[4] بدَّ من القيدينِ

أو مِسحَلٌ عَمِلٌ عضادةَ سَمحَجٍ بسَرَاتها نَدَبٌ له وكُلومُ

فأوقع (عمل) على العضادة، ولو كانت عاملا كان أبين في العربية، وكذلك إذا قلت للرجل: ضرَّابٌ، وضروبٌ فلا توقعنَّها على شيء لأنهما مدح، فإذا احتاج الشاعر إلى إيقاعهما فعل، أنشدني بعضهم:

وبالفأسِ ضرابٌ رءوسَ الكرانفِ " . وانظر إعراب القرآن 129/5، شرح الكافية 202/2، تذكرة النحاة ص695، الخلاف النحوي الكوفي ص167-168 .

(6) بعدها في ح : أي الكوفية .

(6) ب : جائز .

(7) من ح ، وفي الأصل: بجعل ، و في ب : يجعل .

(1) ب : جائزا .

(2) ب و ح : الاسم الفاعل .

(3) ساقطة من ب و ح .

(4) ب : ولا .

المذكورين، لعدمِ جوازِ الحذفِ عندَ انتفاءِ أحدِهما، على ما صرَّحوا بِهِ.

الصفة المشبهة

باسمِ الفاعلِ في أنَّها[1] **تثنى وتجمعُ**[2] **وتذكرُ وتؤنثُ، تعملُ كفعْلِها**، بل تزيدُ عليهِ؛ لأنَّها تنصبُ عندَ البصريَّةِ[3] ، لا فعلُها، من غيرِ اشتراطِ زمانٍ، لكونِها بمعنَى الثبوتِ، لا الحدوثِ المقتضِي للزمانِ، **لو اعتمدَتْ** على ماسبقَ. **وهيَ**، أي الصفةُ المشبَّهةُ، ملابسةً **باللامِ** المعرفةِ لا الموصولةِ، **أو مجردةٌ** عنها انفصالٌ حقيقيٌّ.

والمعمولُ، أي معمولُ الصفةِ المشبَّهةِ الظاهرُ لا المضمرُ، (ملابسٌ **باللامِ أو مضافٌ** إلى الضميرِ)[4] ، بلا واسطةٍ أو بها، لا مطلقُ المضافِ، **أو مجردٌ** عنهما[5]، فيدخلُ[6] : الحسنُ وجهُ غلامٍ في

---

[1] ب و ح : من حيث إنها .

[2] ب : ويجمع .

[3] انظر الأصول في النحو 224/1 .

[4] ما بين القوسين ساقط من ح .

[5] ح : عنها .

[6] ب و ح : فيدخل نحو .

المجرَّدِ، لا المضافِ. فالانفصالُ أيضًا حقيقيٌّ، لا لمنْعِ الخلوِّ، كما تُوهِّمَ. فتضربُ[7] الاثنينِ في الثلاثةِ، فتصيرُ ستّةً[8] .

وهوَ، أي معمولُها في هذهِ الأقسامِ السِّتَّةِ، **مرفوعٌ** بالفاعليَّةِ، **أو منصوبٌ على التشبيهِ بالمفعولِ، في المعمولِ المعرفةِ** عندَ البصريَّةِ[1] ؛ لأنَّهم لا يجوِّزونَ تعريفَ التمييزِ، وعلى التمييزِ **عندَ** الكوفيَّةِ[2] ، لتجويزِهِم إيَّاهُ، **وعلى التمييزِ، بمعنَى المصدرِ، أي جعلِ** معمولِ الصفةِ تمييزًا، **في غيرِها**، أي غيرِ المعرفةِ، **أو مجرورٌ** بإضافةِ الصفةِ إليهِ، **فيصيرُ**، بضربِ[3] **الستةِ في الثلاثةِ، ثمانيةَ عشرَ.**

وامتنَعَ منهاالحسنُ وجهِهِ، باللامِ في الصفةِ المضافةِ[4] **إلى** معمولِها المضافِ، لعدمِ إفادةِ الإضافةِ خفّةً؛ لأنَّها إمَّا[5] بحذْفِ التنوينِ

---

[7] ب : فيضرب ، و ح : فبضرب .
[8] ب و ح : يصير ستا .
[1] **انظر الأصول في النحو** 224/1، التسهيل ص139-140، **المساعد** 216/2 .
[2] اختلف النقل عن الكوفيين في جواز تعريف التمييز. فبينما نقل أبو حيان عن **الكسائي في (ارتشاف الضرب)** 194/2، **والقرافي عن ثعلب في (الاستغناء في أحكام الاستثناء) ص**388، أن التمييز لا يكون إلا نكرة، نقل آخرون؛ كالبطَلْيوسي في (الحلل في شرح أبيات **الجمل**) **ص**24، وابن عقيل في (**المساعد**) 66/2، والسيوطي في (همع الهوامع) 72/4، عن الكوفيين ، وآخرون كأبي حيان في (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) ص142، وآخرون عن بعض الكوفيين كأبي حيان في (البحر المحيط) 199/1، والصبان في (حاشيته على شرح الأشموني) 44/3، أنَّ التمييز يجوز أن يكون معرفة. وانظر في هذا الخلط والاضطراب في النقل: الخلاف النحوي **الكوفي ص**345 .
[3] ح : يضرب .
[4] ح : **المضاف** .

/90 / أو النونِ، أو بحذفِ ضميرِ الموصوفِ منها ومن[6] معمولِها، أو نقْلِه منهُ[7] إليها، ولا شيءَ منْها فيهِ. **وامتنعَ الحسنُ وجهٍ، أو وجهِ[1] غلامٍ**، في الصفةِ المضافةِ إلى معمولِها المجرَّدِ منهما[2] ؛ لأنَّ هذه الإضافةَ، وإنْ أفادتِ التخفيفَ بنقْلِ الضميرِ، لكنَّهم لم يجوِّزوا إضافةَ المعرفةِ إلى النكرةِ[3] . ولم يذكرِ المختلَفَ فيهِ؛ وهوَ: حَسَنُ وجههِ، بإضافةِ الصفةِ المجرَّدةِ عن اللامِ إلى معمولِها المضافِ. فكأنَّه اختارَ مذهبَ الكوفيِّينَ[4] ، فإنَّهم يجوِّزونَه[5] **في السَّعَةِ، بلا قُبْحٍ**، لانتفاءِ المانعينِ المذكورينِ.

وما، (صفةٌ، **فيهِ ضميرٌ** واحدٌ، إمَّا بنفسِهِ، أو معمولِهِ)[6] ، **أحسنُ**، لأنَّ الضميرَ فيهِ بقدرِ[7] الحاجةِ، من غيرِ زيادةٍ **ولا نقصانٍ وما فيهِ ضميرانِ حَسَنٌ**، لاشتمالِهِ على المحتاجِ إليهِ، لا أحسنُ لاشتمالِه على زائدٍ. **وإلا**، أي وإنْ لم يكنْ في الصفةِ، ولا في معمولِهِ[7] ضميرٌ، **فقبيحٌ**، لعدمِ الرابطِ بالموصوفِ[8] لفظًا.

---

[5] بعدها في الأصل: أن، وهي مقحمة هاهنا، وكلمة (بحذف) غير معجمة الحرف الأول .

[6] ب : أو من .

[7] من ب و ح ، وفي الأصل: منها .

[1] ح : وجهه .

[2] ب : عنهما ، و ح : منها .

[3] ح : لنكرة .

[4] انظر شرح الكافية 207/2، شرح الألفية لابن الناظم ص175، همع الهوامع 97/5.

[5] ح : يجوزونها .

[6] ما بين القوسين بدله في ب و ح :" قسم فيه ضمير واحد إما في نفس الصفة أو معمولها".

[7] ح : يقدر .

[7] ح : معمولها .

[8] ح : بالموصول .

ولمَّا كانَ وجودُ الضميرِ في الصفةِ غيرَ ظاهرٍ ظهورَهُ **في المعمولِ**، ذكرَ قاعدةً يُظْهِرُ بها وجودَه[8] وعدمَه، فقالَ: **ولو رُفِعَ بها**، نائبُ الفاعلِ، أي بالصفةِ، أي لو رفَعَ الصفةُ اسمًا ظاهرًا بالفاعليَّةِ، **فلا ضميرَ**[1] ، **لامتناعِ**[2] **تعددِ الفاعلِ، وإلا**، أي وإنْ لم يُرْفَعْ بها، **سواءٌ نَصَبَتْ**[3] **على التشبيهِ**[4] ، **أو جرتْ بالإضافةِ**، **فَفِي الصفةِ ضميرٌ**، **لامتناعِ خلو الصفةِ عن الفاعلِ كالفعلِ، مطابقٌ** ذلكَ الضميرُ **للموصوفِ** في التذكيرِ، والتأنيثِ، والتثنيةِ، والجمعِ، كمطابقتِها إيَّاهُ.

والفاعلُ والمفعولُ اللازمانِ، أرادَ بلزومِ المفعولِ تعدِيَةَ فعلِهِ إلى واحدٍ، فإنَّ ذلكَ الواحدَ ينوبُ منابَ الفاعلِ، فلا يبقَى مفعولٌ منصوبٌ، فيكونُ كاللازمِ. **والمنسوبُ** كهاشِميٍّ، **كـ: هيَ**، **أي كالصفةِ**[5] المشبَّهةِ، فيما ذُكِرَ من الأقسامِ[6] **والأحكامِ**. **وأما المتعدي منها**[7] ، فلا يجوزُ نصبُ فاعلِهِ، ولا جرُّهُ؛ لِئلا يشتَبِهَ بالمفعولِ، على تقديرِ حذفِهِ. وحُمِلَ عليهِ، عندَ الأكثرينَ[8] ، ما ذُكِرَ مفعولُه منصوبًا **بعدَه**.

---

[8] ح : وجود

[1] ب و ح : فلا ضمير فيها .

[2] ب : لامتنا .

[3] ب : نصب .

[4] بعدها في ح : أو على التمييز .

[5] ح : الصفة .

[6] ب : أقسام .

[7] ح : منهما .

[8] ح : الأكثر .

اسم التفضيل

قياسُهُ **للفاعلِ،** أي لتفضيلِهِ على غيرِهِ في الفعلِ، لا لتفضيلِ المفعولِ، إذْ لو كانَ لهما كَثُرَ الاشتباهُ، فجعلُوهُ قياسًا في الأكثرِ، وهو الفاعلُ. **وقدْ جاءَ سماعًا لِ**تفضيلِ **المفعولِ، كـ: أشهرَ، أي أكثرَ** مشهوريّةً. ولو تَركَ هذا أيضًا، لكانَ أنسبَ؛ لأنَّه من أحوالِ الوضعِ والصيغةِ.

ويستعملُ[1] اسمُ التفضيلِ بأحدِ الثلاثةِ، بطريقِ الانفصالِ الحقيقيِّ، **باللامِ المعرفَةِ، فيطابقُ** موصوفَهُ؛ إفرادًا، وتثنيةً، وجمْعًا، وتذكيرًا، وتأنيثًا، للزومِ مطابقةِ[2] الصفةِ لموصوفِها، لعدمِ المانعِ **الذي**[3] سيجيءُ، كـ: زيدٌ الأفضلُ، الزيدانِ الأفضلانِ، الزيدونَ الأفضلونَ، هندٌ الفضلى، الهندانِ[4] الفضلَيانِ، (الهنداتُ[4] الفضلَياتُ)[5] ، **أو بِمِنْ، فهوَ مفردٌ مذكَّرٌ** حينَئذٍ لفظًا أبدًا، وإنْ كانَ موصوفُه غيرَه، لكراهَتِهم لُحوقَ أداةِ التثنيةِ والجمعِ والتأنيثِ المختصةِ **بالآخِرِ**[6] ، بما في حكمِ الوسطِ، لامتزاجِهِ بمِن التفضيليَّةِ، لكونِها الفارقةَ بينَه وبينَ بابِ أحمرَ، فكأنَّها من تمامِ الكلمةِ. عكسَ ترتيبَ (الكافيةِ) ،لأنَّ[1] الثالثَ فرعُ الأوَّلينِ في المطابقةِ وعدمِها، والأوَّلَ

---

(1) ح : ويستمعل .

(2) ب : **مطابق** .

(3) **ساقطة من ح** .

(4) من ب و ح ، وفي الأصل: الهنديان .

(5) ما بين القوسين ساقط من ح .

(6) ح : بالأخير .

(1) **ساقطة من ح** .

على أصلِ القياسِ دونَ الثاني، **أو الإضافةِ**[2] **،** فحينَئذٍ لَهُ معنيانِ.

أشارَ إلى الأوَّلِ، وهوَ الأكثرُ بقولِهِ: **فلو كانَ** اسمُ التفضيلِ المضافُ **للزيادةِ عليهِ،** أي على المضافِ إليهِ الدالِّ عليهِ الإضافةُ، **وشرطُه،** أي شرطُ اسمِ التفضيلِ المضافِ في إفادةِ هذا المعنَى، **دخولُه فيهِ** /91/، أي دخولُ مدلولِ اسمِ التفضيلِ في مفهومِ المضافِ إليهِ، **وإنْ كانَ خارجًا** بحسبِ الإرادةِ، لئلا يلزمَ تفضيلُ الشيءِ على نفسِهِ، والجملةُ معترضةٌ، **جازَ المطابقةُ** للموصوفِ لعدمِ المانعِ المذكورِ، والإفرادُ معَ التذكيرِ، وإنْ كانَ موصوفُه غيرَهما لمشابهةِ[3] **أفعلَ منْ في**[4] كونِ المفضَّلِ عليهِ مذكورًا معَه، **وإلا،** أي وإنْ لم يكنِ اسمُ التفضيلِ للزيادةِ على ما أُضيفَ إليهِ فقط، بل للزيادةِ[5] **مطلقًا، فيطابقُ** موصوفَه لعدمِ المشابهةِ.

ويعملُ اسمُ التفضيلِ **في مظهرِ الرفعَ** على الفاعليَّةِ، ولا ينصبُ المفعولَ بهِ اتفاقًا، فيقدَّرُ في[6] قولِهِ ـ تَعالى ـ: { هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ }[7] فعْلٌ ناصبٌ كـ: يعلمُ. وأمَّا العملُ في المستترِ فجائزٌ بغيرِ شرطٍ، بل لازمٌ إذا لم يرفعْ ظاهرًا. وكذا العملُ في الحالِ، **والظرفِ**[1] ، والتمييزِ، لأنَّها معمولاتٌ ضعيفةٌ، يكفيها[2] **رائحةُ الفعلِ.**

---

[2] ب : والإضافة .

[3] ب : لمشابهته .

[4] ساقطة من ح .

[5] ب : للزمان .

[6] ب و ح : في نحو .

[7] سورة الأنعام الآية: 117. وتمامها: { إن ربك هو...} . وقد وردت الآية مضطربة في جميع النسخ. ففي الأصل: وهو أعلم بمن يضل . وفي ب و ح : وهو أعلم من يضل .

[1] ب و ح : الظرف والحال .

[2] ح : تكفيها .

وأمَّا العملُ في المظهرِ فلَه[3] **شروطٌ**[4] ، بيَّنَها بقولِهِ[4] **في نحو: مَا رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عين زيدٍ**، يريدُ اسمَ تفضيلٍ[5] يكونُ صفةً لمعمولٍ منفيٍّ، والضميرُ الراجعُ إلى الموصوفِ يكونُ في متعلَّقِهِ، لا فيهِ، وتدخلُ[6] من التفضيليَّةُ على ضميرِ[7] فاعلِهِ، مقيَّدًا بحالٍ. وتركَ ضابطَ (الكافيةِ)، لغموضِهِ وصعوبةِ فهمِهِ، واكتفَى بالتشبيهِ[7] والتمثيلِ لوضوحِهِ، لاسيَّما على المبتدئ. وقد سبقَ مِرارًا وجْهُ تركِ الدليلِ، وهو كونُ اسمِ النتفضيلِ، حينَئذٍ، بمعنَى فعلِهِ، إذِ[8] النفيُ في الكلامِ يتوجَّهُ إلى القيدِ، فينبغي[9] الزيادةُ، فيبقَى أصلُ الفعلِ، فيكونُ أحسنُ، مثلاً، بمعنَى: حَسُنَ، معَ أنَّه لو لم يعملْ، حينَئذٍ، بل رُفِعَ اسمُ التفضيلِ على الخبريَّةِ، وما بعدَه على الابتداءِ، يلزمُ الفصلُ بينَه وبينَ معمولِهِ، أعني: منهُ، بأجنبيٍّ، وهوَ المبتدأُ، ولو عَمِلَ يكونُ فاعلاً، لا أجنبيًّا.

وجاء[1] **: من عين** زيدٍ، يريدُ حذفَ[2] **المجرورِ** من: منهُ، وكلمةَ: في، أو نحوُها في هذا[3] **المثالِ المذكورِ معَ بقاءِ البواقِي على** حالِها، **وكـ: عين زيدٍ أحسنَ فيها الكحلُ**. يريدُ تبديلَ: رجلاً أحسنَ (في عينِهِ الكحلُ)[4] إلى آخرِهِ، في المثالِ الأوَّلِ ونحوِهِ بهذِهِ العبارةِ

---

[3] ب : قلة .
[4] ساقطة من ح .
[5] ب و ح : التفضيل .
[6] ب و ح : ويدخل .
[7] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[7] ح : التثنية .
[8] ب : إذا .
[9] من ب و ح ، وفي الأصل: فيبقى .
[1] ب و ح : وجاز .
[2] ب و ح : حذف الضمير .
[3] ب و ح : نحو .
[4] ما بين القوسين بدله في ب : في عين عينه .

ونحوِها[5] . وفي هذا المثالِ: من التفضيليَّةُ مقدَّرةٌ بعدَ الكحلِ، فيلزَمُ الفصلُ.

(الفعلُ الماضي

ما)[1] **،** فعلٌ، دلَّ بالوضعِ **على ما مضَى،** المضيِ[2] ، أو زمانٍ، أو حدثٍ، أو شيءٍ مضَى بالمعنَى[3] اللغوي. فخرجَ نحوُ: أمسِ، ولم يضربْ، ودخلَ نحوُ: إنْ ضربْتَ ضربْتُ، وعَسَى.

وبُنِيَ الماضِي، لعدمِ مقتضي الإعرابِ، **على الفتحِ** لفظًا، نحوَ: ضرَبَ، أو تقديرًا، نحوَ: غزَا، لا السكونِ معَ كونِهِ أصلاً في البناءِ،

---

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: ونحوه .

[1] ما بين القوسين مطموس في ب .

[2] في هامش ب : عطف بيان لـ (ما مضى) .

[3] ح : بمعنى .

لمشابهتِهِ الاسمَ في وقوعِهِ موقعَه في نحوِ: زيدٌ ضربَ وضاربٌ[4] ، **ما لمْ يلحقْهُ**، أي الماضِي، **الواوُ** الضميرُ، قدَّمَه لقرْبِ لازِمِهِ من الفتحِ ووجوديَّتِهِ؛ **لأنَّه، أي الماضِي، يُضمُّ**، حينَئذٍ، لفظًا، نحوَ: ضربُوا، أو تقديرًا، نحوَ: غزَوا، **والضميرُ المتحرِّكُ المرفوعُ؛ لأنَّه يسكُنُ**، حينَئذٍ، نحوَ[5] : ضربْنَ، وضرَبْتَ ُِ، وضربْتما، وضربْتم، وضربْتن.

(المضارع

ما)[1] ، **فعلٌ، دل** بالوضعِ **على** الزمانِ **الحالِ والاستقبالِ، بالاشتراكِ على الأصح**[2] .

وهوَ، أي المضارعُ، معربٌ لمشابهتِهِ الاسمَ لفظًا، ومعنًى، **واستعمالاً، منهُ** ، **أي من**[3] بينِ أنواعِ الفعلِ، لا غيرُ، لعدمِ المشابهةِ التامةِ[4] فيهِ، **لو، إنْ، لم**(3) **يتصلْ بهِ**، أي بالمضارعِ **نونُ التوكيدِ**[5]

---

(4) ح : صارف .

(5) ب : في نحو .

(1) ما بين القوسين بياض في ب .

(2) ح : الصح .

(3) ساقطة من ب .

(4) ب : التام .

(5) ب و ح : التأكيد .

خفيفةً أو ثقيلةً، فإنَّه، حينَئذٍ، مبنيٌّ على الضمِّ في جمع[6] **المذكر،** **وعلى الكسر**[7] في الحاضرةِ، وعلى الفتحِ في غيرِهما[8] /92 /؛ لأنَّهما[1] بمنزلةِ الجرِّ، فلو دخلَ الإعرابُ قبلَها يلزمُ دخولُه **في وسطِ** الكلمةِ، ولو دخلَ عليها، فهيَ كلمةٌ أُخرى حقيقةً، **ونونُ** جمعِ **المؤنثِ،** فإنَّه، حينَئذٍ[2] ، مبني على السكونِ، حمْلاً على الماضِي.

وإعرابُه، أي المضارعِ، **رفعٌ، ونصبٌ، وجزمٌ.**

فَالمضارعُ **الصحيحُ** الآخرُ، **المفردُ** غيرُ المثنَّى والمجموعِ، **سوى الحاضرةِ،** أي المخاطبةِ، ملابسٌ **بالضمةِ** رفعًا، **والفتحةِ** نصبًا، **لفظًا** ملفوظينِ، **والسكونِ** جزمًا، كـ: يضربُ، ولن يضربَ، ولمْ يضربْ، **وغيرُه،** أي غيرُ المفردِ المستثنَى[3] منهُ الحاضرةُ صحيحًا، أو معتلاً، **بالنونِ** رفعًا، **وحذفِها** نصبًا وجزمًا[4] ، **نحوَ**[5] : يضربانِ، **ولمْ** يضربَا، ولن يضربا[6] ؛ لأنَّ الضميرَ المرفوعَ لَمَّا عُدَّ جزءًا، بدليلِ سكونِ آخِرِ نحو: ضربْنَا دون ضَرَبَنا، جعلُوا الإعرابَ بعدَه، ولَمَّا لمْ يتحمّلِ الألفُ والواوُ الحركةَ جعلُوا إعرابَه[7] **بالنونِ، لعدمِ** إمكانِ حرفِ العلَّةِ، فحذفُوها في الجزمِ **حذفَ الحركةِ، وحملُوا النصبَ** عليهِ دونَ الرفعِ؛ لأنَّ الجزمَ بدَلَ الجرِّ، فالنصبُ يناسبُه في مخرج

---

(6) ب : جميع .
(7) من ب و ح ، وفي الأصل: الكسرة .
(8) ب : غيرها .
(1) ب : لأنها .
(2) ساقطة من ح .
(3) من ب و ح ، وفي الأصل: المثنى .
(4) من ب و ح ، وفي الأصل: وجرا .
(5) ب : نحوما .
(6) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب ، و في ح : ولم يضربا .
(7) ح : إعراب .

أصلِهما وكونِهما[8] علامَتَي الفضلةِ، فلذا يحملُ على الجرِّ دونَ الرفعِ في الأسماء فيناسِبُ بدلَهُ، فيحملُ عليهِ في الأفعالِ أيضًا.

والمعلُّ الآخِرُ **بالألفِ،** قدَّمَه لحقَّتِه ووحْدَتِهِ، **بالضمةِ** رفعًا، **والفتحةِ**[1] نصبًا، **تقديرًا** مقدَّرتينِ، **والحذفِ،** أي حذفِ الآخِرِ جزْمًا، نحوَ: يخْشَى، ولن يخشى، ولم يخشَ[2] ، **والمعتلُ بغيرِهِ،** أي غيرِ الألفِ، يعني: الواوَ والياءَ، **بالضمةِ رفعًا تقديرًا،** **والفتحةِ** نصبًا **لفظًا،** **والحذفِ** جزْمًا، نحوَ: يغزُو، ويرمِي، ولن يغزُوَ، (ولن يرمِيَ)[3] ، ولم يغْزُ[4] ، ولم يرْمِ.

وفي كلامِ المصنفِ نظرٌ من وجوهٍ؛ الأولُ أن الضمةَ والفتحةَ في الصحيحِ المفردِ يكونانِ تقديرًا في الوقفِ، والثاني أنَّ السكونَ فيهِ أيضًا يكونُ تقديرًا في نحوِ: لم يضربِ الرجلُ، والثالثُ إرجاعُ[5] ضميرِ غيرِهِ إلى المفردِ بلا قرينةٍ، معَ أنَّ الظاهرَ رجوعُهُ إلى الصحيحِ، والرابعُ الفتحةُ في المعتلِّ بغيرِ الألفِ تكونُ[6] تقديرًا في **الوقفِ ولو قالَ: فالمفردُ سوى الحاضرةِ بالضمةِ والفتحةِ مطلقًا، ولو** تقديرًا، والسكونِ كذلكِ، في الصحيحِ والحذفُ في المعتلِّ وغيرُهُ بالنونِ وحذفِها، لسلِمَ معَ الإيجازِ. **ويرفعُ المضارعُ لو جُردَ عن الناصبِ والجازمِ**[7] الآتيينِ. وعاملُه التجرُّدُ عندَ الكوفيِّينَ[1] ،

---

[8] ب : كونهما .

[1] ب : **والفتح** .

[2] بعدها في ح : ولم يحسوا .

[3] ما بين القوسين ساقط من ب .

[4] ح : ولم يغزو .

[5] ح : إرجاء .

[6] ب و ح : يكون .

[7] ح : **عن النواصب والجوازم** .

[1] عمم الشارح هنا نسبة هذا الرأي للكوفيين كافة وهو في ذلك يتابع بعض النحويين. انظر شرح جمل الزجاجي 131/1، شرح الفريد ص172. **فقد نسب** لنحاة الكوفة رأيان آخران؛ **الأول أن رافع الفعل المضارع الزوائد التي في**

ووقوعُه موقعَ الاسمِ عندَ البصريِّينَ[2] . **وينصبُ المضارعُ بـ: أنْ**[3] **، وَكلمةُ أنْ التي بعدَ العلمِ مخففةٌ** من الثقيلةِ، فلا تنصبُ المضارعَ؛ لأنَّها للتحقيقِ، فيناسِبُ العلمَ، والناصبةُ للرجاءِ والطمعِ، فلا يناسبُهُ، فحينَئذٍ لا بدَّ من السينِ، أو سوفَ، أو قدْ، أو حرفِ النفيِ، كقولِهِ ـ تَعالى: { عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ }[4] **، والتي بعدَ الظنِ تحتملُ**[5] **المخففةَ** باعتبارِ دلالتِهِ على الوقوعِ، والناصبةَ باعتبارِ عدمِ التَّيقُّنِ.

وينصبُ المضارعُ **بـ: لنْ،** وهيَ، أي لنْ، موضوعةٌ **لنفْيِ الفعلِ المستقبلِ. وإذنْ، لو** كانَ فعلُه **مستقبلاً،** لا[6] حالاً، إذِ الغالبُ في إذنْ معنَى الشرطِ والجزاءِ، والأصلُ والغالبُ فيهما[1] **الاستقبالُ،** وإذنْ عاملٌ ضعيفٌ، فلا تعملُ[2] **إلا على حالٍ أغلبَ وأقوى، وقد**

أوله أي حروف المضارعة وهو مذهب الكسائي وأبي بكر بن الأنباري. انظر إيضاح الوقف والابتداء 153/1، **الأضداد ص**153. والرأي الثاني أن رافعه المضارعة، وهو مذهب ثعلب. انظر شرح اللمحة البدرية 269/2، **شرح الأشموني** 547/1، همع الهوامع 274/2، **الخلاف النحوي الكوفي ص**151-153.

[2] ليس هذا رأي البصريين جميعا.، وإنما هو رأي جمهورهم. انظر الكتاب 10/3، **المقتضب** 5/2. فقد خالف الأخفش أصحابه البصريين في ذلك، وذهب إلى أن الفعل المضارع مرفوع لتعريه من العوامل اللفظية. انظر همع الهوامع 164/1، **الأشباه والنظائر في النحو** 238/1، **في مصطلح النحو الكوفي ص**101، **الخلاف النحوي الكوفي ص**153 .

[3] **من ب و ح ، وفي الأصل: بأن .**

[4] سورة المزمل الآية: 20 . وتمامها: { ... منكم مرضى } .

[5] ب و ح : يحتمل .

[6]**ساقطة من ح .**

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: فيها .

[2] ب و ح : يعمل .

يجرَّدُ عن الشرطِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ }[3]، وقد يكونانِ في الماضِي كقولِهِ[4] : { إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ[5] }[6]، فظهرَ ما في قولِ مَنْ قالَ: لكونِها جوابًا وجزاءً، وهما لا يمكنانِ إلا في المستقبل[7] ، وقدْ أصابَ في تقديمِ هذا الشرطِ، إذْ في عبارةِ (الكافيةِ) فصلٌ بين الأصلِ والفرعِ، ولكنْ لمْ يُصبْ في تبديلِ الاعتمادِ بالعملِ في قولِهِ: **ولم يكنْ** فعلُه **معمولاً لِمَا قبلَها**[8] **، إذْ لا عملَ في نحو: و ـِ /93/ إذنْ لأخرجَن**[9] **، للاعتمادِ مَعَ عدمِ العمل، كما لا عملَ في نحو: أنَا إذنْ أكرمُكَ، ونحو: إنْ تأتِني إذنْ أكرمْكَ،** وحصرُوا الاعتمادَ في هذه الثلاثةِ، فيكونُ المرادُ الاعتمادُ الكاملُ. ووجْهُ اشتراطِ[10] ضعفِهِ ومغلوبيَّتِهِ[11] وقوعُهُ[12] بينَ المتَّصلَينِ، لا توَاردُ العاملَينِ على معمولٍ واحدٍ، لعدمِ تمشِّيهِ في الأوَّلَينِ، والاختلافُ بالكليَّةِ والجزئيَّةِ في المعمولِ كافٍ، كقولِكَ: مرادِي **أنْ تقومَ**[1] ، ولعدمِ امتناعِهِ، بل وقوعِهِ إذا اختلفَ محلُّ العملِ، كـ: مررْتُ بزيدٍ، فلِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ: أكرمُكَ، في الثالثِ منصوبًا **لفظًا**[2] **، ومجزومًا محلاً؟**

---

[3] سورة الشعراء الآية: 20 . وتمامها: { قال ... } .

[4] ب و ح : كقوله تَعالى .

[5] ح : **علمت** .

[6] سورة المائدة الآية: 116 .

[7] **ب و ح : الاستقبل** .

[8] ح : قبله .

[9] ح : **لأجرجن** .

[10] ح : اشتراطه .

[11] ح : ومعلوبته .

[12] **من ب و ح ، وفي** الأصل: بوقوعه .

[1] ب : يقوم .

[2] ب : لفظيا .

وأمَّا الاعتمادُ الناقصُ فيمنَعُ وجوبَ[3] **العمل، لا جوازَه، وذلكَ** في موضعَينِ بيَّنَهما بقولِهِ: **ولو** كانَتْ **إذنْ بعدَ الفاءِ**، قدَّمَها لكونِ الاعتمادِ فيها أكثرَ، **والواو جازَ إعمالُ إذنْ، بناءً على ضعْفِ** الاعتمادِ، لاستقلالِ المعطوفِ، لكونِه جملةً، وإلغاؤُها بناءً على **وجودِ**[4] **الاعتمادِ في الجملةِ، وضعْفِ العامل.**

وصح الفصلُ[5] **بينَهما**، أي بينَ إذنْ ومعمولِهِ بالقَسَمِ، نحوَ: **إذنْ ـ و ِ ـ أكرمَكَ، والدعاءِ نحوَ: إذنْ ـ رحِمَكَ ُ ـ أكرمَكَ،** والنداءِ، نحوَ: إذنْ ـ يا زيدُ ـ أكرمَكَ، لا غيرُ، لكثرةِ دورِ هذه الأشياءِ في الكلامِ خاصّةً دونَ أخواتِها.

وكي، وهي **للسببيَّةِ، أي** سببيَّةِ ما قبلَها لِمَا بعدَها، كـ: أسلمْتُ **كي أدخلَ الجنةَ.**

وأنْ، أي ينتصبُ[6] **المضارعُ بأنْ مقدرةً بعدَ حتى، لو كانَ المضارعُ مستقبلاً بالنسبةِ إلى مَا قبلَها، وإنْ كانَ بالنسبةِ إلى زمانِ** التكلُّمِ غيرَه. **وهيَ**، أي حتَّى، حينَئذٍ، حرفُ جرٍّ، **بمعنَى كي** للسببيَّةِ، كـ: **أسلمْتُ حتى أدخلَ الجنةَ، أو إلى** لانتهاءِ الغايةِ، كـ: سِرْتُ حتَّى تغيبَ الشمسُ، **فلو قُصِدَ** بالمضارعِ **الحالُ** تحقيقًا، كـ: مرِضَ حتَّى لا يرجُونَهُ[1] ، **ولو كانَ ذلكَ القصدُ حكايةً، كـ: كنْتُ سِرْتُ أمسِ حتى أدخلُ البلدَ، يرفعُ المضارعُ بعدَ حتى، لعدمِ جوازِ**[2] أنْ؛ لكونِها للطمَعِ والرجاءِ، فينافي الحالَ، فيكونُ حتَّى حرفَ ابتداءٍ، بمعنَى: أنَّ ما بعدَها كلامٌ مستأنفٌ، لا يتعلَّقُ بِمَا قبلَها من حيثُ الإعرابُ، لا حرفَ

---

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: وجود .

[4] ب : ود .

[5] ح : الفعل .

[6] ب و ح : ينصب .

[1] ح : يرجون .

[2] ب و ح : تقدير .

جر، **وتجبُ**[3] **،** حينَئذٍ، **السببيَّةُ،** ليحصلَ الاتصالُ **المعنوي**[4] **، جبْرًا** لِمَا فاتَ من الاتصالِ اللفظيِّ. وترَكَ التعريفاتِ لظهورِها لمتصدِّي هذا الكتابِ.

وبعدَ لامِ كي، أي لامٍ بمعنَى كي للسببيَّةِ، إذْ هيَ حرفُ جرٍّ **كحتى**[5] ، لا يدخلُ الفعلَ إلا بتقدير[6] **أنْ، مثلَ: أسلمْتُ لأدخلَ الجنةَ.**

وبعدَ لامِ الجحودِ، وتا[7] **، إشارةٌ إلى لامِ الجحودِ زائدةٌ**[8] للتأكيدِ بعدَ النفْيِ، **لكانَ،** أي لحدثِهِ، نحوَ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم }[9] ، و{لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُم }[1] **، إذِ**[2] **الحدثُ متحِدٌ** بالنوعِ في الجميعِ، ولا حاصلَ لتعميمٍ: (كانَ المعنويِّ)[3] **، كمَا لا يخْفَى،** فيقدَّرُ مضافٌ؛ إمَّا في اسمِها، أو خبرِها، ليصحَّ الحمْلُ، مثْلَ: ما كانَ صفةُ اللهِ، أو ذَا تعذيبُهم.

وبعدَ الفاءِ لو كانَتْ للسببيَّةِ، **وبعدَ الواوِ لو** كانَتْ **للجمعيَّةِ**[4] **،** أي لمصاحبةِ ما قبلَها بمَا بعدَها، **ومِا،** مبتدأٌ، **قبلَهما**[5] **، أي الفاءِ**

---

[3] ب و ح : ويجب .

[4] ب : للغوي .

[5] من ب و ح ، وفي الأصل: حتى .

[6] ح : بلعدير .

[7] ح : وتاء .

[8] من ب و ح ، وفي الأصل: زائد .

[9] سورة الأنفال الآية: 33 . وتمامها: { ... وأنت فيهم } .

[1] سورة النساء الآية: 168. وتمامها:{إن الذين كفروا وظلموا لم...ولا ليهديهم طريقا}.

[2] مكرر في ب .

[3] ما بين القوسين بدله في ب : كالمعنوي .

[4] ح : الجمعية .

[5] ب : وقبلها .

والواو؛ **أمرٌ،** خبرٌ، والجملةُ حالٌ من فاعلي[6] الفعلينِ المقدَّرينِ بعدَ لو، كـ: زُرْني فأكرمَكَ، أي لتكنْ[7] منكَ زيارةٌ فإكرامٌ منِّي، **أو نـهيٌ،** كـ: لا تشتمْني فأضربَكَ، أي لا يكنْ منكَ شتمٌ فضربٌ منِّي، **أو**[8] **نفيٌ،** قدَّمَه لمناسبةِ النهي، كـ: ما تأتينا فتحدِّثَنا، أي ليسَ منكَ إتيانٌ فتحدثٌ[9] مني[10] **، أو تمنٍ** ، قدَّمَه لمناسبةِ (النفي، كـ: ليتَ لي مالاً فأنفقَهُ، **أو عرضٌ،** قدَّمَه لمناسبةِ)[11] التمنِي، كـ: ألا تنزلُ[12] فتصيبَ خيرًا، (أي ألا يكونُ منكَ نزولٌ فإصابةٌ)[1] خيرٍ منِّي، **أو استفهامٌ** كـ: هل عندَكم ماءٌ فأشرَبَه[2] ، أي هل[3] يكونُ[4] منكم[5] **ماءٌ فشرْبٌ مني.**

وبعدَ أو لو كانَتْ[6] بمعنَى إلى أو إلا[7] ، تركَ أنْ فيهما؛ لأنَّها[8] خارجةٌ عن معنًى، أو مقدَّرةٌ بعدَهُ، والتوجيهُ **بمعنَى إلى أو إلا** / 94/ ، الداخلتينِ على أنْ المقدرةِ بعدَها، غيرُ وجيهٍ، إذْ لا تفاوتَ في

---

[6] ح : فاعل .
[7] ب و ح : ليكن .
[8] ح : لو .
[9] ب و ح : فتحديث .
[10] ب : منا ، وح : لنا .
[11] ما بين القوسين ساقط من ح .
[12] ب : كما لا تنزل، وح : لا تنزل .
[1] ما بين القوسين مضطرب في ح كذا: " أي لا تنزل يكون منك نزول فإصابت " .
[2] ب : فأشربها .
[3] ساقطة من ح .
[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[5] ب : منك .
[6] ح : كان .
[7] ح : وإلا .
[8] ح : لأنها .

المعنَى بينَ الداخلتينِ وغيرِهما، فالتقييدُ ضائعٌ، بل[9] التوجيهُ أنْ يقالَ: مرادُ ابنِ الحاجبِ بقولِهِ[10] : **بشرطِ معنَى إلى**[11] **أو إلا أنْ، وجودُ** هذا المعنَى في التركيبِ، لا[12] كونُهما معنى أو، نحوَ[13] : **لألزَمنكَ** أو تُعطيَنِي حقِّي[14] ، **وبعدَ العاطفةِ مطلقًا، لو كانَ المعطوفُ** عليهِ **اسمًا،** إذْ لا يجوزُ عطفُ الفعلِ على الاسمِ، فيقدَّرُ أنْ، فيكونُ في تأويلِ الاسمِ، فيصِحُّ العطفُ، كقولِهِ:

[الوافر]

22- لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عيْنِي **أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشفُوفِ**[1]

وجازَ إظهارُ أنْ معَها، أي العاطفةِ، كـ: أعجبَني قيامُك وأنْ تذهبَ، **ومعَ لامِ كي،** كـ: جِئْتُكَ لأَنْ تُكرِمَنِي.

ويجبُ إظهارُ أنْ **معَ لا الداخلةِ** على المضارعِ **بعدَ اللامِ** بمعنَى كي، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { لِئَلا يَعْلَمَ }[2] ؛ لاستكرَاهِ اللامينِ[3] المتواليينِ[4] . ويتَمْنعُ إظهارُ أنْ فيما عدَاهُما.

---

[9] ح : بلا .

[10] وانظر شرح الوافية نظم الكافية ص351 .

[11] ب و ح : إلى أن .

[12] من ب و ح ، وفي الأصل: و .

[13] ساقطة من ب .

[14] ساقطة من ح .

[1] نسب لميسون الكلبية. وهو من شواهد الكتاب 45/3، المحتسب 326/1، نتائج الفكر في النحو ص319، مغني اللبيب ص352، 373، الأصول في النحو (ط النجف) 50/2، الإنصاف ص283، المقتضب 27/2، الصاحبي ص146، الأمالي الشجرية 280/1، شرح المفصل 25/2، الإفصاح ص341، شرح الكافية 250/2، شرح شواهد المغني ص324، خزانة الأدب 592/3. والشاهد فيه إضمار (أن) بعد الواو، لأنه لم يكن بد من ذلك، فلم يستقم أن تحمل (وتقر) وهو فعل على (لبس) وهو اسم .

[2] سورة الحديد الآية: 29. وتمامها:{... أهل الكتاب ألا يقدرون على شيء }.

واعلمْ أن أنْ الناصبةَ تضمرُ[5] في غيرِ المواضعِ المذكورةِ كثيرًا، لكنْ ليسَ بقياسٍ، كما في تلكَ المواضعِ ، من[6] غيرِ عمَلٍ لضعْفِها ، كقولِهم: تَسْمَعُ بالمُعيدِيِّ

خيرٌ من أنْ تراهُ[1] ، ومعَ عَمَلٍ معَ الشذوذِ، كقولِهِ: [الطويل]

23- ألا[2] أيُّهَا اللائِمِي[3] أحْضُرَ الوَغَى[4]

---

[3] من ب و ح : وفي الأصل: اللام .

[4] ب و ح : المتواليتين .

[5] ب و ح : يضمر .

[6] ساقطة من ح .

[1] ويروى المثل: أن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، ولأن تسمع . ويضرب هذا المثل لمن خَبَرُهُ خيرٌ من مرآهُ. وقيل : أول من قاله المنذر بن ماء السماء. والمثل في الكتاب 44/4، الفاخر ص53، مجمع الأمثال 129/1، فصل المقال ص135، لسان العرب (معد) 406/3، المسائل الحلبيات ص44، سر صناعة الإعراب 285/1، الزاهر في معاني كلمات الناس 247/2 .

[2] ب و ح : ألا يا .

[3] من ب و ح : وفي الأصل: الزاجر .

[4] ويروى: ألا أيها، وعلى كلا الروايتين يختل الوزن الشعري، والرواية المستقيمة: ألا أيهذا، ويروى: (أشهد) بدل (أحضر) .

والبيت لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص43. وهو من شواهد معاني القرآن للفراء 265/3، الكتاب 99/3، 100، الأصول في النحو (ط بيروت) 162/2، 176، المقتضب 85/2، 136، مجالس ثعلب ص317، الصاحبي ص178، الأمالي الشجرية 83/1، المحتسب 338/2، الإنصاف ص560، معاني القرآن للأخفش ص126، المحلى وجوه النصب ص115، الاقتراح ص185، البيان في غريب إعراب القرآن 101/1، و 250/2، مغني اللبيب ص502، 840، شواهد التوضيح والتصحيح ص180،سر صناعة الإعراب 286/1، 334،شرح اللمع ص397، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص192، همع الهوامع 12/1، و 51/3، و 142/4، خزانة الأدب 57/1،

في روايةِ النصبِ.

ويجزمُ المضارعُ بـ: لمْ ولما، وهما للقلبِ، أي قلبِ[1] المضارعِ إلى معنَى الماضي، **وتنا** إشارةً إلى لما، **للاستغراقِ،** أي استغراقِ أزمنةِ الماضي من وقتِ الانتفاءِ إلى وقتِ التكلُّمِ ولا يجبُ **الاستغراقُ في لم، وجازَ حذفُ فعلِها،** أي لمَّا عندَ القرينةِ دونَ لم، كـ: شارفْتُ المدينة ولمَّا، أي: لمَّا أدخلها. وتختصُّ[2] أيضًا بعدمِ[3] **دخولِ** أدواتِ الشرطِ عليها فلا يقالُ: إنْ لمَّا تضربْ[4]، ويكثر في نفيِ الفعلِ **المتوقع**[5] .

ولامِ الأمرِ، أي يجزمُ المضارعُ بها، **وبهِ،** أي بهذا اللامِ، **يطلبُ الفعلُ. وقد تحذفُ** هذه[6] **اللامُ للضرورةِ** الشعريَّةِ، كقولِهِ:

[الوافر] 24- **مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ**[7]

شرح شواهد الكشاف 366/4 . والشاهد فيه رفع (أحضر) بعد حذف (أن) وتعري الفعل منها. وقد يجوز النصب على إضمار (أن) ضرورة، وهو مذهب للكوفيين .

(1) ب : **تقلب** .

(2) ب و ح : ويختص .

(3) ح : **لعدم** .

(4) ب و ح : يضرب .

(5) **من ب و ح ، وفي الأصل: للتوقع** .

(6) ب و ح : يحذف هذا .

(7) صدر بيت وعجزه: إذا ما خِفت من أمرٍ تبالا

ونسب البيت للأعشى، وحسان بن ثابت، وأبي طالب عمّ النبي ـ صلى الله عليه **وسلم** ـ . وهو من شواهد إعراب القرآن 344/1، أسرار العربية ص319، المقاصد النحوية 4/ 418، **المقتضب** 132/2، **الأصول في النحو** 175/1، **الصاحبي ص**150، **المقرب** 272/1، معاني القرآن للأخفش ص75، **اللامات ص**96، مغني اللبيب ص297، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص43، **شرح المفصل** 24/9، **الإنصاف ص**530، **خزانة الأدب** 3/ 629، 630، شرح الكافية 252/2، مسائل خلافية في النحو ص116، **الأمالي**

وقد يفتحُ هذا اللامُ، **وجاءَ**[1] **السكونُ** في هذا اللامِ **بدخولِ الواوِ، والفاءِ، وثم** عليهِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَلْتَأتِ[2]**طَآئِفَةٌ أُخْرَى لم** يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا[3]}[4] ، **و** { **ثُمَّ**[5] **لْيَقْضُوا** }[6] .

ولا النهي، بالإضافةِ بتنكيرِ[7] المضافِ، أو بتجويزِ نحوِ: زيدِ للشجاعةِ، **أو الوصفِ**[8]، أو البيانِ بتأويلِ الدالِّ على النهْي، **وبهِ، أي** بـ: لا هذا[9] **يطلبُ التركُ.**

وكلمِ المجازاةِ، أي يجزمُ المضارعُ بها، **وهي: إنْ، ومهما، وإذْما وحيثما**، وهما لا يجزمانِ بلا ما، **وأنى،** قدَّمَه لمناسبةِ الظرفينِ[10] ، **وأينَ ومتَى،** وهما يجزمانِ معَ ما وبدونِها، **ومَنْ وما**[11] **، وأيٍّ، وقيل**[12] **الجزمُ معَ كيفَما وإذَا**.

الشجرية 375/1، شرح شواهد الكشاف 505/4. والشاهد فيه قوله (تفد) حيث حذف لام الأمر ضرورة.

[1]ب و ح : وجاز .

[2]ب : والتلت .

[3] ساقطة من ح ، وفي ب : فليصلو .

[4] سورة النساء الآية: 102 . وتمامها: { فإذا سجدوا فليكونوا من ورائكم ... معك وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم } .

[5]ب : ولثم .

[6] سورة الحج الآية: 29. وتمامها: { ...تفثهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق }.

[7] ح : بنكير .

[8] ح : لوصف .

[9]ب و ح : هذه .

[10] ب و ح : الطرفين .

[11]ب و ح : وما ومن .

[12] ح : وقل أي .

ويجزمُ[1] المضارعُ **بإنْ مقدرةً** بعدَ **الأفعالِ الستةِ السابقةِ، سوى النفي لو قُصِدَ السببيَّةُ**، قيدٌ للتقديرِ، (ولو لم يُقصَدْ لم يَجُزِ الجزمُ)[2] ، بل يرفعُ، فيكونُ صفةً، أو[3] **حالاً، أو استئنافًا**[4] . ولو قدَّمَ هذا، فقالَ: وهيَ إنْ، ويقدَّرُ بعدَ الأفعالِ الخ، لكانَ أخصرَ، وأحسنَ، وأنسبَ لأسلوبِهِ المعهودِ.

والكلِمُ الجازمةُ تدخلُ الفعلينِ لسببيَّةِ الأوَّلِ ومُسبَّبيَّةِ الثاني، ولو[5] بجعلِ المتكلِّمِ. ولو قدَّمَ هذا، أيضًا، فقالَ: وكلِمِ المجازاةِ **وتدخلُ**[6] الفعلينِ، لكان مثلَ ما سبَقَ.

وسُمِّيَا[7] **،** أي[8] الفعلانِ المدخولانِ، **شرطًا وجزاءً، فلو** كانَا مضارعينِ، **أو**[9] **الأولُ**، أي الشرطُ، **فالجزمُ** لازمٌ في المضارعِ، **ولو** كانَ **الثاني** مضارعًا فقطْ، **ففيهِ وجهانِ**، أي جازَ الجزمُ والرفعُ في المضارعِ.

ولو كانَ **المسببُ،** أي الجزاءُ، ماضيًا **بلا قدْ لفظًا أو معنًى،** قيدانِ /95 / للماضي، فيشملُ نحوَ: إنْ ضربْتَ لم أضربْ، أو بـ: **قدْ**[1] ، فيخرجُ نحوُ قولِهِ ـ تعالى ـ: { إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ

---

[1] ب : يجزم .

[2] ما بين القوسين جاء مضطربا في ب و ح ، ففي ب: " ولم تفصد لم يجزم لم الجزم "، وفي ح : " ولو لم يجزم الجزم " .

[3] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[4] ح : استعافا .

[5] ح : أو لو .

[6] ب : ويدخل .

[7] ح : وسيما .

[8] ساقطة من ب .

[9] ح : أما .

[1] ح : لقد .

فَصَدَقَتْ }[2] ، **أي: فقد صدقَتْ، لم تجزِ الفاءُ؛** لتحقُّقِ تأثيرِ[3] **حرفِ** الشرطِ فيهِ، بقلبِ معناهُ إلى الاستقبالِ، فاستغْنَوا عن الرابطةِ، **ولو كانَ المسببُ مضارعًا** مقارنًا بلفظ **لا**[4] ، **أو** مضارعًا **مثبتًا، فيجوزُ** الفاءُ وترْكُهُ؛ لأنَّ أداةَ الشرطِ لم تَقلِبْ[5] معناهُ، ولكنْ خلّصَهُ للاستقبالِ، فكانَ مؤثِّرًا من وجهٍ دونَ وجْهٍ. **وإلا،** أي وإنْ لم يكنِ **الجزاءُ**[6] **ما ذُكِرَ، فالفاءُ واجبةٌ،** لعدمِ تأثيرِ أداةِ الشرطِ (أصلاً، حينَئذٍ)[7] ، فاحتيجَ إلى الرابطةِ، وذلكَ إذا كانَ الجزاءُ ماضيًا بـ: قدْ لفظًا أو معنًى، أو مضارعًا بـ: مَا، أو لنْ، أو سوفَ، أو السينِ، أو جملةً اسميّةً، أو أمرًا، أو نهْيًا، أو تمنِّيًا، أو عرْضًا، أو دعاءً، أو غيرَ **ذلكَ.**

ويقعُ[8] **إذا**[9] **،** الَّتي للمُفاجأةِ معَ الجملةِ الاسميَّةِ، **موقِعَها،** **أي**(6) **موقعَ**[11]

الفاءِ؛ لأنَّ معناهُ ينبئُ عن حدوثِ أمرٍ بعدَ أمرٍ، فَفيها معنَى الفاءِ التعقيبيَّةِ[1] ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ }[2] .

---

(2) سورة يوسف الآية: 26. وتمامها: { وشهد شاهد من أهلها ... وهو من الكاذبين } .

(3) ح : تأثر .

(4) من ب و ح ، وفي الأصل: إلا .

(5) ب : يقلب .

(6) ساقطة من ب .

(7) ما بين القوسين من ب و ح ، وفي الأصل: اصطلاح .

(8) ب و ح : ويقع .

(9) ساقطة من ح .

(11) ح : مع قع .

(1) ب : للتعقيبية .

(2) سورة الروم الآية: 36 .

الأمر بالصيغة

(مقابلُ الأمرِ باللامِ. أفردَه بالذكرِ، لكونِهِ قِسْمًا من الفعلِ برأسِهِ مغايرًا للمضارعِ لفظًا[1] وحكمًا، بخلافِ النهْيِ والأمرِ باللامِ، فإنَّهما معَ الحرفِ ليسَا بقسمينِ من الفعلِ كالنفيِ، وبدونِهما كالمضارعِ لفظًا وحكمًا.

---

(1) ب: لفظا ومعنى .

ما، فعلٌ، يطلبُ بهِ مدلولُ **مأخذِهِ**، أي مصدرِهِ، **من المخاطبِ**، فخرجَ أمرُ الغائبِ والمتكلمِ، **بحذفِ التاءِ**، فخرجَ نحوُ قولِهِ ـ تَعالى ـ: { **فَلْتَفْرَحُوا** }[2] ، فيمَن قرأ[3] على صيغةِ الخطابِ، ومجهولُ أمرِ المخاطبِ.

وبُنِيَ الأمرُ بالصيغةِ)[1] عندَ البصريِّينَ[2] **لزوالِ موجِبِ** الإعرابِ، أعني المشابهة التامَّة للاسمِ بحذفِ التاءِ، **على السكونِ في** المفردِ الصحيحِ وجمعِ المؤنَّثِ، لكونِهِ أصلاً في البناءِ، وحُرِّكَ عندَ **لُحُوقِ**[3] ضميرِ الفاعلِ الساكنِ بحركةٍ تجانسُهُ، وأمَّا حذفُ الآخرِ في المعتلِ فللتخفيفِ فيمَا كَثُرَ استعمَالُهُ، وهوَ السببُ في تجريدِ[4] هذه الصيغةِ لهذا الأمرِ، دونَ الغائبِ والمتكلِّمِ. وقيلَ، ونِعْمَ مَا قيلَ،: أصلُ افْعَلْ، لِتَفْعَلْ، بالاتفاقِ، إذِ الطلبُ مفهومٌ من اللامِ، لكنَّها منويَّةٌ مقدَّرةٌ

---

(2) سورة يونس الآية: 58. وتمامها: {قل بفضل الله ورحمته فبذلك.. هو خير مما يجمعون}.

(3) هي قراءة **عثمان بن عفان، وأبي بن كعب، والحسن، وأبو رجاء، وابن** هرمز، ومحمد بن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، والجحدري، وهلال بن يساف، والأعمش، وعمرو بن فائد، وعباس بن الفضل، ورويت عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ. المحتسب 313/1-314، البحر المحيط 172/5، **وانظر** في هذه القراءة أيضا معاني القرآن للأخفش ص345، **الكشاف** 242/2، **إعراب القرآن** 259/2، **غرائب القرآن** 86/11، تحبير التّيسير ص123، **مختصر في شواذ القرآن ص**57، **النشر في القراءات العشر** 285/1، التبيان 678/2. وذكر الفراء أنه ذُكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ بالتاء . **معاني القرآن** 469/1. وانظر مفاتيح الغيب 391/8 .

(1) ما بين القوسين ساقط من ح .

(2) ب و ح : البصرية . وانظر المقتضب 3/2، **اللامات ص**90-91، **المرتجل** ص72، **الإنصاف مسألة رقم** 72 ص524، أسرار العربية ص300، **الكواكب** الدرية 10/1، 11 .

(3)**ب : لحق** .

(4) **من ب و ح ، وفي الأصل**: تجديد .

عندَ الكوفيَّةِ[5] ، فيكونُ مجزومًا، ومنسيَّةٌ عندَ البصريَّةِ[6] ، فيكونُ موقوفًا. فلا حذْفَ في الفرعِ، وإنَّمَا لم يعدْ بعدَ زوالِ الجازمِ؛ لِمَا مَر[7] .

(فعلى مفعول ما لم يسم فاعله)[1]

لم يذكرْ ظاهرًا ولا مضمرًا، بارزًا ولا مستتِرًا[2] فاعلُه، أي فاعلُ ذلكَ المفعولِ. ما، فعْلٌ، نُسِبَ نسبةً تامَّةً، أو على وجْهِ القيامِ، إلى المفعولِ في الأصلِ، كـ: ضُرِبَ عمرٌو، في: ضربَ زيدٌ عمْرًا. فإن نسبةَ الفعلِ إلى عمرٍو في الأولِ تامةٌ دونَ الثانِي، وإن نسبةَ المعلومِ[3] إلى المفعولِ وقوعيَّةٌ، ونسبة المجهولِ قياميَّةٌ.

---

[5] ب : الكوفيين . وانظر معاني القرآن للفراء 469/1-470، مجالس ثعلب ص456، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص18، شرح المفصل 61/7، مغني اللبيب ص300، الأشباه والنظائر في النحو 110/2، 141، همع الهوامع 46/1،. وما جاء في (معاني القرآن) للفراء 469/1 يخرج الكسائي من إجماع الكوفيين على أن فعل الأمر معرب مجزوم. وانظر الخلاف النحوي الكوفي ص102-103 .

[6] راجع المقتضب 3/2، مسائل خلافية في النحو مسألة رقم 15 ص114، الإنصاف مسألة رقم 72 ص524، أسرار العربية ص317، المرتجل ص72، المفصل ص257، رصف المباني ص302، اللامات ص90-91، تذكرة النحاة ص498 .

[7] في هامش ب : أي للتخفيف .

[1] ما بين القوسين بدله في ب و ح : فعل ما مفعول لم يسم .

[2] ب و ح : مستكنا .

[3] ح : لو المعلوم .

* **الفعل المتعدّي** وغير المتعدّي *

والفعلُ، مطلقًا، **لو**[1] **توقَّفَ تعقُّلُهُ،** أي تعقُّلُ مضمونِهِ على متعلّقٍ، وهوَ غيرُ الفاعلِ في اصطلاحِ النحاةِ، **فَالفعلُ متعد،** كـ: ضربْتُ زيدًا، **وإلا،** أي وإنْ لم يتوقَّفْ تعقُّلُه على متعلّقٍ، **فَالفعلُ غيرُه،** أي غيرُ متعدٍّ، كـ: ذهبَ زيدٌ. قالَ الرضيُّ: فعلى هذا يدخلُ نحوُ: قَرُبَ، وبَعُدَ، وخَرَجَ، في المتعدِّي معَ كونِها لوازمَ[2]. ولا يبعُدْ أنْ يرسمَ المتعدِّي[3] : بأنَّه الَّذي يصِحُّ أنْ يشتقَّ منهُ اسمُ مفعولٍ، ويرسمَ اللازمُ[4] : بأنَّه الَّذي لا يصِحُّ أنْ يشتقَّ منهُ ذلكَ، يعنِي بغيرِ

---

[1] ساقطة من ح .

[2] في شرح الكافية 272/2 : " وعلى ما حُدّ ينبغي أن يكون نحو: قرُب وبعُد وخرَج ودخَل متعديا إذ لا يفهم معانيها إلا بمتعلّق " .

[3] ح : المتعد .

[4] ب : اللام .

ولسطةِ الجار. وقد[5] **يتعدَّى الفعلُ إلى اثنين**[5] **،** إمَّا مفعولُه[6] **الثاني**[7] غيرُ الأوَّلِ ذاتًا، **كـ: أعطى، وَ**هوَ بابُ /96/ (أو عينُه)[1] ، **عَلِمَ**[2] **، و**يتعدَّى **إلى ثلاثةِ** مفاعيلَ، **كـ: أعلمَ وأرَى.** وهما أصلانِ في هذا القسمِ، فإنَّهما كانَا قبلَ إدخالِ الهمزةِ متعدِّيينِ إلى[3] مفعولين، **فلما أُدخِلَ**[4] عليهما الهمزةُ زادَ مفعولٌ أخرُ، يقالُ لهُ: المفعولُ الأوَّلُ، **وأنبأَ، ونبأَ**[5] **، وأخبرَ، وحدثَ،** وهذهِ الأربعةُ ليسَتْ أصلاً، بل بواسطةِ اشتمالِها على معنَى الإعلامِ، **والمفعولُ الأوَّلُ لَهَا**، إي لهذهِ الأفعالِ المتعدِّيةِ إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، **كمفعولِ أعطيتُ في جوازِ** الاقتصارِ عليهِ، والاستغناءِ عنهُ، ونحوِهما، **وَالمفعولُ الثاني والثالثُ كمفعولَي علمْتُ،** في وجوبِ (ذكرِ أحدِهما)[6] **عندَ ذكرِ الآخرِ،** وجوازِ ترْكِهما معًا، وغيرِهما **من الخصائصِ.**

---

[5] مكرر في ب .

[5] ح : الفعل الاثنين .

[6] ح : مفعول .

[7] من ب و ح ، وفي الأصل: الأول .

[1] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[2] ح : علمت .

[3] ساقطة من ح .

[4] ب و ح : أدخلت .

[5] ساقطة من ب .

[6] ح : ذكرهما .

أفعال[1] القلوب

أي أفعالٌ اصطلاحيَّةٌ دالَّةٌ على أحوالِ القلوبِ من العلمِ والظنِّ، فإنَّهما إمَّا كيفٌ، أو إضافةٌ، أو انفعالٌ، لا فعلٌ وتأثيرٌ. ويمكنُ أنْ يرادَ بالفعلِ القائمِ بالغيرِ، فيكونُ من بابِ تسميةِ الشيءِ باسمِ جزءِ مدلولِهِ.

وهيَ، أي[2] **أفعالُ القلوبِ، ظَنَنْتُ، وحَسِبْتُ، وخِلْتُ[3]** ، هذه الثلاثةُ **للظنِ، وزَعَمْتُ** مشتركٌ بينَ (العلمِ والظنِّ)[4] ، **وعَلِمْتُ،** ورَأيتُ، **ووَجَدْتُ،** وهذه الثلاثةُ للعلمِ. **تنصِبُ،** استئنافٌ أو خبرٌ: **أفعالُ القلوبِ[5]** ، **فالجملةُ معترضةٌ،** أو خبرٌ ثانٍ لـ: هيَ[5] ، **أو خبرُ محذوفٍ، جزئَي الجملةِ الاسميَّةِ** على أنَّ كلَّ واحدٍ مفعولٌ بهِ.

وخُصتْ هذه الأفعالُ، أي ميِّزَتْ من بينِ الأفعالِ، **بأنَّهُ، أي الشأنُ، إذا ذُكِرَ أحدُهما،** أي أحدُ المفعولينِ، **ذُكِرَ المفعولُ الآخَرُ. إنْ أرادَ الذكرَ[6] اللفظي** فالحكمُ أكثريٌّ، لا كلِّيٌّ، إذْ قدْ وردَ الحذفُ معَ القرينةِ في قولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ[1] اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيرًا[2]

---

[1] ب : الأفعل .
[2] ساقطة من ح .
[3] ح : ودخلت .
[4] ب و ح : الظن والعلم .
[5] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[6] ب : الزكر .
[1] ب : أيهم .
[2] ح : خبر .

لَهُمْ }[3] ، على قراءةِ الغيبةِ[4] . فالمفعولُ الأولُ[5] محذوفٌ، أي: لا يحسبنَّ هوَ، لا[6] بخلُهم، هو خيرًا لهم. ووجْهُ القلَّةِ كونُها بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، إذِ المفعولُ بهِ في الحقيقةِ مضمونُ الثاني مضافًا إلى الأوَّلِ، فتقديرُ: علمْتُ زيدًا[7] قائمًا: عرفْتُ قيامَ زيدٍ، وعدمُ لزومِ كونِ المؤولِ بشيءٍ في حكمِهِ من كلِّ وجْهٍ، وإنْ أرادَ ما يعُمُّ التقديريَّ فالحكمُ كلِّيٌّ، إذْ هما جزءُ الكلامِ؛ لكونِهما مبتدًا وخبرًا في الأصلِ، فإذا لم يتلفَّظْ بأحدِهما[1] فلا بدَّ من التقديرِ معَ القرينةِ، ولا يجوزُ الحذفُ نَسيًا، بخلافِ بابِ أعطيتُ، فإن حذفَ أحدِ (مفعوليهِ تقديرًا ونَسيًا كثيرٌ.

---

[3] سورة آل عمران الآية: 180 .

[4] في إعراب القرآن للنحاس 421/1-422: هي قراءة نافع، وعليها يكون (الذين) في موضع رفع والمفعول الأول محذوف، والمعنى: البخلَ هو خيرًا لهم، و(هو) زائد . وفي مفاتيح الغيب 589/4: "قرأ حمزة { ولا تحسبن } بالتاء، وقرأ الباقون بالياء. أما قراءة حمزة بالتاء المنقطة من فوق فقال الزجاج: معناه: ولا تحسبن بخلَ الذين يبخلون خيرا لهم، فحذف المضاف لدلالة يبخلون عليه، وأما من قرأ بالياء المنقطة من تحت ففيه وجهان؛ أن يكون فاعل (يحسبن) ضمير رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، أو ضمير أحد، والتقدير: ولا يحسبن رسولُ الله، أو لا يحسبن أحدٌ بخلَ الذين يبخلون خيرا لهم " .وانظر معاني القرآن للفراء 248/1، البحر المحيط 128/3، النهر الماد 127/3، البيان في غريب إعراب القرآن 233/1، التبيان 351/1، الكشاف 483/1-484، مشكل إعراب القرآن 168/1، الكشف عن وجوه القراءات السبع 366/1، الجامع لأحكام القرآن 290/1 .

[5] ساقطة من ب .

[6] ح : لأي .

[7] ح : زيد .

[1] ب و ح : أحدهما .

وأما حذفُ)[2] المفعولين[3] معًا فمشترَكٌ بينَهما، تقديرًا كانَ، نحوَ: مَن يسمعْ يخلُ، وسألَ زيدٌ عمرًا[4] درهمًا فأعطى، أونَسيًا[5] كقولِهِ ـ تَعالى ـ: {قُلْ[6] هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ }[7] ، وفلانٌ يعطِي ويمنعُ. وهذا هوَ الصحيحُ. وقالَ بعضُهم: لا يجوزُ الحذفُ نَسيًا في مفعولَي[8] بابِ علمْتُ، لعدمِ الفائدةِ، إذْ من المعلومِ أنَّ الإنسانَ لا يخلو عن علمٍ وظنٍّ[9] ، وهذا إنَّمَا يُفيدُ نفْيَ الجوازِ عندَ إرادةِ الخبرِ عن مضمونِهِ الحقيقيِّ، ألا يُرى[10] أن علماءَ المعاني أوردُوا الآيةَ السابقةَ مثالاً للتنزيلِ منزلةَ اللازمِ[11] ، فلو قيلَ: العلمُ فيها بمعنَى المعرفةِ، فنقولُ: العلَّةُ مشترَكةٌ، وقد يبقَى[1] العلمُ بضربٍ من التجوزِ. وجوازِ الإلغاءِ، عطفٌ على: أنَّه إذا[2] ذكِرَ، أي خُصَّتْ هذه الأفعالُ بجوازِ العملِ، لكونِها أفعالاً، وإلغائهِ لاستقلالِ مفعولَيها[3] معًا[4] ، ما لم يتقدَّمْ هذه الأفعالُ على مفعولَيها، فحينَئذٍ لا يجوزُ عندَ الجمهورِ إلغاؤُها[5] ؛ لأن عاملَ

---

[2] ما بين القوسين ساقط من ح .
[3] ح : مفعولين .
[4] ساقطة من ح .
[5] من ب و ح ، وفي الأصل: ونسيا .
[6] ساقطة من ب و ح .
[7] سورة الزمر الآية: 9 .
[8] ح : مفعولين .
[9] ب و ح : أوظن .
[10] ب و ح : ترى .
[11] انظر مفتاح العلوم ص228-229 .
[1] ب و ح : ينفي .
[2] مكرر في ب .
[3] من ب و ح ، وفي الأصل: مفعوليهما .
[4] ب و ح : كلاما .
[5] انظر شرح الكافية 280/2 .

النصبِ لفظيٌّ، فمعَ تقدُّمِها يغلبُ المعنويُّ . **وهوَ، أي الإلغاءُ**[6] ، **أولى** من الإعمالِ معَ جوازِهِ أيضًا، **لو تأخرَتْ** هذه الأفعالُ عن مفعولَيها، **والإعمالُ أولى من الإلغاءِ**[6] معَ جوازه أيضًا، **لو توسطَتْ** /97/ هذه الأفعالُ بينَ مفعولَيها. ويجبُ الإلغاءُ بينَ الفعلِ ومرفوعِهِ[7] ، كـ: ضرب ـ أحسبُ ـ زيدٌ[8] ، (وبينَ الفاعلِ[9] ومعمولِهِ، كـ: لسْتُ بمُكرِمٍ ـ أحسبُ ـ زيدًا)[10]، وبينَ معمولي إنَّ، كـ: إنَّ زيدًا ـ أحسبُ ـ قائمٌ، وبينَ سوفَ ومصحوبِها[11] ، نحوَ: سوفَ ـ أحسبُ ـ يقومُ زيدٌ، وبينَ العاطفِ والمعطوفِ، نحوَ: جاءَني زيدٌ و ـ أحسبُ ـ عمرٌو.

وَخُصَّتْ هذه الأفعالُ بجوازِ **التعليقِ**[1] **،** من قولِهم: امرأةٌ معلَّقةٌ، لمفقودةِ الزوجِ، لا هيَ ذاتُ زوجٍ قائمٍ بمصالِحِها، ولا فارغةٌ حتَّى تُنكحَ، فهذه الأفعالُ عندَ التعليقِ، لا هيَ عاملةٌ في اللفظِ لوجوبِ إبطالِ العملِ اللفظي، ولا ملغاةٌ لوجوبِ العملِ المعنوي، حتى يجوزَ العطفُ على المحلِّ[2] في نحوِ: علمْتُ لَزيدٌ قائمٌ وبكرًا قاعدًا، **قبلَ الاستفهامِ**، كـ: علمْتُ أَزيدٌ قائمٌ، وهلْ زيدٌ قاعدٌ، و {أيُّ الحِزْبَينِ[3] أَحْصَى }[4] ، **وعلمْتُ غلامَ مَنْ عندَك. وَقَبلَ النفْيِ،** كـ: علمْتُ ما زيدٌ منطلقٌ، وإنْ زيدٌ ذاهبٌ، ولا زيدٌ في الدارِ ولا عمرٌو، **وقَبْلَ اللامِ** الابتدائيَّةِ الداخلَةِ على معمولِها؛ لأنَّ لهذهِ الثلاثةِ صدرَ

---

[6] ب : إلغاء .
[7] ب : ومرفوعه .
[8] ح : زيدا .
[9] يريد: اسم الفاعل .
[10] ما بين القوسين ساقط من ح .
[11] من ب و ح ، وفي الأصل: ومضمونها .
[1] ح : الأفعال بالتعليق .
[2] ب : للحل .
[3] ح : الجزئين .
[4] سورة الكهف الآية: 12 . وتمامها: { ثم بعثناهم لنعلم ... لما لبثوا أمدا } .

الكلامِ وضْعًا، فاقتضَتْ بقاءَ صورةِ الجملةِ، والعملُ التقديريُّ كثيرٌ، فلا يضيعُ حقوقُها من كلِّ وجْهٍ فرُوعِيَ الحالتانِ[5].

وَخُصتْ بجوازِ كونِ الفاعلِ والمفعولِ[6] **ضميرين متصلين** راجعينِ **لواحدٍ،** كـ: علمتُنِي منطلقًا، وامتنعَ نحوُ: ضربْتُنِي، بل يقالُ: ضربْتُ نفسِي؛ لأنَّ المغايرَةَ في غيرِ[7] **أفعالِ القلوبِ غالبةٌ، فإذا اتحدا زادُوا**[8] النفسَ تصريحًا وتنبيهًا على[9] **ما** عسَى أنْ يغفلَ عنهُ بسببِ الندرةِ، بخلافِ أفعالِ القلوبِ، فإنَّ الإنسانَ بحالِهِ أعلمُ منهُ بحالِ[1] غيرِهِ، فلا يحتاجُ إلى زيادةٍ. وقيلَ: الأصلُ مغايرةُ المؤثِّرِ والمتأثِّرِ الأصليينِ[2] فيهمَا، فإذا اتَّحدا معنًى كُرِهَ اتفاقُهما لفظًا، فقُصِدَ المغايرةُ اللفظيَّةُ بقدرِ الإمكانِ، وأمَّا أفعالُ القلوبِ فالمفعولُ بهِ في الحقيقةِ مضمونُ الجملةِ لا المنصوبُ الأوَّلُ، بل هوَ توطئةٌ، فلم يتَّحدا، فلمْ يُكْرَهِ الاتفاقُ اللفظيُّ. وفيهِ ضعفٌ، إذِ المخالفُ للأصلِ يناسبُهُ التنبيهُ؛ لئلا يُغْفَلَ[3] لا التلبيسُ، ولو سلِّمَ، فلا نسلِّمُ لزومَ المغايرةِ بقدرِ **الإمكانِ، فلِمَ لا تكفِي**[4] المغايرةُ ذاتًا[5] **وإعرابًا؟ ولو سُلِّمَ فمنقوضٌ بجوازِ نحو: ما**[6] ضربْتُ إلا إيَّاكَ، إذْ فيهِ اتِّحادٌ من وجْهٍ، وهو

---

[5] ب و ح : الجانبان .
[6] من ب و ح ، وفي الأصل: المفعولين .
[7] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[8] ب : ذادوا ، و ح :ن ادو .
[9] ب و ح : إلى .
[1] ح : تحل .
[2] ب : الأصلين .
[3] ح : تغفل .
[4] ب و ح : يكفي .
[5] ب : وانا .
[6] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

الضميريَّةُ[7] ، والمغايرةُ ممكنٌ[8] بأزيدَ من هذا بأنْ يقلَ: **ما ضربْتُ** إلا نفسَكَ، معَ عدمِ لزومِهِ[9].

وظننْتُ، وعلمْتُ، ورأيتُ، ووجدْتُ، الملابساتُ، بمعنَى اتَّهمْتُ، وعرفتُ، وأبصرْتُ[10] ، وأصبْتُ، لفٌ ونشرٌ مرتبٌ، يتعدَّى كلٌّ واحدٍ من هذه الأربعةِ، خبرُ: وظننْتُ؛ لأنَّه أُريدَ بِهِ اللفظُ، **إلى مفعولٍ واحدٍ،** لا اثنينِ. وإنَّمَا لم[1] يجعلْ[2] **بمعنَى حالاً من فاعلِ** يتعدَّى، معَ كونِهِ أقوَى من جهةِ[3] اللفظِ، إذْ جمهورُ النحاةِ لم يجوِّزُوا تقديرَ المعلَّقِ[4] معرفةً؛ لأنَّ فاعلَ يتعدَّى، حينَئذٍ، إنْ رجعَ إلى مجموعِ الأربعةِ، لم يستقمْ إلى واحدٍ، وإنْ رجعَ إلى كلِّ واحدٍ، يلزمُ ملابستُه إلى معنَى الأربعةِ، إلا أنْ يرادَ بالواحدِ جنسُ المفعولِ، الَّذي ليسَ بعدَه مفعولٌ.

---

[7] ب : الضمير .

[8] ب و ح : ممكنة .

[9] ب و ح : لزومها .

[10] من ب و ح ، وفي الأصل: انصرفت .

[1] ساقطة من ح .

[2] ب و ح : تجعل .

[3] ب : جههة .

[4] ب و ح : المتعلق .

الأفعال الناقصة

نقصانُها (عدمُ تمامِها)[1] كلامًا بالفاعل، بخلافِ الأفعال التامةِ. ما، لفظٌ، لا فعلٌ، ليشملَ الماويَّاتِ[2] ، والتسميةُ بالفعل الناقصِ اصطلاحٌ جديدٌ، والمناسبةُ كونُ بعضِ أفرادِهِ وجزءِ بعضِها فردَينِ للتقديمِ، ثمَّ: ما، خبرُ محذوفٍ، لا[3] ملفوظٍ، لما مر، بل خبرُه إنْ كانَ مبتدًا صارَ الخ، والجملةُ معترضةٌ، (وضعَ لأجل إثباتِ)[4] أمرٍ لفاعلِهِ. عدلَ عن التقرير[5] لإيهامِهِ[6] القرارَ والدوامَ، وعن الصفةِ لإيهامِها[7] الوجودَ، فلا يشملُ ليسَ. وليسَ اللامُ صلةَ الوضعِ /98/، وإلا لا يشملُ إلا نحوَ: صيّرَ، بالتشديدِ معلومًا أو مجهولاً.

---

(1) ما بين القوسين بدله في ب : عدمها .

(2) من ب و ح ، وفي الأصل: المساويات. والماويات ما ابتدأ بـ (ما) نحو: ما زال و ... .

(3) مكرر في ح .

(4) ما بين القوسين بدله في ب : ولأجل ثبات .

(5) ب : التقيرير .

(6) ب و ح : لإبهامه .

(7) ب : لإبها ، و ح : لإبهامها .

ولمَّا كانَ التعريفُ شاملاً للفعلِ التامِّ، فإنَّ: ضربْتُ، مثلاً، وُضِعَ لإثباتِ الضربِ وتقريرِهِ لفاعلِهِ؛ تكلَّفُوا في الجوابِ، فبعضُهم خصُّوا الصفة بالخبرِ، أي يحدثُ خبرُ الفعلِ الناقصِ، وبعضُهم بالخارجةِ عن مدلولِهِ، وبعضُهم بغيرِ مدلولِ مصدرِهِ، وشيءٌ منها لا يُفهمُ من اللفظِ، فالتقييدُ[1] بهِ اعترافٌ بفسادِ الحدِّ، معَ أنَّه يمنعُ الجمعَ لخروجِ ليسَ حينئذٍ، ولو أُريدَ بالمصدرِ الموجودُ في الاستعمالِ دخلَ نحوُ: فعل[2]، بل أسماءُ الأفعالِ كلُّها[3]، وقد عرفْتَ[4] فسادَ جعلِ ما عبارةً عن الفعلِ.

وبعضُهم قالَ: معنى الحدِّ أنَّ العمدةَ فيما وضعَت لهُ هذه الأفعالُ هيَ[5] التقريرُ المذكورُ لا غيرُ، بخلافِ الفعلِ التامِّ، فإنَّ الصفة فيهِ عمدةٌ[6] أيضًا، وجعلُ الزمانِ والانتقالِ والدوامِ ونحوِها غيرَ[7] عمدةٍ، وهذا بعدَ عدمِ تمشِّيهِ في ليسَ، وكونُهُ تحكُّمًا، يجعلُ التقريرَ عمدةً بخلافِ نحوِ الزمانِ، لا قرينة يعتدُّ بها عليهِ، فلا يلتفَتُ إليهِ في الحدودِ. ولو بدلَ الفاعلَ بالمبتدإِ أو بالاسمِ، وفُسرَ بالمبتدإِ بعدَ دخولِ العاملِ عليهما، لكانَ أقربَ. وترَكَ قولَ ابن الحاجبِ: يدخلُ[8] على الجملةِ الاسميَّةِ، لإعطاءِ الخبرِ حكمَ معناها؛ لإغناءِ التفصيلِ[9] الآتي عن[10] هذا الإجمالِ. وترفَعُ الأفعلُ الناقصةُ الأولَ[1] من الجملةِ

---

[1] ب : لتقييد .
[2] من ب ، وفي الأصل ، و ح : فعل .
[3] ساقطة من ب .
[4] ب : فت .
[5] ب و ح : هو .
[6] ب و ح : عمدة فيه .
[7] مكرر في ب .
[8] ب و ح : تدخل .
[9] ب : التفضيل .
[10] ساقطة من ب

الاسميَّةِ، أعني المبتدأ، على الفاعليَّةِ، **وتنصِبُ الثاني** منها لشبَهه[2] بالمفعولِ بهِ[3] في توقُّفِ الفعلِ عليهِ.

ثمَّ ذكرَ معانيَها على التفصيلِ، مقتصرًا على ما بهِ الامتيازُ، تاركًا ما بِهِ الاشتراكُ، لظهورِهِ، فقالَ:

صارَ، قدَّمَه على[1] كانَ، لقولِهِ: وبمعنَى صارَ، **للانتقال في** الصفةِ، كـ: صارَ زيدٌ عالِمًا، أو في الحقيقةِ، كـ: صارَ الطينُ خزَفًا[2].

---

(1) هذا على مذهب البصريين . وقيل إن (كان) عند الكوفيين لا ترفع الأول، وإنما هو باق على رفعه الّذي كان في الابتداء عليه. (المساعد 248/1، **شرح** اللمحة البدرية 3/2، همع الهوامع 63/2، **الأشباه والنظائر** 14/1) . وقيل إن مذهب الكسائي (تذكرة النحاة ص730) بل مذهب الفراء (ارتشاف الضرب 72/2، شرح التصريح 184/1، همع الهوامع 64/2) كمذهب البصريين في أن كان وأخواتها تعمل الرفع في الاسم تشبيها بالفاعل .
والحق أن الفراء كان يرى أن (كان) ترفع وتنصب " لأن بنية كان أن يكون لها مرفوع ومنصوب " . (معاني القرآن 186/1، **وانظر** 3/1، 50-51، 281، 457، **و** 322/2، 328، 358) ولكنه عاد وناقض في (ليس)؛ فتارة ترفع الاسم (المصدر نفسه 50/1-51) ، وتارة أخرى " لا ينبغي لها أن ترفع الاسم " (المصدر نفسه 165/1) .
وكان أبو بكر بن الأنباري يرى أيضا أن (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص 35، 73، **ص**262 والزاهر في **معاني كلمات الناس** 165/1). وانظر في هذا الخلاف: الخلاف النحوي الكوفي **ص**185 .

(2) ح : الشبهه .

(3) هذا على مذهب البصريين . وعند الكوفيين ينت**صب الثاني على الحال أو** على شبهه (انظر الإنصاف مسألة رقم 119 **ص**821، **تذكرة النحاة ص**729-730، حاشية الصبان على شرح الأشموني 226/1، همع الهوامع 64/2، **ارتشاف الضرب** 72/2، **مفتاح العلوم ص**94، البحر المحيط 74/1، **إعراب القرآن** 193/1) .

(1) ب : **على ما** .

(2) ح : **حذفا** .

وكانَ إما ناقصةٌ لتحقق الخبر زمانًا[3] ماضيًا دائمًا من غيرِ عدمٍ سابقٍ أو[4] لاحقٍ، نحوَ: كانَ اللهُ عليمًا، **أو منقطِعًا،** نحوَ: كانَ زيدٌ غنيًّا فافْتقرَ، **وبمعنَى صارَ، عطفٌ على**[5] : لتحققِ الخبر، أي وللانتقال، نحوَ: افتقرَ زيدٌ ثمَّ كانَ[6] غنيًّا **ويكونُ فيها، أي في كانَ،** عطفٌ عليهِ أيضًا، **ضميرُ الشأن، كقول الشاعر:**

[الطويل]

25- **إذَا**[7] **مِت كانَ الناسُ صِنْفَان**[8]

وهذا ليسَ معنًى لـ: كانَ، بل استعمالٌ متفرِّعٌ على الأوَّلين، فلو قالَ: فحينَئذٍ يجوزُ فيها الشأنُ لكانَ أحسنَ وأظهرَ.

أو تامةٌ بمعنَى وجدَ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { كُنْ فَيَكُونُ }[1] . **أو** زائدةٌ لتحسينِ اللفظِ، بلا معنًى، ولا عملٍ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا}[2] ، **والمنصوبُ**[3] **حالٌ**[4] .

---

[3] ب : زمان .

[4] مكرر في ب .

[5] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[6] ساقطة من ب .

[7] ب و ح : إذا ما .

[8] جزء بيت للعجير السلولي، وتمامه: شامت وآخر مثن بالذي كنت أفعل

وللعجز رواية أخرى في نوادر أبي زيد ص156، وهي: ومثنٍ بصرْعَيْ بعضِ ما كنتُ أصنعُ

والبيت من شواهد الكتاب 71/1، شرح أبيات سيبويه 142/1، الأمالي الشجرية 339/2، الجمل ص50، الحلل في شرح أبيات الجمل ص64، شرح المفصل 77/1، و 3/ 116، و 100/7، همع الهوامع 64/2، الإفصاح ص281، شفاء العليل 205/1، الدرر اللوامع 46/1، شرح التسهيل لابن مالك ص185. والشاهد فيه أنه أضمر في (كان) ضمير الأمر أو الشان أو القصة، وجُعل ذلك الضمير المقدر هو اسمها و (الناس صنفان) مبتدأ وخبر في موضع خبر كان .

وأصبحَ، وأمسَى، وأضحَى، وتكونُ[1] هذه الثلاثةُ **تامةً، بمعنَى** الدخولِ في هذه الأوقاتِ، والجملةُ معترضةٌ من جهتين[2]، **وظلَّ، وباتَ، وقلَّ كونُهما تامَّتين**[3] **، نحوَ: ظَللْتُ**[4] بمكانِ كذا، وبِتُّ مبيتًا طيِّبًا، وهذه الجملةُ كالسابقةِ، **لافترانِ الجملةِ، أي المعنى المأخوذِ من الجملةِ، بأوقاتِها**، وهي: الصباحُ، والمساءُ، والضحى، والظلولُ،

---

[1] هي الآية 117 في سورة البقرة، و 47، 59 في آل عمران، و 73 في الأنعام، و40 في النحل، و 35 في مريم، و 82 في يس، و 68 في غافر .

[2] سورة مريم الآية: 29 . وتمامها: { فأشارت إليه قالوا كيف نكلم ... } .

[3] ب : المنصوب .

[4] ذكر أبو جعفر النحاس أن في: { من كان في المهد صبيا } " ثلاثة أقوال: أحدها أن تكون (كان) زائدة ونصب (صبيا) على الحال، والعامل فيه الاستقرار. وقيل: (كان) بمعنى وقع ونصبُ صبيّ على الحال إلا أن العامل فيه (كان). والقول الثالث قول أبي اسحق. قال: (مَن) للشرط، والمعنى: من كان في المهد صبيا فكيف نكلمه؟ قال كما تقول: من كان لا يسمع ولا يبصر فكيف أخاطبه؟ قال أبو جعفر: وإنما احتاج النحويون إلى هذه التقديرات؛ لأن الناس كلهم كانوا في المهد صبيا، ولا بد من أن يبيِّنَ عيسى ـ صلى الله عليه وسلم ـ بشيء منهم، وقد حكى سيبويه زيادة كان، وأنشد:

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيرانٍ لنا ـ كانوا ـ كِرامِ

وحكى النحويون: ما كان أحسن زيدا، وقالوا على إلغاء كان " . إعراب القرآن 15/3 . وقد استبعد أبو حيان قول أبي إسحق الزجاج، وذكر أن (كان) تكون أيضا ناقصة بمعنى صار و(صبيا) خبرها. البحر المحيط 187/6. وانظر التبيان 873/2، مجاز القرآن 7/2، الكشاف 508/2، البيان في غريب إعراب القرآن 125/2، غرائب القرآن 52/16، مفاتيح الغيب 442/16.

[1] ح : يكون .

[2] في هامش ب: الأول وقوعه بين المعطوف والمعطوف عليه والثاني وقوعه بين المبتدأ والخبر.

[3] ب : تامين .

[4] ب : ضللت .

والبيتوتةُ[5] . **وتكونُ**[6] هذه **الجملةُ**[7] **الخمسةُ بمعنَى صارَ، بلا دلالةٍ على الأوقاتِ المذكورةِ.**

ولَيْسَ، قدَّمَهُ لبساطتِهِ وأصالتِهِ، **لنفي مضمونِ الجملةِ حالاً،** في الزمانِ الحالِ. وهذا مذهبُ الجمهورِ[8] ، وقالَ سيبويهِ[9] **ومَنْ** تبعَهُ[10] : **مطلقًا. وما برحَ، وما فتئَ، وما زالَ، وما انفكَّ،** قدَّمَ الماويَّاتِ، لتمحُّضِها وأصالتِها، ثم غيَّرَ ترتيبَ (الكافيةِ[1]) ؛ **لأن** الثلاثيَّ أحقُّ بالتقديمِ، ثمَّ الصحيحَ، ثمَّ المهموزَ، وهذه الأربعةُ بمعنَى: **لدوامِ** حدثِ **خبرِها لفاعلِها مذْ قبلَه، أي مذْ زمانِ إمكانِ قبولِ**[2] فاعلِها لمضمونِ خبرِها. فمعنَى: ما زالَ زيدٌ عالمًا، مثلاً[3] : **دوامُ** العلمِ لهُ مذْ زمانِ البلوغِ، أو المراهقةِ[4] ، فلا يضرُّ انتفاؤُهُ في أوائلِ **زمانِ الصبَا، لعدمِ إمكانِ القبولِ. ولزمَها**، أي هذه الأربعة في كونِها **ناقصةً، النفْيُ.**

---

[5] ب و ح : والبيتوت .

[6] ح : ويكون .

[7] ساقطة من ب و ح .

[8] انظر شرح الكافية 296/2 .

[9] قال سيبويه: " وليس نفيٌ " . الكتاب 133/4 .

[10] كابن السراج، كما في شرح الكافية 296/2. وكلام ابن السراج يوحي أنه يرى أن ليس لنفي الحال فقط. قال: "وإنما امتنعت من التصرف لأنك إذا قلت: كان، دللت على ما مضى، وإذا قلت: يكون، دللت على ما هو فيه وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيد قائما الآن أو غدا أدت ذلك المعنى الّذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع، استغنى عن المضارع فيها " . الأصول في النحو 83/1 .

[1] بعدها في ب و ح : فيها .

[2] ح : قبولها .

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: مثل .

[4] ب : والمراهقة .

وما دامَ، لتوقيتِ /99 / **أمرٍ بمدَّةِ ثبوتِ خبرِها لاسمِها، بدلَ** الفاعلَ بالاسمِ إشعارًا بجوازِ التفسيرين[5] ، فـ: ما فيها مصدريَّة، بتقديرِ الزمانِ قبلَه، **ولِذا**، أي لأجلِ كونِها للتوقيتِ المذكورِ، **افتقرَ ما دامَ إلى كلامٍ** قبلَه؛ **لأنَّه**، أي ما دامَ معَ اسمِه وخبرِه، **ظرفٌ وفضلةٌ، فلا بدَّ** لهُ من ناصبٍ وعمدةٍ، نحوَ: اجلسْ ما دامَ زيدٌ جالسًا، أي مدَّةَ[6] جلوسِهِ. **وغدا، وآضَ**[7] **،**

وعادَ، وراحَ، بمعنَى صارَ. أخَّرَ هذه[8] الأربعة معَ بساطتِها[9] ، لأنَّها ملحقاتٌ، والغالبُ كونُها تامّةً، فلذا راعَى في الترتيبِ معانيَها الأصليَّة، فَفَصلَ بينَ غدا وراحَ، معَ أخوَّتِهما[1] في المعنَى، وجعلَهما طرفين؛ لكونِ مدلولَيهما طرفي النهارِ.

وأتى جاءَ بمعنَى كانَ، وقعدَ بمعنَى صارَ، منها، أي من الأفعالِ الناقصةِ. أخَّرَهما لقلَّةِ[2] إتيانِهما ناقصين[3] **حتى قالَ الأندلسي**[4] : لا يتجاوزانِ الموضعينِ اللذينِ[5] استعمَلَهما العربُ فيهما وهما[6] قولُهم: ما جاءَتْ حاجتُكَ[7] ، وقعدَتْ كأنَّها حربَةٌ[8] فكأنَّ ابنَ الحاجبِ اختارَهُ، وأطلقَها الفراءُ[9] **فكأن المصنفَ اختارَهُ.**

---

(5) ب و ح : التعبيرين .

(6) ساقطة من ح .

(7) ح : عاض .

(8) مكرر في ح .

(9) ب و ح : مع كونها بسائط .

(1) ب : ب : أخواتهما .

(2) من ب و ح ، وفي الأصل: لعله .

(3) ب و ح : ناقصتين .

(4) هو أبو حيان. انظر ارتشاف الضرب 84/2، البحر المحيط 45/3، و 17/6، 22 .

(5) ب و ح : الذين .

(6) ساقطة من ب .

ولا يتقدَّمُ الأخبارُ، أي أخبارُ الأفعال الناقصةِ، **على مَا، فعلٍ ناقصٍ**[1] ، **في أوَّلِهِ مَا**[2] **؛** لأنَّها إمَّا نافيةٌ، لها صدرُ الكلامِ، أو مصدريَّةٌ، وقدْ سبَقَ امتناعُ تقديمِ معمولِ المصدرِ عليهِ. والمصنِّفُ لم يعتبرْ خلافَ ابنِ كَيْسَانَ[3] حيثُ جوَّزَ مستدلاً بأنَّ ما في[4] هذه الأفعالِ لنفْيِ النفْيِ، فيكونُ إثباتًا، ولا خلافَ الكوفيَّةِ[5] ، ومَنْ تبعَهم[6]

---

(7) قيل أول من قاله الخوارج لابن عباس حينما أرسله علي بن أبي طالب ـ كرم الله وجهه ـ همع الهوامع 70/2. **وقال ابن السراج: " ما جاءت حاجتَكَ،** أي صارت على جهة الشذوذ" . الأصول في النحو 351/2. **وقال غلام ثعلب:** " ما جاءت حاجتَك ويجوز الرفعُ". فائت الفصيح ص63. **وانظر الكتاب (بولاق)** 25/1، لسان العرب (جيأ) 52/1، الإيضاح في شرح المفصل 73/2.

(8) قال أبو حيان: " أما إجراء قعد مجرى صار، فقال أصحابنا: إنما جاء في لفظة واحدة، وهي شاذة لا تُتعدى وهو قولهم: شحذ شفرته حتَّى قعدت كأنها حربة، أي صارت". البحر المحيط 45/3. **وانظر ارتشاف الضرب** 84/2، **لسان العرب (قعد)** 363/3، حاشية الصبان 129/1، الإيضاح في شرح **المفصل** 73/2، همع الهوامع 70/2 .

(9) **معاني القرآن** 2/ 74 .

(1) ح : **ناقصة** .

(2) **راجع ارتشاف الضرب** 87/2، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص**139، التبيين مسألة رقم 45 ص302، همع الهوامع 89/2 .

(3) **انظر الإنصاف مسألة رقم** 17 ص155، **أوضح المسالك** 173/1، **ارتشاف الضرب** 87/2، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص**139، شرح الكافية 297/2 .

(4) ح : فيه .

(5) الشارح هاهنا يتابع كثيرا من النحاة الذين نقلوا عن الكوفيين منع تقديم خبر ليس عليها. انظر الأصول في **النحو** 90/1، أسرار العربية ص40، **الإنصاف مسألة رقم** 18 ص160، التبيين مسألة رقم 47 ص315، **النكت الحسان** ص71، **تذكرة النحاة ص**315، البحر المحيط 206/5، شرح ألفية ابن مالك ص53، **شرح قطر الندى ص**133، شفاء العليل 315/1، شرح الكافية 297/2، **فاتحة الإعراب ص**114. وقد نقل بعضهم هذا المذهب عن الكسائي

حيثُ منعُوا جوازَ التقديمِ في ليسَ، أيضًا، للنفْي؛ لأنَّ العمدةَ في اقتضاءِ: ما[1] صدرَ الكلامِ خاصةٌ[2] فيها. ألا يُرى[3] أن لمْ، ولما، وإنْ، ولا، على الأصح، (لا تقتضِي الصدرَ)[4] ، وإنْ كانَتْ للنفْي. ومفهومُ[5] هذا الكلامِ جوازُ التقديمِ فيما عدَا الماويَّاتِ، فاكتفَى بِهِ. ولم يذكرْ جوازَ تقديمِ الأخبارِ على الأسماءِ لظهورِهِ، إذْ لو نظرَ إلى الأصلِ، فقد مرَّ جوازُ تقديمِ الخبرِ على المبتدأِ، ولو إلى الحالِ فقدَ عُلِمَ جوازُ تقديمِ المفعولِ على الفاعلِ، فكذا شبْهُهُ[6] .

والفراء. انظر إصلاح الخلل الواقع في الجمل ص139، تذكرة النحاة ص730. ونقل آخرون عن الفراء أنه خالف أصحابه الكوفيين وأجاز المسألة.
انظر ارتشاف الضرب 87/2، تذكرة النحاة ص439-440، شرح المفصل 114/7، همع الهوامع 88/2-89، شرح التصريح 188/1، الخلاف النحوي الكوفي ص309 .

(6) كالمبرد وابن السراج والسيرافي وأبي علي الفارسي، والجرجاني وابن مالك، كما في همع الهوامع 88/2 .

(1) ساقطة من ح .

(2) ح : خاصية .

(3) ب و ح : ترى .

(4) ب و ح : لا يقتضي الصدارة .

(5) ح : ومفهم .

(6) ح : شبه .

أفعال المقاربة

لم يعرفْها؛ لأنَّها نوعٌ من الأفعالِ الناقصةِ، لصدقِ حدِّهِ[1] عليها، ووجودِ حكمِهِ[2] فيها، ولفظُ المقارَبةِ يدلُّ على الفصلِ، فَفُهِمَ أنَّها[3] فعلٌ ناقصٌ يدلُّ على المقارَبةِ، وهذا حدٌّ جامعٌ ومانعٌ، وأما كونُ تلكَ المقاربةِ[4] مرجوًّا كما في عسَى، أو مجزومًا كما في كادَ[5]، أو مشروعًا في صاحبِها، فخارجٌ عن حدِّ النوعِ ووظيفَةٌ لغويَّةٌ. عسَى كـ: عسَى[6] زيدٌ أنْ يقومَ، أي عسَى حالُ زيدٍ أو ذا أنْ يقومَ[7]، وقالَ الكوفيَّةُ[8] : أنْ يقومَ بدلُ اشتمالٍ، (فحينَئذٍ عسَى)[9] تامةٌ،

---

[1] ح : حدها .

[2] ح : حكمها .

[3] ح : أنه .

[4] من ب و ح ، وفي الأصل: المقارنة .

[5] بعدها في الأصل: أو أمس . وهي مقحمة هاهنا .

[6] ح : لعسى .

[7] من ب و ح ، وفي الأصل: يقول .

[8] انظر شرح الفريد ص327، شرح الكافية 303/2، الجنى الداني ص464، بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال ص30، شرح القصائد العشر ص117. ونقل عن ثعلب أن عسى حرف مطلقا. تذكرة النحاة ص524، ارتشاف الضرب 118/2،مغني اللبيب ص204.

[9] ما بين القوسين بدله في ب: حينئذ ، وفي ح : فعسى حينئذ .

وارتضاهُ الرضي[1] ، يريدُ[2] أنَّ لعسَى استعمالينِ مشهورين؛ أحدُهما **أنْ تكونَ**[3] ناقصةً خبرُه الفعلُ المضارعُ معَ أنْ، والثاني أنْ يقتصرَ على المرفوعِ، وهو الخبرُ في الأوَّلِ، فأشارَ إليهِ بقولِهِ: **وعسَى**[4] **أنْ يخرجَ زيدٌ**، فعسَى، حينَئذٍ[5] ، **إما تامةٌ بمعنَى قربَ، أو لستغنِيَ عن** الخبرِ، وهوَ حاصلاً، لاشتمالِ الاسمِ على المنسوبِ والمنسوبِ إليهِ، كما في: علمْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ.

ولا يتصرَّفُ عسَى. يعني لا يجيءُ منه مضارعٌ، ومجهولٌ، وأمرٌ، ونهيٌ، ونحوُها؛ لأنَّه إنشاءٌ كـ: لعلَّ. ولا يُعرفُ[6] لتأخيرِ هذا[7] الحكمِ وجهٌ.

وقد تحذفُ[8] **أنْ** في الاستعمالِ الأوَّلِ تشبيهًا لها بـ: كادَ[9] ، **فلا تحتاجُ**[10] **إلى محذوفٍ، وقد يقومُ السينُ مقامَه، أي مقامَ أنْ**، لاشتراكِهما في الدلالةِ على الاستقبالِ، يقالُ: عسَى زيدٌ سيقومُ.

وكادَ، كـ:كادَ زيدٌ يضربُ، فخبرُه مضارعٌ بلا أنْ، لدلالتِهِ على الجزمِ فيناسبُهُ[1] أنَّ الدلالة على الرجاءِ، وقيلَ: لدلالتِهِ[2] **على**

---

(1) قال الرضي: " وقال الكوفيون إن أن يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال، كقوله تَعالى: { لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم } إلى قوله: { أن تبروهم } أي لا ينهاكم الله عن أن تبروهم. والَّذي أرى أن هذا وجه قريب " . شرح الكافية 303/2 .

(2) ح : يزيد .

(3) ب و ح : يكون .

(4) **ب و ح : أو عسى .**

(5) **ساقطة من ب .**

(6) ب : يتصرف .

(7) زيادة من ب و ح .

(8) ب : وقد يحذف ، و ح : ويحذف .

(9) ح : يكاد .

(10) ب و ح : يحتاج .

(1) ب : فلابسه .

الاستقبال المنافي /100/ للحال. فيهِ أنَّ كادَ لا يدلُّ (على الحالِ)[3] ، ولا أنْ على الاستقبالِ البعيدِ، (**ولو سُلِّمَ ذلكَ**)[4] ، **لَمَّا استوى** الاستعمالانِ في أوشكَ، معَ كونِهِ في القسمِ الثالثِ، الَّذي هوَ أقربُ إلى **الحال من كادَ. وفي أنْ** في خبرِ كادَ تشبيهًا بـ: عسَى.

وبدخولِ كلمةِ **النفي** على كادَ **مضي، معناه كسائرِ الأفعالِ**[5] رد **لقول مَن قالَ**: نفيُه للإثباتِ مطلقًا، ومَن قالَ: في الماضِي للإثباتِ[6] **وفي المستقبل كالأفعال**.

وطفقَ وجعلَ، لا يُعرفُ لتقديمِه وجْهٌ، **وكربَ وأخذَ**. وهيَ، أي هذه الأربعةُ، **كـ: كادَ**[7] في الاستعمالِ في كونِ خبرِها المضارعِ بلا **أنْ، للاشتراكِ في العلةِ**.

وأوشكَ، أي أسرعَ، وهوَ **كـ: عسَى** في كونِ خبرِها مضارعًا معَ أنْ، إذْ قد يستعملُ في الطمعِ، **وكـادَ** في كونِهِ إيَّاه بدونِها.

فعلى التعجب

---

[2] ب : الدلالته .

[3] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[4] ما بين القوسين بدله في ب و ح : ولو تم هذا .

[5] قال عبد القاهر الجرجاني: " فإن الَّذي يقتضيه اللفظ إذا قيل: لم يكد يفعل، وما كاد يفعل، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله ولا قارب أن يكون ولا أظن أن يكون " . دلائل الإعجاز ص213 .

[6] ب : لإثبات .

[7] ح : لكاد .

ما أفعلَه، وأفعِلْ بهِ، أي ما كانَ على وزنِهما. هذا التعريفُ أوضحُ وأمنعُ[1] ، والدلالةُ على التعجبِ تفهمُ[2] من لفظِهِ.

ولا يتصرَّفان؛ بالتثنيةِ والجمعِ، والتأنيثِ والخطابِ والتكلُّمِ، ونحوِها.

ولا يجوزُ التقديمُ، أي تقديمُ المفعولِ ونحوه عليهما[3] ، **والفصلُ** بينَهما وبينَ معموليهما[4] ، كـ: ما أحسنَ في الدارِ زيدًا، خلافًا للمازني[5] في الظرفِ، وجازَ الفصلُ بـ: كانَ وحدَها بينَ ما وأفعلَ، نحوَ: ما كانَ أحسنَ زيدًا، وهي مزيدةٌ.

وما مبتدأٌ نكرةٌ بمعنَى شيءٍ؛ لأن النكارةَ تناسبُ[1] التعجبَ، لأنَّه يكونُ فيما خفِيَ سببُهُ، **خبرُها ما بعدَها.** وهمزةُ أفعلَ للتعديةِ، وفيهِ ضميرٌ[2] راجعٌ إلى ما، والمنصوبُ بعدَه مفعولُهُ[3] . وهذا مذهبُ سيبويهِ[4] ، **اختارَه المصنفُ. وقالَ الأخفشُ[5] : ما موصولةٌ،**

---

(1) ب : وامتنع .

(2) ب : بمعرف ، و ح : تعرف .

(3) ح : عليها .

(4) ب : ليها .

(5) ليس المازني وحده ممن أجاز المسألة، فقد نسب الجواز إلى الفراء وأبي علي الفارسي والجرمي والزجاج وابن خروف والشلوبين. شرح التصريح 90/2، وانظر شرح الكافية 287/2-288، التسهيل ص131، شرح عمدة الحافظ ص751، المساعد 157/2،، بل إن الكنغراوي نسب الجواز للكوفيين. الموفي في النحو الكوفي ص86. وانظر الخلاف النحوي الكوفي ص388 .

(1) ب : يناسب .

(2) ساقطة من ب .

(3) من ب و ح ، وفي الأصل: مقوله .

(4) الكتاب 73/1 .

(5) معاني القرآن ص38، 155، وانظر الأصول في النحو 100/1، شفاء العليل 599/2 .

والجملةُ صلتُها، والخبرُ محذوفٌ، أي: الَّذي أفعلُه، أي أجعلُه[6] **ذا فعلٍ** شيءٌ عظيمٌ. وفيهِ حذفُ الخبرِ وجوبًا، من غيرِ سدِّ شيءٍ مسدَّهُ. وذا غيرُ معهودٍ[7] .

وبهِ، في أفعِلْ بهِ، مفعولٌ لأفعِلْ، بمعنَى صيّرهُ[8] **ذا فعلٍ، على أنْ تكونَ**[9] همزةُ أفعلْ للصيرورةِ، والباءُ للتعديةِ، أو الباءُ زائدةً والهمزةُ للتعديةِ، ففي الفعلِ ضميرٌ هو فاعلُه، أي اجعلْ أنتَ إيَّاه ذا فعلٍ أي صِفْه بهِ وهذا مذهبُ الأخفشِ[10]. اختارَه، وعندَ سيبويهِ[1] الباءُ زائدةٌ في الفعلِ لازمةٌ، إلا إذا كانَ المتعجَّبُ أنْ معَ صلتِها، فيجوزُ حذفُها، نحوَ: أحْسِنْ أنْ يقولَ[2] ، **والأمرُ بمعنَى الماضِي،** والهمزةُ للصيرورةِ، أي: صارَ ذا فعلٍ. وكونُ الأمرِ بمعنَى الماضِي غيرَ معهودٍ، فلذا لم يختَرْهُ المصنِّفُ.

---

[6] ب و ح : جعله .

[7] ح : معطوف .

[8] من ب و ح ، وفي الأصل: صرت .

[9] ب و ح : تكون .

[10] نسبه العكبري في (إملاء ما من به الرحمن 114/2) للزجاج، وضم إليه الشيخُ خالد الأزهري (في شرح التصريح 88/2) الفراءَ والزمخشري وابنَ كيسان وابنَ خروفٍ، وذكر السلسيليُّ (في شفاء العليل 600/2) أنه مذهب الفراء والزمخشري وابن خروف .

[1] الكتاب 175/2 .

[2] ب : يقوم ، و ح : تقوم .

أفعال (**المدح والذم**)[1]

لمَّا كانَ الوضعُ لإنشائِهما[2] يعرفُ من اللغةِ، فالمحتاجُ إليهِ هُنا[3] معرفةُ الاصطلاحِ، ليتوسَّلَ بِهِ إلى معرفةِ الأحكامِ المختصَّةِ، وذا يحصلُ بعدَ الأفرادِ، استغني به عن الحدِّ.

نِعْمَ وَبِئْسَ، وفاعلُها معرَّفٌ باللامِ للعهدِ الذهنيِّ[4] ، **أو مضافٌ إليهِ، أي إلى**[5] **المعرفِ باللامِ، بلا واسطةٍ، نحوَ: نعمَ**[6] **غلامُ الرجلِ** زيدٌ، أو بواسطةٍ نحوَ: نعمَ[6] فرسُ غلامِ الرجلِ هذا، **أو مضمرٌ**

---

(1) ما بين القوسين بياض في ب .

(2) ب : لإنشاء بهما

(3) ب و ح : هاهنا .

(4) ح : الزهني .

(5) **ساقطة من ح .**

(6) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

مميَّزٌ، بفتحِ الياءِ، **بِلفظِ مَا،** بمعنَى شيءٍ، نحوَ: { نِعِمَّا هِيَ }[7] ، **أي** نعمَ شيئًا هيَ[8]، وعندَ سيبويهِ: ما معرفةٌ تامَّةٌ[9]، **بمعنَى الشيءِ**[1] ، فيكونُ فاعلاً، لكونِهِ بمعنى ذي اللامِ، وهذا غيرُ معهودٍ، فلذا لم يخترْه المصنِّفُ ـ (رَحِمَه اللهُ)[2] ـ وقدَّمَه، **أو بنكرةٍ**[3] **منصوبةٍ، كـ:نِعمَ** رجلاً زيدٌ. **وبعدَه،** أي بعدَ الفاعلِ، **المخصوصُ** بالمدحِ والذم[4] ، وهذا هوَ الغالبُ، وقد يقدَّمُ المخصوصُ[5] على الفعلِ، نحوَ: زيدٌ نعمَ **الرجلُ، مبتدًا**، حالٌ من: المخصوصُ، فيكونُ ما قبلَه خبرًا مقدَّمًا. قيلَ: العائدُ اللامُ، ولا يتمشَّى هذا في المضمرِ المميَّزِ[6]، الَّذي هو مبهمٌ غيرُ[7] **راجعٍ**[8] **إلى شيءٍ، أو خبرًا** لمحذوفٍ هوَ، فيكونُ **جملتان.**

وقد يحذفُ المخصوصُ عندَ القرينةِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { نِعْمَ **العَبْدُ** }[9] ، أي أيوبُ ـ عليهِ السلامُ ـ . قدَّمَه؛ لأنَّ المطابقة تعمُّه أيضًا، إذِ المقدَّرُ كالملفوظِ، وليسَ الحذفُ نَسْيًا[10] . **ولا بد من مطابقتهِ، أي مطابقةِ المخصوصِ، لهُ، أي للفاعلِ؛ في الإفرادِ،** والتثنيةِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، والجنسِ /101/.

---

[7] سورة البقرة الآية: 271 . وتمامها: { إن تبدوا الصدقات ... } .
[8] ساقطة من ب .
[9] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[1] الكتاب 73/2 .
[2] ما بين القوسين ساقط من ب و ح .
[3] ب : وبنكرة .
[4] ب : والزم .
[5] ح : المخصوص بالمدح .
[6] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[7] مكرر في ب .
[8] ب و ح : عائد .
[9] سورة ص الآية: 30، 44 .
[10] ب : ليس .

وساءَ، كـ: بِئْسَ؛ في إفادةِ الذمِ، وللشرائطِ، والأحكامِ.

وحبَّذا وفاعلُه ذا، وحب[1] **كـ: ظَرُفَ، أي صارَ**[2] حبيبًا[3]، **ولا يتغيَّرُ حبذا،** لا فعلُهُ ولا فاعلُهُ، فلا يثنَّى، ولا يجمعُ، ولا يؤنَّثُ، وإنْ كانَ المخصوصُ أحدَها يُجريها[4] مُجرى الأمثالِ، يقالُ: حبَّذا الزيدانِ. **ومخصوصُهُ، (أي مخصوصُ حبذا)**[5] **، كالأولِ، أي مخصوصُ** نعمَ وبئسَ؛ في بعْدِيَّتِهِ للفاعلِ غالِبًا، وفي الوجهينِ في إعرابِهِ. **ويأتي قبلَه، أي قبلَ مخصوصِ حبذا، أو بعدَه حالٌ أو تمييزٌ على وَفقِهِ،** أي وَفْقِ مخصوصِ حبَّذا في الإفرادِ، والتثنيةِ، والجمعِ، والتذكيرِ، والتأنيثِ، كـ: حبَّذا الزيدانِ راكبينِ، وحبَّذا امرأةً هندٌ، **وذو**[6] **الحال** والمميَّزُ هوَ ذا؛ لأنَّه فاعلٌ مبهمٌ، لا المخصوصُ. ولمَّا كانَ التمييزُ من اسمِ[7] الإشارةِ قليلاً في الاستعمالِ، بخلافِ الحالِ، عكسَ ترتيبَ (الكافيةِ)، ويمكنُ أنْ يقالَ: التمييزُ هاهنا[8] **من النسبةِ،** : طابَ زيدٌ والدًا، **وللهِ**[9] **درهُ فارسًا، والتمييزُ**[10] راجحٌ، لكونِهِ أنسبَ للمدحِ والذمِ، فيستحقُّ التقديمَ.

الحرف[1]

---

(1) ب : وحبب .

(2) ساقطة من ب .

(3) من ب و ح ، وفي الأصل: حنتنا .

(4) ح : أحدهما لمجريها ..

(5) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(6) من ب ، وفي الأصل: أو ذو ، وفي ح : وذوا .

(7) ح : الاسم .

(8) ب : بينها .

(9) ح : " والد و " .

(10) ب : وللتمييز .

(1) بياض في ب .

قدسبقَ حدُهُ.

حروف الجر

هوَ، أي حرفُ[2] الجر، **ما**، حرفٌ، **وضعَ لإفضاءِ**[3] **الفعلِ**، أي إيصالِهِ، **أو إفضاءِ معناهُ**، أي ما دل على الحدثِ، كالأسماءِ المتصلةِ بالفعلِ والظرفِ، **إلى الاسمِ، ولو** كانَ الاسمُ **تقديرًا** مقدرًا، كـ: { بِمَا رَحُبَتْ[4] }[5] . وهذا التعريفُ لا يتناولُ الزائدَ[6] ، **ولا مثلَ**: رب، فيكونُ حدًّا للجارِّ الأصليِّ[7] ، فيلزمُ كونُ ذكرِ غيرِ الأصليِّ استطرادًا، معَ كونِهِ من مقاصدِ النحوِ. ولو زادَ: أو حُمِلَ[1] عليهِ، لأصابَ.

من للابتداءِ في المكانِ، بلا خلافٍ، وفي الزمانِ، أيضًا، عندَ الكوفيَّةِ[2] كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { مِنْ أَوَّلِ يَومٍ }[3] . قيلَ: علامتُه صحَّةُ

---

[2] ب : حروف .

[3] ح : لاقتضاء .

[4] ح : ربحت .

[5] سورة التوبة الآية: 25 . وتمامها: { لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين إذ أعجبتكم كثرتكم فلم تغن عنكم شيئا وضاقت عليكم الأرض ... ثم وليتم مدبرين } .

[6] ب و ح : الزوائد .

[7] ب : الأصل .

[1] ب و ح : وحمل .

[2] انظر الإنصاف مسألة رقم 54 ص371، البيان في غريب إعراب القرآن 405/1، إعراب الحديث ص35، شرح جمل الزجاجي 488/1، شرح المفصل 11/8، مغني اللبيب ص419-420، الجنى الداني ص314، رصف المباني ص321، البرهان في علوم القرآن 415/4، شرح التصريح 10/2، شرح الكافية

إلى، أو مَا يُفيدُ فائدتَها في مقابلتِها، نحوَ: أعوذُ باللهِ منهُ، أي ألتجئُ إليهِ منهُ. فيهِ أنَّه لا يتمشَّى في نحوِ: مِن التفضيليَّةِ[4] .

والتبيين، أي إظهارِ المبهمِ، وعلامتُه صحَّةُ وضعِ الموصولِ موضعَهُ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { **فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ**[5] }[6] ، أي الَّذي هوَ[7] **الأوثانُ**.

والتبعيضِ، وعلامتُه وضعُ بعضٍ موضِعَه[1] ، كـ: **أخذتُ من** الدراهمِ. **والبدلِ**، ويعرفُ بصحَّةِ قيامِهِ مقامَ مِنْ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { أَرَضِيتُمْ بِالحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ }[2] .

والتجريدِ، وهوَ أنْ يُنتزعَ من أمرٍ ذي صفةٍ آخرُ مثلُهُ فيها مبالغةً لكمالِها فيهِ، حتَّى إنَّه[3] بلغَ من الاتصافِ بتلكَ الصفةِ، إلى حيثُ يصحُّ أنْ يُنزعَ[4] منه موصوفٌ آخرُ بتلكَ الصفةِ، كقولِهم: لِي مِنْ فلانٍ صديقٌ، ولقيتُ من زيدٍ أسدًا. **والاستغراقِ في النَّفْي**،

320/2-321، **خزانة الأدب** 332/3. وقد أخذ بهذا المذهب من البصريين الأخفش والمبرد وابن درستويه (مغني اللبيب ص419-420، **خزانة الأدب** 332/3) والعكبري الَّذي عززه بقوله: " والأقوى عندي مذهب الكوفيين " (إعراب الحديث ص35) وابنُ مالك الَّذي صححه لكثرة شواهده (الجنى الداني ص308) **وأبو** حيان الَّذي أيده بقوله: " ومن على الزمان في القرآن وأشعار العرب، وكثر كثرة توجب القياس، وتأويل البصريين مع كثرته ليس بشيء " . منهج السالك ص239. **وانظر في مصطلح النحو الكوفي ص**151 .

[3] سورة التوبة الآية: 108 . وتمامها:{ لمسجد أسس على التقوى...أحق أن تقوم فيه } .

[4] ب : التفصيلية .

[5] **ب : من الأ من الأوثان** .

[6] سورة الحج الآية: 30. وتمامها: { ... واجتنبوا قول الزور } .

[7] بعدها في الأصل: الَّذي ، وهي مقحمة هاهنا .

[1] ب و ح : مكانه .

[2] سورة التوبة الآية: 38 .

[3] ب و ح : حتَّى كأنه .

[4] ب و ح : ينتزع .

كـ: ما جاءَني من رجلٍ، فإنَّه نصٌّ في الاستغراقِ، فلذا لا يجوزُ: بل **رجلان، ولو**[5] لم يُذكرْ مِن لم يكنْ نصًّا فيهِ، بل ظاهرًا، فلذا يجوزُ: ما جاءَني رجلٌ، بل رجلانِ، فظهرَ أنَّه غيرُ الزيادةِ، ومثالُها: ما **جاءَني من أحدٍ، فإن أحدًا**[6] **إذا قُرِنَ**[7] بهِ حرفُ النفي أفادَ[8] الاستغراقَ البتَّةَ، كانَ معَه مِن[9] **أو لا، فلذا** لا يقالُ: بل اثنانِ ، ولم يذكرْها[10] ؛ لأنَّه[11] سيجيءُ حروفُها ،

فيلزمُ التكرارُ.

والقَسَم، نحوَ: **مِنْ ربي لأفعلن كذا، ويضمُّ أوَّلُهُ أيضًا، أي كمَا** يُكسرُ، **فيهِ**، أي في القَسَمِ، ولا يدخلُ إلا على لفظِ ربِّ[1] .

وإلى وحتَّى للانتهاءِ في المكانِ والزمانِ، بلا خلافٍ. وإلى[2] **قلتْ كائنًا بمعنى معَ،** كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَلا تَأكُلُوا[3] أَمْوَالَهُمْ إِلَى **أَمْوَالِكُمْ** }[4] . والحقُّ أنَّها بمعنى الانتهاءِ، بتضمينِ الضمِّ[5] **، ويدخلُ إلى الضميرَ**، كما يدخلُ الظاهرَ، يقالُ: إليكَ، وإليَّ، وإليهِ. ويفهمُ من

---

(5) ساقطة من ب .
(6) ح : أحد .
(7) ح : اقترن .
(8) ب : فاد .
(9) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(10) أي الزيادة .
(11) ب و ح : لأنها .
(1) ب : الرب .
(2) ب : لا .
(3) ب و ح : وتأكلوا .
(4) سورة النساء الآية: 2 .
(5) ب : الظم .

هذا التخصيص الذكريِّ[6] كثرةُ كونِ حتى بمعنى معَ[7] ، وعدمُ دخولِها الضميرَ، لا يقالُ: حتَّايَ، ولا حتَّاكَ، وحتَّاهُ[8] .

وفي للظرفيَّةِ، أي ظرفيَّةٍ مدخولِها حقيقةً، كـ: الماءِ في الكوزِ، **(أو مجازًا)**[9] ، كـ: **النجاةِ في الصدقِ. وفي في، أو**[10] كونُهُ، **بمعنى على،** خبرٌ، أو حالٌ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { ولأُصَلِّبَنَّكُمْ[1] فِي جُذُوعِ[2] النَّخْلِ }[3] ، **قالَ المحققونَ**[4] : إنَّها للظرفيَّةِ أيضًا[5] **مجازًا، لتمكنِ المصلوبِ**[6] **في الجذعِ**[7] **تمكنَ المظروفِ في الحلِّ.**

والباءُ للاستعانةِ. لم يصِبْ في تقديمِها[8] ، **إذِ الإلصاقُ أصلٌ وغالبٌ في الباءِ. والمرادُ** /102/ **بالاستعانةِ استعانةُ الفاعلِ في** صدورِ الفعلِ عنه بمجرورِهِ، نحوَ: كتبْتُ بالقلمِ.

---

[6] ب : الزكري .

[7] ساقطة من ب .

[8] ساقطة من ح .

[9] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[10] ساقطة من ح .

[1] من ح ، وفي الأصل ، وب : لأصلبنكم .

[2] ح : جزوع .

[3] سورة طه الآية: 71 .

[4] قال الفخر الرازي: " فشبه تمكن المصلوب في الجذع بتمكن الموعى في وعائه، فلذلك قال: { في جذوع النخل }، والَّذي يقال في المشهور إن (في) بمعنى (على) فضعيف " . مفاتيح الغيب 657/10 . وقال القمي: " قيل { في جذوع النخل } أي عليها، والصواب أن يقال: هي على أصلها " . غرائب القرآن 141/16.

[5] ح : فيه أيضا .

[6] ح : المطلوب .

[7] ح : الجزوع .

[8] ح : تقديمهما .

والمصاحبةِ[9] ، **فتكونُ**[10] بمعنى معَ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ }[11] .

والإلصاقِ، أي لإفادةِ لُصوقِ أمرٍ إلى مجرورِ الباءِ، نحوَ: مررْتُ بزيدٍ، أي التَصقَ المرورُ[1] بمكانٍ يقرُبُ منهُ، وهو يستلزمُ المصاحبة بلا عكسٍ، فإذا قلتَ: اشتريتُ الفرسَ بسرجِهِ، لا يلزمُ أنْ يكونَ السرجُ ملصقًا[2] بهِ حالَ الاشتراءِ.

والتعديةِ، أي جعْلِ الفعلِ اللازمِ متضمنًا لمعنَى[3] التصييرِ، نحوَ: ذهبْت بزيدٍ، أي صيَّرتهُ ذاهبًا. وهي بهذا المعنَى قليلةٌ وسماع، ولكنَّها مقويَّةٌ لمفهومِ الجارِّ وعملِهِ، فلكلٍّ من تقديمِها على المقابلةِ وتأخيرِها وجْهٌ. وأمَّا التعديةُ بمعنَى الإفضاءِ فعامٌّ لكلِّ جارٍّ أصليٍّ.

والمقابلةِ، أي لوقوعِ مجرورِهِ في مقابلةِ آخرَ، نحوَ: بِعْتُ[4] هذا بكذا.

والظرفيَّةِ، كـ: **جلستُ بالمسجدِ.**

والبدلِ، كـ: اعتضْتُ بهذا[5] الثوبِ خيرًا منهُ.

والتجريدِ، كـ: رأيتُ بزيدٍ أسدًا.

واللامُ للاختصاصِ بملكيَّةٍ، كـ: المالُ لزيدٍ، وبغيرِهما، كـ: الجُلُّ **للفرسِ.**

---

[9] ب : وللمصاحبة .
[10] ب و ح : فيكون .
[11] سورة المائدة الآية: 61 . وتمامها: { وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد ... } .
[1] ح : مروري .
[2] ح : ملتصقا .
[3] ح : بمعنى .
[4] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[5] من ب و ح ، وفي الأصل: هذا ، وكلمة: اعتضت غير معجمة فيها .

والتعليل، كـ: ضربتُ للتأديبِ، وخرجْتُ لمخافتِكَ.

والقصدِ، أي الإرادةِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { إلا لِيَعْبُدُونِ }[1] ، **فإن** أفعالَ اللهِ ـ تَعالى ـ غيرُ معلَّلةٍ بالأغراضِ على الصحيحِ، وحمْلُ القصدِ على الغرضِ (والغايةِ لا يناسبُ اختصارَ المتنِ، لعمومِ التعليلِ)[2] . **والعاقبةِ،** كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا }[3]، وَ:[**الوافر**] 26- **لِدُوا لِلْموتِ وابْنوا للخرابِ**[4] **والمحققونَ على** أنَّه للتعليلِ مجازًا[5] .

---

[1] سورة الذاريات الآية: 56 . وتمامها: { وما خلقت الجن والإنس ... } .

[2] ما بين القوسين من ب و ح ، وفي الأصل : " والقاية لا يناسب اختصاص **المتن** " .

[3] سورة القصص الآية: 8 . وتمامها: { فالتقطه آل فرعون ... } .

[4] عجز بيت صدره: له ملك ينادي كل يوم . استشهد الرضي به في شرح الكافية 382/2، وذكر البغدادي أن هذا المصراع من أبيات في الديوان المنسوب إلى علي ـ ر ض ـ وذكر أنه رأى في جمهرة أشعار العرب لمحمد **بن أبي الخطاب قد روي أن بعض الملائكة قال: لدوا للموت وابنوا للخراب**

فكلكم يصير إلى ذهاب

خزانة الأدب 163/4-164، وبهذه الرواية ورد في شرح التصريح 12/2، **وأوضح المسالك رقم** 296، وهو أيضا من شواهد مفاتيح الغيب 251/12، وذكر في حواشيه أنه صدر بيت لأبي العتاهية. وفي نهج البلاغة33/4: " : إن لله ملَكا ينادي في كل يوم: لدوا للبموت واجمعوا للفناء وابنوا للخراب . والشاهد فيه مجيء اللام للعاقبة والمآل .

[5] قال الزمخشري: " { ليكون } هي لام كي الَّتي معناها التعليل، كقولك: **جئتك لتكرمني سواء** بسواء، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا، ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الَّذي يفعل الفعل لأجله وهو الإكرام الَّذي هو نتيجة المجيء " . **الكشاف** 166/3. وانظر مفاتيح الغيب 251/12، البحر المحيط 105/7.

ويمعنى عن بالقول، كـ: قلتُ لزيدٍ إنَّه لم يفعلِ الشرَّ.

ويأتي اللامُ للقسمِ والتعجبِ، ي معَه، نحوَ: للهِ لا يؤخَّرُ الأجلَ، وإنَّمَا يستعملُ في الأمورِ العظامِ.

وكي للغرضِ، وإنمَا تدخلُ[1] ، حينَئذٍ، **مَا الاستفهاميَّة،** نحوَ: كيمَهْ فعلتَ، أي لأيِّ غرَضٍ فعلتَ. ويدلُّ على[2] كونِهِ جارًّا حذفُ ألفِ ما، كما في: لِمَهْ، وعَمَّهْ[3] .

وربَّ **للتقليلِ**، أي لإنشائِهِ، **وأتَى للتكثيرِ، كمَا في مقامِ**[4] **المدحِ والذمِ. ويصدَّرُ**[5] ربَّ لكونِهِ[6] إنشاءً، ويختصُّ بهِ[7] **نكرةٌ موصوفةٌ** بمفردٍ أو جملةٍ، لتحقيقِ التقليلِ.

وفعلُها، أي رب ماضٍ، لأنَّ حالهُ معلومٌ[9] ، **ويحذفُ فعلُ رب زمانًا غالبًا،** لوجودِ القرائنِ، نحوَ: ربَّ رجلٍ كريمٍ، أي لقيتهُ.

وقد يدخلُ رب على مضمرٍ مفردٍ مذكرٍ مبهمٍ لا مرجعَ لهُ، فيكونُ **نكرةً، مميَّزٍ، بفتحِ** الياءِ، **مضافٍ**[1] **إلى منصوبِهِ** المضافِ إلى ضميرِ المضمرِ، أي يكونُ مميَّزًا بنكرةٍ منصوبةٍ، **وأضافَ المنصوبَ**[2] إلى الضميرِ؛ لأنه عاملُه.

---

(1) ب و ح : يدخل .

(2) مكرر في ب .

(3) ح : عم ولمه .

(4) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(5) ح : وتصدر .

(6) ب و ح : لكونها .

(7) ب و ح : بدخول .

(9) ب : حالة معلومة .

(1) ح : مضافا .

(2) من ب و ح ، وفي الأصل: المضاف .

ويكونُ رب بـ: **مَا الكافةِ**[3] **عن العملِ، فيدخلُ** ربَّ، حينَئذٍ، **الجملَ** الفعليَّة، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذينَ[4] }[5] ، والاسميَّة، نحوَ: ربَّما زيدٌ قائمٌ، **إلا لو كانَ ما زائدًا**[6] **،** (فإنَّ ربَّ تدخلُ، حينَئذٍ)[7] ، (**على الاسمِ**)[8]، **نحوَ:**

[الخفيف] 27- رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ[9]

وَوَاوُها، أي واوٌ أُضمرَ[1] ربَّ بعدَها، **لا تدخلُ**[2] **المضمرَ،** كما يدخلُهُ ربَّ، بل تختصُّ[3] **بنكرةٍ موصوفةٍ، نحوَ:**

[الرجز] 28- وَبَلْدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنِيسٌ[4]

---

(3) ب : الكافية .

(4) بعدها في ح : { لو كانوا مسلمين } .

(5) سورة الحجر الآية: 2 .

(6) ح : زائدة .

(7) ما بين القوسين بدله في ب : " فإن رب حينئذ يدخل "، وفي ح : " فإنه حينئذ يدخل ".

(8) ما بين القوسين ساقط من ب و ح .

(9) بسيف ساقطة من ب. وهو بعض بيت لعدي بن الرعلاء الغساني، وتمامه:

صقيلٍ بين بصرى وطعنة نجلاء

وهو من شواهد الاشتقاق ص486، الأصمعيات ص52، الأزهية ص82، 94، الأمالي الشجرية 244/2، مغني اللبيب ص183، 411، المقاصد النحوية 342/3، جمهرة اللغة ص492، رصف المباني ص194، 316، شرح الأشموني 480/1، أوضح المسالك 155/2، همع الهوامع 230/4، الجنى الداني ص456، شرح شواهد المغني ص404، 725. والشاهد فيه خفض (ضربة) برب و (ما) زائدة .

(1) ب : وواو أضمر .

(2) ب و ح : يدخل .

(3) ب و ح : يختص .

(4) صدر بيت لجران العود النمري، ديوانه ص97. وتمامه: إلا اليعافير وإلا العيس ويروى: وبلد. وهو من شواهد الكتاب (بولاق) 133/1، 365، معاني القرآن للفراء 228/1، و 51/2، و 273/3، مجاز القرآن 137/1، و 78/2، 237،

والعملُ لها، أي لربَّ لقربِها، فيكونُ اختيارًا لمذهبِ البصريَّةِ ، أو لواوِ ربَّ؛ لأنَّها مضافٌ[5] لقيامِها مقامَ ربَّ، فيكونُ اختيارًا لمذهبِ الكوفيَّةِ[6] . **واوُ القسمِ**، مبتدأٌ، **ويختصُّ بالظاهرِ**، اعتراضٌ، فلا يقالُ: وَكَ لأفعلنَّ، **وتاؤُه، أي القسمِ**، عطفٌ على **واوِ القسمِ**، **وتختص**[1] **تاءُ القسمِ باللهِ** من بينِ الأسماءِ الظاهرةِ، **يجبُ**، خبرٌ، **حذْفُ فعلِها**، أي كلِّ واحدٍ منها[2] ، **ولا يكونُ بالنصبِ أو الرفعِ** جوابُ كلٍّ منهما **طلبًا**، أي دالاً على الطلبِ والسؤالِ، فلا يقالُ: واللهِ وتاللهِ[3] **أخبرْني**.

المقتضب 139/2، **معاني الحروف للرماني** ص16، **مشكل إعراب القرآن** 354/1، **مجالس ثعلب** ص452، **الإنصاف** ص271، **أوضح المسالك** 63/2، همع الهوامع 256/3، **إعراب القرآن** 503/1، و 2/ 269، و 5/ 245، **شرح المفصل** 80/2، و 27/3، و 21/7، و 52/8، **شرح الأشموني** 393/1، شرح التصريح 352/1، **خزانة الأدب** 125/2، 197/4، شرح شذور الذهب ص265، شفاء العليل 501/1، شرح أبيات سيبويه 140/2، **الدرر اللوامع** 192/1. والشاهد فيه إضمار رب بعد **الواو** .

[5] ح : **مضافة** .

[6] في الواقع أن للكوفيين ثلاثة أقوال في خافض ما بعد واو رب. الأول الواو لنيابتها عن رب، وهو منسوب للفراء كما في ارتشاف الضرب 403/2، 466. والثاني الواو نفسها أصالة، وهو مذهب الكوفيين كما في الإنصاف مسألة رقم55 ص376، **والجنى الداني** ص154، **وائتلاف النصرة** ص145، وشرح أبيات مغني اللبيب 20/4، أو مذهب بعضهم كما في المساعد 297/2، وشفاء العليل 680/2. والثالث رب مضمرة كمذهب البصريين، وهو مذهب أبي بكر الأنباري كمل في **شرح القصائد السبع الطول** ص39. **وانظر الخلاف النحوي الكوفي** ص445 .

[1] ب و ح : ويختص .

[2] ب و ح : واحدة منهما .

[3] من ب و ح ، وفي الأصل: وبالله .

وباؤه، أي القسمِ، علم، يدخلُ المضمرَ والمظهرَ اسمَ اللهِ، أو غيرَه، ويحذفُ فعلُه ويذكرُ، وذلكَ لأنَّ **الباءَ أصلُ الكلِ، والواوَ بدلٌ** منه ومن[4] التاءِ، ويجبُ أنْ تنحطَّ[5] مرتبةُ الفرعِ عن أصلِهِ.

وجوابُه، أي القسمِ لغيرِ الطلبِ، **باللامِ** الابتدائيَّةِ للتأكيدِ، **وحرفِ النفْي؛** ما، ولا، وهما يعمَّان الاسميَّة والفعليَّة. والظاهرُ أنَّه **سقطَ إنْ المختصةُ** بالاسميَّةِ من قلمِ الناسخِ /103/، فإنَّها [6] ، أيضًا، **تقعُ**[7] **جوابًا للقسمِ.**

ويحذفُ جوابُ **القسمِ لو توسطَ القسمُ** بينَ أجزاءِ الجملةِ، الَّتي **تدل**[8] على جوابِ القسمِ، **أو تقدَّمَه،** أي القسمَ، **ما يدلُّ عليهِ،** أي على جوابِهِ، نحوَ: (زيدٌ واللهِ قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ واللهِ)[1] ؛ لاستغنائِهِ عن الجوابِ في هاتينِ الصورتينِ، لوجودِ ما يدلُّ عليهِ.

وعنْ للبعدِ. آثرَهُ على المجاوزةِ لعمومِهِ لنحوِ: أدَّيتُ عنهُ الدينَ.

وعلى للاستعلاءِ حقيقةً، كـ: زيدٌ على السطحِ، أو مجازًا، كـ: عليَّ دَينٌ.

وهما، أي عن وعلى، **اسمان بدخولِ من** الجارةِ عليهما، لامتناعِ دخولِ الجارِّ على الجارِّ، نحوَ: مِنْ عَنْ يَمِيني، أي مِنْ جانِبِي[2]، ومنْ عليهِ، أي من[3] فوقِهِ.

---

[4] ب و ح : ومنه .

[5] ب و ح : ينحط .

[6] من ب و ح ، وفي الأصل: فإن ما.

[7] ب : يقع .

[8] ب : يدل .

[1] ما بين القوسين من ب، وفي الأصل:" زيد و قائم و " ، وفي ح : " زيد قائم والله وزيد والله قائم " .

[2] ب و ح : جانبه .

والكافُ للتشبيهِ[4] **،** نحوَ: الَّذي كزيدٍ عمرٌو. **وقدْ**[5] **يدخلُ الكافُ الضميرَ، نحوَ**[6] : أنا كأَنتَ. **وقد يكونُ اسمًا بمعنَى المثل، نحوَ:** [الرجز] 29- يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ[7]

أي عن أسنانٍ مثلِ البردِ الذائبِ لِلطافَتِها. أخَّرَ هذا؛ لأنَّه استطراديٌّ.

ومذْ ومنْذُ كِلاهما **للزمانِ للابتداءِ،** أي لابتداءِ الزمانِ، يدلُّ **في الزمانِ الماضِي،** يعنِي إذا أُريدَ[1] بِما بعدَهما الزمانُ الماضِي[2] ، فمنعاهُما أنَّ مبتدأَ زمانِ فعلِهما هوَ ذلكَ الزمانُ الماضِي، كـ: سافرْتُ من البلدِ منذُ سنةِ كذا، إذا لم يكنْ في تلكَ السنةِ، أي مبدأُ مسافرَتي هذه السنةَ، وامتد إلى الآنَ، ولو قالَ: لابتداءِ الزمانِ في[3] الماضِي، لكانَ أظهرَ وأخصرَ، **والظرفيَّةِ** في الحالِ، أي إنْ أُريدَ بمَا بعدَهما **الزمانُ**[4] الحاضرُ، ولو باعتبارِ البعضِ، فمعناهُما ظرفيَّتُهُ[5] لفعلِهما معَ التساوي، كـ: ما رأيتُه مذْ شهرِنا أو يومِنا، إذا كنْتَ في ذلكَ الشهرِ

---

(3) ساقطة من ب .

(4) ح : للتثنية .

(5) ساقطة من ح .

(6) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(7) من ب و ح ، وفي الأصل: المهم. والرجز للعجاج، وقبله: بيضٌ ثلاثٌ كنِعاجٍ جمٍ .
وهو في ملحق ديوانه 328/2. وهو من شواهد شرح المفصل 42/8، 44، مغني اللبيب ص239، شرح الكافية 343/2، شرح شواهد المغني ص503، المقاصد النحوية 294/3، أسرار العربية ص258، الجنى الداني ص79، همع الهوامع 197/4،خزانة الأدب 462/4. والشاهد فيه (عن كالبرد) إذ الكاف هنا اسم بمعنى مثل لدخول الجار عليها .

(1) ح :أراد .

(2) ساقطة من ح .

(3) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(4) ح : أي الزمان .

(5) ب و ح : ظرفية .

أو اليومِ، أي جميعُ زمانِ عدمِ رؤيتي هوَ هذا الشهرُ أو اليومُ الحاضرُ[6] ؛ لأنَّهما لم ينقضِيا بعدُ، ولم يمتدَّ زمانُ الفعلِ إلى ما وراءَهما[7] ، فلا يصِحُّ اعتبارُهما مبدًا لَهُ.

وحاشا وخلا، قدَّمَه لتقدُّمِ الحاءِ ، **وعدا للاستثناءِ ، أي لاستثناءِ**[8] ما بعدَهما عمَّا قبلَهما[9] .

(الحروف المشبهة بالفعل)[1]

في انقسامِها إلى الثلاثيِّ، والرباعيِّ، والخماسيِّ، والبناءِ على الفتحِ، والدلالةِ على الحدثِ، مثلَ: التأكيدِ، والتشبيهِ. والمناسبُ إيرادُ الأحرفِ بدلَ الحروفِ، لكونِها ستَّةً. قيل[2] : لكنَّهم لمَّا عبَّرُوا عن الجارةِ والعاطفةِ بصيغةِ الكثرةِ، لم يستحسنُوا تغييرِ الأسلوبِ، معَ شيوعِ استعمالِ كلٍّ من صيغتَي القلَّةِ والكثرةِ في الأخرى، على أنَّها إذا لوحِظَتْ معَ فروعِها يبلغُ[3] الكثرةَ. فيهِ أنَّ أكثرَ الحروفِ المذكورةِ أقلُّ من العشرةِ، فالمناسبُ رعايةُ الكثرةِ **بالقلةِ، ثم عدمُ** تغييرِ الأسلوبِ، وشيوعُ الاستعمالِ، إنَّمَا يكونُ معَ القرينةِ والداعي[4]

---

[6] ب وح : **الحاضران** .

[7] ب : راوئهما .

[8] ب : **لاستثناء** .

[9] ب و ح : بعدها عما قبلها .

[1] ما بين القوسين بياض في ب .

[2] ح : **قبل** .

[3] ح : تبليغ .

[4] ب : **والراعي** .

، فلا بدَّ من بيانِهِ، والملاحظةُ المذكورةُ، لا تتأتَّى[5] فيما عدا المشبَّهَة. والأقربُ أنْ يقالَ: إنَّ لهذه الحروفِ مفهوماتٍ؛ مثلَ ما وضِعَ **للافضاءِ، وما** شابهَ[6] الفعلَ وعملَ عملَه الفرعيَّ، ونحوِهما، ولها[1] أفرادٌ ذهنيَّةٌ كثيرةٌ تلاحظُ معَها إجمالاً، ثمَّ تعرفُ[2] الأفرادُ الخارجيَّةُ تفصيلاً بالتعدادِ، فيناسبُ[4] صيغةَ الكثرةِ في الابتداءِ.

تُصدرُ[5] **، أي تقعَ في صدرِ الكلامِ، إلا أن المفتوحةَ،** فإنَّها لا **تقعُ**[6] في الصدرِ أصلاً. قيلَ: لأنَّها معَ اسمِها وخبرِها في تأويلِ المفردِ، فلا بدَّ لها من التعليقِ[7] بشيءٍ آخرَ حتَّى يتمّ كلامًا، وحينَئذٍ لو وقعَتْ في الصدرِ، اشتبَهَتْ[8] بإنَّ المكسورةِ في الكتابةِ. فيهِ أنَّ العلَّةَ، حينَئذٍ، الالتباسُ، **وباقي المقدماتِ مستدرَكٌ**[9] .

ولو كانَتِ الحروفُ **بـ: مَا** الكافةِ **لا تعملُ**[10] **، في أفصحِ اللغاتِ، وتخرجُ**[11] عن الاختصاص بالاسميَّةِ حينَئذٍ[12] ، **وتدخلُ**[13] **الأفعالَ، كما تدخلُ**[14] الأسماءَ، يقالُ: إنَّمَا قامَ زيدٌ، وإنَّمَا زيدٌ قائمٌ.

---

[5] ب و ح : يتأتى .
[6] ب : يشابه .
[1] **مكرر في ح .**
[2] ب و ح : يعرف .
[4] **ب و ح : فناسب .**
[5] ب : يصدر .
[6] ب : يقع .
[7] **ب : التعلق ، و ح : تعلق .**
[8] من ب و ح ، وفي الأصل: اشبهت .
[9] **ب و ح : مستدركة .**
[10] ب : يعمل .
[11] ب : يخرج .
[12] **ساقطة من ب .**
[13] ب : ويدخل .
[14] ب و ح : يدخل .

(**إن،** المكسورةُ، **تقررُ** وتؤكِدُ معنَى **الجملةِ،** ولا تغيِّرُها إلى المفردِ)[1] . **وأن** **المفتوحةُ معَها،** أي معَ الجملةِ، **كالمفردِ،** فمعنَى: بلغَنِي **أنكَ قائمٌ** /104/، بلغَنِي قيامُكَ، **فالكسرُ** لازمٌ **في محلِّها،** أي في محل الجملةِ، **والفتحُ** لازمٌ **في محلَّهِ،** أي محل[2] المفردِ. **ولو أنكَ فاعلٌ،** أي أن معَ الجملةِ في[3] : ولو[4] أنكَ قائمٌ فاعلٌ، إذْ تقديرُه: لو ثبَتَ قيامُكَ، فيجبُ الفتحُ لوجوبِ إفرادِ الفاعلِ. قدَّمَه[5] لبساطتِهِ. وقِسْ على هذا. **ولولا أنكَ مبتدأٌ،** إذْ تقديرُه: ولولا قيامُك ثابتٌ، فيجبُ الفتحُ أيضًا؛ لامتناعِ كونِ المبتدأِ جملةً. اقتصرَ عليهما لنوعِ غموضٍ فيهما، وظهورِ اندراجِ البواقِي في القاعدةِ معَ عدمِ الحصْرِ. **فلو احتمَلَهما**[6] **،** أي: فلو احتملَ أنَّ معَ اسمِها وخبرِها الجملةَ والمفردَ، **جازَ (الفتحُ والكسرُ)**[7] ، **كـ: مَنْ يأتِنِي فإني أعلَمُه.** يريدُ ما وقعَ بعدَها الفاءُ[8] الجزائيَّةُ. الكسرُ بتأويلِ: أنا أعلمُهُ، والفتحُ على حذفِ الخبرِ أو المبتدأِ، أي[9] : فتعليمِي[10] **ثابتٌ** لَهُ، أو جزاؤُهُ تعليمِي[11] . وقِسْ (على هذا)[1] **الواقعَ بعدَ إذا المفاجأةِ، كـ: خرجْتُ فإذا إن السبُعَ بالبابِ، أي فإذا السبُع بالبابِ، أو** كونُه بالبابِ ثابتٌ.

---

[1] ما بين القوسين ساقط من ب .

[2] ح : **في محل** .

[3] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح . وهي مكررة أيضا في ب .

[4]ب و ح : **لو** .

[5] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[6] ح : احتملها .

[7]ب و ح : **الكسر والفتح** .

[8]ب : **بعد الفاء** ، و ح : **بعد فاء** .

[9]**ساقطة من ح** .

[10]ب : **فتعلمي** .

[11]ب : **تعلمي** .

[1] ما بين القوسين بدله في ب و ح : عليه .

فجازَ العطفُ بالرفعِ على اسمِ إنِ المكسورةِ، ولو كانَ كسرُه حكمًا، بأنْ وقعَ بعدَ العِلمِ، كـ: علمْتُ أنَّ زيدًا قائمٌ[2] **وعمرٌو، لو**[3] **تقدمَ الخبرُ، وإنْ** كانَ تقدُّمُه **تقديرًا**، مثلَ: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمٌ، أي[4] إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو قائمٌ[5] . تفريعٌ على القاعدتينِ، تقريرُ[6] المكسورةِ الجملةَ، فيبقَى[7] **معنَى الابتداءِ الرافعِ**[8]، فيجوزُ العطفُ المحليُّ، وتغييرُها المفتوحَةَ، فيزولُ معنَى الابتداءِ، فلا يجوزُ العطفُ **المذكورُ.** وإنَّمَا شَرَطَ التقدُّمَ المذكورَ، إذْ لولاه لَلَزِمَ اجتماعُ عاملينِ على إعرابٍ واحدٍ، مثلَ: إنَّ زيدًا وعمرٌو ذاهبانِ.

وكذَا لكن، أي هيَ كـ: إنَّ المكسورةِ في جوازِ العطفِ المذكورِ؛ لأنَّه لا تغيِّرُ[9] معنَى الجملةِ أيضًا.

وَلأجلِ تقريرِ[1] **إنّ معنَى الجملةِ جازَ دخولُ اللامِ** الابتدائيَّةِ[2] ، الَّتي لتأكيدِ معنَى الجملةِ **على اسمِها، أي اسمِ إنِ المكسورةِ، لو فُصِلَ** بينَه وبينَها، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { إِنَّ عَلَيۡنَا لَلۡهُدَىٰ }[3] **، أو خبرِها، كـ:** إنَّ زيدًا لَقائمٌ، **أو معمولِهِ، أي الخبرِ، المقدمِ** على الخبرِ، كـ: إنَّ زيدًا **لَطعامَك آكلٌ.**

---

(2) ح : قائما .

(3) ح : ولو .

(4) ساقطة من ح .

(5) ساقطة من ب .

(6) ح : تقدير .

(7) من ب و ح ، وفي الأصل: فينبغي .

(8) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(9) : لا يغير ، و ح : يغير .

(1) ح : تقدير .

(2) ح : الابتداء .

(3) سورة الليل الآية: 12 .

ولم يجزْ دخولُها في غيرِ هذه الصورِ[4] ، لكراهةِ توالِي حرفَي الابتداءِ. وقدَّمُوا إنَّ ترجيحًا للعاملِ، أو لبطلانِ صدارةِ اللامِ، بلا ضرورةٍ.

غيَّرَ ترتيبَ (الكافيةِ)، وبدَّلَ ما بينَهما بمعمولِه المقدَّمِ، رعايةً للترتيبِ الطبيعيِّ[5] في مدخولِها، والقربِ[6] من مقتضى اللامِ، ودفعًا للإبهامِ، معَ أنَّ في ترتيبِ (الكافيةِ) فصلاً بينَ الأصلِ والفرعِ[7] .

وقلَّ دخولُ اللامِ في خبرِ لكن، وهو مذهبُ الكوفيَّةِ[8] ، نحوَ: [الطويل]

30- وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ[1]

---

[4] ح : الصورة .
[5] ب و ح : الطبعي .
[6] ح : ووالقرب .
[7] في هامش ب : الأصل هو الخبر والفرع هو معموله .
[8] قال الفراء: " ألا ترى أن الشاعر قال:
ولكنني من حبها لعميد
فلم تدخل اللام إلا لأن معناها إنّ " . معاني القرآن 465/1. وانظر شرح جمل الزجاجي 430/1، رصف المباني ص310، الجنى الداني ص132، 619 .
[1] عجز بيت لا يعرف قائله، وصدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي.
ويروى: لكميد. وهو من شواهد معاني القرآن للفراء 1/ 465، تخليص الشواهد ص357، الجنى الداني ص132، سر صناعة الإعراب (تحقيق هنداوي) 380/1، شرح ابن عقيل 363/1، إعراب القرآن 256/2، إعراب القرآن المنسوب للزجاج 207/1، الإنصاف ص209، اللامات ص158، مغني اللبيب ص307، 385، ائتلاف النصرة ص172، حاشية الصبان 280/1، الاقتراح ص72، همع الهوامع 176/2، الدرر اللوامع 116/1، خزانة الأدب 343/4، الأشباه والنظائر (تحقيق مكرم) 38/4، شرح التصريف الملوكي ص35، لسان العرب (لكن) 13/ 391، شرح شواهد المغني ص605، المقاصد النحوية 247/2، رصف المباني ص235، شرح

وأوِّلَ بأنَّ أصلَه: لكنْ أنَّني، فخفِّفَتْ. وَجْهُ البصريَّةِ[2] مقاومةُ العامليَّةِ بكونِ التأكيدِ أدعى للصدارةِ، فاسْتويَا ، فلو اجتَمعَا يلزمُ ترجيحُ المقدَّمِ بلا مرجِّحٍ، وبهذهِ العلَّةِ لم يجزْ دخولُها على باقِي الحروفِ المشبَّهةِ سِوى أنَّ المفتوحةِ المغيِّرةِ[3] معنَى الجملةِ، فلا يدخلُها المقرّرةُ.

ولو خففَتِ المكسورةُ، **يجبُ** دخولُ **اللامِ** في الخبرِ للفرق بينَها وبينَ النافيةِ، **وجازَ**، حينَئذٍ، **إلغاؤُها**[4] **،** أي إبطالُ عملِها لفواتِ بعض مشابهةِ[5] **الفعلِ، كفَتْحِ** الآخرِ، وجازَ إعمالُها علَى[1] ما هوَ الأصلُ، **فلا تجبُ**[2] اللامُ، حينَئذٍ، لحصولِ الفرقِ بالعملِ، إلا عندَ ابنِ **الحاجبِ. ودخولُها**، مبتدأ، أي دخولُ المكسورةِ المخفَّفةِ، حينَئذٍ، خبرُه: **على فعلِ المبتدأِ، أو** الخبرُ**: كالأفعالِ (الناقصةِ وأفعالِ)**[3] **القلوبِ، حتى لا تخرجَ**[4] عن أصلِها بالكلّيَّةِ. والكوفيُّونَ[5] **يعمِّمُونَ**[6] . ويمكنُ عطفُ: دخولُها على فاعلٍ[7] : يجبُ، ولم يجعله[8] **عطفًا**[9]

الأشموني 238/1. والشاهد فيه (ولكنني ... لعميد) حيث قرن خبر لكن باللام، وهذا سائغ على مذهب الكوفيين شاذ عند البصريين.

(2) راجع شرح ابن عقيل 363/1 .

(3) ح : المغير .

(4) ح : إلقاؤها .

(5) ب و ح : مشابهته .

(1) **من ب و ح ، وفي الأصل: عمل .**

(2) ب و ح : يجب .

(3) ما بين القوسين ساقط من ب .

(4) ب و ح : يخرج .

(5) انظر شرح الكافية 359/2، شرح التصريح 231/1، **الجنى الداني** ص209، **رصف المباني** ص191، حاشية الصبان 290/1، **شرح المفصل** 76/8 .

(6) ح : يعمون .

(7) ساقطة من الأصل ، زيادة من **ب و ح** .

(8) ب و ح : تجعله .

على: إلغاؤُها معَ القربِ والظهورِ؛ لئلا يشعِرَ باختيارِ مذهبِ الكوفيِّينَ، فإنَّه ضعيفٌ.

والمفتوحةُ، عطفٌ على ضميرِ: خفِّفتْ، أي لو خُفِّفتِ المفتوحةُ، **فتعملُ**[10] **في ضميرِ شأنٍ مقدَّرٍ** وجوبًا، لأنَّه أقوى مشابهةً (من المكسورةِ العاملةِ جوازًا، ولم يوجدْ عملُها في الظاهرِ، فقدِّرَ في **مقدرٍ وجوبًا**)[11] ؛ لئلا يلزمَ ترجيحُ الأضعفِ. **وفي عملُ المفتوحةِ /105/ المخففةِ** (**في غيرِهِ،** أي غيرِ ضميرِ الشأنِ. وتدخلُ[1] **المفتوحةُ المخففةُ**)[2] الجملَ مطلقًا، اسميّةً أو فعليّةً من النواسخِ أولاً. **ويجبُ معَ الفعلِ، أي إذا دخلَتِ المفتوحةُ المخففةُ الفعلَ المتصرفَ،** غيرَ الدعاءِ، يجبُ أنْ يكونَ معَ الفعلِ، **حرفُ النفيِ؛** لا، وإنْ، (**وإنْ، ولمْ**)[3]، ليكونَ كالعِوَضِ من المحذوفةِ، لا للفرقِ بينَها وبينَ المصدريَّةِ؛ لأنَّها تجامعُ المصدريَّة أيضًا، ولذا قدَّمَها على الثلاثةِ الأخيرةِ، فإنَّها للفرقِ أيضًا، مثالُهُ[4] قولُهُ ـ تَعالى ـ: {أَفَلا[5] يَرَوْنَ ألا يَرْجِعُ إلَيهِم}[6]، و {أَيَحْسَبُ[7] أَنْ لنْ يَقْدِرَ }[8]، و{أَيَحْسَبُ[7] **أَنْ لَمْ** يَرَهُ }[9]، **أو السينُ،** كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ}[10] ، **أو**

---

(9) ب : **عطف** .
(10) ب و ح : فيعمل .
(11) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .
(1) ب : ويدخل .
(2) ما بين القوسين ساقط من ح .
(3) **ح : ولم وإن ، وإن ساقطة من ب .**
(4) ب و ح : مثالها .
(5) **في الأصل و ح : ولا ، وفي ب : أولا .**
(6) سورة طه الآية: 89 . وتمامها: { ... قولا ولا يملك لهم ضَرا ولا نفعا } .
(7) من ب ، وفي الأصل و ح : يحسب .
(8) سورة البلد الآية: 5 . وتمامها: { ... عليه أحد } .
(9) سورة البلد الآية: 7 . وتمامها: { ... أحد } .
(10) سورة المزمل الآية: 20 . وتمامها: { ... **مرضى** } .

أنْ كقولِهِ: [الكامل] 31- وَاعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ **سوفَ**، سَوفَ يَاتِي كُلُّ مَا **قُدِرَا**[11]

أوقدْ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { لِيَعْلَمَ أَنْ **قَدْ أَبْلَغُوا** }[1] . **وكأن**، وهيَ[2] حرفٌ برأسِهِ، كأخواتِها على الصحيحِ، **للتشبيهِ. وقدْ يعملُ مخففًا، والإلغاءُ غالبٌ.**

ولكن، هيَ[3] أيضًا مفردةٌ عندَ البصريَّةِ[4] ، **للاستدراكِ، أي رفْع**[5] توهُّمٍ يتولَّدُ من الكلامِ المقدَّمِ، **تقعُ**[6] **بينَ كلامين تغايرَا** نفْيًا **وإثباتًا**[7] ، **معنًى** فقطْ، كـ: زيدٌ حاضرٌ لكنَّ عمرًا غائبٌ، أو لفظًا[8] ، كـ: جاءَني زيدٌ لكنَّ عمرًا لم يجئْ. **ولا تعملُ**[9] **لكن لو خففتِ**، لمشابهتِها العاطفة لفظًا ومعنًى، فأجريتْ مُجراها، **ويدخلُها**[10] **، أي**

---

(11) البيت لا يعرف قائله. وهو من شواهد شرح ابن عقيل 147/1، مغني اللبيب ص520، شرح شواهد المغني ص828، شرح الأشموني 250/1، همع الهوامع 55/4، معاهد التنصيص 377/1، المقاصد النحوية 313/2، الدرر اللوامع (تحقيق مكرم) 30/4. والشاهد فيه مجيء خبر (أن) المخففة جملة فعلية، فعلها متصرف ليس بدعاء، وقد فُصل بين (أن) وخبرها بسوف .

(1) سورة الجن الآية: 28. وتمامها: { ... رسالات ربهم } .

(2) ب : وهو .

(3) ح : وهي .

(4) انظر الإنصاف مسألة رقم 25 ص209، شرح الكافية 360/2، مغني اللبيب ص384، ارتشاف الضرب 128/2، الجنى الداني ص617، همع الهوامع 150/2 .

(5) ح : دفع .

(6) ب و ح : يقع .

(7) ب : ووإثباتا .

(8) من ب و ح ، وفي الأصل: أو ولفظا .

(9) ب و ح : يعمل .

(10) ح : وتدخلها .

لكن مشددةً ومخففةً، **الواوُ** لعطفِ الجملةِ على الجملةِ، أو الاعتراضِ[11] .

وليتَ للتمني، أي إنشائِهِ، فتدخلُ[1] على المستحيلِ، كـ: [الوافر]

32- لَيتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَومًا[2]

والممكنِ الغيرِ المرجو. **وتدخلُ**[3] ليتَ **أن** المفتوحة، كـ: ليتَ أنَّ زيدًا قائمٌ، **على أنْ تكونَ**[4] معَ اسمِها وخبرِها اسمَ ليتَ، والخبرُ حاصلاً، وعندَ البصريَّةِ سادانِ مسدَّهما[5] ، **كما بعدَ علمْت.**

ولعلَّ للترجي، فيختصُّ الممكنَ المرجوَّ، أو المخُوفَ[6] ، كقولِهِ[7] { لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ }[8] .

---

[11] ح : للاعتراض .

[1] ب و ح : فيدخل .

[2] بعض شعر لأبي العتاهية (ديوانه ص32) وهو قوله:

ألا ليت الشباب يعود يوما فأخبره بما فعل المشيب

وهو من شواهد شرح قطر الندى ص148، ومعني اللبيب ص376، وروايته: فيا ...، ووردت القطعة المتمثل بها في شرح ابن عقيل (دار صعب) 346/1. والتمثيل به استعمال (ليت) في المستحيل أو المتعسر، كما تستعمل في الممكن0

[3] ب و ح : ويدخل .

[4] ب و ح : يكون .

[5] انظر شرح المفصل 85/8، همع الهوامع 2/ 158، المعجم الوافي في النحو العربي ص295 .

[6] ح : المحوف .

[7] بعدها في ب و ح : تَعالى .

[8] سورة الشورى الآية: 17 . وتمامها: { وما يدريك ... } .

(**حروف العطف**)[1]

هوَ[2] **في اللغةِ: الإمالةُ مطلقًا، وفي العرفِ: إمالةُ المعطوفِ** إلى المعطوفِ عليهِ[3].

الواوُ للجمعِ المطلقِ، والفاءُ للترتيبِ بلا مهلةٍ، **وثُمَّ وحتى،** عطفانِ على الفاءِ، أي هما للترتيبِ أيضًا، **ومعطوفُها أي حتى، جزءُ متبوعِهِ** القويِّ أو الضعيفِ[4]، **لإفادةِ القوةِ أو الضعفِ**[5] كـ: ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ، وقدِمَ الحاجُّ حتَّى[6] **المشاةُ، بمهلةٍ،** حالٌ منهما، (وما بينَهما)[7] **اعتراضٌ، أو حالٌ من حتى، وأو، وأما، وأمْ لأحدٍ مبهمٍ، وأم**[8] **المتصلةُ لازمةٌ للهمزةِ** الاستفهاميَّةِ، أي غيرَ مفارقةٍ عنها من لزمَ المكانَ إذا لم يفارقه، **ولو** كانَ الهمزةُ **تقديرًا**، كقولِهِ: [الطويل]

33- فَوَ ـِ[1] مَا أَدْرِي وإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أَمْ بِثَمَانِ[2]

---

(1) بياض في ب .

(2) ح : وهو .

(3) من ب و ح ، وفي الأصل: إليه .

(4) ب : والضعيف .

(5) ح : والضعف .

(6) ساقطة من ح .

(7) ما بين القوسين ساقط من ب .

(8) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(1) ساقطة من الأصل و ب ، زيادة من ح .

(2) البيت لعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه ص380 . ويروى: لعمرك.
وهو من شواهد الكتاب 175/3، الأزهية ص127، البيان في غريب إعراب القرآن 51/1، الأمالي الشجرية 266/1، و 335/2، شرح ابن عقيل 230/3،

يَلِيها، أي الهمزةَ، **أحدُ المستويين**، ويَلِي **الآخرَ** (**أمْ**، **ويجابُ**)[3] **بتعيين أحدِهما،أو كليهما**، أو نفيهما، ولا يجابُ بـ: نعمْ أو لا؛ لأنَّ أمْ المتصلة، إنَّمَا تستعملُ فيما عُلِمَ ثبوتُ أحدِهما عندَ المتكلّمِ[4] **بلا** تعيينٍ، فيطلبُه، بخلافِ أو معَ الهمزةِ، كما إذا قلتَ: أجاءَك زيدٌ أو عمرٌو؟ أي: أجاءَك أحدُهما؟ لا على التعيينِ، أو لا، فيصحُّ في الجوابِ: نعمْ، أو لا.

وأمْ المنقطعةُ[5] **للإضرابِ** عن الأولِ **معَ الشكِّ في الثاني**، **فتستعملُ**[6] في الخبرِ، نحوَ: إنَّها لإبلٌ أمْ شاءٌ[7] ، **أَضْرَبْتَ**[8] **عن الإخبارِ الأولِ**، **وشككْتَ** (**في الثاني**)[1] ، وفي الاستفهامِ، كـ: أزيدٌ عندَك، أو عندَك عمرٌو؟ قصدْتَ الإضرابَ عن الاستفهامِ الأوَّلِ بالثاني. **وقد تدخلُ** المقطعةُ **المفردَ، لو كانَ بعدَ خبرٍ**، لعدمِ الالتباسِ بالمتصلةِ، بخلافِ ما لو كانَ بعدَ الاستفهامِ، فإنَّه يلزمُ الجملة **بعدَ أمْ**[2] ، حينَئذٍ، لعدمِ[3] **اللبسِ. والمثالان مرا.**

شرح المفصل 154/8، مغني اللبيب ص20، **المقتضب** 294/3، **المحلى وجوه النصب** ص210، **شرح جمل الزجاجي** 238/1، **المحتسب** 50/1، **خزانة الأدب** 447/4، همع الهوامع 132/2، **شرح عمدة الحافظ** ص620، **الجنى الداني** ص35، المقاصد النحوية 142/4، **الصاحبي** ص297، **شرح** أبيات سيبويه 151/2. والشاهد فيه حذف همزة الاستفهام بعد أم المتصلة في قوله: (بسبع).

(3) ح : أم الآخر ويجاب .

(4) ب : التكلم .

(5) ب : المتصلة .

(6) ح : فيستعمل .

(7) ب و ح :شاه .

(8) ب : ضربت .

(1) ما بين القوسين مكرر في ح .

(2) ح :م ا .

(3) ب : لرفع ، و ح : لدفع .

وتجبُ[4] **إمَّا في أوَّلِ المعطوفِ عليهِ معَها، أي معَ إما** العاطفة، كـ: جاءَني إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو، ليُعلمَ من أوَّلِ الأمرِ[5] **أن الكلامَ على الشك. وجازتْ إما في أول**/106/ **المعطوفِ** عليهِ، ولم تجبْ[6] **معَ أو** العاطفةِ، كـ: جاءَني إمّا زيدٌ أو عمرٌو، ورأيت زيدًا أو عمرًا[7] ؛ **لأن أو علم**[8] للشكِّ الأوَّلِيِّ والعارضيِّ، وإمَّا للأوَّلِ خاصّةً.

وبلْ للإضرابِ عن الحكمِ الأوَّلِ، بجعلِهِ كالمسكوتِ عنهُ، **وصرْفِ الحكمِ إلى المعطوفِ، معَ الإثباتِ، أي في الكلامِ**[9] **المثبتِ،** كـ: جاءَني زيدٌ بلْ عمرٌو، فكأنَّه لم يحكمْ في المعطوفِ عليهِ بشيءٍ[1] ؛ لا بالمجيءِ، ولا بعدمِهِ. والإخبارُ الَّذي وقعَ منهُ لم يكنْ بطريقِ القصدِ. وأمَّا في النفْيِ ففيهِ خلافٌ[2] بُيِّنَ في المطوَّلاتِ[3] .

ولا لازمةٌ **للإيجابِ،** أي غيرُ مفارقةٍ عنهُ، لأنَّهُ[4] **لنفْيِ**[5] **ما** وجَبَ للأوَّلِ، نحوَ: جاءَني زيدٌ، لا عمرٌو.

ولكنْ عكسُها، أي عكسُ لا، أي لازمةٌ للنفْيِ، ففِي عطفِ المفردِ نقيضةُ[6] لا، فيكونُ لإيجابِ[7] **ما أنتفى عن الأول، نحوَ: ما**

---

[4] ب و ح : ويجب .
[5] ب : الأمرة .
[6] ب و ح : يجب .
[7] ب : وعمرا .
[8] من ب و ح ، وفي الأصل: تملم .
[9] ب : كلام .
[1] ح :شيء .
[2] راجع شرح الكافية 378/2-379،شرح الأشموني 114/1-115 .
[3] ب : المعطّولات .
[4] ب و ح : لأنها .
[5] ح : النفي .
[6] ح : نقيضة .
[7] ح : لإيجاذ .

قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو، وفي عطفِ الجملةِ نظيرُهُ بلْ، يجيءُ بعدَ النفْيِ والإثباتِ، نحوَ: جاءَني زيدٌ لكنْ عمرٌو لم[8] يجئْ، (وما جاءَني زيدٌ **لكنْ عمرٌو قدْ**[9] جاءَ)[10] .

(**حروف التنبيه**)[1]

ألا وأمَا يصدَّران[2] **أي جملةٍ** كانَتْ[3] اسميَّةً أو فعليَّةً، فهما يختصَّانِ [4] بالجملةِ، لتوكيدِ مضمونِ الجملةِ، وكونِ الكلامِ بعدَهما مبتدًا بِهِ.

وها، لا تختص[5] **بالجملةِ، تدخلُ**[6] **المفردَ وغيرَه، وكثُرَ** دخولُه **في اسمِ الإشارةِ** حتَّى لا يغفلُ المخاطبُ عن الإشارةِ، الَّتي لا يتعيَّنُ معانِي[7] أسمائِها إلا بِها، نحوَ: هذا.

---

[8]ب : **ولم** .

[9]ب : **وقد** .

[10] ما بين القوسين مضطرب في ح كذا: " وما زيد زيد لكن عمرو وقد جاء " .

[1] ما بين القوسين بياض في ب .

[2] ح : **تصدران** .

[3] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[4]ب و ح : **مختصان** .

[5] ب و ح : يختص .

[6] ب و ح : يدخل .

(**حروف النداء**)[1]

أي والهمزةُ للقريبِ[2] **،** أرادَ بهِ ما عدا البعيدَ، فيشملُ المتوسِّطَ، فـ: أي لهُ والهمزةُ للأقربِ. وجْهُ تقديمِهما[3] ظاهرٌ. **ويَا وأيا وهيَا للبعيدِ،** وهذا مذهبُ الزمخشريِّ، قالَ[4]:"وأمَّا يا اللهُ، معَ كونِهِ، تَعالى، **أقربَ من حبلِ**[5] الوريدِ، فلاستقصار[6] الداعي لنفسِهِ، واستبعادِهِ لهُ عن مرتبةِ المدعوِّ تَعالى[7] "[8]، وعندَ ابنِ الحاجبِ يا أعم، وارتضاهُ الرضي[9] .

---

[7] ح : تتعين معانيها .
[1] ما بين القوسين بياض في ب .
[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[3] ح : تقديمها .
[4]ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .
[5]ساقطة من ب .
[6] من ب و ح ، وفي الأصل: فلا استقصار .
[7]ساقطة من ح .
[8]في شرح المفصل ص368 : " وقول الداعي: يا رب ويا الله استقصار منه لنفسه وهضم لها واستبعاد عن مظان القبول والاستماع وإظهار للرغبة في الاستجابة بالجؤار ". وانظر الأنموذج في النحو ص193،شرح المفصل 118/8، 121.
[9] قال الرضي: " وما ذكره المصنف أولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما أو التأويل خلاف الأصل " . شرح الكافية 381/2 .

(**حروف الإيجاب**)[1]

نعمْ للتقرير، أي لتقريرِ مضمونِ ما سبقَ، استفهامًا أو خبرًا، إيجابًا أو نفْيًا. هذا في اللغةِ، وفي العرفِ يفهمُ منهُ معنَى الإيجابِ بعدَ النفْيِ، كـ: بَلَى، ولِذا قالَ الفقهاءُ: لو قالَ: أليسَ لي عليكَ ألفُ دينارٍ، فقالَ: نعمْ، يكونُ إقرارًا[2] ، ترجيحًا للعرفِ على اللغةِ.

وبَلَى لإيجابِ النفْيِ خبرًا أو استفهامًا، كـ: بَلَى **في جوابِ مَنْ قالَ: لم**[3] يقمْ زيدٌ، (أو: ألَمْ يقمْ زيدٌ)[4] ؟ أي، بلَى قامَ زيدٌ.

وإيْ، بكسرِ الهمزةِ وسكونِ الياءِ، **للإثباتِ بعدَ الاستفهامِ. ويدخلُ القسَمَ بلا تصريحٍ بفعلِهِ،** أي لا يذكرُ فعلُ القسمِ معَه، لا يقالُ: أقسمْت إي وربِّي، ولا يكونُ المقسَمُ بهِ إلا[5] **الرب، و** َ، **ولَعمري،** كقولِهِ ـ تَعالى ـ: {وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي }[1].

وأجَلْ، وجَيرِ َ، **بالكسرِ والفتحِ.**

وإنّ، بكسرِ الهمزةِ وتشديدِ النونِ المفتوحةِ[2] ، **لتصديقِ المخبرِ،** موجبًا أو نافيًا، وجاءَ بعدَ الاستفهامِ والدعاءِ.

---

[1] ما بين القوسين بياض في ب ، وفي ح : وحروف الإيجاب .

[2] ح : اقرار .

[3] ساقطة من ب .

[4] ما بين القوسين ساقط من ح ، وفي ب بدله: " أو وألم يقم " .

[5] مكرر في ب .

[1] سورة يونس الآية: 53 . وتمامها: { ... إنه لحق } .

[2] ح : والمفتوحة .

(حروف الزيادة)[1]

وتسمى[2] حروفَ الصلةِ، لأنَّه يتوصَّلُ بها إلى زيادةِ الفصاحةِ، أو إقامةِ[3] وزنٍ، أو غيرِ ذلكَ. (ومعناها أنَّها قدْ تقعُ زائدةً)[4] ، لا أنَّها لا تقعُ إلا زائدةً. والمرادُ بزيادتِها أنَّ أصلَ المعنَى بدونِها لا

---

(1) ما بين القوسين بياض في ب .

(2) ب : ويسمى .

(3) ح : وإقامة .

(4) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

يختلُّ، لا[5] أنَّها لا فائدةَ لها أصلاً، وإلا لكانَتْ عبَثًا، فلا يجوزُ في كلامِ الفصحاءِ، لاسيَّما في كلامِ البارِي ـ تَعالى ـ. وفائدتُها إمَّا تأكيدُ المعنَى، كـ: مِنْ الاستغراقيَّةِ، والباءِ في خبرِ (ما و)[6] ليسَ، أو لستقامةُ الوزنِ، أو للسجعُ، أو نحوُ ذلكَ[7] .

اللامُ ، كـ: شكرْتُ لهُ ، ولا أبالَك[8] عندَ سيبويهِ[9] ، وكقولِهِ ـ تَعالى ـ :

{ وَمَا أُمِرُوا إلا لِيَعْبُدُوا اللهَ }[1] ، {وَإِذْ بَوَّانَا لإِبْرَاهِيمَ }[2] .

والكافُ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { لَيسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ }[3] . قدَّمَهما لعدمِ بحثِهما، ولتقاربِ الأفرادِ.

وإنْ، بكسرِ الهمزةِ وسكون النونِ، تزادُ[4] **معَ ما**[5] **النافيةِ،** نحوَ: [الوافر]

34- وَمَا[6] إِنْ طِبنَا جُبْنٌ[7]

---

[5] ح : إلا .

[6] ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[7] ب : وذلك .

[8] ب : ولا بالكم ، وح : وإلا أبالك .

[9] الكتاب 276/2-277 .

[1] سورة البينة للآية: 5. وتمامها: {... مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ..} .

[2] سورة الحج الآية: 26 . وتمامها: { ... مكان البيت أن لا تشرك بي شيئا.. } .

[3] سورة الشورى الآية: 11 .

[4] ب : يزاد .

[5] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[6] ب : ما .

وقلتْ زيادةُ إنْ **معَ لَما،** نحوَ: لَما إنْ قمْتَ قمْتُ، **وما المصدريَّةِ،** **نحوَ**[1] : **انتظرْ مَا**[2] **إنْ جلسَ القاضِي. فلو**[3] لم يَفصِلْ بينَ الأختينِ /107/ ، **لكانَ أحسنَ.**

وأنْ، بفتحِ الهمزةِ وسكونِ النونِ، **معَ لَما،** كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ }[4] ، **وبينَ القسمِ** المقدمِ، **ولو** المؤخرِ، نحوَ: و ِ **أنْ** لو قامَ زيدٌ قمتُ، **وقلتْ** زيادةُ أنْ **بعدَ الكافِ،** نحوَ:

[الطويل]

35- كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُوْ إِلَى نَاضِرِ[5] **السَّلَمْ**[6]

---

[7] تمامه: ...ولكن منايانا ودولة آخرينا

وفي نسبته خلاف. فهو لفروة بن مسيك، أو للكميت. وهو من شواهد الكتاب 153/3، و 221/4، تخليص الشواهد ص278، **شرح المفصل** 120/5، و 129/8، الأزهية ص51، **الجنى الداني ص**327، **خزانة الأدب** 121/2، و 242/4، مغني اللبيب ص38، شرح شواهد المغني 81/1، **لسان العرب** (**طبب**) 454/1، **معجم ما استعجم ص**650، شرح أبيات سيبويه 106/2، **الأصول في النحو** 236/1، و 196/2، 258، **الصاحبي ص**176، **المنصف** 128/3، **المقتضب** 51/1، و 363/2، 364، **إعراب القرآن** 108/3، **الخصائص** 108/3، **المحتسب** 92/1، **رصف المباني ص**192، 278 همع الهوامع 31/1. والشاهد فيه زيادة (إن) بعد (ما) توكيدا، فكفتها عن العمل .

[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[2] **مكرر في ب** .

[3] **ح : ولو** .

[4] سورة يوسف الآية: 96. وتمامها: { ... ألقاه على وجهه فارتد بصيرا } .

[5] **من ب ، وفي الأصل: ناظر ، وفي ح : ناصر** .

[6] عجز بيت صدره: ويوما توافينا بوجه مقسَّمٍ

ويروى: وارق السلم . وهولعلباء بن أرقم، أو ليزيد بن أرقم، أو لأرقم بن علباء، أو لباعث بن صريم اليشكري، أو لراشد بن شهاب اليشكري، أو لابن صريم اليشكري. وهو من شواهد شرح المفصل 83/8، **المحتسب** 308/1، الأصمعيات ص157، **الاتباع والمزاوجة ص**74، **نتائج الفكر في النحو ص**256، **المقرب** 111/1، و 204/2، **الأصول في النحو** 245/1، **الأضداد ص**107، همع الهوامع

على روايةِ جرِّ ظبيةٍ.

ومَا تزادُ[1] **بعدَ إذا،** نحوَ: إذْا ما يخرجْ[2] أخرجْ، **ومتَى، وأيّ، وأينَ، وإنْ،** كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { إِمَّا تَرَيِنَّ }[3]**شرْطًا، أي** حلَ كون هذه المذكواتِ دالةً على الشرطِ، **وبعدَ بعضِ حروفِ الجرِ،** كقولِهِ[4] ـ **تَعالى** ـ: { **فَبِمَا رَحْمَةٍ** }[5] ، و {عَمَّا قَلِيلٍ }[6]، و { مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ }[6]. **وقلتْ** زيادةُ مَا[7] **بينَ المضافِ والمضافِ إليهِ، نحوَ:** غضبْتُ[8] من غيرِ مَا جُرْمٍ، و{ أَيَّمَا[9] الأَجَلَينِ }[10] ، **و {مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ**[11]}[12]. وقيلَ: ما فيها[13] كلّها نكرةٌ، والمجرورُ بعدَها

188/2، المنصف 128/3، الإنصاف ص202، خزانة الأدب 364/4، ائتلاف النصرة ص171، إعراب القرآن 305/2، شرح قطر الندى ص157، الكتاب 134/2، و 165/3، سمط اللآلي ص829، رصف المباني ص198، 268 الجنى الداني ص222، 522، أوضح المسالك 270/1، المقاصد النحوية 301/2، و 384/4، تخليص الشواهد ص390، الأشموني مع الصبان 239/1، شرح التصريح 234/1. والشاهد فيه جر (ظبية) على تقدير: كظبية، و(أنْ) زائدة مؤكدة، ويجوز رفعها على أنها مبتدأ أو خبر كأن، أو نصبها اسما لكأنْ مخففة للضرورة.

[1] ب : يراد ، و ح : يزاد .

[2] ح : تخرج .

[3] سورة مريم الآية: 26. وتمامها: {فإما...من البشر أحدا فقولي إني نذرت للرحمن صوما }.

[4] بعدها في ب و ح : تَعالى .

[5] سورة آل عمران الآية: 159 . وتمامها: { ... من الله لنت لهم } .

[6] سورة المؤمنون الآية: 40 . وتمامها: { قال عما قليل ليصبحن نادمين } .

[6] سورة نوح الآية: 25. وتمامها:{ ... أغرقوا فأدخلوا نارا }.

[7] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[8] ب : عظبت .

[9] ب : وأي .

[10] سورة القصص الآية 28 . وتمامها: { ... قضيت فلا عدوان علي } .

[11] ب : تنطو .

[12] سورة الذاريات 23 .وتمامها: { فورب السماء والأرض إنه لحق ... } .

[13] ح : فيه .

بدلٌ منْهَا[14] .

ولا يزادُ[1] **بعدَ أنْ المصدريَّةِ**، كقولِهِ - تَعالى -: { مَا مَنَعَكَ أَلا تَسْجُدَ[2] }[3] ، **وبعدَ الواوِ** العاطفةِ الواقعةِ **بعدَ النفْيِ**، نحوَ: ما جاءَني زيدٌ ولا عمرٌو، و { غَيرِ المَغْضُوبِ عَلَيهِمْ وَلا الضَّالِّينَ }[4] . ولو قدَّمَ هذا لاطِّرادِهِ لكانَ أحسنَ. **وقلت** زيادةُ لا[5] **قبلَ أُقسِمُ**، كقولِهِ - تَعالى -: { لا أُقْسِمُ }[6] .

ومن تزادُ[7] **في النفي**[8] ، وما في حكمِهِ كالنهْيِ والاستفهام، **ولا تزادُ**[9] في الموجَبِ، خلافًا للكوفيّينَ[10] ، **والأخفش**[11] .

والباءُ تزادُ[1] **في النفي**، ينبغِي أنْ يقيَّدَ بـ: ليسَ ومَا، إذْ لم يسمعْ في إنْ ولا، **وتزادُ**[1] **في خبرِ صُدِّرَ بـ: هلْ، لا في مطلقِ**

---

[14] انظر شرح الكافية 385/2 .

[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[2] ح : أن تسجدوا .

[3] سورة الأعراف الآية:12. وتمامها: { قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك } .

[4] سورة الفاتحة الآية: 7 . وتمامها: { صراط الذين أنعمت عليهم... } .

[5] مكرر في ب .

[6] سورة البلد الآية: 1 . وتمامها: { ... بهذا البلد } .

[7] ب : يزاد ، و ح : لا يزاد .

[8] ب و ح : المنفي .

[9] ب و ح : يزاد .

[10] انظر شرح جمل الزجاجي 485/1، رصف المباني ص391، مغني اللبيب ص428، الجنى الداني 318، البحر المحيط 340/1. ومما يجدر ذكره أن أبا حيان نفى (في البحر المحيط 98/1، 105) أن يكون الكوفيون قد قالوا بزيادة (من) في الواجب. والصحيح أن الكسائي أجاز ذلك، ومنعه الفراء؛ فقد نقل الفراءُ مذهبَ شيخه الكسائي في جواز زيادة (من) في الإيجاب ورده بقوله: " وليس بشيء " . معاني القرآن 317/1. وانظر 318/1، و 64/2، 197، و 187/3، الخلاف النحوي الكوفي ص489 .

[11] انظر معاني القرآن ص98، 99، 209، 254، 276، 290، 307، 464 .

الاستفهامِ، كـ: هلْ زيدٌ بقائمٍ؟ ولا يقالُ: أزيدٌ بقائمٍ؟ **و**يزادُ في **غيرها،** أي في غيرِ أفرادِ (المذكورِ كلّهنَّ)[2] **،سماعًا** مسموعًا، لا مَقِيسًا، كـ: **ألقَى**[3] بيدِهِ، { وكَفَىٰ بِاللهِ }[4] ، وبحسبِكَ درهمٌ.

حرفا التفسير

---

[1] ب و ح : يزاد .
[2] ما بين القوسين في ب و ح : المذكورين .
[3] **ح** : **لقى** .
[4] سورة النساء الآية: 6، 45، 70، 79، 91، 132، 166، 171، **و**سورة الأحزاب الآية: 3، 39، 48، وسورة الفتح الآية: 28 .

ثنى[1] نظرًا إلى الخارج، تنصيصًا[2] **على العددِ، بخلافِ حرفِ**[3] التنبيهِ. **أي يُفسِّرُ**[4] **أيَّ مُبهَمٍ مفردٍ**، كـ: **جاءَ**[5] **رجلٌ، أي** زيدٌ، أو[6] **جملةً** كـ: **قُطِعَ**[7] رزقُه، أي ماتَ.

وأنْ على صورةِ المصدريَّةِ، **يُفسِّرُ**[8] **ما بمعنَى القولِ، لا** صريحَه، ولا ما ليسَ في معناهُ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ }[9] .

(**حروف المصدر**)[1]

مَا وأنْ المخففةُ، مختصانِ **لجملةِ**[2] **الفعليَّةِ**، فيجعلانِها[3] **في** تأويلِ المصدرِ، وغيرُ[4] سيبويهِ[5] **عممَ مَا**، نحوَ: بقَوا في الدنيا ما

---

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: نتى .

[2] ب : تنصيها .

[3] ب و ح : بخلاف نحو حروف .

[4] ب : يفسير .

[5] ب : كجامه .

[6] لم يبق منها في ب إلا : أ .

[7] ح : لقطع .

[8] ب : يفسير .

[9] سورة الصافات الآية: 104 .

[1] ما بين القوسين بياض في ب .

[2] ح : بجملة .

[3] ح : فيجعلونها .

الدنيا باقيةٌ[6] ، **وأن المشددةُ**[7] للاسميَّةِ خاصّةً، إلا إذا كُفتْ بـ: مَا، فَيَعُمُّ.

حروف[1] **التحضيض**

هَلا[2] **وألا** المشدَّدتين[3] ، **ولولا ولومَا**[4] ، **تصدرُ** هذهِ الحروفُ **الفعلَ**، أي تدخلُ[5] على أول الفعل، فأفادَ اقتضاءَ[6] الصدر

---

(4) انظر شرح الكافية 386/2. وقد ارتضاه الرضي وحققه بقوله: " وصلة ما لا تكون عند سيبويه إلا فعلية، وجوز غيره أن تكون اسمية، وهو الحق، وإن كان ذلك قليلا، كما في نهج البلاغة: بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية، وقال الشاعر:

أعلاقة أمّ الوليد بعدمـــــا أفنان رأسك كالثغام المخلس " .

(5) الكتاب 11/3، 156 .

(6) في نهج البلاغة 102/1: " ثم عمِّرتم في الدنيا ما الدنيا باقية " .

(7) ح : المشددة .

(1) بياض في ب .

(2) ح : وهلا .

(3) ب و ح : المشددتان .

(4) ح : ولو لا وما .

(5) ب و ح : يدخل .

(6) ب : اقتضائه .

والفعلِ بعبارةٍ وجيزةٍ[7] ، **وإنْ كانَ الفعلُ تقديرًا**[8] مقدَّرًا، نحوَ: هَلا زيدًا ضربْتُه[9] ، **إلا للضرورةِ** الشعريَّةِ، كقولِهِ:

[الطويل]

36- فَهَلا نَفْسُ لَيلَى شَفِيعُهَا[10]

ومعنَى هذه الحروفِ في الماضِي اللومُ **على تركْكِ الفعلِ، وفي** المضارعِ الحضُّ عليهِ.

---

[7] **من ب و ح ، وفي الأصل:** وخبره .

[8] ح : تقدير .

[9] انظر التسهيل ص243 .

[10] عجز بيت صدره:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة **إليّ** ... =

= واختلف في نسبته. فقد نسب لقيس بن الملوح وهو في ديوانه ص154، ولعبد الله بن الدمينة وهو في ملحق ديوانه ص206، **وللصمة بن عبد** القشيري في المقاصد النحوية 414/3، وشرح شواهد المغني ص221. وهو من شواهد خزانة الأدب (تحقيق هارون) 60/3، **و** 513/8، **و** 229/10، **و** 245/11، 313، **رصف المباني ص**472، تخليص الشواهد ص320، جواهر **الأدب ص**394، **الجنى الداني ص**509، 613، **أوضح المسالك** 196/2، همع الهوامع 353/4،**شرح الأشموني** 511/1، **و** 359/2، شرح التصريح 41/2.

والشاهد فيه إضمار كان مع اسمها ضمير الشأن، والتقدير: فهلا كان نفس ليلى شفيعها، فاسم كان المحذوفة ضمير الشأن المحذوف، وخبرها الجملة الاسمية: نفس ليلى شفيعها، والّذي ألجأ النحاة إلى هذا التقدير أن (هلا) تختص بالجمل الفعلية الخبرية .

حرف[1] التوقع

أي الدال على توقع المخاطب، **قدْ، كقولِكَ**[2] لِمَن يتوقَّعُ ركوبَ الأميرِ: الأميرُ[3] **قدْ ركبَ، في الماضِي للتقريبِ**، أي تقريبهِ من الحال، **وفي المضارع للتقليل**[4] **أكثرَ**، أي في أكثر المواضِع أو الأزمان[5]، **وقد تكونُ**[6] للتحقيق، كقولِهِ ـ تعالى ـ: { قَدْ نَرَىْ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ }[7] . **وقدْ يفصلُ بينَهما**، أي بينَ قدْ والفعلِ **بالقسمِ**، نحوَ: **قدْ**[8] ـ و ِ ـ **أحسنْتَ . وقدْ**[9] **يحذفُ، أي قدْ**[10]، كقولِهِ

---

(1) ساقطة من ب .

(2) ح : لقولك .

(3) ساقطة من ب و ح .

(4) ح : لتقليل .

(5) من ب ، وفي الأصل: أو للأزمان ، وفي ح : أو لأزمان .

(6) ب و ح : يكون .

(7) سورة البقرة الآية: 144 . وتمامها: { ... في السماء } .

(8) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(9) مكرر في ب .

(10) ساقطة من ب .

ـ تعالى ـ: { فَصَدَقَتْ }[1] ، أو فعْلُهُ، كقولِهِ: [الكامل]

37- لا تَزَلْ[2] بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِ[3]

أي: وكأنْ قدْ زالتْ.

حرفا[1] الاستفهام

---

[1] سورة يوسف الآية: 26 . وتمامها: { وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قُدّ من قبل فصدقت وهو من الكاذبين } .

[2] ب و ح : لما نزل .

[3] عجز بيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص30، وروايته:

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالها وكأن قدِ

ويروى: أزف. وهو من شواهد الأزهية ص211،شرح المفصل 118/8، و 18/9، 52، و 110/10، شرح شواهد المغني ص764، خزانة الأدب 232/3، 627، و 462/4، شرح الأشموني 15/1، شرح ابن عقيل (دار صعب) 19/1، همع الهوامع 188/2، و 315/4، المقتضب 42/1، مغني اللبيب ص227، 448، إعراب القرآن 283/4، الجنى الداني ص164،شرح التصريح 36/1، لسان العرب (قدد) 346/3، المقاصد النحوية 80/1، و 314/2، الأشباه والنظائر (تحقيق مكرم) 56/2، 356، أمالي ابن الحاجب 455/1، رصف المباني ص159، 204، 509، سر صناعة الإعراب (تحقيق هنداوي) 334/1، 490، شرح قطر الندى ص160، البيان والتبيين 280/2، شرح الكافية 388/2. والشاهد فيه إضمار الجملة الفعلية بعد (قد). وفيه شاهد آخر وهو إعمال كأن المخففة في مضمر مقدر والإخبار عنها بجملة فعلية مفصولة بـ (قد)، أي: وكأن قد زالت. وفيه شاهد ثالث على أن تنوين الترنم يدخل على الحرف .

[1] ب : حرف .

الهمزةُ وهلْ يصدَّران[2] الكلامَ وجوبًا. والهمزةُ تَلِي[3] **الاسمَ معَ وجودِ الفعلِ بلا قبْحٍ**[4] ، كـ: أزيدًا[5] ضربْتَ؟ وقُبُحَ[4] : هل زيدًا[6] ضربْتَ؟ وأمَّا إذا لم يوجدِ الفعلُ فيستويان، فيقالُ بلا قبْحٍ[4]: أزيدٌ قائمٌ وهلْ عمرٌو قاعدٌ؟، **وتأتِي**[7] الهمزةُ **للإنكارِ مطلقًا، أي سواءٌ كانَتْ لمجردِ**[8] الإنكارِ، كـ: أتضربُ زيدًا (وهوَ أخوكَ)[9] ؟ **أو للاستبطاءِ**[10]، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { أَلَمْ يَانِ[11] لِلَّذِينَ آمَنُوا }[12] الآية، أو للتحضيضِ، نحوَ: { ألا تُقَاتِلُونَ قَومًا }[1] ، أو للتقريرِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { **أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ** }[2] ، أو للتسويةِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ }[3] ، أو للتعجُّبِ، كقولِهِ[4] /108/ ـ **تَعالى** ـ:

---

[2] **ب و ح : تصدران .**

[3] ب و ح : يلي .

[4] ح : قبيح .

[5] ح : أزيد .

[6] ح : زايد .

[7] ب : ويأتي ، و ح : وثاني .

[8] **من ب و ح ، وفي الأصل: بمجرد .**

[9] **ح : وأخوك .**

[10] **ب و ح : وللاستبطاء .**

[11] ح : يأت .

[12] سورة الحديد الآية: 16 . وتمامها: {...أن تخشع قلوبكم لذكر الله..} .

[1] ب : ألا يقاتكون ، و ح : ألا تقاتلون ، والآية في سورة **التوبة**: 13. وتمامها: { ... نكثوا أيمانهم وهموا بإخراج الرسول وهم بدءوكم أول مرة } .

[2] سورة الشرح الآية: 1 .

[3] سورة البقرة الآية: 6 ، ويس الآية: 100 .

[4] **مكرر في الأصل .**

{أَلَمْ تَرَ[5] إِلَى رَبِّكَ}[6] الآية ، أو للتوبيخِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي }[7] . وهلْ لا تستعملُ[8] في شيءٍ منْها.

وتدخلُ[9] الهمزةُ الحروفَ **العاطفةَ،** دونَ هلْ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { أَوَ كُلَّمَا}[10] ، و[11] { أَفَمَنْ كَانَ }[12] ، و { أَثُمَّ[13] إِذَا مَا وَقَعَ }[14] .

(وكونُ الهمزةِ)[1] معادلةً لـ: أمْ المتصلةِ دونَ هلْ عُرِفَ في **حروفِ**[2] العطفِ، فلذا لم يذكرْهُ هاهنا. **وتحذفُ**[3] **هيَ،** أي همزةُ الاستفهامِ عندَ القرينةِ، **و**يحذفُ **فعلُها** أيضًا[4] عندَها[5] ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { أَبَشَرًا[6] مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ}[7] . **ولا تحذفُ**[8] هلْ، ولا فعلُها.

---

[5] ب : ترى .

[6] بعدها في ب و ح : الآية. وهي في سورة الفرقان الآية: 45 . وتمامها: { ... كيف مد الظل ولو شاء لجعله ساكنا ثم جعلنا الشمس عليه دليلا } .

[7] سورة النمل الآية: 84 . وتمامها: {حتَّى إذا جاءوا قال أكذبتم بآياتي ولم تحيطوا بها علما }.

[8] ب : يستعمل .

[9] ح : ويدخل .

[10] سورة البقرة الآية:100. وتمامها: {..عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون}.

[11] ساقطة من ب و ح .

[12] سورة هود الآية: 17 . وتمامها: { ... على بينة من ربه ويتلوه شاهد منه } .

[13] ب : وأنتم .

[14] سورة يونس الآية: 51 . وتمامها: { ... آمنتم به } .

[1] من ب و ح ، وفي الأصل: وتكون .

[2] من ب و ح ، وفي الأصل: حرف .

[3] ب و ح : ويحذف .

[4] ح : أي .

[5] ب : عندنا .

[6] من ب و ح ، وفي الأصل: أبشر .

حرفا[9] الاستقبال

السينُ[10] **وسوفَ. وفيهِ، أي في سوفَ، زيادةُ تنفيسٍ، أي** تأخيرٍ.

حروف الشرط

تصدرُ، أي يجبُ أنْ تقعَ[1] **في صدرِ الكلامِ.**

لو للماضِي، ولو تدخلُ[2] **المضارعَ،** قدَّمها لتقدُّمِ معناها، **وإنْ عكسُها، للاستقبال**[3] ، ولو يدخلُ الماضِي، **ويدخلان الفعلَ وجوبًا، وإنْ كانَ الفعلُ تقديرًا،** كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { لَو[4] **أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ** }[5] ، {

---

(7) سورة القمر الآية: 24 . وتمامها: { فقالوا ... إنا إذًا لفي ضلال وسعر } .
(8) ب و ح : يحذف .
(9) ح : حرف .
(10) ب : الشين .
(1) ب : يقع .
(2) ح : يدخل .
(3) ب و ح : أي للاستقبال .
(4) ساقطة من ح .

وَإِنْ أَحَدٌ[6] مِنَ الْمُشْرِكِينَ }[7] ، **فالمرفوعُ بعدَ لو**[8] **فاعلُ محذوفٍ**، لا مبتدأٌ، تقديرُ الأوَّلِ: لو تملكُونَ، فلمَّا حذِفَ الفعلُ انفصلَ الضميرُ وفسِّرَ، وتقديرُ الثانِي: وإنْ استجارَكَ أحدٌ، فحذَفَ ففسَّرَ[1] ، **ولهذا**، أي **ولأجلِ**[2] دخولِها على الفعلِ، **فُتِحَ** همزةُ[3] **لو أنك**؛ لأنَّه فاعلُ مقدَّرٍ، هوَ ثبَتَ، **وخبرُه**، **أي خبرُ أن**، **حينَئذٍ**، أي حينَ وقعَ بعدَ لو**فعلٌ** وجوبًا، ليكونَ كالعِوَضِ من المحذوفِ، فيقالُ: لو أنَّكَ انطلقتَ، لا منطلقٌ، **إلا لو** كانَ خبرُهُ[4] **جامدًا**، فيجوزُ للتعذُّرِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { **وَلَو أَنَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ** }[5] .

ولو صُدِّرَ القسمُ على الشرطِ وغيرِه، **لزمَ المضي** في شرْطِهِ، **وإنْ كانَ ذلكَ المضي معنًى**، لا لفظًا، نحوَ: و ـِ **إنْ لم تأتِني لأكرمنكَ**، **والجواب لهُ**، **أي للقسمِ لفظًا**، **فلا** يجزمُ، ولا يدخلُه اللامُ **التي تدخلُ**[6] **جوابَ لو**، **ولا الفاءُ**، **تقولُ**: و ـِ **إنْ جئْتني**، **أو**: **لو**[7] **جئْتَني ما أكرمُكَ**[8] ، **أو**: **إني**[9] لا أكرمُكَ، ولا يجوزُ: لَمَا أكرمُكَ، (

---

[5] سورة الإسراء الآية: 100. وتمامها: { قل ... خزائن رحمة ربي إذًا لأمسكتم خشية الإنفاق} .

[6] **ساقطة من ب** .

[7] سورة التوبة الآية: 6. وتمامها: {... استجارك فأجره حتَّى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه} .

[8] ب و ح : **بعدهما** .

[1] ح : **فعسر** .

[2] بعدها في ب و ح : وجوب .

[3] بعدها في ب : في .

[4] ح : **خبر** .

[5] سورة لقمان الآية: 27 . وتما مها: { ... والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما **نفدت كلمات** } .

[6] ح : يدخل .

[7] **ساقطة من ب** .

[8] ح : **أكرمنك** .

أو: فإني أكرمُكَ)[10] ، وأمَّا معنًى فجوابٌ لهما معًا. **ولو توسط**[1] **القسمُ** بتقديمِ الشرطِ، أو غيرِهِ عليهِ[2] ، **جازَ الوجهان؛** أنْ يكونَ **الجوابُ**[3] للقسمِ لفظًا، فيكونُ غيرَ مجزومٍ، والشرطُ ماضيًا[4] ، **نحوَ:** إنْ أتيتَني[5] (**أولم تأتِني**)[6] **فو ـ لأكرمنكَ**[7] ، (وأنا واللهِ إنْ أتيتني (**أولم تأتِني لأكرمنكَ**)[8] ، وأنْ **يلغى القسمُ، وتعتبرَ**[9] **للشرطِ، نحو:** **إنْ تأتِني و ـ آتِك، وأنا و ـ إنْ تأتِني آتِك**)[10] ، **وتقديرُه،** أي تقديرُ **القسمِ في صدرِ الكلامِ، كذكرِهِ** فيهِ في لزومِ المضيِّ، وكونُ الجوابِ للقسمِ لفظًا، كقولِهِ ـ تعالى ـ: { لَئِنْ (أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ)[11] }[12] ، { وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُم إِنَّكُمْ[13] **لَمُشْرِكُونَ** }[14] .

---

(9) ب : **وإني** .

(10) ما بين القوسين بدله في ح : لا أكرمك .

(1) **ب و ح : وسط** .

(2) بياض في الأصل ، من ب ، وساقطة من ح .

(3) ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(4) بياض في الأصل ، من ب و ح .

(5) من ب و ح ، وفي الأصل: أتيني .

(6) ما بين القوسين بدله في ب : " أو يأتيني ".

(7) **من ب ، وفي الأصل: أكرمك ، وفي ح : لأكرمك** .

(8) ما بين القوسين بدله في ب : " أو لم أولم يأتني لأكرمك " .

(9) ب : يعتبر .

(10) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(11) ما بين القوسين بدله في ح : أخرجون .

(12) سورة الحشر الآية: 12 . وتمامها: { ... معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم لا يولون الأدبار ثم لا ينصرون } .

(13) **ح : إنك** .

(14) سورة الأنعام الآية: 121 .

وأمَّا للتفصيل[1] ، أي لتفصيلِ ما أجملَه المتكلِّمُ (في الذكرِ)[2] ، أو في الذهنِ، فيندرجُ فيهِ ما وقعَ في أوائلِ الكتبِ. **ويجبُ حذفُ فعلِه**، الَّذي هوَ الشرطُ، **والتُزِمَ**[3] **في موضعِه، أي الفعل**[4] ، **جزءُ جوابِهِ**، أي إمَّا مبتدأٌ، كـ: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ، تقديرُه: مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ منطلقٌ، أو معمولاً لِمَا بعدَ الفاءِ، كـ: أمَّا يومَ الجمعةِ فزيدٌ منطلقٌ. وهذا مذهبُ سيبويهِ[5] . فإنَّه يجوِّزُ وضعَ جزءِ الجزاءِ في **موضعِ الشرطِ**، وإنْ كانَ هنا مانعٌ آخرُ، نحوَ: أمَّا يومَ الجمعةِ فإنَّ زيدًا منطلقٌ. فجوازُ ما يمتنِعُ[6] تقديمُه خاصِّيَّةٌ لأمَّا عندَه[7] .

حرف الردع

---

[1] ح : لتفصيل .

[2] ما بين القوسين مكرر في ح .

[3] ب : **التزم** .

[4] ح : **موضع الفعل** .

[5] **الكتاب** 142/1 .

[6] ب : يتمنع .

[7] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح . وانظر في الفصل بين أما والفاء: **إتحاف الألباب بفصل الخطاب ص**53 وما بعدها .

أي الزجرِ والمنعِ، كَلا، ويأتي[1] **بمعنَى حقًّا**[2] . لكن المقصودَ بهِ[3] تحقيقُ مضمونِ الجملةِ، فكانَ كـ: إنَّ، فلم يخرجْه ذلكَ عن الحرفيَّةِ.

ترَكَ تاءَ التأنيثِ الساكنة؛ لأنَّ ذلكَ فُهِمَ من بحثِ التأنيثِ، ففرَّ من التكرارِ.

التنوين

نونٌ ساكنةٌ (في الأصلِ، فلا يضرُّها الحركةُ العارضةُ)[1] ، مثلَ: { عَادًا الأولَى[2] }[3] ، **تتبعُ**[4] **حركةَ الآخرِ**ِ، أي تقعُ بعدَها،

---

(1) ح : ويأ .

(2) وتأتي أيضا بمعنى سوف عند الفراء وابن سعدان، ووصف السيوطي هذا المذهب بالغرابة. الأشباه والنظائر (تحقيق طه سعد) 64/3. وانظر النكت الحسان ص287-288، وهمع الهوامع 385/4-386 . وتكون أيضا عندهما حرف جواب بمنزلة إي ونعم، أو حرف رد كنعم وبلى. إيضاح الوقف والابتداء 421/1-423، وانظر مغني اللبيب ص250، والفرائد الجديدة 632/2، 634، وشرح المفصل 16/9، والجامع لأحكام القرآن 148/11. وكان ثعلب يرى أنها تكون دائما في القرآن حرف رد بمعنى ليس قال: " وكلا في القرآن كله: أي ليس الأمر كما يقولون؛ الأمر كما أقول أنا " . مجالس ثعلب ص268 .

(3) ساقطة من ح .

(1) ما بين القوسين بياض في الأصل ، زيادة من ب و ح .

(2) ح : للاولى .

فخرجَ نونُ (نحوِ: لدنْ، ولم يكنْ)[5] ، **لا للتأكيدِ**، (**فخرجَ نونُ** التأكيدِ)[6] الخفيفةُ[7] . **ويكسرُ** التنوينُ[8] ، **ويضمُّ** لساكنٍ (لقيَها، والكسرُ هو الأصلُ)[9] المطَّردُ في تحريكِ الساكنِ، والضمُّ للإتباعِ، كقولِهِ ـ تَعالى ـ: { **وَعَذَابٌ ارْكُضْ** }[10] ، فيمَن قرأ بضمَّةِ[1] التنوينِ **لإتباعِ ضمةِ الكافِ**[2] . **وهوَ، أي** التنوينُ، **للتمكنِ،** أي للدلالةِ على أمكنيَّةِ الاسمِ في الاسميَّةِ، لعدمِ[3] مشابهةِ الفعلِ، فتكونُ[4] علامةَ الإنصرافِ، فيختصُّ بالمنصرفِ.

والتنكيرِ /109/ كما في صَهٍ، فإنَّ معناهُ اسكتْ (سكوتًا تامًّا[5] ، بخلافِ صَهْ، بغيرِ تنوينٍ، فإنَّ معناهُ اسكتِ)[6] **الآنَ**.

والعِوَضِ عن حرفٍ، نحوَ: جوارٍ، أو

---

(3) سورة النجم الآية: 50 . وتمامها: { وأنه أهلك ... } .

(4) ح : تبع .

(5) ما بين القوسين بياض في الأصل ، زيادة من ب و ح .

(6) ما بين القوسين ساقط من ح .

(7) ح : الحقيقة .

(8) من ب و ح ، وفي الأصل: للتنوين .

(9) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

(10) سورة ص الآيتان: 41-42 .وتمامهما: { واذكر عبدنا أيوب إذ نادى ربه أني مسّني الشيطان بنُصب وعذابٍ ارْكُضْ برجلك هذا مغتسل بارد وشراب } .

(1) ح : بضم .

(2) لم أعثر على هذه القراءة فيما بين يدي من كتب التفسير والقراءات. وقد جاء في شرح المفصل 35/9 :"وقال :{وعذابن اركض} قرئت بالضم والكسر، فمن كسر فعلى الأصل، ومن ضم أتبع الضم الضم كراهة الخروج من كسر إلى ضم ". وانظر المفصل ص393.

(3) ب و ح : بعدم .

(4) ب و ح : فيكون .

(5) ب : ما .

(6) ما بين القوسين ساقط من الأصل ، زيادة من ب و ح .

المضافِ[7] إليهِ، كـ: يومَئذٍ، وحينَئذٍ، وساعتَئذٍ [8] ، **وعامَئذٍ**[9] ، ومررْتُ **بكلٍ قائمًا**[10] . **والمقابلةِ** لنونِ الجمعِ المذكَّرِ السالمِ، كـ: مسلماتٍ، وهذا عندَ ابنِ الحاجبِ[11] ، **وإنمَا لم** يجعلْه تنوينَ التمكُّنِ، لوجودِهِ في نحوِ: عرفاتٍ، (معَ منْعِ الصرفِ للتأنيثِ والعلميَّةِ. وعندَ الزمخشريِّ[1] **نحوُ: عرفاتٍ**)[2] **منصرفٌ**، وتنوينُه للتمكُّنِ، ولا وجودَ عندَه للمقابلةِ؛ لأنَّ تاءَهُ غيرُ متمحِّضٍ للتأنيثِ، لدلالتِهِ على الجمعيَّةِ أيضًا. فلذا يكتبُ بالتاءِ[2] ، **فضعفَتْ عنِ** المنعِ، ومنعَت تقديرَ أخرى، فصارَ[3] **كالنعامةِ**.

والترنمِ. وهوَ ما لحِقَ آخرَ الأبياتِ والمصاريعِ، لتحسينِ **الإنشادِ**[4] .

ويحذفُ التنوينُ معَ همزةِ ابنِ في اللفظِ والخطِّ، **في نحوِ: زيدِ بنِ**[5] **عمروٍ،** يريدُ[6] **العلمَ**[7] **الموصوفَ بابنٍ، مضافًا**[8] **إلى علمٍ آخرَ** لكثرةِ الاستعمالِ، بخلافِ: رجلٍ ابنِ زيدٍ، وزيدٍ ابنِ عالمٍ[9]،

---

[7] ب : **والمضاف** .

[8] ح : وساعتئذ وحينئذ ، وحينئذ ساقطة من ب .

[9] **من ح ، وفي الأصل**: وعاما ، وهي ساقطة من ب .

[10] ب : **قائم** .

[11] انظر شرح الوافية نظم الكافية ص421، الإيضاح في شرح المفصل 277/2 .

[1] **الكشاف** 348/1، **وانظر شرح المفصل** 34/9، الإيضاح في شرح المفصل 278/2 .

[2] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[3] ب و ح : **فصارت** .

[4] ح : **الانشاء** .

[5] **رسمت في ح كذا : ابن** .

[6] ب : يرد .

[7] ح : **العلم** .

[8] ب و ح : **مضاف** .

[9] **من ب و ح ، وفي الأصل:ظالم** .

فتنويناهما لا يحذفان في اللفظِ، ولا همزةُ ابنٍ في **الخط، وقل حذفُ** التنوينِ **في غيرِه، أي في**[10] غيرِ نحوِ: زيدِ بنِ عمرٍو، كقولِهِ ـ تَعالى ـ:{ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ }[11]، فيمَن قرأ بلا تنوينِ **أحدٍ**[12].

نونا[1] **التأكيد**

نونُ[2] **خفيفةٌ ساكنةٌ، أو بمعنَى الواو، ثقيلةٌ مفتوحةٌ، مختصٌّ** التأكيدِ بقسميها، **بمستقبلٍ فيهِ معنًى الطلبِ** من الأمرِ والنهي والاستفهامِ والتمني والعرضِ والقسمِ، **وقل** دخولُ نونِ التأكيدِ **في النفي** تشبيهًا بالنهي[3]، **ويجبُ** نونُ التأكيدِ **في جوابِ القسمِ المثبتِ،**

---

[10] **ساقطة من ب** .

[11] سورة الإخلاص الآية: 1-2 .

=

[12] هي قراءة أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وأبي عمرو بن **العلاء، وعبد** ابن أبي إسحق الحضرمي، وغيرهم. انظر البحر المحيط 528/8، **مختصر في شواذ القرآن ص**182، **إعراب القرآن** 309/5، **الكشف عن وجوه القراءات السبع** 391/2، **الكشاف** 298/4، التبيان 309/2، **غرائب القرآن** 216/30، **دلائل الإعجاز ص**287، **معاني القرآن للفراء** 300/3، وفيه: " والّذي قرأ { أحدُ الله الصمد } بحذف النون من (أحد) يقول: النون نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت. وكذلك إذا استقبلها ساكن، فربما حذفت، وليس بالوجه قد قرأت القراء: { وقالت اليهود عزيرُ ابنُ الله } و { عزيرٌ ابن الله } والتنوين **أجود** " .

[1] **ح : نون**

[2] ب و ح : يختص .

[3] **ب : بالنفي** .

وكثرتْ نونُ التأكيدِ **في نحو: {إمَّا تَرَينَّ}**[4]، **أي في الشرطِ المؤكدِ** حرفُهُ بِمَا الزائدةِ. ترَكَ سائرَ أحكامِ نونِ التأكيدِ[5]؛ لأنَّ موضعَهُ الصرف.

هاء السكت

(هاءٌ ساكنةٌ)[1] **تلحقُ ما**[2] **، آخرَ حرفٍ، تحرَّكَ بحركةٍ غيرِ إعرابيَّةٍ**[3] **، ولا مشبَّهةٍ بها، احترازٌ عن نحو**[4] : يا زيدُ، ولا رجلَ، فلا يلحقُ بِهِ هاءُ السكتِ، **وقفًا، لا وصْلاً، كـ ثُمَّهْ**، وَرَهْ، وَقِهْ، و { مَاهِيَهْ }[5] ، و { سُلْطَانِيَهْ }[6] .

---

[4] سورة مريم الآية: 26. وتمامها: { ...من البشر أحدًا فقولي إني نذرت للرحمن صوما...}.

[5] راجع شرح الكافية 402/2 وما بعدها .

[1] ساقطة من الأصل ، زيادة من ب و ح .

[2] بعدها في ب و ح : أي .

[3] جاء في الإيضاح في شرح المفصل 283/2: " وقوله: وكل متحرك ليست حركته إعرابية يجوز الوقف عليه بالهاء إلى آخره. قال الشيخ: ليس على عمومه، فإن ضرب وقتل ليست حركته إعرابية، ولا يوقف عليه بالهاء، وكذلك قولك: لا رجلَ، ويا زيدُ وأمثال ذلك، وحقها أن تكون ساكنة لأنها لغرض الوقف، كما أن حكم همزة الوصل أن تكون متحركة؛ لأنها لغرض الابتداء ولا يوقف [في الأصل: يقف] ولا يبتدأ إلا بمتحرك " .

[4] ب و ح : مثل .

[5] سورة القارعة الآية: 10 . وتمامها: { وما أدراك ... } .

[6] سورة الحاقة الآية: 29 . وتمامها: { هلك عني ... } .

الكسكسة والكشكشة

سينٌ مهملةٌ، وشينٌ معجمةٌ، ساكنتان[1] ، تلحقُ[2] كافَ المؤنثةِ[3] وقفًا، حفظًا لحركتِها حتَّى لا يلتبسُ[4] بكافِ المذكرِ نحوَ[5] : أكرَمْتُكِسْ ومررْتُ بِكِشْ.

---

[1] ب :ساكنان .

[2] ب : يلحق .

[3] ب : المؤنث .

[4] ب : يلتبس .

[5] قال بعض اللغويين إن الكسكسة هي إبدال كاف الخطاب مطلقا سينا، نحو: أبُوسَِ وأُمُّسَِ، أي أبوكَِ وأمُّكَِ (النهاية في غريب الحديث 4/ 174) ، وقيل: هو خاص بكاف المؤنثة المخاطبة (المصدر نفسه 174/4، والإبدال لأبي الطيب 207/2، ومحاضرات الأدباء 63/1)، وزعم الفراء أن إلحاق كاف المذكر سينا في لغة ربيعة ومضر تمييزا بين خطابي المذكر والمؤنث عند الوقف (الاقتراح ص83، والمزهر 221/1).
وقيل إن الكسكسة لغة بكر (درَّة الغوَّاص ص115، والنهاية في غريب الحديث 174/4، وفقه اللغة ص173، ومحاضرات الأدباء 63/1) ، وقيل إنها لغة لتميم لا لبكر (القاموس المحيط (كسس) 234/2) ، وقيل: لغة هوازن (الخصائص 12/2، وسر صناعة الإعراب 235/1، وخزانة الأدب 495/4، وألف باء 431/2)، وقيل: لغة أسد (الصاحبي ص34) وذُكر أنها في ربيعة ومضر (الاقتراح ص83، والمزهر 221/1، ومميزات اللغات ص28) =

تَمَّ الشرْحُ والمتْنُ. تَمَّ هذَا الكتابُ على يدِ الفقيرِ إلى اللهِ، الوفِيِّ، محمدِ الغزي الحنفي[1] ، غَفَرَ اللهُ لهُ ولوالدَيهِ، وأحسنَ إليهما وإليهِ، آمينَ، وصلَّى اللهُ على سيِّدِنَا محمَّدٍ، وعلى آلهِ وصحبِهِ، وسَلَّمْ تسليمًا كثيرًا، دائِمًا أبدًا، بتاريخِ يومِ الأحدِ، سلخَ شوَّال من شهورِ سنةِ خمْسٍ وتسعينَ وتسعِمِائةٍ[2] /110/ .

= وأما الكشكشة فلا يقتصر فيها على إبدال كاف المؤنثة شينا في الوقف فقط، وإنما هناك شواهد على إبدالها شينا في الوصل أيضا. منها:

فَعَينَاشِ عَينَاها وجِيدُشِ جِيدُهَاولكنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ

جمهرة اللغة5/1، ودرة الغواص ص115، ومحاضرات الأدباء 63/1، والإبدال لأبي الطيب230/2، وانظر غيره من الشواهد في الإبدال لأبي الطيب 231/2، والصاحبي ص35، وكقراءة: { قد جعلَ رَبُّشِ تحتَشِ سريًّا } [مريم الآية: 19] انظرشرح المفصل 48/9 .

وقد عُزيت الكشكشة لربيعة ومضر (لسان العرب (كشش) 233/8، ودرة الغواص ص115، وألف باء 421/2، والمزهر 221/1، والاقتراح ص83، والخصائص 11/2، وسر صناعة الإعراب 235/1) كما عُزيت لبكر (جمهرة اللغة 153/1، وألف باء 43/2) ولبني عمرو بن تميم (الكامل في اللغة والأدب 223/2، والعقد الفريد 477/2، وشرح شواهد الشافية 491/4) ولأسد (الصاحبي ص34، ولسان العرب (كشش) 233/8).

[1] انظر حاشية ص 32 .

[2] الخاتمة في ب هي: " تمت الكتاب بعون الله تعالى الملك الوهاب تاريخ سنة 1043 هـ ".

وفي ح : " تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب، وقد وقع الفراغ عن تنميقه في وقت الضحى من يوم الاثنين في غرة شهر ربيع الأولى لسنة سبع وتسعين ومائة وألف، على يد الفقير إلى رحمة ربه القدير لطف الله بن علي، غفر الله لهما ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، وصلى الله تَعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. عدد أوراق هذه الكتاب 143.

الفهارس العامة

الآيات القرآنية

رقم الآية	سورة الفاتحة	رقم الصفحة
1	{ الحمد لله }	117
4-3	{ الرحيم ملك يوم الدين }	116
4	{ إياك نعبد }	318

7 { غير المغضوب عليم ولا الضالين } 514

سورة البقرة

6 { أأنذرتهم أم لم تنذرهم }[1] 523
26 { فأما الذين آمنوا فيعلمون } 101 ، 343
34 { للملائكة اسجدوا }[2] 117 ، 216
35 { اسكن أنت } 318
38 {فلا خوف }[3] 285
39 { والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار } 175
48 { واتقوا يوما لا تجزي نفس } 294
54 { بارئكم } 116
60 { ولا تعثوا في الأرض مفسدين }[1] 240
85 { ثم أنتم هؤلاء } 306
100 { أو كلما } 523
117 { فيكون }[2] 464
124 { وإذ ابتلى إبراهيم ربه } 152

---

[1] وهي الآية : 1. في يس .
[2] وهي الآية: 102 في النساء، و 11 في الأعراف، و 61 في الإسراء، و 50 في الكهف، و 116 في طه.
[3] وهي الآية : 69 في المائدة ، و 13 في الأحقاف .
[1] وهي الآية : 74 في الأعراف ، و 85 في هود ، و 83 في الشعراء ، و 36 في العنكبوت .
[2] وهي الآية : 47 ، و 59 في آل عمران ، و 73 في الأنعام ، و 41 في النحل ، و 35 في مريم ، و 82 في يس ، و 68 في غافر .

سورة آل عمران

سورة النساء

[1] وهي في النساء أيضا الآية: 45 ، 70 ، 79 ، 81 ، 132 ، 166 ، 171 ، وفي الأحزاب الآية : 3، 39 ، 48 ، والفتح الآية : 28 .

[2] وهي الآية : 4 في يونس ، و 6 في الروم ، و 9 لقمان ، و 20 الزمر .

سورة الأعراف

سورة الأنفال

سورة التوبة

سورة يونس

سورة هود

[1] وهي أيضا في غافر الآية : 85 ، وفي الفتح الآية : 23 .

الأحاديث النبوية

الأمثال والأقوال

الشواهد الشعرية*

رقم الشاهد الشاهد
الصفحة

* ما بين القوسين تكملة للشاهد ، ولم يرد في النص .

23- ألا أيها اللائمي أحضر الـــوغى (وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي)
442
4- وعرق الفرزدق في شر العـــروق خبيث الثرى كابي الأزنـــــــــد
111
30- (يلومونني في حب ليلى عـواذلي) ولكنني من حبــها لعميـــــــــد
497
19- كم عمة لك يا جرير وخالـــــة (فدعاء قد حلبت علي عشـاري)
363
14- قسم بالله أبو حفص عمـــــر (ما مسها من نقب ولا دبـــــر)
310
31- واعلم وعلم المرء سوف ينفعـــه أن ســـوف يأتي كل ما قـــــدرا
499
10- يا تيم تيم عدي (لا أبا لكـــم لا يلقينكم في سوءة عمــــــــر)
218
28- وبلدة ليــس بها أنيــــــــس (إلا اليعافير وإلا العيـــــــــس
488
21- أما ترى حيث سهيل طالعـــــا (نجما يضيء كالشهاب لامعـــا)
367
15- (أنا ابن) التارك البكري بشـــر (عليه الطير ترقبه وقوعـــــــا)
311
36- (ونبئت ليلى أرسلت بشفاعـــة إلي) فهلا نفس ليلى شفيعهـــــا
518
22- للبس عباءة وتقــر عيـــــــني أحب إلي من لبــس الشفـــوف
441
24- محمد تفد نفسك كل نفــــس (إذا ما خفت من أمر تبـــــالا)
443
8- ويأوي إلى نسوة عطـــــــل وشعثا مراضيع مثـــل السعـــــالي
206
18- ربما تكره النفوس من الأمــــر له فرجة كحل العقـــــــال
342

الأعلام

الجماعات والقبائل

اللغات

الكتب

مصادر التحقيق ومراجعه*

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي، تحقيق طارق الجنابي، ط 1، عالم الكتب، بيروت 1987م .
- الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق 1960م .
- الإتباع والمزاوجة، أحمد بن فارس، تحقيق كمال مصطفى، مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد (د ت) .
- إتحاف الألباب بفصل الخطاب، ابن الأمين الجزائري، تحقيق أحمد ماهر البقري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1988م .
- أخبار النحويين البصريين، السيرافي، الجزائر، 1365 هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق مصطفى أحمد النماس، ج 1،ط 1، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة 1984م ، و ج 2،ط 1، مطبعة المدني، القاهرة 1987م .
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، تحقيق عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق 1982م .
- أساس البلاغة، الزمخشري،ط 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1985م .
- الاستغناء في أحكام الاستثناء، شهاب الدين القرافي، تحقيق طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد 1982م .
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة بيطار، مطبعة الترقي، دمشق 1957م .
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1395 هـ .

---

* إذا كان للكتاب أكثر من طبعة كنت نبهت على واحدة منها، وأما إذا لم أنبه فيكون الاعتماد على الطبعة الأخرى .

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم،ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م .
- الاشتقاق، ابن دريد، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 2، دار المسيرة، بيروت 1979م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، عبد الله بن السيد البطليوسي، تحقيق وتعليق حمزة عبد الله النشرتي، ط 1، دار المريخ، الرياض 1979م .
- الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط 5، دار المعارف، مصر (دت) .
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م .
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، العراق، النجف، 1393 هـ .
- الأضداد، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، صيدا 1987م .
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة (دت) .
- إعراب الحديث النبوي الشريف، العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق 1397 هـ .
- إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، ط 3، عالم الكتب، بيروت 1988م .
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة 1983م .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين الزركلي،ط 11، دار العلم للملايين، بيروت 1995 م .
- الإعلام بوفيات الأعلام، محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق مصطفى عوض وربيع الباقي، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت 1993م .
- الافتتاح شرح المصباح، ابن علاء الدين الأسود (مخطوط، مكتبة المسجد الأقصى، القدس، برقم 13 نحو) .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1980م .

- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق وتعليق أحمد محمد قاسم، ط 1، مطبعة السعادة، القاهرة 1976م .
- ألف باء، أبو الحاج البلوي، القاهرة 1287 هـ .
- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة، ط 1، دار الجيل، بيروت، ودار عمّار، عمان 1989م .
- الأمالي الشجرية، ابن الشجري، ط 1، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن 1349 هـ .
- أمالي الزجاجي، الزجاجي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 1، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة 1382 هـ .
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، العكبري، تحقيق وتصحيح إبراهيم عطوة عوض، ط 2، القاهرة 1962م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة 1950 - 1955م .
- الأنساب، السمعاني، تقديم وتعليق عبد الإله عمر البارودي، ط 1، دار الفكر، بيروت 1988م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة (د ت) .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط 6، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1980م .
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن الشاذلي فرهود، ط 1، مطبعة دار التأليف بمصر 1389 هـ .
- الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب، تحقيق وتقديم موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد 1982م .
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت 1393 هـ .
- إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق محي الدين رمضان، دمشق 1391 هـ.
- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة، الرياض (د ت) .

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة (د ت) .
- البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق ودراسة عياد بن عيد البشيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986م .
- بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، أبو جعفر اللبلي، تحقيق جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر 1972 .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 2، دار الفكر، 1979م .
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980م .
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت 1990م .
- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان:
ج 1، ترجمة عبد الحليم النجار، ط 5 .
ج 2، = = = = ط 4 .
ج 3، = السيد يعقوب بكر ورمضان عبد التواب، ط 3 .
ج 4، = رمضان عبد التواب،ط 3 .
ج 5، = السيد يعقوب بكر، ط 2 .
- تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت) .
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، محمد علي البجاوي، دار الجيل بيروت (دت) .
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، العكبري، تحقيق ودراسة عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1986م .
- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ابن الجزري،ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت 1973م .
- تحرير التحبير، ابن أبي الإصبع، تحقيق حفني محمد شرف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، الجمهورية العربية المتحدة (د ت) .
- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط 1، مطبعة العاني، بغداد 1977م .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي،ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت 1986م .

- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1986م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، حققه وقدم له محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1967م .
- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ط 1، دار الكتب العلمية، طبع المطبعة الخيرية بجمالية مصر 1306 هـ .
- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح، عبد الله بن بري، تحقيق مصطفى حجازي،ط 1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1980م .
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، ط 1، حيدر آباد .
- توثيق نسبة كتاب (فعلت وأفعلت) لأبي حاتم السجستاني، خليل عطية، مجلة المورد، المجلد الأول، العددان 1 - 2 ، 1971م .
- التوطئة في النحو، أبو علي الشلوبين، دراسة وتحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1973م .
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي،ط 3، دار الكتاب العربي، القاهرة 1967م .
- الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، اربد 1984م .
- جمهرة اللغة، ابن دريد، حققه وقدم له رمزي منير بعلبكي، ط 1، دار العلم للملايين، بيروت 1987م .
- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل،ط 2، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت 1983م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، علاء الدين بن علي الإربلي، صنعة أميل بديع يعقوب، ط 1، دار النفائس، بيروت 1991م .
- حاشية الجرجاني على الكشاف (انظر الكشاف) .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د ت) .
- حاشية على شرح بانت سعاد، عبد القادر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجة، دار النشر فرانتس شتاينر بفيسبادن 1980م .
- الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله،ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1983م .

- الحلل في شرح أبيات الجمل، عبد الله بن السيد البطليوسي، دراسة وتحقيق مصطفى إمام،ط 2، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 1979م .
- حماسة البحتري، الوليد بن عبيد، اعتنى بضبطه لويس شيخو، بيروت (د ت) .
- الحيوان، الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، ط 1، دار الجيل ودار الفكر، بيروت 1988م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، دار صادر، بيروت (د ت).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون،ط 3، مكتبة الخانجي، القاهرة 1989م .
- الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت (د ت) .
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الثاني عشر، المحبي (د ت) و (د ط) .
- الخلاف النحوي الكوفي، حمدي جبالي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان 1995م.
- درة الغواص في أوهام الخواص، الحريري، مطبعة الجوائب، استانبول 1299 هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، دار الجيل، 1350 هـ .
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، الشنقيطي، ط 2، دار المعرفة، بيروت 1973م .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني، عبد القاهر الجرجاني، تصحيح السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت 1978م .
- ديوان الأحوص (شعر الأحوص الأنصاري)، جمع وتحقيق عادل سليمان جمال، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة 1970م .
- ديوان الإسلام، ابن الغزي، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م .
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 4، دار المعارف، القاهرة (د ت).
- ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه بشير يمّوت، ط 1، بيروت 1934م .

- ديوان جران العود النميري، صنعة ابن حبيب، رواية السكري، تحقيق وتذييل نوري حمودي القيسي، ط 1، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، 1982م .
- ديوان جرير بن عطية، تحقيق نعمان أمين طه، ط 3، دار المعارف بمصر (د ت).
- ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت 1980م .
- ديوان ابن الدمينة، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ،ط1، مكتبة العروب، القاهرة، 1959م .
- ديوان عبيد بن الأبرص ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1983م .
- ديوان أبي العتاهية، تحقيق شكري فيصل، مطبعة جامعة دمشق 1965م .
- ديوان العجاج برواية الأصمعي، شرح عزة حسن، مكتبة دار الشرق، بيروت 1971م .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة (شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة: تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط 4، دار الأندلس 1988م) .
- ديوان عمرو بن قميئة اليشكري، ، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد 11، القاهرة 1965م .
- ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت (د ت) .
- ديوان مجنون ليلى، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة (د ت) .
- ديوان النابغة الذبياني، صنعة ابن السكيت، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، بيروت 1968م .
- ديوان الهذليين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ط 1، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965م .
- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة 1367 هـ .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، تحقيق أحمد الخراط، ط 2، دار القلم، دمشق 1985م .
- الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق حاتم صالح الضامن،ط 2، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1989م .
-سر صناعة الإعراب، ابن جني، ج 1 تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ط 1، القاهرة 1374 هـ .

- سر صناعة الإعراب، ابن جني، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، دمشق 1985م .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي، أبو عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، ط 2، دار الحديث، بيروت 1984م .
- سنن أبي داود، مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة (د ت) .
-سنن الترمذي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ط 2، دار الفكر، بيروت 1394 هـ .
-سنن الدارمي، مطبعة الاعتدال، دمشق 1930م .
- سنن النسائي، شرح جلال الدين السيوطي، ط 1، المطبعة المصرية بالأزهر 1348 هـ .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، دار الفكر، بيروت 1994م .
- شرح أبيات سيبويه، ابن السيرافي، حققه وقدم له محمد علي سلطان، دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت 1979م .
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، ط 1، دمشق 1393 هـ .
- شرح أشعار الهذليين، صنعة السكري، حققه عبد الستار أحمد فراج، وراجعه محمود محمد شاكر، دار العروبة، القاهرة (د ت) .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط 1، مطبعة السعادة، مصر 1955م .
- شرح الأشموني مع الصبان، الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (دت) .
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، منشورات ناصر خسرو، بيروت (د ت) .
- شرح ألفية ابن معطي، عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق ودراسة علي موسى الشوملي،ط 1، مكتبة الخريجي، الرياض 1985م .
- شرح التسهيل، ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، مطابع سجل العرب، 1974م .
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، ، وبهامشه حاشية يسن بن زين الدين، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د ت) .

- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق 1400 هـ .
- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط 2، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة 1387 هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، مع شواهده لعبد القادر البغدادي، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت 1975م .
- شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت (د ت) .
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت) .
- شرح شواهد الكشاف (بذيل الكشاف) .
- شرح شواهد المغني، السيوطي، منشورات مكتبة الحياة، بيروت (د ت) .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحيم الدوري، مطبعة العاني، بغداد 1397 هـ .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، المجلد الأول توزيع دار صعب، بيروت (دت) ، والمجلد الثاني ج 3-4،ط 9، دار الفكر، بيروت 1974م .
-شرح الفريد، عصام الدين الاسفراييني، ضبط نصه وحققه وعلق عليه نوري يسن حسين، ط 1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1985م .
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، ط 4، دار المعارف، القاهرة 1980م .
-شرح القصائد العشر، التبريزي، تحقيق فخر الدين قباوة، ط 4، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت 1980م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ط 11، مطبعة السعادة، مصر 1963م .
- شرح الكافية، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت 1399 هـ .
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، الجزء الأول حققه وقدمه وعلق عليه رمضان عبد التواب وزميلاه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1986م .
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام الأنصاري، دراسة وتحقيق هادي نهر، مطبعة الجامعة، بغداد 1977م .

-شرح اللمع، ابن برهان، تحقيق فائز فارس، ط 1، الكويت 1984م .
- شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة (د ت) .
- شرح المفضليات، التبريزي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر (دت) .
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، تحقيق طاهر عبد الكريم، ج 1،ط 1، 1976م، و ج 2،ط 1، 1977م .
-شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تحقيق موسى بناي علوان العليلي، مطبعة الآداب، بغداد 1400 هـ .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، محمد بن عيسى السلسيلي، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط 1، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة 1986 م .
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر 1966م .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيس البابي الحلبي، القاهرة (دت) .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار،ط 3، دار العلم للملايين، بيروت 1984م .
- صحيح البخاري، طبعة بالأوفست عن طبعة دار الطباعة العامرة، استانبول 1315 هـ .
- صحيح مسلم، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت (دت) .
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت (دت) .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، الألوسي، دار صعب، بيروت، ومكتبة دار البيان، بغداد (د ت) .
- الطبقات، أبو عمر خليفة، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت 1993م .
-طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة (د ت) .
-طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي،شرح محمود شاكر،ط 1، مطبعة المدني، القاهرة 1974م .

- طبقات القراء، ابن الجزري، تحقيق برجشتراسر، مطبعة السعادة، القاهرة 1352 هـ .
- الطبقات الكبرى، ابن سعد، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت 1990م .
- طبقات المفسرين، الداودي، تحقيق علي محمد عمر، ط 1، مكتبة وهبة، القاهرة 1972م.
- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر 1973م .
- العربية في القرآن الكريم، عبده الراجحي، دار المعارف بمصر 1969م .
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، القاهرة 1366 هـ .
- العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر الأندلسي، حققه وقدم له زهير زاهد وخليل العطية، ط 1، عالم الكتب، بيروت 1985م .
- العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي،ط 2، دار ومكتبة الهلال، دار الشئون الثقافية العامة الدار الوطنية للتوزيع والإعلام، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد 1986م .
- غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، عني بنشره ج برجشترلسر، مكتبة الخانجي، القاهرة 1351 هـ .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، تحقيق ومراجعة إبراهيم عطوة عوض، ط 1، مطبعة البابي الحلبي بمصر 1962م.
- فائت الفصيح، أبو عمر الزاهد، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر أحمد،ط 2، مطبعة السعادة، القاهرة 1968م .
- فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، الاسفراييني، تحقيق عفيف عبد الرحمن، جامعة اليرموك، إربد 1981م .
- الفاخر، المفضل بن سلمة،ط 2، دار الفرجاني، القاهرة 1982م .
- الفرائد الجديدة تحتوي على نظم الفريدة وشرحها المطالع السعيدة للسيوطي، والمواهب الحميدة للشيخ عبد الكريم المدرس، أشرف على طبعها وعلق على شواهدها محمد الملا أحمد الكزني، وزارة الأوقاف، بغداد 1977م .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، حققه وقدم له إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، ط 3، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت 1983م .

- فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، تحقيق مصطفى السقا وآخرون، ط 3، 1972م .
- الفهرست، ابن النديم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د ت) .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، دراسة وتحقيق أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية، بغداد 1983م .
- فوات الوفيات، محمد شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت (د ت) .
- في مصطلح النحو الكوفي: تصنيفا واستعمالا واختلافا، حمدي جبالي، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة، جامعة اليرموك، إربد 1982م .
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار الجيل، بيروت (د ت) .
- القوافي، أبو يعلى التنوخي، تحقيق عوني عبد الرءوف، مكتبة الخانجي، القاهرة 1975م .
- الكافي في العروض والقوافي، التبريزي، تحقيق الحساني حسن عبد الله، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1969م .
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار صادر، بيروت 1982م .
- الكامل في اللغة والأدب، المبرد، مطبعة الاستقامة، القاهرة (د ت) .
- الكتاب، سيبويه، دار صادر، بيروت (مصورة عن بولاق) (د ت) .
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1977م .
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، الزمخشري، حقق الرواية محمد صادق القمحاوي، الطبعة الأخيرة، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1972 م .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة (وتضم هذه الطبعة تحت هذا الاسم الذيل وهدية العارفين)، دار الفكر، بيروت 1994م .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان، ط 2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1981م .
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، ط 2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة 1992م .
- كنى الشعراء ومن غلبت كنيته على اسمه، ابن حبيب، (ضمن مجموع نوادر المخطوطات)، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1972-1973م .

- الكواكب الدرية شرح على متممة الآجرومية، محمد بن أحمد الأهدل، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت) .
- اللامات، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، ط 2، دار الفكر، دمشق 1985م .
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت 1968م .
- لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، طبع حيدر آباد 1329م .
- اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية، صالحة راشد آل غنيم، ط 1، من منشورات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى في السعودية، 1985م .
- ما ينصرف وما لا ينصرف، الزجاج، تحقيق هدى قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة 1391 هـ .
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى، علق عليه محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة 1954-1962م .
- مجالس ثعلب، ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط 2، دار المعارف، مصر 1948-1949م .
- مجمع الأمثال، الميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت (د ت).
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق 1973م .
- محاضرات الأدباء، الراغب الأصفهاني، بيروت 1961م .
- المحبر، ابن حبيب، دار الأفاق الجديدة، بيروت (د ت) .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وزميلاه، ط1، القاهرة 1386 هـ .
- المحلى وجوه النصب، ابن شقير البغدادي، تحقيق فائز فارس،ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد 1987م .
- مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، عني بنشره برجشتراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة (دت).
- المخصص، ابن سيدة، طبعة بولاق، مصر 1361 هـ .
- المخطوطات العربية في مكتبة باريس الوطنية، تنسيق وترتيب هادي حسن حمودي،ط 1، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1986م .
- مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي، ط 2، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1958م .

- المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري، تحقيق طارق الجنابي، ط 1، مطبعة العاني، بغداد 1987م .
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان، اليافعي،ط 2، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة 1993م .
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر للطباعة، القاهرة 1955م .
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، صفي الدين البغدادي، تحقيق على محمد البجاوي،ط 1، دار الجيل، بيروت 1992م .
- المرتجل، ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق 1392 هـ .
- المزهر في علوم العربية وأنواعها، السيوطي، شرح وتعليق محمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية، بيروت 1987م .
- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت 1987م .
- مسائل خلافية في النحو، العكبري، حققه وقدم له محمد خير الحلواني، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق (دت) .
- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، ط 1، دار الفكر، دمشق ج 1،1980، وج 2، 1982م .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت .
- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق حاتم صالح الضامن،ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1987م .
- معالم الأدب العربي في العصر الحديث، عمر فروخ، دار العلم للملايين، بيروت، ج 1، 1985، وج 2، 1986م .
- معاني الحروف، الرماني، تحقيق عبد الفتاح شلبي، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة 1973م .
- معاني القرآن، الأخفش سعيد بن مسعدة، تحقيق فائز فارس، ط 2، 1982م .
- معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد النجار، عالم الكتب، بيروت، 1980م .
- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت 1947م .
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت 1991م .
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1979م .

- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، عبد الله بن العزيز البكري، حققه وضبطه مصطفى السقا، ط 3، عالم الكتب، بيروت 1983م .
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت (د ت).
- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، ط 2، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1969م .
- معجم النحو، عبد الغني الدقر،ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1986م .
- المعجم الوافي في النحو العربي، صنعه علي الحمد ويوسف الزعبي، منشورات دائرة الثقافة والفنون، عمان، الأردن 1984م .
- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، أبو منصور الجواليقي، تحقيق ف . عبد الرحيم، ط 1، دار القلم، دمشق 1990م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد ،ط 3، دار الفكر، بيروت 1972م .
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاشكبري زاده، مراجعة وتحقيق كامل كامل بكري وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، القاهرة (د ت) .
- مفتاح العلوم، السكاكي، ضبطه وشرحه نعيم زرزور، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت 1983م.
- مفاتيح العلوم، الخوارزمي، ط 1، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1991م.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، فخر الدين الرازي، ط 1، مكتبة الإيمان، دار الغد العربي، القاهرة 1991م .
- المفصل في علم اللغة، الزمخشري، قدم له وراجعه محمد عز الدين السعيدي، ط 1، دار إحياء العلوم، بيروت 1990م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن أحمد العيني، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر ، بيروت (د ت) .
- المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، محمد سالم محيسن، ط 1، مكتبة القاهرة، القاهرة 1389 هـ .
- المقتضب، المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت (د ت) .
- المقرب، ابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار وعبد الله الجبوري، ط 2، مطبعة العاني، بغداد، 1392 هـ .

-مميزات لغات العرب، حفني ناصف، القاهرة 1957م .
- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، ط 1، مطبعة البابي الحلبي 1373 هـ .
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبو حيان الأندلسي، تحقيق سدني جليزر، نيوهافن، 1367 هـ .
- الموجز في النحو، ابن السراج، تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، مطابع بدران، بيروت 1385 هـ .
- الموشح، المرزباني، تحقيق علي محمد بجاوي، القاهرة 1965م .
- الموطأ، مالك بن أنس، صححه ورقمه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، مطبعة دار إحياء التراث العربي، القاهرة 1951م .
- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنغراوي، شرح محمد بهجة بيطار، مطبوعات المجمع العلمي بدمشق (دت) .
- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة 1984م.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، مطبعة دار الكتب المصرية 1358 هـ .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي،ط 3، دار المنار، الزرقاء، الأردن 1985م .
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت (د ت) .
- نظام الغريب، الربعي، تحقيق محمد الأكوع، دار المأمون للتراث، بيروت 1400 هـ .
- النقائض، نقائض جرير والفرزدق، أبو عبيدة معمر بن المثنى، مطبعة بريل، ليدن 1909م.
- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ، أبو حيان الأندلسي، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م .
- النهاية في غريب الحديث، ابن الأثير، تحقيق طه أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة (دت) .

- نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د ت) .
- النهر الماد، أبو حيان الأندلسي (بهامش البحر المحيط) .
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، ط 2، دار الكتاب العربي، 1967م .
- هدية العرفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، مطبعة المعارف، استانبول 1951م .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت 1992م .
- الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي، باعتناء محمد يوسف نجم، نشر فرانتس شتاينر بفيسبادن، دار صادر، بيروت 1982م .
- الوفيات، ابن قنفذ، تحقيق عادل نويهض، ط 4، دار الأفاق الجديدة، بيروت 1983م .
- وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1978م .

فهرس الدراسة

الفهرس التحليلي لكتاب شرح لب الألباب في علم الإعراب

الموضوع	رقم الصفحة